





٧٥٦

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
كتاب الصلاة
في شهر ربيع الأول
سنة ١٢٠٠
م

الحمد لله الذي جعل
في الفقه
الكتاب

الثاني من شرح الجامع الصغير للقرطبي

ياكيك

الجزء الثاني
من شرح الجامع الصغير للتمتازي

من كتب في
العلم والدين
عند القادرين
عليها

من كتب في
العلم والدين
عند القادرين
عليها

باب ما يجوز بيعه وما لا باب اختلاف البيع والموت ٣٧ باب في المنار ١١

باب المراجعة والتولية باب العيوب باب الوكالة بالبيع والشر ٨٤ باب للمقوق ٤٠

باب للاختراق باب بيع غيره باب في النفقة باب المأذون باب ما يمتنع ١١٨ ٩٥ ١٥٣

باب الكفالة باب الكفالة بالمال باب شركة المتراضين باب كفالة العبد ١٤٦ ١٥١ ١٦٦

باب القضاء باب القضاء بالبيان باب القضاء في الشهادة باب القضاء في الموات ١٨٩ ٢٢٨ ٢٤٩

باب في القضاء التنازع باب ما يمتنع كتاب العكالة ٢٦٨ ٢٧٥ ٢٧٣

كتاب الدعوى كتاب الاقراض كتاب الصلح ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٩٠

كتاب الخيرية كتاب الجيرة كتاب الاجارة ٣٠٥ ٣١٠ ٣١٧

باب الاجارة على الحرة والكفر باب الاجارة في الاجارة باب ما يمتنع ٣١٩ ٣٢١ ٣٢٢

باب من يكاتب غيره باب العبد من يملكه او يكاتبه احداهما ٣٢٩ ٣٢٨ ٣٢٩

باب ما يمتنع كتاب المأذون كتاب الغصب كتاب الخلاء ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٦

باب في العيب باب في العيب ما لا يباع في البيع باب ما يمتنع ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣

كتاب الصيد كتاب الجمع كتاب الخنايا ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧

باب الشهادة في الغنم باب في اعتبار حال الغنم ما لا يقتل لوجود الدار ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥

باب جنات العبد ما في جنات العبد باب جنات الخياط باب جنات الدواب ما يمتنع ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥

كتاب العصايا باب اغتصاف الوصية باب الوصية في البتة باب وصية الذمي ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣

باب في الاوصيا باب ما يمتنع تم الف ٣٩٧ ٣٩٨

في كتاب الفقه المسمى
بشرح ابن أبي عمير في الأصول
عقودها
٢١٢ مع البرهان

مركز الصدر مطبع على الصدفة
عقودها

٧٦١



٧٥٦



MILLET GENEL KÜTÜPHANESİ
KISIM : Ferzullah
ESKİ KAYIT No. 756
YENİ KAYIT No.
TASNİF No.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وعليه توكل
كتاب البوع

عرب البيت وجهه لاهن الرجل ان يشعل النيران في المذبح والبيع والشراب والجوز
منه وما يجوز اذ في السور الذي شرط الردي وانك رب السور الذي شرط اطلاق القول للسور
اليه لا بد في الصحة كالزجر اخلافا لصحة النكاح فالقول لربي في الصحة ثم ان كان الذي
الصحة المرأة يفرق بينهما بقول الزوج وعليه المهر خلاف ما قاله تزوجك وانما يصح حيث يكون
القول له لانه انما العقد ساهه الجاهل عدم الاصل وفي التفتي على يوسف اذ في شرع
بالت فقال الباع بملكك بالشرط لي ان اتيه فاقول للشرع في دعواه الصحة والمدينة
لمدعي الفساد ولذا لو كان مكان الشرط خبز او ثياب لكان فان وقت التفتي اخذت بينهما وقت
الخير وكذا لو ادعى الشرع ذلك وانكره الباع وفي الشرط ادعى احد المتنازعين الفساد فشرط
فالقول للشرط في ظاهر الرواية وعرض صحة لربي الشرط وفي التفتي عن الصحة في نحو
هذا القول لربي الصحة **باب** المالك فاما ان افان ان الجاهل القول والبيته لربي الشرط
وعلى يوسف قول الباع بملكك بعدك هذا وقد لا الشرع بملكك بالشرط بالشرط
وتكرار او انما البيته فالبينة للبايع فان ادعى الشرع الصحة والبيع الفساد فاما ما بالبيته
للبيع الا ان في المهر كالمهر والعتق بنية الشرع وان اختلف بينهما في العتق والعتق لهما
فذلك ما مضى البيع فالبينة في الفساد وان كانا متنازعين في العتق فالبينة بنية
الصحة وكذا لو ملك بغير روية الشرع بنية فاقول لربي الفساد والبيته لربي الصحة
وان وقتا اخذت بالوقت الاخر وعرض لربي لوقد اشرقت عليك هذا القول لربي الباع بملكك
وغير ما سمعته ولم يكن يدعي او طار من القول للشرع في البيع والشرع بملكك بالشرط
الاخر ما به فالقول للشرع في البيع فانه اذا نفي ما به التفتي بملكك بالبيع ولو كان
ادعى ما به البيع لمصداقه باع قطعا شرعا في البيع لم يكن يدعي بغير ما كان منه بغير
المقصود قطعا في القول لربي لوقد اشرقت عليك بالشرط بالبيع بملكك بالشرط
وقول للشرع في البيع ما اخذت فاقول والبيته لربي الصحة انهما كانا في القول للشرع بملكك
بعد ذلك في ان تضرع في الشرع ففتت منكم بملكك فاقول للشرع وفي التفتي عن
البايع رب السور فشرط لي ان اتيه فاقول للشرع في دعواه الصحة والمدينة

المذبح والبيع والشراب والجوز من المذبح والبيع والشراب والجوز من المذبح والبيع والشراب والجوز
منه وما يجوز اذ في السور الذي شرط الردي وانك رب السور الذي شرط اطلاق القول للسور
اليه لا بد في الصحة كالزجر اخلافا لصحة النكاح فالقول لربي في الصحة ثم ان كان الذي
الصحة المرأة يفرق بينهما بقول الزوج وعليه المهر خلاف ما قاله تزوجك وانما يصح حيث يكون
القول له لانه انما العقد ساهه الجاهل عدم الاصل وفي التفتي على يوسف اذ في شرع
بالت فقال الباع بملكك بالشرط لي ان اتيه فاقول للشرع في دعواه الصحة والمدينة
لمدعي الفساد ولذا لو كان مكان الشرط خبز او ثياب لكان فان وقت التفتي اخذت بينهما وقت
الخير وكذا لو ادعى الشرع ذلك وانكره الباع وفي الشرط ادعى احد المتنازعين الفساد فشرط
فالقول للشرط في ظاهر الرواية وعرض صحة لربي الشرط وفي التفتي عن الصحة في نحو
هذا القول لربي الصحة **باب** المالك فاما ان افان ان الجاهل القول والبيته لربي الشرط
وعلى يوسف قول الباع بملكك بعدك هذا وقد لا الشرع بملكك بالشرط بالشرط
وتكرار او انما البيته فالبينة للبايع فان ادعى الشرع الصحة والبيع الفساد فاما ما بالبيته
للبيع الا ان في المهر كالمهر والعتق بنية الشرع وان اختلف بينهما في العتق والعتق لهما
فذلك ما مضى البيع فالبينة في الفساد وان كانا متنازعين في العتق فالبينة بنية
الصحة وكذا لو ملك بغير روية الشرع بنية فاقول لربي الفساد والبيته لربي الصحة
وان وقتا اخذت بالوقت الاخر وعرض لربي لوقد اشرقت عليك هذا القول لربي الباع بملكك
وغير ما سمعته ولم يكن يدعي او طار من القول للشرع في البيع والشرع بملكك بالشرط
الاخر ما به فالقول للشرع في البيع فانه اذا نفي ما به التفتي بملكك بالبيع ولو كان
ادعى ما به البيع لمصداقه باع قطعا شرعا في البيع لم يكن يدعي بغير ما كان منه بغير
المقصود قطعا في القول لربي لوقد اشرقت عليك بالشرط بالبيع بملكك بالشرط
وقول للشرع في البيع ما اخذت فاقول والبيته لربي الصحة انهما كانا في القول للشرع بملكك
بعد ذلك في ان تضرع في الشرع ففتت منكم بملكك فاقول للشرع وفي التفتي عن
البايع رب السور فشرط لي ان اتيه فاقول للشرع في دعواه الصحة والمدينة

بيع الدين بالدين قبلان لا يصح وان اذ كان احدهما خسر فذكر كرواية لهذا كان الفضل
 يقول وجرت روايته عن علي بن يوسف ومحمد لا يجوز اذا كانا موكنين ولم يكن احدهما خسر
 الاخر وفي النظر قبل لا يجوز وقبل يجوز اذا كان في حصة ارض واحدة والما بينهما موازنة لارواة
 لما قال بعد الواحد والفضل غرضهما فيه واثباته وفي التامق بخلافه كما لا يؤثر اننا
 لكانا في البيع وعن ثور واثباته وعن محمد بن حسن في المجلس وروي في تصادق على التساوي حاز
 ولا فلا في النظر على يوسف ان توازنا في المجلس فكانا توازنا وبيد الفرق لو جرح وبيد حاز
 وكذا راهر في كس بر اصره في كس وفي التساوي في يوسف اشترى اما راس طعاما بالاراس
 طعاما بكل واحد منهما لا يعرف كل طعامه فقامضا وتفرقا كما لا كانا توازنا فالبيع فاسد
 وكذا ان كان كل واحد يعرف كل طعامه ولو خسر بذلك صاحبه وبما كان الاتفاق فيما لعله مو
 شرط لهما فيما عاين عن حصول الاجل وذلك ففسد بخلاف ما لا مونة لعله ولا ليس بشرط
 فان لم يتبين عاين بوفيه حث غا فان تنازعنا بوفيه مكان العقد ان امكن وان لم يكن بان كان
 العقد في وسط البحر او غار اس الخلف فانه بوفيه في قرب الاماكن الى مكان العقد لان وسبب
 وجوب الايضاح العقد كافي البيع والقرض والعقب ولما ان من هذه المواضع التسليم واجبة
 الا ان لم يقم مكان وجوب التسليم وفي السلم كفاية ما شرع عقاب وذلك في حصة الوكالة
 ان التسليم في البيع انما يجب في موضع البيع لا في موضع العقد وفي البيع فباع حصة في البوابة
 يجب تسليمه حث في ذلك الخلاف في القصة اذا وقع في احد الضمينين او في آخر فادان
 الضمين الاخر بخلاف امو زونا دينا لعله مونة او حصل ذلك اخر او تمنا موصوفا وذلك
 بيان فيه وتدر ونوعه وصفته وقبل لا بشرط بيان مكان الاتفاقية الا ان كان بالاتفاق
 لا بالتسليم واجب في المكان وما لمونة لعله لا بشرط بيان مكان الاتفاقية ولو شرط لا ثبت
 ولا يمين له مكانا اعتد قاه في الاجارات واشارها وفي البيع انه ثبت وتعين في الاول
 ولو لم يرد في البيع بما موصوفا في ذلك لم يمين في عمل هذا في المعاصرة فتبين مكان العقد
 للتسليم فان لم يتبين المكان من غير ان يقرب الاماكن اليها في التسليم وقد ذكرت هذا
 لواحده فتبين وفي الثاني شرع الحاد وكيفية عين كونه كونه احدهما مبيعا فان تلك الحظوة
 بعينها فانما يفتى فيها البيع بان له اشترى كحصة بعد البيع الا بشرط العلم فان لم
 يفتى فيها بان قال ثبت الحاضر كحصة جيدة او وسط او روية التماس لا يجوز في الاحتيا

في البيع
 في البيع
 في البيع

يجوز ان يبيع بعلبعا لانه متعجبه وفيه مضاعفان لانه مثلي وقد اجمع فيه الامران
 فان جعله مبيعا مسيما وان جعله متعجبا واما اللفظ والعدد في المقابلة ذكر الشارح
 ان في الحظوة لا يصح ما لم يربط الفاضلة او وسط او روية والواشترى ثوبا موصوفا فاحد او
 ثوب موصوفا فالثوب مبيع والشرط فيه شرط السلم لانه بشرط ثكان مبيعا محضا كذا
 بشرط في هذا العقل البطل المحر لا ليس سلمه مطلق وفي الاستحباب في له آخر في شرط او
 وفي قايعة منه براهوا وناشر اولون واشترى في هذا الاشياء به حاز والفضل في الارض
 شرط ولو كان الدين دراهم او ذنان او نلوا واشترى في كلبا او زينا او ثوبا فاشترى به
 كلبا او زينا مخراف حبه فخر ان يصل الدين مبيعا والآخر متعجبا فالشرط حاز وان كان يتغير
 لكن المتغير قبل الاتفاق شرط وان حصل الدين ثوبا والآخر مبيعا لم يجر وان حصل في المجلس وسلم
 لانه صار باعيا ما ليس بعهدة وانما يعرف الثمن كلفة الباطل كذا في ذلك الحظوة اليها كان
 ثوبا والآخر متعجبا ولا موضع لو كان الدين ثوبا موصوفا فاصح حقا اليه يكون ذلك متعجبا
 ولو كان احدهما موصوفا والاخر متعجبا فالوصوفى ثمن وفي الاستحسان باع شيئا بدين بوفيه
 الفرض في بلد كذا ان ذكر اجماعا يمكن الوصول اليه في المنة حاز سوا كان لعله مونة او لا فاطا في
 الاجل يطالبه في المكان الذي شرط وان كان لعله مونة والاضوطة اخلاص الروايات وكذا
 لو اراد المشتري ان يوفيه في غير الموضع المطلوب واي البائع ذلك لا في الموضع المطلوب وان
 لم يكن الاجل معلوما او لم يكن ثوبلا او اجلا يمكن الوصول اليه في تلك المدة لا يصح البيع سواء
 كان لعله مونة او لا وفي يوسف احتس في البيع لعله مونة ان يجوز وله ان يطالب بمتعجبا
 وان كان الثمن عينا فشرط تسليمه في بلد كذا او شرط الاجل ولا بشرط تسليم البيع في بلد كذا
 وشرط الاجل ولا تابع فاسد في الرجين وفي الرق لا يجوز في الحاضر شرط فيه الاجل العلم
 مع بيان مكان الاتفاقية او بشرط وفي الثاني اشترى طعاما بعلو بشرط الاتفاقية من له لم يجوز
 في مصر كان منزله لانه باع الثمن بغيره واستفضل الاماكن والبيع حبه بشرط الاتفاقية
 منزله في مصر آخر فان كان في مصر حاز استحسانا وله كذا يجوز قياسا كذا لشرط لعله
 منزله ولما شرط الاتفاقية شرط التسليم والبيع مسافر اطره كان في التسليم فصح اشترى لعله
 مقتضى العقد فاما الحاضر فله في هذا النسخا ولزنا لا يجوز فلا يخلو ليس باع بل في
 غير ذلك وبلاقي مصر اخر لانه ليس مكان التسليم وبلاقي طعاما بعلو لان التسليم هو الزادة

وأي الزيادة اشترى فحقه بخرق ان يجوز البائع حازل منه من على الناس وكد الواسع ثوبا
من خلباين و بخرق على الخط و يميل عليه الزيادة و اشترى من كاي ك راسا على ان يخطيه
تصاير خطيه يجوز له ليس من على الناس و لا الاحتسان اشترى صرنا على ان يجوز البائع
له خا و خا على الزيادة و لا خلاف ان على ان يعيد له خا او على ان يعيد له الغل و لا يفتقر
شرط ان يطين من غيره جازل القابل الناس فيه و لا التاخذ كل شرط يقتضيه العقد لا يتناع
به و هو لا يصدق ان لم يقتضيه و هو متعارف فكذا ك ان قيل على ان يعيد و ان لم يكن متعارفا
فان كان شرط الاشع فيه للما قبلين ولا للبعد و عليه و اخره على احمد لم يعيد و لم يفسد
كثاوب على ان لا يزيله عن ملكه و لا العبد يفسد تضررت اهل الابدع و الكش و على
الاصطلاح ما اولى ما فسد و بعد محمد جاز و بعد ابو يوسف بشرط الوطى جاز و معه فاسد
و على الصادق ان ليس الفعل فاسد و عن الهندي ان جاز و لا الهة على انما طوبى و راتان
و على انما خا كذا و على انما خا فاسد ان كان شرط ذاك باع الحاربه فياير الان يبعها
ما لم يفسد الشرط اشترى على ان يرضه و اوبى كذا فان كان محمولا فسد كذا يفسد حيا للثمن
فان كان الكسب معلوما لكنه غاب عن المجلس كمن قبله حتى علمه او لاله عز و ذكره
كان حاضرا فلم يقبل فان قال الزهر ايضا معلوم ان الهه الاستيفان بالثمن فان سلم الرض
مضى اليه و ان لم سلم لم يرجع عليه لانه لا يثبت حكمه على الثمن في الباع خيار الفسخ لوان
الشرط و الحاله على هذا لا كالحاله و لا باس بالشرط في الجزء البين و لانه متعارف
و القارب ساقط عن رطله فاضرب له في الالاف و يجوز كذا خلافا لانا في كذا فخطاها و نج
مقاومه فلما ذاك بالضرر و الكبر و توقعت ذلك القات و هل بشرط بان الضمعه و كذا
الحسن الضمعه لا بشرط ان القات و حيد و رة يميل و لا يجوز الزمان و لا الضم
لانه متعارف و اما في البادخاين عدم الرذير كذا محمولا كذا الرضى يجوز و لا يجوز و الحق
بالبيعه كذا التمسد و كذا السطر في الكا و لا الاقر من لانه عد و و كذا في الشرط
القولس عدم اوقه كذا يجوز ان يرضه يجوز و لها ثمة ثبت بالاصطلاح و فيما
لما اقر على الشرط في عدم احراز على الزمعه فخط هذا الواع كذا يفسد قبل و على
جاز و يسلو لعدم بلاك احدا ولا بشرط النقص و كذا كذا يجوز ايضا ان التمسد
بالاصطلاح اكل لا يخل بالاصطلاح و قلنا ان في هذا ما ثبت لهما لهما ما فسد

وأما إذا ما نسبته لغير جز من الجنس فإدراكه مجزأ فالنسبة لا تكون له ولو باع فلما نسبته فليس
بمنه فيخرج الناجي إلى اثنين فإنه ليس بتعيينه فيقع العقد من العقد جز من غير تعيينه
ولو باع فلما نسبته لغيره أيضا فالجزء إذا كان بغير تعيينه كان تمامه يكون ربوا وعن بعض
لمجزأ اعتبارا بالاعيان فإن تساوبا جز بالإطلاق أذا وقع قبض أحدهما لم ينعقد الجز عن غير ذلك
ولا إلا بغير عقد باع فلما نسبته واشترط واحد الفياض صاحبه ونسبها فالعقد باطل
لان شرط المانع من صحة العقد وإن اشترط أحدهما الحجاز لنسبه جاز العقد لا مع القبض
أحد الدين ولا الثاني فلو لم يرد إليه لاعين خلاف قبضها وأن عتد ولا ينجبها أيضا إذا
تساوبا إذا دفع الناجي في بطل العقد بعد اكملها قبل القبض وتجوز الصرف فيها قبل
القبض ولو تساوبا له أن ينطلي غير تمامه في المانع فلا يصح دفعه غير غالب الصغر يدفعه غالب
الفضة أو فضة وصفه سواء متساولا يرد باع صرفا فضة أحدهما إلى الصغر الآخر أصليا للوزن
كما لو باع درهمين أو دينارين ودينارين ولا يجوز ما نسبته لهما مئتان أو مئتان والجنس
باطل إذا لم يجر النسبة التثنية وكذا لو باع درهمين بعد قبض أحدهما ولو باع جاز إذا انصاف قبل
الانقار وفي الأصح ما يرد وكذا لو باع أربعة أو خمسة أسماءها صفى واحدا من الفضة
وأن تأت ولو لم يجله منقولة الأسر لكثرة وكذا حكم الذهب إذا خلط بينه وفي الإيضاح
حد التزوير باع كل واحد في خمسة أو يذهب أحد ما يبيع الآخر أو قاما عن مجلس الصرف
فذهب أحدهما في جهة وطرق واحد يمشيان فليسا بمنفردين وكذا إن طال بقودهما أو لملا أو
أخر لهما وفي القيود فإن ناما منطينين فهو رقة وفي التوازن وكذا الوضل أحد ما يبيع
فيخرج البلد وتواريه أو واحد من عن صاحبه والأقلية بقرعة ثم لا فرق إن تساوبا بكل
واحد من عن صاحبه باع في خمسة ببعضين أو جزء بجورتن وعن مرتين باعيا فلهما جزان
ربوا الفصل الثاني عشر من وجود الجنس والعقد بالكيل والوزن ولم يوجد العقد جزو كان أحدهما
نسبة للرجل ويخرج عن الإحصاء مائة مائة مائتين باعيا فلهما لرجلها مائة مائة مائة
صبروا والوإذا بلغ هذا الوزن المائة تدرج المدة لا يجوز التساوبا أو أشبهه ولو باع مائة مائة
مائتين باعيا فلهما جزو لا ليست بكميل كالحلواني باع ثلاث مائة حار لها أن تصير مائة
ربوا إذا بلغ مائة أو مائة مائة تدرج قوله وطلا أو مائة لا يصرف إلى العزل عن التكميل ولا يشترط
بنسبة إلى الرجل أو التساوت ولكن تدرج أو طلا أو مائة إلى الموزن قلت واذن باع عشرة

[illegible]

المختص

وكذا الملوحة مسبوحة ومع الملوحة غير الساخنة يجوز ولا كذلك الجوز المطبوخ بالملح
والتقريب يوسف الكزنجي بالملح الحلب ان كان الحليب من الزبادي واللبس واللبس يجوز زيادة
الزبد واقل والجوز مع اللبن الحليب ولا يصلح زيادة لادري لو عمل كيف يكون ولا باليمن
بالجبن من اللبن ليس حيا وفي الجوز الجوز واللوز الزبد باليمن مستويا ولا متفاضلا
وفي التفريق عنه يجوز مع اللبن الزبد والمن والجبن المختص في الاعتبار وفي شرح كرم الرب
بالجوز الجوز المطبوخ بالملح زيادة في التوابيع الحلي بالصبر متفاضلا يجوز شبهه بالحماة
ويجمع اللبن لليب جبن وفي التفريق السبك جبن والصبر باليه حبان وفي النفا
عليه يوسف الاعقاب وان خلعت الواضا واضها واسماها بالخرقة المشمل على وكذا
الزبد ونعم كذا في شرح الشيخ ومنع المهد لولود كذا مع العنب بالزبد وكذا في
تؤاخذ يجوز اذا تساوى كذا على قول محمد لا في شرح الشيخ مع العنب بالصب يجوز بشرط
اعتبار كسب المسر باليمن مع العنب بالزبد كسب الرب بالزبد ومع الجسج بالي
تايما رطبا سحر اورطبا يسر وتساوى في الكيل يجوز عند ايضفة وعدها الجوز بحال
واطلق في الزادات يخرج في الزوايين الترو والبز ولا يجرع بين الترو والكرا وفي التفريق
يوسف باليمن يفسر من عنب يفسر من زبد يدايد وما في العنب من الماتص الرب
وان كان لعب الترو بالخرقة وهذا قول في اصفه واي يوسف وفي الجسج بالي باعادتها
بسوق الترو بحال وعدها الجوز زسا واما متفاضلا ساجا حقة مملوكة بخطه بابيه
او ندية بخارفة او زبنا متفقا غير متفق وتساوى بالكل خلاف محمد وايضفة اعتبر
التساوي حال دمج القاتوت مالا كما في الرب بالزبد والجوز ليعتبر القاتوت مالا الا
في الرب لتولده صلى الله عليه وسلم او بغير اخذ في عليا لعنات فيعز ويوضع وكذا الملا
في مع البلولة مملوكة او ندية بغيره او مملوكة بغيره او مفع من الترو او زبد متفق وفي
شرح كرم في الحقة الرطبة بالربطة والمبلولة بالملوكة او الترو المبلول بالملوكة او الترو
المبلول بالملوكة وقد تساوى بالكل جواز ما علم ايضا بقصص في الترو او علم ان
احدهما انفقنا ولا يدري في ذلك والتا في الجوز اذا علموا ايضا بقصص في
الترو او علم ان احدهما انفقنا ولا يدري في الجسج في تايما حقة مملوكة بغيره
او مطبوخة بغيره مطبوخة او حقة بسوق او غيرها او ترو مطبوخة غير مطبوخة ليعز عندهم

وكانت

حال وفي القاري يجوز الخطة المطبوعة بطبوعة عندهم والجنول غير المحتول سوا
 والخطة لا بدق بالاعتبار وعن محمد لا يجوز اذا ساء بالكلية المتغير في المجلد غير
 المجلد وفي القاري غير السوي الاختلاف والتميز بالوجه لم يجر حتى يعلم ان السوي
 السوي اقل من غيره وعن محمد لا يجوز من غير علمه في القاري وجه الله ولا يجوز في
 العين بالعين متساويا لا العين نقص اذ لم يكن هو كالدقيق بالخطة وقيل لا يجوز عند
 يوسف اذا كان العين الثوبية المتساوية اما غزل الثوب غزل ان كان الثوب بوزن فلا يجر
 فيه يكون الغزل الثوبية لثوبه وعن يوسف لا بأس مع ثوب غزل كونه بخروج
 احدهما الثوب نايد ايد ولا يجر فيه لثوبه ان كان بوزن ولا فلا بأس به ولا بأس بالصوف
 بالمرغية انما يواحد ايد وكذا الغزل منها ولا بأس بغزل كان غزل قطران واحد
 وكذا غزل الشعر بغزل الصوف ولا بأس بالمرغية وغزل الغزل لا يجر فيه ولا بأس به
 ان الغزل لا يرسل الدقيق والخطة واما جواز الغزل بالمرغية فان كان الجواز اذا سلمه
 ابراهيم نقص بالمرغية ولا فلا بأس به وفي جميع مع الغزل بالمرغية وفيها العين لا يكون
 وزن الغزل قبل جواز كيف ما كان وقيل يجوز وفيه اختلاف بين الحجازيين والعماليق
 الطنجين ويزن الشاجين ويزن الباطنجين انواع الاضار وفي الطنجين مما جاز الفاضل
 في الامانة ليس بوزن ولا يكره ولا يجوز لانه وزني وكيل لغيره من الجواز والمواجد
 وسال عنه ما واحد فقال يميز الجواز لان الجوز يشبه الملو ولا يجر في السريرة الا اذا
 اذ يميز موصافه جاز قبل الجواب في الحقيقة فيما اذا لم يفسد في البان وجعلها
 فيما اذا فسدت والاصح على الخلاف لثباته السريرة وزنه بدل ان لا يجوز الاستمرار
 وفيه انما بالاثبات ولما ان السريرة بمحلول فمعاون العين في هذا الوجه في كل من
 حاز وهو رداء الحزب عنه ولا يخالف بالسر والحد على هذا الجوز في الموضع وهو رواية
 ابن جماعة عنه وفي الطر لورط الزرع حاز بالاثبات في الاختلاف في غير المربع وقبل الاختلاف
 فيها سوا وانما لا يجر يقول يميز الثقل بالاثبات فيهما فان رأت في المتعارفين حقيقة
 اذا استهلك الحماض في البينة وكذا الرد في الجامع انه مفروق الاشكال والمعلوم في الصبي
 والجامع في البينة وفي الطر لورط في الماني في السريرة في شرح القاضي محال لا الجامع في
 الماني في انفسا اما قوله في البينة واستل من الجوز وليس ذكره خلافا وهذا

قولهما لا يجر في الماني يكون الحاز لا في الماني بل في الماني بيان الصفة
 اما السريرة لا يكون الامور ولا بد ذكر وقت العقد لا يعرف الوجود وقت محل الاجل وقبل باه في
 الاختلاف في السريرة والاول اصح وفي المتأخرين في قوله ذكر القاص في الاجارات التي يصلح
 اجرة في الذمة فيصير ثمنها في هذا قولها وقبل هو قول الكل وكان القاضي يقول انما السريرة
 كغير القاص اجل السريرة في الماني رواية الاجارات هذه اما رواية رداء المتأخر اذ اوف
 شر الماني في واقعة ثم اقصته قلت ولا موضع لطلب جواز او اقص بالمثل فقال الحاز
 في الماني ثم وثم هكذا وفي القاري اطلق الجواز ولم يقيده بالمثل وفي شرح الحلواني استثنى
 السريرة الجواز بالاثبات في الحقيقة لا في الشكل وعدها لذلك وجواز السريرة لا يدل على جواز
 الرض كالشباب في وجوب الاستسلاف واقعة وهي لو سلمت شاء ودعا في القاص ليخاف
 كان يجر في القاري لا يكره ان يكون استمرضا او اقصا في الحقيقة لانه لا يجر في الماني
 واما باخذه به هذا هو الكلام بينهم ان السريرة يصلح مبيعا في الذمة وهل يصلح ثمن في الذمة
 في الحلواني لا يخطئ في باخذه في هذا الفصل والمدة وان كان يقيف في هذا وانما لا يجر
 بالجواز ولا بالاسناد كذا في صحت الافاق يميز الثقل بالقيمة كان يقيف في ذلك فيجوز به ان
 السريرة الجواز في الماني لا يجر في الماني وان كان الجواز يقيف في ليس للثقل والاذن يقيف
 لاجله وان السريرة فان كان لم يجر في الماني لثقله هو على الاختلاف الذي في الماني
 وقبل الجواز عنه فان كان يقيف لثقله الماني ان يكون على الاختلاف الذي في الماني وقبل لا
 يجوز بالاتفاق وفيه التباين بالسريرة والاية وفيه غم العين وزنانه مضبوط ولا يجر
 في الماني من الكانع لانه مختلفة ولا يجوز السريرة السمك بدها في الماني والمال والسريرة لانه متساو
 وزنانه الماني الجواز لا يقطع واما السريرة فان كان لا يقطع لاجل حازضا وان
 كان يقطع لمرجوة ذكره والقطع بالوجود في السوق الذي يجر فيه ويبيع وان كان هو
 في البوت فكذلك في الماني ولو اقطع بعد عمل الاجل قبل القبض فله خيار ان يفسخ
 باخذ راس اياه او يبيع بخريره فياخذه في القاري يجوز السريرة السمك الصغار وزنا
 وكذا في الكبار وزنا وفيه مما لا يجوز والسريرة الجواز في الماني وذكر ان رسته في يواحد
 يجوز في قول يوسف ادين وزنا معلوما ومن باع معلوما قال لا يجوز لانه لا يقطع بالوصف
 لا يخطئ بالقبض لكل الجنس الذي يجر في كونه استبدال المسامحة ولا بأس بالسلم في آتية

الصغر والجناس والمخاطبة والصلوة ويجوز أن يعرف بالوصف والمبالغة في الوصف والواضع
 شاعر ذلك مثل معلو جرحنا نسا وهو مواعيد مد بعضهم ولهذا يجب لإحدى مدته أو كانت
 غائبة فهو ما عدا ذلك من القياس والاستحسان والقرين من أن فيه تعامل وإلا لما قلنا فيه الوعد
 لا يصل ذلك وأخلف بذلك العادة فصل هو شرط وتل هو واجرة وتل هو موعود والصحح
 أن يصح صوغ وهذا بآية المتصنع حياز الوعد فيلق السرقة فانه إيجابا فيه لرب السرقة
 الميعود من وأما القائل له الخيال لا يملك الخيال الصغر لم يجد من قطع الجبل ونحوه فصار
 الجبل في القف وعلى ما يوصف لا يغير من صغر هذا إلا لما كان على يده في ما له قال أن
 بشره بشره في السور ويسلج والصحح هدام القائل أن يصح قبل أن يتم المتصنع لا يملك
 والعقد لم يرد عليه بانه فاذا لم يتصنع ويحب له لو كان له بديهة لا يغير لأن وماذا تعامل
 فيه لا يجوز الاستسكان لحاجات ونحوه الثابت من غزل الحائك ونحوه لأن الجوز القائل بهذا
 فإن ضرب ذلك إجمالا مسلما أو جرحا سطره الطيد والقرين الإجمالية فيه تعامل فذلك
 ظاهرا فلا يلزم له صلاح استسكانه ولا يجعله سلما وذلك لأنه فيما تعامل وهذا إذا ذكر
 الأول أحد الإبهام لما إذا ذكره أحد الاستحسان بأن يقول إن قرع من هو كذا الصغر
 ونحن أن كان ذلك لم يزل المتصنع فهو الاستحسان وأن كان من القائل فهو سلم لا يركب على
 سبيل الاستسكان ولا يركب فيه غير ما في القائل فاستسكان والإجمالية في
 المسألة كذا من بدل وأمر السرقة تصار لم يكن فيها إجمالا أو كماله للمعنى في كل
 المقصود في السرقة وكذا دفع المسألة في دوافع الجلب والبرام أو أن لا يغيره بل كذا
 المقصود نفسه فلا بد من أن يكون كماله لأمر من نفسه لا بما عدا ذلك وكذا الجلب إليه
 نفس الجلب لا يستغنى عنه وأمر السرقة نفسه نفسا كذا بكل واحد لا يركب في القائل
 لا يملك إلا ما عداه تكون القبول من وجه حكما لا بد له لأن كان بدله أو بغيره في مال
 السرقة في السرقة والقرين على أن من عارده فصح العقين من غير كل قول كذا السرقة
 السرقة وكذا لو كان كذا السرقة من أجل أنه في كماله حازل أن يبعه قبل أن يملكه وأما السرقة
 إلى حطة مخافة واستفاد ما من إرضاء أو إدارت أو إلفا والسرقة فانه بكل واحد
 أو أن السرقة في السرقة والسرقة في السرقة أو أن السرقة في السرقة أو أن السرقة في السرقة
 كقصد أو مملكه باله مخافة فانه قبل أن يملك إجمالا أو أن السرقة في السرقة وبانه مخافة قبل

ان يكيله ظاهرًا الحق في الإجمال على أنه لا يجوز رد كرايس ستم في نوادره بل يجوز عياد
فيها وإتانا التبرعات في فتح كرايس الكفاية عن يوسف الشن في كتابه شرح فاسد وأوقف
بعض كل تبرع وقيل المشتري صحيح ان إعادة الكيل تعتبر في العقبين المحصنين وفي شرح السيد
البيضاوي تنوع شرط الكيل أو الوزن يجوز الصرف فيه بعد المعن إلا الكيل أو الوزن لأنه
ربما يزيد وقد لا يخل من الكيل عادة فلا نسلم له الزيادة أو نقص قد لا يخل من الكيل
في بعض حصته من المثل ولو كان الصرف قبل الكيل أو الوزن ربما يكون متبرعا بما صنع وأنه
لا يجوز أن يأخذ ما كان فاسدا لأن الكيل شرط صحة التسليم ليعتبر المبيع فإن كاله البائع قبل العقد
لخصه المشتري في كرهه بذلك لأن التسليم الكيل بعد العقد حتى لو كاله بعد العقد فخصه المشتري
فذلك الظاهر في التسليم له عليه وسلم مع بيع الطائر بحجره فخصه ما كان صاع البائع
وصاع المشتري والصحيح أنه لا بشرط كماله لأن احتمال أن كان قابلا بعد الكيل كونه أعيان
مخرج فقد لا يخل بعد العقد مما كاله ولو يوجد وأن كان شرط على المثل المشتري وغيره
ويكيله وأبعد المشتري من ذلك الرجل فإنه يجب على الرجل أن يكيله لأن التسليم الكيل بعد العقد
لخصه المشتري حتى لو باع قنبراً من صبي وكاله بعد غيبة المشتري فذلك القنبر فالبيع تام
وقنبر الصبي حتى لو كان الكنير قنبراً من صبي فإنه يخلو البيع ولو كان هذا في المعداد
أشترط المعداد ولو يصر فيه شيء بخلافهما فلا يبر هذا إلا أموال الربوة نصاً
كالذبي وأما البيع قد رأتنا له العنصر قد رأتنا له عليه نصاً كما يكيل من هذا الوجه فلا
الذبي على الزيادة تسلم له وفي المتعلق بالحقبة المشتري حجاب هو في إلهاء يعرفون
توابعه لا لادعاء ليس له أن يصر فيه حتى يبره وقد أبى يوسف له ذلك ولو يصر فيه
قد لا يخل من الوزن من على أموال الوقت يعني أن يكون مادي له الحق عموماً إلا أن يذاري في
القنبر الزيادة يذاري ما نسف من الزيادة على ذلك يبره ما وفي الجاع الأسمن عن شداده
درهم في ما به عموماً عن الأسمن نصف درهم كرتب بره ما وعن الأسمن أن التبرع في ما به حكم
له وأن زاده درهما أكثر درهما عن أبي القاسم الطويل إذا كانت الزيادة في شيء يخل منها
فلا حكم له على أن يبره فذلك لا يعتبر وأن كان ضابطها اعتبر بره ما في يصر في الحلواني
باع عن بشرى فزاده وأتقار بخمسة دنانير ولا يكون ربواً ولا يجوز من ذلك وفي
المتعلق لـ يوسف دنانير عشرة كرتب وعنه محمد في شيء التبرع التي بخانفة والزرع والخمر

والسلح والصلح والحق والتور والنجرة الى ارض كل من يشي بمحاربة وتلقه وتلقه على الشر
والتشراك والامانة وتلقه وتلقه وتلقه وتلقه وتلقه وتلقه وتلقه وتلقه وتلقه وتلقه
الباع الى الرب عليه ذاك يقول الشرع انما كان ارضه من الشرع فلا يملك عليه وان كان
يملك الشرع للوزن نفسه وفي الحقة فيسجلها على الباع هو الحجاز وفي التشراك والامانة
في وقا الشرع على الباع هو الحجاز والمادة وكذا في شرقة ما مضى واوثاب في حجاب في
الباع واخرجه على الشرع للمادة وفي شرقة ما مضى واوثاب في حجاب في
واوثر والشرع والنافذ على الشرع لان يقول الترخيد والباع كذا في القول الشرع
والامتداد على الباع وفي شرقة ما مضى واوثاب في حجاب في
في الترخيد على الباع ان القول شرط طرعا في الحال اذ مال حامل على طرعا في البت لا ما
حمله الكاري على وجهه للامانة في الضيقة هذا على ما يغفل الناس شيئا من عليه وتلك
ابو يوسف هذا نص في الشرع على ان يصدعه على الشرع وفي الشرطه ذلك وحمل الطاهر
الى الضيقة واخرجه من غراب الطاهر الشرعيات من اصوله في راس المال اليه
على ما يملك في حجاب منك او في شرقة او امر بالحق او بطل في المال فعل واما غراب لم يكن نصا
من امر لم يصادف ملكه في بيعه وكذا الامر القرض المستقر في ذلك وكذا لو كان على آخره واهم
فدفع العيب اليه ليريد فعله ولو كان في المرأة حقة الامر صار تافيا فخطا للمورا الذين
خطبه لهم وكذا لو استقر كذا واما العيب من ارض الكرية ارض المستقر في بعض ارض المستقر
تافيا ما يقسمه له بائنه وكذا لو بيع الحياض خان تافيا من ارض من غيره ففعل امر تافيا
لان امرها بائنه صادق ملكه في نفسه وللطائرة في العيب وكذا في العيب امر الباع ان يملكه
في غرارة الامر ففعل امر تافيا حاصرا كان وعليه لا يملك العيب بائنه ففعل امر وصار
الباع ويملكه في اسك ان الغرارة في جوابه بائنه في ما يملك في غرارة في ان يبيعه جاز في امر
اليه الذي ان يملكه في نايحه من حيا الباع لان الشرع صار يستمر النايحه ولو بيعه علم
تصح العارية في امر الباع في حجاب البيت وانما في امره في الترخيد وكالات الغرارة في امره فان كانت
بعيها ففعل صارا في تافيا يملك الباع شيئا وان كان غيره فان كان الشرع حاصرا كذا
وان كان غرابا لم يكن نصا وتلك لم يملك في نصا غرارة في الشرع في الوحيين في بعض الغرارة
دفعه الى الباع لان الشرع صار يستمر الغرارة والعارية لا يصدحون في الشرع ولو استمر العيب

والذين فلا اله الا البيع في غارة الاسرار فان برأ بالعين صار الشراء فائضا أما العين فلا يورث وأما
الذي خلطه بالعين والآن برأ بالعين لم يورث فائضا له غير العين بعد موارسها بالكلية فالبائع
نافع من البيع وغدها من ثمن المشتري شاركة في المخلوط بقدر البيع وإن عاش قبل البيع وفي
القول الآخر في غدها عينا ودفع الدين له البائع وقيل رد في قول يفتي في الشراء صار المشتري
فائضا بالوزن وإن كان رد كان البائع وأوبته وإن وزن بمسحة لا بصير وإن كان الدين غير عين
لا بصير إلا بالقبض ولو اشتد غدها عينا ودفع الدين له وأمر بالوزن فيها فوزن فيها فطابق
نصف البلية وملا الجمان ونكسار فأوزن قبل النكسار فالحال أن غلة المشتري وما ورثه
في البائع هذا إذا دفع الدين له باليمين فإدفعها غير صحيحة وهو لا يعلم وأمر بالصفت فيها
نصف البائع وهو لا يعلم أيضا فالحال أن غلة المشتري فإن كان المشتري بمسك الدين فالحال أن
كل ما ورثه يقع دفع البائع ذمها لغيره شيئا فكان وزن البائع قبل أن يرضع فالحال
أنه لا يقع بالوزن ضاع من الدافع وقيل بأوزن فإجاب في البيع وفي النقصان بمسك المشتري
البائع رد في غدها المانكا فطاولا وأثبت جميع ذلك أو قل غلا في ذلك في الطريق من الألبان
حتى يولد دفع الغلام أو استاجر غلام بمسكة فاذا أتى ذلك يكون رد كل المشتري في ترجع كل
حضر بالسر في السر المدبر وكاله السلم إلى الحنفية لم يورث بالسر وقل أن يخلط بينك
وبينه فائضه في ذلك النصف في ثياب الأقالمة لا بصير فائضا وقد كشاور في نوادر عن محمد
بصير وفي الأحاسن بغير صحة الفقرة قلت معان أحدها أن يقول البائع طيب ثيابك وبين
البيع فائضه والثاني أن يكون البيع بغيره المشتري غاصفة ساق فبعضه من عزمان وأما الثالث
أن يقول البائع من عزان مشغول حتى الموت فالحلف أبو يوسف ومحمد في الحكمة في هذا والبيع
أبو يوسف لا يكون قضاء قال محمد يكون وقال أبو حنيفة المتيقن أن يقول البائع طيب ثيابك
وبينه فائضه ويقول المشتري وهو عديم البيع قبضته وفي الأقراس في هذا الحرف من البيع وغير
متيقن هو قيس بن أبي ليلى وأبو بصير وأما الثالث أبو حنيفة فهو غير عند محمد وفيه
البيع ومن أبو يوسف خلافه وعن محمد اشتد ذم البائع وأما قوله لا يخلط بينك وبينه فائضه
وفي الأثر قبل المضاع قبل الدار أو مضاعه فبطلت بكافة والأفليس يفتي وفي شرح كراويا
الطاهري عن أصحابنا أن المشتري لا بصير فائضا للعقار المراد من في ثمن البائع منه ومنه وفي بعض

الوارد للمولى بشرط أو العلة كقولنا وانما المشرع بعد ما سئل وفيه العيون كان ابو حنيفة
 يراد فيها وان كان غايها وعقد القرض ليس بقبض وفيه الجاحس قال الجاحس انك
 وقبل المشرع والعقار فاستكانها وقام ان كان يتدرج داخلها ولا ينفصل عنها ولو تصرف
 فلا يثبت قبول الوفاء في ذلك القبض مكانه لعل وان كانت عبدة لم يكن قبضا ان كانت قريبة
 يكون والقبض بينهما ان يكون يتدرج على انفسهما وبه الاول والحقبة والمدة نقالا للسلطان
 ورأس المال ثوب فلكم عند المطلوب فبذلك فبذلك وتقال لا بعد هلاكه والقول له في
 فتيمة والبيعة للطلاق وفيه الثاني هلاك احد العتود على ما يبيع اقله وكذا هلاك احدهما
 قبل القبض يوجب حيايتها وملاها بينهما ويرى لان اقله ربع العقد فقبض قبض العقد
 وقبل احد ما يكتفي بقبضه من كل واحد منهما فمقتضى صاحبه وثبات المثل بشرط لقبض العقد
 في الثاني انما لا يشرع في احد ما يكتفي به وتفاضلها في ذلك احدما ان اقله له جاز
 وفي الذي هلك في ذمة فتيمة لها كالتسوية حاربه بكر موصوف حال او يصل او بالف وتفاضلها
 فالتسوية ثم نقالا لكانت اقله باطله ولومات بعد اقله له قبل القبض بطل اقله
 لان محل العقد الحاربه وبذلك لا يثبت الرد وتضاعف بكر هلاك احد به ليصرف بعد اقله
 قبل القبض بطل اقله لا مضمون يرضى وهو المثل اثنى عشر عدا بكر وسط فاعطاه احوط ما شرط
 او اورد في ثوبا لاجاز اقله في مثل الشرط وكذا اورد العبد يجب بعد القبض ايضا ان رده
 قبل القبض او بعده فقبض رجع بثل المتيقن ولو اراد ان رجع بعبه ليس له ذلك ان امتنع البائع
 ولو اسلمه اذ كان فاعطاه احوط ما شرط او مثله ثم نقالا لاجاز اقله في مثل الشرط وكذا
 لورد العبد يجب بعد القبض لاقتضا فان رده قبل القبض او بعده فقبض رجع بثل المتيقن
 ولو اراد ان رجع بعبه ليس له ذلك ان امتنع البائع ولو اسلمه اذ كان فاعطاه احوط ما شرط
 او مثله ثم نقالا لورد العبد يجب او قبض حاربه في اقله لغرض المتيقن في مجز ورضائها
 وبمثل الشرط فان كان ذلك حصة ردت بثل المتيقن نقالا للسلطان لا اذ اضر لم يثبت
 بها قبل القبض له ورتو الحسن في ذلك انه لا يفسخ صارتا فاجاز ان يخاص منه كسائر الديون
 ولا يشرع في هذا السلطان في بيعه ولا رأس المال له واجب القبض وعذا غير واجب القبض في
 اثار العرق واجب لثا في البيع عليه وسلم لب السلطان داخل ملك او ارض ما يملك او ارض السلم
 حال ثبات العقد وبرأس المال لا تساخة وفيه المتقاضي ابو يوسف ويهد لو كان رأس المال غرضا

له ان يستبد له بعتك بعد ولا يثبت العرض في هذا الامر وفيه المتقاضي بعتك من السلطان
 اليه بعد البيع ولا يبيع من عين المصلحة ابو يوسف فان كان استبدلكا لم يشرع بعبه ثوبا وان
 كان السلطان بعد ان اصاب حاربه الاستبداد لم يملك وان كان الاستبداد بعارض لم يشرع بخلافه
 بسلطه في التي في المخرجه من السلطان او اسلمه احد ما قبل القبض بطل السلطان ويجب في السلم اليه
 رأس المال ولا يجوز الاستبداد به وكذا لو باع عينا بغير ضمان ان يستبدل بالبدل بغير ضمان
 جاز لان السلطان وكذا لو باع عبدا او امر ثوب موصوف او ادم غرضا في ذمة فاحصه على
 ثوب موصوف لم يشرع الاستبداد به قبل القبض لان لعل العن وفيه المتقاضي وفيه الثاني ان
 ناصل رأس المال بعد الفسخ جاز وفيه الثاني باع رب السلطان من السلطان اليه بكر مثل السلطان
 فقبض اكثر من نصف البيع بموت العبد قبل التسليم او رد خيار روية او شرط او عيب قبل القبض
 بعده فقبض الرضا فحاصه في ذلك رد السلطان ووجه هذا فان لم يرد الكرخ في السلم
 صار رضا صلاية ومصدق كرمضون بعد السلطان فاشبه العرض والعقب بعد السلطان وكذا لو
 كان البيع قبل السلطان وقبض الكرخ بعد السلطان فقبض البيع وحل العقب لان لعل للقبض وان كان
 القبض قبل السلطان بغير قبض او قبض فاشبهه لوصار رضا صلاية كالباع بكر السلطان اذ
 الدين يكون نقالا للسلطان والواجب بغيره السلطان لاقتضا في القصاص وان كان البيع والقبض بعد
 السلطان ولكن السلطان اورد العبد بعد القبض بغير لاقتضا او قبض الرضا فحاصه وان قبض
 لان هذا الراجح في الثاني وثباتها عند السلطان فقبض كأن رب السلطان باع السلطان كالباع
 فاندفع لاقتضا والواجب بغيره السلطان مثل السلطان بسبب مقدمه على السلطان لم يرض
 بان يشترى رب السلطان من السلطان اليه بكر مثل السلطان لان في الاول يصير متقبضا بالثاني
 وكذا لو وجب عليه بسبب بعد السلطان يصير كانه باع السلطان بكر اثره فاندفع لاقتضا
 ولو وجب عليه رطل السلطان فقبض او قبض قبل السلطان وهو ثابت بده صار رضا صلاية اقله
 لان رب السلطان لم يرض بغيره السلطان فقبض في وقت قبضه وان لم يكن قابلا للرخص وان قبض اقله في الجوز كونه
 فقبض الاول والاخر سلم وبه قبل القبض باطل فكذلكه وصلاية فاحصا لو كان في السلم او في القرض
 آخر اخص يصير رضا صلاية الباع القرض مثل المصخر في ذلك اخصه فاما وان كان الكرخ عند
 رب السلطان قبل السلطان او بعده لم يرض رضا صلاية وان قبضه اذ كان نصير تماما او رجع اليه رطل
 فقبل في هذا القبض ليس من قبض المتيقن في السلم فلا بد من قبضه القبض وان كانا في قبضه رضا صلاية

الشارع ثمانية لافئة في الماء والكلا والنار له لغير الاستماع منبوا وما اصطلاحها والشراب وسير
الدواب والاستقام الايمان والحياض والامان الملوكة والاحتشاش من الارياض الملوكة والاشجار
بغير ربا الارض وقيامه عليه اولها في اخر الرواية في الجوز ربه من احد قبل الاستماع في الاشجار
وله ان يمنع احد من الارض في ارضه فادفعه ان يعين ان يقول له ان في ارضك ضا فاما
ان تصلي الحق ويقتله فبذعه اليه او تدعي كذبة في رجل وقت في رجل وكذا
حوص في كور من تحتها من لدخل يقول له اما ان يخرج الماء او تاذن في بال دخول وكذا
النار في هذا كركب هذا الذي يريد المملوك في ارض غير مملوك لحد قريب من الارض
فان وجد يقال له انت ذك المكاره واخذته ما تريد وان كان لا يجد يقال له صاحب الارض اما
ان تخطيه ببدك او ابدن في خطي فخذته وليس له الاستماع عن هذه في ان امتنع ومنع الناس
من الاستماع بكونه بالسلح فان كان الاستماع في بائنه بالماله هل صاحب المان يمنع
ذلك في قول في حصة ربه اهلا وقد ذكر السخ في اختلافه قاله اكثر فهو على ان له المنع
ولم يذكر ان اراد ان ياخذ الماء في حوزة من هذا الموضع والموضع لم يزل الشارب هل له ذلك في
الطحاوي له ذلك وعليه العامة وقوا الصبح وكذا من يجد حوزة ارضه في داره وان من اراد ان ياخذ
الماء في حوزة من هذا الموضع وسير ذلك الموضع له ذلك في السخ في الجمع انه يمنع من ذلك
وقد ذكر ان في الميراث في ارضه ان ياخذ من رصاها بان ياخذ ما شئت من حوزة صاحبها
المنع وفيه الاستيعاب في عن السخ في اذابت الكلا في ريب الارض وقيامه في ملكه وحاز ربه
بالاستماع في رواقه انسان بلا اذنه كان له الاستماع وقوا من ان الشارب في كركب اختلاف
الارض فاذت الكلا بائنه في ملكه حاز ربه وكذا لو وجد دخل ارضه وهما بالارباب
حتى يشا لصعب كان لكلا في السخ في هذه الطريقة في ليس احدا ان ياخذ وفيه التعارض
عنه في الشوك والسوس في في ارض رجل ان ياخذ به ملكه وفيه لا ياخذ المملوك من ملكه من
واما هو حوزة ارضه في ارضه في وقت على استهلاك البين وهو الكلا وملك له فيه ولو وقت
على استهلاك من ملكه وهو ان يستاقع في الشرب ليه لم يخرج هذا في خلاف استيعاب الخبر
حتى يجوز ان ليس له ارض في حوزة الملقنة وهذا يجوز ربه وارض من ان قلست ولم يذكر
هذا الاجازة فاسد او باطل وقد ذكر في الشرب ان ياخذ به في ملكه الميراث من الشرب وفيه
عنه في وعوده ذلك في الميراث من غير الكلا ليس له سابق وما في السابق فلا يلاص الملاج

ذكر كان الغنم يقول هو كذا والهند وان يقول ليس كذا فلو اوردوه في عهد في النوار ورا
وليس في المسئلة اختلاف الروايات واما اختلاف الجواب كما خلاص الموضع ما في بعض الروايات انه
كالكلا اراد به ما يكون له سابق وما يذكر في بعض الروايات الذي يعنون السابق ثم ذكر في
اختلاف ابي حنيفة الغنم منزله الكلا يكون له سابق لانه لا يتصرف في حوزة من كان الكلا ذكر
الميراث واما الشوك فله في كل ارض له من رعاه وقيل ليس كلابان له سابقا واليك وما شبهه كلابا
وفي ادب القاضي في على اهل قرية لهم روع يعون قضا ويخطون فيها وقد عرف اهلها ليس
ان يقولوا الكلا ولا الماء ولا صاحب الميراث ان يزعموا في ملك الميراث وكذا لو ان قديم في روع الجبل
لهم رجال وادعية تنسب اليه قديم فيها الكلا والحطب وليس لهم ان يقولوا الكلا في الميراث ان
يصلح لتناول في ارضه او علف الدواب ذكر بكر والسخ في الجوزة في الاستيعاب في الجوز واليك
مجد في ان كوة واد الباع الثمانية او لم يتدفع وترها بائنه بالبيع حتى ادرك الفاضل في السخ
وقد ذكر في الميراث وقوا الصبح في القارورة ربيع صاحبها ان طاهر الرواية حوزة ربيع ارضه اذا
طاعت قال ومن صاحبها من شرط ان يمنع بها والصحيح حوزة الاطراف والاطراف في روع كركب هذا
الجوز في القارورة اما من شرطها في في السخ في حوزة الله ولم يذكر في حوزة ربيع صاحبها
القارورة لم يخرج البعض او لم يمنعها كالنار في حوزة بائنه بالبيع في الكلا في القارورة في حوزة
خلاف المالك هو ما سبه بالاجازة وقال كان الحواشي في الجوز وكذا في الغنم في القارورة بالاجازة
والجوز وضع فيجعل الموجود اصلا وما يجد في السخ في قديم في في حوزة رواقه
مجد في الجوز في الارض في الجوز ارضه في حوزة رواقه في السخ في قديم في في حوزة رواقه
في الجوز في حوزة رواقه في الجوز في حوزة رواقه في السخ في قديم في في حوزة رواقه
فاشر لها شرط في كركب في وقت لاد لا يجوز روة في حوزة الجوز لتناول وفيه شرح الشارب في حوزة
ولشرح فاشرا ما شرط في كركب لا يجوز روعه ما فاشرا وما حوزة رواقه في حوزة رواقه في حوزة رواقه
في حوزة رواقه وفي الاشجار في الارواق واخذها في يومه ذلك حاز رواقه في حوزة رواقه في حوزة رواقه
في حوزة رواقه في حوزة رواقه في حوزة رواقه في حوزة رواقه في حوزة رواقه في حوزة رواقه
الارواق بائنه في حوزة رواقه في حوزة رواقه في حوزة رواقه في حوزة رواقه في حوزة رواقه
الاجازة في حوزة رواقه في حوزة رواقه في حوزة رواقه في حوزة رواقه في حوزة رواقه
بكل حازر الان لا حوزة في حوزة رواقه في حوزة رواقه في حوزة رواقه في حوزة رواقه في حوزة رواقه

وتعني المآسفة ولة اوصفة رجة الله لباس مبيع عظام الميتة اذ ليس وغسل و
بعض المواد ان لها اذ نصف وصار قد را بطي لا يجوز مع شعر الخنزير ويجوز الاستماع به للخنزير
لان ذلك اللحم اعاد يلعين وكان يعض صرة ولا ضرورة الى يجوز البيع وقيل اذ كان لا يوجد الا
البيع ما يربيه الخنزير طبيب البائع ومن لا يوصف بكون الاستماع به ولو وقع في الماء لم يفسد
بل قد حل الاستماع به بل في طهارته الا ان قيل في الماء المتعاقا وعند لا يوصف بفسد بل
الاستماع كان للضرورة ولا ضرورة في هذه المذاهب المتعاقفة من المذهب انهم الخنزير يفسد في الماء
حتى لو صلب معه الخنزير من قدر الدار وهو الخنزير وروى عن محمد وطاهر وشرح في حصة وروايتان
وعند جما طاهر وفي الثاني في طواضعه وهو زاد على قدر الدرهم وروايتان في حصة وروايتان
آخر من غير عند لا يوصف وقيل محمد يوزن في الحصة هكذا في النصف فاما الخنزير وطاهر وفي
الثاني شعر الكلب طاهر ومن الحسن لحسن وعنده كذلك وشعر الانسان وفيه وسنه طاهر وفي النسخا
عند عظم الخنزير وروايتان في الدابة والمان والركن عليه ومن ذلك في السباع عند الذكوة
وفي الفاروق في يوصف في عظم الخنزير طاهر وفي المآسفة اللحم والدرهم وشرح في عظم الفيل عن
محمد في وفي حصة طاهر وفي الثاني في خنزير عند جماعها لا يجوز مع ليرة اربعة بنح لا يذبح
خالو من لا يجوز ان يكون ثمنه ستة وروى لا يوصف لجان في ليرة اربعة اعتبارا بالامانة وقيل
الصنع يجوز لانه شرب طاهر وفي النسخا في لا يوصف لباس ياكل في الملة وفي جميع لباس ان
يستعط ويشرب الدرهم في يرب في لباس شرب الفيل اذ لا يستحق ان قيل للدرهم والافس
بعض في الخنزير وروايتان في عظم الخنزير اذ لم يذبح في يوزن ليرة اربعة بنح شعور الناس في حصة في
الدرهم في الاستماع به وهو طاهر من العيب والركن حتى لو صلب معه الخنزير من قدر الدرهم وروايتان
ولسا في حصة ما خالفوا يجوز في السباع في الثاني في ليرة اربعة بنح متوله من طاهر وعدم حوز
الاستماع به لكونه قد محمد في الاستماع به باع بربع الحرام مع الحمار في ليرة اربعة بنح متوله
في السباع في ليرة اربعة بنح في الا لا يجوز في الفيل وفي الفاروق في ليرة اربعة بنح متوله
الارسل في ليرة اربعة بنح في الفيل في ليرة اربعة بنح متوله في الفاروق في ليرة اربعة بنح متوله
فان كان في عوده لم يفسد في الفيل في ليرة اربعة بنح متوله في الفاروق في ليرة اربعة بنح متوله
بطور ان يكون في حصة البيع ولو باع في المذهب وتحت كالحمار في الفاروق في ليرة اربعة بنح متوله
اذ لا يذبح عاجز عن التسليم فان في التسليم من مود لا يجوز قلت ذكر كرم محمد في ليرة اربعة بنح متوله

لأنه وقع فساد أو كثر الرضى عنه يعود إلا إذا كان وقع الرضى على ما لا يفسد وطالب التمسك بغير
البائع وفتح القاضي ذكر الاستيعاب عن الرضى يعود وعن التمسك والحبس فإن كان حقه رجل وباعه
الوطنه حادثة فأدركه استيلائه ثم حبل أن كان لأخذ اصغر من حقه حادثة فأباحت الزمان
لرخصه نظر أن كان أخذه ليرده على صاحبه وأشد ذلك لأنه ليس بمسئول إلى العبد وأن لم يرد به
لأنه لم يرد به في موضع عدم ما يصر عنه الشئ وأن كان أخذه لنفسه بصر عنه الشئ أعده هو
فأباحت من رجل يرد به إلا أن الرجل يعلم مكانه ليرجئ أنه يرد به حتما وعلى البضعة يجوز للمالك
أن يتسكك وفيه العيون وكل المولى لا يطلبه فإسائه الوكيل ثم راعه المولى وأدبره المالك والبائع والشئ
أخذ الرجل فأباحت به على كل حال فلو كان المولى أخذه القاضي ثم ما بعد المولى حادثة الزمان فباعت عنه
الأخذية الشئ بأعاقب من أن يرد به الصغر لا يجوز ولو هو له أو لم يتم تجميع حادثة ما قبله لأن
اليد مع البضعة دون البائع وفي الشئ مع المولى يوسف أن العبد من الموضع ثم راعه المولى فأباحت
المطلقة وفي المولى راجده في الزوال لو هو له لأن الموضع وهو صغير يصح وفيه النظر واعتاق
أقرب من العتق حادثة لم يرد به حادثة وفي الشئ بأعاقب من المصوب فالبائع موقوف أن
سأله القاضي عن البائع وأن يجد البضعة للبائع وطالب الجمع عن التمسك وكذا أنواع الموقوف فإن
أخذه الموقوف طاروا الرضى من بعده لا يرد به وإن لم يرجئ فلا يرد به عن غير الموقوف لأن شيئا ليس له وإن
ينسخ للمالك العتق وكذا أنواع الموقوف طاروا المصوب فبطلت الحادثة والتمسك للبائع وإن لم يرجئ
المصوب كذا قال الموقوف عن أبي يوسف هذا الذي ذكره علما لما في الشئ أن العتق هو أو موقوف أن كان علما
فلا خلاف له وفيه الظاهر لا يفسد لأنه إنما اشترى رجلا من الموقوف والمصوب لا يملك الموقوف الحادثة
ولكن الاستيعاب جعله جواب ظاهر لما في الشئ من الرضى أو لم يرد به فبطلت الحادثة
وأطلب الشئ التمسك ونفع الرضى المبيع يرد به وينسخ وفي رواية لا يرد به المبيع حتى لو سب المشتري
وأفكده إلا أن له أن يرد به في الزيادة في الزيادة فبطلت الرضى الشئ كذا أشار إليه الجمع
وإن وادع أن يرد به عليك وذكر بملك المصوب فبطلت الحادثة وأباحت من الرضى
أصحابه عليك وفي الزيادة في الزيادة فبطلت الحادثة وكذا في الجمع ولو لم يرجئ
الموقوف المبيع هل يقع البيع معطلة لوقوع الرضى من أن يرد به وينسخ فبطلت الحادثة
فبطلت من الرضى من أن يرد به فإنه ينسخ في الأجواب الفتيان ومأرويه لا ينسخ جواب الرضى
بائع آخر الموقوف رجل ثم فتح القدر مع المصوب فبطلت الحادثة وأباحت المصوب المبيع فبطلت

ولو كان مكان اجارة ثم فرغ العقد المتاجر الاول بطلت اجارة الثانية ولو لم يفرغ ولكن
 اجاز الاول الثانية صححت والاجاز له لا يحكم الثانية وقع له وكذا لو اجاز المواجه من رجل ثم اجاز
 الاول ان يجزأها فان اجاز بعد فسخها صححت والاجاز له ان يطلها ايضا باع الراهن الرهن من
 رجل ثم اجاز فاجاز الرهن الثاني فجزأه والفرق بين الاولين ان الاولين كانا اجازين
 فاجاز الرهن وسلم الرهن الى الرهن الموقوف به الى الموقوف له فغدا باع دون الرهن والحصة
 والاجارة لا تملك له فيما اجاز وقاية الاجارة بطلان حصة بطل في عهد الرهن
 لنفسه فجاز الاول تناولها وانما لم يذكر التسليم في الاجارة لانها بعد بيعه دون التسليم وكذا لو
 اجاز ثم اجاز فاجاز الرهن الثاني ليرجع الثاني وعاز الاول وكذا لو باع المواجه من رجل ثم اجاز
 فاجاز المتاجر الباع الثاني بعد الاول وفيه الايجاب في رهن الاجاز قبل انعقاد الاجارة فالعقد
 حايث منه ومن الرهن والمتاجر ان حثله انعقاده اجاز الرهن باذن الراهن او الراهن باذن
 الرهن او اجاز احداهما اذ ان صاحبه فجاز صاحبه جازت اجارة وبطل الرهن وكذا لو
 المتاجر الرهن وفيه المتقايح الراهن الرهن من رجل ثم باع الرهن جاز وهو ينقض الاول في هذا
 على رايه من قال بملك الرهن فحده لانه اذا ملك فسخه الفسخ فخره لانه فسخ منه واما على الرواية
 لا يملك فسخه غنى عن الجوز رهن الرهن ويبيح البيع وهو فسخ الرهن من رهنه لو انك الراهن كان للشيخ
 ولم يفرغ من اجاز المواجه من رجل ثم باع الرهن المتاجر من رهنه لا ينقض الاول لان الرهن
 اوقف من حق المتاجر فكل الباع الاول في الرهن اضعف من الباع الاول في الاجارة وقد اختلفت
 لوجه فوضعت وفيه في عهد الرهن بغيره مولا فيعتد المشتري قبل ان يقبضه ليرجع عقده
 وكذا بعد الرهن فلم يرد المشتري فغلبه المانع فاعاد وعقده المشتري قبل ان يقبضه ذكره
 في المطامير لانه لم يملك قبل القبض وبعد ملكه فاعاد وكذا لو باع المولى المادون المديون بغير
 اذن الراهن فان المشتري لا يملك قبل القبض وبعد ملكه فاعاد وفيه الفسخ وكذا لو باع الآخر العقد
 المواجه فاعتقه المشتري قبل القبض ومن لا يوسف فسد عقل المشتري من الراهن قبل ان يقبضه ويؤ
 منه البينة تكون رضا ولا شرط وفيه الفسخ من رهنه لا يجوز بيع الراهن من الغائب
 وعلى بيع المصوب من الغائب اذا جهد الغائب ولا يملك المالك ان ينفذ او الفسخ فان
 امك المالك باقية المحقة بعد الاطلاق في الفسخ في كل ركن من ركنه اذا كان الغائب من المالك
 بغيره فسخ وبطل المالك وكذا لو لم يفرغ العقد وفيه الهكاهة وعقد لا يجوز بيعه ولو لم يفرغ

وفيه في رهنه ويصح وان سلوا لانه لا يمكن تسليبه الا بالشرع وعلى يوسف فسخ خلاف الجمع
 في السقف واخرجه في الحائط والحلية في سيف والذراع من كبر بصره الفصل في اهل نفسه وبغيره
 تسليبه بغيره التركيب فان زال العارض قبل فسخ المشتري رهنه في الباطن باع هذا العقد
 ليرجع وفيه البطلان يجوز لانه رهنه ونحوه كذا في ثلثه الذريعة في البيع والاول في البعاجه
 البينة رجلة لو باع شيئا لم يملكه الباع لان الرهن لا يضمن من رهنه وانما العقد الاول الصوفى في ثلثه
 وعلى يوسف يجوز باع شيئا غير مملوك في الحائط المشتري فان امكن بيعه العقد ليرجع في البيع ولا
 باع صوفانية واشتريه ليركن في عقده من رهنه باع على عقده مقدار ما غطى الباع المشتري فاذا رضى الباع
 فافق كله وان كان في عقده من رهنه لا يضمن ليرجع البعده وفيه الايجاب غنى في رهنه ولا يملك
 اخرجه في العقد الباب اجاز تسليبه خارج البيت لان التسليم واجب عليه فحده ولا يضمن ليرجع على
 اخرجه المشتري ليعلم ذلك ليس له الباع في البيت وفيه المشتري اخرجه كيف شاءه ولو لم يرد
 بالكره واخرجه كذا قال ابو حنيفة وفيه لا يضمن الباع باطل كالمخبر ولا يرضى باع في رعا من رهنه
 الموضع ليرجع فان تعدد بغير المشتري على القبول لان السداد ليرجع الباع وان ليرجع الباع فاعاد
 فان تعدد بغير المشتري على القبول لا يضمن له العقد عليه وفيه يرضى الصغير اذ اعين الجوز
 وفيه كذا في الثاني يجوز وان ليرجع الجوز خلافا وفيه المتقايح الباع فاعاد فان قطع وكلم
 ليركن في رهنه لا يضمن من قوله وله ان يرضى قبل ان يسلم اليه وكذا لو رهنه فاعاد فان قطع وكلم
 ليركن في رهنه لا يضمن من قوله وله ان يرضى قبل ان يسلم اليه وكذا لو رهنه فاعاد فان قطع وكلم
 القاتل من لا يوسف اذ اعين الموضع منها جاز له الحيازة واقعه الباع وبعد ان يقبضه الباع
 فاعاد وعقد يملك في بيعه فسد هذا القالب من الراهن فاعاد الباع بعد ان يقبضه الباع وفيه في بيعه
 الراهن من رهنه الناحية لا يجوز وفيه يرضى الفسخ اذ اعين الموضع ويقطع وسقط قبل القبض جازا
 وفيه بعد بيعه ما في المتقايح في رهنه لا يرضى في بيعه الفسخ في رهنه وكذا لو رهنه الموضع من المشتري وفيه
 الاجاز باع في رعا من الثوب ليرجع فان قطع وسقط رهنه باع البعده والاول وفيه الفسخ وعقد
 قال في القصاب رهنه من عقد الجلب كذا رهنه فوز رهنه وفيه القوديات المتقايح والمراهنه او
 باعده في بيعه وفيه الاجاز عنه وقطع القصاب ووزنه المشتري ساك شوق لا ارضيه ذلك
 ثم يتول بعد الوزن وصيته وفيه الكتابة اشتريه من رهنه جله عدد به متقايح كالمخبر كذا رعا
 ليرجع كون فاعاد الباع فان عزل وراضيا فان قلنا والبيع الشاة متقايح وقبل قبل العقد

حصة خلاف الكاح الوقت لان ذلك ليس نكاح والبيع باق وبغير شريك صحيح اذا انقلب
استقطا الخلف لكن لا ينفذه البيع ولا الاجل غير ذلك الاصل ولو باع اليه يوجب الرجوع او باع اليها
فاستقطا الاجل ينقلب حال الان هذا هو خلاف الاول لكنه لا ينفذ في المدة ولو باع اليه الرجوع او
المرحان فمدا ايضا الان يكون ذلك مبررا لاستقدمه ولا يتجاوز ذلك الا لولا هذه العشر ونحوها
وكذا في الصور والمضايقة والملاطحة لان ان يكون اذلول في الصور فغيره وحسن يومنا
المرحان في الثاني وفي القمار شرط ان يودي العشر يوم الجمعة فمجلد حار وكذا
الاوسر والى الرجوع الى العدة والجزء وكذا الرجوع امرته بالاعلوان المصادق وكذا الوصل
اليهذه المدة او اقل او كما يصح خلاف البيع لان اصل صفة النكاح وجب له ان يمتنع البيع
فما يوجب له وصفه فاما ما يوجب له ان لا يمتنع النكاح الا في الرجوع لو كان له في الرجوع
فكذلك المدة وصفه في المتعاضد يوسف كمال في المطاوعة به حلا ولا في البضينة
ان يرجع الى العطف والا فلا يرد له في البضينة كمال في نفسه في الرجوع في حال الرجوع من
بعده كما في قوله ان طلق النكاح في الرجوع في المطاوعة به في النكاح ولا يطالب بعده وسبيله
الاول والثاني والامر بالرجوع في هذه الواجبة لو كان غير مضمونة او في الرجوع في
مدة او قبل امرها به المدة فان الاول الاصل الثاني والامر في بعض المدة وسبيله الطلاق
عطف الطلاق الواجبة في طوابع الجواني عن يوسف كمال عشرين ايام يطالب في الرجوع والشرع ولا
يطالب بعده ولو لم يمتنع يطالب بعدها ولا يطالب في وقت اختيار الرجوع في وقت
كل موضع وقت النكاح في طوابع في المدة فاذا انقضت المدة لا يخرج من النكاح في الرجوع
الفاضة وبغيره كما هو خارج الطالب ويوجب كمال في نفسه في الرجوع في هذا الواجبة
في هذا قوله في الرجوع في الرجوع في قوله في الرجوع في الرجوع وقت بعد النكاح في يطالب
في النكاح في نفسه وانما الواحد يقول لا رجوع او لا رجوع وكذا في الرجوع في الرجوع في الرجوع
الشرع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع
عن البضينة في الرجوع في نفسه في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع
انما في ذلك في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع
فوقه في الرجوع في البضينة وكذا في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع
وروي الطالب ناذ في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع في الرجوع

اوهامه اليه فافاض الشرف فانما يترافع الكفاية وفي القمارق المده بها اجل فان يترافع
الربة بعد المدة او يترفع شي وفي الثانية كل سنة في الشرف يجب عليه ليلته بعد الشرف كالأربع
بقي الشهر واوله قبل الشرف وفي ثالث اشهر الموقوف من ماله اصل الوجوب ثابت والاصل
صحة فاعلم بجعل الشرف الموقوف في هذا اللفظ فحق ليلته مدين كما حكى الامام ابو
يوسف الكفاية في الثانية كل لان تعلق بها او غيره فذلك صحيح ويجب الاجل لانه ليس
أجل الناس ولا الخواص امر انما حال معلوم في هذه المدة ويجب المال ويطول الاجل وقد ايل
تدوير الموقوف بجميع سنة لغيره على ليلته ولما قد ورا فيه ترافع وفي القمارق عن محمد الحافظ
الكفاية فخر من لا تدور ليلته لغيره وعنه جواز الأضي له وقد ورع في الميسل وقد دم
رجل به ما سب ذكر الرضى لوزيغ عا في المصداق والدياس فقال جواب هذا الرضى محو
بوالك وبمن خلفه اختلاف والاشجع عنده ان ثبت هذا الجمل في الصدقات على رجل
وساخر وقد انعاض صاحب العلوة لوجوب ترافع هو او كذا الأربع بعد ما في الفل ان
له في القمارق وليس بين مال وكذا قالوا بالواجب خلاف الشرف حيث يصح معه مقصودا انه
حظن الما والمائة في ذلك وانما يترفع به في روية ليلة واحدة وفي رواية مختلفة فغيره
الزويدي وذكره وعصا لا يشرع في شرفه الزويدي بالوسع الارض كان له قسطن في القمارق
لواضي عن الرضى بشرها بالفتنة له شا به ذلك وسك لاح عن الشرف لوقيل ان
الرب في ذلك الشرف جعل لغيره لا في بمقاومة الشرف والدي لم يذكره لرجل واختلاف المشروحه
فلم يقل وكذا الاستحقاق الشرف بسقط حصته من الميراث وله في الآخر بشرها وكل حق هو لها
مسل وفي الشافعي محمد والواضح الشرف قبل المعقب احد الثمن الارض يجمع الثمن انما وكذا
المسل وان كان قد قبضه واحد فيها او غيرا او زعما رجع بقصاص الشرف والمسل وفي
الغوية باع الارض مع شرف ارض اخرى باع في القمارق لا يجوز وفيه جمع معك هذه الارض
بالف وعت منك ترها بها يجوز بيع الشرف واختلفوا واستباحوا الارض مع شرف ارض اخرى لا
يجوز وفيه من يكره ان يشر باه وارض من يبيع في القمارق ان لا يشرع وعوا وفي الاحصان بيع
وغيره لانه ان يبيع ولو ادى الشرف له بالجاره واقام البنية يجب القضاء بذلك وعلى الارض
انما اشترى مع الارض ثمن الارض وفيه من الجواب في البيع عنده في الشرف في البيع من الرطب
وكذا عن الشفعة وعن موضع المذبح يبيع الرطب منه جاز في بيع السيل وفيه بالمد

[illegible]

۲۳

تجب بقر الملك فانه بكرة زاد عليه الموال والاسير وفيه النكاح فان كان آخرها فالباع يسقط
بغير الما لوباع لان الاجارة تنقض البعد وفساده الحاجة للمنفع المحصة فان اناك ان
وان كان وصوب وجع من المنة او كان كاتبه وغير المكاتب او كان باعه وعاد عليه باكل ومخا
قل ان يضيعة به بالية فللباع ان يسترها ولو المانع فان كان قصر لبايل للمانع عليه ان
فانما المبلط اخذ بولاه عن غشيه ولو طويها اجبر فيه بولاه وقطع به ما هو متضمن للشرع في
ببوء البص وسر الاثر والعقل لسلامة الصانع من ذلك من وقت البص فلو كان له مال ولو اكل اخذ
بابه ولو لم يرتد رعاها به على الكل وكذا لو طويها المشتري وما مع العتوان استولاه ما من
العترة ولو اذله لا يقررت على ملكه ويؤدبه الشرب بغيره ان ردته في زوجة كره في ذمة الشقا
فان احسنت فوحد في معق ما فيه بولاه وما خرج المشتري على الباع او بالشرع وقدر اولى بها
عزله عن ذمة زواجه عن الموصف يجمع قبته الولد ايضا وفي الكول عن عبد الحسن ولو زوج الشر
نالباع ان اخذها ونقصان التزويج والمهر للشرعية وله زوجة وبني عليه وفي النكاح عن يوسف
لو ولد من الزوج في أفضل البيع والكحل على حاله وامتن المشتري في الولد ببوء ولد الاكرض
به شرا وبما مضى التزويج ولو كونه على الزوج مزايا الذي هو في ذلك ان يطبقه نصبا وان اباه قبل
مزايا وانقصان ولو فسخ القاضي البيع قبل الدخول وفي ما على الباع واخذ ما مضى التزويج على
في الزوج عند الباع فالبايع لا يخرج للشرع ما طفق الزوج قبل الدخول والبايع ما اخذ من المصا
ومن بعد دخل في الزوج وتلك كانت بركا فخذها الباع فان المهر فان كان وفي ما مضى من ذمت
الذمة فلا يخرج المشتري وان كان النقصان اكثر من المهر وجع على المشتري في الجهر زوجي
المشتري من الباع شرما الباع لا يسيده النكاح ولو زوجته بعد موت الباع الرجوع وفي النكاح
عن محمد ان كان المشتري بعد زواجه امرأة وقضى فقام الباع بقول ينظر في داره من المهر والعقود
ما مضى فان بلغ ذمة قبته فالبايع ان شاء الله وسر العبد للشرع وان شاء اخذ بعد جوا
ما مضى فغور في ذمة الماله ويعقوب وليس عليه وان زوجه من عند الباع بعد اخذ من بقية
امره لا يرجع بذلك على المشتري وعن يوسف لو زوجته المشتري امرأة فقال انقض البيع والزوج
وفيل المشتري لان نقصان العبد بالزوج اتممه وله امر او وليت له امره فانما المهر من المشتري
لا له امره ولو اذله بالفاجرة لخصه من ثم اشترى الباع لاسباب التزويج عليه وفي الشرع لا ل
من البينة والبين ومن غير لوصي عند الشرع واستعان باذنه وألف ما لا يلبس ان باخذ من ثمنه

للبيع

[illegible]

فبسط همدان الدار من فلان الغائب قبل أن يهده الدار وأراد أن يها بها البعثة لم يعقل في حيلة
ليس من حقوق البيع المثل الواحد البعثة في الدار الواحدة وكذا الوارث في حيلة فقيم البعثة أن لها
زاد لم يرها على أيها لم يسل عن الدار ليس من حقوق النكاح وكذا الوارث البعثة على رجل أنه نفق
عن عبده الغائب لم يسل عن البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة
فأقام الوارث البعثة على المشتري أنه باع من فلان الغائب بعتب البعثة ويحل حق المشتري في الدار
والزوج وكذا الوارث على إقراره أنه باع من فلان الغائب بعتب البعثة وأوجب من البعثة الدار
الزوج فأقام العبد البعثة أنه يحجر لروسل وأقام على إقرار الوارث البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة
بيع البعثة بعتب البعثة أنه يحجر على إقرار المشتري ذلك لم يسل يجوز أن يكون في البعثة البعثة
عندنا في بعتب البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة
الدار لم يسل البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة
أدعى البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة
من فلان الغائب ودرها واستولى لها فلا جليل البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة
البيع بعتب البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة
أن يها هامة أن كذبته إقراره فإن حضر الغائب وصدق الحق في البيع وكذبته في البيع بعتب
أخذ الحارثة وأن كذبته في البيع والعق كالتحريم موقوفه الوارث أو الباعث وبدعيه أن الوارث
وأولادها أن أولاد الوارث أو أولاد البعثة بعتب البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة
باعي الوارث أو البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة
وبعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة
المشتري البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة
البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة
وعلمه لو كان المشتري في بعتب البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة
وأنه لا قطع ثوبك هذا ولم يسل البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة
بالمشتري بعتب البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة
البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة
كان لها الدار البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة البعثة

اذ لم يكن من قبيل النقص في البيع النافذ لا يفتقر الى ما يقع من قبيل النقص منه ومنها
 المكروه في البيع الجائر ان ما ضمن المشتري في العقد الذي اشتره واعقده وقت اتمامه وانما
 وقت القبض في البيع النافذ تعتبر منه وقت القبض غير وفيه الفتن والمختر اذ مع النقل
 المذكور وهو ان يعلق المشتري ان ما قبضت المبيع لحظته فكذلك في البيع اني ما قبضت المشتري لحظه
 وفيه البيع النافذ وفي البيع النافذ كانه مضمون في كل واحد وفيه اجماع المتخصصين على
 منه فائدة كالمقبوض في البيع النافذ وقدره كلما قربت نذر هبنا ان البيع النافذ في كل واحد
 او في ناسه في ذلك بعد القبض خلافا لما في اجماعه قال وفيه ما في غيره من فوائده
 سيما انك انما هو لغة لنا انما شرع باصله فاسد بوصفه فيعتد باعتبار اصله وليس
 باعتبار وصفه فيستقر في ذلك واختلاف في نفس قول عليا ان يصف في المشتري غير
 قبل المشتري في ذلك العين ولكن في ذلك الصف وهو قول العرايين وفيه الظاهر كل ما يقع في البيع
 به عليه فائدة وما يلزم في باطل الوتول ان في النافذ اذا زال المسند به بيع بالاختصاص
 والباطل والملك به الضايفه انما في البيع النافذ اذا وطئ البيع في قبضه المشتري لا يفتقر
 الى ما يقع في المشتري في ذلك القبض وعرايين سائر ليس السامح احارة فائدة ان يوافق غير
 ولو ابرأه في البيع الجائر يكون في ما يصحها ابرأه عرض الاسكان في الاول نقل في السلم وكل
 في ما يقع غير او غير او انما نقله ليرجى وفيه التام في ذلك لان الوكيل لا يتولى منه
 ولا يفتقر في ذلك ابو حنيفة يجوز وعليه السداد في قبضه وقت قبضه في البيع الجائر وسبب
 ان السامح يوافق في ذلك الجائر وكل في قبضه غير مضمون في وقت ذلك فله غير فله انما
 وان كان له عيب فليس في ذلك الجائر وكل في قبضه ولو ورت في ملكه ولو اشترى عده انما في ملكه
 ولو كان في سلمه انك لا يفتقر في ذلك الصف في الجائر باعده ولو كان في قبضه في ذلك الجائر
 وفيه الاشباح بخلافه لا يبيع فيه باعده جاز وبألا ما لا في ذلك الخلاف ولو كان يبيع فيه
 ثم لو كان باع المأمور ولو كان ما في الجائر وفيه في ذلك الجائر يجوز وفيه في ذلك الجائر
 ورسوله وفيه في ذلك الجائر وفيه في ذلك الجائر هو الباع في قبضه غير مضمون في الجائر
 فيه مما كان في الجائر باع في قبضه في ذلك الجائر وفيه في ذلك الجائر وفيه في ذلك الجائر
 في الجائر في قبضه في ذلك الجائر وفيه في ذلك الجائر وفيه في ذلك الجائر وفيه في ذلك الجائر
 وان اسلم الجائر في ذلك الجائر وفيه في ذلك الجائر وفيه في ذلك الجائر وفيه في ذلك الجائر

فغله
سم

١١١ الكول فطانت سرودة ذي وهب فخر مولك السبا بالقبيل والقبيل جازيوك العلم ذلك
 ولما كان الكول السبا والكول فسا والله بعبه الخرو وليله الجوز لان احكام القدر مع ايل
 الكول صار كالرسوك وفي الكالاية باب الكالاية بالدين ذي وكل ما يقص حمر له ودعته
 له هذا الذي كرمي بالملوك وقد ذكر في باب الكالاية في الودعة انه لا يكون وكذا التوكيل
 يقص خزي ريعنه وشبهه لو كره يقص حمر له من فانه يكره وفي باب الرضا وجه قالوا لا يصلح
 ان يكون السرور له لا في الرضا والخير اشر في عبد ابعا فاسد او اساح في امانه فاسد
 وقد اشر في الراجح او ارضي فاسد او اؤتمنه فاسد او اخذ به رعا فاسد انما يحسن
 اشر به واستباح وما الرضا حتى يقص من فاسد اعتبارا بالبعد الجاز اذا شاعنا نحن هذا هو
 ما وضعه قوسا التسوية بين الدين فان مات البائع او الواهب او الراض او المسترض
 فالراي في فده العبد والرض احوط تخيمه زعموا اليه بلاق ما اذا مات المحل وعليه من ارض
 ولو كره في المحال له البر او الودعية في المحال عليه حيث لا يقص المحال من الموالة والودعة
 فان ثبت في المحل له في المحال له صار شفو لا في المحال له يجب ان يكون المحال للراض
 كذا في الرضا قيل له مجرد الخبز دون ثوب لا يوجب القصاص كما لما دون اذ الحمة من ثوب
 حتى صاب الدين برشبهه وكسبه ثم لو حقه من ارض كان رقيقه وكسبه من الكلي بالحسن
 لهذا الذي رقيت للاولي على رقيقه وكسبه ولا ذلك الرضا فان كان الشفوة قابلا لم يمتن
 من الرد ذكر كره في رواية بعض الرواة ان سليمان بن عتبة ذكره الاولع وراهمد بالهجر
 اليه اهل قوس فاسد وقيل من الهنوس الرد هو في الرواية ذكره جامعهم والظاهر انه يتبين
 وهو الصحيح لانه كونه عامه الروايات وعلى هذا الجان ان يكون المنصوص بعرض فاسد قالوا وقد
 ذكر في الروايات انه يمتنع كراهية في البيع الجامع الداهية المبع الفاسد انما يتبع ذلك
 البيع الفاسد صحيحا وان لم يكن صحيحا لا يمتنع وقد ذكر في كسبه في الجامع الداهية متعنه في الملك
 الفاسد من الاصل ولا يتبع في شامته في العتق والعتق الروايات ان القوض يحكم قوض
 جاز لا يمتنع وعلى ما يوصف في غير رواية الاصول يتبع في التاتريقه يعين بدل المسمى ولا
 يتبع بدل المردوب لعبد عبدنا في المسلمين وان غدا لم يمتنع في التاتريقه المبع الفاسد يمكن
 قبض المبيع على قبض البائع النشاذ من له بالقبض وان قبضه في المجلس قبل الشد والبائع
 ساكنا حيا حسنا والودع البائع بالقبض في المجلس ثم فناء اوله فانه من سرق امره يبيع فبينة

والله اعلم قال في الحصة والاذن له في العقيق قصصه بعد الاقرار فتح ولو اشترى بها فاسدا
او استاجر اجارة فاسدة او اشترى منها هبة فاسدا ما يرد من كان على يده العبد لو لم يكن له العقيق
العبد حتى يعقل البين له ليرسل العبد يدفع المال وانما البايع فانه في يد العبد ولو
بما البين في العبد ولو كان مضمونا بدينه يرد على كونه احمق حتى يعقب عبد امر غيره
ان العبد لا يكون العاصب او يده وان كان مضمونا بدينه لان الصانع لا يعقب لباي الدين وكذا
هنا الصانع لا يعقب في شرح كره فاحتمل البايع الفاسد قبل قبض الشيء والشيء بعد قبض
المووب لم يملك قبل اذ لم يملك اما في اشتريه او افاسته ففيه قبل قبض البايع في الاشارة
في حديث للشيخ الشافعي ولا يقبل المتأخر والدار لا تستغنى عن قبض البايع في الاسترداد في
حق الشئ في الشئ في الشر الصحيح دليل ان قبض البايع يوثق ويثبت من غير قبض وارضا وحق
الشئ لم يوثق ولا يثبت او رضاه في الشئ انما في الشئ لا يقبل في الشئ لا يقبل
لحقه هذا ولو لم يكن له ان يملكه قبل قبض البايع وهو غير ما ذكره في موضع الاسترداد
ولا ذلك الشئ الا في الشئ لو في الدار اشترى موضع الشئ ونقل الشئ الى خارج المشتري
به البايع البايع والشئ لو في الشئ لم يثبت ونقص الرجوع وكذا الخلاف لو اذن له ما سجد ويقطع
حق البايع عنه في ذلك القارئ لو اذن له ما سجد ويقطع به عنه وان يدين وعنه لا
يرد وان لم يدين وكذا الوقت وكذا الوفاء في البايع وفي الثاني لوزع فيها او في الثلث احمق
بقيها ويظهر من الرخصة ما يعقب الارض في الزاوية وعنده ما يرد البايع واستغنى في البايع
لا في قبض البايع الرجوع وان ما عاين آخر للشيخ احمق ما يبيع الثاني ما يفتن او بايع المولود
ما يبيع وان كان لا تستغنى في البايع الفاسد من هنا اشترى حق البايع وان وعب الشئ ما يخذ
البيع في البايع الفاسد البعثة ذكر كره في القصة الوفاة ان الطلب في البايع الفاسد
من البيع بعينه وقت انقطاع حق البايع او وقت الشئ في بيع الشئ في البايع بشرط ان البايع
في ابو يوسف بعينه الطلب وقت العدة ولا يحد وقت الاجارة ولو بعته في الرجاء اشتريه
الفاسد فليس في الشئ من الملك فان ارادته ما حذر في الشئ طلبت شئ من ملكه
في الموانع فقص له في الشئ من ملكه في الشئ من ملكه في الشئ من ملكه في الشئ من ملكه
في القارئ في الشئ من ملكه في الشئ من ملكه في الشئ من ملكه في الشئ من ملكه في الشئ من ملكه
في الشئ من ملكه في الشئ من ملكه في الشئ من ملكه في الشئ من ملكه في الشئ من ملكه في الشئ من ملكه

[illegible]

وخاصه فقط من تلق بعشي وضعه ضمن المعلق ما يصاح به عليه وفي التواليف غير
رجل يدعي بغيره من حشر وانضم له من تالف المال اشتراكا بالمال مما يعبر من الزيادة
ومن واديه قبل بقدر الغن لنفسه او لمن بولا له او كان وكلاهما بيع شراشه لنفسه والبيع
بجمله او بقبض الغن الثاني من حشر الاول اوباعه حلا من شراشه لثبته او باعه مولا من
اشراشه بزيادة ابل او بجزءه كذا لا يخرج منه الله يجوز كالمال باعه من غير كسب الغن قبل
القبض يكون في ضمان البائع واذا وصل اليه البيع بصفته مع غن من الغن كان يرجع اليه
بغيره وقد نفى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وفي الزيادة است وكذا ان يبيع له
منه ولو اشترى امكانه او غيره الماد في الجزاء قال اشراؤه والده او ولد له او زوجة كذا
وقال يجوز لمن المالك قال اشراؤه وكله حازر المالك ويجوز على الوكيل عند باني يوسف
وكان كل بيع فاسدا عند محمد فان كان البيع حاربه فولدت ثم اشترته باقل ان كانت اولاده
حازر الاولاد **س** بركة الفصل وانما يبيع فاما يبيع او راية المضاربة يجوز على كل
حال انه يبيع الولاده عيبا لا زما وفي ما ذكره من نفس الولاده عيب وفي آية بركة الا ان
يوجب قضاءا بنا وفي الزيادة است يجوز وارث البائع من المشتري باقل ما يباعه موروثة
وعلى يوسف يجوز ان يبيع لورث المشتري ان يبيع من البائع باقل وجه الظاهر في الشر
فيما ان رتبة المشتري بعد موته ورثوا عن البيع فقاموا مقامه فاما يبيع بموت البائع لورثوا
بجوز البائع من الموصى باقل انه لو توفى بمقتضى المشتري فانه يبيع له بالبيع ولا يرد عليه
خلافا لورثه وهب المشتري البيع شرجع بصفته لو يبيع من البائع باقل لان الرجوع فيه
ولو هو الموهوب له الغن حاربه كما في غير المذكور ولو باعه المشتري ثوبه عليه
موت من كرهه كذا في الرواية او الشرا او حيا بالبيع قبل الغن او بعده نصا لورثه
شراعه باقل انه عا له بغيره ملكه وان رد بسبب ابطاله قبل الغن او بعده او باء بالبيع
بعد الغن بغيره نصا هذا من المبيع متدا في بيعه ما يباع بالاشرا المضارب باقل
المضاربة ساوية باء باقل شراها قبل بقدر الغن لنفسه باقل او اشراها بالمال
لبنه باقل ليرجى فان اشترى البائع المبيع من غير غن بصفته البيع من الغن باقل من الغن
باعه بجزء الشراهما باعه ويجوز ان لا يجرى بصفته وكذا لو اشترى بغيره من غن حاربه
ولرئيسه لا يخرج باءا حاربه غن من كذا الرجوع من امه اشراها ولو بغيره حار

في الشرا كات عبده ولا يبيع الفداء هناك ان يصفه له من غن قويه لا خلاف العلماء فيه
فان اشترى اعم رجل حازر الوطى بصفه له باء اشرا من عبده الحسن باءه بغيره وحسن باءه
نلان او باء العا فصفه الكمال لقلب البائع الغن بالعباد في غير كبر وفي التناقض وفي الشرا
بغيره باءا حاربه اذا كان حاضرا في غن وفي يوسف يجوز وفي المقاضع محمد باء بغيره له
على باءا وفيه فلا حازر في بصفته باءا لئلا يترك على غن فلا يتقاضي كذا في عبده حازر وهو
مستلوع من غن وفي الاحاد الشرا من مال البائع او من مال غن حازر ولو اشترى بغيره
عقبه مما عا من المصوب منه ليرجى وان كان الغاصب حاربه الحاربه بغيره باءا حازر وان
على البائع ان لا له ليرجى اشريه حاربه شرا فاسدا ببايعه ورجح لطيف له ان يبيع له حصل السب
ملك فاسد وفي النظم وكذا لو اشريه بغيره فاسد الغن باءا فقتل خطا بجل الغن واقتار
امضا البيع واخذ البائع من الحاربه البين لطيف له باءا وان كانت الغن من خلاف حشر النظم
الفضل لها وكذا لو قطع بغيره قبل القبض واقتار الشرا من العبد وابتاع الحاربه بصف الغن واقتار
الغن ولو لم يسل ولو يبيع ولكن وهب له او بصفه عليه او البت قبل القبض من ضمن الغن او من
خلقه بقبض العبد مع هذه الزايد لطيف له الزايد وفي الزايدات بصفه بغيره خلافا
الحاصل قبل القبض حيث لا يصدق بغيره ولو اشترى البيع لسب ما يجرى وجب رد الزايد الى البائع
عن يوسف ومحمد فاعطى البائع ان يصدق بغيره في الشرا وكذا لو كان في البيع حاربه البائع
الزائد واقتار البائع كذا الزايد للمشتري ولا يبيع له ان كان قبل الغن وان كان بعده ولا يملك
في رواة الزايدات وفي رواية للماد ونسبته وكذا لو باء في يد المشتري بغيره والحار
البائع يكون الزايد له في الطير وروايات وفي الجامع وكذا لو اشترى بغيره وسط فاشترى قبل
القبض فشر الغن على غن الطير والزايدات لطيف له الزايدات قد رخصه من الغن والملك
الفضل عليها وكذا لو اشريه حاربه فوطيت قبل الغن بصفه واخذ البائع بغيره فاشترى الغن
فتمت ويجوز ما عا من الميسلنا ولو بصفه البائع في ش الحاربه ورجح لطيف له ان لا يرجع لور
بجعله ملك فاسد لان الغن بغيره لم يجرى على ذلك ولو كان يوسف بغيره بغيره بغيره
في الحاربه وفيه مقتات البت وكذا الموهوب له بصفه فاسد ولو بصفه في الدار الموهوبه
ورجح لطيف له ان لا يجرى فان ما ذنا بالبيع كذا في العري في الجامع اشريه بغيره فاشترى
وقضاها باءا حاربه ما قبض ورجح فابله ولو ارجح لطيف له لئلا الملك وفي الشايف اشري

دراهمه ثمانين شرًا فاسدًا ونقصًا ورج كل واحد فيما مضى طاب له لان العقد لم يتعلق
بعضه وكذا لو استقر قضا فاسدًا وحرف وزح ونزع الخلق لم يوصف فيه الدراهم
التي هي ربوا او في كل الحق والحق وزح طاب له وفي السماع على يوسف اشترى امه شرًا
فاسدًا شرابها بامه حل وطها اية الثانية ولم يزل يخل او يطلى الى قوله ان سماعه ورو
اصحابه لو اية الثانية يصدق بما زاد في اية الاولى من الشرقة وجعل البيع الفاسد
اشترى من الخصم في هذا فانه لو يوصف عندنا بما به بالعين شرابها بالعين عرضًا فانه ما كان
من ذلك فانه يجب له الفصل في الميسقين وعن ابي حنيفة عصب كرافعه بما به وهو لو اشترى
حسب فقهه صاحبًا لكريله يصدق بالفضل فان كان ثوبًا طاب له الفصل ووصال الحاشا
الاول ما دون اليه ربح على الثاني بالقيمة يصدق بالفضل ويخرج اشترى بالمعصوب او
بالوديعة شيئا وباه ورج يصدق به عندنا لانه استند بسبب محذور الممان الحث في الخ
ما شرى بالعين حقيقة ويخرج ما شرى بالدرهم شبهة الحث وفيه ابو يوسف رحمه الله
يطلب له ثمنه عليه السلام من ربح ما ربح وهذا ربح ما مضى وفيه الا لا يرضى ابو يوسف
الشبهة في الحرار او في ربحه في الاربعين الشبهة ما من الحلال والحرار وهو الذي يجعله البعض
اجز الحرار والبعض زاجر الحلال ولا يبين اجماعه في هذا من ذلك وما حصل من جواب
عندهما اشترى بدراهم عصب او ودعة شاعا فباعه وزح او اخذه احد هما ان اشترى
اليك ويصدق بلا طيب له الرخ وسبق قد لا يحصل ملك العتق وكذا لو دفع تلك الدراهم
الى البائع واشترى بها والثاني ان الشرى او غنم من مال يصدق من الرخ ان لم يسلط ملكه
لكن هو العقد كان ملكه العتق لان الحاشا الى الدرهم صحيح لبيان العتق والحش والصفة
وذلك كله امر لا يشك في الجواز فقد توسل الى الرخ بما لا يضر من وجه فلا طيب له والثالث
ان يشرى لجمال نفسه ويصدق من مال العين لما تروى الوجه الاول وذكر الكرخي يطلب له في آخر
الثاني والثالث وكذا لو طلق شره عندهم وتل طيب له في كل الاية به وهو ما ادفع اليه
البائع الا ان شرى بغيره لانه اذا دفعه الا فلا فقد تعينت بدل ان الشرى بملكك استبد لها
جدا في الاول وتل طيب لكونه اجماعا وبنوا من الشرى قبل ان يوافق العتق او لا يوافق الخ
كل حال وقولنا ان الرخ ورجه وذكر ابي حنيفة من محمد رحمه الله انما يصدق بالرخ اذا لم يكن
أدبه العتق انما اذا دفعه شرع الشرى بالرخ طاب له ان لم يهدد والنسبة على قول الكرخي

فصل

في الفرج عن الناس كثر الحرار قلت **وعنده النوى على اعتبار النوى** وفي وجه
الله من الفرج فيما ياتي من الشرع فلما ياتي في من العبد فلا كما لو ذر الفرج بخرمه ذلك
وان كان قد خرج وان اشترى بالالف العتق حاربه فساوى العتق فوهي او كان طها ما
فاكله او ثوبا فليس وسعة ذلك ولم يصدق في لان الرخ انظمه عند اتحاد الحش وان
كان الرخ ابرص فعصب بالبيعة لا قبل ان العتق ان لا لو اشترى العتق من بيع غيره
رد الشرى بخلاف ما لو اشترى بدراهم عصب وان ربح امرأته عرض فعصب
على وطها لانه لو اشترى العتق لا يبيع الكرخ ولا يشرى العتق او يشرى بدراهم عصب
وثان لم يزل له ان يفرق في الدناير لان الدراهم اذا اشترى وجب رد الدناير من لان
بدلها لو يبيع في الجمل نصا كما يقبض بيع فاسد فبيع من الصرف فيها ويجمع النوى في
يقع وفيه شره ما يجب فقبضه البائع ولو رد الدناير خضر فيها ورج طاب له
ذلك لانها لا يبيعان في العتق ولا في السوخ وفيه الجواب ان الفت الروايات على اجماعنا
ان الإشارة اليها في المعاصات لا ينع شوت مثلها في الدمة وهل يقع العقد على عينها
اختلفت الروايات **لست** هشوار في المحل يد يد دراهمة لان اشترى بها
فهي لكن صدقة فاشترى بها ودفعها لملكه وان وقع البيع على غيره ولكن له ان يعطى غيرها
ولا الجاع ان يفت عتقه ليعي الف وهو الكرخي فاصححت اوجب يصدق الكرخي لالف وان وقع البيع
بالكر دون الف فقد جعله ثابتا فصاحت اوجب يصدق الكرخي لالف وان وقع البيع
عليها لكن يملكه وفيه ولا يشرى الجاع كان الكرخي رحمه الله لم يخرجه هذه المسئلة ان يذهب
اجمعا انما تعين ان العتق لان الشرى ان يعطى مثلها ولا يشرى اخر من شائنا
من يخرج بها الف تعينان لعلها لا استحقاق ولا يشرى اخر تعينان الجواز لا للكت
ولكن العامة قالوا لا يبيعان الجواز لا للكتي ووجهه في تعين لبيان العتق والحش
والصفة ولا يجمع النوى **لست** رجل ان قبضت من شيء عتق ذلك منه ودرهم فقبضه
فقد اجر مثل فان تبطل لم يرضى بل يرضى لاجل هذا كاشطه الدرهم المطلقه لست
لا يبيع ولكن يبيع ما علق ويصدق بما قيد فان قيل لم يكن ان يبيع مطلقا وباعتبار
العبيد اوجب السداد وفيه نوادر من يستمر من محمد رحمه الله لا اشترى بغير الدرهم شاه
فاشترى بها لخص لان البيع لم يقع على عينه وفيه الاملا اشترى عتقه دراهم ما عينا لسا

بنائير ولربيع الدنيا نرى ما فيها من ما يصف دهرها جازان عنها لم تسمع ونرى
نواديرها واوتير لجل دهرها بعينه او يصدق عنه تعلك بظلمت وصيته ونرى
نوادير ان يستمر هذه الداهر لقلان يعطيه بعينه وفي العصب والودعة يرد عنها
والجامع ما دهرها على اطل ودفع نحو جازان وان دفع ليرصد بالبح ونرى
نوادير ان يتابع من بعد الداهر استخرج عنها وفي الاصل ليس له ذلك ان منع صاحبه
لا يعطين في العدة لا تبيع في الداهر **الراز** ليس له ان يعطيه من هاهنا انا
مقبوضة بعد فاسد فصار كالوابع منه دهرها عينا فاسدا فان له ان يخذها بعينها
كذا ما لو اشترى ثوب ففقد به وباب او قبضة من ثوب اشترى الثوب بطل البيع لان الثوب
فقد فليس وفي جامع كرهه الاو اشترى عبدا بقبضة بعينه ثم هلك العبد ثم يباع
لشاعر البيع وهو الذمة المأزجة لا يجوز الاستدلال به قبل القبض ولو هلك قبل القبض
بطل البيع وفي الثاني في تعيين المهر روايان فيل الاخلاق للزوج وعدمه اشترى
داهر بعينه بنائير فاستتحت احداها قبل الزفة فله ان يعطي مهرها مثله لان
العدة لا تعد بمثلها في الذمة كانت **الداهر** والداهر والداهر في بيع الداهر
بالداهر والداهر بالداهر وقبضا فاحر صاحبه جاز وكان له مثله ما له ونرى
زاد ان يبيع الداهر في الوكالة لا يبيع قبل التسليم وبعده تبين عند البعض وقال
العمامة لا يبيع لكن يعلق بها الوكالة بغيرها خلاف المناقبة والشركة حيث تبين
المفود فيها ثم ذكر وجهه في الوكالة معينه في حق هلاك في الوكالة ولربيعها سعتته
عند التباين ثم اشترى الوكيل بالحياد لزم الوكيل وفي الثاني اشترى الوكيل بنائير
ثم ايضا الداهر ويؤيد البائع ثم ما حاز واشترى بنائير غيرها وقع الزوال وتخرج
ادعي على آخر دهرها بمقتضا فصرف به ونرى ثم صادف انه لم يكن عليه طاب الزرع لان
الادعي قبل الداهر بلا عن له ان فاز اصادف انه لم يكن كانت الداهر من له بذلك
المشتق بذلك الحق ملك وفي الثاني لو اراد الادعي عليه ان يخذ من ملك الداهر
لم يكن له ادعي ان يسكنه ويعطيه مثله فان صرف فيها تصرفا لم يكن له ادعي عليه بقصة وفي
المشتق ان يصف ادعي لافاضا له على غير شيئا فادعي ليس له عليه شيء فله دفع
الباعث اراد العدة وان اشطها الفوا اسك العدة وفي الثاني ادعي داهر او نكولسا

فانشرى الادعي عليه ذلك داهر ونقد الداهر ولم يتقرر فانه بقادق انه لم يكن
له عليه شيء لربط احد وهو يكون على الادعي مثل ما ادعي لان العقد لم يتعلق بعين الادعي
به وان صادف انه بعد الترق بطل في الداهر لان قبض الادعي واجب قبل الترق ولا يخل
في المتأخر لان الواجب فيه قبض احد الاديين وكذا قوله **اشترت منك كذا ثوبا**
بدهر او قل اشترت منك دهرها بكذا ثوبا فله ان يخذها بعينه كذا ثوبا او
او بعد ما يتقرر يا فاشترى الادعي عليه ذلك بدهر او دفع الداهر ولو بيعت فاشترى صادف
انه لم يكن عليه شيء بطل العقد لان العقد يتعلق بعين المشار اليه في الذمة ولا شيء في الذمة
فيصل كما لو اشترى الكرازية بكذا البت او في هذا الطريق وليس فيه شيء استقرض
المأزج في الكرازية عليه من المهرض جازوعا يوسف رحمه الله لا يجوز ان يملك قبل
الاستهلاك فيكون شتر ما يذنه ولسه في كذا الواشترى الكرازية في دهره جاز
خلاهما وكذا الواراد المهرض ان يخذ من ما اقتضى واراد المستقرض منه ويعطيه ارسله
له ذلك خلاف ليوسف واجمع الوابع المستقرض ذلك الكرازية المستقرض من غير حاز
والثوب اما عند ما قلناه بملكه قبل الاستهلاك **واما** في ادعي يوسف فلا هذا النوع
استهلاك قبض لكاه قبل القبض وان كانا في المهرض داهر او نكولسا فاشترى
مستقرض ذلك قبل ان يسدلكه جازان لا يعلق فان وجدها ونكولسا ليس له الوكالة الرجوع
بالقبض خلاف **ما** لو كان اقترض را حبيس ببيع وطرفة اشترى طرية فبقيها اله
وفي غير طرية لفت اشترىها بائنا ونقد لاف او لم يقد لاف او شرط الجاز فيهما فاشترى
عن الطرية لان قبضه حسته واجب قبل الاخران قال الحارمي لا يان بان الواجب وان ذكر ان
المفود عن الجارية بطل الصرف لانه يمكن قبض الطرية عنها بغير ضرر وان لم يتم المهرض
مثل ان اشترى سيفا محلي بقبضة بداهر الكرازية المحلية ونقد منها قدر المحلية عن غير المهرض
فانه يحل المفود عن الصرف ويجوز البيع ايضا لانه قد جدحو البائع في الصرف ولا يجوز البيع
فيه لا يجوز الصرف لان مع الصرف دون المحلية لا يجوز وان تفرق قبل القبض بطل في الصرف
لعمد شرط تباهي على الصحة وفي الثانية لعدم التميز لا يضر وان كانت الداهر مثل
المحلية او اقل او لا يعلم لربيع البيع وكذا بيع الداهر التي ثوبا او الكرازية صغر او ثوباها
او الزها فضة او فضة صغر وسفها فضة بالقبضة الخاصة وكذا بيع الثوب المتوج

بالذهب والزيت بالبرق والسمك واللبن والسمك بالدهن والثاء التي يضر بها
 اللبن واللبن واللبس بالزيت والرب بالذهب وكما يوسف رحمه الله في الاماكن
 والعصر بالذهب والمجوح بالظن والفرز بالظن والمطخة المدركة في سبيلها خطية
 منقاة والصوف بالثاء التي تظهر ماصوفة وجب النفس في حقه فطر او النواصير
 فيه نواة ومن الحوز ثوب الحوز والشاء الجبة بالخرطوق لمجد لجداله فهو على الوجه
 الاربعة ومدرها يجوز به عور في ان الحوز في الحوز من صاير كعب السيف الجدة
 والقنوس في الخاص بالذهب بالونق والشمع بالذهب والصوف بالذهب والخرقة بوسف
 واجز فيه لينة **بلا ف** **الفرز** او القطر في الثوب المربعات في النظر والقنوق
 ويجوز اربعة وجار الشرط اذ اريد السليم وورد العيب ليس له ذلك فقبض الكل او
 لم يقبض قبض العيب دون البعض اي شيء كان المبيع في الخباير مع تمام الصفقة بطل ان
 يرد به الاضطرار والصفقة قبل تمامها لا تحل التزويج ويجوز العيب ان كان قبل
 القبض الكل وبعد قبض الكل ليرد المبيع بالامساك الباع اي شيء كان المبيع من الصفقة
 قبل القبض غير تمامه بطل ان يرد قبل القبض وكذا جرد وشت العيب قبل القبض
 كدونه قبل العقد وقبض العيب وهو يعلم به فهو في بطل مائة ولو قبض السلم او
 كانا بعين قبض احدهما لو كان رضى في قول ابو يوسف رحمه الله في الاضطرار
 وفي العيون قبض السليم لان يرد هما ولو باع المتبوض واقبضه قبل ان يقبض له
 الآخر وان كان يرد قبض الكل ان كان شين من بائنه لا يجوز ولا يرد ليرد المبيع الى
 نفعه ارضي وان كان شيئا واحدا في قبضه شربا بائنه كالدرا او الارض او الكرم
 او شيا واحدا كما ان كان في الصفقة شين كعصر انا ب او ربح الحنف ليرد
 العيب لان شرب العيب ربحه وجوب زادة عيب في العيب وفي الابل وكذا لو مات
 المشتري انما اذا اشترى مبيعة ليرد العيب وان كان المشتري عاكيل ايوز او
 بعد فان كان يرد وقا كذا كذا لا يرد ذلك شيئا واحدا كما في الدواجن وروى البعض
 كروية الكل وان كان يرد وعاشن ذواك العديد وفي المشترا لوق من وعلاه وعاشن
 الا كما في نوع في الدواجن العيب زادة في المشترا عند الحنف ولا يرد يوسف رحمه الله
 وشرح وكذا لو اشترى رجل الخبز في وعلاه وجد بعينه عاكيل العيب لم يرد في الاحتياط

والزاد

وان كان قبل قبض الكل او بعد قبض البعض حتى استحق البعض كله الحيا في رد الباقي واخذه
 لخصته من القبل بالرضاء الباع اي شيء كان المبيع في الاحتياط في قبض الصفقة وان كان
 قبض كله ان كان شين كالعديد ليرد المبيع لان الصفقة قد تمت ولا يخفى وان كانت
 شيئا واحدا ان كان في قبضه شربا بائنه ليرد المبيع لان الشركة عيب وان كان كليا
 او روبا او عدا متقاربا ليرد ما يفي وان كان في رعا واحد لا يرد عيبا وفي رواية
 يرد لانه وجوب مونة القصة ومه ضرر المجرى **فما اذا وجد احد ما مديرا**
او مكملا او اؤز ولد كالجواب في الاحتياط ولو وجد ما اشترا ناقضا فهو كاحتياط
 البعض في وجهه لانه تفرقت هذه الصفقة وفي القنوق واحتياط البعض قبل القبض
 وجوب رد ما في قبض ليرد البعض وفي المشترا اشترا روبا فاستحق منها مبيع جماعة
 من المبيع وكذا لو كان معه وما عن ابو يوسف **لهذا** الباع في لخصته من المبيع
 لو استحق مبيد خاص له او طرعا للامة لم يرد ومعلوم وفي العيوب لو وجد فيها قطعة
 من الوقت كان الحاولي يقول المبيع باطل وقال **المعدي** حازة المالك ثم رجع
 الحاولي الى قول المعدي ولا يجمع العيب كان الرضى بشرطه استثنى الساجد والقار
 وطرق الامة وحياضهم وعوضها من سوا القرية ان يرد كره والاشترى وكان السيد ابو
 شجاع لا يشرط ذلك وفي الشرط لا يرد من المشتري وتقدمها وكذا في المكاتب التي هي
 لتعليم العامة الصبيان وتقدمها وبغيرهم لم يستثنوا لانه لا يكون شهوة ولا
 عجزا عن المذاقة لسبب الجمل لانه بعضهم اصحاب امر وقد جمع ذلك على اقران العاقدين وكانوا
 يكونون وقد عرفت هذا ان الثاني ان مواضع جميع ذلك واطاطها على وانما فيها
 وفي شرح بكره شرب القرية وفيها مبيد او ساجد او طرق ولو استثنى شرطت اسرار القصر
 فيسند المبيع لانه اشترى ما يجوز ولا يجوز وكذا استثنى المالكين والنور لان النور يرد على
 اصل الاباحة والتمتع اما جرت في مواضع المنازل وفي الجامع المصغر محمد رحمه الله باع
 قرعة غطية بمائتيه وفيها ساجد وسفار ان المبيع فاسد وفي الابل باع كرما وفيه مبيد قد تم
 ان كان المبيد عامرا فاباع فاسدا وان كان حرا فلا يفسد وفي المشترا شرب طعاما فوجد
 به جبارا قد اكل بعضه ارباع رجب نقصان عشر ما اكل عن الصفقة رحمه الله وروايت
 يرد ما يتجدد رحمه الله وعندهما ليرد وفي رجب تبصا له ذلك ابو يوسف رحمه الله

الردى فاما الكلى والوزن والعدد في المقاربة فيجوز ان ياجمع لان كل اثنين
منها لا يتفاوتان المتريبات **في الثاني** وفي التقارب باع هذه
المائة شاة هذه المائة شاة شاة شاة شاة شاة شاة شاة شاة شاة شاة شاة
في لان لم يجز له مجهول فان كان شاة شاة شاة شاة شاة شاة شاة شاة شاة شاة شاة
معلوم فان علمنا على الجمل الى الجواز له الخيار لما مر وكذا لو اشتراه براس ماله
او رقبته وهو لا يدرك ذلك ذكر الجوابي واختلف **في هذا الجواز**
تب لو حيا را الحطب القدر اشد او قبل موعد ارضيه وعلو المشتري
حار لانه باع معلوما في نفسه والمشتري يتغير على اراهه بالتفتن فجاز له في
عصاو بعد ان يترجى الباع انه قال المشتري وان لم يعلم المشتري لم يجز وعده
يجوز لانه معلوم في نفسه مجهول عند المشتري في حيث **انه معلوم في ٨**
نفسه مع البيع وترجيح **تب** انه مجهول عند المشتري ثبت له الخيار ولا يخفضه
وجه الله المشتري لا يغيره لان يترجى الباع بالتفتن لا يدري كونه يفتن فلم يجز
وفي عصاو قول محمد ان يخفضه فحصل عزمه واثباته وان لم يعلم لم يجز
وان لم يلاحظ بغير مساقاة على علمها **وع** في خفضه وجه الله يجوز وان لم يعلم
واليد مع ابو يوسف وجه الله في المقاربة ذكر الشيخ رحمه الله وفي هذا الوجه
نصيبه من هذا العهد والمثل في التقارب ومقتضى نصيبه من الدار او العهد
ولا يدري كرهوا لم يجز ذكره فواين سئل مع الضبط وينسب اليها او ينسب
سيرا فاعلان ياخذ احد ما سيرا دارا واخر نصيبه له في دار اخرى او قصصا
لا يجوز ما لم يعلم امتد از الضبط وكان يجب ان يجوز عنده امر اعلو المثل وله
الضبط وان علم المثل لم يجز وله المثل ولو لم يعلم المثل ولو لم يعلم المثل ولو لم يعلم
وكنه شرط المصارفة مثل ما شرط فلان لمصارفة لا يجوز ما لم يعلم
وكان يجب ان يجوز عنده امر اعلو المصارب النصيب وان علم المثل ولو لم يعلم
المصارب يجب ان يكون على الاختلاف **وت** في نصيبه من عهد
لو لم يجز ما لم يعلم وان يجب ان يجوز اذا علم الموهوب له مفعدا له
ونسب المشتري شيئا باع مائة وتولية ولو لم ير الاول والمولى

لا يعلم انه لا يجوز وكان يجب ان يجوز لان الذي باع الضم وهو المولى عالم
بمقدار الثمن وقد علم لا يجوز ومن الفرق وفي التقارب على محل يجوز
اجارة الضبط لانه نصيب معلوم بالامتياز خلاف البيع ولا يجمع
الشبه بعتك ما في هذه القرعة او الدار او البيت او الصندوق او
الموازن فان علم المشتري ما في هذه المواضع حاز في البيع معلوم وان
لم يعلم فذلك الذي القرعة او الدار لان الجبل لانه فيها فاحشة وفي الموازن
في الدار لا يجوز في قياس قولهما خلاف ابي يوسف وعده نصيب يجوز
وقد سدد لا وكذا الخلاف في البيت من اخفضه وابي يوسف
ولو **تب** جميع ما ملك بعتك لم يجز خلاف الله لان الجبل لا يزل
بالسليم وفي التهمة بعتك نصيب وهو البيت بل كان اذا نصيبه الضبط
كان له البيت ولو قال اوصيت ولكن نصيبه وهو ذلك فاذا هو الضبط
كان له الضبط وان خرج من ذلك وكذا الوتة **اوصيت** لك بشي
وهو الف فاذا ذلك الثمن الف فله ذلك **وكذا الوتة** اوصيت لك بشي
جميع ما في هذا الكيس وهو الف فاذا فيه الفان فله **وكذا الوتة** اوصيت له
دنانير او جواهر او غير ما مني وصيته وتفاوته في الف **وكذا الوتة** اوصيت له
اوصيت لجمع ما في هذا البيت وهو كطعام فوجد فيه اكثر او وجد فيه
خضرة وشعر فاكله لان يخرج من ذلك **وكذا الوتة** اوصيت له جميع
ما في هذا الكيس وهو الف فدفعه اليه فاذا فيه الفان او دنانير فيه
او جواهر في الكيس وما فيه له الوتة **اوصيت** له ما في الف
وهو شر ما في لم يكن له الف اذا كانت تخرج من ذلك سواء كان ذلك
عشر ماله او أقل او اكثر **وكذا الوتة** اوصيت له ما في وهو جميع ما
في هذه المسائل تنظر الى الامتياز والاضمار واعتبر الاشياء لانه
محكم لا يجوز فيه الغلط اما الخبر عن مقدار الموصى به او عن
مكانه يخرج في وفي التقارب في هذا الكره فاذا هو الرابع **كر**
وفي الثاني باع خضرة على الفان فوجدها المشتري كذلك

لانه وجد كما شرط وان وجدها كذا او اكثر لم يجز لان ما زاد على الاول
محمول فيجعل الباقي ولو باع على انها اكثر من ذلك فوجدها كذلك جاز
وان وجدها كذا او قل لم يجز لانه مدمر لبعض البيع وهو يجوز فيجعل الباقي
ولو قل على انها كذا فوجدها اكثر من ذلك لم يضر ذلك كذا وان وجدها اقل
من ذلك فان شاء اخذ بمقتضى النقص وان شارك ولو قل على انها اكثر من ذلك
او اقل فوجدها كذا لم يجز لانه خلاف ما شرط ولو باع دارا على انها اقل من
الف ذراع فوجدها اقل او الف ذراع او اكثر فالبيع لا يضر ولو قل على انها
اكثر من الف فوجدها اكثر فالبيع لا يضر فان وجدها الف او اقل اخذها
بكل النقص او ترك

باب في اختلاف

البايع والمشتري في اختلاف في قدر الثمن والسلمة قائمة غير
مقبوضة كالنفا وتراد ان المشتري يدعي عليه تسليم المبيع
بما قدر الثمن والبايع ينكر والبايع يدعي عليه زيادة الثمن والمشتري ينكر
فان كانت مقبوضة فالقياس ان لا يجادلناه ويكون
القول للمشتري لانه ينكر زيادة الثمن وهو لا يدعي على البايع
شيئا ولا الاحتسان بخلاف الحديث اذا اختلف
البايع والمشتري والسلمة قائمة بخلاف وتراد ان يضمنما بكل
عن الميزان لانه دعوى الاخر ويبدأ بحسن المشتري لانه قد
يكل قيع به الكفائية وفي القاريق فمن
يبدأ به روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله وتان
خلفا شراقتا على نكح كذا قال لم يفسخا
وطلاهما اذ هما ما الفسخ او كلاهما
قالنا في يفسخ اما بدو او الطلاق لا يفسخ
في شرح الشهد رحمه الله بخلاف
الزوجين اذا اقرعا باللعان قالنا في يفسخ بدو
الطلب زاد الاستيعاب في رحمه الله ان لا يفسخ

ذكر الناحي بخلاف البيوع ان اختلفا ففسخ القاضي العقد
لانه ليس الرجوع الى قول احدهما اولى من الرجوع الى قول
الاخر فلم يثبت ما ادعي احدهما ففسد البيع ودرك في
الدعوى القياس بعد الخلاف ان يقضي بالعقد بما يدعيه
المشتري لانه لم يثبت ما ادعاه البايع وابها اقام البيعة
قلت فان اقاما فالبيعة للبايع لانهما ثبتت الزيادة وكذا لو
اختلفا في حبس الثمن فالبيعة للبايع لانه يثبت حتى نفسه
قبل غيره والمشتري يثبت حتى غيره قبل نفسه والبيعة
سرعته لما ثبت الحوقل على الغير رجل اقام اربعة انه
ابنه واقام الابن على انه ابنه فبيته الابن اولى لانه ثبت
حق نفسه لانه يتشرف بالنسب ولذا آئنة الزمن اولى
من بيته الاب على الاخر انه ابو الزمن وكذا آئنة المخم
على رجل وامرأة انها ابواه اولى من بيته اخر من انه ابنها
وكذا آئنة الغلام انه ابن العبد من هذه الامة وهي روجه
اول من بيته المولود انه ابنه وكذا الوان المولى والعبد

منه
د

ميتين فبينة الغلام انه ابن المولى اولى من بينة الورثة انه
ابن العبد وكذا ابينة الامة انها ولدت هذا الغلام من المولى
اولى من بينة الورثة انها ولدت من فلان كان زوجها المولى
وكد ابينة الرجل ان هذا ابني من فلانة الميسرة ولي من
سراها حق اولى من بينة الابن على اخيه وكذا ابينة
الغلام انه ابن الميسرة اولى من بينة الورثة على اخيه انا
امر العلامة وكذا ابينة المشتري على البائع اولى من بينة
البائع على الاخ وكذا ابينة الرجل على ناح امرأه اولى من
بينة انا زوجة فلان كان الناح لا يكون الا بكلام وقد
انها امرأتها ^{انها امرأتها} اقام البينة على امرأه انا ابنه اولى من بينة الابن
وقد ^{انها امرأتها} اقام البينة على امرأته انا ابنه اولى من بينة الابن
والنقار بن عبد الله الى مسألة الباب لو اختلفا في قدر
المبيع واجنبه كالألفا وبديء بيمين البائع وايتها اقام
البينة قبلت فان اقامت البينة للمشتري ولو كان بيع ٥

عين بعين او ثمن بثن بديء بيمين انها ساها ^{اشترى عبد}
وقبضها فهلك احدهما ثم اختلفا في الثمن فقال البائع بيمينها
بالعين وقال المشتري بالف فالقول للمشتري الا ان
سأ البائع ان يأخذ الحث ولا يأخذ من ثمن المالك سئنا
واختلف في هذه الاشياء قبل هذه المبادئ الخالت بعين
اذا رضى البائع بالحث بخالفان فيجعل كان المبيع كله هو الحث
وقيل هذا الاسقاط الثمن عن المشتري بعين اذا رضى
البائع بالحث صلحا عن دعواه لا يحلف المشتري وقال
ابو يوسف القول للمشتري في حصة المالك ويتخالفان على
القائم والصحيح انها يتخالفان عليها وان كان حكم الخالف
وهو الشيخ يرد على القائم لانه متى حلف على القائم بحصه
من الثمن يكون ذلك اجاب الثمن عليه بالجور وذلك لا
يستقيم وقال محمد يتخالفان عليها ويرد القائم وقبضة المالك
وهذا الاختلاف نبأ عن ان من اشترى عبد او قبضه فهلك
ثم اختلفا في الثمن قال محمد يتخالفان للحديث اذا اختلف

المتبايعان تحالفا ولم ينصل بينهما اذا كانت السلعة قائمة
او هلكة لها الحديث الذي مر اذا عرفنا هذا نقول النص
ورد بالتخالف في حال قلة السلعة والسلعة اسم لجميع
اجزائها فلم توجد فلا تخلف واوبوسف يقول المانع
من الخلف الهالك فيمتنع في الهالك ويحتمل بقول الهالك
ليس بمانع وهذا اذا تضاد ما ان قيمتها فتناسوا وقت
القبض فان اختلفا فقال المشتري كانت قيمته القائمة
الفا وقيمة الهالك خمس مائة وقال البائع على عكس هذا
فالقول للبائع كان المشتري يدعوا ان قيمة الهالك كان
اقل يدعي سقوط زيادة من الثمن والبائع ينكر فلو اقاما
فالبينة للبائع لاثبات زيادة الثمن للهالك كما لو اشترى عبدا
وقبضه فهلك احدهما ورد الاخر يعيب ثم اختلفا في قيمة
الهالك فادعى المشتري الاقل وادعى البائع الاكثر فالقول
والبينة للبائع فاقولنا لان امانا وفي جميع اشترى عديدين
فقبضها ثم رد احدها يعيب واراد ان يرجع محضه من الثمن

فأختلفا في مقدار ثمنه يوم البيع فانه يحكم الحال وفي
الجامع اشترى عديدين احدهما بعينه بالف الى سنة والاخر
بالف حالة وقبضه فرد احدهما يعيب ثم اختلفا فقال البائع
ردت الذي كان ثمنه موجلا وادعى المشتري العكس
فالقول للبائع انه ينكر الاجل ولو بان الثمنان مختلفين
احدهما بالف والاخر بما به دينار او بالدين فرد احدهما
يعيب ثم اختلفا فقال البائع ردت الذي كان ثمنه الف
وقال المشتري على عكس هذا وقد قبض البائع الثمنين
وبات العبد ان فالقول للمشتري لان الاختلاف وقع في
استرداد الثمن والاسترداد مبنى على الملك وتلك
اليمين من قبل المشتري يكون القول قوله وعند محمد
تخالفان لان الاختلاف قد وقع في العقد لا خلافا في
الثمن المتبادل فان ما قامين تحالفا على الذي في يده المشتري
لان الاختلاف وقع في ثمنه وهو قائم فان خلافا البائع يرد
الثمنين والمشتري يرد الباقي ولو مات احدهما ورد البائع

يعيب ثم اختلفا في ثمنه فالقول للمشتري لان المالك للممن
هو ولا يتخالفان وان اختلفا في ثمنه وهو قائم لان ما هو المقصود
من الخلف في الثايم وهو الفسخ وقد حصل ذلك بالرد والخر
هالك وعند محمد يتخالفان لان الهالك ليس بمنع عنه
اشترى جارية وقبضها ثم جاء يردّها بالعيب وقال البايع
بعت هذه واخرى معها وقال المشتري بعثني هذه وحدها
فالقول له لانه ينصرف قبض اخرى معها ولو ردّ المشتري
لخيار شرط او روية فقال البايع ليس هذا هو الذي بعثك
فالقول للمشتري لان البيع انفتح برده فيبقى البايع مدعيا
عليه قبض عين اخر وهو ينكر وفي خيار العيب ان كان قبل
القبض فذلك واما بعد القول للبايع لان المشتري
يدعي عليه في الفسخ وهو ينكر وفي بيع الشافي جاء
المسلم اليه بزيوف وقال هذا ما قبضته من راس المال
فانكر رب السلم ان يكون هذا من دراهمه فالقول للمسلم
اليه مع بينه وفي روايه البيهقي لانه ينكر قبض حقه وهو

الخيار وفي الصرف يقول اذا جاء بزيوف يردّها فانكر الدافع
فالقول قوله لانه ينكر قبض العيب وفي الاجراء قبض الاجبة
وهي دراهم او حنطة موصوفة ثم قال هي زيوف او معيبة
مدق لانه كاره وجود حقه ولو كان شيئا يتعين لم يصدق
لانه دعوى العيب وفي البيهقي جاء المسلم اليه ببعض راس
المال يسوفه يردّها فقال رب السلم هي تلك راس المال وقال
المسلم اليه هي نصفه فالقول للمسلم اليه لان قبض السوف
ليس بقبض حقه فالقول لمنكر القبض بخلاف الزيوف اذا ردّها
ولم يستبدل واختلفا في قدره فالقول لرب السلم لانه فسخ
قبل الحقة وهو ينكر زيادة الفسخ وهذا لما اشترى شيئا
فرد بعضه يعيب بعد القبض ثم اختلفا في قدر المردوده
فالقول للرد ود عليه هذا وفي الجامع تصادق المتبايعان بعد
هلاك السلعة ان بدلها كان مثما بان كان دراهم او دنانير
او كيلا موصوفا او موزونا ثم اختلفا في جنسه او قدره
فالقول للمشتري وقاله محمد يتخالفان ولو تصادقا لانه ان

مئنا يتخالفان عندهم على القائم مقصودا وعلى الهالك تنبعا
 لمن هلاك احد البدلين لا يمنع الفسخ وأن ادعى احدهما انه
كان مئنا وادى الاخرانه فان مئنا ان المدي للمئنا هو البائع فهو
 كالوجه الاول وأن كان المدي هو المشتري فهو الوجه الثاني
وأن ادعى احدهما انه كان مئنا وعرضا وادى الاخرانه فان
 مئنا انه ان كان المدي المئني والعرض هو المشتري فيقسم السلعة
 على الذي اقرب به وعلى قيمة العرض فان حصة السلعة من المئني
 فالقول قوله عندهما وما اصاب حصة العرض يتخالفان وبغيرهم
 حصة العرض من السلعة للبائع وأن كان المدي هو البائع فالقول
 للمشتري عندهما اعتبارا للبعض بالكل وفي الاستحسان قال
 البائع هلك المبيع بعد القبض وقال المشتري قبله فالقول
 للمشتري وايما اقام البينة قبلت وأن اقاما والبينة للبائع
وكذا الوادي البائع ان المشتري استهلكه وادى المشتري
 ان البائع استهلكه هذا اذا لم يكن للبنتين تاريخ وان كان
 فاسبقها اول في الهلاك والاستهلاك وهذا اذا ان قبضه

المشتري غير طاهر وأن كان طاهرا فادى المشتري ان البائع
 استهلكه وادى البائع ان المشتري استهلكه فالقول للمشتري
وايما اقام البينة قبلت ببنته وأن اقاما والبينة للمشتري
 الجامع وكذا الوعدا قاعا القبض باذن او غير اذن ثم ادعى
 كل واحد منهما القتل على صاحبه وفي التعاقب ادعى المشتري
 قطع البائع بعد المبيع وادى البائع قطع المشتري قبله فانما
ويدي بالبائع واخذ المشتري بجميع المئني ان شاء وببنته اول
ولو اختار الفسخ حلف وحده ولو صدقه البائع في القطع
 ادعى انه قبل البيع صدق المشتري واخذت بنت المئني
 ان شاء في مئني قول ابي حنيفة وابي يوسف وببنته
 اول ولو صدقه المشتري وادى انه قبضه الشراء صدق
 وببنته البائع اولي وروي ان بينة المشتري اولي وفي
 الحافي قال المهرن للراهن قبضت مني بعد الرهن وهلك
 عندك وقال الراهن بل هلك عندك فالقول والبينة للراهن
ولو قال المهرن ملك عندك قبل ان اقضه بحجر الرهن

وقال الراهن بالعكس فالقول للرهن والبينة للراهن
استعارتوا بالريضة فقال المعير هل ان تفكه وقال بالعكس
فالقول للراهن ولكن الواحدا انه هلك قبل الرهن او بعده
والسنة المعيره وتوفى الرهن قبض ديني وردت الرهن
عندك فالبينة للراهن وان ابو الهيثم يقول فينبغي ان تكون
البينة للرهن وفي الشافعي ما البايع واختلفت ورثة مع
المشتري في الثمن فالقول للورثة ان كان المبيع في ايدهم وان
كان في يد المشتري فالقول له وكان الوفاء المشتري او مائتا
ولا يخالفان كانه عليه الصلاة والسلام قال خالفوا وراة اودك
صفة العاقرين وقال محمد بن يحيى الخليلان وعلى هد الوكيل المبيع
عن ملك المشتري ثم اختلفا فان عاد اليه ثم اختلفا فان
عاد ففسخا خالفوا وان عاد بسبب جديد فعلى الخلاف وكان الو
صار المبيع حال لا يقدري الرد بيعين ثم اختلفوا في التنازل
اقالة الوارث جارية والعز بنوى في طريقه ادعى الاتفاق فيه
وفي التعويل اقاله الوكيل بالنسب لا يجوز اجماعا وفي الآل

يجوز عند ابي حنيفة ومحمد وفي الشافعي اقاله الوكيل بالسلم
جارية وفيه المسلم فيه الموكل وقال ابو يوسف لا يجوز
وكذا الخلاف في اقاله الوكيل بالبيع واطلق بكر اقاله الوكيل
بالبيع شر من الوكيل ابد اسوات الاقالة قبل القبض
او بعد من عيب او من عيب وفي الشافعي وكذا الوفاء
قبل القبض واقالة الوكيل جارية وان كان عليه دين لم يجز
لان هذا وفي الشروط صح اقاله الشفيع مع البايع بعد
القبض له بالشفعة على البايع قبل قبض المشتري الدار ويصح
ملك المشتري وكان الوفاء المشتري الدار ثم قضى للشفيع
بالشفعة على المشتري ثم اقاله الشفيع مع البايع صح ويصح
ملك المشتري وفي التنازل بالبيع ان يصلح الورثة
بعد موت الخضم واطلق السرحني في البيع جواز اقاله
الموكل مع البايع ومحمد في الجامع جواز اقاله الوصي وفي
التنازل يجوز اقاله الامر استحسانا ذكر ابو اليسر اقاله
الوكيل بالاجارة جاز قبل ان يقبض المستاجر شيئا من المنافع

وقبل ان يصير الاجرة مقبوضة او مشروطة البيع لانه لم يثبت
للموكل حق فيها واقاله الوجيل بالاستيجار جازي قبل قبض المستاجر
وبعد لانه فيه ابطال حق الموكل وفي الثاني بعد قبض الوجيل
او الموكل لم يميز استعسانا كما في وجيل الاجارة اذا قبض الاجرة
لم يميز منافضته وفي شروط الحاكم الوجيل بالاجارة لو ناقض صح
الا ان تكون الاجرة جارية سلمت الي المالك والوجيل بالاستيجار
لو ناقض فان كانت الدار مسجلة الي المستاجر لم يصح وان كانت
في يد الوجيل صح وفي الثاني لم يميز استعسانا فلو لعل
الحاكم اراد بما ذكره النياس ولا شك في جواز منافقة الابو الوصير
وفي المادون باع المادون شيئا واشتره ثم اقاله المولى فان
لم يكن على المادون دين يومه جاز والافلا ان الاقالة
بالبيع والوجيل ولو باع المولى شيئا ما في يد العبد ولا دين عليه جاز
ه اشترى جارية وتنا بضان ثم اقاله الوجيل اختلفا في الثمن قبل
قبض الجارية محمد الاقالة بخلافنا وعاد البيع لان الاقالة
مبتركة بيع جديد في حق الشرع وان اختلفا بعد القبض الوجيل

الاقالة لا يخالفنا ويكون القول للبايع لانه منكر زيادة الثمن
والوجيل المشتري لان البايع لا يدعي عليه شيئا وقال محمد
يخالفان على قياس البيع ان اختلفا بعد القبض لان كل واحد
واحد يدعي على صاحبه عقد الثمن آخر وانكر صاحبه بطلا
السلم ثم اختلفا في راس المال الوجيل ان يكون القول للمسلم
النه لان الاقالة في السلم لا تحل الفسخ لان المسلم فيه دين
والدين متى سقط لا يعود الا ترى ان راس المال لو كان
عوضا فرد المسلم اليه بغيره وهكذا قيل التسليم الي رب
السلم لا يرتفع الفسخ وفي البيع يرتفع ويعود البيع ه

باب في الخيار

في الخفة في ثبوت الخيار عند روية المشتري قيل ثبت
مطلقا الا اذا وجد ما يسقطه وقيل ثبت بوقتنا بوقت
امكان الفسخ بعد الروية وهذا الخيار انما يثبت في شراء
الاعيان المبيع والثمن فيه سوا ولا يثبت في الدون كالسلم
والاثان والنا ثبت هذا الخيار في كل عقد يفسخ بالردة

ولا يثبت في عقد لا يفسخ بالرد اشترى شيئا لم يره فقال رضى
ثم رآه فلم يردّه كان الرضى بالشئ قبل الروية لا يعتبر ولو نسخة
قبل الروية صح لان العقد غير لازم لعدم الرضى در الحام
في الخيل وابو يوسف في الامالي وفي الاقضية قبل لا يصح
منه لا تصح اجازة وفي طريقة الغياثي لو اجاز العقد
لم يلزمه في الصحيح من المذهب وعن ابن عمر باسناد الحاكم يلزم
العقد برضاه قبل الروية وهذه الرواية شاذة لا يعرفها
المسالج وقال ابو عمر والعقد يلزم عند ابي حنيفة ولا
يلزم عند محمد وذكر الخفاف والسمري في الشروط
رايه وسكت او انطلق باللسان لا يبطل ما لم يرد منه وجب
الشافي راي شيئا ثم اشتراه بعد مدة ولم يره عند الشراء
فلا خيار له الا ان يكون تغير حاله بنقصان فان اختلف
فقاله البايع فلم يتغير وقال المشترى تغير القول للبايع
لمسكه بالامر وعلى المشترى البينة در السرخسي اذا
لم تطل المدة بحيث يعلم انه لا يتغير اما اذا طال لا يصدق البايع

قال ارايت لو راي جارية ثم اشترى اها بعد عشرين سنة
وقال تغيرت لا يصدق ان الظاهر شاهد له وبه يفتى وتقبل
لو كان لا يتفاوت في تلك المدة غالبا والقول للبايع وان كان
القنوات غالبا والقول للمشترى ما قاله السرخسي رحمه الله
وفي المنتقاعن ابي يوسف رحمه الله جاز المشترى بالمشتر
ببإحضار غيره يردّه فقال البايع كان اقل من هذا قال اذا
جاء من هذا امر متقارب والقول للبايع وفي الحاشي نظر
الملك اودابة ثم اشتراه بعد شهر لا خيار الا ان يكون
بغير حاله فان قاله المشترى تغير حاله الذي رايه عليه
البينة وعلى البايع البين ولو اختلف في الروية وقبل البيع
القول للمشترى ان لم يره لمسكه بالاصل الوجه بالشراء
اذا راي فروسيه كروية الموكل اما الرسول بالشراء فلا
قال الشهيد فط هذا الموكل انسانا او ارسل قبل الشراء
حتى رآه ثم اشتراه الموكل او المرسل يجب ان يثبت له الخيار
قاله وقد اقيمت بهذا وكان الرسول بالقبض ليس بروية

وروية الوجهل البقي وروية المشترى كما لو قبضة المولى
وهو ينظر اليه وقال لا روية ليس بروية له لانه وجهل
بالبقي وابطال الخيار ليس من البقي الا ترى انه لا يسيطر
خيار الشرط وخيار الحبيب والا ترى انه لا يسيطر وقد ابان
يقبضه مستورا ثم اراد ابطال الخيار فليس له ذلك عند
العامه وله التوجيه بتحويل شيء بتمامه ولهذا ان
التوجيه بالبيع يتوجه بالتسليم والتوجيه بالشراء يتوجه
بالبقي وتام البقي هنا بالروية فصار توجيهها محلا
لرسول فانه لا يصير رسولا بكن ما ارسل به فالرسول
بالبيع لا يملك التسليم فالرسول بالشراء لا يملك البقي
هـ ذكر الوجهل بالروية معقودا بالبيع حتى لو اشترى شيئا
لم يره فقول اسنانا فقال ان ضيقه فخذ لا تقصر روية
الوجهل روية له هـ وفي الحنفية يبيع الوجهل بروية ما
اشتراه فيلزم العبد ان رضي ويفسخ ان شاء فلو
اما ان يكون في هذا روايتين او اخلاف اشترى هـ

المضارب عبدا لم يره وقد رآه رب المال فللمضارب ردة
لانه لم يره ورب المال رآه ولكن لا يعرف ان المضارب يشتريه
للمضاربة لتكون روية رضى منه دالة ولو علم باعوار
عنده ثم اشتراه المضارب ولا يعلم بعونه ولكن اشتراه عليه
بغير عينه فان كان وجهلا بشراء عبده بعينه وكان المولى
رآه وعلم بعينه لم يردّه وكان الودفع الغامض ربة اشترى
بها ذلك العبد وقد رآه رب المال فاشتراه المضارب لم يردّه
يرضى رب المال به وكذا لو كان المضارب رآه ولم يره رب
المال لم يردّه لانه هو العاقله اشترى المادون جارية بعد
ما رآها مولا ولم ير العبد وعليه دين او لا فليعبد الخيار
ان رآه لانه هو العاقله ولو كان العبد رآها قبل الشراء دون
المولى لم يردّها المولى ان على العبد دين او لا ولو لم يره واحد
منهما ثم رآها فالخيار للعبد فان رضيها المولى جازته على
العبد ان لم يكن عليه دين وان كان لم يلزمه وان نقص البيع
بمحض من البايع فنقصه باطل فان على العبد دين او لا

العبد هو العاقل وان يرضى له الولي ورده العبد معاً ان
الردة اولى بالتفريط في الشافي وفي المتفق امر
رجلان بشري له عبداً بثلث مسمى فاشتراه وقبضه فوجد
بوعيا فقال له الامر رده بعبيه فقال الرجل قد كنت رأيت
العبي فاشتريتيه قبل ان اقبضه وقال الامر لم تره فالتهم
للامر وفي الاستحبابي رأي ثوبين ثم اشترى احدهما
بعبينه في سقط فله الخيار ولو اشترى اهما بجملة ان لم يسم
لكل واحد منهما او سمي الا ان الثمن منقول فلاحيار وان كانا
مختلفين او منقطين الا انه اشترى اهما بصفقتين فله الخيار
وفي المتفق اشترى جارين فاحدهما في يده فله الخيار
فيما وان راى احدهما في يده لم يكن ذلك رضى بهما وفي
الجامع اشترى بمائة اثنى عشر او عشرين او عشرين او اى احد
فرضية لم يكن رضى بالآخر ولو قبض احدهما بغير امر وله
الاخر في يد البايع فلم يشترى خيار ان يرضى بالمقبوض حصته
من الثمن او يرد له في الانتفاع حتى واحد ولو اختلف المقبوض

او عبه بملك الاخر عليه ان هذا القفل لعب للاخر فيصير
قابضاً وكذا الوامر البايع بعبيه وهما في يد البايع ففعله فان
قبضها وكذا الوامر البايع المشتري بقبض احدهما فان
او في قبضها بخلان فالواو اعار احدهما وامر المستعير بقبضه
المكون اذ ناقبض الاخر لان قبض المستعير غير مستحق عليه
المعير فان حدث باحد هاتين عند المشتري لم يرد الاخر
لان ذلك يحد بالانتفاع بالاخر لا ترى لو اختلف احدهما رجل
ولم يشترها فان لصاحبه ان يسلم الاخر اليه وبعبه فيهما
وفي المتفق اشترى عشرين وقبض احدهما فقبض المقبوض
غير المقبوض فلم يشترى خيار ان يعطى الثمن كله ويسلم له
المقبوض او يرد المقبوض وقية المقول وان قتل غير المقبوض
يبقى القاتل والبيع لازمه بطل الثمن بغير خيار وفي الدائنين
فان كانت التي لم يقبض هي المقولة فالمشتري خيار ان يأخذ
المقبوض بالحصة او يردّها فان كانت المقولة هي المقبوضة
فان لم يقبض لازمه بطل الثمن وفي الجامع فان لم يقبضها حتى

قتل أحدهما صاحبه فله اخذ الباقي بجميع الثمن أو التركة وكذا
لو اشترى جارية فلم يعقبها حتى ولدت فقتل أحدهما الآخر
ولو أنشأ راس فله اخذ الباقية بمحصنها من الثمن أو التركة
اشترى عدل زطي لم يره فباع ثوباً منها بعد القبض قبل
الروية لم يرده الباقي كذا خيار الشرط لأن هاديه
الخيارين يمنعان تمام القبض فخرمان التبريق بخلاف خيار
العيب إذا باع بعضاً منها يملك رد الباقي لأن هذا الخيار
لم يمنع تمام القبض لأن البيع وقع على التسليم والظاهر هو
السلامة فتم الرضى والتبريق بعد تمام القبض تجوز ولو لم
يكن ثوباً أو رهن وسلم لم يرده الباقي لأن حكمه لا يثبت بعد
التسليم وفي الأحكام لا يشترط التسليم لأنه أثبت حق الاستعاق
للمستأجر بنفس العتق وكذا الوبايع على أن المشتري بالخيار
فإن رد عليه خيار أو مضت مدة الاجابة أو اقتل الرهن ثم
راه لم يكن له رده لأنه أثبت لعينه حقاً فيكون من ضرورية
لزوج المالك له وذلك بطلان خياره ولكن الوابية ثم عجزه

وفي خيار العيب لا يسقط رده بهذه التقضاء لأن العتق لم
مع العيب وبإبطاله خيار الروية يبطل به خيار الشرط وكذا
لو أن الخيار للبايع فنقل شيئاً من ذلك فإن نقضاً للبيع ولبيع
المشتري والخيار لم يسقط حقه في الرد وعن أبي حنيفة
يسقط وفي الصلح خيار الروية والشرط إذا سقط لا يعود
إلا في رواية عن أبي يوسف وفي البويع يبطل خيار الروية
والشرط بولاية الجارية المبعة وأن ماء الولد في خيار
العيب إذا استمتع الرد لسبب الولد ماء الولد فله الرد
والفرق أن خيار الروية والشرط لعدم لزوم فإذا سقط
سقط ولزم له بعد وفي العيب له الرد مع لزوم فإذا زال
المانع رد ولو كانت دابة فولدت فله الرد بخيار روية أو
شرط إذا مات الولد كان الولادة لا تنقض في غير نبات بني
أدم بخلاف الأمة لأن ولادتها نقصان ولهذا الولادة الدابة
قبل التبريق تجبر المشتري على قبضها بخلاف ولادة الأمة فإن
وجد بالامرعي لم يردها لأن فيه تبريق الصفقة فإن وجد

بالولد لم يرده، لأنه لاحقة له من الثمن قبل القبض، فله أن يردّه
 أيما وجد به عيباً، لأن الثمن انقسم على قيمة الأمر يوم العقد
 وعلى قيمة الولد يوم القبض، وتلك الصفة، وكذلك التقرعات
 في السابق، **أشترى** الأعمى شيئاً فزوجه الحبس، فما جثس
 والذوق، فما بداق، والشم فما سينم، فلما مالا طريق المعرفة
 إلا الروية، فإنه يوصف له ذلك بصنائه، فعص هو عنه، فحيث
 لو أن بصير الروية، فيقول رضى بطل خارته، وأن وجد هذه
 المعاني في مثل العقد، فلا خيار له، لأن أروى عن أبي يوسف
 أن هذه المعاني سبب المعرفة في الجملة، فتقام مقام الروية
 في حصة المروية، ولو وصف له ثم اجر بعلاج، فلا خيار له، ولو
 عي البعير بعد الشرا، تحولت الروية إلى الصفة، ولوراي
 دها خارج قارون، ثم أشتراه، ففي ثبوت الخراج، محمد
 روايان، وفي المنقأ في شرع على خل لا يدر على لسه، يوصف
 له وفي الأدار ليس الحايط، والباقي ثم في الأشياء المتفاوتة كالنهب
 والعبء والدابة، ونحو الروية بعضها، لا تكون روية الطر

والمعتبر في العبد والأمة النظر إلى الوجه، وفي الفرس
 والجار ونحوها إلى قدمهما ومخزهما، وفي الشاة لم يدر من الجس
 بعد الروية حتى يعرف سمته، وإن أشترها للذر والنسل
 فلا يدر من النظر إلى درعها وسائر جسدها، وفي الثوب
 والدار لا يدر من النظر إلى طاهره إلا إذا كان في طنه ما هو موصوف
 بالعلم، وكذلك في البستان إذا راي الاستجار من خارج سقط
 حياؤه، وهذا كله في عرفهم، فإن الباطن كان لا يخالف الظاهر
 فاما في دار ما خالف، فلا يدر من النظر إلى الباطن، وفي الفارق
 عن محمد الاعتبار بظهوره الحية إلا أن تكون البطانة سموراً
 ونحوه، فتكون هي المعتبرة إلا أن تكون الطارة فانية فتعتبر
 رويتها، وفي جمع السفن الاعتبار بوجوه المكعب، إن الصم
 بيع، وإن كان يتفاوت، وفي أصل السرج حتى غير المردي
 إذا كان تبعاً للمردي، فلا خيار له في غير المردي، وأن كان روية
 ماراي لا يعرف حاله المبره، وأن لم يكن غير المردي تبعاً
 نظر أن كان روية ماراي لا يعرف حاله غير المردي، فإن على

خياره فيما لم يروا ان لم يعرف فلاحيار له الا اذا كان مثل
المروي او فوقه وفي الكلي والورثي روية البعض روية
الحل الا اذا كان الباقي على تلك الصفة هذا اذا كان في وعاء
وان كان في وعاءين قال الحثوث روية احدهما لا تكون
لروية الحل وقال العراقيون تكون اذا كان الباقي على تلك
الصفة وهذا واضح فان قال المشتري لم اجد الباقي على تلك
الصفة وقال البائع بل وحدته والقول للبائع والبينة •
للمشتري وفي المشتري عن ابي يوسف حنطة في بيتين
استراهما رجل فزاي ما في احدهما فرضي ثم زاي ما في البيت الآخر
فلم يرض فان كان طعاما واحدة الزينة البيع فيها وعن محمد باع
حنطة وعنده حنطة كثيرة الا انه لم يصفها البيع بها ولم يكن
قبل ذلك طامر سيدها عليها كان البيع باطلا وفي قناوى
العصر عنه باع طعاما والطعام في الشوار فان كان المشتري
يعلم بمحض الطعام فلاحيار له والا فله الخيار وفي حيل الحضاف
بعثك طعامي الرب سيانه يكن ايحمر قال الحلواني جوز الحضاف

البيع على هذه الصفة ويحتاج الى جواره بشئ آخر وهو ان
يشير الى موضع طعام او يعرفه بشئ اما اذا قال بعث منك طعاما
لا يجوز ما لم يدل من بيد ركن او من حلق كذا جوز الحضاف
وفي التفريق عن ابي يوسف باع كذا وعنده لرفهوه عليه
وكن الجارية وفي شرح بكر عدي جرو وليس له الا واحد
عق ولوقال بعثك عدي يكن الاختلاف في الجواز ذكر
محمد لفظين احدهما يدل على الجواز وهو قوله والمشتري
الخيار اذ اراد ان يثبت الخيار والخيار لا يثبت الا في البيع
الناسد ولفظ اخر يدل على الفساد وهو قوله وليس
هذا لعق وهذا يدل على الفساد حتى يكون الجواب
في البيع مخالفا للجواب العتق ولوقال بعثك عديا يكن
لم يجز وفي بعض الروايات عديا ان فان اتفق البائع و
المشتري انه هذا فالبيع جائز ثم اختلفوا في قوله جائزه
فبذل البيع الاول وقبل بيع اخر بالعاطي وفي التفريق
عن ابي حنيفة لا يجوز ان يقول بعثك وفي جارية عند

بيضا حتى يقول جارية في هذا البيت او اشترى بها من فلان
وعن ابي يوسف بعتك جارية ووقع على التي له فان كانتا اثنتين
لم يحرج حتى يقول بيضا وليست عنده بيضا عبرها عننا الى
مسئلتنا وفي الكفاية جعل البيضا والجوز من العديديات
المتفاوتة في حكم خيار الروية وفي القاري في بيع الحرم
ان يرى كل نوع مساو في الخلل ان يرى نوعا منها وفي الرمان
الحامض والخلوان برأها واطلق في المتقاضي في المتقاضي
روس الخلل والسجراته يعتبر روية جميعها بخلاف الموضوعة
على الارض استترى وشرط الخيار لعينه جاز خلافا للر
قال الخيار من حكم العقد فلا يجوز جعله لعينه كما لو شرط
المبيع لعينه وصير عبده نايبا عنه في العمل به فابها اجاز
او بعض صح وان اجاز احدهما وبعض الآخر والسابق اولى
فان وقعا معا ولا يدري حيث كانا ففي البيوع يقصر العاقد
اولي منها ان او اجارة لانه هو الاصل وفي المادون الفسخ
اولي بان الخيار شرط له وفي المادون في البيوع قول محمد

وما ذكر في المادون قول ابي يوسف استسهاذا بما لوه
وكله بالبيع ثم باعه بنفسه ووقع البيعان معا ولا يدري
فقد محمد هو المشركى من الموكل وعند ابي يوسف للمشرك
وتجبر على واحد ان شا احده النصف بنصف الثمن وان
شأ ترك ولتة الوكيل بالسلم او بشرأ شي بغير عينه اذا
عقد ولم يحضر البتة فقد محمد هو للوكيل وبعض ما نقد
من مال الموكل وهو كالمورد بائح اذا اطلق كان حاجا عن
نفسه وابعده يامن انسان بشرأ بنفسه من موكلة اذا
اطلق الشراء كان على نفسه وعقود عنه ابي يوسف رحمه
الله ان نقد من مال الموكل للوكيل وان نقد من مال نفسه
فلفنفسه ولا يترج تصرفه بالوكالة الاصلية والوكيل بطلاق
امرأة للسنة بكذا فطلق الوكيل والموكل معا وقع احدهما
ولا يترج طلاق الزوج فان اختلف فقال الامر يؤتى لي
وهو يقول لم انا او يقول يؤتى لثقتي فانه يحكم بالنقد بالاجماع
لان المتعارف هو بعده الثمن من مال من وقع العقد له وان

وان اتفقا على انه نوى لنفسه فهو لنفسه وان اتفقا على انه
للأبير فهو للأبير فان الخيار للمتعاقدين فاجاز أحدهما
وضيح الآخر معاً فالمنع اولى وفي النظم وكذلك الوفاك بعثك فقال
المشتري قبلت وقال البايع نقضت معاً او قال لعبدك بعتك
فقال قبلت وقال المولى نقضت معاً او قال لامرأة تزوجك
فقلت قبلت وقال الرجل رجعت معاً او بداء المرأة بذلك او
قال آخر ومبتك عدي هذا بالك فقال قبلت وقال الراهن
فبعت معاً او قال ومبتك بالك فقال قبلت وقال الواب
مبنت معاً او قال آخرتك فقال قبلت وقال الاجر منسحب
فالنسخ اولى وفي جمع الوراثة والبيع بالبيع او الشراء
قال ففعل وقال الموكل عزلك معاً ان كان الوكيل مجيباً بذلك
جاز وان كان مبتدئاً لم يتجز وان كان وحيداً بالعتق والطلاق
ولمسة الدين جاز ذلك وفي الشافي الوكيل بالبيع شرط
الخيار لموكله جاز وهو اشترط لنفسه واقامة الموكل فان
ادعى البايع رضى الامر وطلب يمين الامر والماسر لم يحلف

اما الامر فانه ليس بنجم واما المامور فلانه لا يجوز تخليفه على
قول غيره وهذا الوادعي البايع رضى الامر لم يكن المبيع سائلاً
لحلف الالة الماموره وكذا قام البينة على المامور برضي الامر
بطل الرد في المسلمين لان الثانية حرة في الشرع البينة الا
في الاسجلات فان امر الوكيل برضي الامر صح وامتنع الرد
فان حضر الامر وكذلك بعهدة الخيار باقية نقد الشراء على
الوكيل وان كان بعد مضي المدة فنقد على الامر بان طاهر
مضى المدة يوجب سقوط الخيار ولو لم يشر ولو اقر
الوكيل برضي الامر بالبيع جاز اقراره على نفسه والشرا
له الا ان يرضى الامر بموكله او تقوم عليه البينة به مضارب
باع جارية واقرب المال منها يبيع لم يرده المشتري بذلك
لان امره غير العاقلة لا يقبل على العاقلة وكذلك الوبايع رب
المال وامر المضارب وكان الوكيل لوبايع واقرب الموكل بالبيع
ومجد الوكيل لم يرده المشتري على الوكيل ولا يلزم الموكل الا
ان ينصل عن اليمين او تقوم البينة على العيب او كان عيباً

تعد مثل شريك العنان لو ان عاقدا فاق بالبيع بخلاف
الوجيل لان شرائه لا يلزم الموكل وان كان شريكين في سلع
خاصة فاق البائع منها بالبيع ازمه الا ان يكون عيبا لا
يخلو مثله فليز هما الوجيل بالبيع اقر بقبض الموكل الثمن من
المشتري برئ المشتري وحلت البائع على ما اقر به فان حلف
برئ وان نكل ضمن وحذا الوافر بغضب الامر من المشتري
قبل الثمن بعد البيع او استقرض او اقر بغضب او استقرض
قبل البيع جاز اقراره وبرئ المشتري والوجيل ضامن
وقال ابو يوسف لا يبرأ المشتري وهو فرع مسله ابراء
الوجيل بالبائع المشتري عن الثمن وكوافر الوجيل بجرح الامر
جرح يبيع ارسته مبلغ الثمن او فان المشتري امرأة فاق
ان الامر تزوجها على الثمن او اقر ان الامر استاجر المشتري
على الف واوفاه العمل او اقر ان الامر اشترى بالثمن دينارا
وقضاه منه وصار المال بالمال وقاص فان هذا يكون ابراء
للمشتري وفيمن الامر بعد ما حلت الامر على دعوى البائع

وان اقر به بعد العقد كان في هذه المواضع لو وجدت من
البائع هذه الاشياء لا يكون استيفاء ويكون ابراء وبعض كذا
اذا اقر بها على البائع حارية بينها باع احدهما بامر صاحبه
فاقر الامر بقبض البائع الثمن من المشتري وانكر البائع ذلك
برئ المشتري المهر لان اقراره يحسم بقدر ما علم من الثمن و
البائع نصف الثمن فان اراد الامر ان يشاره في هذا النصف
فله ان يحلف البائع بانه ما قبض الا هذا النصف فان نكل ذلك
دفع النصف الى الامر وان حلف سلم له ذلك ولو اقر البائع
بقبض الامر الثمن وانكر الامر برئ المشتري من النصف
لان في زعم البائع ان قبضه صح في النصف وياخذ البائع
الثمن فان اراد الامر ان يشاره يحلف بانه ما قبض نصيبه
فان حلف شاركه وان نكل فلا شيء له باع على انه بالخيار
ثلاثة ايام يقبض المبيع في المدة بغيبه المشتري بوقف
نقصه على علم المشتري فان علم به في المدة انفسخ والا فلا
وقال ابو يوسف يحسمه بعينه ان الخيار للنفسخ والاحكام

وله ان يخبر بعيه بالاجماع فله ان يفسخ ولهما التاقد بلزم
الفسخ على الاخر فلا يلزمه الا بعله كالموكل بعزل الوكيل وهذا
خلاف عزل الرسول من المأمور بالشراحيه يصح من غير علمها
فصل الرسول في الزيادة فضل المأمور في المادون ولذا
الحاف لو كان الخيار للمستري او الاجنبي فنقض البيع بعيه
البائع وفي طريقة الغايي ولذا الرد بخيار الرويه على الاختلاف
في التعويد ولذا الاختلاف في نقض الاجارة بخيار الشرط
وفي شرح آخر ان سنة كل شهر بلك او فلك واحدهما الفسخ
في اليوم الاول من كل شهر حفرة صاحبه واختلف على قول
ابي يوسف والاصح ان بشرط حضرته وفي الهدام العفوق
بشرط حفرة الاخر عندهم وفي الهدام الخلل الاصح انه لا
ينفسخ ما لم ينفخ لكن الحصة ليست بشرط الا انه يسقط
الاجر عنه وان لم ينفخ وفي شرح الناصحي واما فسخ
لفساد في البدل فلكل واحد منهما الفسخ حفرة صاحبه
وفي الاستيجابي عند ابي يوسف بعيه ايضا وان كان

الفساد بشرط منفعة لاحدهما فلكل واحد الفسخ فلكل
القبض واما بعده فالفسخ لمن له الشرط محض صاحبه وليس
لصاحبه الفسخ الا برضاه وفي الانفاص لو كان الفساد بشرط
يبدل الحدف مثل السرا الى اجل مجهول او الخيار الفاسد اذا
قبض البائع المبيع محض بعه المشتري واعتق بعد قال
القاضي هذا بناء على ان البائع هل ينفرد بالفسخ في روايه
المتفق ينفرد وفي رواية المبسوط لا بد من القضا لوجه
العائد الاخر وفي جمع برهان في النسخ الفاسد لا ينفرد
احدهما بالفسخ فلكل القبض ولا ينفرد بعده والمراد بالفسخ
في البيع والنسخ ان يفسخ بعينه محض من صاحبه ولم يبرئ من
العقول بالبائع من الفسخ بغيه المشتري وينبغي ان يمكن
وقد ذكرت هذا الواحد فصوصي غدا الى سلسلتان فان
هناك المبيع في يد المشتري في البث والخيار له فعليه التبر
لان الخيار اما بشرط لرد البيع وقد فات الرد وكذا لو
تعتب بفعله او بفعله او بفعله او بفعله ولذا الوضعت الثلاث

ولم يقل شيئا او اجاز في الثلاث ولذا لو كان الخيار للبائع فذلك
بعد الثلاث في قياس قول الجحيفة وعن محمد بن سنان والصحاح
انه ان كان ما يتاوت بطل البيع وعن ابي يوسف له ان
يحرر او يبيع وليس له ان يحرق في الباقي ويضمنه المالك وعنه
له ان يحرق في الباقي ولو قطعت يد العبد في يد المشتري
فللبائع منتها الخلقة في الاصل ولو الف في يد المشتري واخذ
قيمة فللبائع الزامه في قول الجحيفة وقال ابو يوسف
اخر لا يجوز الا برضاه ولذا ان دفع به عند شرط الخيار
اربعة ايام وسند البيع وجاز عندهما وان طالت المدة
لان الخيار شرع بدفع العير وعسى يقع الحاجة الى التأمل
في الزمنه ولمدة الثلاثة مالمحة لدفع العين في العادة
فلا يجوز استراط الزيادة **د** ذكر رهن المالك بشرطه
الخيار في الخالة اكثر من ثلاثة ايام جازعته وفي التقاريف
عنه الخيار في الكفالة لا يجوز والطاهر حواره للطلاب وان
طالت المدة بائناق والخيار في الحو لا يجوز للطالب سنة او

كافي الكفالة **هـ** باع علي انه ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع
بيننا جاز لان هذا في معنى البيع بشرط الخيار ثلاثة ايام
الاسنان يحتاج الى الفسخ لعجزه عن الوصول الى الثمن فان
بعد في الثلث ثبت حكمه والا فلا ولو شرط الى اربعة ايام
عند محمد كافي البيع بشرط الخيار وسند عندهما فان نقد
في الثلث انقلب جازا و**ابو حنيفة** رحمه الله مر على اصله
كافي البيع بشرط الخيار و**ابو يوسف** فرق بين هذه وبين
شرط الخيار وقال ففي شرط الخيار ورد عن ابن عمر
انه باع بشرط الخيار شهر او في هذه ورد عنه انه باع بشرط
ان لم ينقد الى ثلاثة ايام فلا بيع بينها ولم يرد فيه اربعة وفيه
الشك في شرط الخيار الى العدة فله العدة وعندهما لا يدخل
العد كافي اليمين وتأجيل الدين والبيع والاجارة بكننا
الى العدة ولان الخيار المطلق يقتضي التأجيل بدليل ان
العدة يفيد به فاد اقال الى كذا ان اسقاطا لما رواه وفي
الابا حلف ما فتن حتك الى يوم الخميس فلم يقضه حتى طلغ

الجزء من يوم الخميس حيث ولو قال الي خمسة ايام بحيث حتى نقر
الشئ من اليوم الخامس وفي النوازل ان تزوجت الي خمس
سنين وفي طالع دخلت الخامس وكله الاستا جردا الي خمس
سنين بشرى احد الثوبين او الثلاثة على ان باخذ اهما شاء
بكن او هو بالخيار ثلاثة ايام قال وقال زفر لا يجوز ان البيع
مجهول فالو ان البيان اربعة لنا الخيار شرع لدفع الغبن
والحاجة تدفع بالثلاثة لان صفة الاشياء ثلاثة حيد وسط
وردي ولا حاجة فيما زاد عليها فلم تجزم هل يشترط ان يكون
في هذا العقد خيار الشرط مع خيار التعيين في الشرط
بذكرها وفي اختلاف زفر وهو اختيار السرخسي وقيل لا
يشترط فانه ذكر في الاصل والجامع هذه المسئلة ولم يذكره
فيها خيار الشرط فلم ان المذكور هنا وفي اختلاف زفر وقع
امناقا وهما اختيار الفداء والخي والبرد وفي معنى ترك خيار
الشرط لا بد من ثبوت خيار التعيين بالثلاثة فيما دونه و
ماشا المتعاقدان ولم يزم العقد في احدهما غير غبن حتى لو ملك

قد هما ومتى كان مع ذلك خيار الشرط لا يلزم العقد في واحد
منهما وله رددها الا اذا مات المتعاقد فحينئذ لا يكون لورثته
رددها لانه بطل خيار الشرط فلم يبق الا خيار التعيين فلو
قبضها المشتري ثم هلك احدهما في المدة تعين ذلك البيع انه
مخرج عن رده وتعين الاجر للامانه وكذا لو هلك على المتعاقب
هلك الاول مغلوله لهما معا وعلى المتعاقب ولا يرد السابق
لزمه نصف ثمن كل واحد منها لانه ليس احدهما بالتعيين
للبيع او لغيره الاخر وان هلكا او تعيبا على المتعاقب وعنه
على القاطرة فقال البائع هلك او الذي قيمته عشرون فان
ابو يوسف يقول ولا يتكافان فابا نزل لزمه دعوى الاخر
فان حلفا يجعل لهما لهما معاً ثم رجع وقال القول للمشتري
وهو قوله محمد فان اقاما البيعة ففي بيعة البائع لا ثباتها
الزيادة ولو تعيبا معاً بطل خيار الشرط فليس له رددهما
وخيار التعيين بحاله فيسلك اياها شاء بتمنه ويرد الاخر ولا
يعزم من قيمة تعيب المردود شيئا استحسانا الخيار للمتعاقد

لم يخرج المبيع عن ملك البائع ولم يرد الثمن عن ملك المشتري
ولو كان الخيار للبائع لم يزل المبيع عن ملكه والتمن يزول
عن ملك المشتري لكن لم يدخل في ملك البائع خلافاً
للتأريق وروي جواز البراءة عن الثمن مع خيار البائع ولو كان
الخيار للمشتري لم يزل الثمن عن ملكه ويجوز إبراء البائع إياه
عنه عند محمد رحمه الله خلاف أبي يوسف في التأريق
ويخرج المبيع من ملك البائع ولم يدخل في ملك المشتري خلافاً
قال لا لولم يدخل بين يدي مالك وأبو حنيفة يقول لو دخله
اجتمع البدل والمدة في ملك واحد وأنه لا يجوز ويجوز
أن يخرج الثمن عن ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري خلافاً
للسان ولا يدخل في ملك غيره إلا بام بغيري عبد الحذمة
الكعبة وكذا الرد المستغنى بالدين يزول عن ملك الميت
ولا يدخل في ملك الورثة وعن أبي يوسف لا يجبر واحد منهما
على التسليم مع الخيار فان سلم المشتري الثمن فله الخيار
أخبر البائع على دفع المبيع ولذا إن سلم البائع المبيع لم

يكن له أن يسترده وكذا لو كان الخيار للبائع فسلم المبيع وجب
تسليم الثمن والخيار له ولو نقد المشتري الثمن ولم يسلم
المبيع استرده ومثله الخلاف بين أبي حنيفة ومالك في
في مسأله **من** لو كانت امرأة المشتري والخيار لم يسد
النكاح خلافاً والخيار على حاله بالاجماع فان وطئها المشتري
في مدة الخيار وهي بجر أو شب وقد نفقها الوطء بطل خياره
لأنه عينها وإن كانت ثيباً لم ينقضا لم يبطل لأن وطئها ملك النكاح
لأن النكاح عنده باق وعندها يبطل لأن وطئها ملك اليمين
لأن النكاح عندها مرتفع **ومن** المشتري لو كان ذو رحم
منه لم يقن خلافاً **ومن** المشتري لو كان جارية قد ولدت
منه بنجاح لم تنقرا ولو ولد له وخياره على حاله وعندها نصير **ويطرح**
الخيار **ومن** المشتري كانت جارية وبضعها فاخته
في مدة الخيار لم يحسب تلك الحصة من الاستبراء وعندها
يحسب ولو فسخ البيع وعادة إلى البائع لا يجب عليه
الاستبراء وعندها لا يجب وأن كان الفسخ قبل القبض

فالتباس ان يجب وفي الاستحسان **ومن** قبض المشتري
باذن البائع ثم اودع البائع في مدة الخيار فملك في يده في المدة
او بعد هاهنا على البائع لانه لم يملك المشتري وارفع قبضه
بالرقة وعندها يملك على المشتري لان عندهما مملكه فصاره
مودعا ملك نفسه قال بكرهذا في رواية ابي سلمان
وفي رواية ابي حفص يملك على المشتري قبضه عند ابي
حنيفة وبالنسب واحد لقوة وجهه ومنها العبد المادون
اشترى شيئا بشرط الخيار ثم ابراه البائع عن الثمن في المدة
صح وبطل خياره عندهما لانها يريان دخول البيع في ملكه
فان تملكاه منه بغير بدل والعبد لا يملك ذلك عند عبي
حنيفة خياره على حاله ان شا اختيار الشراء او يكون المبيع
بغير شيء وان شا فمضى لان عبده يملك المبيع ويكون العتق
اشاعا عن التملك والعبد يملك ذلك ولو لم يملك له فامتنع
من القبول **ومن** دمي اشترى من دمي حبرا بشرط الخيار
وقبضها ثم اسلم المشتري في المدة بطل البيع وعندهما ثم

ومن مسلم اشترى من مسلم عصيرا بشرط الخيار فمضى
عصيره في المدة فملك البيع وعندهما ذكر السرخسي وقيل سعر
العين في فاته ينبغي ان يبطل الخيار عندهم **ومن** لو كان المشتري
دارا هو ساجها باجارة او عارية فاستد امر السكني بعد الشراء
قال السرخسي رحمه الله لا يكون اختيارا وابتدا السكني
اختيارا لان الراد لا معنى بالسكني وقال بكر استدامة
السكني اختيار عندهما لانها ملك اليمين امامه العين باختيار
لانها بالاجارة او العارية **ومن** احوال اشترى طيبا بشرط
الخيار فقبضه ثم احرم والجنبي في يده ينتقض البيع ويرد الي
البائع وقالا يلزم المشتري ولو كان الخيار للبائع ينتقض في
مؤله **وان** كان الخيار للمشتري فاحرم البائع فالمشتري ان
يرده **هـ** اشترى عبدا بشرط الخيار ثم اراد في المدة فله
الردة لانه امتناع من التملك عنده وعندهما ان تملك كافي
دنه لا يمنع ذلك **هـ** اشترى جارية بشرط الخيار للبائع
فتمولها واستعتبها والجارية في يد البائع او في يد المشتري

فإن تم البيع ففي المشتري وإن انتقض فللبائع لأن حال المبيع
موقوف فيوقف حال العله وإن كان الخيار للمشتري فصح
العله موقوف قبل القبض فإن أوبعه وعدها قبل القبض
كذلك وبعد يكون للمشتري فصح البيع أو لم وإن كان الخيار
للبائع فأنلف الهبة أو العله لم يقض سواء كان في يده أو في يد
المشتري إن تم البيع لا يقض وإن انتسخ فإن كان قبل القبض
ضمن وإن كان بعده فلكذلك عندها وهو القياس وعده لا يقض
وهو استحسان وإن كان الخيار للمشتري فأنلف اللابيع إن
كان قبل قبض المشتري لا يقض وإن كان بعده ضمن وإن أنلفه
المشتري لم يقض قبل القبض وبعد تم البيع أو انتسخ **أختلف**
في اشتراط الخيار والقول الذي ينفيه لأنه منكر ثبوت حقه
المنسخ للآخر وعن أبي حنيفة القول لمع الخيار لأنه منكر
زواله عن ملكه ووجب الثمن عليه ولو اختلف في قدر الخيار
فالقول لمن ينكر الزيادة ولو ادعى من أحاط له معنى الخيار
ومنكر الآخر فالقول للمكر لتصادقهما على الثبوت القربعات

في الثاني **باعت** عدينان بالثمن على أن الخيار له في أحدهما
لم يخرجهما الذي لا خيار فيه لأنه لا زرع للمشتري وهو مجهول وعنه
مجهول ولأن الوعيين الذي فيه الخيار ولم يبين الثمن لم يخرجهما
المن وكذا لو بين الثمن ولم يبين الذي فيه الخيار لم يخرجهما
المبيع فإن بين ثمن على واحد وعين الذي فيه الخيار جاز
لأن المبيع معلوم وثمنه معلوم فلم يبق إلا تعلق صح البيع
في الذي لا خيار فيه بقبول البيع في الآخر وأنه شرط
صحح لأن الذي فيه الخيار أدخل تحت في حق الانعقاد
وإن لم يدخل فالحكم فصار أن الجميع من فن ومدبر وباعها
بالبصحة البيع في الثمن حصته من الثمن وإن تعلق صحة
المبيع فيه بقبول المبيع في المالك لأن المالك أدخل تحت
المبيع ولهذا الوفتى بجوابه نفيه وإن قبله شرطا
صحح فلكل أنهما ولكن لو كان الخيار للمشتري **ذكره**
الناسخ في البصحة قضى بجوابه بيع المالك جاز وفي ماوي
الغزالي قضى بجوابه بيع امرأته فضاء مردود وفي جميع

لا ينفذ في الصحيح المشهور وفي القريب جاز خلافاً وفي
الشافعي أطلق الجواز ذكر بكر ولم يذكر محمد في طاهر الرواية
نفوذ القضا بالجواز وعن أبي يوسف حنفية في غير رواه
الامول ينفذ على قولهما لا وهي فرع لمسئلة وهي ان
الاجماع متى انعقد على اقوال اختلفت السلوك فيها هل تكون
اجماعاً بحيث لا يبقى للاجتهاد فيه مجال على قول أبي حنيفة
خلافها **اشترى عبداً او مكيلاً او موزوناً** بالقبض على ان
النصف له لا زهر وهو بالخيار في النصف جاز لا نه لما ذكر
النصف مبتاعاً صار حصة النصف من الثمن معلومة وفي
المشتق عن ابي يوسف باع المديبر قاضي بري بعبه لم ارده
بيعه قال وهلكه اي ينبغي ان تكون ام الولد في القياس الا
ان القضا انقروا على انها لا تتبع ولا يجب بيعها فان باعها
القاضي وعنه لا ينفذ والمخوفاً وعن محمد اجاز قاضي
بيع مديبر جاز وان اجاز بيع ام الولد لم يجر وعن ابي
حنيفة قضى بالمطابق ام الولد او مديبر لا ينبغي لقاضي ان

ان ينفذ ذلك وفي الاحناس عن محمد قضى بجواز بيع ام
الولد ومديبر القاضي لا يري بيعها بطل حكمه ولا ينبغي ان
يطل حكمه في المديبر وفي النوازل باع عبد بن بلف على
انه بالخيار فيها وقبضها المشتري ومات احدها او استحق
لا يجوز البيع في الثاني فان اجاز الباع ورضيه المشتري
لان البيع في حق الحجر ينفذ لانه صار له قال بعت منك
الباقى بما يحسنه من الالف فان لم يملكه ولم يستحق ولكن
نقض البيع في احدهما بعبه او بغير عبه فان نقضه باطلاً
وبقي على خياره وفي الزيادات بعتك هذين العبدين
بالقبض او قال كل واحد بخمس مائة فقبل في احدهما لا يبيع
لا في قول البيع في الاخر شرط لصحة القبول في الذي قبل
وكن الواحرسين بيد ابيد لكن والبيع او قال فاستدرك
على ان هذين التوبين لي وهذان لك او جمع بين الاجازة
والبيع او العسة او بين العسة والبيع او جمع بين الكراهة
واجل البدل او فصل فقبل في احدهما وفي الناح والخلع

والعق على مال والصلح عن دم العمد ولو قبل أحدهما
جاز ذلك فإن كان سمي لكل واحد منها نكاح ما سمي للذي قبل
وإن كان لم يسم فحق النكاح يقسم على قدر مهر مثلها وفي الملع
على قدر مهرها وفي العق على قدر قبضها وفي الصلح يقسم
بينهما لأن البرية في الدين واحد وفي الثانية أن يتن
حصه كل واحد منهما جاز في الذي قبل ما سمي وإن لم
يبين لم يجوز حتى يقبل أو أن جمع بين النكاح والبيع أو بين
النكاح والاجارة أن النكاح جاز وإن قبل المبيع
والاجارة لم يجوز وكذا الوجه بين البيع والطلاق أو العاق
أو بين الاجارة والطلاق أو العاق أو بين الكتابة والعاق
أو الطلاق وإن قبل العاق أو الطلاق صح أحل البدل
أو فصل وإن قبل الثانية أن أحل لا يبيع وإن فصل يبيع
وكذا الوبايع عدي من رجلين وسمى لكل واحد فعل
أحدهما يجوز وإن أحل فلا وفي الثانية أوجب البيع في
فغيره من قبل في أحدهما أو أوجب في عده فقبل ونصفه

لم يجوز أن فيه صور تفرق الصفقة لأجرم لو وصى المبيع في
المجلس صح لأن الذي قبل حصته معلومة من الثمن حتى لو أوجب
في عدي أو يؤين فقبل في أحدهما لم يبيع وإن رضى المبيع
به في المجلس وفي الأسرار اشترى عدي فاداً أحدهما
ملك صح بالإجماع قلت ولم يرد عليه فأقول إن كان سمي
لكل واحد منهما نكاح الشراء في عده عنه ما سمي له من الثمن
وإن لم يسم لكل واحد ينقسم الثمن على قيمته وفي القوي
جمع بين ماله وماله عنه وباع من ذلك صفقة لم يجوز قلت
أما أن يكون فها روايتان أو اختلاف وفي التفاروت
روي في بيع عده وعبد عنه ونص على ذلك في البيع
لم يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله في الآخر وإن فصل الثمن
وروي في القرن أنه يجوز فيه للبايع منها لأن حصته
معلومة وهذا يقتض أن يجوز في العدي إذا فصل
الثمن والظاهر في هذا أنه يجوز مع الاحمال وفي
المستقاع عن أبي يوسف ولو لم يسم أحدهما مشغولاً

بحوز لانه وهما حطمة وفي جمع النسيق وكذا الواقام بنية
على ماله ووصف احدهما لا يقتضي به كساده واحده اذ ان
يبطل بعضها يبطلها اشترى دارا لم يرها ثم بيعت دارا غيرها
بطلت شفعتها لم يبطل خياره وهو المختار من الرواية بخلاف
خيار الشرط حيث يبطل بهذا لان هذا دليل الرضى فتعين
بفتح الرضى ولو قال رضيت يبطل به خيار الشرط ولا
يبطل خيار الروية كذا ما لو كان يبطل خيار العيب باخذ
الشفعة ولورد المشتري خيار الروية قبل اخذ الدار
بالشفعة لم يبطل شفعتها في الاحناس اشترى علامة
على انها بالخيار فرضي احدهما فليس للاخر ردة كذا في خياره
الروية والعيب قبل القبض وبعد وقالوا له ان يرد نصيبه
لا يرد جميع ماله فيه الخيار فيبيع كذا واشترى على انه
بالخيار في نصفه لانه يرد ذلك النصف كذا ما لو اراد احد
نصيبه ردة ببيع الشركة ولم يكن عند البائع فان قيل
البائع رضى بالتعويض لما بعه منهما قلنا انما رضى به في ملكهما

لا في ملكه نصيبه فان قيل هذا فعل حدث من جهة البائع كان
بالاجاب لما مسبب واحداث العيب في ملك الغير لا يوجب
الرضا به كالبائع عبد او سلمه الى المشتري واحداث البائع
به عيبا اخر لم يكن له ان يردّه ولا يقال هو اجداث العيب في
ملك الغير راض به **هـ** ذكر بكر لشركي العنان خيار روية
او شرط او عيب فرد احدهما النصف واجاز الآخر نظر
ان اشترى على ان لا يقر فالامع لا يبيع رده وان رده
النصف فكذلك عند ابي حنيفة وان اشترى كايان يقر
معنى وصى ان رد احدهما فان الرد صحيح واجازة الآخر
بعد ذلك باطل وان رد النصف واجاز الآخر البائع في النصف
لا يبيع رده خلاصتهما ولورد احد الوصيين النصف لا يبيع
عندهما وعن ابي يوسف يبيع وفي الفارقين القتل من احد
المشتريين يلزمهما البيع ويضمن لشركه العمة وعند
ابى يوسف يجوز وفي الزادات قال لاخر اشترى هذا
العبد فان ثلثه لي وثلثاه لفلان وثلثه لفلان فبجزان

فاستراه فبلغها ولم يجز ان يصب البائع يلزم المشتري ولا
 خيار له كانه رضى بتفريق الصفقة باع عبد الغير فاجازه
 المالك البائع في النصف جاز البيع في النصف للمشتري الخيار
 لان الصفقة وقعت جملة وبوقوعها واحد فله ان لا يرضى
 بتفريق الصفقة ولو كان العبد لرجلين فباع اجنبي
 لماراحه لم يجز المشتري عند ابي يوسف خلاف محمد
 وفي المنقأ اشترى عبد واشترى اخر عبد اوتال
 رجل واحد اشترى فيها وهو يعلم ففعل واى الآخر
 فليشرك الخيار عند ابي يوسف وهو روايته عن ابي
 حنيفة وروى الحسن لا خياره

باب المراجعة والتولية

المراجعة بيع ما اشترى بمثل ما اشترى وزيادة اذا كان
 ما اشتراه له سواء جعل الرخ من جنس ما اشتراه به او
 من غيره اذا كان معلوما وان لم يكن البدل في العقد الاول
 مثليا لم ينع مراجه الا بمن ملك ذلك البدل ولا يبيع

مراجعة في موضع لا يتفق ذلك الفعل الامع اليقين وكذا
 مساومة والتولية بيع ما اشترى بمثل ما اشترى وشبهه
 الجاه فيها لمحة بالخينة حتى لو اشترى نسبة لم يعد
 مراجعة على ذلك الثمن حاله لا يراد في الثمن بمكان الاجل
 فصار لبعض الثمن شبهة المتابعة بالاجل ولكن لو كان له
 على اخر عشرة فطالحه على ثوب لم يبعه مراجعة على عشرة
 ان الصلح لا يخلو اعنى الحظا حتى لو باعه ولم يبين بخير المشتري
 اذا علم به فان شاء رضى بكل الثمن وان شاء رده فان هلك
 كله او بعضه او اسهلله لزمه كل الثمن ولا يرجع شئ وعن
 محمد انه يبرم قيمته للبائع ويسترد الثمن لاني الخالف انه
 من يرد القيمة في هلاك السلعة وقال الهذلي على قاس
 قول ابي حنيفة واى يوسف ينظر بكم شترى ثوبا
 ويبيع شترى نسبة فيرجع بفضل ما بينهما وقد روى من
 المزح حتى لو كان شترى نقة البسة واشترى نسبة
 بتسعة وباعه بريح ثلاثة يسترد منه ثلث الثمن وثلاث

الرخ وذلك اربعة اشترى بسعة وقال الاخر اشترى به
عشرة وابتاعه برخ درهم فاشتراه ثم يتر انه اشتراه هـ
سبعة قال ابو يوسف تحط قدر الحيانة من الثمن وحصته
من الرخ وقالان ساء اخذ بالثمن المذكور وان شاركه
ولو جاز في التولية تحط وقال محمد يختيار من البائع عشره
يا كذب فيما ثبت له الخارد فعلا للضرر ولا يوجب العقد
الثاني في حق الثمن بآ على العقد الاول وقد روي الحيانة لم
يكن في العقد الاول ولا يكتف بانابة في الثاني ولا في حصة
في انبات الخار في التولية تغيير للعقد عام حابة ولا يكتف
بانابة تحط وفي المراجعة لا يردى الى التعيين لان المراجعة
تكون احصا لكن البائع دلس عليه فثبت له الخيار ثم على قول
من قال بالخط ان الملك المبيع او استهلكه او انتقص فله
الخطون قال بالبيع اذا امتنع المبيع لزوم جميع الثمن
الشرط وجد المولى بالمبيع عيبا ثم حدث عنه عيب حتى
استنع الرد اذا اتى البائع قوله لا يرجع المشتري نقضان

العبد انه لو رجع بصير الثمن الثاني انتقص من الاول وقضية
التولية ان يكون مثل الاول هـ اشترى ثوبا بعشرة لم
يبعه مراححة وقال لا يبيعه فيها مراححة الا على خمسة هـ
في طرح الرخ وان باعه بعشرين ثم اشتراه بعشرة لم يبعه
مراححة وقال لا يبيعه مراححة على الثمن الا خبر لان هذا شراء
خديد في جميع الاحكام فكذلك في حكم المراححة وصار هذا
لوا بعه المشتري من اخرتم البيع الاول اشتراه فانه يبيعه
مراححة على الثمن الا خبر وله ان الرخ فان بعض السقوط
بان برد المشتري الثوب بعيب فلما اشتراه البائع فقد تقرر
الرخ والتقرر بالاثبات ولهذا عزم بهود الطلاق قبل
الدخول نصف المهر للزوج اذا رجعا الا فم احدوا مآ
احمل السقوط بردها او قبيلها ابن زوجها او اباه فصار
ثان اشترى ثوبا بخمسة بعشرة بالخمسة ففي الثوب خمسة
فبيعه مراححة على خمسة لكن لا يقول اشترى به خمسة لانه
يكون كاذبا لانه يقول قام على خمسة وله ان يضم الى رأسه

ما تعارف التجارة وهو كل نفقة تجب زيادة في عين المبيع
فلاواتق في الكرا أو العقارة والحياطة والغسل وأجره
السيسار وسابق الغنم من بلد إلى بلد وطعام الرقيق وحسوم
المعروف وبمغ علف الدابة الإدراس ما لها دون جلالها وراقها
ولانهم أجرة الطبيب والحجام والبطار والرايض والراعي
والبيت الذي يحفظ فيه المبيع وجعل الابن وأجر سابق
الغنم وحافظ المبيع والليل وماعمله بيده في المبيع من عمل
أو صياغة وأما اتق على نفسه في سفره ولا على العبد في
تعليم القرآن وغيرها التفرجات في شرح بكرة اشتري ثوبا
فتعيب بأف ساوية فله أن يبيعه مراحة ولو سين لأن
المية الساوي لأحصة لمن الثمن وقال محمد في نوادر
هشام لو نضمة قدما يتخان في شله لم يبعه مراحة ولذا
أن عرسه وان لم يعين ولكل صاب من غلته أو سبه شيئا
باعه مراحة عليه لأنه كان الغلة لا تلحق العتد بدليل أن
حدوته في يد المشتري لا يمنع الرد بالعيب وكذلك حدوته

مثل القفص لأحصة الثمن وإن تعيب بفعل اجنبي لم يبعه مرا
لقيام المبيع باجزائه فإن فاست فالغوات يكون بفعله أو
بفعل اجنبي أو بأفة ساوية فيكون على القفص الذي من اشتراه
من عبده أو صاحبه لم يبعه مراحة إلا بالذي قام على البائع للثمة
ولذا ما اشتراه العبد من مولاه فاما لو اشتراه من لا تقبل
شهاده له بالولادة أو الزوجية فذلك عند أبي حنيفة
خلافها كافي الوكيل بالبائع والسر أو الوصي أو اليم أو الوكيل
بالإجارة والاستيجار إذا عاقدها ولا وفي النظر لا يبيع ما
اشترى من مال ابنه الصغير مراحة بالاتفاق ولو باع الوكيل
من ابنه الصغير أو الوصي مال اليتيم من ابنه الصغير لم تجز
الاتفاق وقد قيل من ولد وله الصغير لا يجوز له إذا
كان ابوه ميتا ولم يترك وصيا بالاتفاق وقد قيل من يدين
المادون أو من وله صاب نفسه لا يجوز بالاتفاق وفي
المقارن قد قيل يجوز إجارة اليم من ولده عندهم للوصي
أن يرهن مال اليتيم عند ابنه الكبير وعند المادون بخلاف

البيع والابن الصغير والوجيل بالافراض يترخص من كل تحم لا
من نفسه وعند موكله المادون وفي العقود بيع الوجيل من
المقبل سناده له باقل من قيمته لا يجوز عند ابي حنيفة وباكرو
يجوز ومثل القيمة في رواية البيوع لا يجوز وفي رواية
الرواية يجوز وكذا بيع المضارب ممن لا تقبل شهادته له الا في
فضل وهو ان لو باعه بمثل القيمة يجوز ايضا على رواية البيوع
اشترى من شركه العنان من شريكها باع نصفه مراعاة على
التمن الثاني ونصفه على التمن الاول لانه ملك نصفه بالاول
ونصفه بالتالي ولو اشترى من شركه المفاوص من شركه
لم يبعه مراعاة الاعل التمن الاول مضارب بالنصف بعه
عشرة اشترى بها ثوبا فباعه من رب المال بخمسة عشر فانه
بيعه مراعاة على اثنين عشر ونصف وقال زفر لا يجوز بيع
المضارب من رب المال ولا بيع رب المال من المضارب لان
مال المضاربة اذا لم يكن فيه ربح فهو لرب المال وشرا الانسان
مال نفسه غير مشروع وكذا الوبايع رب المضارب بال نفسه

وليس فيه ربح والمضارب يشتري له وشرا الانسان بالرب
المال باطل لانا السرا مشروع بالاجارة فشراب المال مال
المضاربة متبذره لانه ملك التصرف في مال المضاربة وكذا ان
المضارب من رب المال للمضاربة وانما يبيعه مراعاة على
اثنين عشر ونصف لان نصف الربح للمضارب فيكون البيع فيما
يقابله من الثوب واقباله فيضم ما وقع له في التمن الاول
وفي الاضاح لو خارب مال المضاربة جارية فليس لرب المال
ان يطاها وان لم يكن فيها ربح لان المضاربة حق التصرف الا
نزل ان رب المال لملك مفعله وفي السائل دفع العام مضاربة
بالنصف ثم اشترى عينا بعين مائة فبقيته الف فباعه من
المضارب بالربع المضاربة باعه المضارب مراعاة على خمس
مائة لان بيع رب المال من المضارب بيع في حقه لا في
حق غيره فاعتبر التمن الاول ولو كان اشتراه بالربع
وباعه من المضارب بخمس مائة فباعه مراعاة على خمسة مائة
لان رب المال رضي بان يكون مفعله اقل واشترى كيليا

اووزنيا او عدد بالمقاربة من جنس فاكل نصفه فله بيع
الباقى مراحة على نصف الثمن لان الثمن ينقسم على العذر
والافاضا والعدد من غير تفاوت وان كان من اجناس لم ينع
بمن الثمن ينقسم على القيمة وهي مجهولة ولتكن في الثوب الواحد
اذا لم يصنع عنيا او احرق فباع الباقي مراحة لم ينع
لكن قيمته مجهولة ولو باع نصفه مستاعا بنصف الثمن او
جزءه من كل جزء منه مراحة حازه اشترى عدل زطي
واقسمها لم يبيع احدهما حصته مراحة لانه يتفاوت ولو بان
هذا في الطبي او الوزيت في اول العدد في حاز لانه لا يتفاوت
في الافضاح اذا كان المبيع من اجناس وسمى لكل واحد منها
حاز بيع واحد مراحة على ما سمي خلاف محمد

باب العيوب

ظهور العيب شرط لصحة الخصومة وللظهور طرق منها
ما يعرف بالمباشرة كالعور وحمق ومنها ما يكون في الخوف
من الدابة ويعرف بقول الاطباء ومنه ما يكون في العور

من الاما واستكشفت بنظر النسا ومنه ما يعرف بالخبر
بالاباء وفي العيون والبول في الفرائس والسرقه وثبت
ذلك بالشهادة بشرطه اما الذي يعرف بالمشاهدة فالتا
ينظر اليه فاذا رآه وعلم انه قديم او لا يحدث في تلك المدة
رده عليه وان كان تحدث مثله او كان مستحلا وانكر البائع
كونه عنده فعلم المشتري البينة والاحلت البائع بالبيع
ليد سلمته بحكم هذا البيع وما به هذا العيب والاحسن
ان يحلف بالله بالهدا المشتري حق الرد عليك بعيب واما
الذي في الباطن فالناضي يريه الاطباء فان اخبر عدل ثبت
العيب في حق الخصومة والابيات احوط ثم يسألها القاضي
هل يحدث مثله فان قال لا يردده على البائع ويشترط العدد
والعدالة عند بعضهم لانه يقتضي بالرد بالشهادة وعند بعضهم
يكفي الواحد والافان احوط وان قال لا يحدث مثله
تخلف البائع على ما بينا وفيما يعرف بالمشاهدة وفيما ثبت
بقول الاطباء لا يحدث مثله اذا كان قبل التيقن فله الرد

بلافاة الحملة في الشافي وفي آداب القاضي والشافعي
الاستيجابي لا تنوجه الخصومة الاستهانة رجلين الذين
للشهادة ودر الحوائى هذا لازم فلا تثبت الخصومة بقول
الواحد وقيل ليس بلازم تثبت بقول الواحد كالحيل
وأختار الشهيد أن لا تثبت الا بقول اثنين وفي البلوغ
رب السلم قال للسلم اليه عنه القبض ليس بمتفق
الحج على الوصف الذي ذكرنا في العتد والقاضي يريه رجلين
من أهل البحر وفي استيفان هذا الحوط وثبت هذا الوصف
بقوله الواحد ولكن اهدا في ثبوت عيب الحيل واما اذا
كان في الفرج ذكر في الشافي فان اخبر عدل بوجود العيب
ثبت العيب في حق الخصومة ثم نظيران ان كان حدث مثله
في تلك المدة لا يرد وان كان لا يحدث ولذلك يقول الواحد
اما بشهادة اثنين هل يرد قالوا على قياس قول ابي حنيفة
لا يرد وعلى قياس قولهما يرد بناء على ان شهادة النساء
حجة فيما لا يطالع عليه الرجال وهل يتعدى اليه عنه

اختلافها لشهادة الغالبة على استئصال المولود لا يتعدى
الى استحقاق الميراث وعندهما يتعدى كذا هنا وفي آداب
القاضي الرد لا يثبت شهادة الشافي ظاهر الرواية
وعند ابي حنيفة يثبت وفي الحنفية عن ابي يوسف يرد
بقول العدل ان كان المبيع في يد البائع وان كان في يد
المشتري لا يرد الا ان لا يحدث مثله وعن محمد يرد
بقولها قبل القبض وبعده وفي الايضاح لا يثبت الرد
بالثبابة والحيل وما اشبهه شهادة الشافي المشهور
من قول ابي يوسف ومحمد وعن ابي يوسف يرد بقول
كذا اذا ثبت العيب بقول من وهو الاصل فيما هو بنا عليه
وهو الرد يثبت وفي الشافي واما ما يعرف بالخبر فلا
يثبت الاستهانة شاهدين فان شهد اثنان انما ايقع عند
المشتري بعد البلوغ او ايقع عندهما بعد الاستعانة قبل
الشهادة البلوغ وحاصله انما لا بد من اتحاد حالى الا باق
عندهما حتى يثبت للمشتري الرد فان عجز المشتري عن

اقامة البينة على لئلا ينسج حلف بالله البائع ما يعلم انه ان
عند المشتري فان حلف لم يظهر العيب وان نكل ظهر ثم
يحلف بان لا يرد عليه من الوجه الذي يدعي فان
حلف براء وان نكل رد عليه وفي ادب القاضي اذا عجز
المشتري عن اقامة البينة لا يحلف البائع عند ابي حنيفة
وهو الصحيح لان سبب الخصومة ظهور العيب ولم يظهر في
جامع القاضي يحلف على قولهما ولم يذكر قول ابي حنيفة
فان هذا قول الطحاوي وقيل على الخلاف وفي الجامع ولم يذكر
قول ابي حنيفة في عامة روايات الجامع وذكر في بعض
الرواية القديمة لا يحلف على قوله وذكر محمد في الاستيلاء
المستوجب اليه لا يحلف على قوله وفي اصول العلم ان سبب
لا يحلف على قوله ولا يحلف على قولهما في ما ذكر في بعض الروايات
لا يحلف على قوله يريد به يمين البينات وهي التي تحلف للرد
وما ذكر ان على قولهما يحلف يريد به يمين العلم بالينات
وعلى قولهما يحلف على العلم فعلى هذا تحقيق الخلاف وكذا هذا

في البول وفي الفرائض والسرقة وفي الحيوان لا يشترطه
الحال للرد حتى لو حلف عند المشتري يحلف البائع بالله
ما حلف قط لانه عيب واحد في الحالين وهو فساد الباطن
ولا لذلك الا باق وعينه حتى لو وجد الا باق وعينه حلف
البائع بالله بعد الاستغناء قبل البلوغ ثم وجد عند المشتري
بعد البلوغ لم يرد لان السبب اختلف ولا ان الا باق والسرقة
حالة الاستغناء جهله او بعد البلوغ لم يثبت طبعه والبول
في الفرائض في حاله الاستغناء ضعف المتانة وبعد البلوغ
لداو له فان الثاني غير الاول وقيل اذا ثبت الجنون
عند البائع وجب الرد وان لم يعاوده عند المشتري لانه
عيب لازم ابدًا وفي التحفة الا باق والسرقة والبول
في الفرائض الصغير الذي لا يعقل ولا يملك وحده لا يكون
عيبًا وفي ادب القاضي ان كان حال يبطل في الفرائض عاذه
يحوز ان يكون حاسيما يكن عيبًا وان كان سدا سببًا يكون
لان الصبيان في هذه الحالة تخلو عن ذلك وفي المنقاه

أُثبتت الامة في دار الحرب من المغنم قبل التسليم ثم ردت الي
المغنم فليس باياق ان بيعت في المغنم او قسمت فوقعت في سهم
رجل فابقت في دار الحرب تريد الرجوع الي اهلها او لا تريد
فهذا الباق ولو ابقت من رجل كانت ودعيته او عارية او
اجارة فان اباقا ولو ابقت من الغاصب الي مولاها كما
يكون اباقا وان لم ترجع الي مولاها وهي تعرف منزله او
سرى الرجوع اليه فهو باياق ولد الم يرجع الي الغاصب ولم
يسر في احد الاياق ويجب ان يقال اذا استخفي عن مولاة تمردا
فهو باق وقد ذكرت هذا الواحد فحققني وفي موضع الاياق
من مجلسه الي محله ليس باياق ولكن امن قرية الي مصر ومن
مصر الي قرية ان وصل الي موضع بوجه لرد الابن يكون عيبا
ومادونه فلا وفي القويبة الرضع على قدر العناء هو واجب
وفي موضع كذا الوردة من اقصى المصر وفي الجبل واجب كما
يجوز وفي النوارس سرقة العبد اقل من عشرة عيب فان
التجار يعدونه عيبا ولكن الوغيب البيب ولم يخلص

اشترى جارية بالغة فوجدها لا تحيض فهو عيب لا تشترى
ارتفاع الحيض في وقت الروبة كما يكون الالداء وانما يعرف
ذلك عند المنازعة بتولها لانه لا يقف على ذلك غيرها وان
قالت احيض في وقته يحلف البائع مع هذا بانه قد سلمها بحكم هذا
البيع وبابها هذا العيب وان كان قبل القبض يحلف بانه ما
يها هذا العيب الذي يدعيه المشتري في الحال فيرد بنكوله
وعن محمد بركة من غير محسن وهذا قياس قولهم في مسئلة
الجماعة اشترى جارية على انها بكر وبقيها فقال ليس بكبر
وقال البائع هي بكر في الحال فالقول للبائع لانه مستمسك بالمال
وان اراد المشتري استحلافه فالفايض يرى النساء وان قلن
هي بكر لزم المشتري من غير عيب البائع وان قلن هي بنت
ثبت للمشتري حق الخصومة في توجيه البين على البائع يحلف
بانه قد سلمها بحكم هذا البيع وهي بكر وان كان قبل القبض
يحلف بانه انها بكر في الحال وعن محمد بركة ينهادهن من غير
بين البائع فهذا لذلك وفي المنتقا عن محمد قاض باع مال

يقيم فرد المشتري يجب فقال القاضي قد ابرأ نفسه والقول
للقاضي بغير اليمين وكان الوادعي رجل قبلة اجارة ارض
لبيتم واراد علفه لم يحل كانه فعله على وجه الحكم وكذا اني
حكم سئ يدعي عليه وعن ابي يوسف اراد الواهب الرجوع
فقال الموهوب له قد هلك الموهوب فالقول له بدون اليمين
وفي الاما دون اشترى العبد شيئا فقال البايع انت محجور
فلا اسلم اليك المبيع وقال العبد انا ماديون او مان البايع
هو العبد فقال المشتري انت حر وقال العبد انا ماديون
فالتول للعبد بدون اليمين ولله الواشترى عبد من عبيد
شيا فقال احدها انا محجور وقال الاخر انا وانت ماديون
فالتول لمن يدعي الادن بدون اليمين وفي جميع الناطق
اشترى ثوبه الصغير دارا لم اخلف مع الشئ في الثمن
فالتول للاد بدون اليمين وفي النوازل اشترى دارا فجا
الشئ وانكر المشتري الشراء وقال بانها لمن الصغير
وليس للشئ في يد علي الشراء يحلف المشتري وفي ادب

الناسي اقروحي بالفقعة على البيتم او العمة على الوقت وال
الصبي والوقت في يده او نحو ذلك من الاما بئلا يكون في
ذلك الباب قبل قوله بلايين اذا كان معه لان في المين تقبل
الناس عن الوصاية فان انهم قبل يستخلف بابه ما تحت
في مني ما احدث وقيل ينبغي ان يتدر شيئا فيستخلف عليه
ولان احدنا في ادعي خيانة مطلقة على مودعه قيل لا
يستخلفه حتى يتدر وقيل يستخلفه بابه ما خان فيما بين
فان حلف بري وان نكل فحينئذ يحرج على مان قدر ما نكل عنه
عدنا الي مسئلتنا وفي الشافي في الانقطاع الخيف يحلف
بالبه لقد سلمها او كانت حاضة قبل ذلك بشهر اشار الي
ان الانقطاع شراعي ومنهم من قدره بشهرين وفي فتاوي
الغزالي الانقطاع ليس يجب مالم يدع المشتري ان الانقطاع
اما بالحل او بالذبا والمرجع في الحل الى قول النساء وفي الداء
الى قوله الاطباء لان الانقطاع بسبب الحل يبرها النساء فان
قلن هي جلي يحلف البايع ان ذلك لم يكن عنده وان قلن

ليست تجب على البايع ^{بشيء} فان ادعى انقطاع سبب الداء
بينها الاثنين من اطباء المسلمين فان ثبت العيب خلف
البايع لا يتوان لم يثبت لا خلف وفي الايضاح اشترى طرية
فادعى ان بها جمل اراما القاضى النساء وان قلن ليس بها
جمل لا سبيل له على البايع وان قلن هي حامل حلف البايع بالله
لقد بعها منه وسلمها اليه وما بها هذ الجبل فان نكلت
المشترى الدور وفي المنقأ اذا لم يشهد قلت للبايع احمل
في الساعة فان لم يقرب قلت احلفك عندك الساعة هي
حامل وفي الشافى اشترى امه على انها خازنة او عددا
على انه دابة وقبضها وقال لم احملها لذلك وانكر البايع او
قال نسى وبني في مثل تلك الحدة فالقول للمشترى لانه
تمسك بتمامه وهو الجهل فحلف بالله لقد قبضتها وهي
ليست بخازنة ولا هو دابة على ما يعده الناس ولو لم يبقه
حتى قال ليس له على هذا الشرط لم يحرم على الباع حتى
يعلم انه على الشرط ولكن الوادي البايع هو الساعة لذلك

وقال العبد انا كذلك ولكن لا افعل المدينت الي قول العبد
حتى يفعل ما يسمى بذلك خبثا او دابة وفي التقاضي وعيد
العبد انه ليس بختار ويرد والطاهر هو الاعتبار بقول
المشترى وكذا القول احسنه ولا يملك ولو اشترى على
انه خبار او دابة فوجده غير خبار وغير دابة فله الخيار
لان قوته يوجب نقصان فيما شرط فان اخذ رده
فلم يرد حتى مات او عيب رجع بنقصان ذلك يقوم خبازا
او دابة ادنى ما ينطق عليه الوصف ويقوم غير خبازة
ودابة فيرجع بفصل ما بينهما لان النائية هداوعن الى خيفة
وابي يوسف لا يرجع بشئ وهو العباس كن اشترى عبدا
نسيته فباعه من ابنة ولم يبين ثم علم المشترى فلا رد
فان هلك عنه لم يرجع بشئ ووجه الطاهر فوات هدا
الشرط نقصان فيرجع به لا في ظهور العيب ولذا الواشتر
خطة على انها ربيعي ليردعها فزرعها فاداهي خريف
يرجع على البايع بتفاوت ما بين قيمتها من الثمن وكذا

وكان الواشري جارية على انها بكر فوجد بها تيبا واعترف
البائع فله الرد فان امتنع الرد يرجع بنتان مابين كونها
بكر او ثيبا وكان الواشري مزا على انه فارسيا فوجه دقلا
رده فان تعدد يرجع حصّة النقصان يتوهم فارسيا على
ادنى ما يكون فيرجع بنتان مابينه وبين الدقل ان كان
وكن اذا اشترى على انه جدي فوجهه رديا وان تعدد
رجع بالنقصان وهو ان يتوهم رديا وهو يتوهم حبلا ادنى
ما ينطلق عليه اسم الجدي فيرجع بالنقصان وكان الواشري
شاة على انها نجدة فوجهها ثيبا فان تعدد يتوهم ثيبا كما
هو ويتوهم نجدة كما شرط فان كانت قيمة النجدة اعترض رجوع
بالفضل وان كانت قيمة اللبس اعترض او فانا سوا لم يرجع
سوى وكان افي هذا في الشر الثامس والدقل وكان ان شرط
ثيبا فوجهها نجدة فهو على ما ذكرنا وكان الجواب في سائر
الهيام الا في بني ادم وكان الواشري جارية فوجهها محترقة
الوجه استبين لما جال واجمع ردها لغت صفة السلامة

فان تعدد ردها بسبب قومت محرقة لاهي وقومت صحيحة
غير محرقة فمن جمع ينقل ما بينهما وانا نقول صحيحة على الفصح
لا على الجمال لان الفصح للسر يعيب لثمنه من السلامة والمستحق
ادنى السلامة وهذا قلنا لو اشترى جارية فوجهها
فبيحة الوجه للسر له ردها وفي الاجناس ولان الوجه
لا يحسن الطبخ ولا الخبز ولا شيء من الصناعات فليس ذلك
يعيب ولان افي العيب اذا لم يشترطه وفي النار يرقى
عن ابي حنيفة في سر العلام فخلا وان خصيا انه يرده
فان مات لم يرجع سبي وان اشتراه خصيا فكان فخلا فلاه
خيار له وقال ابو يوسف الحضي افضل وعن ابي حنيفة
مثله وفي جمع الشهيد اشترى شاة على انها نجدة فاذا
هي معز فينبغي ان يجوز ويثبت الخيار ولو اشترى دابا
على انه جاب النجاس من تاليف محمد فاداه هو تاليف غيره
او داه الطلاق او الطبة جازوله الخيار لان الحس واحد
لان اللثام اذا ذكر فيهم منه المكتوب بالسواد ولو باع

التراب على انه مصبوغ فاداهوا سيف جازوله الخمار ولو باعه
على انه ابيض فاداهو مصبوغ او على انه مصبوغ بالعصفرة
فاداهو مصبوغ بنعش ان البائع فاسد وحدا الوباغ الدار
على ان لا بناء فيها او على ان بناءه اجر فاداهو لبن ولو باع
على ان فيها لبن فاداهو لبن فاداهو لبن فاداهو لبن فاداهو لبن
علما على ان به ورم حديث فاداهو حديث على ان لا يكون له
الرد من طيب حديث في اوله اشترى جارية فوجدها
ستحامة فهو عيب ان درور الدم في زمان الطهر لا يكون
الا لاداء وكان الوجودها فورة لان المسلم قل ما يرغب في
صحتها ولما لو وجدها زانية او ولد زنت من ولد الزنا
ينسك الغرائس الا اذا اعتاد ذلك وهو بالخبر عتيق
الجارية دون العلام وبرد هو باللفظ المعرفي الجارية وقيل
زنا العلام عيب انه يمتنع في الدار ذكر الحلو اني كثر الاكل
ميت عتيق في الجارية دون العلام وكان اني النظم بلفظ وَصَلَّ
انها تنسك افودى المولى في الغرائس وفي التنابيح عن اني

خفيفة في العار اذا كثر ونفس انه عيب ولو اشترى على
انه فاجر فوجد مسلما لم يرد لانه بشرط العيب فوجد المسلمة
فاداهو اشترى على انه اعني فوجده بصيرا ولما اني لو اشترى
فاجر فوجد مسلما اشترى عبد افحصه فاداهو به عيبا لم
يجبر على دفع الثمن لانه لو ثبت العيب بيينة او ببول البائع وجب
رد الثمن المتوض وعلى الفاض ان يكون قضاءه عن مثل هذا
وقال المشتري اني البيينة على العيب او اخطأت البائع باسمه لانه
سلمه اليك بحكم هذا البيع وما به هذا العيب فان نزل الزينة
حكم العيب فان طالت يومر المشتري بدفع الثمن لانه كافر
عليه في الدفع لانه على محبة في حصر شهوده وفي ادب الفاض
لم يثبت له ثبات خصة ثم اني بيينة يقبل قول الخفيفة
وقال محمد لا يقبل ولا يحتق في هذا رواية عن ابي يوسف
وفي جمع السفح قول هذه البيينة عن ابي حنيفة واثبات ولو
قاله ليست له بيينة حاضرة ثم اني بيينة يقبل في الروايات
لها وعلى مائس الروايتين لو قال الذي يوجب عليه

القاضي ليس لي دفع ثم اتي بالدفع فني ادب القاضي وكذا الاختلاف
لوقال المدعي كل سنة اتي بها فني زورا وقال ليس عند فلان
شهادة فيما ادعى قبل هذا وجاء الرجل الذي له شهادة وقال
لا شهادة لي ثم شاهده له او قال كل شهادة شهد لي بها فلان علي
فلان فلا حق لي فيها ولو قال المدعي يهودي ليس بحضوره المص
حلف الحقم بلا خلاف ولو قال يهودي في مجلس الحكم لا يحلف بلا
خلاف ولو قال يهودي في المص غيب عن المجلس لم يحلف عند
ابي حنيفة وقال ابو يوسف يحلف وقول محمد مضطرب **د**
المدوري كقول ابي حنيفة وذكر الحصاص كقول ابي يوسف
وفي روضة القضاء يثبت غيبة غير المص لم يحلف عند ابي
حنيفة وقال ابو يوسف يحلف وفي الاجناس وكذا الوقال
بينة حاضرة فاحلفه فان حلف حيث بالبينة لم يحلف عند
ابي حنيفة خلاف ابي يوسف وان قال ببنتي غيب فاحلفه
فان حلف حيث بالبينة يحلف في قوله وفي شرح بكر لم يذكر محمد
لو قال ابي بينة ولكن احلفه فان حلف حيث بالبينة علي

موت ابي حنيفة لانجيبه القاضي الي ذلك ويقول له اقم البينة
وعندهما نجيبه وان حلف اقام البينة وفي العيون ابي بينة
حاضرة الي يوم او يومين او ثلاث لم يحلف وفي الاقضية ابي بينة
لي او لم يغيب او مرضي يستخلفه القاضي بعد ان يبعث امينا
الي محلة الشهود حتى يسأل عنهم فان اخبر انهم غيب او مرضي
حلف حصه والا فلا عند ابي حنيفة وذكر الحصاص وفي
الاجناس ابي بينة لي فحلف ثم قال لي بينة فخذ لي منه كفيلا
ان كان المدعي عليه معيما ياخذ كفيلا بنفسه ثلاثة ايام فان
جاء بالبينة والا ارح كنيته وان كان علي سفو ياخذ
ببهم كافي سائر الدعاوي فان ادعى المدين البراءة وقال
لي بينة حاضرة في المص فانه يوحد ثلاثة ايام فان مضت ثلاثة
ولم يات ببينة وادعى بينة غيبة فالقياس ان يثبت عليه
بالقياس كافي الاموال وفي الاستبجاني يوحد استعظما
لأمر الدم والعذر بالثبني المسلمين لان القضاء له
يوميه فانوا يجلسون في كل ثلاثة وقال بعضهم بالايلا

العدد كما يوجب المرد ثلاثة ايامه وفي الحدود المشهود عليه
بالزنى ادعى ان الشاهد محدود ان اتمن بيته حاضرة بذلك
امهله القاضي ما يئنه وبين ان يعوم من مجلسه وان قال
مشهودي للسبب محذور في المضار وقال هم غيب سال ان يوجه
اياها لم يوجه ولو ادعى الشاهد حد القذف لا عند ام المدة
فقال الشاهد عندي اربعة يشهدون عليه بالزنى يوجب
الي قيام القاضي عن ابراهيم الى المجلس الثاني ولا يؤخذ
منه قليل ولكن يلزمه وفي الجون ادعى شيئا يتسارع
اليه الفساد وقال ببيت حاضرة في المصارحهم الي يومين
او ثلاثة لم يحجبه القاضي بذلك ويقول له احلفه لك علي
دعواك ان شئت فان حلف لم يكن له عليه مبعه سبيل وان
قال اخضر البينة اجله متدار جلوس القاضي وسئل المدعي
عليه لا تبرح الي قيامي وفي الرواية ادعى العبد على الوكيل
بالبيع ان لم يقيم بيته حاضرة علي اعتاق المولى اجله ثلاثة
ايام فان احضرها والادفع الي الوكيل لم يدر بيته حاضرة

فيوجه ثلاثة وفي ادب القاضي للحلواني ادعى العزم الاثنا
ينبغي للقاضي ان يوجه مقدار ما يقيم محبة علي الاثنا ان كانت
حضور يوجهه بمقدار ما يئنه اقامتها وان كان غايبا بمقدار
ما يئنه احضارهم وفي القاضي زعم المشهود عليه ان له بيته
على الدفع امره القاضي باحضاره ومهله مقدار ما يئنه احضاره
فيه ولا ييجل بالحكم والطلق القاضي لوقال له بيته امره باحضاره
ومهله مقدار ما يئنه احضاره فيه وفي ادب القاضي للبرزوي
اذا توجه الفضا على الحضم عمله القاضي فان اراد ان يدفع
محبة يقيمها اجله يوما او يومين او ثلاثة ولا يوجب اكثر من
ذلك فان اجل ما رعا صياربه فان لم يات بالدفع حكم عليه
وفي الشافعي طلب المدعى عليه ان يوجهه يومين او ثلاثة في
اليمن فلا بأس بتاجيله لانه قد يحتاج الي ان يتقصر فيذكر
ولو حلفه للحال جاز له وقد وجب عليه وقالوا لورضي المدعي
بالتأجيل لم يحر التجيل فان لم يرض به عجله الا اذا ادعى ان
شبهها محاسبات ومدة المدعي فلا ييجل في هذا وان سخط

المدعي وفي المقارن وينظر في الميزن ثلثا اذا استنظره
اشترى جوزا ايضا او بطيخا او فاهة فلكسه فوجه فاسد
فان كان ينتفع به بوجه مارجع بالتمن له لا سرانه ليس
بال وان كان ينتفع به بوجه مارجع بالقبضان لاجل العيب
والمرده لاجل الكسبر وان كان بعضه فاسدا لم ينتفع به
فالقياس ان يبطل البيع فيه وينسب في الباقي عند ابي
حنيفة لعم الخبز الى الخبز وفي البيع واستحسن بعض مشايخنا
ان يجعل مدرا ولا ينسب في الباقي ضرورة ان الحيلة لا تلغو
مثله وفي الثاني فان قل بان كان خمسة في مائة سقط حكمه
وقيل عشرة في الف وقيل واحدة في مائة فان زاد فهو
سعر وكنه البيضة وقيل واحد في اربعة وقيل ما لا يحلوا
الجوز عنه عادة كالواحد والمشتري له مائة فان زاد على ذلك
فسد في الباقي وعدها ان لم يبين من كل واحد منهم فكلوا
وان يبين صح في الباقي بحصة من الثمن كافي شراء القن والخمر
وفي مسایل الحلواني باع ارضا علوة له مع ارض موقوفة

يعين حصة المملوكة من الموقوفة من الثمن يجوز البيع في المملوكة
في اصح القولين وفي النظر اشترى بيضا فوجهه الفسف فاسدا
ينسب البيع في الكل وفي الجوز يجوز في غير الفاسد بحصة من
الثمن وفي المتفق عن ابي يوسف اشترى جوزا فلكسه
فوجهه فاسد لا ينتفع به فله ان يرد ما بقي ويأخذ الثمن
ولو اشترى بطيخا عدد افلكسه واحدة فوجهها فاسد رجع
بخصمها من الثمن والمرده غير له وليس البطيخ بالجوز والرومان
والسفرجل والقثا والجناز بالبطيخ وفي اللال اشترى خنطة
فوجهها فيها ثوبا لا يكون مثله في الخنطة فهو عيب فله ان
يرد الطرفان اراد ان يرد الثوب بحصته من الثمن ليس له ذلك
هداذا لم يبرهان بين فان امكنه رد الطرف بكيال الشرا لوه
خلط الثوب بالخنطة فله الرد فان لم يملكه بان انتقص بالقيمة
ليس له الرد ولكن ينزع من الثمن حصة الثقبان الا ان
يرضى البائع ان يأخذ ناقضا ولكه الواشترى معلق الشمس
فوجد فيها ترايا ذرا الناطي وكنه اوله ولو اشترى بطلا

فوجد فيها حشيشا وفي الآلج اشترى مسكا او نفرة فوجد فيها
رمادا زده محضه من الثمن قل اوكثر لان القليل من الرصاص
الاسياح منها بخلاف القليل من التراب في الخطة وفي الموازل
اشترى مسكة على انها لاسا فوجد في بطنها حجرا اخذها بكل الثمن
او بترها لان الوزن جار مجرى الجودة وقوة الوزن كالعيب
وعلم من هذا اكثر من المسائل وكذا لو اشترى سيرا من حطه
على انها كذا دراعا فاداهي اقل او حطه من يد جرافا فوجد
فيها دنان حطب ويمثله لو كان في حرن فاد انصفه تبين احد
بنصف الثمن ان شأ اشترى جارية فوجد بها قرحا فادواها
ان كانت دابة فوجد بها لحاجة فهو رضى كانه دليل لاسماك
وان رجبها ليرد بها على البائع فليس رضى وفي الشافي الركوب
للرد او جعل عليها اولسيقها لم يكن رضى استحسانا وفي النظم
عن ابن سلمة هذا اذا مات حي حلا لا تسير الا بالرجب اما
اذا ماتت لتسير بغير رجب لم يردها بحال هـ ذكر السهيد
فان حل عليها علمها فليس رضى ولو رجبها فان لم يكن له يدان

لان العلف في وعاء فذلك وان كان في وعاء فلا يحتاج الى
الرجب فهو رضى وفي المتقوا اختلفوا فقال البائع رجبها
لحاجتك وقال المشتري بل اردها عليك فالقول للمشتري وفي
النظم اشترى ثوبا اود ابنة فوجد بها عيبا فرجبها او ليس
ان فعل ذلك ليجربه ان يصلح له او كاله الرد وان فعل ذلك
للرغبة او الراحة لم يرده وفيه كايده في الخالين اشترى
ثوبا فوجد فيه عيبا ثم قرأه ليرى هل فيه خطا ثم رده
حاز لانه قد فعل بكتاب غيره وكان الويت منه شيئا يسيرا
لجربة العلم اما اذا قرأ الويت اكثر فضى وفي الايضاح هـ
حرف الحروف في المصحف او في بعضه عيب وفي التناوين
الاية الساقطة من الجامع عيب وفي المتقا وجد سقطا
في حروف المصحف او اشتراه على انه منقوط بال نحو فوجد
في نقطه سقطا فهو عيب ذكر بكر لو كان المشتري عبدا هـ
خلق راسنة او حمة او سقاء او ارضى وفي النظم ليس
رضى وكان لو ان حوا انا فلفه او سقاء او كان عبدا هـ

والله لو امر البائع بذلك قبل القبض ففعل لم يصح به قابضا
وفي المنتقى عن أبي يوسف رحم المشتري العيب فان كانت الحماة
دواء من ذلك العيب فرضى والا فلا قال الحاكم فدخل المحام
رضى قبل هذا الموضع من ان يشترط هذا الشرط وفي النظم
امر البائع قبل القبض ان يختنه او يبيعه او يبيح جرحه ففعل
ما را المشتري قابضا ولو فعل هو به بعد القبض وبعد ما
وجد به العيب صار رضى وفي الايضاح امر البائع ان يبيع
في المبيع علما فان ذلك العمل ينقصه مثل النجارة والفسل
لم يصح به قابضا وان كان ينقصه يصح وفي الشافعي فان كان
العسل ينقصه يصير والا فلا والقتل ينقص والقطع ينقص
ولو عمل المشرى الرهن يكون الرهن علما ينقصه قبل الا يكون
مسترد او يغير قيمته ما ينقص كما لو عتق الرهن خلاف تعيب
المشتري ولو عمل الغاصب في المخصوص بادن المالك عملا
ينقصه ما را كالمالك مستردا لو عيب المالك وفي المنتقى
استثنى عبد اوصاف فيه عيبا وضربه ضربا لم يورث فليس رضى

وفي موضع عن محمد لو امر البائع قبل القبض بخر راسه فليس
برضى وكان الظل بالنورة الا ان يريد به الدواء وفي العيون لو
كان شاة بخر صورها او حلب لبنها فرضى وفي التعويل لو كانت
امة فامرها بالارضاع لا يكون رضى لان الامر بالرضى استلزام
والاستحسان امر لا يكون رضى الا ان يكون مرتين او مرة لكن لا
يرضى المشتري وفي الشافعي الاستحسان امر والردب مرارا
لا يبطل خيار الشرط وكن اللبس مرة فان تكرر فرضى وفي
التفريق الطهي لا يسقط الاستحسان ان يطول او ينقصها وذكر
الحصاف ان الطهي بونا ونحوه لا يسقط حتى تجزئه وفي النوازل
التدريس بالكتاب يبطل الخيار ولو نقل منه لا يبطل وان
قلب اوراقه الاصح ان الجواب على القلب كان في الدراسة
امتحان وفي الثانية استعمال وان كتب لغرض وفي التعويل
السكنى ابد اخيار الروية والشرط والعيب في المنتفع
والعتبة دليل الرضى وفي جمع بينهما السكنى بعد ما
راى العيب هل يكون رضى فيه روايان والتوفيق بينهما

ممكن بان تمل رواية الرضا على ابتداء السكينة والآخرى
على الدوام **•** استرى ثوباً فقطعه فوجد به عيباً لم يره
ويرجع بالنقصان فان قاله البائع انا اقبله لذلك لم يرجع لان
امتناع الرد لحق البائع الا اذا كان العيب الحادث جناية
العيب المبيع في يد المشتري فحينئذ يرجع بالنقصان **•**
وان قاله البائع انا اقبله كذلك فان باعه المشتري لم يرجع
لانه تصرف في وقت كان للبائع العيول فصار مطلقاً للرد وهو
الحق الاصل في نظر الحلف وهو الرجوع بالنقصان وان خالطه
ثم وجد به عيباً يرجع وليس للبائع ان يقول انا اقبله لذلك
لان الحياطة زيادة فيمتنع الرد حقاً للشرع فلا يصير البائع
مطلقاً للرد وكذا لو اشترى ثوباً نصفه احمر او اصفر ثم
وجد به عيباً يرجع بالنقصان ولو اشترى ثوباً فقطعه
لذلك الصغير وخاطه ثم وجد به عيباً لم يرجع بالنقصان **•**
ولو كان الولد كبيراً يرجع لان الهبة تم بالتسليم والخاطئة
امتنع الرد في الاول امتنع بالقطع ولم يمتنع الرد بالقطع **•**

فان الهبة في وقت كان للبائع العيول وفي التفريق قبل
اذا اخذ للصغير ثوباً لا يصير له حتى يلبسها اياه ولو قال اشترى
هذا له صار وفي النوازل جهزت له ثوباً يبيع عليه لا يصير
له بالاضاع عليه ولا بالوضع ثياب البدن لا لباس **•** عرس
كرباً وقال جعلته له ليكون لبيته ولو قال انزسه باسمه
لا يكون ولو قال اجعله باسمه فلا مزمرد وهو اوجب الي
الاول وفي جمع النسب لا يصير ملكاً له ولو قال اس ماله
الردم او هامه بوزن درهم او مل ما يجري مجراه فهو ملك له وبه
يفتى واما اقاربه لم يعين ماله ان اضاف ذلك اليه
نفسه في الاموال فملك وان اطلق فاطهار حر النقال
حاز اقاربه ولم يفضل بين الاضافة وغيرها عدا الي سلتنا
وفي العويده الزيادة المتقلة لا تمتنع الروا بالاجماع وهل
تمتع الاستراد على قول محمد لا وعلى قولهما منع تناه **•**
اشترى عبد اجارية وسلم الجارية ولم يبيض العبد حتى
ازدادت في دينها في يد مشترها ثم هلك العبد قبل التسليم

البائع الجارية ان يسترد فاختلافهما وكان الصدق لو اراد
في يدها ثم طلت قبل الدخول لا بشرط النصف الا برضاها
وعنه يسترد والمشتري في يده المشتري ولو اراد ادم
اطلع على عيب فان عند البائع يرد بالعيب وان اتى الرد
واراد الرجوع بالنقصان واي البائع النقصان وفيه رد
عليك فلذلك فاردة عليك الثمن ليس للبائع ذلك وعند محمد
له تلك الزيادة من حيث الشعر لا يمنع الفسخ بالجارات
الثلاثة لا يمنع التحاليف وكان ابدل المنفعة والسبب والغلة
لا يمنع الفسخ بالجارات لا يمنع التحاليف وكان الزيادة
الحادث قبل القبض اي زيادة كانت **•** اشترى عبد اوقية
سباح الدم بقباض او ردة فقتل عنه رجوع على البائع بالثمن
وعندهما يرجع بتفاوت ما سبه حلاك الدم وحرار الدم اذا
لم يعلم ذلك وقت الشراء ولا وقت القبض وعلى هذا الوقف
ولان سرق فقطع عنه رجوع بصف الثمن وعندهما بتفاوت
ما بين واجب القطع وغير واجب القطع اذا لم يعلم بذلك **•**

من التلف يقبض على هذا الوقف ما بعد القبض لان القبض كان
التلف بالانلاف والافلاف وجد بعد القبض فلا يطعن ان البيع
باطل حتى يسترد الثمن هذا كما لو اشترى جارية حاملا فولدت
عنه وماتت في نفاسها لم يسترد جميع الثمن وكذا الوعد عند
البائع ويات بالمحرم عند المشتري وكان الوقف البائع يرد
او قطعه عنه ثم باعه الولي ومات في يده المشتري من القطع
او زوج امته البكر ثم باعها وقبضها المشتري وهو لا يعلم بالزوج
ثم وطئها الزوج في يده المشتري لا يرجع بارش العيب ولاه
بالثمن على البائع وان زالت العادة والموت كان سبب عند
البائع وكذا اشترى عبد امرى فماتت عنه من ذلك
وكان الولد زانيا فقتل عنه فأت منه خلاف الاستحقاق
فانه يظهر به بطلان البيع وقبض الثمن بغير حق ولا يضمن
رحمة الله وتل سبب فان عند البائع فيستند القتل فيظهر
انه باع مالم ينحل للبيع ورد الثمن كافي الاستحقاق
ولهذا قلنا من غصب عبدا فقتل عنه رجلا لم ردة على

المولى فقتل فضاوا وارثه عند الغاصب فقتل عند المولى
فله ان يضمن الغاصب قيمته كالوقتل عنه قلت فضل هذا الو
عصب دابة فزاد باعتلة بعلية حادثة عنه ومات عند المالك
مهاجرا الغاصب وبها وكذا الوسر ثم رد فقطع رجوع على
الغاصب بنصف قيمته وكذا الووجد المشتري مذبونا ببيع
في دينه رجوع على البائع بالثمن وكذا الواسخمة المربى فاما
مسئلة الحى فان علم ان مائة بسبب الحى قالوا يرجع بالثمن
وان لم يعلم لم يرجع واما مسئلة الوكادة فغند ابي حنيفة
يرجع بالوعقب جارية فحيلة عنه فزاد ما مات ضمن قيمتها
عنه ومنهم من سلم مسلم البيع عنه فقالوا الواجب على البائع
تسليم مبتد الا الرده وفيما سبب الطلاق لا يمنع حجة التسليم
فان تد اولت البيع ثم قتل او قطع فغند ماله حكم العيب
يتراجعون اذا لم يعلم احد منهم وعنده له حكم الاستحقاق
فيتراجعون بالثمن فان اعتق المشتري ثم قتل او قطع
فغند لما يرجع ببقطان عيب السرقة او ببقطان ثوبه

مباح الدم لا بالاعتاق ينهى الملك وينفرد فلا يسطر رحيه
بالبقطان دابة واختلف على قوله قيل يرجع بالثمن وقيل
لا لانه بالاعتاق استوفى ماله المستشهدات من اصول
وفي الشافى وكذا الورى عيبا امرت ان يقتل فالدين محله
خلافهما وكذا القتل والقطع في السرقة فالقول للمرته ان
العبد كان هكذا او البينة للراهن ان كان مسلما مسلما ولم
حد سبب سابق فنقص سقط من الدين بقدره بالاجماع
لان هذا النقصان ليس بسبب ان عند الراهن فان الواجب
به ضرب غير جامع وفي المتنا اشترى جارية فوجدها
حامل فاراد ردها بذلك فولدت ولم يرد بها فلا يرجع بنقصان
ما فيها لان العيب قد ذهب كرجل اشترى جارية بعينها يابض
ورب عيبه وفي الزيادة لو عاد البياض ليس له ان يرد
ولو وجد بها عيبا اخر قد ماله ان يرد لانه قال فحجابه
البياض العايد عن الاول في حق الرد به وحمله عن الاول
في حق الرد بعيب اخر وفي المشتق عن ابي يوسف كانت

تأخذها الحي كل يومين أو ثلاثة فاستنأها ولم تعلم فأطبقت
عندها ردا الان تكون صاحبة فراش فيكون هذا عيبا
غير الحي فيرجع بنقصان العيب ولكن الخمار العزقة والجدار
خلاف ذلك باليد من الجرح والموضحة بصيرامة ابن سماعة
عن ابي يوسف لو قال بعتة وبه حي فجأ به المشتري بمحمها
فأقامت ثم عادة عما كانت او عادة رُبعا او احدى ما كانت لم
يردها وفي فتاوى الفضل بان تأخذها الحي وفي يد البائع
فأخذها من يد المشتري لوقته في يد البائع ردا فان أخذها
في غير وقته لم يردها لانه تولد من سبب آخر بخلاف ما لو
استرى ارضا فزت عنده وقد كانت تتردد عن البائع ردا بها
لان سبب التزويد واحد وفي التارفين عود الحي كالاول اذا
عرف انها تلك ولم يمرر لو استراها مريضة ولم يعلم فارزاد
مرضها فينبغي ان لا يردها لانه زيادة عيب الا اذا علم اتحاد
السبب يشاهده اهل النظر انها بالسبب الاول ففي العقب
المحمومة وفي التارفين بعته وبه عيب ثم قال لا يكن هذا

مدق الان سمي موضعاً وسمي سحبه غصب جارية فجلت
في يده فردا فولدت وماتت في ثمانها من ميتها يوم حملت ١٢
هملت سبب بان عند الغائب وعند ما تقوم حاملا وغير
حامل فيضمن النقصان لان هلاهما كان بعد الرد بسبب حادث
وهو الوادة فلا يبطل به حكم الرد لكن رد لها معيبة ردا بالمال
كالورثت عند الغائب فردا فحدث عند المالك وماتت
بذلك فيضمن النقصان كذا وفي المستقاع عن ابي يوسف ينظر
اذا بانقصها الجبل وارسل عيب الرمي فيض الاكثر ويدخل
الاقل فيه هذا استحسان وعن محمد بن ابن وهو
القياس ردا السرحني لو سلمت من الولادة وغند ابي
خليفة ينظر ان نقصان الرمي ونقصان الجبل فيضمن اكثرها
لكن ان كانت عيب الجبل احترفته زال ذلك فلا يضمن الا
بنقصان عيب الزن في التقاليد لو بان الحبل من الروح
بان لها في يد المولد او من المولد في يد الغائب لم يضمن ولو
مات بعد الرد من حي كانت في يدها من بانقصها الحي

وذكر الفتي انه يضرب قلده وهذا البلخي في سرحه ايضا
وذكر بكر يضمن النقصان لان تلك الحمى قد ازدادت حتى ما
فكان العيب ازداد عنه ولومات بتلك الحمى لوجب ان
يموت من ساعده ولو عضها بمحومة او محرورة او حبلى
فانت ضمن عاقلة فيمتها ويضمنه الضف ويقتبهم او قطع
وفي الشقاق زنت عند الغاصب فرد ما وجدت عند المالك
يضمن الاكثر من نقصان عيب الزنا ومن نقصان الحد ذكر
البلخي لو زنى بها الجنبى فحبلت فرد ما فولدت وماتت في
نقاسها لم يضمن كان هذا حجة لهما ذكر الحلواني غضب
عبد الخرجت به فرجة ثم ردة فثقلت به من ذلك او مات
فيضمن الغاصب ثمانية مائة في بده ذكر البلخي وكذا الوجه
عند الغاصب ثم رد فانما عند الموصى ضمن قيمتها ولكن لو
سرقته عنده فردا فاخذت بها وفي التاريق وطب امة
غيره مارت مضونة عليه قلده تاويله عليها او ماتت
سبب الزنى وفي النظم غضب جارية وزنى بها وهي بطاوعة

يجب الحد ولا يجب المهر ولا النكاح اذا لم ينقصها الوطى اذا
اكرها فعليه المهر ولا حد حتى تحرق فحلت وولدت بائنا
في نقاسها لم يضمن لانها لا تنقص بالغضب لتيقض ضمان الاخذ
عند فساد الرد ذكر الناصح في الرهن المثل العبد
المغضوب مال اسنان يرد الغاصب على مولاه وان شاء
الغريم استسعه لجواز ان يكون الدين المستوفى قيمته وان
شاء بيع له واى ذلك فعل ضمن الغاصب للمالك الاول من
قيمته ومن الدين استوى عبد افاعقة على مال او
دابة ثم اطلع على عيب لم يرجع بالنقصان لان جنس بدله كجنس
عينه وذلك يمنع الرجوع بالنقصان كذا هنا وعن ابي يوسف
يرجع ولو قتل العبد او كان المشتري ثوبا بحرقه ثم علم
بالعيب لم يرجع بالنقصان ولو لبس الثوب فحرق بدله
او كان طعاما فاكله ثم علم لم يرجع خلاصها وفي فتاوى
الفضل وكذا لو كان المشتري بعيرا ففحصه ثم علم بالعيب
لم يرجع بالنقصان عند ما ولو علم به ثم فخر لم يرجع وفي جمع

برهان التقيل والمزج الرد بالعيب غير انه ان كان
قبل العلم بالعيب يرجع بالنقصان وعنده لا وفي اللال اشتر
اجبت لي كتمان وجه به عيال برده لنا حق الميت ولا
يرجع بالنقصان لاحتماله ان باطل السبع الميت فيعود الكفن
الى المشتري وترد وعن هذا قالوا لو اشترى ارضا
وجعلها مسجدا ثم وجب بها عيالا يرجع بالنقصان على قول
من يقول يعود المسجد الى ملك الثاني اذا جرد وعلى قول من
يقول بعدم العود يرجع ولو دفنها رجح دحر هلال
ودحر انه قول اصحابنا لان الواصف كالا عتاق والتدبير
والاستيلاء وذلك لا يمنع الرجوع بالنقصان استخسانا
لذاتهما وبمثله لو اشترى بدنة فجعلها هديا ثم وجب بها
عيالا لم يرجع بالنقصان وفي وقت الخفاف يرجع وفي
الشافي اخر ثم وجب المشتري به عيالا او انا اخره ليس
للمشتري الرد ولكنه يرجع بنقصان حصه العيب من
المن وان شاء اخر ذلك حتى يحل البايع فترد وفي التفريق

ظهر بالمسلم فيه عيب وجه من عيب فلا شيء له وعند ابي
يوسف يرد مثله وعند محمد وزفر يرجع بالنقصان
رد عليه عبد يعيب بمصايبه او نكول او افرار فله ان
يخام بايعه لان الرد بقصاص في حق ال ولد الوردة
قبل القبض بعير قضا وفي المستقاع عن اصحابنا لو رد بقضا
باقراره يعيب لم يحدث مثله ولم يخام بايعه فصار عنهم
في الاقرار وان كان وفي رد باقراره بعير رضى بيعه
حدث مثله لم يخام بايعه لان الرد بالتراضي فصار
بيعه حديد وفي بعض الروايات عن ابي حنيفة له ان
يخام لان الرد متعين فصار تسليم الخضم وتسليم الفا
سواء الرجوع في الهبة وفي المستقاع عن ابي حنيفة ه
وابي يوسف الرجوع في الهبة كالرضي يمنع الرد والود
بالبيع لو رد عليه يعيب لا يحدث مثله بقضا بيده او
نكول او افرار فان رد على الموكل لان الفقد واحد وقد
علم القاضي يكون العيب عند البايع فان كان عيبا يحدث

مثله ان رد عليه ببيئة او نكول فذلك لان البيئة حجة في حق الخافعة والنكول وان لم يكن حجة عامة ولكنه مصطوفيه وان رد عليه باقراره لزمه لكن له ان يخام الموكل فيلزمه بيئته او نكول هذا اذا كان الرد على الوجه بفضاء وان كان الرد باقراره بغير فضاء بعيب تحدث لزوم الوجبة وخام الموكل فان الرد بالراضى فان كان عيبا لا يحدث مثله فذلك في رواية المادون والوكالة وفي رواية البيوع يلزم الموكل وقد مر بقرينة هذه الروايات وفي الشافى رد على الوجه بخيار شرط او روية بغير فضاء جاز على الامر وحده الرد بالعيب قبل القبض بغير فضاء لانه منسوخ وينفذ بمن له الخيار بخلاف ما لو تناقشا قبل القبض لانه عند في حق غير العاقدين ذكر الناجي ولذا لو اقال المشتري الوجه قبل القبض من عيب او من غير عيب لزم الوجه لانه رد عليه لقبوله ورضاه فصار حسابه وفي الشافى الوجه بغيره عبد ماله اشتراه فرائى فيه

عيا قبل القبض او حدث به عيب فرض به وقبضه فان كان العيب ليس باستهلاك من العيب ونحوه لزم الامر وان كان عيب استهلاك لزم المامور في قولها الا ان يشاء الامر وقال ابو حنيفة هما سواء يلزم الامر اذا كان مع العيب لساوى الثمن الذي اشترى به او ما يتغابن فيه وفي السير في عيب استهلاكه يلزم الامر على قول ابو حنيفة اطلعه وفي الشافى وجد الوجه بالمبيع قبل القبض عيبا يستهلكه فرض به وقبضه نفسه استحسانا الا ان يشاء الامر ولم يدر القياس وقيل القياس ان يلزم الامر في العيب اليسير الفاحش ان العيب قبل القبض لانه لمن الثمن بدليل انه لو صالح من العيب على ثوب لم يكن له حصة من الثمن وكان بيعا مع الاصل فلم يبطل غايته حقه فية فيلزم الامر وقيل القياس ان يلزم الوجه منها مات فيه ضرر على الموكل وفي الاستحسان يفصل بينهما لان الوجه لو اشترى بغيره سرق

على الامر وفي الناحية لا فائدة ارضاء بعد العقد وفي
التعويض يثبت المشتري قبل القبض فرض به الوكيل ان
انه العيب يسير ان ينفذ على الموكل وان كان فاحشا فاعل
الوكيل والفاصل بينهما ما تقوت به جنس المنفعة كالمعنى
وقطع الدين لا قطع احداهما وفقر احداهما وفي السابق
الوكيل يشترى الفلوس اشتراها فلقد استرد من قبل القبض
فرض بها وقبضها منى لازمة له الا ان يشاء الامر قال
الرازي ينبغي على قياس قوله الخ حنفية ان يلزم الامر
لا قال في الوكيل يشترى عبد اشترى فعني قبل القبض له ان
ياخذ ويلزم الامر قياسا على ما لو اشترى اعني فانه
يجوز كذا ائنا وفي الفارق بعد قوله الا ان يشاء الامر
وكذا الواخذ قيمة العبد من الفائل قبل القبض لزمه
الا ان يشاء الامر والاطن في القلب مكان العبد ان القيمة
للكوكل وفي العيون الوكيل يشترى عبد فلان قطعت
عليه ثم اشترى لا ينفذ على الامر لانه فنده بعبد فلان

والعقد صحيح ولم يربى لو وولده يشترى له بعينه
فاشترى فاذا هو معيب قلت ان كان عالما بالعيب لزمه
الا ان يشاء الامر ان الاشارة الى الدار دليل الرضى
به وفوات السلامة دليل عدم الرضى فنجيز وفي النوازل
الوكيل يشترى اجارية يطاها الامر فاشترى رثقي زاده
في السابق او محوسبة او اخت امراته او غيرها او منكوحة
او معتلة او صغيرة من الجامع مثلا ان علم به وقت الشراء
لزم الوكيل وان لم يعلم لزم الامر وله الرد الوكيل
باسيما جارا استاجرها فسيقت بعضها قبل القبض او بعد
فرض به الوكيل منى لازمة له والوكيل بالشراء بالمشترى
عينا بعد القبض فرض به فلو وكيل ان سابقه وان شاء التزم
وشله فان لم يجر اخذه ولا رده حتى هلك عبد الوكيل فهلك
بعض الموكل ويرجع على الوكيل بنقصان العيب فان لم يهلك
ولكن اعوز يلزم الموكل ويسقط خياره ويرجع على الوكيل
بنقصان العيب والوكيل كالوكيل بخلاف المضاربة انه ينفذ

على الخيار به وأن كان الرضى بالعيب بعد القبض **و** في
المتفق وجد الوجه بالمشتري عينا بعد القبض فقال
له الأمر بآدمه فآدمه كان رده باطلا وفي الزيادات ابرا
المولى البايع عن العيب لم يملك الوجه الرد وفي المادون
استرى المادون جارية فوجدها عيبا قبل القبض **و**
بالخيار العيب فان رضى بها المولى وعلى العبد دين فرضاه
بالجارية فان عليه دين او لا الا ترى ان رجلا لو اشترى لرجل
جارية باعها فلم يقبضها حتى وجد بها عيبا فرضى الآخر جاز
وان نقضه لم تجز نقضه **و** **باب الوكالة بالبيع والشراء**
دفع الى احد دراهم وقال اشتر لي بها طعاما فهو على
الخطة ودفعها لانه هو المتعارف من الطعام في البيع
والشراء وفي باب اليمين لا عرف فعمل باطلافة ولان الو
اوصى بالطعام يدخل فيه كل مطعم وعن الهذلي
ان كثرت الدراهم فعمل الخطة وان توسطت فعلى **و**

الرضى وفي النظم القلة مثل درهم الثلاثة والوسط
مثل الزبابة الخمسة او سبعة وان لم يكن دفع اليه
شيا فالوكالة باطلة لانه لم يبين المقدار من الشراء ولا
من المثل ذكر الناقض عن ابي يوسف اذا كان ثم ولية
فدفع اليه دراهم كثيرة فهو على الخبر ذكر السرخسي
الرضى في اخرى الروايتين بمنزلة الخبز وفي اخرى
بمنزلة الخطة قال القاضي ما درج محمد فذلك في عرفهم اما
في عرفنا الطعام ما يمكن الهه بلا ادمه اللحم المطبوخ المسود
وخوه فتصرف الوكالة الى ذلك دون الخطة والرضى
والفتوى على هذا وفي التفريق لو حلف لا يشتري **و**
طعاما لم يثبت في الخطة في عاذا انما هو على المادون
واللحم في الامر بالشراء تصرف اليه بايع في الاسواق
بخلاف اليمين ويعتبر فيه الاحوال ومقدار المثل
وتكثير اللبن والحل على الغالب من انواعه في البلد امره
ببيعه فباعه نصفه جاز وقال لا يجوز الا ان يبيع الباقي

قبل ان يريه الامر فلو امره بشرا عبد بعينه فاشتراه
بصفه لم يخرج في قوله الا ان يشتري الباقي قبل ان يريه الامر
والحق على حقيقته ان الوكيل بالشراهم لا يجوز ان
يشتري لنفسه فلما لم يوافقه اراد ان يلزم الامر فيقد
الشرا بالاصرف منه للامر ولا تهمه في المبيع كانه لا يقدّر ان
يبيع من نفسه فحمل بيعه على اطلاق الامر لها في بيع النصف
وشرا النصف من رعي الامر كانه يصير العبد معينا فان
الشركة فيما يرضه بالتقصير عيب الا ان يبيع الباقي او يشتري
قبل ان يريه الامر فيجعل كانه باع او اشترى جملة وفي
التقارب فان اعتقه الامر قبل شرا الثاني جاز ولم
يخرج عن الوكيل عبد اي يوسف وعن محمد بالعكس ولو
اشترى الامر الباقي لم يخرج الاول ولو كان اشتراه قبله جاز
الا ان يستحق الاول وفي المواضع عن اي يوسف ان
الشرا في النصف الاول يلزم الامر لان شركة العيب
تمنع وقوع الملك لا وقال محمد يتوقف على الشرا الباقي

لان الملك بالشرا يتوقف الاخرى اليها قال ابو يوسف
في الوكيل بالبيع اذ لم يخص النية عند العقد بحكم التقيد
ان بعد مال الموكل يقع للموكل وان نقل مال نفسه بغيره
فيتوقف الملك بالشر اقلل انما وفي التقارب عن محمد و
نصف الدار ثم امره بشرا اذ ارباب درهم فاشترى نصفها
بحسب مائة جاز والوكيل يبيع نصف العبد بايع الربع جاز
خلافهما وفي الثاني ولكن اعد بينهما وكلا رجلا يبيعه
فباع جاز فصيب كل واحد منهما نصفه خلافهما ولو قال
ابيع نصيب فلان جاز لان صاحبه وله به وكله يبيع على
رعي فباع ثوبا منه جاز بل حال وعندهما اذ لم يص
بالياضي ولو وكله يبيع على او زني فباع نصفه جاز لا
خلاف لان البعض فيه يعيب امره ان يشتري له
عدها بايع فاشترى فقال له الامر اشترىته لنفسك
وقال المامر اشترىته لك فان كان الثمن منقودا الي
الوكيل فالقول للوكيل فان العبد بعينه في الوكيل او

بمعرفته حيا كان في يد الوكيل او ميتا لان الثمن كان
امانة في يده وهو يدعي الخروج عنها فقبل قوله وان لم
يكن منقودا فان كان العبد هالكا فالقول للامرسوا ان
عبد ابنيته او بغيره لان المأمور لا يملك الاستئناف
الشراء للحال ويدعي ايضا الرجوع على الامر بالبشر والامر
بغيره فان كان العبد حيا والتوجه بعينه فالقول للمأمور
لانه احب غايلك الشراء للحال وان كان التوجه بغيره
فالقول للمأمور لما قلنا وعند اي حصة الامر لان المأمور يمتنع
لانه يجوز ان يشتريهما معا فقال الامر اشترى بها خمس مائة
وقال المأمور بل بالف فان كانت قيمته الف فالقول للمأمور
لان الامر يدعي عليه خمس مائة وهو يكره وان كانت قيمتها
خمس مائة فالقول للامر وتكره الجارية المأمورة لانه قال
امر وان لم تكن الف منقودة واختلفا فان كانت
فيها خمس مائة لم المأمور وان كانت الفا اختلفا واداه
حلقتا تكرر الجارية المأمورة لان الوكيل مع المولى يكره

البائع مع المشتري وذكر بعد هذا القول للمأمور وتكره
الجارية الف لانه زاد فيه تصديق البائع المأمور
قال العبد وان انا افترقا لم ان البائع لما صدق المأمور
انتهت التهمة عن جنس فصارا هاتما انشا البيع بالف
الحال وقال ابو منصور بخالفان لانه ذكر حلف المأمور وهو
البائع في حق الموكل والخالف غصص ثمن البائع وهذا هو
الصحيح لان البائع ان كان قبض الثمن صار الاجنس فصدقه
لعنوان لم يقبض ولا شغل بينه وبين المولى ولا يصدق عليه
ولو ادعى الوكيل الامر بالشراء بالف وقال الموكل امرتك بحس
ماية فالقول له لان الامر يستفاد من بصد ولان الوفا
امرني بشراء العبد وقال الموكل بل امرتك بشراء غير
هذا فالقول له والبينة للوكيل لانها ملزمة والمبينة للوكلة
والرجوع بالبشر امر ان يشتري له جارية فلان بالف
فاشترها وقبضها او لا حتى قال اشترى بها بالف وخمس مائة
والجارية لي فقوله الامر اشترى بها بالف ومدق البائع

الامر والقول للبائع لان التمليك منه فيعطى الامر بالالف
وياخذ الجارية والمأمور ان يستخلص الامر على العلم فان
حلت سلمت الجارية له والالف للبائع والعهد بينهما وان
نقل ادى المأمور الف الى البائع وبأخذ الجارية ونقل للبائع
ان شئت فصدقه فيما ادعى وخذ الخمسمائة ثم هل للامر
ان يرجع على المأمور بما ادى الى البائع الجارية لاستيفائه
القبض ليس له ذلك وفي الاستحسان له ذلك قال بكر لم
يذكر محمد لو طالب البائع الامر بالف بعد ما نقل هل له
ذلك وحل الحصص عن الكرخي ان البائع في حق الالف بالتجار
ان ساطب الامر بذلك وان ساطب المشتري والعامة
قالوا بعد ما نقل الامر وسلمت الجارية للمشتري لا يكون
للامر مطالبة البائع شي من الثمن قالوا وكذا لو قال للمأمور اشتريه
بأية دينار والجارية لي وقال الامر اشتريها بالف والجواب
ما ذكرنا الا في فضل وهو ان الامر لو نقل ياخذ المأمور الجارية
مجانا ولا يرجع الامر عليه شي وكان الوانكر المأمور الشراء

والامر يدعي الشراء بالف وصدقه البائع والقول للبائع و
الجارية للامر بالف والعهد بينهما وللبيع ان يحل المأمور
فان حلف كانت العهدة على الامر وان نقل لزمته العهدة ورجع
بكاله على الامر فان اقر انه لاحق له على الامر لان الناقض
قدرة اقراره وحيت قضى عليه بنكوله هذا الذي ذكرنا هل اذا
لم يقض البائع بقبض الثمن ولو اقر انه اقر ببيع قاله الثمن الف
لم يثبت البيع لان حكم عقده قد انتهى فثبت الخصومة بين
الامر والمأمور والامر يدعي عليه حقا وهو ينكر فان
القول قوله مع الثمن **اشترى** جارية بالف وتقايبضا
فادعى الاخر انه كان اشتراها من هذا البائع قبل ان
يبيعها من المشتري هذا باب الف ولم يثبتها ولم ينفذ الالف
وصدقه المشتري فله ان يجلس الجارية من الذي حلت
بأخذ منه الثمن وقضا الثمن الذي بعده ولو كان احد الثمنين
درهم والاخر دنانير اخذ الذي الجارية بغير شي الثمنين **ت**
في الشافعي **قال** لا يخرجني هذا العبد لفلان فباعه ثم انكر

المشترى ان يكون فلانا امره بذلك فان قال فلان امره
اخذ العبد ان قول المشتري لعنان امره بالوكالة وان
لديه فلان فالعبد للمشتري الا ان يسلم البفلان وباخذ فليكون
ذلك بيعا بالتعاطي وثبت بهذه ان بيع التعاطي ينعقد باخذ
واعطاء وان لم يوجد دفع الثمن للحال وهكذا ارواه بشره
عن ابي يوسف في المتقاضي وفي الاصل لا بد من التابض وثبت
بيعه المسئلة ان بيع التعاطي في الاموال النفيسة جائزة
خلافا للبحر ان جاز في الخمسة لا غير وفي الافضية
لو وقع التابض بصفة الفساد قبل التسليم والتسليم لا ينعقد
البيع بالتعاطي وفي التعويد قال البائع بعت منك ففك
المخاطب قبلت او اشتريت فلان ينفذ عليه وكذا الوقال
اشتريت هل لعنان فقال البائع بعت منك او قال البائع لاجل
فلان فقال المخاطب اشتريت او قبلت او قال اشتريت لاجل
فلان فقال البائع بعت ولو قال بعت من فلان فقال النقول
قبلت او اشتريت لاجله او لم يقل لاجله يتوقف وفي

بعت منك

التقاضي بعت من المولى وقبل المولى الزمة لاجل العمة
وفي التقاضي خطها لاجل الصغير فقال ابوها وهبتها لك
فقال قبلت لاني جاز وفي النوازل قال ابوها لاني دامر
بري حرم من يوبال فقال بدم حار لاجل قال الشهيد
هو المختار ولو قال زوجت ابني من ابنتك فقال قبلت
جاز للابن وفي النظر شر العبد المحجور يتوقف على اجازة
مولاه وكذا اسرا الصبي المحجور يتوقف على اجازة ابيه او
وصيه وكذا اسرا البائع المحجور غير الرشيد يتوقف على
اجازة الناصر او وصيه وفي زيادات الزدوي سراء
النضولي بشرط الخيار للمشتري له كالتوقف بخلاف السراء
بغير خيار وفي جمع برهان بعت من فلان الغائب فخر فان
في المجلس فقال اشتريت صح وفي التقاضي ولا يجوز للبيع
ان يناديه من بعيد ومن وراء حجاب وفي العيون قال
لا رجعت من فلان فيلغه فقال اشتريت جاز ولو لم يقل
لغه فيلغه فقال اشتريت لا يجوز وفي الاصل حب الرجل

اشترت عبدك هذا بكنا فكتب اليه الرجل بعته منك فان سعى
قاه لعبد اشترى بنفسك من موالك فقال نعم ثم قال للمولى
يعني نفسي فلان بكنا فقال بعت وقبل العبد فهو للامران
العبد اجنى عن نفسه في الماله فصح ان يكون وجلا عن
غيره وان قال يعني نفسي ولم يقل فلان فباعه فهو حر لان
المولى رضى ببيع العبد من نفسه على وجه لا يكون الوكالة
ولم يشترط قبول العبد فاشترط في الجامع قال **الشهيد**
الاصل في هذا ان لم يقد يصلح الواحد فيه وجلا من الجانبين
بهم بالشر الواحد وكل عتق لا يصلح الواحد فيه وجلا من
الجانبين لانهم بالشرط وعلى هذا الوقاله آخر يعني عبدك بالف
فقال بعت لانهم لم يقل الاخر قبلت وكذا الوقاله اقلني فقال
اقلت لانهم ولذا الوقاله اجري فقال اجرت لانهم ولو قال
لمرأة زوجي نفسك مني فقالت زوجي ثم وان لم يقل الاخر
قبلت او قالت لزوجها اخلعني بالف فقال قبلت او قال
لرجل اقلني بعض فلان او بال عليك فقال اقلت او قال

لعبد اشتر نفسك مني بالف فقال اشتريت او قال لرجل ب
لي عبدك فقال وهبت او قال صدقت على فلان فقال فعلت
او قال للرايين ابرني عمالك علي فقال ابرانك عنه وان لم
يقبل الاخر قبلت ثم ان كان صاحب الدين عالما بما له عليه برئ
حكما وديانة وان لم يكن عالما برئ حكما ومثل يبراد يانة
عند ابي يوسف يبري وعند محمد احنى يقر وفي جمع قبل
برئ وفيه ان كان شرا بحيث لو علم بضيق مدرك وسبق
عليه بركة لم يبر او قيل لا يبر الا بغير ما يعلم ان له عليه
وفي ومايا التمه ابرات جميع غنماي ولم يسمهم ولم يتو
احدا بقلبه روي ابن قتادة عن اصحابنا لا تصح تبرية احد
لثمة فلا يجوز احباب الحق الاتوم باعيانهم فكان الاثريا وذو
عيسى انه يبيع لان هذا ليس بمالك بل هو اسقاط واسقاط
المجهول عن المجهول يبيع وفي اقرار التمه لم يكن هذا ابراء
اذا لم ينع على اقرار معينين ولو قال فله فلان ان كان
ذلك مما لا يحصى فذلك وان كان محصى فالبراءة جارية وفي

اجازات الله كل غرم لي فهو في حل قال ابن متايل في قوله
علما بنا لا شراغ واما ان لغة الجليل تصرف ال الاحاغالما وعند
سيرا وكذا الوقال ليس لي بالرى سى ثم ادعى دارا ساعا
على اقراره سمع في قوله علما بنا وعند سميع وفي جمع الجنيين
التخليل يقع على ما هو واحب في الامة لا على غير قائم في رب
الغاصب وعن السعدى وكذا الوجعت زوجها في حل سري
وفي القارى حلته لك فنية ولو قال حللتك منه فبرائة
وفي جمع الناطقى من ان لي عليه سى فهو في حل فهذا ابرا وهو
قول ابي يوسف وقال محمد لا يصح وفي النوازل كل انسان
يتناول من مالي فهو حلال وقال ابن سلمة لا يصح ذلك ومن
تناوله من وقال ابن سلال يصح لان هذا اباحة وهي للمجهول
جائزة وابن سلمة جعله ابرا عما يتناولوه ابرا المجهول لا يصح
ولو قال لي جميع ما نال من مالي فقد جعلت في حل وهو حلال
له بلا تناق ولو قال انت في حل ما اخذت واعطيت من مالي
لم يحله الاخذ ولا الاعطاء لان التوكل باحدة المجهول او ثمة

المجهول لا اصل له في الشرع وفي القارى انت في حل من
مالي حيث وجدتة فخذ منه ما شئت فعل الدراهم والدنانير
وروي انه على العموم وفي شرح بكر ابرات اهلية كذا
عن دعوى سقطت دعواه على اهل تلك البلدة وفي جمع
الناطقى ليس لي رستاق كذا في يد فلان دار وارض وكذا
حق ولا دعوى ثم اقام البينة ان له في يده في ذلك البستان
حق لا يقبل الا ان يعلم انه احله منه بعد الاقرار وسى
الاخماس عن محمد مالي بالرى حق في دار وارض ثم ادعى
ذلك سبع مالم يقصد قرية بعينها او ارضا بعينها اما اذا قال
لا حق لي بالرى او بخبر لسان او بطبرستان فاقراه بالجل و
الجامع الاضمر عن ابي يوسف مالي بالبوقة دار او قال
مالي على احد ماله ثم ادعى دارا بالبوقة او مالا على احد
سمعت دعواه لانه لم سري انسانا بعينه فلم يصح البراءة
وفي الشافى ليس لي على احد من الناس سى او قال ابرات
جميع الناس والوصى اقر بقبض كل دين لعلان على الناس فهو

المجهول

باطل وإذا الوضوء إلى الكوفة أو إلى قبيلة **هـ** أمر رجلا بريد
 المبيع على البائع ببيع فادعى البائع رضى المشتري لم يرد عليه
 حتى يحلف المشتري لأنه لو رد ثم نكل المشتري صار الرد مأميا
 عند أبي حنيفة لأن القضاء بالرد يفيد ظاهرا وباطنا عنه
 وعند محمد لما لم يفيد باطنا بريد وعن أبي يوسف روايتان
 ومنهم من قال بان في هذه المسئلة اتفاق انه لا يرد وهذا
 بخلاف الرجل يطلب الشفعة ادعى عليه المشتري ان سلم
 الشفعة يوهب المشتري بتسليمه انه ثم هو على خصومته مع
 الشفيع اذا حضر وكذا الرجل يقبض الدين ادعى عليه المدينون
 اقتضا موكله فيؤمر المدينون بالقبض ثم هو على خصومته مع الرجل
 اذا حضر فان الموكل لو نكل لم يكن رد المشتري إلى المشتري
 في الشفيع ورد ما اقتضاه في الدين وفي الشافعي وكذا
 لو استحق المشتري فوكل المستحق رجلا باخذ المستحق
 من المشتري فادعى المشتري اجازة المستحق شراؤه فان
 القاضي يسلم المستحق إلى الرجل ولا يخرجه حتى يحضر المستحق

موطأ

فيحلف وفي الاملاء عن أبي يوسف في مسئلة الشفعة الناصي لا
 يقضى للرجل حتى يحضر الموكل فيحلف وفي الاقضية عن أبي حنيفة
 رحمه الله الرجل يرد المبيع له ملك الرد وان لم يرد عليه
 البائع رضى المشتري حتى يحضر المشتري فيحلف وهكذا ذكره
 الحافظ وجهه ان على القاضي ان يجتأ لصيانة قضايه
 وذلك في تأخير القضاء إلى ان يحضر المشتري فيحلف الا ترى ان
 المشتري لو اراد رد المبيع على وارث البائع يحلف بانه ما
 رضى بالبيع وان لم يرد الوارث صيانة لقضايه كن الهاء
 وفي ادب الناصي عن أبي يوسف وجد المشتري بالمشتري
 عبثا لا يحدث مثله في تلك المدة رده به بعد ما يحلف بالله
 سقط حقه في الرد بالبيع وان لم يرد البائع رضى بالبيع
 غرما الميث وان لم يطلب الوارث والوصي بالاجماع فكذلك الهاء
 الحزاة للقاضي الخليف من غير ان يسأل المدعى في مسائل
 منه الشفيع لو طلب الشفعة يحلف بانه ما سلمت الشفعة
 ثم يقضى له ومنها المشتري اثبت ان للمشتري زوجا فيحلف

فيحلف

بابه ما علت ان لها زوجا او طلقها ومنها من يدعي دنيا في
 التزويج يلف بابه ما ابراه وما قبضه ومنها امرأة الخائب ه
 النفقة من ودعيه غاب عنت بابه ما قبضت النفقة منه ه
 وفي الاستحلاف المسخ من المشتري يلف بابه ما قبضه وبهية
 ولا دنت في بيعه ولا ازالة عن ملكه بوجه ما وما ازاله احد
 برفضه ولا نصبت بزواله عن ملكه بوجه ما وكذا الوهالك
 المستعار عند المستعير او الوديعة عند المودع ثم استحق
 الحلف المستحق وكان الواخذ القاضي الا يقض فادعاه دحل
 واشتبه البينة وفي شح اب ذروا والوادي للقطعة ه
 واشبه وليس رجل ادعي عبد اني يد رجل واشتبه حيث لا
 عين اذالم يرد الخضم الخلف وفي الاقضية وكان الوادي على
 صغير ما لا اودنا خلف على الاب او القرض نظر للصغير ه
 موضع كان الوادي الخاض واشتبه يلف بابه ما طلق
 دتر محمد في الحرى يستحلف على عتق الامة والطلاق ه
 حسبة من غير دعوى ودتر بكر والسرخسي يستحلف من

غير دعوى اذا التهم ودتر السرخسي رحمه الله في اول باب
 السلسلة انه لا يستحلف باب الحقوق
 اشترى منزل ففوق منزل فليس له العلو لان المنزل اسم لما
 ينزل فيه للقام لئلا وهما زوا والعلو بنفسه السفلى من وجه
 ولكن لا يعادله في احتمال السكنى فصارت بين وجه وان
 ذرد باسم المبيع دخل بان قال بكل حق له او برافقه او بكل
 قليل او كثير فله او منه ه اشترى بيتا ففوقه بيت لا يدخل
 العلو وان ذرد باسم المبيع لان البيت اسم لما يبات فيه والعلو
 مثل السفلى في حق البيوت فلا بد من التخصيص ه اشترى
 دارا يدخل كل ما هو في محروقه ان لم يقض عليه ولم يذر باسم المبيع
 لان الدار اسم للمجموع هذه الاشياء ولا تدخل الطلة ما لم يذر
 باسم المبيع لانها خارجة عن المحدود وقالا ان كان مفتاحها
 الى الدار دخل لانها من الدار وهذا الله في عرفهم ما في عرفنا
 فالعلو يدخل من غير ذرد في الفصول كلها وفي الشروط المرتبطة
 والمطبخ يدخل من غير ذرد في الفصول كلها المرتبطة والمطبخ

يدخل بذكر الدار ويذكر المنزل لا يدخل وأن قاله حقوقها و
مراقبتها كان الحقوقي ما يقصد لعينه ومقصوده لعينها وما كان
الدار من البستان نظرا فان البستان فيها يدخل فان كانت
على الدار ومعينها اليها لا يدخل وقيل ان كان مثل الدار او هو
اكثر لا يدخل وأن كان اصغر منها يدخل وصغر لو وكلت الدار
عرفت ببستانها وقيل يحسم في ذلك بالتميز فان كان مما يصلح
ان يكون بيتا لا يدخل وعن ابي يوسف في دخول البستان
في بيع الدار روايتان احدهما انه لا يدخل الا ان يكون
وسطه والاخرى انه يدخل وأن كان بابها الثاني الى الخارج
وعن محمد يدخل اذا كان صغيرا ولا يدخل الباغ والكرم الا
ان تكون الدار جيرة يكون فيها مثل البستان عادة ولا يمكن
في هذا له ما يسي به في الغالب التفرعات من الاصول وفي
الحيطان في شراخلة او جايط قال ابو يوسف لا يدخل
ارضها وقال محمد والحسن يدخل واجمع الوافعيان يطه
يدخل وفي الثاني اقر له نخلة او نخلة وفي له باصلها من

الارض وكذا الوافعيان يكرهون ما يملكه وكان الوافعيان
وكان الوافعيان ما يملكه ما يملكه وهي التي تبني الجص والاجر والبن
ولو اقر سيارته لم يدخل ارضا وفي الشروط في سائر البنا
لم تدخل الارض وفي سائر الجدار قال الكوفيون هذا و
الحايط سوا وفي الحيطان والخلع والصلح على الحايط على
الاختلاف في البيع وفي جمع الشهود في بيع الشجرة المختار
انه يدخل وفي العتمة والافار يدخل بلا تقاطع والداخله
يؤدر غلط النخلة وفي البيع والقسمة والافار بخلاف ما
قاله الصفار انه يدخل مقدار اربعة الاعصان وفي دخول
الزرع الذي لا يمتد له في بيع الارض طامد ذكر ابو الليث رحمه
الله انه لا يدخل والصواب ان يدخل نص عليه في شرح القدر
والاستيعاب وفي غير ذلك وفي الشروط في دخول الرطاب
والبتول والاعراس وموالم الخلاف في بيع الارض اختلاف
الحرز والسلح والبعل يفصل ان كان مدرعا لا يدخل والا
فلا يدخل وفي شرح بكر يدخل الررع في الرمن والافار

والعقار بالملك المطلق ولا يدخل في القسم والوصية والنجاح
والهبة والصدقة والوقت وعن الاسكان ان كان الزرع
وقت ما وقت كاقية له يدخل وان كان له قيمة لا يدخل وفي
نوازل سمرقند التي بدت فيها ثم باعها قبل ان تثبت ان كان
بحاله لم يفسد لا يدخل الا بشرط وان كان فسد دخل لانه
صار وطبيع الارض وفي جمع العلوم عن الصغار لو غرس البدر
لا يدخل وعن الاسكان يدخل وفي جمع الشهيد في دخول
الترق التي لا قيمته لها في بيع الشجرة فلام والصواب ان يدخل
اشرى بها دارا او ارضا لا يدخل الشرب والطريق والمد
الا بذر البيع وفي النوازل وكذا في الاقرار والصلح والوصية
وعزها ويدخل في القسمة والرهن والصدقة الموقوفة و
الحجارة لانها تقبل الانتفاع ولا يتأخر الانتفاع الا بطريق
وشرب ومسيل بخلاف البيع فانه لا يمتنع بالانتفاع الا بترك
ان يبيع ما لا ينتفع به للحال جائز واجارته باطله وزوي
الحصان عن ابي يوسف في بيع الدار تدخل الطريق من غير

ذرو وفي زيادات تاج اجارة علو منزل في وسط البيت
لم يجوز لانه لا يمكن الانتفاع بخلاف الشرا وفي التفريق روي
ان الطريق العام في سكة غير نافذة تدخل في بيع الدار والمنزل
مطلقا ولو كان للبايع على الدار مسيل او طريق فمن دار له يحبسها
باعها بطل حق امر يدفع ذلك وكذا الحطب على الحائط والسرداب
تحتها ولو كان الطريق ونحوه للاجنى فان ينزله السب ولو
كان ذلك للمبيعة التي دار البايع تحتها فهو للمشرك والقول
له ان البايع لم يستثنه اشترى خلفه في ارض بطريقها ولم يسن
موضع الطريق وليس لها طريق من ناحية معروفة ثم قال
ابويوسف يجوز وباعدها لها طريقا من ابي النواحي شيئا لانه
كاشفاوت حتى لو كان متناولا كان البيع باطلا وقال محمد
البيع باطل وفي جمع الناطقي دار لرجل لها طريق قد رده وجعل
لها طريق اخر ثم باعها بحقوقها فلم يشترى الطريق الثاني
لان الداخل بذكر الحقون ما مان من حقوقها وقت البيع
وفي العيون اشترى بيتا من منزل بحقوقه والبايع يبيع

عن الدخول وبأمره يفتح الباب إلى السكة قيل له منعه لأن
قوله يحتوئه يتصرف إلى حقوقه في السكة وقيل ليس له منعه
وهو المختار وفي البيوع الحسن باع دارا بكل قليل وكثير
فيها ولم يقل منها دخل العبيد والحيوانات زاد في الشروط
وكل بنوها يصلح للبيع ولا يدخل الأحرار والحرز والخنزير
وقال زفر يداخل وفعله العقد ولو قال منها لم يدخل وفي
نوادير مشاهير لم يدخل شيء من ذلك وفي التفاريق يدخل الرجا
الأعلى والأسفل بقوله بكل قليل وكثير هو فيه ودرج الحاف
السفل لا تدخل وأن قال لكل حق وفي بيع الأرض بكل حق هو لها
داخل فيها وأخرج منها دخل الزرع والثمار في قول أبي حنيفة
وإبي يوسف ولذا بكل قليل وكثير هو فيها وفي الصون
في بيع الدار بكل حق هو لها لا يدخل رجا الأبل وفي بيع
الصنة يدخل رجا الماء وفي المتفان إبي يوسف ولذا
الدواب يدخل دون الدالية وخذوعها وفي الشروط
اشترى أرضا بحقوقها وفيها زرع ومثرو قيل يدخلان فيه

وقال طهفير الدين هذا ليس صحيحا لئلا من حقوق الأرض
وإن اشترى بمراقها ففي ظاهر الرواية يدخلان وعن
إبي يوسف يدخلان لئلا من منافع الأرض وفي شرح بكره
باع أرضا بكل قليل وكثير هو فيها لم يدخل الثمر والزرع وفيه
رواية السرب وفي رواية المزارعة والشفعة تدخل
فإن قال بكل قليل وكثير هو فيها ومنها يدخل على الروايات
ولو قال بكل قليل وكثير هو فيها ومنها من حقوقها لم يدخل
ويدخل الطريق والسرب لا لو باع بحقوقها ومراقها وفيه
وقت هلال وقف أرضا حقوقها وبجميع ما فيها ومنها وفيها
شجرة قائمة بالناس إن لم تدخل فتكون الواقف وفي الشجران
لأنه إن تصدق على معنى الدابة لا معنى دخولها في الوقت

باب الاستحقاق

في الزيادات العنقا باستحقاق المبيع على المشتري لا يوجب
انفساخ العقد الذي جرى بينه وبين البائع ولكن يوجب
وفقه على إجازة المستحق وعن أبي حنيفة إن الحصة

وطلب الحكم دليل الفسخ لا يفسخ الا اذا استحق المبيع من
 المشتري بفساد وفي ظاهر الرواية لا يفسخ بشئ من ذلك
 وفي الصور لا يفسخ وان اخذ ما لم يرجع المشتري على
 البائع بالثمن ودرجها لا يفسخ ما لم يقبض المشتري بالثمن
 على البائع وفي التقاضي يفسخ البياعات بفسخ الاستحقاق
 عن ابي يوسف خلاف محمد وعن ابي حنيفة ومحمد للمشتري
 الاول ان يرجع على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري
 الثاني وقيل فهو بناء على البياعات تنفسخ بنفس الاستحقاق
 عندهما والصحيح انه لا يرجع قبل ان يرجع عليه عندهم
 وان كانت مفسوخ البياعات يفسخ الاستحقاق عنده الى
 يوسف وعنه لوقاله المستحق عند الخصومة اقيم البيعة
 كآخر العقد فلم له جاز باجازه وان لم يبدل ذلك لم تجز
 باجازه فلو كان مكان الاستحقاق قضا جرية المبيع
 يرجع الباعة بعضهم على بعض قبل ان يرجع عليه لان
 ذلك الحر ليس بمالك فالرجوع قبل ان يرجع عليه لا يرد

الرجوع بين البذل والمبدل في ملك واحد بخلاف بدل المستحق
 فانه ملوك بالرجوع قبل ان يرجع عليه يرد الى الجمع بين
 المسلمين ٥ باع عبد تجارية وتقا باع فاستحق العبد
 وقد كان مشتري التجارة اعفها بعد ولوتين العبد
 حر لم ينفذ لو كان الاستحقاق باقرا لم يشتري او تكوله
 لا يرجع على البائع ولا يقبل نفسه على البائع بان المبيع
 كان للمستحق الا ان يقبضه على اقرار البائع بذلك ولما كان حكم
 في الزيادات وروي انه لا حيلة وله ان القضا على
 المشتري باقراره واطلق في المادون اذا اقر ان البائع
 كان باعه من فلان لم يرجع الابينة او نقول ولو ادعت
 حرية الاصل فنكح المشتري او اقر فبطلت بيئته على البائع
 وحلف عند عدلها وفي المتن اشتري عبدا بكذا
 الى بائعه ثم ولى به منه ثم استحق العبد لم يرجع بالكر
 عليه ولو ولى البائع الثمن من المشتري قبل القبض ثم ٥
 استحق الثمن يرجع البائع عليه بالثمن ٥ اشتري دينارا

بدرهم وقبض الدينار ولم يدفع الدرهم حتى وهب الدينار للبائع
ثم قارفة وقبل نقد الدرهم قائمة جارية وللبائع الدينار
على المشتري دينار مثله وفي الثاني اشترى شيئا فوجده
معيئا وقد ابراه البائع عن الثمن اورمته ان كان قبل القبض
له ان يرد به بالعيب والافلا والبراءة عن الثمن لا تمنع الرد
لخيار الروبة وفي الشرط قبل القبض وبعد له فسخ ولا
حاجة فيه الى الصفا وفي المنقأ اجر ارضه بالف وتقابضا
فكل يزرع المستاجر حتى وهب الاجرة للمستاجر ثم انقضت
الاجارة بوجه ما رجح المستاجر بادفع ولو كانت الهبة قبل
القبض لم يرجح • اشترى جارية فولدت ثم استحقها ببينة
احدها وولدها من البينة حجة مطلقة فثبت للملك له
من الاصل فظهر ان الولادة كانت على ملكه وان امر بها
له لم يأخذ ولها ولا ادسها في رواية هذا الكتاب وسواها
غير بين البينة والافرار وقال بان الافرار انقضى للثمة
وذكر عبد الرحمن ابن الحسين في شرحه عن الربوي ذلك

قال لان الافرار اخبار عن اسرارين وكذا في التفاريق
وذكر الطهيري في شرحه عن محمد المقر له لو ادعى الولدان
له لان الظاهر له وان لم يدعه لم يحضر له وجه رواية هذا
الكتاب الافرار حجة قاصرة وانه يوجب ثبوت الحرمة ضرورة
صحة الخبز والخبر وجد بعد انقضاء الولد ولما لا يرجع
المشتري بالثمن على بائعه وفي فصل البينة يرجع وفي الثمة
امر بلعه لرجل فضدقة ملكه ظاهرا اما فيما بين الله فلا
ان لم يسبق منها ما يوجب الملك وفي شرح بحر الان
سليم المقر بطيخ من نفسه فيكون له به مبداه وفي المنقأ
لك على الف ولا يعلم المقر له بذلك لم يسعه اخذه الا ان يكون
صغيرا فكبر وفي حيل الحلواني الافرار دبا هل يكون ناقلا
للملك فيه اختلاف وفي ادب الفاظي ادعى ان ذا اليد امر
ان هذا السنن له قيل لا يشع ما لم يدع انسلكي وقالت
العامه يسمح اعتبارا بالشهادة على افرار المدعي انه له
بغيره وان لم يشهدوا انه ملكه عدنا الى مسلماتنا اذا

استحق الولد بالبينة هل يشترط العضا بالولد قبل الانع مانع
فدخل تحت العضا بالام والاصح انه يشترط لان محمد اقال
اذا قضى القاضي بكمال ولم يعرف الزوايد لم يدخل الروايد
تحت الحجر كاستنصل وقت العضا وفي المستفاد اقال لا يذكر
ان الولد فالقاضي لا يقضي في الولد سبي وعن ابي يوسف
ماث امة في يد رجل وولدها في يد آخر فاستحق رجل
الامر لم ياخذ الولد ولو كان في يد رجل غيلة وفي يد آخر مرها
فاستحق الخلة احد الرغ باشتقاق الخلة وفي الجامع اشترى
ثوبا فحاطه او حطه فطحها او لحا فمشوا ثم استحق الممول
لم يرجع على البائع لانه لم يستحق عين الشئرة ولان الوغيب
ثوبا فحاطه او حطه فطحها او لحا فمشوا ثم استحق لم يبطل
ضمان الخشب اشترى ثوبا فقطعه او شاة فذبحها ثم استحق
يرجع على البائع لانه استحق المشتري ولو كان عصا يبطل
ضمانه ولو اقام المشتري بينة ان اللحم كان له قبل الشرا
والثوب قبل الحياطة والخطة قبل اللحم يرجع المشتري

على البائع لانه استحق المشتري ولو كان هذا في الغيب يبطل
ضمانه لانه استحق المصوب وفي التعويد استحق المصوب
بالبينة لا يظهر العضا في حق المصوب منه حتى لو اقاموا البينة
على المشتري قبل فعل هذا ينبغي ان يبرأ الغائب عن الضمان
وفي الجامع اشترى شاة فذبحها وسلمها فاقام رجل بينة
ان اللحم له واخر ان الخلة له واخر ان الراس له واخر ان
الاطراف له وقضى بها لم يرجع على البائع لان الاشتقاق
متاخر عن البيع ولهذا اقاموا البينة على هذا الوجه واقام
دوا اليه اياه ذبحها وسلمها كانت بيئته اولى بخلاف ما لو
كان المرعي بهذه الاشياء واحدا لان ذلك بمنزلة الاستحقاق
باسم الشاة ولهذا اقام الخارج البينة على ان هذا الوجه
واقام دوا اليه ان له ذبحها وسلمها ينبغي بها الحاج ولان
لو اشترى ثوبا فقطعه قيصا واقام رجل ان الكس له
واخر على اللبة واخر على الخاريس واخر على البدن يقضي
لهم بذلك ثم يرجع المشتري على البائع وهو كسلة ابعاض

الشاة لا تقتضيها في العلة أشهد على بيع غلام وختم على
الصك فليس بتسليم وهو على دعواه وتقبل شهادته لغيره لأن
الشهادة على البيع ليس باقرار منه بنفاده وبذلك المبيع
للبائع او المشتري قال التحاريون ان كان في الصك ما يدل
على نقاد البيع بخلاف وهو ملك او باع بابا وهو حقه شهد
ذلك او عليه لا تسبح دعواه كما شهادة لغيره لا لو شهد ذلك
او عليه لا يصح به عند القاضي لغيره فلم يقض لشهادته ثم
ادعاه لنفسه او شهد به لغيره لم تسبح للتناقض وان حبس شهد
اقرارا بذلك سيع لعدم التناقض وفي الزيادة شهد ان هذا
باع هذا الغلام من هذا فقضى بشهادته او لا ثم ادعى او واحدا
ان الغلام لها او لغيرها ثم شهد انما بعد ذلك وترك ميراثا
لم تسبح دعواها لان شهادته اقرار بالملك للبائع ظاهر وكان
لو ادعى لغيرها بالوكالة ودرهنا لو شهد على بيع وختم ثم
ادعى لنفسه تسبح قال السنفي ومعنى ما ذكره انه ثبت
شهادته في الصك فلم ترد به الشهادة عند القاضي والكتابة

تكون للحفظ لا للابتناء وفي الزيادة شهد عند القاضي
فان اثباتا فحبل التناقض ولو بينا للقاضي بيمين شهد ان
الغلام لنا او لغيرنا او لفلان وقد باع هذا من هذا فقضى
بشهادتهما او لا ثم ادعى لنفسه او اقرارا لغيره او قال
وهذا فلان بالحضرة صح ما بينا عند الشهادة ذلك فلم
يسجدوا بصحة البيع ولو لم يشهد ولكن اخبر القاضي ان هذا
باع من هذا ثم ادعى ذلك لنفسه او اقرارا عن ايها صح لان
الحجر ليس بحجة فلم يكن دالة على صحة البيع والشهادة على
المسبة والصدقة والتسليم والنسخ عليه والاجابة بالشهادة
على المنع في وجوبه وفي التقاضي ساوم الوجه ما ادعى او
استعاره سقطت خصومة فان كان عند القاضي نقد على
الوكل ولكن ان شهد ببيعه بخلاف الاخبار وفي المنتقى
عن ابي يوسف استعار ثوبا ثم اقام بينة انه له من الصغير
يقبل وعنه دار زيد رجل فقال له رجل اسكني هذه الدار
او اعزني ثم ادعاه لم يقبل حجة وكان الدابة والمؤب

قلت لم تجز عوا لنفسه وحجزه لعينه ولو قال ادفع الي
هذا الدار اسكنها ثم ادعاهما فهو على حجة وكل اعطى هذه
الدابة ارجها او فلوا في عدد الثوب البسه وعن محمد لا حق
لحق هذه الدار وكما دعوي واطلب ثم جاز به انه وجب
رجل في دعواها فيقبل وفي الزبادات يعني هذا الطليسان
الذي عليك ثم ادعي لا تسع لان قوله يعني اقرار ملك البائع
ظاهر اقتضاه يكون بحق الملك وان اخبرك عنه والطاهر حجة
للدفع كالاستحقاق وكلنا لو ادعي لعينه بوكالة لا تسع لان
التناقض مانع الدعوي لنفسه يمنع لعينه وكلنا لو شهد لرجل
سرا عس ثم نزل عن عيه بالخصومة فيه لا تسع ولو قال
ذلك القاضي من غير شهادة ثم نزل تسع وفي الشافعي ادعي
عينا في يد رجل انه لفلان اخر وكذا بالخصومة فيه لان الانسان
لا يصيب مال نفسه الي غيره فثبت التناقض الا اذا وافق وقال
ان الاول باع من الثاني وسلمه البتة ثم الثاني وكلني بالخصومة
فيه ولو ادعي اول مرة انه لم ادعي انه لفلان وكذا بالخصومة

فيه تسع كان الانسان يضيف الي نفسه ما يلب عليه وان
كان لا يملكه باق الاجارة ومعناه هو بقبضه وخصومة
وفي التحويل الاقدام على الشراء اقرار ملكية المدين
للبيع على رواية الجامع وعلى رواية الزبادات كانه لا يحل
رواية الزبادات اما الاقدام على الشراء على اتفاق
الروايات اقرار بان لا يملك للمقدم في العين حتى لو ادعي
بعد ذلك لا تسع وكلنا الاقدام على الاستيجار واخذ
الارض مزارعة وفي جميع هذه اسحق المشتري من المشتري
ثم وصل المستحق اليه يومه بالتسليم الي البائع على رواية
الجامع وعلى رواية الزبادات كايومر ولو اقر المشتري بها
ان المشتري ملك البائع ثم اسحق من يده ويرجع باليمن
على بايعه فلو وصل المستحق اليه يومه بالتسليم اليه
البائع على اتفاق الروايات وفي الاجناس اسحق
المشتري ورجع على البائع باليمن ثم وصل اليه يرد المشتري
الي البائع دون الثمن كان القاضي اطل الشرا لولم يطل

الخوارج ولو اقر بان في يد رجل لها غلات ثم اشتراها
 فاستحققت منه ثم وصل ابو القاسم له اخذها وفي التعويل
 الا قد ام على قسمة التركة لا يكون اقرارا بعلم الدين كان
 حتى العزم يتعلق بالمالية لا بالصورة بخلاف ما لو ادعانا
 من اعيان التركة بعد القسمة حيث لا تسمع وفي جامع البرقي
 نفى الملك عن نفسه في فعل فان كان لذلك الملك خصم معين
 يكون اقرارا لذلك الخصم وليس للملك له وان لم يكن له
 خصم معين لعاسه وفي القناني روي المساومة تمنع
 الدعوى اذا كان يمكن ان يساومه وهو يعرف او لا يمكن مثل
 الخارية المستقبة بين يديه وان كان لا يمكن حوْب في مدبر
 او في حراب يقبل دعواه او يثبت اذ اقال لم اعرفه وعن ابى
 يوسف في الشئح ادعى ان المشترا له وان يثبت غيب
 او قاله لا يثبت له ولكن اخذ بالشفعة فان طلب الشفعة
 اقرارا بانها ملك للبائع ولم يفسد على الملك ان جاء بها
 وعن محمد ادعى دارا في يد رجل اياه فلما حجه قال للقاتل

ان هذه دارى وينت غيب ولكن اساله ان يبيعهامنى
 فساله فابى ان يبيعه قال هو على دعواه لانه قد فسر ذلك
 قاس بالشفعة اطلب الاصل فقال افضل الى الاصل والا
 ادعى بالشفعة انه على شفعة شخص قال لرجل اشترى
 فاني عبد فلان فاشتراه فاداهو حريضة اقامها ان كان البائع
 حاضرا او غائبا غيبة معروفة لا يرجع على التأمير باليمن
 وان كان لا يدري رجوع عليه ثم يرجع له عليه على البائع قال
 ابو يوسف لا يرجع على الامر حاله لانه ليس بعاقبة ولا
 حنبل عن البائع فصار ما لو وجد هدا من المشتري شرع
 في هذا العقد بناء على امر ففعل هذا كالمؤمن له الثمن متى
 بغير استيفاء من البائع عند الحاجة الى ذلك كالمولى
 اذا قال له ابوعاصمى فاني ادنت له في التجار فباعوه فله
 دينون ثم استثنى ان اصحاب الدين يرجعون على المولى
 بقيمة لانه انما الرهن ليس بمعاوضة والغرض في غيرها
 ليس بسبب الضمان لا لو قال كل هذا الطعام فانه غير مسموم

لا يصح ان يقول ان يبيعهامنى

او اسلك هذا الطريق فانه آمن ثم ظهر بخلافه لا يضر كانه
تقرير ويجزى لارتبائه المتكررا لان يجعل ذلك الطعام في
حلقه جعل قباله ووات المسئلة الى التناقص لا يبطر دعوى
الحرمة والعنف لان منهاها على الحفا اما في حرية الاصل لحقا
حال الطلوق وفي العارض لتفرد اطول بالعنف وفي شرح
بكر لوقال وقت البيع ان عبده ولم يضمن بالسر او قال
استرئى ولم يقل انى عبدا يرجع عليه باليمن في قولهم وفي
المتقاسيل يعقوب عن عبده استرأه رجل وهو ساحت
وقبضه فوجه حرا فقال له ان يرجع على العبد باليمن ان
سأله لانه عرف ادعى حفا في دار وصالحه على مائة ثم استحق
الدار الاجزؤ الا يرجع الدعا عليه على المصالح شي كان من
جنته ان يقول دعوى في الجزء الذي بقي في يدك الا اذا
استحق الكل ولو ادعى كل الدار فصالح على مائة ثم استحق
منها شي رجح على المصالح بحساب ذلك وفي المتقاسيل ادعى
نصفها فصالحه على الغنم ادعى اخر نصفها فصالحه على الف

ثم استحق نصف الدار لم يرجع الدعا عليه على واحد منها
شي لان كل واحد يقول في يدك نصفه وان استحق ثلاثة
ارباعها رجح عليها بنصف ما اخذ او في التفريق ادعى
نصفها واقر لذي اليد بالنصف فصالحه على شي ثم استحق
النصف رجح بنصف ما اعطى ولو استحق نصف اليد رجح
نصفه الدعوى او يرد ما بقي فيرجح بالجميع وفي الشافعي
اشترى دارا فادعاها رجل فصالح المدعي على مال ودفعه
اليه ثم قضى للتفيع بالشفعة رجح المشتري على المدعي
بما دفع فان سلم الشفعة بعد فقام يرجح لان المدعي لا
يعرف بصفة التسليم ادعى حفا في دار في يد ورثة وبعضهم
غايب فصالح السائل المدعي من جميع حقه جاز والدار للورث
على حالها والمصالح مبرع فلو شرط في صلحه ان يضيف المدعي
له فان كان ساير الورثة مقرين بذلك الحق صار يضيف المدعي
او لو كانوا منكربن فالمصالح يقيم مقام المدعي فان اقامه
البيتة على حق المدعي صار يضيفه له والا فيرجع على المدعي حصة

شركاؤه لأنه لم يسلم له المبدل فاسترد البديل • ولو أدي
أحد الوارثين دأرا بالثالث فصالح عن جميع دعواها وضمن
تسليم الأخ له فإن سلم الأخ ذلك فألبس بينهما والأخ على
دعواه ورد المصلح نصف المبدل ولم يذكر محمد إذا لم يجز الأخ
هل للمدعي عليه أن يفسد الصلح في نصيب المدعي ويجب أن
يكون له ذلك على قول أبي يوسف وعلي قول محمد لا يكفي
التي قبيل باب المراجعة • باع عبداً ولد في ملكه وولد أخته
اللاذية ثم ادعى البائع الأول أنه ابنه ثبت السب منه وظلت
البيعات لأن العلوق لما كان في ملكه فالظاهر أنه منه غير
أن البائع صار منافقاً لكن التناقض عفو لحقاً حال العلوق
فالمرأه اختلعت ثم أقامت البينة على التلذذ قبل الخلع أو
الحاب أقام على العتق قبل الخالة أو المشتري أقام على
اعتاق البائع المشتري قبل البيع قلت وفي المشتق عن أبي
يوسف ما فتا سمعت امرأة ولد الميراث ولهم جوار وم
بأنها زوجته ثم وجد وابنة أن زوجها كان ابناً

صحة يرجعون عليها بما ورت وكذا الزوج لو قاسم أخ امرأه
ميراثها وأقر الأخ أنه زوجها ثم أقامت بينة أنه كان ابناً
يرجع عليه بما ورت قلت فعلى هذا الوافر يدين لرجل ثم أقام
بينة على إبراهيم سابق ينيخ أن يقبل وفي مجمع برهان لا يقبل
وفي الشافعي اشترى أمة وولدها واسترأها وهي حامل
ثم باعها ثم استرأها من ذلك الرجل أو من غيره فادعى ولدها
جازت أن كان الولد وقت الدعوى في ملكه ولا يبطل البيعة
فيه وفي أمة كان العلوق لم يكن عنه وفي المشتق عن أبي
يوسف أقر المشتري بكون المشتري حر الأصل له أن
تخام البائع ببينة يشهدون أنه حر الأصل وإن لم يدع
العبد وفي الأحناس عن أبي حنيفة لوقاله المشتري قد
اعتقها البائع قبل البيع أو أنها حرة الأصل عقت ولا تقبل
بينة على البائع بذلك وقال أبو يوسف تقبل بالاختلاف
أي لأنه ثبت أن المتبوض بمن الحره وفي الأملا أقر المشتري
بعتبة أو سبيداً فانفق الناضق أقراره لمجهر من محاسنه ثم

اقام بينة على البائع ليرجع بالثمن ثقل وفي الزيادات
اشترى امة فادعاها رجل فاقام المشتري بينة ان البائع
كان اقرها للذي قبل البيع يقبل وفي نوادر ابن رستم
لم يقبل وفي الزيادات لو اقام البينة انما للذي لم يقبل
وفي نوادر ابن يوسف يقبل وفي الزيادات لو اقرها للذي
ثم اقام البينة لم يقبل ولو اقام ان البائع كان باعه منه قبل
يقبل اشترى امة فادعى رجل انها امته وانه اعتقها
او دبرها او استولاه وصدقه المشتري بذلك او نكل عن
اليمين ثم اقام البينة بذلك على البائع ليرجع عليه بالثمن
فان ذكر عقدا مطلقا او مورخا باريخ قبل الشر يقبل
ويرجع بالثمن كالأوامر البينة على حرية الاصل وان
ذكر تاريخا موقرا عن الشر لا يقبل وفي التمه باع عبدا
ثم اقام بينة ابي هت اغتته قبل البيع لا يقبل عليه
قياس قول ابي حنيفة وعلى قياس قولهما يقبل وان كانت
جارية يقبل على قياس قولهم واطلق بكر في الصلح باع

عبد اثم اقام بينة انه دب او اعتقه لا يقبل لانه سعى
لنقص عقد باسره وفي الدعوى اقر البائع ان كان اعتق
العبد قبل البيع وكنهه المشتري لا يسقط الثمن عن المشتري
وان اقر البائع ببراءة وفي النوادر اقر المشتري انه باعه
كان اعتقه او دبره وصدقه بايعه وورثته يرد الثمن
الى المشتري وفي الجامع اقر المشتري ان باعه كان
اعتقه او دبره او كانت امة فاولاها فقال له حر الاصل
لا يصدق على البائع ويعتق العبد باقراره وكونه موقوف
لانه اقر بالعق من جهة البائع وفي اقراره بحرية الاصل
يعتق بلا ولا وفي التدبير والاستيلاء يعتق بمقت البائع
لانه هكذا اقر ولو اقر ان البائع قد كان باعه من فلان
وفلان قد كان اعتقه قبل ان تثبت حريته فان صدقه
فلان في الشر والعق من جهة فلان وان لا ولا له ولا
يصدق المشتري في الرجوع على البائع ان اقراره كانه
ينفذ على البائع وان كذبه في الشر والعق عق باقراره

وتمامه موقوف فان عاد فلان الى بقدره يعود الوكالة
 لمن الوكالة لا يرد بالردة وان صدقة في الشراء او كونه في العتق
 صار العبد له كان اقرارا بالملك جائز وشهادته بالعتق باطلة
 ولو قال اشترى به وهو عبد لكان فاعتقه بعد ذلك
 فصدقة فلان او كونه لم يرجع المشتري على البايع وكذا
 لو قال هو مديون له او ولد ام ولد له حدث ذلك قبل الشراء
 او بعد فصدقة فلان او كونه وفي التنازل باع ارضا ثم
 قال خذ وقتها او قال هي وقف على واراد تخليف المدا
 عليه ليس له ذلك لان الخلف بنا على المرعي والرعوي
 والرعوي لم يرح للتناقص وان اقام البينة قال الهنداوي
 تقبل حسبه ونقض البيع قال ابو الليث رحمه الله
 ناخذ وقال بعضهم لا يقبل للتناقص وفي جميع الشفهي ادعي
 المشتري على البايع انها وقت كن او قد بعت ما ليس لك
 بيعه وقبضت من الثمن فعدك ان ترده لا تستمع دعواه لان
 الدعوي في الوقت للمقول وان لم يكن لها قول فيبطل الثاني

رجلا يدعي فاد اثبت الوقفية طهر بطلان البيع وسيترد
 الثمن وفي جمع عن السعدي اقراره لاحقه في هذا المحدث
 ثم يدعي انها وقف على وعلى او ادعي ففي سماعه اختلاف
 المتأخرين **باب بيع عبد عتق**
 في الجامع امة لرجل باعها زيد من رجل وباعها عبد من
 آخر فاجاز لها المولى جاز الشراء والحل واحد منها في النصف
 وتجبران لغوات شرطها ولو كان بيعا وتروحا فالبيع
 اولي لانه يجوز في المشاع وعن ابي يوسف يجوز ان لانه
 ليس في احد هاهما يدفع الاخر الا ترى لو اقام احدهما
 البينة على الشراء والاخر على الناح قضى بها ولو كان عتقا
 وبيعا فالعتق اولي لانه احرى وكان الوان ثابته وبيعا
 فالثابة اولي ولو كان بيعا ومدة جاز كل واحد منهما
 نصف لان حصة احدهما لا تمنع الاخر ولا لشري الخيار ولو
 كان هدايا في المقتسم فالبيع اولي لانه يجوز في المشاع ولو
 فانهية ان كان في المقتسم لا يجوز خطا فيها وغير المقتسم

يحوز عذرهم وتعتبر الاجارة بائنه الهبة ولو كان بيعا
او اجارة او بيعا اورهننا او هبة او اجارة فالبيع والهبة
اولي بانه تملك الرقبة ولو كان هبة اورهننا ففي غير المنقسم
الهبة اولي لانه يجوز في مشاع ولا ينقسم وفي المنقسم لا يجوز
لانه يستويان في الفساد ولذا الوفا نرفين او بان رهنا
واجارة فالاجارة اولي اما عندهما اجارة المبتاع يحوز
واما عنده لا يحوز كاله وهوان يكون من شركته ورهن المشاع
لا يجوز كاله عصب جارية واخر عبد افتبايا فاجاز
المالك لم يحز بائنه الاذن خلاف العصب من ابش والعبد
يغاصب الجارية والجارية تغاصب العبد وضمن كل واحد
فيهما ما غاصبه وذلك ضمان الاستفراض عصب درهمين
واخر دينار افقادا وبتا بضا واجاز المالك جاز وصار
ما غصبه كل واحد ديناه عليه ومالك كل واحد ما اشترى
لان العقد اعتد بمثل المعصوب ووقع القضا بمالك الغير
فيفق على الاجارة ففي اجاز صار متضمنا لرضاء عصب

الفا واخر عبد فتبايا وهلك الالف في يد البائع واجاز
المالك برئ البائع لان الاجارة انصرفت الي البيع وقبض
الالف فيض في صا ولو اجاز قبل قبض الالف ثم قبض به
وملك بخير المالك في تضمن اباشا مان الاجارة انص
الي العقد فان ضمن المشتري لا يرجع بها على احد ولو ضمن
القاضي رجح على المشتري لان الثمن لم يسلم له وفي الشروط
صلح العضوي لا يخلوا اما ان كان الدعوى في الدين او في
العين ولا يخلوا اما ان كان المدعا عليه منكرا او مقصرا
فان كان الدعوى في الدين ففي قوله صالح فلا تا على الف
من دعواك يتوقف على اجارة فلان ان اجاز جاز عبد
والبدل عليه وفي قوله صالحني او صالح فلانا على الف فيه
من مالي يتوقف عليه وفي صالح فلانا على الف على اني
فامن يتوقف فان اجاز فلان يصير المصالح ضمينا
هذا اذا كانت الدعوى في الدين وان كانت في العين
فان كان المدعا عليه منكرا فالجواب فيه كالجواب

في الصلح عن الدين وان كان يرافقه صلح فلا ناسئف
وقى صلحي او صلح فلا ناعلى الفمن مالى نفع عليه
ويصير مشترى وفي صلح فلا ناعلى انى صامن يتوقف
فان اجاز فلان يصير المصلح ضمينا وفي صلحتك اختلاف
فاما حكم العين الذي وقع الصلح عنه فان كان ذو البدل منكرا
فان صلح على ان تكون العين للمصلح جاز اضاف البدل
الى ماله ولم ينفذ من او لم يضمن وله ان يطالب المدعى
بتسليمه فان امكنه التسليم سلم ذلك للمصلح والا فله ان
يفسخ الصلح ويرجع بالبدل وان صلحه على ان تكون
العين لذي البدل فان اضاف البدل الى ماله اوضح جاز
لانه بدل مالى باراء اسقاط حقه في الدعوى ولا يسيل
للمصلح على المدعى الا ان يستحق العين بالبينه ولو اقر
ذو البدل بالعين للمدعى بفسد الصلح ودر محمد العين
للمصلح لانه بمنزلة المشتري له اذا كان ذو البدل مقر فان
كان حاداً فلا وان صلح على ان تكون العين لذي البدل

ولم ينفذ البدل الى ماله ولم يضمن يتوقف على اجاره
البدل ان اجاز وجب البدل عليه والا بطل الصلح ورجع
المدعى الى دعواه الا اذا فنى المصلح من ماله البدل
فحينئذ ينفذ **باب** الغاصب المعصوب فاجاز المالك
ذلك جاز لانه حاضر في انعقاده موقفاً على رضاه ولا
كل عتق والزوايد في يد التوقيف من الولد والكسب
والارث والعق للمشتري لانه ينفذ مستند الى حالة
البيع ولو اعنته المشتري ثم اجاز المالك البيع لم
ينفذ عتقه عند محمد خلافاً قال ابو سليمان هذه
رواية محمد عن ابي يوسف ونحن سمعنا من ابي يوسف
لانجوز عتقه ويروي عن ابي حنيفة كذلك ايضا
ولو كان المشتري من الغاصب فباعه لم ينفذ الثاني
بلا خلاف **باب** ولو كان مان الاجارة يضمن الغاصب
لم ينفذ العتق عند محمد وعند ابي حنيفة روايتان
والمشتري على ان البائع بالخيار اعنى اوباع ثم البيع

لم ينفذ بلا خلاف وكذا المشتري من المالك فاما الغاصب لو
باع او اعترق ثم ضمن بعد بيعه وعقده والمشتري من
الرهن لو باع او اعترق ثم ضمن بعد بيعه وعقده وكذا
المشتري من الوارث والتركة مستغرقة بالدين بخلاف
الطلاق في الناح الموقوف انه لا يتوقف بتوقفه بل
يبطل للحال ولو مات الموقوف في يد المشتري او قبل
احيا المالك البيع لم يجز ان شرط صحة الاجازة قيام
المالك والعاقبة بنقدان الثمن عرضا بشرط قيامه ولو ملك
الغاصب الموقوف من جهة المالك يبيع اولهبة وارث بعد
ما باعه من غيره بطل ذلك البيع لان الملك النافط طر اعليه
المالك الموقوف فابطله التبرعات في الشافعي وسيل
واحد عن بيع المودع الودعية وبغض المودع اياه قال
ان باعها قبل الاجازة الى التسليم وقبل ان يوجه منه
سبي من اسباب الضمان لم يثبت للبيع حكم الجواز
ذكر الناصح باع الملقط اللقطة بغير امر القاضي فاجاز

المالك تضمن البائع فان الثمن للبائع قال هذا يحمل
على انه سلم اليه او اقام باعه لانه بالتضمن نقل الملك اليه
بمعنى التفرغ وهو التسليم فان باع مالك نفسه وذكر
ابو اليسر لو اخار تضمن البائع بعد البيع والثمن للبائع
ولكن يتقدم ما زاد على القيمة عندهما خلاف ابو حنيفة
ذكر السرخسي فان قبل الضمان اما يلزمه بالتسليم والبيع
ان سابقا عليه فله يفد البيع من جهته باء الضمان
قلت لا كذلك بل كما دفعه لبيعه صار ضامنا بمنزلة المودع
سعه الودعية ثم ضمن قيمتها فان البيع يفد من جهته
بهذا الطريق وهو انه لا دفعها للبيع صار ضامنا
فليست ملكه ان تلك الحالة وفي الشافعي لو اخار تضمن
البائع لا يرجع البائع على المشتري في رواية لانه ملكها
بالضمان وظهر انه باع ملكه بنفسه وفي رواية يرجع
بما ضمن لانه ضمن بالتسليم وملكه عند اداء الضمان من
وقت التسليم وان البيع قبله حتى لا يملكه فلم يصح

العيون لو اختلفت بين البائع منه يوم الحطب جاز
البيع وان ضمنه يوم الرفع لا يجوز لانه ملكه يوم الرفع
وتبعه قبل ذلك فلم يجز وفي وقف هلال اشترى ايضا
فوفقها ثم استحقها مستحق وضمن البائع فمباح البيع
وجاز الوقف ولان الوان هذا عبدا فاعققه المشتري
ثم المستحق ضمن البائع جاز البيع والعق وضمن المشتري
في المسلمين بطل العقق والوقف وفي القاري لو
اجاز المستحق البيع بطل الوقف على قول محمد وهلال
واحد الروايتين عن ابي يوسف كالعق وفي المصنف
عن محمد اشترى شاة ففحى بها ثم استحقها ابنا جاز عنه
ان ضمنه صاحبها فمباح وان احدا لم يدبوجه لزمه ان
يشترى غيرها فيفحى بها مادام ابنا لم يجز وان مضت بلزمة
ان تصدق ببقية شاة وسط ولا يلزمه التصديق ببقية
المستحق لانه تعيينه ابنا للاخية لم يصح ولو ضي المودع
بالودعية لا يجزى لانه سبب الضمان الدخ والمالك ثبت

بعد السبب فيكون الرجوع معاد فملك عنه ولا يجزى
بجلاف العاصب فان كان ضامنا قبل الدخ والحواب
في العارية والاجارة كالجواب في الودعية احدها
المالك لو ضمن القيمة لانها امانة في يده ولو كان مرهونا
ينبغي ان يجوز لانه كان مقبوضا لجهة الضمان فيصير
ملكه من وقت القبض فان كان الغصب فبطل ان كان
قيمة الرهن مثل الدين او اقل حينئذ يجوز وان كان
اكثر منه ينبغي ان لا يجوز لان بعضه يكون مضمونا
وبعضه امانة وفي المنتقى عن ابي يوسف غصب عبدا
فاجره ثم اشتراه من مولاه فالاجارة نائمة للمستاجر من
قبل انه لو لم يشتره حتى مضت المدة ثبتت الاجارة ولا
يشبه هذا الهبة والكتابة والبيع والرهن كالاجارة
ولو باعه ثم صالحه من العبد مع مولاه على دراهم او
دنانير جاز البيع وان صالحه على عروض لم يجز ولو كان
طعاما فنصدق به او دفع عن فقارته او باعه ثم اشتراه

من مولا وهو قائم جاز ولم يحزه التفرقات فله ان يسترده
من يد المدفوع اليه حتى لو استهلكه بعد الشراء بضمه ولو لم
يسترده لكن ضمنه جاز جميع ما صنع وان كان مستهلكا لم يحز
شركه الا ان يقول اشتريت ماله علي من الطعام فحوز
ويحوز جميع ما صنع وفي شرح بكر غصب عمدا فهلك عنده
فاستراه لم يحز وان كان المعصوب مثلها جاز وفي المنقيا
غصب جارية فز وجهائهم ملكتها فالمان لم ينفذ الناح ان
زوجها واحد اعترها ثم ماتت فضمنه للمولاي فيمنها يكون
العقر للغاصب ولو لم يزوجها لكن ولدت عنده وانكسب و
لها وقطعت بدنها ووطية بشبهة فقصي على الغاصب قيمتها
بعم غصبها فالارث والمهر له والولد واللبس والمهبة
للمولاي ولو مالحة الغاصب على قيمتها الاولى او الاخيرة
او لم يسيبها حلها ولا وقتا لجميع ما سبب للمولاي وعن محمد
لو باعه الغاصب فاجار المولاي بضمه وضمنه النصف جاز
الجميع وفي شرح لو قطع يده عند الغاصب لم يسلم الارش له

وان ملك العبد باذا العمان لانه ملكه لا سبب موضوع له
بخلاف مالو قطع في يد المشتري من الغاصب ثم احاز المالك
البيع حيث يكون الارش له باع عبد غيره ثم قال بيعت
بغير امره واراد ان ينقض البيع او يقيم البيعة على اقرار
المشتري انه باعه بغير امر صاحبه او يحلفه على العلم
فليس له ذلك ولكن الوادي ذلك المشتري فانكر البائع لم
يصح دعواه لان شروع العاوين في البيع اقرار منه بصحة
فانما ادعى فسادا لا بيع ولا تقبل بيعة المشتري على اقرار
البائع انه باع بغير امره وليس له ان يحلفه وهذا لما قالوا
لو اشترى من عبد شيئا ثم ادعى احدهما ان العبد كان
محررا واراد افساد البيع لم يصح دعواه وايضا امر البيعة
على الحجر او على اقرار صاحبه بالحجر لا يقبل ولو اراد ان
تحلفه فليس له ذلك لهذا فلن انها اذا افساد قال انه
كان بغير ادنه فيصار فيها على فساد البيع بمنزلة الاقالة
فان حضر المالك وانكر الامر اخذ العبد ولو ادعى انه كان

لزم العبد البايع لان اقالته في حق نفسه جائز ولا يجوز في
حق الامر ويضمن البايع الثمن للامر ويرى المشتري وقال
ابو يوسف الثمن على المشتري على حاله وهي مسلة ابراهيم
المشتري عن الثمن **باب** عدا رعيه وسلم فادخلها المشتري
في ثبائه لم يضمن خلاصه رحمه الله قاله يضمن بالعقده
فيضمن بالعصب لما كان العصب يحب بالنفك وهو لم يحب
ينبغي للزمنع المالك عن ملكه ومن منع آخر من ابي عن ثقله
او عن سبيه حتى يثبت ملكه لم يضمن اما اذا لم يسلم لم يضمن
واممير يي لو سلم ثم ادعاها اخره قال دعوى علي من قبل من
في يده الدار عداها لان عضبه لا يتحقق في حق الضمان **اما**
في حق الرد فتحقق دعوى العصب على الغاصب واذا لم
يكن العضوب في يد الاول تكون الدعوى دعوى الضمان
لادعوى الرد فلا يسمع وهكذا اذ في الدعوى في النقص
فانه قال وقد قال انه حنيفة اذا باع الدار وسلمها ثم افسر
بها لعنه لم يضمن وقال يضمن وفي بعض نسخ الاصل رجع

ابو يوسف ان يقول ابي حنيفة قيل فادالم يصح امره
في حق الضمان فيه يصح وذكر السرخسي في مسلة الخمسة
دعوى العصب مستوعبة على غيره في البدل قبل ولما قيل
ان يقول هذا في حق المتقول اما في العتار فلا وهو الصحيح
عندي وفي الاجناس عن ابي يوسف عصب دارا جعلها
مسكلا لا ينبغي لاحد ان يصل فيه ولا يدخله ولا جعلها
طريقا لامر فيه وفي المتقاع عنه بنى في ارض عصب مسكنا
او حائنا او حائونا فلا يباس بالصلاه في المسجد ولا يستاجر
الحائوت والحمام ويدخل الحائوت لسرا المنافع وروي
المعل في نوادره لا يسكنه قاله هشام ولما اكرم الصلاه
فيه حتى تطيب اربابه واكره سر المنافع من ارض عصب او
حوائت ولا اري ان يقبل منهاه الذي يبيع في حوائت عصب
وعن الصغار ولا ينبغي ان يصل في مسجد بنى على السور او بن
تراب السور **باب** في التسعة
وهي على مراتب ساه دارين شريكين في سكة عن نازة

باع احدهما بضيعة من ثالث فالشريك في نصف المبيع
اولي بالشفعة فان سلم هو فالشريك في الحائط المشترك
فان سلم هو فالشريك في الطريق وهم اهل السكة زاد في
الشافعي ان كانوا محصون فان سلم هو اول الجار الذي يكون
ظهر الدار المبيعة اليه وبات تلك الدار في سكة اخرى
وان باءت السكة نافذة فاشترى بضيعة من منزله فشره
في المنزل اولي فان سلم هو فالشريك في الدار والطريق
اولي من الجار الملاصق بالدار ولا في شفعة لم يحد بعنه
الدار لعدم اتصال المسكن وتتوسط طلب الشفعة من
الجار مع قيام الشريك وان لم يكن ممكنان احد فاحق
انه لو لم يطلب وسلم الشريك الشفعة لم يملك الجار الاخذ
بالشفعة الا ترى ان سلم الدار مع قيام الشريك يصح
حتى لو سلم الشريك لم يكون الجار الشفعة وان وجب
البيع فادابيع وعلم الشفع بالبيع وبالمشترى والمثل
في التقاريق وفي الاصل شرط العلم بالبيع وطلبه على الغرض

حتى لا يستطحقه فيما بين الله وقاله رفر محمد له مجلس العلم
بالبيع وقال شريك لا يتوقف سبي ولما ان يطلب متى شاء هو
احد اقاويل الشافعي ثم طاهر الرواية اذا طلب في فور العلم
بالبيع ينقض من ساعته المشتري او الالدار او الالباع ان
لم يكن قبض المشتري الدار فيشهد على طلبه ايمه فان اقرب
وان كان قد قسمها يشهد عندها او عند المشتري ايمها
فان اقرب ولا يطلب عند البائع كانه خرج من بين وثبة
الاستحقاق يطلب في الجامع فان ترك الاقرب واتى الاعد
واسهده عنده فان كانوا على طريق واحد بطلت شفعة وان
لم يكونوا على طريق واحد ففيه اختلاف في الشافعي وفي
ادب الشافعي القياس ان يبطل شفعة وفي الاستحسان
كلا لان جواب المصير جانب واحد هذا اذا كانوا جميعا
في المصير فان كان بعضهم في المصير وبعضهم خارج المصير
فترك الاشهاد عند الاقرب والى الاعد تبطل شفعة ثم
ادابيه حيث يصح الاشهاد ونادى حقه فتأخر الطلب

بعده لا يبطل الشفعة في ظاهر الرواية لسائر الحقوق ^{وغير}
محمداً اذا ترك الطلب ثلاثة ايام لا يبطل وفي رواية اذا ترك
شهرًا يبطل وعن ابي يوسف اذا ترك مجلسًا من مجلس القضا
يبطل وفي رواية قدوة بثلاثة ايام ولا يملك الشفع الدار
الا بقضا او برضى وهو تسليم المشتري الدار اليه حتى
لو باع داره او مات قبل ان يقضى له بها او قبل ان تسليم
بطلت شفعته ولكن لو بيعت دار خبز المشتراه ثم سلمها
اليه المشتري او قضى له بها لا يستحق الدار التي بيعت ^{في}
جنبها بالشفعة وفي التفريق عن محمد اذا توجه القضا
للشفيع لا يقضى له حتى يحضر الثمن والظاهر خلافه وفي الحق
قال محمد لا يقضى له حتى يحضر وفي ادب القاضي والرواية
الشفيع للاخبار الامتداد الذهاب الى المنزل او الى
الصيرفي ويبرل له القاضي ان لم يحضر بالثمن الى وقت الذي
اخرتك بطلت شفعته فان لم يحضر به يبطل وفي الشافعي
لو مات الدار للبائع فالشفيع يحاكم البائع ويطلب تسليمها

في البيع

اليه منه لان اليد له والعهد عليه ان خاتم المشتري
مع ايضا لان الملك له والعهد عليه ولو غاب البائع لاحص
بين الشفع وبين المشتري وفي الايضاح عن ابي يوسف
لو كان ينفذ الثمن ولم يقض الدار حتى قضى للشفيع بحضرته
فانه يقضى الدار من البائع وينفذ الثمن اليه المشتري و
عهده عليه وان كان لم ينفذ دفع اليه البائع وعهده
عليه وعند الشافعي على المشتري وحاصل الخلاف راجع
الي ان باخذ الشفع هل ينفذ البيع عندا ينفذ ^{هـ}
فيصير مملوكا على البائع وعنده لا ينفذ ويكون مملوكا
على المشتري وان كان الثمن موجلا فالشفيع ان شا
عجل الثمن واخذ الحال وان شأ صبر الى الاحل وان اخذ
من البائع وعجل لم يبق له على المشتري شيء وان اخذ
من المشتري وعجل فالثمن للبائع على المشتري اليه ^{هـ}
احله والوجه بالبراءة ختم للشفيع مادامت الدار
في يده فان سلمها الى الامر فالحزم الامر وفي شرح القاضي

الشفعة من الملك حتى لو بيعت دار الخبز دار الوقف او
 الحان السبيل بالشفعة للموقوف عليه ولا للمترى ولا
 لاهل المسجد **حسنة** اشترى اذرا من واحد صفقة
 فليشفع اخذ نصيب احدهم لان الصفقة في عقدهم وقت
 متفرقة ومن احبنا من شرط رضى الباقي وليس الواحد
 من المشترين يفيض شئ من الدار حتى يود واجمع الثمن
 ولو اشترى واحد من خمسة فليس للشفع اخذ نصيبه
 احدهم لانه يفرق الصفقة على المشترى وعن ابي حنيفة
 له ان يأخذ قبل التفضيل المشترى يرد الباقي بغير الشفعة
 ولا يضر وفي الجامع اذا اخذ العاقد والعقد الثمن
 تحك الصفقة وكذا الوعد العاقد بان كان الباع او
 المشترى اثنين بان قال للمشترين بيعت منكما او قال لبايعا
 منكما بان ما يوجب الاتحاد راجح وهو العقد والمن
 وكذا الوعد الثمن واحد العاقد والعقد بان قال
 بعتك هذا ليكن الوقال المشترى ذلك وان تفرق الثلاثة

متفرق الصفقة وكذا الوتفرق العاقد بان قال بعتك هذا
 ليكن او بعتك هذا ليكن يتفرق متفرق الصفقة لرجح
 جهة التفرق وفي بعضها لاقبل الاول قاس والثاني
 استحسان وقيل الاول قولهما والثاني قول ابي حنيفة
 عندنا الى مسلمنا اذالم يكن للشفع اخذ نصيب احد
 المشترين مع هذا الوطلب في الشرط لا تبطل شفعة
 لان طلب الشفعة في المحس طلب في الحل لا في المجرى في الحل
 وقيل يبطل لان ترك الطلب في البعض ترك في الكل وفي
 التقارب من له الشفعة لو طلب الشفعة في النصف فالشفعة
 لخالها عند ابي يوسف وتبطل عند محمد الا ان يقول
 ان اشفعها فسلم لي نصفها بالشفعة واسلم لك النصف
 وفي الاجناس سلمت اصل الشفعة واطلب نصفها
 فطلبت شفعتها وفي التفريق اشترى دارا فباع نصفها
 اخذ الشفع بالثمن الاول ونقص البيع فان قال
 اخذ النصف بالبيع الاول والنصف بالباقي تبطل شفعتها

وفي العيون دارين ثلاثة فاشترى رجل نصيبهم واحدا
بعد واحد فالحار ان يأخذ الثلث الاول وليس له على
الثلاثين سبيل لان وقت شرايه الاول لم يكن للمشترى
شريا في الدار ووقت شراء الثاني هو شرك ولو كانت
الدارين اربعة فاشترى نصيب الثلاثة واحد بعد
واحد والرابع غائب ثم حضر فله ان يأخذ نصيب الاول
وفي نصيب الآخرين يكون شريا للمشترى ولو اشترى
احدهم نصيب الاثنين واحد بعد واحد ثم حضر الرابع
لان شريا في النصيبين لان هذا المشتري شركه وقت
الشراء وفي التقاريق يأخذ احد الدارين المتفرقتين
وهو شفع لهما فان زفر والحسن لو كانا متلاصقتين وهو
بحا ورا واحد باخامة وعن محمد في الابرة انها كالدارين
ودخرها ورا احدي الارضين احد لاخامة اذا كان
يطلب شفعة ما كان لربق ارضه وان كان لا يطلب فقال
احدا ياخذها او يدعها اذا لم يرض المشتري بغيرها الجفعة

وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله الاول اما على قوله
الاخر وهو قولهما ياخذ شفعته وفي الجامع لو كان احده
الشركيين غائبا فالحاضر اخذ كل الدارين وترها فلو قضى له بها
فلم يقبض حتى رد لها ببيع بقضا او بلا قضا ثم قدم الغائب
فله اخذ النصف وان ردها قبل النضا وسلم الشفعة في
فلا غائب اخذ الكل ولو قضى الاول وقبضا ثم ردها ببيع بقضا
فلا غائب اخذ النصف وان ردها بلا قضا فله اخذ النصف
بالبيع الاول والكل بالردة اشترى ارضا وخلافها ثم
فالقيا ان يدخل الثمن من غير شرط لان المرحب وهو النخل
يدخل فالري هو متصل به وجزم منه حلقه اولى وفي الا
شخصان لا يدخل بلا شرط لانه ليس للبقا بالزرع فان
شرط حتى دخل احد الشفعين الكل او تركه فان حله المشتري
اخذ الشفعين الارض والنخل دون التمر لانه صار متوقفا
وسقط حصته من التمر لانه كان معتقدا عليه وكن اما اهدم
او تزع من باب او حنطب او دحر حمار وكن الواثر بعد العقد

قبل القبض اخذ الشئع الكل وترك فان اخذه المشتري
ان كان قائما او قامت ببعل احد سقط حصته من الثمن لانه
صار اطلاقا لساول وان فات باقية سماوية لم يسقط وكذا
لو انما رغب القبض اخذ الشئع الكل وترك فان حله
المشتري لم يسقط حصته من الثمن لانه يصير مبيوعا او
الشافي اشترى ارضا فيها سجر مغار فكرت وامرت او
كان فيها زرع فادرك للشئع ان باخذ الكل لان الزوائد
تبع الارض وفي الايضاح لوحده المشتري الزرع فمن
ابي يوسف يسم الثمن على قيمة الارض وعلى قيمة الزرع
يوم وموعد فاخذ الشئع الارض حصتها وعن محمد تقوم
الارض وفيها الزرع وتقوم وليس فيها الزرع يسقط عنه
الشئع فيما بين ذلك قال وكذا التمرة مع الخلة ولو كانت
التمر مدودة لم تطلع الزرع بعد ثم تطلع فحده المشتري
فحده محمد تقوم الارض مدورة وغير مدورة وعلى قول
ابي يوسف يسم الثمن على قيمة الارض والدر وعن الفضل

لو ان فيها زرع لقيمة لما وقت قبض المشتري فادركه في
حصته ثم جأ الشئع واخذ الارض يسقط شيء من الثمن وفي
الشافي زرعه المشتري ثم جأ الشئع وحكم بها فالقياس
ان يكون له قلعها كالزروع في ملكه وفي الاستحسان يدعيها
حتى يستحصل ان له غايه ينتهي اليها وفي التفريق لم يذكر
في الاصل وجوب الاجرة فظاهره يقتضي ان لا اجر عليه لانه
حين زرع كان له وفي الشفعة يجس ان يترك باجر المثل وقت
الحكم الى ان يستحصل في قياس قول ابي حنيفة وقال
ابو يوسف يواجر من المشتري الى ان يبلغ الزرع وهذا
يفتني الاجرة المسماة وفي الشافي الاشجار الرطبة البناء
يبلغ لانه غايه لها وفي التفريق قال ابو يوسف ياخذ
الشئع الشجر والبناء بالقيمة ذكر ابو دريمتوضا وفي التفريق
زخرف المشتري الدار المشتراة بثلاث اصابع اخذ الشئع
بما زاد او ترك وفي موضع عن محمد زخرف دار الغيرة لا
يوم يرفعها لانه لقيمة لها بعد القلع وفي التفريق لو جعها

اعطاه صاحبها ما زاد الا ان يرضى ان ياخذ الغاصب حصته
وعن محمد لم يصحها فابى صاحبها ان يرضى ذلك فالدار للغاصب
بالقيمة ولو تشتت بابا مقلوبا فهو للدار ولو نطقت المحض
فهو للصبي عند محمد وعند ابي يوسف ياخذ بغيره شي
وفي النظم اشترى دارا وارضاً وباع التراب منها بالك ولم
يبيضا وقع التراب فلم ياخذ الشئ من العرضة لرواها لهذا
في الاموال قالت العامة تقوم الارض والتراب المرفوعة
فياخذ الشئ من الارض حصتها من الثمن وفي الاستيعاب
اشترى نخلة ثمزت قبل القبض ثم هلك كالمطرح من
الثمن شي ولا خيار للشري وان اله البايع طرح حصته
من الثمن ولا خيار له في قول ابي حنيفة وقال له الخيار ان
شاخذ الشجرة حصتها من الثمن وان شاء تركها لولان الثمن
وقت العقد ولو نقصت الشجرة وله الخيار في قوله وعدا
له اشترى دارا اشاة او غيرها فولدت قبل القبض ولم ينقصها
ثم انلف البايع الوارد طرح حصته من الثمن على قيمة الام يوم

العقد وعلى قيمة الولد يوم الاتفاق فياخذ الارض حصتها
من الثمن ولا خيار له خلافها ولو نقصها الوادة فبالا الخيار
في قوله وفي العيون اشترى خشبة او ساحة او قسما
فاحرق قبل القبض الاشترى منها او دراع اوله اخذ
الباقى بجميع الثمن او تركها ولكن الودع ببا الارض او شجرة
وكذا الودع ببا الدار وان لم يذهب ولكنه استحق فكذلك
وان احرق البايع البناء او الشجر فسقط حصته من الثمن
وياخذ المشتري الارض حصتها من الثمن او ترك وفي المساقا
عن ابي يوسف لو بان البناء والشجر اخذ المشتري حصتها
من الثمن ان شاء من قبل ان البناء والشجر مستحق ههنا
خلاف الشاة مع الصوف حيث لا ياخذ الصوف فسطا من
الثمن وفي المامع اخذ الارض بجميع الثمن ان شا ويكون
له لصاحب الارض وانما ياخذ الشجر فسطا من الثمن اذا
سعى له ثمن او بى الج وقت القبض سواء ان الارض والشجر
لواحد او لثنتين وفي الاستيعاب اشترى ارضا وفيها

شجر لم يذرها ثم استحوذ الشجر قبل القبض اخذ المشتري الارض
بجميع الثمن او بجزءها وان استحوذ بعد القبض سقط حصتها
من الثمن وفي الميوسن اشترى امة وما في بطنها لآخر فاجاز
الاخر لحصة الجدين من الثمن وكان الواجاز بعد ما ولدت
عند المشتري وسلم الولد للمشتري وان اجاز بعد
ما ولدت من عند البائع فله حصته ويخير المشتري بين تركه
البيع واخذه وفي الشافعي لو كاتب الرقبة واجاز الاخر قال
ابو الليث يجب ان تكون الحابة كالبيع وقيل لا حصه للولد
في الحابة وفي الميوسن اشترى سيفاً محلي على ان لا يحددها
حليته ولا يرضه فان السيف المحلي بينهما وان لم يحدد
مع الفسخ وكذا الكرم والشجران كان القاع يرض بالارض
والافاق لئلا يورث بالفتح ولو اشترى داراً على
عنان لم يحددها البناء ولا الارض جاز ان كل واحد منهما
تقر بالبيع ولو اشترى بغير اعان لم يحددها راسه
وقواعده وجبله ولا يرضه فهو لصاحب المدين كل الدين

اصل ولا يرضه بالبيع • اشترى شقة من دار فقامت عليه
بعض او بغير حكم فالشقة اخذ المستوفى ان القسم ارباع
للضيف فلا يكون للضيف شقة كما لا ينفخ القبض لعقد العدة
على البائع وعن ابي حنيفة ان كانت القسمة بقضاء فاشترى وان
كانت بغير قضاء يفسخ وان كان لها شقة ثلاثة فاحدها
اشان واثنين اها ثم خسر الثالث قضى له بالشفعة بعد
القسمة ولو وجد الثالث احدها اخذ منه نصف ما في
يدك فان قدم الغائب بعد القسمة • ولو رد المشتري الدار
بسبب هو ففسخ من كل وجه اخذها الشفع من البائع
وليس له ان يفسخ الرد ليفيد العدة على المشتري فان
ردها لسبب هو ففسخ في حقها بيع في حق غيرها فان شاء
اخذها بالبيع ونقض الرد والعدة على المشتري وان
شاء اخذها بالرد من البائع والعدة على البائع ولو اتى
انقضاء البيع كان الحصة او كان فيه خيار البائع اولها
منها • ولذلك وردت على البائع بقضاء او بغير قضاء لم يطل على

الشفيع في الزيادة وفي الجامع لا شفيع له فلما اختلف
الجواب لاختلاف الموضوع فوضع الجامع تصادقا ابتداء
ان البيع على هذا الشرط وموضوع الزيادة اقر بالبيع
وتجاهل الشرط ثم تصادقا عليه لكن العهدة على البائع ولو
سلم الشفيع الشفعة ثم رد المشتري الدار بعد القبض
غير قضاء او نقا لا يجزى عيب تجدد الشفعة وان ردها
بقضاء او قبل القبض غير قضاء لم يتجدد اشترى داراه
ونقا ايضا فقال الشفيع اشترى بها بالف وقال المشتري
بالفين فالقول له ان الشفيع يدعي الملك عليه بالف وهو ينكر
ولو اقام البينة فالبينة للمشتري عند ابي يوسف لانه
ثبت زيادة الثمن وقال للشفيع ان كل واحد منها اثبت
عنده البينة فثبت العهدة ان كان للشفيع ان يأخذ باقل
التمتين كالوباع بالف ثم بالفين وليس كذلك الباع والمشتري
كان ثم للبايع ان يطالب باكثرهما كالوباع بالف ثم بالفين
درا الناحي وهذا الخلاف ولو اختلف في جنس الثمن وفي

الشافعي اختلف الباع والمشتري والشفيع في الثمن قبل
نقد الثمن فللشفيع ان يأخذها بما قاله الباع لان الثمن هنا
يصير محكوما به فلا يخرج الباع عن الفين فراجع الثمن الى قوله
وان اختلفوا بعد النقد بان قال الباع بعت بالف و
استوفيتها وقال المشتري اشترى بها بالفين فللشفيع
اخذها بالف لان الثمن يصير محكوما به لانه طهر قبل
ظهور الاستيفاء وان قال الباع بعت واستوفيت الثمن
وهو الف وقال المشتري اشترى به بالفين فللشفيع
اخذها بالفين لان الثمن هنا لا يصير محكوما فخرج الباع
عن الفين ولو قال بعت بالفين ولم اقد الا العالم باخذها
المشتري ولا الشفيع الا بالفين لان الثمن يصير محكوما
به وفي الشروط ادعى الباع ثمن او ادعى المشتري اقل
منه اخذها الشفيع بما يقول الباع قاله طهشير الدين
تاويله اذا كانت الدار في يد الباع كان الشفيع يدعي
عليه ازالة يد بلاقل وهو ينكر وان كانت في يد المشتري

أخذها باعتدال المشتري فإنه يتكلم عليه فيعتبر قوله وسه
الشافعي حرم المشتري البناء إذا رد الشفع أخذ العروة
لخصها من الممن وأختلفا في قيمة البناء فالقول للمشتري لأن
الشفيع يدعي استحقاق الوصية بهذا القدر والمشتري
ينكره ولها أقام قبلة ولو أقامها بالبينة للشفيع وعندها
للمشتري ولو قال المشتري لا نأخذ فملكه عليه والبينة
للشفيع ثابتة واستحقاقه وكذا عرس الأسفار قال
المشتري اشتريت البناء والأسفار ولكن الورع بعقد والارض
بعقد فلا شفعة لله في البناء والأسفار والزرع وادعى
الشفيع شراها حيلة فالعاس أن يكون القول للمشتري
لا استحسان للشفيع لانفاقها على شراها فالمشتري يدعي
نفي الصفقة والشفيع ينكره ولكن الوادي المشتري شراها
حيلة وادعى الشفع متفرقة فالقول للمشتري وكذا القول
باعتى الارض وذهب إلى البناء وقال الشفع اشتريتها
حيلة فالقول للمشتري لأنه ينكر استحقاق البناء ولو استحق

بعض الدار أو عرق فقال المشتري إن ذلك ثلها وقال
الشفيع نصفها فالقول والبينة للمشتري • باع دارا وله
عبد ماديون مدبون وهو شفيعها فله الشفعة وإن الوكان
البايع هو العبد فلكلوبي الشفعة لأن الآخر بالشفعة لم يزل
السرا وبيع أحد فامن صاحبه جاز وإن لم يكن على العبد
دين لم يكن لواحد منها شفعة لأن الأصل أن من باع أو بيع
له فلا شفعة له لأن العقد يكون واقعا فلا عكس به إبطال
عقده فإن ثبت للعبد شفعة فسلم مولاه أن لم يكن عليه
دين جاز وإن كان لم يخرجه • باع دارا ومكاتبته شفيعها فله
الشفعة • ولا شفعة في قسمة ولا خيار روية لأن القسمة
أقرب من وجه والشفعة تخص بالبيع من كل وجه وقوله
والخيار روية أن ذات الرواية بكسر الراء فتحه لا شفعة
في الحدود بخيار الروية لأنه فسخ من كل وجه وإن ذات
الرواية بنصب الراء فتحه أن لا يثبت خيار الروية في القسمة
وليس كذلك بل الرواية ثابتة في الأصل أنه ثبت فيها الخيارات

الثلاث في التعقيب هذا في قسمة الاجناس المختلفة وفي
قسمة المثليات ثبت خيار العيب دون خيار الشرط
والروية وفي قسمة غير المثليات بالشاب من نوع واحد
او البقية او الغنم ثبت فيها خيار وهل ثبت خيار الشرط
والروية على رواية الى سليمان ثبت وعلى رواية الى حنن
لا وبأخذ للصبي الشفعة وصية او حله فان لم يكن
احد من هاوكة فهو على شفعته اذا ادرك كان المنصرف
عليه وله هاوكة واستليم واحد من هاوكة الشفعة عليه
جابر خلاف محمد وكن استليم ما سوي الصبي المشتري من
الاسر وكن استليم الوجه بطلب الشفعة وكان ابو الهيثم
كايح تسليم الوجه وكن الوسخ واحدا من هاوكة شراء
دار عوار الصبي ولم يطلب الشفعة بطلت الشفعة وقال
محمد رحمه الله لو على شفعته اذا بلغ وقبل بطل بالاجماع
وقيل بنى بالاجماع لمحمد السليم ابطال حق الصغير لها
السليم امتناع من الشراء والوجه ملك ذلك وفي جميع وان

اشترى الوصي دارا للصغير وهو شفعها لم يكن في احد الوصي
الشفعة للصغير بان وقع الشراء للصغير بغير سيرة الوصي
ان يأخذ هاوكة قاس قول ابي حنيفة واحدى الروايتين
عن ابي يوسف كافي شراءا للصغير لنفسه وان لم يكن في الاخذ
منفعة للصغير بان وقع الشراء بمثل القيمة لا يكون للوصي
الشفعة بالاتفاق فلا يكون له ان يشتري ماله بمثل
القيمة بالاتفاق ثم في المواضع الذي له الاخذ يقول اشترت
وطلبت الشفعة ثم يرفع المراءى القاضي فينصب فيما عن الصبي
فيأخذ الوصي منه الشفعة ويسلم الثمن اليوم القيمة يسلم
المن إلى الوصي اشترى الوصي دارا للصغير شفعها
فلم يطلب حتى بلغ الصغير ان كان للصغير باخذ الشفعة
منفعة طاهر لا شفعة له عند ابي حنيفة وابي يوسف
لان عندهما الوصي يملك شرا ماله نفسه للصغير بشرط المنفعة
الطاهرة فان الوصي ممكنا من الاخذ عندهما فسكونه يكون
سقطا للشفعة وان لم يكن الصغير في الاخذ منفعة طاهرة

فان له الاخذ اذا بلغ بالاتفاق. ولو كان الصبي باع الارز
وباق المسئلة عاها فان له الشفعة اذا بلغ بالاتفاق باق الاب
وفي القاري اذا لم يأخذ لانه من نفسه بطلت الشفعة
عند ابي حنيفة رحمه الله بخلاف الوصي. وثبتت الشفعة
للجنين اذا عرف وجوده وفي جمع برهان اشترى الاب
دار او الصغير شفعيها فلم يطلب الاب الشفعة للصغير
حتى بلغ ان لم يكن للصغير في الاخذ بالشفعة ضرر بان
وقع الشراء للاب بمثل القيمة او بفن سيرا تكون له
الشفعة اذا بلغ لان الاب كان ممكنا من الاخذ. وان
كان للصغير في الاخذ ضرر بان وقع الشراء بفن فاحسن فان
له الشفعة اذا بلغ لان الاب لم يكن متمكنا من الاخذ.

باب المادون

رفع العزما العبد المادون الى القاضي وارادوا بيعه
في دينهم فابى القاضي من ذلك هل له مال برحي واوله فيناله
فان لم يكن باعة بخضه مولاه لانه يملك استخلاص رقبته.

بعضه دينه فان باعه قسم ثمنه بينهم ولا سبيل لهم عليه ما
يحي حتى يعقن. ولكل الوباة من مولاه فان باعه مولاه بغير امر
القاضي او العزما فلم يفسخه فان لهم حق استكسابه الا اذا قضى
المولى ديونهم او في الثمن وفايدتهم او ابرا وبخرو والبيع
فينفذ الوارث ببيع وكالمواجر ببيع شيئا من الرثة المستقرة
ثم يودي الدين. والاراهن ببيع الرهن ثم يفكه. والمواجر ببيع
المستاجر له ثم يفيخ الاجارة. وكل اللغز ما منع المولى من الرهن
والاجارة والاستحانة والمسافرة به لتعلق حقهم برقبته
فان عيبه المشتري فلهم ان يضمنوا للبايع قيمته لانه صار
ضامنا بالسليم وان شاءوا ضمنوا المشتري ثمنه ما رضاهما
بالبيع وان شاءوا اجازوا البيع واخذوا الثمن فان هلك
الثلث في يد البايع قبل الاجارة او بعدها فلا سبيل لهم على
الحديث يعقن العبد فيستكسب بديونهم. وكل الوارث
البايع انه يضمن الثمن. وهلك عنه قبل اجازتهم البيع او
بعدها فله ذنوب في العقب وقد اجازوا البيع قبل اقراره

اوعبه فهو صدق في ذلك مع يمينه ولا شيء للخزما حتى
يعتق العبد ولو اختار بعضهم فان القمة وبعضهم الثمن
فللذين اختاروا ضمان القمة حصص من الثمن على قدر الدين وما
يعتق من الثمن للبايع ماضى للقيمة واختار العرما تضمن البايع
ابرا للمشترى وكذا اختيارهم تضمن المشتري ابرا للبايع
فان نوبت القيمة على الدين اختاروه فلا يرجع على الاخر فان
اختاروا ضمان احدهما لم يظهر العبد فلا سبيل لهم عليه ان
كان مضي لم بالقيمة على الدين اختاروا ضمانه بينة او يمين وان
كان مضي عليه بقوله وقد ادعى الخزما اكثر منه ففهم بالخيار
ان شاء وارضا بالقيمة وان شاء واردها واخذوا العبد
فبيع لم فان اختاروا البايع فمضت القيمة ثم ظهر العبد في
يد المشتري ووجد به عيبا فردّه على البايع بعضا بينة
او تكول او اقرار بعيب لا يحدث مثله فللبايع ان يشارضى
بالعبد وان شاء استرد من العرما القيمة لانه كان اشتراه
منهم بالبيان ثم باع العبد لم وان رد عليه بقبضه باقرار

بعيب تحدث مثله فلا سبيل له عليهم في القيمة لانه رده
عليهم رضاه الا ان يقم البينة على تمام العيب وقت الطان
وايو اليمين وان رد عليه بغير رضاه بعيب تحدث مثله
فلا سبيل له عليهم حال فان كان البايع علم بالعيب فباعه
ثم رده عليه بذلك العيب فان كان العرما ضمن قيمة صحيحا
فله ان يردّه عليهم ويسرد القيمة وبيع لم وان كان
عالمًا بالعيب لانه ضمن قيمة صحيحا مكربا وان شارضى بالعيب
ولو بانوا ضمنوا المشتري لم لهم العبد فهو له فان وجد به
عيبا كان عند البايع رده عليهم وان شاء وابع لم لانه كان
اشتراه منهم فان وجد العرما المشتري والعبد دون البايع
لم يكن المشتري خصا في نقض المبيع وقاله ابو يوسف ه
رحمه الله هو خصه لانه هو المالك للرؤية ولم يحق بيعه و
استنساخه ويقع عن هذا الوهب المشتري الدار المشتراة
لا يجوز سلبها فخص الشفيع والواهب غائب فلا خصوصية بينهما
خلافه لابي يوسف فاذا قضى للشفيع عنه احد البني كقبض

ويوجب الثمن ويضع على يده عقل و كذا لو كان مكان الهبة
الصدقة ولو كان مكانها سيفا فان اراد الاخذ بالعند الاول
فعل الاختلاف و ولو وجد الغرما البائع دون المشتري
والعبد فلا حصة منهم حتى يحضر المشتري ولو لم يبع
المولى العبد ولكن وسمه وسلمه فضته الغرما القيمة ثم
يرجع في الهبة بقضا او بلا قضا سلم العبد له على القيمة ولا
للغرماء على السيد سبيل لان المولى لانه اشتراه منهم فان
وجد به عيبا فله ان يرده عليهم ويأخذ القيمة فان حله
ما يمنع الرد يرجع ما بين العيب والقيمة من القيمة وان
اجاز الغرماء الهبة فلا سبيل لهم على احد حتى يعتق العبد
فيسكنسب فان كان الدين موجلا جاز البيع والقيمة ولا
حق للغرماء حتى يحل ديونهم فان حل ضمنوا قيمته ولو رجع العبد
الى المولى قبل الاجل باقاه او رد عيب بعد القبض بمنزلة
ثم حال الدين فلا سبيل لهم على العبد وعلى المولى فان القيمة لانه
بيع جديد ولو رد عليه قضا او رجع في هبته يعود حقهم

في العبد وسره المولى وان دابته المولى فلم ان يفسخا فان
ادى البذل قبل الفسخ فلم ان يأخذ و البذل من المولى لانه
كسب العبد ويضمن ايضا قيمته وان بقي شيء من دينهم بعد
ذلك استغوا به العبد وان شاءوا استغوا العبد بجميع دينهم
وليس للعبد ان يرجع على المولى بشئ مما ادى لانه بذلك
رغبة نصاب للمن ولو اعقته المولى فلم ان يبيعوا العبد
بكل ديونهم ويبيعوا المولى بقدر القيمة لانه بالادب وجب
التضامن الرقبة وبالعتق منع القضا ولا يكون ابيع احد
ابناء للاخر لان المولى لانه من قدر الرقبة فان ابرء والعبد
من دينهم برئ المولى ولو ابرء و المولى عن القيمة لم يبرء العبد
من الدين ولم ان يبيعوا المولى بالقيمة ولو نوى ما على المولى
من القيمة رجعوا على العبد بذلك القدر ولو دبر المولى
والغرماء ان شاءوا استغوا المدين في دينهم وان شاءوا
استغوا المولى بقدر قيمته وفي اختيار احدهما ابراء الاخر
و كذا الاستيلاء و ولو استدرى رب الدين العبد محل

دينه الى الحسن فان نوى الثمن في يد البائع لم يضمن لا الرض
المشترى ببيعه ولو كان الدين موجلا فالقول اخذ بالثمن
حتى يحل الدين فان حل ردة المشتري فان كان الثمن اقل من
القيمة لم يضمن القيمة للمشتري لرضاه بالبائع فان نوى الثمن
في يد المولى لم يضمن كما لو ملك العبد ولو لم يبعه ولكن وثبه
منه وسلبه سقط دينه فان رجع في مبيته لم يعد الدين
على قول محمد وعلى قول ابي يوسف يعود لان البراءة هـ
للمالك وهو يفتي الملك فاعتنت البراءة كالوابع المبدد
المدينون ثم تقاضوا ولو باع عبدا بدين فملكه الثمن قبل التسليم
فان الدين يعود كذا هنا ولحمد ان الدين سبيط فلا يعود
كالوابع امته المتكوجة من الزوج ثم رجع فيها فان النكاح
لم يعود كذا هنا التفرعات في السأفي وقد اختلف
في عده حتى خطا فوهبه المولى لول الجانية ثم رجع في الهبة
يعود الجانية عنه ابي يوسف خلاف محمد وفي الحيرة كذا
يعود الدين ولا الجانية عنه ابي حنيفة في رواية

هشام وعنه روايان وفي زيادات تاج روي الحسن
عن ابي حنيفة والمعلني عن ابي يوسف وهشام عن محمد كذا
يبيع رجوع الواهب وفي طاهي الرواية يبيع وفي جامع بكر
قن له دين موجلا اشترى بذلك الدين ضمن عليه شيئا وفتنه
ثم تقاضا لا يعود الاجل ولورده فبعض من كل وجه يعود و
السأفي استعمل الدين الموجل ثم رده بالزيادة عاد الاجل
وكذا لو كان به كميل او رهن عاد وفي القاري يعود الاجل
واللغالة بآلة قاله وفي السأفي فحل المادون بنفس رجل
ثم باعه المولى لم يكن للكفول له ان ينقض البيع لان حقه لا هـ
يتعلق بالبيته بخلاف مالو كان كميلا مال و لو باع المولى العبد
المدينون بغير امر القاضي فاعتقه المشتري قبل القبض ففتنه
موقوف ان اجاز الغرماء البيع او قضى دينهم او في الثمن وفا
بدينهم فاحذروا بعد العتق والا فالقاضي يبطل البيع والعنف
وان اعتقه بعد القبض فعد وللغرماء ضمن المولى القيمة
او المشتري وان لم يعقته ولكن باعه او وهبه وسلبه

فهذا موقوف ان تم البيع الاول فانا بعد هذا والابطل
لخلاف العنق لانه لا يتفق عند مادون مدبرون ولم عند
فاعق المولى عبد عبد فان لم يكن الدين مستغرا بقرينته
وكسبه بعد عقه وان كان مستغرا فالهالم مستغرا خلافتها
قالا لان ما هو عليه الكسب لم يحل ولوملك الرقة ولهذا
ملك اعاقه ووطها ان كانت امة لم ملك الرقة عليه بشرط
افراغ الرقة عن الحاجة وهذا لم يمنع ان النيات في الدين
التكليف ان يمنع لان لو قلنا بهد اودى الى ان لا يبيع الملك
له في الكسب الكثير بسبب داي وانه محال وهذا لم يمنع وقوع
الملك في الزدة للوارث في طلبها والمستغري يمنع ذكر في المادون
حتى لا يملك الوارث بيعها ولا هبتها اذا كانت مستغرة ولو له
وليس ثم سقط الدين لاستند الهبة ولو اعق ثم سقط بعده
وفي الزيادة ولكن الوباغ سقط الدين وفي التقارب لا
يعز مع الوارث والغرماء وفي النوازل واختلت في ميرور
الوارث خصوصا للغرماء ذكر بكر رحمه الله لو كانت الزدة

عبد افاد ان الوارث له في التجارة لا يبيع انه لم يملكه ويملك
الوارث بقضا الدين ويخام غريم الميت ولكن لا يقض في
الثالة لو دفع الترم اليه ميراثا ذكر بكر لو قضى الدين من
مال اخر كالكون متبرعا بل يقصر التركة مشغولة بدنيه
فلا يملكها قلت وكنت اظن ان الوارث اذا استخلم التركة
بقضا الدين يملكه فادانا على الخطا وبأي طريق يملكه قلت
او كان للميت وصي يبيعه وان لم يكن سعه الفاضي ولا يملك
هو باختياره بدافع دينه كانه ليس من جنس حمة وفي النوازل
ادعيل الورثة قضا الدين وتنفيد الوصية من مال انفسهم لان
لم استخلص التركة وليس للميت ان يمنعهم من ذلك وان
سرفوا في ذلك فلو قضى ان يبيع التركة وينفذ الدين
والوصية ولا ينفقت الى قولهم وفي التعويد لو كانت التركة
جارية فزوجها لم يجوز ان له فيها حق وفي الشافعي لو استولى
لم تقصام وليله وتباع هي ويؤخذ منه عمرها وصية ولدها
وليس كذلك المولى اذا استولى جارية عبد المادون

المديون فإنها نصير أم ولد له وبني القيمة لأن الملك يعقد
 المادون وقع للولاء إلهامه منع عن التصرف حتى الغرامة
 المتقاعن أبي يوسف لو وطها الوارث فلم يعلق فإن شا
 قضى الدين وأمهر عليه وأن سألته المهر فليكون معها
 بين الغرما وأن كان حين وطها علفت منه فإن أدي الدين
 فهي أم ولد ولمهر عليه وإن لم يود أخذ بقتله الولد
 هذا كله إذا كانت التركة مستغرقة بالدين وأن لم يكن
 فوطها الوارث فولدت منه ففي الشافعي يوحذ منه عمرها
 وبنيها بقض من ذلك الدين والولد حر بغير قيمة وفي
 جمع من الناس من قاله قليل الدين يمنع وقوع الملك عن
 التصرف في التركة قلت وهذا أيضا في الجامع وفي الشروط
 لا يعطي أحد من الورثة شيئا من التركة حتى يقضى الدين
 كان حاجة الميت بأية ومع بقاء حاجة لأجله الوارث
 مع هذا لو اقتسموا جاز ذكر الناطقي عن أبي حنيفة لا
 ينهم الناطقي التركة حتى يقضى الدين وفي الشافعي القياس

ان لا يقسم لأن حق الغرما يتعلق بجميع التركة وفي الاستحسان
 يوقف منها قدر الدين وينهم الباقي ولكن أيقروا الوصية
 وينهم ما بقي • ذكر الحلواني في الزيادة حتى الكفن لا
 يمنع الارث وذكر السرخسي عنه المرسى الدين القليل
 يمنع الملك بقدره قياسا على الكفن فإن قدر الكفن لا يصير
 مملوكا للوارث فلو قيل يصير لا يبعد وإن لم يصير فذلك لا
 يحسب من حصة التركة فلهذا لا يصير مملوكا للوارث
 وفي اختلاف زفر ورث عبد أو هو أخوه وعلى الميت دين
 ان على قول زفر يسعي وعلى قول أبي يوسف يقضى الأخ
 للغيرم وفي الجامع استغراق التركة بدين الوارث ان
 كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث •

باب مسائل متفرقة

قاله أخير عبدك مني بالغ فقال لا بيع إلا بالغ وخمس مائة
 فقال أخير بعه بالغ على أني صامن لك خمس مائة سوى
 الألف فقال بعت وقال المشتري استرثي صح ولا شيء على

الاجنبى لانه جعل خمس مائة رسة ولو قال بعه بالف على انى
صا من لك خمس مائة من الثمن سوى الالف فباعه جاز البيع
للمشترى بالف وخمس مائة على الاجنبى لانه جعل زيادة
في الثمن واخو حذى المشترى حتى لو ادى الالف الى البائع له
ان يبيض العبد وليس للبائع ان يجلسه لاجل الخمس مائة
ولو اراد المشترى ان يبيعه مراحمة يبيعه على الف وان
كانت دارا فليسفع اخذها بالف ولو تقايلا البيع فلا اجنبى
ان يسرد الخمس مائة من البائع وفى قياس قول ابى يوسف
ان الاقالة بيع جديد يلغى ان لا يسرد ولكن الورده يعيب
بغير قضا وبقضاء يسرد ولو ضمن الاجنبى بامر المشترى
وباقى المسئلة بما لها الزيادة صارت واجبة في حق المشترى
وللبائع ان يجلس العبد حتى يصل اليه الف وخمس مائة وله
ان يبيعه مراحمة عليه لان المراحمة تكون فيما قام عليه وليسفع
اخذها بذلك ولو اراد المشترى ردة يعيب بقضاء او بغير
قضاء او تقايلا للبائع برد الالف على المشترى والزيادة

على الصنن وكذا الوادى المشترى الف وخمس مائة واخذ
العبد ثم رده او تقايلا فحق اخذ الزيادة للصنن لان الطالب
بها عند العقد فان هو الصائم فعند الفسخ فان هو الطالب
فياخذها ويؤدى الى المشترى اشتري دارا بالف
فراده اجنبى في الثمن خمس مائة بامر المشترى فالزيادة
على المشترى لان الاجنبى هنا بمنزلة الرسول لانه لا يستغنى
عن اضافة الزيادة اليه عند المشترى وانه لا بد له ان يقول
ردك في ثمن الدار التي اشتراها وان خلاف ما لو اراد
في حالة المساومة لانه لم يستغن عن رد هذه الاضافة لانه
لم يعد في تلك الحالة فان قالوا جل بالبشر وان راده بغير
امر المشترى فالزيادة موقوفة وان رضى بها المشترى
لزمه والا بطلت ولو كان حين راد ضمن عن المشترى او
اضافه الي نفسه لزمته الزيادة فان كان بغير امر المشترى
لا يرجع بها عليه وان كان بامر يرجع وليسفع ان ياخذها
الف سوا كانت الزيادة بامر المشترى او بغير امر فان

أخذه رجع الزائد على البايع بما زاد وان أراد المشتري ان
يبيعها مراعاة على الف وان كانت بامر فعل الف وحسن ما به
وان رده المشتري يعيب بقضا او بغير قضا وتقالا رجع
المشتري بالف والزائد بما زاد وان اراد البايع منه الدار
حتى ياخذ الزيادة فان كانت الزيادة بامر المشتري فله ذلك
وان كانت بغير امره فلا التفريقات في السامع الاقالة عند
الجنينة رحمه الله فسخ في الاحوال كلها قبل القبض او بعد
بمثل الثمن او باقل او باكثر من نوع الثمن او من نوع اخر فاذا
اعتبر فسخا والفسخ لا يبيع الا بمثل الثمن فيطل استرداد الزيادة
والنقصان واشترط بدل اخر لالحصول الاقالة على هذا
الوجه قبل القبض عذم الا اذا عذر حله فسخا فان
حدثت زيادة بعد القبض بطلت الاقالة وعند ابي يوسف
الاقالة بعد القبض يصير بيعا سوا وقعت بمثل الثمن او
باقل او باكثر او بنوع اخر وقيل القبض يعتبر فسخا في
الاحوال كلها الا في رواية الحنابلة عنه انه يعتبر بيعا

فاسد او قول محمد مثل قول ابن حنيفة الا في فصل وهو
ان الاقالة لو وقعت على نوع اخر فانه يعتبر بيعا اذا كان
بعد القبض فلهو مذهب ابي يوسف فاما فيما عدا ذلك فانه
يعتبر فسخا فلهو مذهب ابي حنيفة له الاقالة في الفسخ ولا
يحمل الا بئد الاقالة اقلتك البيع في معنى فلتلك وحدا
حكما فانه لو بايعا عبد احرار بثلث ثم ذلك احدهما فسخا بلا م
والبيع في مثله لا يجوز ولا يبي يوسف الاقالة بيع ولها يجب
بها الشفعة اذا تقابلت لاختلاف جنس الثمن او بزيادة فالظاهر
انها اذا داهه الا بئد احرار بثلثا وبمثل الثمن او بانقص اراد به
البيع الاول فاعتبر فسخا وفي التقاضي دوي جواز الاقالة
بعد حصوله له لدواله ورش واجمعوا انه لا يجعل بيعا فان امكن
مثل ان حصل الفسخ بلفظ المناقصة او المناقصة او المنارده
او الرد في شرح بكر واجمعوا الوفاق لا ينقص ووجد بالمبيع
عيب في يد المشتري يكون اقالة بذلك لان المخطوط باراء
البيضان وفي اللالي استرثب ما بنوا رطبا فيحت ونقص ثم

تفاضل ما يجب على المشتري شيء كان كل البيع باق وفي التوبة
اشترى شيئا بدينارهم وتابوا فكدت الدراهم ثم تقابلوا
البائع رد مثلهما على قيس قول أبي حنيفة في الاستفاض
وفي التقارب يصح الاقاله بالواحد عند أبي يوسف خلاف
محمد ويجوز شرط الخيار فيها للبيع والطلق للرجح اعتبار
لغة الماضي منها وقال أبو يوسف بلفظين ولكن لا يعتبر
الماضي من الآخر ولا يجوز البيع من غيره في الاقاله والطلق أبو
يوسف لا يجوز منه ايضا وفي المتفق قاله المشتري للبائع
قبل القبض اقلني البيع فقال اقلتك ينقض البيع عند أبي
يوسف خلاف محمد وفي الرعايات عند أبي يوسف في الموضع
الذي يحتمل الاقاله بيعا تبطلها الشروط الفاسدة وفي التعويد
الاقاله لا تبطل بالشروط الفاسدة وفي شرح بكر الاقاله
تقتصر على المجلس دار في يد رجل اقام رجل بينة انه
اشترى منها واقام هو بينة انه اشترى منها المدعي
تقاتر البينتان وتركه الدار في يد ذي اليد كان كل واحد

منه بل دخل بغير صاحبه في الشراء مقر بالملك له فوضع الامر ان
مخا فظلا كانوا قام كل واحد بينة ان صاحبه او بهاله او
وهبها له وقاله محمد يعنى للمدعي فيجعل بان ذي اليد اشترى
وفرض ثم باعها منه ولم يسلم وان ادعى كل واحد الشراء
في القبض والجواب لا قاله لان الغضا بالبينتين غير ممكن
لانه ليس احدهما بالقديم اولى من الآخر بخلاف الاول
فان تقدم سيرا التابض اولى انا لو بدنا بالبشر الخارج
لم يبع بعه عندي بعدم القبض وفي الشافعي لو وقتا فان
كان السبق للخارج قضى بالبينتين وقضى بالملك لدى البد
للحال وان كان السبق لدى اليد يعنى بالبينتين وقضى
بالملك للخارج ويومر بتسليمها اليه وهذا الاجماع كان التقا
بها ممكن وفي التقارب شهد اثنان على تسليم الشفيع
واخران على تسليم المشتري تهاوتنا وبقية الدار لدى
اليد وقيل فيه خلاف محمد بينة البائع على امر المشتري
بالبشر بالعين اولى من بينة المشتري على امر البائع باليد

ولو كانت بينة البائع على البيع بالعين فبينة المشتري أولى
وهي بره وفي أدب القاضي الحسن شهد أشان أن البائع كان هـ
مجنوناً عند ما باعه وأخبر أن أنه كان صحيح العقل والذهن شهدان
على ثبات العقل وصحة البيع أولى وفي جمع السفى وكذا لو
أقام الورثة على هبة المهر في مرضها وأقام الزوج على الهبة
في مجها فبينة الزوج أولى لأنه يثبت صحة تصرفها وفي جمع
ولكن ابينة الصحة والمرض إذا اجتمعا وفي موضع أقام الورثة
بينة على الطلاق في الصحة وهي أقامت في المرض والعق مع
الورثة فالسنة بينة المرض وفي الباقي بايع ما دونها فأقام
مواها بينة أنه كان أبقا وأقام البائع أنه كان أرسله إلى حجة
فالبينة للبائع على ثبات الجواز وكان الواقام المشتري على السرا
من المحجور قبل الحجر وأقام هو على السرا حالة الحجر فالسنة
للمشتري وفي جمع وكذا الواقام الورثة على المشتري من
الوصي إن السرا كان وقت العزل وأقام المشتري أنه كان
وصياً وفي التقارب بينه العزل أولى من بينة البيع وكذا

الطلاق والعناق من الولد وبينة الورثة على إبطال القاضي البيع
من البراءة أولى من بينة البائع بالحقارة وأن كان من قاصدين
بينتهما على الإطلاق أولى من بينة على الشرط وفي أدب
القاضي بينة الابنات والبراءة إذا اجتمعا يعمل بأجرهما تاريخاً
وإن لم يورخا رخصاً تاريخاً واحداً أو رخصاً واحداً يعمل ببينة
البراءة لأنه عمل لها وفي التقارب بخلاف شهود البائع أولى
من شهود البراءة وبينة المدعى بالصلح أولى من بينة ذي اليد
بالبراءة وعن أبي يوسف كذلك في الصلح عن الالف على مائة
وهذا الثوب أنها أولى من بينة البراءة لأن أحدها على الثوب
وكن أعلى المائة وروى أن بينته تقبل على الثوب وبينة هذا
على البراءة ولكن ابينته على الصلح بأربع مائة أولى من بينة
هذا بخمس مائة وما أولى وروى أن بينة الطالب مائة دينار
عن الالف أولى من بينة المطلوب بخمسين درهما وفي جمع
الشهيد شهد أشان أن فلاناً ماتت وكانت هذه امرأته وأقر
أنه طلقها قبل الموت قاله القاضي شهادة الزوجة أولى وقال

السعدي شاهد الطلاق اولى وقال القاضي ان كانت المرأة
او ورثتها يدعون عتدين فالنوى على ما قاله القاضي والاه
فعل ما قاله السعدي وفي شرح بكر ادعى الشراء من ثلث
والدار في يد فان لم يورخا او ارخا تاريخا واحدا يفتى بينهما
لتساويهما في الدعوى والبرهان ثم كل واحد ان شا أخذ نصفها
بنصف الثمن وان شا ترك ما له اثبت شرا الطر ولم يعلم له
الا النصف فثبت التحجير للغير فان ترك احدهما فلا اخر
اخذها ان كان ذلك قبل الغطاء لها الزوال المزاج وان
كان بعده لم يكن له الا النصف لان القاضي فسخ البيع في
النصف فان ارخا وتاريخ احدهما سبق قضي به لانه
استحقها في وقت لا تنازع فيه ولكن الوارخ احدهما قضي بها
له وان كانت الدار في يد احدهما فان لم يورخا او ارخا
تاريخا واحدا فذو اليد اولى لان اليد دالة السبق
ولو ارخا وتاريخ احدهما سبق فهو اولى بالامر فان اخرج
احدهما فذو اليد اولى لان اليد دالة السبق وسواء

ارخ الخارج اولى لم يورخ وذو اليد اولى وقضى
العين اولى من قبض العين وقضى العين اولى من الخارج
وان كانت الدار في ايديهما قضي بينهما الا اذا سبق تاريخ
احدهما فيقضى له وان ادعى كل واحد الشراء من اخر ان
كانت الدار في يد احدهما يفتى في يد الذي يدعي الشراء
منه اولى وان كان في يد احدهما المرعفين في يد الخارج
اولى في الحالة الا ان يكون تاريخ صاحب اليد اسبقه
وان كان في ايديهما يفتى بينهما ولو ادعى ملكا مطلقا والدار
في يديهما فان ارخا واحدهما سبق فعلى قول ابي حنيفة
وهو قول ابي يوسف والاخر اولى قول محمد وهو رواية
ابي حنيفة يفتى لاسبقهما وعلى قوله ابي يوسف الماول
واخر قول محمد وهو رواية ابي سلمان يفتى بينهما قلت
وفي المستق ان ابا حنيفة رحمه الله قال اولا يقضى لآخرهما
ثم يرجع فحصل عن كل واحد منهما قولان وفي الشافعي يفتى
للسبق ولا خلاف في هذا والاختلاف محمد في المبرات وفي

الاستيعاب في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله
الآخر يبقى كما سبقه وفي قوله الاول وهو قول محمد
يقضي بينهما ولم يذكر هذا الاختلاف في الاصل وانا ذكر في
الميراث في احوالنا من جعل هذا على الاختلاف ومنهم من
جعل على الاتفاق ذكر بكر وان ارخ احدهما على قول
ابي حنيفة يقضي بينهما وعلى قول محمد للذي لم يورخ وعلى
قوله ابي يوسف للذي ارخ قلت وفي المتن يقضي
للمورخ في قول ابي حنيفة وابي يوسف ذكر بكر وان
كانت الدار في يد احدهما فان لم يورخا او ارخا تاريخا واحدا
فقط للخارج وان ارخا واحدهما سبق يقضي لاسبقهما خارجا
فان اودا اليد وعلى قول ابي يوسف الاول يقضي للخارج
ثم رجع الي قولهما قلت وفي الشافعي يقضي لاسبقهما
ذكر بكر وان ارخ احدهما على قول ابي حنيفة يقضي
للمخرج وعلى قول محمد الاول للذي لم يورخ وعلى قول
الآخر للخارج وعلى قوله ابي يوسف الاول للمخرج وعلى

قوله الآخر للذي له اليد فان التاريخ له او للخارج قلت وفي
ادب القاضي لو ارخ الخارج فهو له وكان بالعكس وعن ابي
يوسف دو اليه اول ذكر بكر وان دانه الدار في ايديهما
فان لم يورخا او ارخا تاريخا واحدا يقضي بينهما وان ارخا
واحدهما سبق على قول ابي حنيفة واخر قول ابي يوسف
واول قوله محمد يقضي لاسبقه وعلى قوله الآخر واول قول
ابي يوسف يقضي بينهما قلت وفي الشافعي يقضي لاسبقه
ذكر بكر وان ارخ احدهما على قول ابي حنيفة وقول
ابي يوسف واخر قول محمد يقضي بينهما وعلى قوله الاول
يقضي للذي لم يورخ قلت وفي الشافعي عند ابي حنيفة
رحمه الله بينهما وعند ابي يوسف للمورخ وعند محمد للذي
لم يورخ وفي الاستيعاب لو كان في ايديهما فاقضي بينهما
الا اذا سبق تاريخ احدهما فيقضي له ذكر بكر لو ادعيا
تلقى الملك من اثنين بالمرات او بالبشرا فالجواب فيه هـ
فالجواب في دعوى الملك المطلق لان له واحد منها يحتاج

الى اثبات الملكة لملكه وكان المملعين حضروا دعيا ملكا مطلقا
 والعين في يد الثاوي في يد احدهما وفي ايديها فالجواب
 فيم على التفاصيل التي ذكرنا وان ادعى تلحق الملك من اثنين
 بشين مختلفين بان ادعى احدهما الهبة مع القبض والاخر
 الشراء والعين في يدي ثالث فالجواب في الفصل الرابع
 للجواب فيما ادعى ملكا مطلقا وكن الوان العين في يده
 احدهما يبقى فيها الا ان بورخا وتاريخ احدهما سبق
 في دعوى مطلق الملك ثم انما يقضى فيها اذا كان الملك
 عامه ما لا ينقسم كالدية والعبد فان كان ينقسم كالدار
 وغيرها يقضى بها لمدي الشراء في النصول عندهم وان
 ادعى التلحق من واحد والعين في يدي ثالث اذ لم بورخا
 او تاريخا واحدا فالشراء اول فان ارخا وتاريخ احدهما
 سبق فالسابق اول ايها فان ارخ احدهما فالورخ
 اول ايها فان وان كان العين في يد احدهما ان لم بورخا
 او تاريخا واحدا فن واليه اول ايها فان وان

ارخا وتاريخ احدهما سبق يقضى بأسبقها ايها فان وان
 ارخ احدهما فمضاج اليد اول وان كان العين في ايديها
 فانه يقضى بينهما في الفصول الثلاثة اذا كان المقتضى به لا ينقسم
 فان كان ينقسم يقضى لمدي الشراء وفي الفصل الرابع وهو
 ما اذا ارخا وتاريخ احدهما سبق يقضى بأسبقها ايها
 فان فالجواب في الصدقة مع الشراء للجواب في الهبة مع
 الشراء وان ادعى احدهما الهبة مع القبض والاخر صدقة
 مع القبض فالجواب فيه بالجواب فيما اذا ادعى كل واحد منهما
 الهبة مع القبض ولوادعيا الهبة فان الجواب فيه بالجواب
 فيما اذا ادعى الشراء على التفصيل وان ادعى احدهما الشراء
 والاخر الزهني مع القبض والاخر الشراء ان الزهني لا يقيده
 حكمه الا بالقبض للهبة وان ادعى احدهما الزهني والقبض
 والاخر الهبة والصدقة مع القبض فالجواب فيه بالجواب
 في دعوى الشراء مع الهبة ان الزهني عقد ضمان كالشراء او ما
 الايام مع الهبة والقبض او مع الصدقة والقبض فالجواب

فهذا الجواب فيما لو ادعى أحدهما الشراء والآخر الهبة أو الصدقة
لأنه بالامهارة يقع الملك بالنسبة أيا ما كان مع الشراء أو الهبة
فيه عند أبي يوسف فالجواب فيما لو ادعى كل واحد منهما
الشراء وعند محمد الجواب فيه كالجواب في دعوى الشراء
مع الهبة وفي جمع أقام أحدهما على الشراء الفاسد والآخر
على الشراء الصحيح فبينة الصحة أولى ولو أقام أحدهما أنه
باعه منه بالف رجل من خبره وأقام الآخر أنه باعه منه بالف
وحرر رد العبد إليه وقضى كل واحد نصف قيمة العبد
جميع العلوم ببقه متصلة بسجله أنها منه أخرى أن
من الطريق فالمسجد أولى لأنه أخضر ولو أقام بينة على دار
أما وقت على من يؤمن في مسجد وهو الامام فيه وبينة أخرى
على أنها وقت المسجد فالجواب فيه كالجواب في البيتين
على حقوق الناس وفي شرح بكر أقام واحد أنه اشتراها من
فلان بالف وهو يملكها وأقام آخر أن آخروها وبينة
وهو يملكها وأقام ثالث على الصدقة والعص من ثلثها وأقام

رابع على الارث من أبيه وقضى بينهما وفي الجامع في باب
الشهادة أقام كل واحد منهما بينة على دار أو عبد في يد
رجل أنه باعها منه بالف وقضى عليه لكل واحد بالنسبة التي
ادعاه وفي الباب الطويل يقضى لكل واحد بنصف التي قبل
هدا فباس ودأل استحسان وقيل في المسئلة روايتان
وقيل هذا قول محمد وذلك قوله ما وجه التماس إن كل واحد
يحتاج إلى اثبات الملك وقيل هذا قول محمد في المبيع عند
المنازعة ودأل هذا سائر أفاضل هذا أو ما لو كان في
أيديهما سوا وثم يقضى بذلك فلهذا وجه الاستحسان أن
المراعاة دين في الدعة فصار هذا كدعوى الدين وكن الواجبا
وأما ما سبق وقضى لكل واحد بالنسبة التي ادعاه وكن الواجبا
البينة على إقرار المشتري بالشراء من كل واحد منهما لأن
المراعاة دين وكن الواجبا أحدهما أن العبد عنه ولذي
ملكه وباعه منه وسلمه وأقام الآخر أن العبد ملكه فباعه
منه وسلمه وقضى باليمين وأما بترجح صاحب الناج لأن بينة كل

واحد غير مسموعة في اثبات الملك لنفسه ليرجع صاحب المتاع
بل في مسموعة على النقص الذي يدعيه كل واحد وان كان العين
في يده احدها واقام البينة على المبيع منه دون القبض
فالعين الخارج باخذ منه وسليم الى المثلوث عليه وباخذ
منه العين الا انها لا يستحقان الثمن الا بعد اثبات الملك للمبيع
واحد ما دله واليه والاخر خارج فالخارج اولى ولو قامت
البينة على القبض فحق باليمين لوجود التسليم منها وفي المتقا
اقام كل واحد منها بينة على عبده في يد رجل انه باعه منه
بالنقد ان المشتري بالخيار ثلاثة ايام فالذي في يده العبد
بالخيار يدفعه الى ايهما شا وتكون للاخر اليمين عليه ولو ادعا
كل واحد الخيار لنفسه فان بقى البيع رد العبد اليهما
وان امضيا فحق باليمينان فلو اجاز احدهما ونقص الآخر دفع
العبد الى التاقص وكاشي لليمين انه بالاجازة صار باسا وصير
الاخر مستحقا له وفي العيون لليمين نصف الثمن وفي المتقا
اقام كل واحد بينة انه باعه من ذي اليد بثلثا اسقطا

فاخذ ان العبد وقيمه بينهما قاله الحاكم هذا عندي على
لاقرار فان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان وان
شهدت البينتان على معاينة البيع والقبض فان كان العبد
بقيته اخذاه وكاشي لهما وان كان مستهلكا اخذ قيمته وكاشي
لها وفي الزبادات دار وعبد في يد رجل اقام كل واحد
بينة على شرا الدار منه بهذا العبد يفتى بالدار والعبد لهما
لاستواءهما في الحجة ويحيران فان امضيا العقد فعلى ما بينا
وان فسحا فالعبد بينهما ويضمن الدعا عليه لكل واحد نصف
قيمة العبد لان كل واحد اثبت تسليم العبد اليه وقد رد
الى كل واحد نصفه وكان الواجب الدار في ايديها وان كانت
في يد احدهما يقض بهالة لان القبض دليل السبق وان ادعى
نقصي لاسبقتهما والدار في ايديهم كانت لان تقدم شرايه
مبطل من الاخر وقبضه وان ارجح احدهما والدار في يد المارعا
عليه ثقتي للمورخ لان شرايه سابق على الذي اطلق لانه
الشرع حادث في حال الوقت الطهور وان كانت في يد الذي

لم يورث يقضي بآله لأن القبض يترجح على التارخ لأن الشرا
بآله القبض لا بالتارخ فان كانت في ايديها يقضي لها لان
الذي ارخ له فيما في يده تارخه وليس للاخر فيه شيء والخبر
فيه شيء والاخر له فيما في يده قبض ولاخر فيه تارخه والقبض
يترجح على التارخ فان كان لاحدهما تارخ والاخر قبض معا في
اوسهوديه فهو اول لما ذكرنا وان كان لاحدهما قبض مشهود
بم والاخر قبض معا في المعايين لانه ليس الخبر بالمعانية في
لا يوضع كون الدارين فان العبد بينهما ويجوز ان لا يورث عيب
الشركة في يد الشريك وفي كل موضع تكون الدار احدهما
فان العبد للاخرانه لم يسلم له شيء من الدار وتارخ القبض
تارخ الشرا وان سبق القبض يدل على سبق الشرا
اذا كان العبد في يد المدعا عليه فان في ايديها فالحكم
في الدار ما ذكرنا في الوجه واما العبد ان مضى البيع فهو
بينهما والمدعا عليه لا يضمن شيئا من العبد لانه لم يقبض العبد
والضمان حكم القبض وفي الافضية عيب في يد رجل اقام

بينة انه باعه من ذي اليد يكنا والاحرانه عيب يملكه منه
سنة يقضي على ذي اليد باليمن لمدي البيع والعبد لمدي
العبد وفي التقاريف اقام احدهما على الشرا من
ذي اليد يكن او الاخر على انه يملكه منه كن او اليمن لذي
اليد والعبد للاخر وفي الشافي اقام احدهما ان اياه مات
وتراها ميراثا له واقام الاخر انها له قضى بينهما لاستقايهما
في دعوى الملك ولو اقام احدهما على الميراث من اميه واقام
الاخر على الشرا او الهبة او الصدقة من ذلك المورث
او على ان المورث تزوج امه على المدعا وماتت امه وتو
ميراثا له قضى لمن ثبتت الملك به هذه الاسباب لانه ثبتت
الزواله عن ذلك المورث في حياته وفي المستقبل ابي
يوسف اقام احدهما انه عيب اعتقه وهو عليه واقامه
الاحرانه عيب ولد في ملكه فالولادة اولي وفي الشافي
اقام احدهما على الشرا والعقب والاخر على الشرا قضى
به لصالح العقب لأن العقب قبض حكى ولو اقام احدهما

انه له اعتقده الاخر انه دينه ومثله فقي بالعق **ع** عبد اقام
ان فلانا اعتقه وهو ملكه وفلان يقر بذلك او ينكر واقام اخر
انه عليه فقي بالعق **هـ** اي استويا في اثبات الملك واراد
هذا المعنى **هـ** اقامت امة بينة ايها ولدت من مولاه واقام
اخر انه اشترى اياه منه فقي بينة الولادة فيبصر المشتري ان
لان المشترا والبض الحال والعلوق سابق **الان** توفيت
المشتري الشراويل الخيل كانت بينة اولى وليس كذلك
العبد فيم بينة على العوق والتدبير واقام اخر على الشراويل
والقبض فان بينة المشتري اولى الا اذا قامت البينة على
سبق التدبير فان لم يكن للمشتري قبض ولا للعبد سبق تاريخ
او ارضا تاريخا واحدا فقي بينة العوق والتدبير واراد
ارضا فاسبقها اولى ايها كان **هـ** اقام احدهما بينة بعصب
والاخر يودعيه او احدهما انه اجره والاخر انه اودعه
ايه فقي بينهما لاستويا في الدعوى والحجة ولو اقام احدهما
بعصب والاخر ذا اليد اقر انه وديعة هذا المرعي عنه فقي

مجلس

مجلس

به لدى العصب لان بينته تبطل اقراره بالوديعة وكان
لو اقام احدهما بينة بعصب والاخر يودعيه او احدهما
انه اجره والاخر انه اودعه اياه فقي بينهما لاستويا
في الدعوى والحجة ولو اقام احدهما بعصب والاخر ذا
اليده اقر انه وديعة هذا المرعي عنه فقي به لدى العصب
لان بينته تبطل اقراره بالوديعة وكان لو اقام احدهما
على اليد اقر والاخر على اقرار ذي اليد بالعصب مثله
فبينه الا يداع اولى **والمستفاد** عن محمد اقام احدهما على
العصب والاخر انه فقي له به ان شهود العصب لم يذكروا
ملحا وفي الثاني اقام كل واحد منها بينة على الشناج
في ملكه فقي بينهما لاستويا وكان الووف بينة احدهما
والرابية مشكله لانه يجوز ان تكون بينة الذي لم يوف
معدومة فان وقتا وشبهه على احد الوقتين فقي له بها
لشهادة الطاهر فان استبهم شبهها فقي بينهما لانه لا حجة
لواحد الا وعليه مثله فاستويا ان كانت على غير الوقتين

فرضيها لانه لا قابلية في التوقيت فانه لم يوفقنا وروي
ابو الليث الجوزي عن اصحابنا يترك في دي الدي لظهور
حفظا للزيتين ولو اقام احدهما على الساج والآخر انما
له وسعت منه او غصبت او اجرها اياه او اعارها او
اودعها او اقرها والساج الاولي ولكن الوهنت في ابدعها
فاقام احدهما على الساج والآخر انما له ولو اقاما على الساج
فرضيها ولو وقع الساج بين دي الدي والخارج وقضى
ان كان سبها على وقت احدهما فرضيها وان استبها
فرضي دي الدي ولو اقام الخارج ان قاضي بلد كان اقصي
له عليه واقام ذو الدي على الساج فرضي الخارج لانه محتمل
الغضب بسبب الساج فلا ينفق بالبئس ولو اقام الخارج ان
القاضي اقر انه فرضي له بشهادة الشهود انما له او اقر انه فرضي
له بالساج واقام ذو الدي على الساج فرضي دي الدي لان
اقراره ليس بسبب الاستحقاق ولو اقام الخارج انه فرضي
له بالبيعة بالساج او انما له واقام ذو الدي على الساج

فرضي للخارج وقال محمد لدي الدي ولكن اعلى من الوهنت
خارجين وهي في يد ثالث واقام احدهما ان القاضي
فرضي له بشهادة الشهود وانما له واقام اخر على الساج
فرضي لصاحب الفضا وعند محمد لدي الساج ولو اقام
انه عبك ولدي ملكه وانه اعققه واقام ذو الدي انه
عبد وهو في ملكه فرضي به للخارج لانه زاد العتق ولو ادعي
الدين بغيره روايتان ولو ادعي الكفاية لا يستحق
به شيئا لانه ربما سقم ولو كان ذو الدي ادعي العتق
ايضا فهو اولى لانها استويا ولهذا في المشتق
فان ادعي العبد عتق احدهما فيبيته اولى فان كرها
قال ابو يوسف جعلت وكلاء بينهما وفي الشافعي شهد
شهود ذى الدي على انه دبر وشهود الخارج على انه
اعققه فرضي بالعتق لانه زيادة وكان الواقام ذو الدي
انما ولد منه واقام كل واحد انما امته ولدت
منه في ملكه فرضي بها لدي الدي لان دعواهما دعوى ساج

ولو أقامه والد له اعتقه وهو عليه أودبه أو استولاه
وأقام الخارج أنه عبده قضى بالعق وحقوقه وكان الواقف
الخارج أنه ابنه ولد في ملكه من أمته هذه وأقامه والد
أنه عبده ولد في ملكه قضى لمدي النبوة كان فيه اثبات
السنة والحرية وفي المتفق أقامه والد أنه دبرها
وهو عليها وأقام الخارج أنها ولدت منه وهو عليها وفي
لدي الدية أقام الخارج أنه عبده عصبة ذوالد منه وأقامه
أو أودعه أو أوجع أو رهنه وأقامه والد أنه اعتقه
أو دبره أو استولاه وهو عليها قضى للخارج لأنه اثبت
العقب ووجب له الرد فبطل دعوى العقب وحقوقه وفي
شرح الناصي أقام الخارج أنه له مند سنة وذوالد أقام
أنه في بيع مند سنتين قضى للخارج وعن أبي حنيفة ذوالد
أول وفي الأفضية أقام الخارج أنه له مند سنة وذو
الد أقام أنه اشتراه من فلان مند سنتين بقضى للخارج
وفي شرح الناصي وكان الواقف الخارج أنه له وذوالد أقام

أنه اشتراه من فلان فإنه لا يكون مخلصا من يده المدي
أشترى حبارية فزوجها قبل القبض فوطئها الزوج صار
المشترى قابضاً لأن الوطئ استيلاء وقد حصل بتسليط
المشترى فصار كفعل المشتري فإنه لم يطأها فذلك قياساً
وهو رواية عن أبي يوسف لأن النكاح يعيب وفي الاستحسان
لا يكون قبضاً لأن النكاح إنما جعل قبضاً من التخييل إنما
جعل قبضاً للمعنى الاستيلاء على المبيع والنكاح أمر حكلي
لا استيلاء فيه وفي الشافعي فإن وطئها المشتري في يده
البائع ثم مات قبل أن يمنعها البائع تملك من المشتري وعن
أبي يوسف تلزمه حصه المهر من الثمن فإن منعها بعد وطئ
المشتري ولم يقض الوطئ ثم مات فلا شيء على المشتري
من الثمن قدر ما يقضيها لأنه ألت بعضها ولو كان المبيع
في يده البائع وقت النكاح أو في حجره أو على عاتقه أو كانت
دابة وكان مسكها فدام ذلك فليس هو المبيع ولو كان
قبضاً أو خاتماً وهو كاسبه أو دابة وهو راجعاً فدام

عليها فقد امنع ولو بان دارا وهو سائلها فدام فلبس بيع
خلافا لمحمد وفي المتفق عن ابي يوسف لو منعها بعد وطء
الزوج لاجل الثمن فماتت في يده انتقض البيع والمهر للمشتري
واشترى عليه منه الجنيبة وعقد ابي يوسف ينتقض
النكاح وعلى الزوج الا وهن من المني ومن مهر المثل و
اقسم الثمن على قيمتها يوم البيع وعلى المهر الذي وجبه الا
ان يكون نقصان الوطء اكثر فيلزم المشتري من الثمن
بحساب المهر او النقصان ابان ان اكثر وفي النواذر عند
الجنيبة ومحمد لا ينتقض النكاح وفي المتفق عن محمد لو
ماتت قبل ان يطأها الزوج انتقض البيع واقسم الثمن
على قيمتها وعلى المهر فاقام المهر من الثمن لزمه وتصدق
بفضل ان كان فيه وكان ان تركه تصدق به البائع قال ولا
يشبه المهر المية لو وب لها لان الهبة لاحصة لها من
الثمن كالمهرونة لو وب وفي الشافعي لو مائة في يده
البائع عده التزويج او مائة توت من البائع وقالوا لا يكون

المهر للمشتري لانه اشترىها وهي ملكه وفي الحق المهر للمشتري
لانه حصل بعقد باجازه الخالص ولا شيء عليه من الثمن
وفي النوازل هو ما يبطل النكاح في قول الجنيبة خلا
محمد قال الشهيد رحمه الله والمختار قوله ابي يوسف
وفي المتفق اشترى جارية بعبد فلم يتقا بياحي زوجها
من بايعها فوطئها ثم مات العبد قبل التسليم وان بايعها ان
تسليمها فمشتريها منه ونصفه قيمتها يوم وطئها ولا مهر عليه
وان شاء نقض البيع ومنها وصنف النكاح وبطل عنه المهر
ولو ولدت منه ثم مات العبد فلا سبيل للبائع عليها ولكن
يضمن المشتري قيمتها يوم وطئها ولا مهر عليها ولو بان زوجها
اباؤه بعد قبضها باسمه لم يكن للبائع سبيل عليها ويضمن المشتري
قيمتها يوم قبضها ويكون المهر على البائع والنكاح صحيح ولو
كان قبضها بغير امر ثم زوجها وقد علم البائع القبض اولا
فان هذا لا يكون تسليما منه بالقبض الا ان يطأها بعد ذلك
في يده المشتري فان مات العبد قبل التسليم لم يكن للزوج

عليها سبيل من قبل انه وجب لها في يد المشتري مهر وفي
 الشافعي اشترى جارية بعبد وقبضها ثم زوجها من البائع
 ثم هلك العبد قبل التسليم لا يفسد النكاح ولو زوجها
 بعبد هلك العبد لم يجزه تزوج مكاتبه ابية ثم مات ابن
 لا يفسد ولو تزوجها باذن المكاتب لم يجزه تزوج امه اشترى
 بها مكاتبه لا يفسد ولو ابانها ثم تزوجها باذن المكاتب لم
 يجز مكاتب تزوج بنته مولاة ثم مات المولى لم يفسد ولو
 تزوجها بعد موته لم يجزه مكاتب تزوج امه باذن ثم اشترى
 لم يفسد ولو ابانها لم يجزه فعل عن المكاتب بان المولى ثم مات
 لم يفسد النكاح ولو قال بعد موته لم يفسد تزوج مكاتبه
 بابه وسلفه ثم تزوجها باذن المكاتب ثم طلق المكاتبه قبل
 الدخول لا يفسد نكاح الامه ولو ابانها ثم تزوجها لم يجزه
 تحت امه بنكاح فتزوج حرة على رقبتها باذن مولاها و
 قبضها ثم طلقها قبل الدخول لا يفسد النكاح الامه ولو
 ابانها ثم تزوجها لم يجزه تزوج امه باذن ثم مات المولى

والزوج وارث والزلة مستعققة بالدين لا يفسد ولو
 ابانها ثم تزوجها لم يجز وسائر ما يمنع الا بئس العاقر
 وفي التقاربين زوج المسترة قبل القبض ثم رآها
 قبل دخول الزوج فله الرد والمهر بدل عن عيب الزوج
 وفي الشافعي لو كان لها زوج قد وطئها عند البائع ثم
 وطئها عند المشتري فله ان يرد لها بالعيب ولو لم يكن وطئها
 عند البائع هل يرد لم يذكر هذا واختلف فيه وفي المحاضر
 عن محمد اشترى جارية بثوب بعينه ثم تزوجها قبل
 القبض ثم هلك الثوب قبل التسليم بطل البيع والمهر
 للبائع فان كان به وفا بقتان الزوج فلا شيء للمشتري
 ولا يفرم بتقدير نقصان وفي رواية يفسد بطل النكاح مكاتب
 بطل البيع ولا مهر على الزوج وفي الشافعي رهن امه
 لها زوج فوطئها فملك من ذلك فالتباس ان يملك من
 الرهن وفي الاستحسان يملك من الرهن ولو زوجها
 بعد الرهن فوطئها فمات من ذلك موت من الرهن

اشترى عدا لم يقبضه حتى غاب قبل نقد الثمن وطلب البايع
من الفاضل ان يبيعه ثمنه وقص عليه القصة والتاخي لا
يبيعه من غير دينه للثمنه فان اقام بيته انه باعه اياه ان
لانه غيبه معروفة لم يبيع وان كان لا يدري بيع وبو في البايع
لثمنه وان زاد المشتري وان نقص فعليه وسوق كئيل
وقالوا يقبضه الفاضل للمشتري ثم يبيعه حتى لا يكون بيع
القبول وقال الله والي يحوز هذا لانه امر ثبت حضا
لا يقصد اوان الكرخ يقول لا يقبضه الفاضل لانه لو قبض
البايع اسوة لغرماء المشتري فصار له لو كان الشيء رهنا في
بيده ان الفاضل يبيعه في يده لا يقبض منه لانه يصير هو و
الغرماء سواء واما وضع المسئلة في الموقوف لان الفاضل لا
يبيع العقار على الغائب ولو كانا اثنين فباب احدهما فالخاض
لذلك فبشر نصيبه الا يفتد جميع الثمن فلو فتد اختلفوا في
مواضع الاول هل يحجر البايع على قبول نصيب الغائب عند
اي يوسف لم يحجر خلافا لها والثاني لو قتل هل يحجر على

تسليم نصيب الغائب الى الحاضر عنه لا خلافا لها والثالث
لو قبض الحاضر العبد هل يرجع على الغائب بما نقل عليه عنه
لا خلافا لها قال لوقضي دين غيره امره وله ما علم ولكنه
مضطر فيه لانه لا يمكن من قبض نفسه الا بقضاء دين الغائب
وضار كغير الرهن اذا افكك الرهن يرجع به على الرهن
وهذا خلاف ما لو استاجر دارا فغاب احداهما فتد الحاضر
كل الاجر حيث يكون متبرعا لانه غير مضطر من قبل انه ليس
للاجر حبس الدار لاستيفاء الاجر فان هلك العبد في يده
الحاضر قبل ان يحضر بشر بكيه رجح على الغائب بما تقدم عنه
فان هلك بعد ما حفر وطلب منه وهلك بما فتد عنه فاما
ان كان حاضرا وتد الاجر عنه نصيبه يكون متبرعا
اري عنه في قولهم وفي جميع برهان عامل المزاج اخذ الخراج
من الانكار ورب الارض غائب ظاهر الرواية ان الاثار لا
يرجع على رب الارض وفي جميع السنن يرجع هـ في وجع امرأة
غير امرها ثم ظهر منها ثم اجازت الناح والظهار ما حل

لان الطهارت تنبيه الحلال بالحرام ولم يوجد هنا تزوج
امه بغير اذن مولاهم تزوج حرة ثم احاز المولى المطاح لم
يخرج لان البضع ملك بالاجارة فهو تزوج امه على حرة فلا
يجوز استتري جارية بالف مثقال ذهب وقبضة ثمها بضان
لانه اصاب العلة اليها على السوا ويشترط بيان صفها على
الدرهم والدينارين حيث ينصرف الى الجدة وكذا لو قال
له على مائة مثقال ذهب وقبضة فطعمي كل واحد النصف
وكذا اهداني جميع ما يقربه من الكليل والموزون والنياب
وغيرها قرضا او سلما او عصبا او ودعة او بيعا او سراء
او مهر او جلا في خلع او وصية او خالة او غير ذلك
وكذا لو قال له على محرقة وسفير وسهم كان عليه الثلث
من كل جنس ولو دفع ارضه مزارعة على ان يزرع بعضها
كذا او بعضها كن او سبي حصة كل نوع لم يخرج للماله فان قسمه
اضاف الى المالة فاما اذا لم ينقسم على الماله الثلث بعينه
محمول في حق الموصف لوقف على هذا وقال يزرع ثلثها

ونظري ان او ثلثها كن الميز ايضا كن اروي عن محمد استأجر
طير الرصع صين ماله مائة ادها سيط نصف المجر
واعتبر تفاوتها في الانصاع لان العلة اضيف اليها
على السوا فصار له لو كان المستأجر اثنان داران احدهما
الكر فان الاخر عليها سوا وان كان الطير ثنتين فاسته
احدهما قسمة حصتها لان التاجر اثنان فينقسم الاخر على
اعتبار لبيها لو استأجر دارين الفريعات في الشاق
له على اخر دراهم حياد فقضاءه بوفاء فانفقها ولم يعلم به
او فلكم علم صح القضاء وقال ابو يوسف يرد بوفاء مثله
وسيرد الجياد لانه وجد بدل حقه معينا والدرهم لثقتان
في المبادلات ولها الزبوف من جنس الجياد الا انها معية
والعيب لا يمنع تمام القبض وقد تغذر القبض بالهلاك فلا
يبقى لصق رد مثله بالمبيع المعيب لو هلك وفي التوارل
استتري دار الجياد ونعت السبوف احدها السبيح
الخيارد لانه اما اخذ ما استتري ولو باعها مراجه فان

راس المال الجياد وفي الجاس اشترى بالجياد ونقد الراف
ثم خلف انه استرها بالجياد قال ابو حنيفة لا تحت وقال
ابو يوسف يحت ولا بأس ببيع من يريد وهذا خارج عن
منه النبي عليه الصلاة والسلام عن الاسد امر على سوما حبه
من ذلك انما يكون اذا اتفق على الثمن والبيع فاما اذا
اتفقا على احدهما فلا والمسئلة فيها اذا لم يوجد اتفاق
عليها وفي السر صاحب المتاع نادى على سلعة فطلبه
اسنان بثمان مائة فلم يستعن بالنافلا بأس بعينه ان
يريد وان سكته عن ذلك الوركن اليه لم يحرك احد ان
يريد وان كان المتاع هو الدال فاما بغيره صاحب
المتاع يجوز ان يريد فان اخبره بذلك فركن اليه لم يكن
احد ان يريد وفي القاري عن ابن سلمة نادى في
المرابطة بعشرة فطلبه الرجل باحدى عشر فليس لاحد
ان يطلبه باثني عشر حتى ينادي مرة ويقل انما الزاوية
بعد الركن ولو قال هناك بكه افقال هات حتى انظر

اليه اوحى اربه لم يرض عنه ابو حنيفة وابي يوسف
وفي النوارذ هذا لك بعشرة فقال احده بخمسة فذهب
فهلك بضع الفية وفي المتن ان اهلكه يجب العشرة
وفي القاري يجب ما ان السوم الا بذكر الثمن وقيل
هو قول ابي يوسف ويكفي عند محمد ان يبل قلبها واختار
ابي الليث يجب ادا بين الثمن وعن الفضل يجب اذا اتفقا
على الثمن والله اعلم **باب الحالة**
في ادب القاضي قال المدعي لي بيعة حاضرة وطلب من
الحكم فقبله فالقاضي باخذ ثمنه ثقة في ظاهر الرواية
وان كان المرء عليه معروف او المال حثرا وعن محمد ان
كان معروفا واطهر من حاله انه لا يخفى نفسه لا يبيع عليه
اعطا الكليل ولك الوان المرء حثرا لا يخفى المرء
نفسه بذلك ثم اخذ هذلا ابي الوقت باخذ والصحاح
انه باخذ ابي ثلاثة ايام وعن ابي يوسف اخلو سر
القاضي فان اخبر بيته الارفع الكليل ابي القاضي حتى

ببريه وفي السقا عن أبي خزيمة لوقال لي بنية وخذ لي
منه كعبلا فان كان من أهل المضاربة منه كعبلا وان كان
غريبا او علي سفر اخذ منه كعبلا يوما فان احضر بنية ولا
ابراخيله وفي ادب القاضي وان كان مسافرا لا يجبر علي
اعطاء الكفيل ولكن يوجب الي قيام القاضي فان احضر بنية
والادب وكان لو ان بلدنا وخاف انه يريد الخروج من
يومه وعده لا يعال المطلوب لا يجبر من بكفل فقال المدي
الزينة من شئت الي ثلاثة ايام حتى يقيم البنية وفي ادب
القاضي قال المدي لا يمينه لي او شودي غيب لو ان
المطلوب غريبا لا يجبر علي اعطاء الكفيل اخذ من رجل
كعبلا بنفسه ثم اخذ منه كعبلا اخر صح وطالب الباشا
بتسليم نفس الاميل اذا عرف مكانه بنية او غداة كانت
له سنة في الخروج الي مكان او علم القاضي امهل بقدره
الرباب والحج ويستوثق منه بكفيل فان لم يجد يجلس
كن اذ ر السرحني وان لم يعرف ملعا به وافق الطالب

والكفيل علي ذلك سقطت المطالبة عن الكفيل للحال فان
اختلفا فقال الكفيل لا اعرف مكانه وقاله الطالب يعرفه
ففي القضية فان كانت له خربة معروفة تخرج الي موضع
للخبرة في كل وقت فالقول للطالب ويومر الكفيل بالرباب
الي ذلك الموضع وطلبه واحضاره وتسليمه الي الطالب
وستوثق منه بكفيل وان لم يذهب اجل بقدر المسافة
داهيا واجابا والمقام عنده فان احضر الي ذلك الاجل
والاجلس وفي الاجناس فان احضره والانظر في حاله
فان كان بقدر ان ياتي به وان لم يقدر تركه وفي القضية
فان لم يكن للاصل خربة معروفة فالقول للكفيل وان
حلف تندفع عنه الخصومة وكان الواقم بنية ان حمله
غائب لا بدري وفيه لا يلتفت الي قوله ويجلس الي ان
يظهر عن ان المطالبة كانت متوجهة فلا يصدق علي اسقاطه
وفي الشافعي اريد الاصيل حتى لم يبر الكفيل وان قضى حاقه
اذ ان يهيا له زيادة فان كان بيننا وبينهم موادة وجو

على نحو ما بينا فان احضره والاحبس لطله وان لم يقدرا
رده بوجه قالا بواخذ الكفيل ثم اذا لم يطالب الكفيل الى
الطالب ان يلزمه دهر بكر ليس له ذلك وذر السرخسي
له ذلك وفي القاريين له الملازمة في ظاهر المذهب وفي
الشافعي حبس الاصل بدين او غيره اخذ الكفيل بتسليمه
كانه يقدرا على فكه من حبسه بايقاض ما عليه وان كان فيه ضرر
ولكنه قد يلزمه طائعا وعلى هذه الوجه بنفس محبوس او
غائب صح هذا وفي المتقاضي حبس بالدم لا بواخذ الكفيل
به ولكن القاضي تحمله على الحبس حتى يحضره ثم يعيد
اليه وفي البرامكة كفل من القاضي رجلا والمفول به
الحبس فطلب الكفيل فلم يدر ان ياتي به لم يحبس الكفيل
وان كان في غير حبس حبست الكفيل حتى ياتي به وفي التمه
حبس بدين ولا شيء له وله ديون على الناس يخرجها القاضي
من السجن حتى يخاضهم ثم يحبس لان ذلك ربما وقع طريقا لقضاء
دينه وفي الاصل حبس بدين فاخر ندعي عليه دينا فالقاضي

تخرجه من السجن وسمع عليه دعواه فان ثبت الدين وطلب
حبسه فعل وجب انه محبوس بدين فلان وفلان دهر بكر يجب
ان لا يخرج به ان فيه ابطال الحبس على الاول من غير ضرورة
لانه يمكنه ايصال المدعي الى اثبات حقه من غير ان يبطل الحبس
بان يذهب بنفسه الى الحبس فيسمع الدعوى فيه او يبعث
ناييه الجواب عنه ابطال الحق ليعمل المدعي الى اثبات حقه
مستروعا الا ترى لو طلب من القاضي الاعدا فانه يعد
به وبحول بين المدعى عليه وبين اشغاله ولم يقل محمد بانه
يذهب بنفسه او يبعث ناييا فكنه انما عدنا الى مسئلتنا
فان سلم احد الكفيلين بنفس الاصل الى الطالب يرى هو
دون صاحبه وليس هذا فالدين لو كفل به رجل ثم قفل
به اخر نقضه احدى يديان وفي القاريين والكفلا الثلاثة
في العقد الواحد ايم سلم الاصل فان تسليمهم وفي الشافعي
ثلاثة كفلا بالف فطالب كل واحد بثلاثة الالف وان ضلوا
على التعاقب يطالب كل واحد بالالف فكل بنفس رجل ولم

يقال اذا دفعته اليك فانابري قد دفعه من الآن هذا حكم
الكفالة فتبته بض عليه او لا وفي الحاقه دفع الاصيل اليه
الطالب في السجن وقد سجنه عليه لم يبرئ التسليم رفع المداغ
ولم يوجد ولو دفعه في مراح فيه سلطان بريء عنه خلافا
وفي التاريق لا يخذ الكفيل في غير موضع الكفالة وفي الانحاح
مشرط في الكفالة تسليمه في مجلس الناضي فنسله في المصرك
او في مكان يدر على احضاره مجلس الحكم فنسليم وان سلمه
في حجر او في مكان يدر على احضاره مجلس الحكم بركة فليس
بتسليم ولو مشروط تسليمه في مصر فنسله في مراح بريء
خلافا ولو سلمه في السواد او في موضع ليس فيه قاض لم
يبر في قوله ولو مشروط ان يدفعه عند الامير فدفعه عند
الناضي او عزل ووليه فدفعه عند الثاني فهو حايرو
الاجناس وكذا الوشرط عليه تسليمه عند قاض بعينه فدفعه
عند الامير واستبقى اخر فدفعه اليه عند او مشروط الدفع
عند الناضي فدفعه في السوق وفي الشافي سلم الاصيل

نفسه الى الطالب عنه وقد دفعت نفسي اليك من كفالة
ولان بريء الكفيل فان سلمه اجنبي عن الكفيل فان قبل
الطالب بريء الكفيل وان سكت اور لم يبرئ كان العبد
لم يقع مع الاجنبي فله ان يمنع من قوله ولو اراد ان يعق
دينه بغير اذنه فان قاله الاجنبي انا وجيل الكفيل بتسليمه
اليك فان مدقه الطالب بري وان ذنبه لان الوطالة لم
تثبت ولا يجبر على الكفيل في الحد الخاص وهو حد الزنا
والسرقه اذا ادعى القلع وان دفع خيله بنفسه جاز
فاما في العتق والقصاص وجرحه فيها قصاص فذلك عليها
يجب عليه الكفيل ثلاثة ايام اذا ادعى ان له بينة حاضرة كان
فيما حق العبد ولهذا مشروط فيها الدعوي وله الكفالة لرفع
التوثق فلا يجبر على التكفيل فيما يئى على الدرهم عنه اذا
لم يكفله ففي الشافي امر الطالب ان يلازمة بعد ذلك
ولو شهد عليها مستورا ان يجلس المداغ عليه لظهور العقوبة
وفي ادب الناضي يحبس خلافا وفي الشافي شهد مستورا

لم يحبس بلا خلاف لا بعد ابر العدد والعدالة ولو شهد عدل
وقال لي شاهد آخر حاضر وحض على حقيقة دعواه
في رواية ابي سليمان يحبس وفي رواية ابي حنيفة يحبس خلافا
ذكر الحلواني في ادب القاضي واختلف اصحابنا في الخفيف
قبل بان هذا متى قاله الحافظ من رواية وقيل قاله مرويا
عن ابي حنيفة والثاني ما يحلف الطالب المحبوس ادعى العشرة
وطالب عن الطالب انه لا يعرف برفعه بان حلف وان حلف ابناء
يحبس وان نحل اطلقه الى وقت السيار والثالث طلب من القاضي
احصاء الخصم وهو خارج المرحل بابيه انك محق في دعواك
فان حلف استجاب اعداره وفي الثاني في التوف والعاصر
اقام شاهدين على شهادة شاهدين او اقام رجلا او امرأتين
لم يحبس لان الحد لا يثبت بالبدل فلا يحبس وان شهد رجلان
بالحد يحبس حتى يسأل عنها لانه صار متبها والمهم يحبس وان
شهد عدل يحبس ايضا اما للهمة فان جاء شاهد آخر والاخطى
سبيله والعدو في ذلك وشبه العمد والخطا سواء في التوبة

لو شهد بالقتل خطا عدل او استقر ان اختلاف المشايخ في الحبس
والاطهر ان يحبس وفي شرح بكر في الحد الحاصل لو شهد مستور
او عدل يحبس ثلاثة ايام وكذا الرجلين على همة الكذب مشروع
مقدر بثلاثة ايام وكل شيء يجب فيه التقرير بسبب الادعى لو ادعى
ان له بيعة حاضرة يجبر على التلغيف ثلاثة ايام لان التقرير حق
للعبد يسقط بغيره وسيكف فيه ويثبت مع الشهادات ولاه
يسقط بالتوبة وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وحجاب القاضي
الى القاضي وشهادة النساء مع الرجال ولا يحبس حتى يسأل عن
المشهود وان استيفاه غير موقوف الى الامام والمولى يلي
في عبده والزوج في زوجته وكذا من عليه القزير اذا قال لرجل
اقم القزير فتعل لم رفع الى القاضي فان القاضي يحبس بذلك
التقرير الذي اقامه وان المعز لا ينع وجوبه الا اذا كان
القزير يحق الله تعالى وان التفاد لا يسقطه ويجوز اقتل
اليمين عنه في الصحيح من المذهب وكذا الوفاة اصلحك عن دعواك
المعزير على كذا او قال اتركه على بكنا مهرك الحجة من الاصل

وفي نواذ زاني يوسف في الذي يجمع الخمر ويشربه والصلح
احبسه واودبه ثم اخرجته ومن يقيم بالقتل والشرب وضرب الناس
احبسه واخذه في السجن الى ان يتوب كان شرطه على الناس
وشتر الاول على نفسه وفي الناطق الزاني اذا ضرب به لا يحبس
والسارق لو قطع عييس حتى يتوب وفي السارق الداعي عييس
بدعا به كفالاذاه عن الناس والرهن والكفيل جائزان في
الخارج لانه دين واجب حق للعباد ويطلب به ويحبس ويؤخذ
من تركه بعد موته خلاف ما لو قتل بالزكاة بعد وجوبه
الاموال الظاهرة والباطنة حيث لا يصح ان الزكاة ليست بدین
بل هي عبارة عن ملك المال ولهذا لا تؤخذ من تركه بعد موته
فلا يصح التلفالة وفي الاصل لا يجوز التلفالة في الرهن لان الرهن
غير مضمون الا انه يسلط الدين بهلاكه ولا يجوز التلفالة
عن المات بالثابة لموكله ولا بدین اخره عليه لان هذا المال
غير مستقر عليه فانه يقدّر على اسقاطه عن نفسه متى شاء
من غير قضاء ولا رضاً بان يغير نفسه وذکر في باب اختلاف

المات

المات في رواية العتاق له المنع من عجز نفسه وفي رواية
المات ليس له ذلك وفي العيون عن ابي حنيفة ليس له العسخ
الا برضى المولد له على اخر مائة وكفل رجل نفسه على انه ان
لم يواف به عندا فعليه المائة فان لم يواف به عندا الزمة المالية
لوجود شرطه وكذا الومات الاصل اومات الكفيل ولم يواف
به ورثه اعدا ولو قفل بالمائة على انه وافاه به عندا فهو بري
من المائة فوافاه عندا يرى منها وان كان هذا تعليق البراءة
فان التعليق اذا كان فيه بملك لا يجوز وهذا اسقاط وليس
بملك الا ترى انه لا يرد برد الكفيل ولا يتف على رضاء ولا
يرجع عند الابرار على الاصل وذل انه اسقاط فحجز تعليقته
فابطال الشفعة القريبة في الشافي كذا الوفاك له المائة
التي لك على فلان فهي على فان وفاقك بنفسه او قال ان وفاقك
به فلان اخر فانما يرى بها الطاب فوافي الغريم هـ
بنفسه او وفاقه فلان يرى الكفيل لوجود شرطه وفي المتقا
عن ابي يوسف له على اخر الف فقال له اذا خرج فلان من

السين او اذا قدم من سفن فانت برئ منها فهذا باطل ولو
كان المقول له هذا لما عني المجنون جاز الامرا اذا خرج وعن
محمد بن يعقوب رجل لرجل وقال متى يراك غير الطالب فانا
برئ لم يبرأ ولو قال متى يراك الطالب فانه منه برئ لم يبرأ ولو
قال متى يراك الطالب فانا منه برئ فهذا جابر وهو غير له
قوله متى ما كنت لك فانا منه برئ وعن ابي يوسف قال
لرجل انا كفي لك بهذا المال على اني برئ منه ان شئت
عذرا ان اللقاة لازمة ولا يبرأ قبله ولو قال على انه ان ماء
فانا برئ كان يبرأ وكان الوقال تكلف على اني برئ منه من
العدو ولو زوج ابنه وضم المهر على انه ان كان ابنه او امرأه
ابنه قبل ان يزوجها فهو برئ من الصان لازم والشرط باطل
وفي موضع اذا جاء عذرا او اذا قدم فلان فانت برئ من المال فهو
جابر اذا كان شرط اللقاة على هذا الوجه وفي شرح بكر تعليق
اللقاة بالمال يحظر للناس فيه معاملة جابر وفي الايضاح
يجوز تعليق اللقاة بشرط هو سيب الحق نحو ان يقول اذا قدم

المطلوب فانا حيل به وان استثنى المبيع فانه كفي له وهو جابر
وان كان شرطا محضا نحو قوله ان دخل فلان الدار وان لمبت
الرجل او جابر لم يبيع وعن محمد صنت له مالك على فلان ان
يؤتيه وهو جابر وان مات ولم يدع شيئا فهو ضامن وكذا الوقال
ان خرج من المضرم يعطل فالضامن جابر وفي موضع وكذا لو
قال له ان حل مالك على فلان ولم يوافق به فهو على او ان حل
مالك على فلان فهو على او ان مات قبل ان يؤمك فهو على
وفي التقارب لك على الف اذا قدم فلان فان هذا جابر
اذا كان الطالب يدعي ان له عليه الف او انت كذبت بها اذا قدم
وكن الوقال ان اقر بها فانا حيل وفي الشافعي كفي بنفسك
انه ان لم يوافق به عذرا فعليه الالف التي للطالب على فلان اخر
والالف لازمة له ان لم يوافق به عذرا وعنه محمد ان لم يوافق
قال ان لم يوافق به فالالف التي لفلان اخر على فلان وفي على
وكذا الاختلاف لو كانت اللقاة الثانية نفس للطالب فيه
احق وفي شرح بكر تعليق الامر بالشرط باطل نحو ان قال

ان قدم فلان او شاوكن الوقال له علي الف ان حلف او اذا حلف
 او حتى يحلف لا يلزمه وكن الوقف الابرا بالحنف فحلف لم يبرأ
 وكن الوقال له علي الف ان شاوكن او ان شاء فلان او ان دخلت
 فشاء فلان او دخل فهو وكن ان اصب ما لا فله علي الف ولو
 قال له علي الف ان جارس الشهر او ان مت او ان جاء عذا
 او العبد لزمه ولو قال له علي الف او ان حمل متاعي الى البصرة
 ففعل وقد كان حاضرا يسمع فان اجازة وفي الاجناس بعثك
 بالغ ان رضى فلان جاز البيع والشرط وقوله نعم منك هذا
 ان شئت لا يكون تعليفا وفي المستقار وجهك بالغ ان رضى
 فلان البيع فان كان حاضرا فقال رضى جاز الناح استسنا
 وان كان غير حاضر لم يجزه وفي التفريق لم يجوز تعليق الرجعة
 الا ان يقول ان شئت او رضى او قبلت فقبل خلاف قوله
 ان رضى انك فلو قال هو لك ان اعجيك او ان وافقك بكذا
 فقال له اعجني ووافقتي جاز وكن ان قوله ان اردت وفي جمع
 برهان ان ادب اليك درهمان عن هذا التوب ففته بعثه منك فان

ادب في المجلس يكون بيعا استسنا ولو قال باعني فلان ه
 عديك بكذا افتك ان كان كذا افتك اجرت فهو جاز وفي المشترا
 قال المشتري في خيار الشرط ان لم اردها اليك اليوم فته
 رضى فهذا القول باطل وان قاله اذا جاء عذفت بطلت
 خيارى فان جاز او في سركة الناصح قال لست بكه ان ه
 اشتريت جارية ففدت ولبت نصيبى منك فانه يجوز كالمو
 قال ان قبضت مالي على فلان ففدت ولبت منك فانه اذا قبضت
 ملكه لا امانا وفي التفريق ان لم اعطك الثمن اليك امانا
 برى من الشفعة جاز وفي الاي ان تناول فلان من مالي
 فهو له حلال جاز وان لم يعلم فلان باباحته وفي النوار
 قال لغرمي ان مت فانت برى جاز ويكون وصية خلاف ه
 قوله ان مت دفع الى اخيه راهم وقال له ادفعا الي فلان
 ان مت فليس له ان يدفعا وفي التفريق قال للمودع
 ان مت فادفعها الي ابني لم يبرأ عن حصة الباقيين وكن الى
 فلان وفي النوار دفع الى رجل العا وقال له اعلان ادفعا

البي اذ انت فانت فله دفعها لان هذا وصية له وفي شرح
بكر تعليق تعليق النص والاجارة بالشرط جائز وتعلق
التحكيم من اثنان اسنان لا يصح على قول محمد خلاف الى سيف
قال التحكيم على والتعليق توجيل وتعليق القضاء والتحكيم
بشرط النفي به من فان وينفي به كان جائزا وفي جمع لا يجوز
تعلق القضاء في تعليق العزل روايتان ذكر السرخسي في
ادب القاضي وفي المقارن يجوز الادن بخلاف المحر والطلق
ابو يوسف اذا جاعله فقد حجرت عليك او اذنت لك حاز
خلاف دخوله الدار ولا يجوز تعليق البيع عندهم وفي
الحيل تعليق بيع البراءة جائز وفي الجامع الصغير قال الاخر
ارجل حجر عليك اذا سببت لا يكون حكما للحزب ولو قال
للسفيه المفلتلك اذا صحت حاز وفي شرح كل ما كان من
التقييد اذ مثل عزل الزوج والمحر على عبده لا يصح
وكذا اما ان من باب التليكات لا يصح والاجارة والهبة
الابراء والصلح والسمعة وما كان من باب الولايات

والاينات فالوكالة والوصية والطلاق والوصاية واخرها
عنه يصح تعليقه وكذا اما ان من باب الاسقاطات المحضة
الطلاق والعناق واسقاط العمل وفي شرح بكر قال لا
اعتق عبدى ان دخل الدار كان الزوج بالطلاق ولا يجوز تعليق
التدبير بشرط بعد الموت ولو قال انت حر بعد موتى ان
كليت فلانا لا يدبروا وان لم بعد الموت يجوز تعليقه بشرط
قبل الموت ولو قال ان كليت فلانا فانت حر بعد موتى فكله
سدرو في المقارن ولا يكون ان باعك فلان فقد اجزت
توجيلا وفي العويد يجوز وفي شرح الناجي تعليق السبب
لا يصح وفي الجامع تعليق اجارة الناح بشرط قبول زيادة
في المهر جائز عندنا الى مسلمتنا وفي النشافى فكل بنفسه
على انه ان لم يوافق به غدا فعليه ما ادعاه الطالب فلم يوافق
به غدا وادعى الطالب العالم يلزم الكفيل ذلك اذا انكر خلاف
وان التزم ما ادعاه الطالب لان نفس الدعوى للسبب بسبب
للوحي - الابينة حتى لو اقر المطلوب بالمبدع لم يلزم الكفيل

لا انه قيل بما ثبت بالدعوى كما لا قرار فان ثبت يكون الاصيل
فقد قيل يلزم الحمل لان الثابت بالتكول ثابت بالدعوى
خلاف الاثر اذ لانه يعتبر بدون الدعوى ولو قال ما وجب
لك على فلان فهو على فقال الطالب لي عليه الفان وقال
فلان الف واكتبه الكفيل انتمه الالف لانه ضمن ما يجب عليه
ولكن الوقال ما صح لك او صار لك عليه او امر به لك او قال
مالك عليه فهو على لم يلزمه شئ بالدار المملوكة عنه الا اذا
ثبت اليقينة انه فان له عليه في الحال وكذا الوقال ما امر لك
به فلان امر فحق على فقال المطلوب قد اقررت له امر
وحمل الكفيل لم يلزمه الا اذا ثبت ذلك باليقينة وفي المتقا
عن محمد ان لم يعطه فلان مالك فانا ضمن لم يلزمه حتى
بتقاضاه فيقول لا اعطيك ولو تقاضاه فقال اعطيك فان
اعطاه مائة او ذهب به الى السوق فاعطاه او قال ادب
الي المنزل حتى اعطيك لم يلزم الكفيل الا اذا طالبه بذلك
ولم يعطه من يومه ادع على رجل مالا ولم يبين فقال له رجل

دعه وانا حمل بنفسه على اني ان لم او فلك به عند اعطى
ما به فلم يوافق به فعليه ما ادعي الطالب ذلك وقال محمد الكفالة
باطلة لان الدعوى لم تصح لجهالة المدعى به فلم يستوجب الحصار
الي القاضي فلم يصح الكفالة بالنفس ولا بالماله لانه ما عليه حتى
لو بان الماله مثله راعى الدعوى تصح الكفالة لثان وقال ابو
مصور لا يصح انه لم يعد فعل المائة التي لك عليه فبان هذا
تعلقا للماله بالخطر ولما المرعا في العادة لم يثبت المدعى به
في غير مجلس القضاء بخوره اعتق خصه فصح الدعوى على
احتمال البيان فاذا ثبت انصرف بيانه الي ابتداء الدعوى
فظهر به صحة الكفالتين ذكر بكر كفل بنفسه الي عند وقال
ان لم او اف به عند في المسجد فعلى المائة التي لك عليه و
اشتراط على الطالب ان لم يوافق المسجد فدا ليقضيه مني فانا
منه بري قال فقيا عند العدة فقال الكفيل واميت انا لانت
وقال الطالب على عكسه فان قامت لها يينة والكفالة بالنفس
بحالها لان الشهود لم يشهدوا على دفع الكفيل نفس المطلوب

إلى الطالب والمليمة المال من وجوب ترك الموافقة في المسيد
وقد بقيت موافقة وإن قامت للكفيل بنية يرى عن النفس
أيضاً لأن سببه برأه موافقة الطالب وقد ثبت ذلك وإن
كان الطالب بنية لزومه المال أيضاً وإن لم يقسم لها بنية يخلف
هل واحد على دعوى صاحبه فإن خلفه لزم الكفيل المال
وبقي كفلاً بالنفس وإن نحل للمليمة المال وليس خفياً
بالنفس وإن خلف الطالب ونحل الكفيل لزومه المال وبقي خفياً
بالنفس وإن خلف الكفيل ونحل الطالب يرى عن الخالفين

بَابُ الْقَوْلِ بِالْمَالِ

قد روي عن رجل قال فخر الطالب الدين عن الأصل فهو تأخير
عن الكفيل وعن غيره اعتباراً بالبراء ولو أخرج عن الكفيل
الأول تأخير عن الثاني وتأخيراً عن الأصل اعتباراً بالبراء
وفي المستقاة الأصل للطالب إن أبرئني وقد أعطيتك
خفياً مالك فقال أنت ترى هو دون الخفيل وفي الشافعي
نحل بنفس رجل ثم أقر الطالب لاحقاً له قبل الأصل بالبراء

لما قال إن الحق ليس عليه بل على صغير هو أبى أو وصيه
أو على رجل هو وحده فلو قاله أحقر في الأصل تأخير جهة
وله من جهة عينه لا بولاية ولا بوصاية يرى الكفيل لبراء الأصل
ولو كان المال موحلاً ففضله رجل مطلقاً لزمه موحلاً لأنه التزم
ما على الأصل ولو كان حالاً ففضله موحلاً بتأجيل في حق الأصل
أيضاً ولو ضمه حالاً ثم تأخرتمه خاصة فإن غلب هو المال إلى
الطالب يرجع به على الأصل قبل الأجل في بعض الروايات
وفي عامة الروايات ليس له ذلك وهو الصحيح ولو كان
الدين موحلاً وبه خفياً ففات الكفيل قبل الأجل فأما مال
عليه وهو على الكفيل إلى أجله وكذا الويات الكفيل دون
الأصل فهو حال في مال الكفيل ولا يرجع على الأصل قبل
الأجل والمقالة بالقرض إلى أجل جائز لمن على الكفيل ضمان
القرض لأعنيه والتأخير في ضمانه جائز وهذا إعلان الكفيل
بالمسلم فيه لو صالح الطالب على شيء يسوى رأس المال لم يجز
وأما ما وجب عليه وجب بالمقالة لا بالمسلم ولا يمنع عن

الاستدالة لان الطالب ليس له ان يأخذ الاصله او راس
 ماله فان هو الممنوع عن اسيد اله ولو كان عليه القرض
 وله على آخره وحاله المطلوب الطالب بالابت التي المطلوب
 على الاخر السنة جاز له ان يأخذ ما هو له بالقرض وفي
 الاستدعاء يجوز ايضا بالقرض حال وهو ان يوصي بان
 يقرض فلان بعد موته الناجية سنة وهو يخرج عن ثلثه فانه
 تفقد وصيته ويقرض وليس للورثة ان يطالبوه قبل السنة
 وفي الاجناس عن ابي حنيفة لا يجوز هذه الوصية وفي
 شرح ابي ذر واختلف اصحابنا في جواز الاصل في القرض وفي
 المتن عن محمد رحمه الله له على اخرا فقرض فضالحه على
 مائة منها الى اجل فالحط جائز والمائة حالية وان كان جازا
 للقرض فالمائة الى اجل ذكر الناصح وبب الطالب الذي للاصل
 فزده فالدين حاله وعلى الكفيل ايضا لطلان الهبة وكان
 لو وبب للكفيل فزده لان الهبة ملكك فتقت على قبوله
 صادق الاصل او الكفيل ولهذا لو قيل يرجع به على الاصل

وكان الواجب الاصل فزده فالدين عليه وعلى الكفيل وكذا
 لو اصل الكفيل فزده وكان الواجب الكفيل فزده لا يرجع لانه
 اسقاط لملكك ولهذا لو لم يرجع به على الاصل وكان
 لوابر الاخر الكفيل بالاستدعاء عن الاجرة لم يرجع به على
 الموكل ولو وبب يرجع ولو ابر الواجب بالسرا عن التمس لو
 وبب له رجوع به على الموكل وليس الحط فلهبة في الميسر
 وفي زيادات الحلواني وكذا الواجب المعضوب من العاصب
 الثاني ثم وبب المالك اليهم الاول او ابراه منها فلا اول
 ان يرجع بها على الثاني وكذا الوهب المودع العاصب
 او ابراه منها كان للمودع ان يرجع بها على العاصب وفي المتقا
 عن ابي يوسف قتل المعضوب في ذنب العاصب واير العاصب
 برب بواحدة وله ان يضرب القاتل وان ابراه القاتل ان
 يعود فبيضه فللعاصب ايضا ان يضربه ولو ابر العاصب
 على انه لم يأخذ العينة من القاتل رجوع عليه فله ذلك وفي
 شرح بكر ابر الطالب الاصل فزده ويرد وهل يعود

الدين الى دمه الكفيل لم يذره دا محمد وقالوا لا يعود
وعائنه يعود لان براته انما كانت ضمناً لبراة الاصيل
والخفيل الابرا وفي وجهه وفي الشافعي ابرا الاصيل
ويحتمل بل يقول ويرد ان بالرد وعن الحلبي لا يرد انه لانه
اسقاط للطلاق والعاق وقال زفر الابرا كذلك والهمة
لا تقع بل يقول ابرا الاصيل او يثبت بعد موته فرده رده
يعبر رده عند ابي يوسف وفي موضع وان كان به خيل يرى
وقال محمد لا يصح وفي الاستيعابي ابو حنيفة مع ابي يوسف
لو ثبت للورثة او بعضهم فهو يثبت لبيت وقولهم ليس بشرط
وفي عصام ابرا العبد عن دين اويليه لا يرد بردة المولى
موضع ولكن الوهاب منه شيئاً لا يرد برده مولا وفي الشافعي
وهب الكفيل للاصيل جاز لانه ثبت له عليه دين بالقبالة
بما عدا ما ادى الكفيل الدين لم يرجع به على الاصيل
موضع وكذا الابرا ولو ادى الاصيل الى الطالب لم يرجع
به على الكفيل فثبت الكفيل اياه لان باء الاصيل ظهر

انه لم يثبت للكفيل على الاصيل دين فلم تقع الهمة وقضى
الاصيل المال للكفيل قبل ان يقضى الكفيل جاز وليس له ان
يسرد وهو يشغل الدين الموحل ولمن اشترى بشرط
الخيار فقد التزم قبل سقوط الخيار ليس له ان يشترط
قبل نقض البيع عدا هذا الا ان يقضى الاصيل الدين قبل
اداء الكفيل فان تصرف الكفيل فيه ورخ طاب له لانه ملكه
فان كانت القبالة محط فذلك في رواية البيهقي عن ابي
حنيفة وهو قولها وفي رواية الحنابلة قال اجب الى
ان يصدق به لان اقتضاه قاصر لان الطالب لو اخذ الدين
من الاصيل فلاصيل ان يسرد دمه من الكفيل عين ما اعطاه
وقال فما اجب الي ان يذره الى الاصيل ان الامر
بالصدق لجهة فان كان فغير طاب له وان كان غنيا فثبته
روايتان والاسباب ان يطيبه له وفي الشافعي وكذا
الوحل بالشرا قبل الثمن من الموكل قبل اداءه الى البايع
وتصرف فيه ورخ وان دفع الاصيل الدين او الحط الى

الكفيل بغيره في الرسالة قال اذ مع هذا الى الطالب فتصرف
فيه ورجع لا يطلب له خلاف ابي يوسف قال الطالب للكفيل ه
برية الى كان اقرارا بالنقض والكفيل ان يرجع به على اهل
لان البراءة التي ابتدأوا من الكفيل وانتهوا من الطالب لان
تكون الاباء اولو قال ابراهيم لم يرجع لان البراءة التي
ابتدأوها من الطالب لا تكون بالاسقاط وقد قال بريت
فعله ابي يوسف يرجع لانه اعتاق والبراءة الى الكفيل
وعند محمد لا لانه لم يقترب باصلا فعل الكفيل بفعل نفسه
وفي الثاني والحلل بمنزلة الابراو المحال عليه في
جميع ذلك بمنزلة الكفيل وفي شرح الشهاب وهذا له اذا
غاب الطالب فان كان حاضرا يرجع اليه انه قبضت ام لان
الاجمال منه امر الاصيل الكفيل بشر احرر سنيته بالكر
من قيمة ثم بالبيع فتدافوا في الطالب لم يقع الوالة لانه
لم يعين الحرر ولا ثنته فبعه الشرا على الكفيل وفي
المنتقا عن محمد قال لاخر ما اشترى من شئ فبني وينك

متمثل

فيقول نعم جاز وعني اخي خيفة لما يجوز له ان يشترى
او صف من المناع او وقتا وذر الناحي قول ابي يوسف
معه وقال لان هذا عند وكالة والوكالة تبطل بالجهالة
الكثيرة دون القليلة فاذا اشترى احد هذه الاشياء بغير
الجهالة وان لم يبين فلا وعن محمد انه فوض الراي اليه
فجاز ولو قال ما اشترينا فهو بيتنا او قال ما اشترى كل
واحد منا فهو بيتنا فانه يجوز وان لم يبين نوعا ولا مدة
لان هذا عقد شركة ه ضنى لرجل ما يقضي له على فلان ففان
فان فلا سبيل للرجوع الى الكفيل مالم يحضر الطالب ويقضي
له عليه بما لانه التزم ما يقضي له به على فلان في المستقبل
او امر بدينه ان له على فلان كذا وان هذا احيل عنه بامر
يقضي على الحاضر والغائب لان الكفالة متى كانت بامر المكفول
عنه فان ذلك بمنزلة المعاوضة فانه يفي على التقرى وهو
الرجوع على المكفول عنه لا في الاستحقاق وان كفل بغير
امر يقضي على الحاضر والغائب فانه لا رجوع وفي الاقضية

وكذا لو كان الدين على الحاضر والغائب قيل قال ظهر الدين
وفي هذا نظر لأنه يجوز أن يكون المال على الكفيل دون
الأصيل فلم يكن من ضرورة لزوم المال على الأصيل لروحه
على الغائب فلم ينتصب الأصيل خصما عنه وفي النصاب ادعى
على عبد مالا بسبب الكفالة بادن المولى وأقام البينة له
والمولى غائب لا يصح أن هذا قضا يستعمل دية العبد بالدين
وفي الجامع أقام بينة أنه كفل ماله على فلان الف فالنصار
على الحاضر ماله معين قضا على الغائب وإن كانت الكفالة بغير
اسم إن ثبوت الحق على الغائب سبب لثبوت الكفالة على
الحاضر فانصب الحاضر خصما عن الغائب في ذلك وهذه المسئلة
يحتمل بها في إنبات الدين على الغائب إذا خاف الطالب
موت الشاهد فيه أو اضاع مع رجل ودعى عليه مثل هذه
الكفالة فيقر بالكفالة وينكر الدين على الأصيل فيقيم المولى
البينة على الدين فيقضى بها على الكفيل والأصيل ثم يبرأ الكفيل
ولذا الحوالة عليه الوجه وفي الشافعي كل من ادعى

عليه حقا لا يثبت عليه إلا بالنصار على الغائب قال المولى كل
من قدف رجلا فادعى المدفوف المدف قال القادف قدفته
وهو عبد فأقام المدفوف عليه البينة وأنه كان عبداً له
لعلان وقد اعترقه فبقي بعتقه لأنه ادعى لنفسه حقا ولا
يؤصل إلى إنباته إلا بابائته العرق فصار القادف خصما عن
الغائب فالتصا عليه قضا على الغائب وكان الوقال لأخريتين
الزانية ثم قاله أمك أنت أمه لفلان فلاحد على فأقام المظ
السنة أن أمه كانت بنت فلان الترسية تتبلي ببنته وحيد
القادف وإن كان فيه قضا بالسبب على الغائب وكان الوفاء
فأقام رجل بينة أنه ابن عمه فلان ابن فلان فلان العلاف
وإن الميت فلان بن فلان بن فلان فالتصا عن أبي واحد
وإنه وارثة لا يعلمون لموارثه عن قضي الميراث والسبب
وإن كان فيه قضا بالسبب على الغائب وكان الوفاء عن مال
فأقام رجل بينة أن أبا الميت وأمه فاما علمون له أعقها
ثم ولها هدا أولاد أم مات وأمه مولاة ووارثة لا وارث

له غيرة فقتل له الميراث فان كان فيه قصاص على الغائب بالولا
وهو الاب والام واخوانه المولودون بعد ذلك العتق وكذا
عبد ما دون عليه دين فقال رجل لصاحب الدين انا صامن
لديك عليه ان اعقته مولاة ثم اقام صاحب الدين بيعة ان
مولاة اعقته بعد كفاة الكفيل وان له عليه من الدين لذات
والعبد والمول غايبان قضى بالعتق على المول والمال على الكفيل
وان كان فيه قصاص على الغائب وهذا لما استحسان احذ به
علما واصيانة لحقوق المسلمين والنفاس ان لا ينتصب الحاضر
خلفا على الغائب ولا يصح التقاضي على الغائب وفي المقصود اذ
على الغائب شيئا ليس للقاضي ان يضرب ويلاعى الغائب اثبات
ذلك عليه ذكر الناجي والرخسي مع هذا الوسم البيعة على
الغائبين غير رجل وحكم بك لكونه مجتهدا فيه ذكر الحلواني
اختلف العلماء في القضاء على الغائب وللغائب عندنا لا يجوز
القضاء له وعليه الا في مواضع الضرورة وعند السافعي لا
يجوز القضاء له ويجوز عليه وعند مالك يجوز له وعليه وعلم انه

مجتهد فيه فاذا اجتهد وقضى نكاح وتزويج منزلة المحقق عليه
ذكر ابو اليسر لاختلاف في تفسير القضاء انا الخلاف في جواز
القضاء وفي نكاح برهان فان لا يخيئه في جواز القضاء
على الغائب رواه اثنان ه وفي التعويله قضى على الغائب وهو
لا يرى لشيء محمد في الرجوع والجامع لا ينفذ وقاله في آخر
الدعوى ينفذ ه ذكر السرخسي في السير قضى بشهادة النسا
على الغائب او شهادة رجل وامرأتين بالنكاح على غائب بعد
وان كان من يجوز القضاء بقوله ليس للنسا شهادة ولا للنسا
في النكاح ولكن قبل كل واحد من الطرفين مجتهد فيه فينفذه
القضاء من القاضي باجتهاده فيها لان المجتهد يتبع الدليل لا
القابل به الا ترى ان القاضي لو باع رقيقا لميت لديه ثم ظهر
ان مولاة فان دفعه فان بيعه باطلا ولو كان القاضي عالما به
بتدبيره فاجتهد وابطل التدبير لانه وصية واباعه نكاحا ولمحا
استدل البعض ان علم القاضي بكون الفصل بمجتهد الشرط
لقاذه القضاء في المجتهدات وفي ادب القاضي ماء الميهود

عليه او غاب لا يقضى عليه وقال ابو يوسف يقضى كالوهرت
من اللبنة والواقر وفي المنتقى لو اخفى فخر ابي حنيفة
لا يقضى وعن ابي يوسف ومحمد يُعَدَّى اليه ثلاثة ايام ثم نادى
عليه بابه فان خرج والاقضى عليه وفي ادب الناضي ادعي على
مخفي وظهر للناضي اخفاء مختم على الباب ثم بيعت اليه
رسولا ثلاثة ايام لنادى عليه بابه في كل يوم ان الناضي يقول
لله احضر والاضرب لك ودلا فان لم يحضر يضرب عنه ودلا
ويقضى عليه بمحض ودله وهذا اجماع منهم وفي زيادات
اليزيد وي بينة قامت على وكيل فغاب ثم حضر الموكل او على
الموكل فغاب ثم حضر الوكيل او على مورث ثم مات يقضى له على
الوارث الحاضر ولو اقامت على وارث فغاب يقضى له على
وارث اخر او على وارث ثم حضر عزم او على عزم ثم حضره
وارث فانه يقضى في ذلك له وفي الاجناس لتضا على الغائب
لا يجوز الا ان يكون المدعي على الحاضر بنفس المدعي على
الغائب او حقا من حقوق الحاضر واذا حكم على الحاضر بقره

على الغائب وفي جميع البينة على الغائب وله التبتل حتى يكون
عنه خم حاضر فصدى او حكم وفي الجامع الحاضر انما يقبض
خضا عن الغائب اذا بان المدعي على الغائب سببا للحق المدعي
على الحاضر او شرط له الا يرى لو ادعى شيئا في يد رجل انه
ملكه اشتراه من فلان الغائب واقام البينة فانه يقضى له
بالمالك والشراء ويكون قضاء على الغائب لان الشراء به
يثبت حقه فان حقا له فلك اثباته بالبينة وكن اعد وقد
رجلا فزعم المدعى انه مولاة اعقته وادعى الاله الحجة
واقام البينة عليه فبكت لان العتق من شرط حقه وهو
الاله فان حقا له وكن الوان عين المدعي الحاضر
تتو العبد يدعي على رجل اشتراه انه حرا عتقه البائع او
رجل اخر وهو عليه لان العتاق واحد فالاثبات على
الغائب اثبات على الحاضر فينصب للحاضر خضا عن الغائب
صروة وكن الواقام المشهود عليه بينة ان شهود المرعي
عبيد فاقام المرعي او الشهود بينة ان مولاة اعقته والمولى

غائب والغائب يسبح البينة ويعصى بالعناق على المولى كان
مولى شهادته من حقوق العنق على الغائب لا يثبت الالة فينصب
الحاضر خصا في اثبات ذلك على الغائب وكان الواجب ثبته على
رجل انك اشتريت هذه الارض فلان الغائب وان لك
شفعها وانكر هو الشراء وقال الدارداري فالغاضي
ينقض بالبتعة عليه وعلى البايح وكان ارجل قتل وله وليان
فغاب احدهما فاقام الحاضر بينة على الغائب عفا وان له على
القائل مال نقبل بينته عليه ويقض بالبعو على الغائب لان
حول قضيته بالامن حقوق وعفو الغائب ولو اقام
القائل على الحاضر يعفو الغائب يقتل ايضا لانه ادعي عليه
سقوط حقه عن القتل الى نصف الدية ولا يمكن اثبات
ذلك الا باثبات العفو على الغائب فان نصب الحاضر خصا
عنه وكان اعد بين اثنين قتل واحدهما غائب وان لم يكن
للقائل بينه بحيث الغائب اذا قدم لانه الحضم فان حلف
يفتقر له منه ان العفو لم يثبت ولو اقام القاتل على الحاضر

انه صالح الغائب على حصة الاف يقتل ولا تناد البينة
اذا قدم والحاضر نصف الدية قاله لرجل غيب لعلان القا
على صامن بها لانه هذا استقرارا عن المامور وبؤلا
له بالهبة من فلان فان اقام المامور بينة انه قد وهبها
منه وقضى وانكر الان قبلته بينه وان كان الغائب
غائبا لان العمان على الامر الا ترى لوقاله له قد قضي على
علي عشر مساكين كل مسكين بدرهم على ابي صامن
فاقام المامور بينة على اني صدقت قبلت ولا يحتاج الى
حضور المساكين ولوقاله لعلان علي ثلث انا قضت عني
فقال قد قضيت وفلان غيب وانكر الامر الدين او العضا
فاقام المامور البينة على ذلك قبلت على الامر بالمال
فلوحض الغائب فادعي على الامر دية فاراد ان تحجج
عليه بحجوده التقالم بليقت اليه لان القاضي حين قضى
عليه بالمال قضى بان الغائب قد قضى دية الا ترى لو ان
في يد عبد فقال الرجل يهد العبد لعلان فاشترى له

بالب وانذ الممن فقال المامور قد فعلت فحج الامر
فاوامر المامور بینه والقاضي يقضي ويكون قضاء على القاض
ولو قال لرجل اض لهذا ما رايتي فمضى فغاب المصون
له فادعي الضمن على المصون عنه ان فلانا اذ انك لانا
واني قضيتك بعد الحالة لامر ك فان انكر الامر
المدانية يحتاج الي اثباتها وان انكر القضا يحتاج الي
اثباته لانه خضع في اثبات الرجوع ثم اذا حضر الغائب
وانكر الاستيفاء من الضمن لا يلتفت اليه لانه قضى على
الغائب بالاستيفاء في ضمن القاضي للحاضر ولو اقام الرجل
بامر بینه على المكفول عنه انه اوفى الطالب دينه وانكر
هو والطالب غائب تقبل ويثبت القضاء على الطالب وفي
الاقتضاء اقام بینه على ان له على فلان الغائب الف وانه
احال بها على هذا الحاضر فالقضا عليه قضاء على الغائب
ويرجع بها الحاضر على الغائب اذا ادعي ولو اقام على
رجل انه كان فلان عليك الف اخلية بها علي واديتها

التي قبلت بینه وكان قضاء على الحاضر وعلى الغائب
ولو اشترى عبد او قبضة فطالبه البائع بالتمس واوامر
المشتري بینه انه قد احاله بالتمس على فلان الغائب
وقضى بذلك فالمال لا يزم على الغائب ه ولو قال لرجل
ان خفي عليك فلان فانا كفيل لك بنفسه فاقام على
الكفيل ان فلانا حجي على فتقضى على الكفيل وتقدر على الغائب
ولو اقام بینه على عبد ان مولاه قطع به بعد ذلك او
اسدك ان او اشترى او باع وقضى عليه وكان قضاء على
المول الغائب وفي الجامع الاصغر قال لامرأة ان
طلق فلان امرأته فانت طالق فاقامت بینه ان فلانا
طلق امرأته وفلان غائب لا يقبل ويمثله لو قال لها ان
دخل فلان الدار فانت طالق فاقامت بینه انه دخل
وهو غائب تقبل لانه ليس فيه ابطال حتى الغائب وفي
الاول ابطال وقد افق بعض المتأخرين في الاول انه
يقبل ويقتض بالوفوع وقال القاضي ينبغي ان يقبل في حق

الطلاق منه دون الاخرى وفي جامع النافى الموصالة
بالتكليف يكون خصاصا في حق الموصالة بالتكليف وفي حق الموصا
لم يعين اعيان التركة ولا يكون خصاصا في حق الموصالة بالتكليف
من سكة ولا في حق الغريم والموصالة بالعين يكون خصاصا في
حق الموصالة بتلك العين وفي حق الموصالة بالتكليف ولا يكون
خصاصا في حق الموصالة بالتكليف من سكة والغريم الذي يدعي
على الميت ديناً لا يكون خصاصا في حق اجدادات عن ابن وثلاثة
الاسباقا فامر رجل بئنة ان الميت اوضى له بالتكليف وفتى له
بذلك فتبين ان هو خصاصا لمن يدعي الوصية بالتكليف فان
فتى للناني عليه عنه القاضي الاول او عند غيره كان
فتى على الابن حتى لو كان معسر او قد هلك التكليف في يد
او اتفق يرجع الثاني على الاول بخمس ما في يد ثم يخرجان
على الاول بنصف التكليف فيقتسمها باحسانا فيحتاج الى
حساب المثل ولو ليه خمس واقل ذلك خمسة عشر والحساب
الصحيح يخرج من ثلثه وكن الوصف للناني على الابن كان

فتى على الاول فان قضى بوصية الاول ولم يرضى بالناني
خاصة بالناني عند ذلك القاضي يكون الاول خصاصا له
وان خاصة عنه قاض اخر لان القاضي الثاني لا يعلم
بوصية الاول وليس في يده مال يوارثه الثاني فيمكن
خضه الابن والنفا عليه يكون فتى على الاول ولو فتى
للاول بالتكليف وقضى وخاصم الثاني فقال الاول هذا خصاص
عصب في يدي من الميت او ودعية لم يكن الاول خصاصا
له اذ اذنت الخصومة عند قاض اخر فان كانت عند الاول
يكون فان كانت الوصية الاول بالعين فتضى له وقضى
لم يكن الوارث خصاصا لمن يدعي وصية ذلك العين كان
الوارث انما يقيم مقام الميت في انتصابه خصاصا اذا
كان دعوى المدعي في شيء يكون ميراثا للمورث الا ترى
ان الميت لو لم يترك شيئا لم يكن الوارث خصاصا وهنا
العين ليس بميراث بخلاف ما اذا كان الثاني موصى
له بالثلث لانه يدعي شركة فيها في يد الوارث الا ترى ان

العين لو كان في يد الاول فان الوصي له بالثلث ان يرجع
على الوراث بمقتضى ما في يد من الوصية بذلك العين لا يرجع
هذا اذا قبض الاول العين فان قضى له ولم يقبض بخلافه
الوراث فان خاصه عند القاضي الاول لا يحيله خصما
وان خاصه الي قاضي اخر يحمله يكون القضاء عليه قضا
على الموصي له الاول هذا اذا شهد وبالصيغة الثانية ولم
يشهدوا بالرجوع عن الاول فان شهدوا بالرجوع مع
ذلك فالقاضي يقضي بالصيغة لا بالرجوع لان الخصم في اثبات
الرجوع الموصل له دالة الوصية بالعين او بالثلث في يد
الخائب الف عصب او ودعية او عليه الف قاضي رجل
ان صاحب المال مائة واوصى له باعنه او عليه وصاحب
الي يقر بالماله ويقول لا ادرى مائة فلان او لم تمت لم
يكن هو خصما للمدعي لان الموصل له ليس بتايب عن المال
وقد لا يريد بالعيب ولا يرد عليه وكان الوادي ان المال
وليست منه وسلم وصاحب الي يقر بالماله ويقول لا ادرى

وهب منه او لم يمت لم يكن خصما له ولا الوادي دينا على
صاحب المال لم يكن المودع والخاص والمدين خصما له
ولو ان الذي كان المال عنده شهد ان يكون المال للغايب
ويدعي لنفسه او قال وهب لي الغايب ولم يمت كان خصما
للمدعي الوصية فيقض له بثلث الالف الا ان يتم البينة ان
الميت يترك العين سوى هذه وقد قبضها انه لو علم القاضي
بذلك فحينئذ يقضي له بالالف ويكون هذا قضا على الابن
ولو ادعي ان فلانا مات واوصى له بجميع ماله ولا وارث
له انتصب صاحب اليد خصما بان مقرا بالماله او حادلا
لان الموصي له بجميع المال بمنزلة الوارث قالوا على هذا
يرد بالعيب ويرد عليه وقال الا ترى لو شهدوا انه
اقر عند موته ان هذا اخوه لا يبيع او امه ولا يعلمون
له وارثا عن جلال ذوال اليد خصما له ويقضي بالماله كله
له ولكن هنا ولو ادعي الموصيه يكون ذوق اليد خصما
له سواء اقر بالماله او جحد لان الوصي يقوم مقام الموصي

ادب القاضي الخضم في اقامة الوصاية الوراث او الوصا
له او مودع الميت او غريمه او رجل له قبل الميت حق
ومنهم من قال في الاخر ينبغي ان لا يثبت خصما لان الوص
لا يدعي عليه شيئا والاول اصح فان اخضر واحدا من هؤلاء
سمع من شهوده خضره وفي اثبات الحق على الميت الخضم
وضمه او وارثه فان لم يكن له وصي والورثه مفارا ولم
كلف وارثا يثبت القاضي وصيا وفي اثبات النفقة من
الميت الخضم فيه وارثه او وصية او موصى له او غريمه
او رجل له على الميت حق وفي الافضية او رجل للميت عنه
مال وفي المتق او معق في المرض لا وارث للميت فان
اخضر واحدا من هؤلاء وادعي عليه حقا لا يثبت وهو مقر
بالحق او جاحله يقبل بيينة بخضره ويثبت نسبه وفي
الشروط وقف على فقر امر ابنه فادعي رجل انه من فقرا
قرابة انما يسمع على الواقف او على فمه او على وصيه او
على ارباب الوقت ان كان لاحد واسيا من الغلة وفي

وقف هلال وعلى الفيم الذي يصبه القاضي وفي المتق
في مستجد او جعل ارضه مقبرة او خانة يتزل فيه الناس
فادعي فيه رجل دعوى بتضي على بعض اهل المسجد والمقبرة
وايا في الخان فلا حتى بخضره لانه لا بد ان ياكل من
يتوزع بامره وفي الشافي صالح الثاني مع المدعي واليه المجد
جاز ولا يبطل المسجد ولا يصح تصديق المدعي ولا يصرف
على جميعهم فصل صالح رتب المال من الالف على مائة برز
هو والاصل عن تسع مائة لان اضافة الصلح الى الالف اخافه
الما على الاصل ويرجع الكفيل على الاصل بمائة ولو صالح
على خلاف حبس الالف يرجع عليه بالف لان ذلك الالف
مخلاف جنسه يجوز ويجنبه لا ذكر الناصحي وكن الواليه
بها عبدا يرجع بكالف ولو صالحه على ان ابر الكفيل ثمانية
رجع الطالب على الاصل بتسع مائة ولو صالحه على ان يبر
التسع مائة للكفيل يرجع الكفيل بالف والكفيل على المسلم
النه فان السلم جاز الاستداله به لكن بشرط القبض فيما

دنان موصوفان في الربة لئلا يصير دنيا بدني وفي العيزل
نشرت وفي الصلح عن بعض الطعام تجوز ايضا من غير قبض
انه خط للقبض ولو صالحه على ما قلنا قبل الا اذا جاره
ايضا لوجود سبب الدين فان ادي الاصل الطعام الي
الطالب رجع على الكفيل بطعام مثله لانه انما ملك الكفيل
ذلك الشيء من جهة فاد الميبين بان له الرجوع به عليه الا
ان له الخيار ان سارده عليه فاقبض فان سارده اليه مثل
الطعام السلم الا ان يكون صالحه على بعض الطعام فلا
يرجع عليه الا بقرده ولو اخر الكفيل الطعام على الاصل
قبل ان يودي به ثم اذاه جاز الناحر بائنا انه كدين وكذا
تاجيله بعد الاداء في الشافي **هـ** اشترى
دارا فقتل له رجل بالدرك ثم ادي الكفيل لا يرجع له لوصي
واخذ الدار يومر بالتسليم الي المشتري فزمان الدرك فلا
يتبل الدرك ولو كان شفعاً بطلت شفعته والله اعلم
باب شرح المفادع

عند المفادعة مبنى على توحيلا واحد منها صاحبه فيها
يرجع الي اعمال التجارة وعلى كفاة كل واحد منها صاحبه
فيما يرجع الي ضمان التجارة وعلى استوائها في راس المال
ابتدا الي ان يشتري شيئا ولو تفا وباعه ما اشترى
ماخذ المالكين ف اراد المال الذي يشتريه فسد المفادعة
وان اراد الاخر لم يفسد ثم اذا فسد ففي العان المفادعة
في الشافي ذكر الناحي فان قيل هذا ضمان لمجهول فلا
يجب تجوز لوقاله ما بان لك على الناس وهو على قلنا ثم افرد
المان وهناعلمه على عقده لوقاله المضاربة ما بعث
الناس فانما ضمن صح كذا امانا ولو قل ما به على فلان او
فلان او يفتن فلان وفلان جاز لانه محبر ويودي اهما
شأ ولو قل ما به على فلان او هل لفلان اخرا لانه على ذلك
لعان لم يخرجهما له الطالب **هـ** متقا وضمان افتراقا وعليها
دين فلو لم المال ان ياخذ اهما شامجمع الدين بصفه بالا حالة
وصفه بالكتابة فان ادي احدهما شيئا لم يرجع على شريكه

متى حتى يزيد المودي على النصف فيرجع بالزيادة وعليها
 رجلان استراعا عبد بالف على كل واحد كئيل عن صاحبه
 فكل واحد يؤخذ بالثمن نصفه بالامالة ونصفه بالكفالة هـ
 فان ادي احدهما شيئا لم يرجع على شريكه حتى يزيد على النصف
 فكل واحد منها عن رجل بالف وفل واحد عن صاحبه
 اديا فكل شئ اداه احدهما يرجع على صاحبه بنصفه لان
 المودي وقع شائعا عن الدينين اذ ليس بعينه فوق نصفه
 بل هو كفالة له بخلاف ما سبق لانه لا تقاوض بين ما عليه هـ
 بالامالة وبين ما عليه بالكفالة فينبغ المودي الى النصف
 عن نفسه لعدم المعارض وان شا المودي وجع على الاصيل
 بطله لانه كئيل عنه بالكل ولو ابرأه الدين احدهما اخذ
 الاخر على الدين لحكم الكفالة عن الاصيل هـ فانهان لرجلان
 وهما كل واحد على حدة فكفل احدهما بما على صاحبه لم
 يخر فان اديا واحدا على كل واحد منها فكل عن صاحبه
 لم يخر فشا وحر استخسانا لانها ليست بكفالة حقيقة

بل هو تعليق عنها باداه واحد جميع البدل بشرط ان يرجع
 على صاحبه بنصفه وذلك جائز فان لم يرد شيئا حتى اتفق
 المولي احدهما جاز لانه ملكه ويرى عن النصف لانه البدل
 في الحقيقة مقابل بريقها وله ان يأخذ بحصة الناب اياها
 شا المعق بالكفالة والاخر بالامالة فان اخذ المعق
 رجع به على صاحبه وان اخذ الاخر لم يرجع به على المعق
 لانه ادي دين نفسه هـ منا وضان فكل احدهما بما له لزم
 صاحبه وقال لا يلزم من هذا ليس بزمان التجارة فشا به
 ارش التجارة ومهر المرأة والاستقراض والكفالة بالنفس
 وله جواز الكفالة تجوز البرعات حتى لو فحل المرء لان
 من اللبس وجوبها وحب التجارات حتى لو ادى رجع
 على اللبس عنه وصار حكمها حكم التجارة خلافا للكفالة هـ
 بالنفس وغيره لانه ليس فيها معنى التجارة وكذا الوادي
 عليه ما لا من تجارة وحلته فله ان يحلف صاحبه خلافا هـ
 ولو ادى على احدهما بيع خادم فانكر حلف فله ان يحلف

كان النياية تجري في الاستخفاف فيصير استخفافا واحدا
كما استخفافها فاما الخلف فلا تجري فيه النياية ولا يصير خلف
احدهما خلفا للآخر ولو ادعى على احدهما بيع عين وهو غايبه
خلف الحاضر على العلم فان خلف حلف الغائب على البتات
اذا حضره ولو امر احدهما رجلا بشراء عند وسئى عنه فاشتره
وافترقا على الشراكة فقال احدهما اشتراه بعد التفريق
فهو لي وقال الآخر بل قبله وهو بيننا فالقول للآخر مع
ثبوت الشرايط ظهر بعد التفريق والبيعة الاخرى لانه ثبت دخوله
في الشراكة وكان الواجب خلفا على قلب هذا فالقول للذي لم
يسره والبيعة للآخر ولو قال لا يندى متى اشتراه فهو للآخر
وان الشرايط ظهر للحال ولا تقبل شهادة الوجه ^{على} لانه يشك
فعل نفسه وان الوكان هذا في شراكة العنان ولو اشترى
احدهما شاة من حبس تجارته وزعم انه اشتراه فبيعه
الشركة وقال الآخر بل بعته فالحكم لاسبقها تاريخا وان
علم تاريخ الشراى اجل الشراى قبل الشراكة وان علم تاريخه

الشركة يجعل الشراى قبلها بعدا وان لم يعرف التاريخ
والمشترى للمشتري **باب** **دالة العينة**
وعنه ادعى على عبد ماله فقل رجل بنفسه فناء العبد مري
الكفيل لانه يرى الاصيل عن تسليم نفسه فيرى الكفيل ولو
ادعى رقية العبد فقل رجل فناء العبد اقام المدي
بينه ان العبد له ضمن المراء عليه فية المدي وكان هنيهة
ولا يصدق ذو الب في موت العبد ويجبى هو والكفيل
فان طال الحبس ضمن العينة وكان الوديعه المجردة وان
لم يكن للمدي بينه فحلف ذو الب فقل او على رقية العبد
او اقر ضمن ذواليد هو هنيهة لان النكول حجة قاصرة
فلا يبعدى الجارية وفي المتقاعن اى يوسف ادعى عبد
ليس في يده احد انه عبد فقال انا عبد ولان الغايبة ان
اقام بيعة لاحضمة بينهما والافضة بيعة المدعى وان
حياة المقر له لا يسبيل له على العبد الا ان يقيم بيعة فقفلة
به وفي الاحباس اشترى جارية وفقد الثمن ولم يبيضا

فرض له رجل ان يرفعها من الصان وان قال انما من
بفسلها او ولد المني ثم مات او اسحق او مات خراب
او ادر ولد او يدبر او مائة للبايع او لغيره فلم يشتر مطالبة
البايع والصان من المني وفي المتفق ادعي شيئا فاما فقال
رجل انما من له فعليه ان ياتي به حتى يعق المدعي البينة عليه
او يمينه ان اسحق المدعي ولم يأت به قال ضنت ماله على
فلان ان اقبض منه وادفعه اليك انه على التقاضي ولو كان
غضا يلزمه ذلك الا ان يكون مستهلكا فعلى التقاضي بالدين
• قاله العبد عن موته بنفسه او مال عليه بغير ادنه باطلا
فاحراما او غير تاجر لانه لا يملك الترفع بغير ادن وان كان
ادن له موته بذلك صحت اذا لم يكن عليه دين كرضاه به فان
اداه بعد العتق لا يرجع به على موته لان الكفالة وقعت غير
موجبة للرجوع لان العبد لا يثبت له على موته دين وهو كمن
قتل عن غيره بغير ادنه ثم اجاز ذلك الغير ومثله قتل
المات عن موته وادى بعد العتق يرجع عليه وان كان

على العبد دينه مستغرق لم يصح كفاية حتى الغرماء فان كان
بأذن المولى فان عتق فقدت كفاية وكفاية المولى عن ماله
بنفس او مال حاضرة ولا يرجع به عليه وان اداه بعد عتقه
وان فامر لان المولى لا يثبت له على عبده دين • قتل العبد
وهو صبي باذن موته بنفس او مال عتق واحذرها في حاله الرق
وبعد خلاف لو قتل الحر الصغير باذن ولله لا يصح لان الكفاية
تلزم الصبي وهو ليس من اهلها وفي العبد يلزم المولى لانه
يستحق عليه رقبة العبد او نسبه • استأه ان الارب او له
الوصي على الصغير في نفقه وادن الصغير حتى يضمن المالك
لصاحب الدين الذي يضمن جاز ضامنه لان ما سيده يضمنه يجب
في ماله الصبي فضع ضامنه ولا يصح ضمانه بنفس المستدين لان
تسلم بنفسه ليس عليه التبرعات في الشافي والله اعلم

كتاب الحوالة

اختلف المتأخرون ان الحوالة توجب برأة المجل عن
المطالبة والدين ام عن المطالبة دون الدين وانما اختلفوا

لقد محمد مصابة قوله على التزليل ما من قال **توجب البراءة**
عنها **أحج** بما قاله محمد المطلب أحالة طالبه على غريمه مفيد
بإله عليه يرى المحيل بأن الحوالة المقيدة تقتضي أموراً منها
براءة المحيل ومنها **سوغ** المحال عليه بدسته لا التزام الدين
ومنها **توقيل** المحال عن المحيل بقبض الدين من المحال عليه
ومنها **إسرا** المحيل المحال عليه بتسليم مال له إلى المحال
لإخذه **فصلاً** بجمعه ومنها **إسرا** المحال عليه عن دين
المحيل لأنه وجب عليه دين آخر بالحوالة فإدنى هذا الدين
وجب له على المحيل دين مثله فيتقاضان وكل ذلك جائز
ومنها **المحيل** لو وهبه الدين من المحال عليه أو أبراء
بما يصح وكان لا يستطيع أحد الدين من المحال عليه ومنها
المحال لو أبرأ المحيل عن الدين أو وهبه له لا يصح بالجامع
ذكر بكر في الجامع وذكر منه أيضاً محله من المتأخرين
وذكر في السبوط عند أبي يوسف لا يصح وعند محمد يصح
أحال التوقيل الطالب على آخر يرى وهو الأصل ومنها

وكل رجل بقبض دين له ثم أحال المطلب الطالب على رجل
خبر الوكيل من الوكالة إما كقبول من قال الحوالة **توجب**
البراءة عن المطالبة لا عن الدين **أحج** بما قاله محمد المحال
أما الحال عليه من الدين والمحال عليه لا يرجع على المحيل
ومنها **المحال** وهب الدين من المحال عليه والمحال يرجع
بذلك على المحيل إذا لم يكن للمحيل عليه دين وإن كان ملحقاً
فصلاً ففسق دين المحيل وجعل الجواب فيه كالجواب في
التوقيل ولو كان المتحول الدين بأن الأبرأ والهبية في حقه
فإن يريد برده ولما فصل بين الأبرأ والهبية في حق
المحال علم عليه أن المتحول المطالبة لا الدين ومنها
المحيل قضى الدين أخبر المحال على القول ولم يكن مبتدعاً
ومنها **المحيل** لا يصلح فقلاً على المحال بقبض الدين من
المحال عليه ومنها **أحال** الدين طالبه على رجل آخر
بعد الحوالة الأولى قبل ذلك استثنى الأولى علم
أن الدين باق عليه وإنما تأخرت المطالبة فصار المأصل

ان الحوالة نقل صورة حتى يتمكن من مطالبة المحيل قبل ان
يتوي المال على الخيال عليه وتأجيل معنى حتى لو توى يرجع
الحوالة على المحيل فان محمداً اعتبر النقل في بعض الاحكام
واعتبر التأجيل في الاخر وليكن علامها التوى ان يموت
الحوالة ولم يتركه مالا ولا دينا ولا كفيلاً او محمداً وخليف
وكافية للمحيل والحوالة وعندهما ان ينفسه القاضي
ولم يترى هل يصلح المحيل فنيلاً بذلك الدين وقد اضطرب
الدلائل عذري ان قلت لا فله وجه لانه ما خرج عن الدين
بواحدة ولما يعود الدين اليه يموت الخيال عليه
منلساً وان قلت يصلح فله وجه ان الدين سقط عنه
للحوالة بواحدة والعود امر في الباقي وذلك للحوالة مع الثمن
على العلم لستك بالاصل ففي شرح الناصح القول للمحيل مع
الثمن على العلم لانها عود الدين الجملة من اصول
وفي الشافعي رفض المطلب ثم احوال طالبة على اخر يرى
من الدين وله ان يأخذ رهنه في رواية وفي رواية لا

يرى ما لم يصل الى الطالب دينه ولكن يرى ان المطالبة
قالوا الرواية الاولى قول ابي يوسف رحمه الله والآخر
قول محمد وقد حكى هذا الاختلاف وعن هلال الراي احوال
البائع غريمه او رجلا على المشتري بالثمن بطل حقه في حبس
المبيع للثمن ولذا المرتهن احواله غريمه او رجلا على
الراهن بماله عليه من الدين بطل حقه في حبس الرهن ولو
احال المشتري البائع او الراهن المرتهن على رجل لم
يبطل حقه في الحبس وفي النوادر جواب المسلمين على
العكس قال حتى بماله الثمن على المشتري والدين على الراهن
وجه الاول الحبس بناء على حق المطالبة والبائع والمرتهن
احال المأبى موله سيد الكفاية على رجل بماله عليه او عده
من غصب او ودعة ليودها اليه يرى المأبى وعق
ولو توى المال على الحول او هلكت الدفعة او الغصب
عاد الدين على المأبى والمأبى حر ولو استحققت الدفعة
او الغصب كان مأبياً على حاله لانه تبين ان الحوالة لم تنسخ

والبراءة لم تنفع فلا يعتد بها ولو كان المولى هو الذي احال
عزيمه على المأبى بيد الكتابة لم يعق ما لم يود وفي روايه
صحيحه في زيادات الخلواني احال الطالب عزيمه على المطلوب
مقتله بما له عليه ثم احال عزيمه اخره على الكليل بقيد المجر
وان نوى ما على الاصيل خلاف ما لو بد بالليل او وقعت
الحوادث معا حار وفي التفريق احال الكليل الطالب فلا
مطالبة للطالب على الاصيل اطاعة ابو يوسف في الباب
واطلاق في الذم المطلق خلافه احال الحويل الطالب على
احرم يرجع الاصيل حتى يودي ولو احاله على الاصيل لم
يعد بالتوى وفي المنتقى احال الكليل الطالب على غيره
وابراه المحيل ان يخذل الغريم في قوله ابي يوسف خلاف ابي
حنيفة وزعم احاله رجلا على ارباب فقبض الخائف فقال
المحيل له لم يكن لك على دن وحت وجلى في القبض وقال
المحال هو ما لم يكن له عليك الف احلتني بها عليه
فالقول للمحيل ان الحوالة قد تستعمل بمعنى الوالة فان مجدا

قال مال المضاربة اذا صار دينها امتنع عليه قال الولد
للمضارب من استيفائها فلا ربح فيها يقال له احل المال اي
وكله فلم يكن اذما المحيل على الحوالة او ما ومنه بالدين
على نفسه وكذا الوافر المحيل انه كان للمحال عليه دين الا
انه فعله في الحوالة من الدين فهو وجيل الا ان يجعله
قصاصا فلو اراد المحال عليه ان يرجع على المحيل بما دى
فقال المحيل قبضت دينك بامرک ولم يكن لك على شيء فلي
ان ارجع عليك وقال المحيل كان لي عليك الف فالقول
للمحال عليه ان سبب الرجوع ثابت يقرن وهو قضاة به
عنه بامر الا اذا ثبت المحيل الدين عليه اودع رجلا
الفانم احاله طالبه بها عليه ثم هلك او اسحقق وادع المودع
الصانع وحلف بطلت الحوالة ان المودع التزم الاداء
من عينها فبزي بها كذا الوفاة الالف عند المحال
عليه واسحققت بطلت الحوالة لفساد ما قيد به فان هلك
لم يطل لها فانت الي خلف وهو الضمان ولو كانت الودعة

والمغصوب قائما في يده المحال عليه ليس للحيل ان يأخذها
ولكن الدين كان الحوالة اذ قيل بها تعلق بها حق المحال
فان دفعها اليه المحال عليه من ذلك المحال لانه استهلك
ما تعلق ببعض المحال ولو كانت الحوالة مطلقة غير مقيدة
بالدين والغصب والودعية فهنا لا يتعلق حق المحال بالدين
الذي للحيل على المحال عليه ولا بالغصب ولا بالودعية وعلى
المحال عليه ان يودي دين الحوالة من ماله دون الغصب و
الودعية وللحيل ان يتبعض دينه وغصبه ووديعته من
المحال عليه احتاله على ان يعطي من ثمن داره جاز لان
هذا التزام لا اذن الثمن ولكن لا تجبر على البيع لانه لم
يلتزمه ولو احتاله على ان يعطي من ثمن دار المحيل لم يشر
لانه لا يملكه سعيها ولو اشترى بشرط ان يحيل البايع
بالثمن على اسنان جاز لانه يوجب العقد ولو اشترى
بشرط ان يحيل البايع اسنانا على المشتري فهو باطل لانه لا
يملك العقد وكذا لو اشترى بشرط ان يضمن لغيره البايع

لم يجز ويشترط ان يضمن لغيره المشتري البايع جاز الترخيص
في الشافعي وفي المنتقاهن على ان يعطيه من مال المدين
في يد الكفيل جاز فان اخذ المدين المال لم يبرأ الكفيل
وان ضاع من يد الكفيل برى ولو ضاع على ان يعطيه من
مال المكفول له او من ثمن هذا العبد وليس العبد له لم ينج
ومن ثمن عبده ولا عبد له صحيح وفي الشافعي احوال طالب على
غيره بما له عليه قابل المحال المحال عليه برى وللحيل اخذ
دينه من المحال عليه لان دينه ان يشغول بالحوالة
وقد زال الشغل لا يترى ان دين الحوالة لو ان حار ابيض
الحيل المحال عليه يهجره يرجع الحيل عليه بالخيار لانه
السائل وكان الوصال المحال عليه مع المحال على نصف
الدين فالحيل يرجع على المحال عليه بالنصف الباقي لا ثلث
الصلح ابرأ عن الباقي وفي الاملا ابرأ المحال عليه ثم اراد
الرجوع على المحيل فغن ابي يوسف رواه ان وكذا الوارد
المحال عليه الرجوع على المحيل بالدين الذي ابرأ منه ذكر

قوانين وفي الثاني وجب الخال الدين من الخال عليه
وقبله لم يرجع الخال على الخال من الهبة بملك فصار لا يستينا
ابرا الخال الخال عليه من دين الحوالة او وجب له اومات
فورثة الخال عليه ولم يكن الخال عليه دين في الابرا لم يرجع
الخال عليه على الخال وفي تلك الهبة والارث يرجع
لمن الابرا اسقاط والهبة والارث عليك فيعتبر ان
بالاد ولو وجب الخال دين الحوالة من الخال اومات
فورثة الخال ان كانت الحوالة بامر لم يرجع به على الخال
عليه انه لو يرجع يرجع عليه الخال عليه فلا ينفك وان كان
الحوالة بغير امر يرجع على الخال عليه وفي الاملا عن ابي
يوسف قال المولى للمالك بعد ما حال عليه غريمه بالكتابة
استبرأ او وجب منك الكتابة لم يرجع ولا يعق وفي موضع برئ
وعق ولا تبطل الحوالة وفي الثاني وكذا الواعقة عق ولا
تبطل الحوالة فاذا ادعى يرجع على المولى وكان الوهاب ام ولد
ثم حال عن ماله عليها ثم مات عتقت ولا تبطل الحوالة وكذا

لو هب مديون ثم حال غريمه عليها ثم مات وهو يخرج من الثلث
وفي الاجناس عن ابي يوسف اذا اعطها لم يرجع وان
عتقت بمرتبة يرجع في رثته وفي خلاف زر عن ابي يوسف
لم يرجع مات او اعطها وكذا هذا في المديون وفي الثاني
الكفيل عن المشتري بامر فقد التزم الى البائع وغاب ثم استحق
المبيع او وجد حرا او موطئا او مديرا او ام ولد فلا سبيل
للمشتري على البائع حتى يودي مثله الى الكفيل ويخار الكفيل
ضمانه لمن الامر بقبض الدين لا يرتفع بنفسه الكفالة فان
ضمنه فحينئذ يرجع المشتري على البائع لانه الضمان بملك
السفوة وان شأ الكفيل رجوع على البائع لانه ادى بحقه كماله
فاسد وايضا اخار ضمانه لم يرجع على الآخر لانه عليك ولذا
الحوالة على هذا ولو لم يستحق المبيع ولكن مات قبل القبض
فلا سبيل للكفيل على البائع لانه بالمرتبة ينقضي البيع بعد صحته
ولا يتبين انه فقد التزم بكفالة فاسدة ولكن يرجع على
المشتري وللمشتري ان يرجع على البائع قبل ان يرجع الكفيل

عليه وقد التزم بغيره ولكن رده يعيب قبل القبض او بعده
بقضاء او رضا او رد او خيار شرط او روية او المأمور بنقد الثمن
في وجهه كالكنيل فان كان الكنيل في هذه الوجهة قبل
بغير امر المشتري او المأمور بنقد بغير امره كان الذي يرجع
بالمثل على البائع هو الكفيل والذي نقد لاحق المشتري الا
في الفضل وهو ان اذا نقلا او رد المبيع يعيب بعد القبض
بغير قضاء المشتري يرجع على البائع لان هذا الرد بيع جديد
في حق ثالث كمل بالثمن ثم هلك المبيع قبل القبض او رد
يعيب قبل القبض او بعده بقضاء او رضى او خيار شرط او روية
او نقلا لاري الكنيل لانه يرى الاصل وهذا الوجه بالقيمة
في البيع الناسد واسترد المبيع ولذا المهر يطل عن الزوج او
بعضه بوجه ما يرى الكنيل عن المهر لبراة الاصل وكذا
هناك في الخلع والصلح عن دمر العمد واشباه ذلك وكذا
الكنيل بطعام السلم اذا صالح الاصل الطالب على راس المال
يرى الكنيل ولو كان مكان الكفالة حوالته لم يبر المحال عليه

حتى لو احال البائع غيره على المشتري بالثمن او المثل عزما
لما على الزوج بالمر او قبل المشتري لغيره المبيع الثمن او الزوج
لغيره المرأة ثم وجد شيئا موصفا وبطل الثمن والمهر لم يبر المحال
عليه والكنيل خلا للزوج واجمعوا واستحق المبيع او ظهر
جرا بطل الحواله والكفالة وفي المتن ابو سليمان عن
ابي يوسف حال المشتري باع به بالثمن على غريمه بماله عليه
ثم رد المبيع يعيب بقضاء القاضي يبطل الحواله فان كان البائع
قد اجل له ينتقص الاجل وان كان الرد بغير قضاء لم ينتقص
والمشتري استع البائع به حاله والمحال عليه الى اجله ولو
كان البائع ابرا المحال عليه او وهبه او اشتري به منه ثوبا
وقبضه ثم رد المشتري المبيع بقضاء او بغير قضاء فقد جازت
الهبة والبراة والبائع خاضع للمال ولأن الوفاء العبد في يد البائع
او استحق قبل القبض وقد كان ابرا المحال عليه او وهبه
له بشرع عن ابي يوسف لو رد المشتري المبيع بقضاء
فليس له ان يأخذ الثمن من البائع ولكن البائع يحيله بالثمن على

المحال عليه شأهه اذ ان او غايار القول للبايع انه لم يقبض
التمن من المحال عليه ان رده بغير وقار ياخذ البايع التمن وان
كان البيع فاسدا فابطله القاضي ورد المبيع وجع المشتري
بماله على المحال عليه فان كان اصل المال للمشتري على المحال
عليه ابل فعمله البايع حالا اخذه المشتري حالا وان
كان حالا فله ابل اجله هو ابل الاحل والله اعلم

كتاب القيمان

وحيل باع وضمن التمن لموكله على المشتري لا يبيع لان القيمان
التزام المطالبة بما وحي على الاصيل وحق المطالبة له فكان
ملتزما ووجب المطالبة على نفسه لنفسه وانه باطل وكذا لو
باع الحارث وضمن التمن عن المشتري لرب المال وفي الشافعي
ولذ الواحدا بالتمن على نفسه وفي التقاريق ولذ الوبايع
الوصي او الاب فضمن القاضي او اليتيم بعد المبيع بخلاف القاضي
او اليتيم لو باع وضمن لليتيم بعد المبيع جاز ولذ الوكيل يقبض
التمن ولو قبل عن المشتري للوكل وكذا الوحي لو استدان

في نفقة اليتيم يقبض لان حامل الدين على اليتيم ولذ الوكيل
بالنجاح من جانب المرأة لو ضمن لها المهر عن الزوج او احتال
به على نفسه او زوج ابنه الصغير امرأة او ضمن لها المهر عن
الصغير او زوج ابنته الصغيرة وضمن لها المهر عن الزوج صح
وفي ادب القاضي ضمن عن الصغير المهر في الصحة وادى في الصحة
القياس ان لا يكون متبرعا وفي الاستحسان يكون وان ادي
في المرض او ضمن في المرض ومات بحيثب ذلك متى يصيب ابن
خلافه الى يوسف باع ثوبا بصفة وضمن احدهما او كل
واحد منهما لصاحبه حصته من التمن لا يبيع لانه ضامن جزو من
التمن الاول كل واحد منهما حق المطالبة فيصير ملتزما المطالبة
على نفسه لنفسه ضمن عن عبد مالا لا يطالب به حتى يعيقه
فان هلك او طلى امرأه بنجاح بغير ادن موكة او اقرب استتلا
مال اخذ الكفيل في الحال لان الدين حال العبد لكن لا
يطالب به لعسره ولا عسره في حق الكفيل وفي موضع لو
استراه الغريم لم يرد الكفيل وعليه الاقل من الدين ومن

التمن وفي الهبة يبرئ وفي التاروق ليس للطالب ان يمنع الغريم
من السفر في الدين الموجل وكان اخذ الكفيل واطلق الطاهري
مثله وبذلك الطالب معه ويتبع عن المضي اذا حل الاجل حتى
يوفيه حقه وروي انه يوخد منه كفيل وقيل هو قولهما
وكذا الغريم المخوف انه يوخد وفي جمع اذا عرف الغريم بالمطل
والستويف قلل القاضي اخذ الكفيل والافلا وفي النصاب في
اخذ الكفيل في الدين الموجل روايتان وفي جمع يرهان
المخير المدينون الموجل على اعطاء الكفيل في ظاهر الرواية
واطلق في نفقائه ثم عن الحاكم لم يخير وان كان يخاف ان يغيب
عنه عند حلول الاجل وفي المتقاضي يخير وعن عين الامة
يجوز ظاهر المذهب لاجل المصلحة جازية للمضي ويعذر فيه حتى
قلنا في الدين الموجل اذا اراد المدين ان يغيب تجوز لرب
الدين ان يأخذ منه كفيل او يضايقه وان فان المذهب
انه ليس له ذلك لكن المصلحة في هذا لما ظهر من النص والمجوز
في الناس وفي جمع يرهان طلب المستر من البائع الكفيل

بالدرك لو ظهر له ذلك قلت ففي الدين الموجل اولى وفيه
التفقات امرأة قالت للقاضي ان زوجي يريد ان يغيب خذ
لي كفيلاً بنفقتي قال ابو يوسف يوخد في نفقة شهر قال
السنيد فخذ هذا الوفيل القاضي في الدين الموجل لا يبعده
وفي ادب القاضي واختلف في التحليف في الدين الموجل ولا
ان لا يحلف لمن تاخير المطالب بالتجمل بخلاف الدعوى عليه
العبه لمن التأخر ضرورة العسرة فلا يظفر ذلك في حق توجه
اليمن قبل الاجل وفي التاروق قلنا داء عليه بامر فوج
بعد موت الكفيل اخذ من برحة ويعرف من غماية ويكون كدين
الصحة ذكر الناطقي وكذا ضمان الدرك لحب التركة وكذا الوقالة
ما قرره ولان فهو على فاقرب بعد موته وكذا الواسا تجر دارا
كل شهر بكذا اقلل بالاجرة فسكت بعد موت الكفيل في عن
رجل دابته وقبته صح اما الواب فقيل هو اخر حارس المحلة
وكل ما فيه صلاحها وما يصيبه من ذرائع العامة وسد السلك
واشباهه وقيل هو ما يحتاج اليه الامام لتهجير المعتقلين

حين لا يكون في يده المال شيء او يحتاج اليه فداء الاسارى
موقوف ما لا على الناس فيجوز ذلك ويجب اداؤه على قول موس بن
فضل انسان ما يصب صاحب من ذلك واما العتمة فيقول الوازع
الكبالي الذي يقيم العتلة اذا كان الخراج مقاسمة وقيل
هو ان يطلب احد الشريكين العتمة فيما بينهم وامنع الآخر
فصنع عنه انسان صحيح كانه يلزمه وقيل هو ما يخرج من العتمة
في النوايب التي يحتمل ان تقع الحيلة في الساقية وفي التفريق
معنى النوايب والعتمة ما شرط عليهم بما يراه الامام اذا
شرطه فصار معلوما بالصافه ونقصان الحرص وفي شرح
الشيخ الحائيات التي تاخذها الطلبة في زماننا يضمن انسان
ما يصب صاحب من ذلك اختلفوا فيه وفي موضع من قال
يبيع اذا ادب هل يرجع على الامر قبل الاستيلاء الرجوع
وقيل يرجع وهذا الصحيح في جميع النسخة لان السلاطين
جعلوا ما يلزمه الاموال حتى ان الامر اليه ان اضطررنا الي
الاقتناء من اشترى دارا على ان لا يجاية عليه وظهر ان

عليها جاية او ان جاية تادهم فظهر انها درهمان ان مضاه
ردها وان ساء رضى به ذكر البردوي ولهذا قلنا لو قاتل واحد
بثوريها بالمخالطة فان ما جاورا ولهذا قلنا لو قضى ثابيه
بغير ادنه رجح عليه من غير شرط الرجوع وفي النظم قال
لرجل اخذ السلطان عن حيا بكه اعطاه عن فاعطاه لا
رواية لها في الاصول قال المتنون بخاراسمهم الحالم ابو عبد
الرحمن وعينه يرجع فلم يبق اعطه عن بل قال اقبل عنى
بالمال المكتول في ذلك الخط فقبل قالوا يبيع ولا يرجع نه على
الامر ولو قال لرجل السلطان يطلب من سبيا فادفع اليه
عن سببا ففزع قالوا يرجع فلم يبق عنى في العنول لا يرجع
وفي جميع برهان طلب مال طالما قال لواحد خلصني من هذا
الظلم او الاسير قال له خلصني من هذا الظلم فخلصه ماله
قبل لا يرجع الا بشرط الرجوع وقيل يرجع في فصل الاسير
دون الظالم قال السرخسي عذري يرجع فيها وهو الاصح لانه
محرر حشا وضار بخير اشترعا وفي السير اسير قال لرجل

او زني او اشترى ففعل رجح الامر بما فدى الي متدار الربيه
لما زاد عليه الا ان يقول اذني بما شئت او راي او امرك
جائز فيما فديت به ولو كان الاسير مما يتا بوجده في الحال
فان عجز بيع فيه الا ان يقضي المولى عنه وان كان مديرا او ام
ولا يلدون او يحجز بوجده بعد الحق ولو كان عبدا
فقال اشترى او اذني ففعل مثل قيمته او لا يتقان فيه
وبينه البائع انه يشتريه لنفسه فهو حر لانه جعل المأمور
ثانيا في الشراء ورجع المأمور بالعدا عليه ولو لم يثبت البائع
انه يشتريه العبد او يمين ولكن اشتراه بما لا يتقان به فهو
للمشترى ولو كان قال له اشترى لنفسى بما شئت فاشتره
ومن البائع انه يشتريه له يعق باي ممن اشتره فيرجعه
عليه بما ادى من العدا فان اختلف فيما فدى به فالقول للعبد
والبينة للمشترى وفي النظم اشتره بامرنا بكثر من قيمته
عق ورجع المشتري عليه بغير قيمته ولا يرجع بالزيادة
الباقى الممنوع وعند الحنفية يرجع ولو كان الممنوعينا

فإذا عليه شيئا صار مشتريا بنفسه وإن قلب الزيادة ونه
السيرة وإن كان الأسير حراً أو الأمر اجنبى فعند إضافة
العقد إذا المال إلى نفسه يصير مائنا للمال ولا يرجع وعند
عدم الإضافة أن كان المأمور خليطاً فقال أبو عمر لرجل افترقه
لي أو قال من مالي رجح المأمور على الأمر ولا يرجع الأمر على
ولده إلا أن يشهد عند الأداء انه يرجع به عليه وإن كان
لم يثبت الأب إلى نفسه فإن كان المأمور خليطاً له يرجع
به عليه ولا فيرجع على الصغير وفي الآلى اسير قال لرجل
اشترى بالف درهم فاشتره باريك او بماية دينار او به
بعروض جاز وله ان يرجع على الاسير بالف درهم والوكل
بالشراء بالف لو اشترى بما وصفنا لم يلزم الموكل وفي منرجح
بكر امر القاضى بالتفاق على اللبث ولم يقل على ان يرجع
بذلك عليه فانفق هل له الرجوع لم يذكر هذا في الاصل وذكر
الطحاوي انه يرجع لو انفق عليه بامر بعد البلوغ وكاه
لو انفق على ولدي وفي الشافى والمواخر ابن ابي اوصيه كان

الانفاق بامر الولي لا يكون بشرعا قال القاضي هذا اختيار
السرخسي قال بغير الصحيح عندنا انه لا يرجع بان هذا
ليس امر ايضا الذين فلا بد من شرط الرجوع وفي التفريق
امر الران المرتن بالانفاق على الرهن ولم يقل ليرجع بذلك
فتيه خلاف بين المتأخرين والصحيح انه يرجع ولو انفق بامره
القاضي لعيبته رجع وعندنا تحضيرة ايضا وفي التمهة امر المتأخر
رجلا ان ينفق على الحمار ان كان المنفق يعلم ان الامر ليس ملك
لم يرجع الا ان يكون الامر قد ضمن ذلك وان كان لا يعلم رجع
على الامر فيما انفق وفي الاثر انفق على المعتة بامرها
بشرط ان تزوج نفسها منه اذا مضت عدةها يرجع عليها
بمثل ما انفق تزوجت به او لا وان انفق بغير شرط لكن علم
عرفا انه ينفق بشرط ان يتزوج بعلم لم يتزوج به فالصحيح
انه لا يرجع وفي جامع البزدي الامر بالهبة والصدقة
والزكاة والكفارات والصدقات الواجبة والنفقات والحاج
وما اشبه ذلك لا يوجب الرجوع الا بالشرط وفي ظاهر الرواية

زاد في الشافعي او يقول على اني ضامن او يكون المأمور خليطا
له وعن ابي يوسف انه جعل هذه الاشياء بمنزلة الدين الخليط
الذي يكون بينها معاملات واخذ واعطاء ما بينهما من الخلطة
والمعامله يوجب الرجوع عند الاداء في الحادة وكذا من
عالمه من قريب او بعيد وهو بمنزلة الخليط والذي في عماله
من سكن معه وفي العلل امر رجلا باذابة فقي الرجوع
روايتان وفي النوادر لا يرجع لانه واهب لا يجبر وقيل
فيه روايتان وقيل ما قال لا يرجع فهو في اموال باطنية
لا يطالب بزواتها وما قال يرجع ففي اموال طائفة بطالب
بزواتها وفي الشافعي قاله الخليفة ضمن لولان العاقضتها وفي
سازمة للفتن فان اذاهما رجع بها على الامر والامر على العاقض
لان الامر صار مستقرا وامرا المتابع بالقبض وان لم
يكن خليطا لم يرجع علي احد لانه مستور عن صاحبه وقال
ابو يوسف يرجع على الامر لان طاهر الامر بالان يقترض
كون ذلك المال مضمونا عليه ولو قال ضمن له الناقض على

فرض ودفع رجح بها على الامر عدة لانه امر بان يفرض ما
عليه وفي المحذور واختلاف ربح قال ابن حنيفة قال لمخره
اضني لثمان الالف التي لمعالي فضها وادى اليه انه يتطوع في
الثمان ولا يرجع الاثر به الا ان يكون خليطا فيخرج ولدا
في قوله اعطه ولو قال اعطه النافذ فيها رجح بها على الامر
وان لم يكن خليطا لم يرجع خلاف ابي يوسف ولو قال
عني او الذي علي يرجع عندهم ويكون هذا القرار بالالف
على نفسه وفي التفريق قال غيره اعطه ولم يقل ديني
والعني لم يرجع وفي الجامع قال الحلبي اعطه الالف فلان
الفا او اعطه ففعل رجح بها على الامر والامر على فلان ان لم
يكن لثمان على الامر مال وان كان فهذا امثالا لدينه مالا
غيره وان لم يكن خليطا ففعل في الساقى يرجع به على
القائض لان الظاهر انه تبرع وللتبرع ان يرجع ولم يذكر
ذلك في لغة العطاء والظاهر انه لا يرجع فيه وفي التفريق
لا يرجع في العضا والثمان على القائض وفي عصا من

في الامر بالدفع يرجع وحمل الامر على الاستماع وفي الساقى
لو قاله ادفعه عني وفي الاستعاضة او التي له على او امره عني
او التي له على رجح بها على الامر لان هذا الدفع وغيره يقتض
المجزي عليه وفي الساقى قال الحلبي او اعطه ففعل
امرض فلا تأكل افعل فالثمان على القارض لان الامر انما
الثمان اليه وفي المجناس قال لرجل ائت لثمان الفا واكتب
له او اكتبها له عليك وهو حر في فعله ودفعها اليه رجح
عليه والله ولو لم يكن حريفا لم يرجع الا ان يقول عني قال
لرجل ادفع اليه فلان الفا او اعطه علي اني ضامن ففعل
على الامر لانه اضاف الدية اليه نفسه فيستد له على انه جعل
المبدل لنفسه فصار كانه استقرض ووفد فلانا بالقبض ولو
قاله امرضه علي اني ضامن لثمانه لانه لما قال عنه فقد
اضاف الضمان في المبتوض اليه القابض وجعل نفسه متحلا
عنه ولو قال ادفع الي او اعطني علي ان فلانا ضامن لما
فقاله لان نعم ففعل قال الف على القابض لانه اضاف مال المذوق

ال نفسه وفلان ذليل ولولاك ادفع الخ الفا وا اعطى
عليان فلان فاضامن لما فقال فلان نعم ففعل فالان على القاض
لانه اضاف ملك المرفوع الى نفسه وفلان ذليل ولولاك ادفع
الى الفا وا اعطى ففعل لان هذا استفصا الا ان يقول
دفعته وا اعطيه هبة او صلة وفي المسقا عن محمد قال
لما اعطى النبا اوقال هذا الثوب فاعطاه كان هذا على الخ
ولولان الان او الثوب في يد القابل لان هبة اوقال اعطيك
وفي الثاني اعطيك ملكك ذكر السرخسي في السير لوقال
خذ هذا المال فاحذ انه ترض وفي العيون وكذا الوفاة
خذ هذا المال واعرف في الوارد وكذا الودع اليه درهم
وقال لم ابغها ففعل ولودع اليه ثوبا وقال له امر به ففعل
ففعل يكون هبة ولوقال لغيره بمثل لعلان الفا على فاض
له ففعل لان هذا من الامر استفصا منه من فلان فانقب
الادفع ولاءه في السليم والعلان في السليم حقيقة المحب
الشرع على وقته فاضا او لا الامر لنفسه هبة وللامر

الرجوع ان احب ولوقال هبة في الفا على فلان فاضامن لها
فقال فلان نعم فلان على فلان الا انه صار له قال ملكي انا
بالفرض وكان وحلي بالهبة من المستويب ويرجع فيها فلان
ان احب وكذا الصدقة هبة ولوقال هبة لعلان عن القاض
حازت الهبة عن الامر ولا رجوع عليه لانه يرضى ولم تكن ه
الهبة واجبة عليه فبذلها لا يكون واجبا الا ترى لو امر بان
يعرض هبته او يكفر عن عينه ففعل لا رجوع عليه عالم يرضى
وصار لو اسلوبه عنه ثم وطه بالهبة وللامر ان يرجع
فيها ان احبته وفي الاجناس عن ابي خنيفة تصدق عن ففعل
لا يرجع على الامر لان تكمن خليفته او يقول عن كفارة
لمنى وفي الجامع قاله لآخر اعط فلانا الفا ريفاعا اياك
على تكون هي قرصالي على فلان فاعطاه عنه يرجع على الامر
بما امر به لانه متبرع باداء الزكاة ويرجع الامر على القاض
بمثل الذي مضى وكذا الماور يقيد الثمن الزيف لو ندد الريف
ثم استحق المبيع واخفا الماور يرضى المشترك فان رجع عليه

الدين رجح المستحق على المانع بالخير وفي الاستحباب
الامور بعضها دون لو فحق ما ارادى مما اراد رجح على الآخر
مما فحق لانه لا ينسب دمه ضمان ماله ما يودي وكان الوه
فحق ما ينز او يكل او وزف ولو فحق ما اراد مما اراد
رجح بالرد ولو بان الامور حيلة لا يرجع مما اقل
وبما اختلف وفي التقاربين رضى الطالب بالتسليم دون موضع
الكفالة رجح التيسر في موضع الكفالة مال لغرضه اعطاء
الدرهم التي لا عليك فلان قرضا فاعطاه بها ثوبا جاز ولاه
يعطيه فيها وان اعطى بقى الدافع على التاخير فيه ودين
الامر كاله وكن ان لم يكن الامر عليه شئ فقال اعطه كذا
قرضا على فان قال اعطه دمه متى اوقال اعطه دين فيه
لم يعطه شيئا اخر فان اعطاه كان بيعا بين المعطي والمقبض
ودين الامر كاله وفي العيون قال لا خير خذ زكاة مالي
من درهم علي فلان فقبض ماله نادى به لم يخر ولو قال
ولم ينفذ الدرهم الذي عليه فاقبض منه فقبض ماله

دنانير جاز وفي الشافى قال لرجل انك فلانا على الفاعل اني
ضامن لها او قبض بها او على ابنائك على او التي فصار فقه الماس
بدنانير او يعوض رجح الامر بالثلاث امر بمقتضى دينه
وباتي مال فضاة فلك ما في دمه ما ادى وهو مملك فيرجح
المملوك وفي التقاربين اقض ديني مالي عليك جاز الذهب
وعينه عند ابي حنيفة ومحمد رجحهما الله واطلقه في الهبة
وكذا ان اعطاه الفاعل يعطيه غريمه فاعطاه غيرها اودها
او عرضا او باعه ثوبا او قارضه دين لم يكن مستبرعا
ودر في الواله انه مستبرع في ذلك كله الا اذا دفع مثلا
ولم يذكر المقارضة ودر لفظه الصلح دون البيع وفي
الاجناس وكذا الوقال له اعط فلانا من عندك الفاقضا عني
فاعطى ماله دنانير او باعه بها ثوبا جاز وفي التقاربين
عن ابي يوسف قال لرجل ادفع اليه كن افضال بغم له الاستماع
الا ان يكون عنه ودعية او عليه دين وفي الاجناس
قال له احب لعلان عليك كن افضل له الاستماع ما لم يرض

ويقول ابنه انك وفي اليقين محمد بن كتاب من سفيحة
من رجل ان شره او غلط فنهجه اليه فقراها فقال قد
خبرتها لك عدى ليس هذا فان وان قال خبرتها لك على او
اسما لك على هذا فان ياخذ صاحب السفحة وعن الخ
خليفة لم ياخذه الا ان يفي وعن الفضل انما يصح صانه
اذ ان المات قبله او في يد فانه لان هذا المال مضاف
الى المال وفي القاري للمور بقضا الدين ان يمنع ما
لم يؤخذ من او خبرتها لك عدى وفي الجامع قبل الاتفاق
او هذا الدين من ماله ثم انا الانخبة لانه متبرع وفي التوال
امر مشركه ان يدفع اليه ماله فاستمع الشريك عن اذا
فان امره بالدفع على وجه الحبة لوليه ليس للميراث ان خام
وان لم يكن الامر بالوضع على وجه الحبة فله ان خام لانه
لو خام خام لانه قال لاخر لك على مائة اليه فقال
المقر له في حالة القول للمقر له ولو قال صحت لك عن فلان
مائة اليه شير فقال المصون له في حالة القول للمصون عن

ابن يوسف القول المصون له لاني الامر ان انك لاهل موعان
حاله وموكل الا ترى ان الاحل فيها يثبت من غير شرط لانك لاهل
بدن موكل فقد اقر باحد نوعي الهالة وضع خلاف الدين
فان الاحل فيها لا يثبت الا بتاجيل فان مدعي التاجيل من
المقر له فلم يقبل قوله الا ببينة ذكر بكر قال فلان على
العدا اذا جاء رأس الشهر او العيد او الغرة فان مقر المات
ومدعي التاجيل الى هذه الاوقات ادعى عليه مالا والمال
موكل او معجل فان قال موكل فلا دعوى عليه لحال وان قال
معجل يتكرر وهو صادق التقر يعات في شرح بكر وفي
العون من عليه دين موكل لو حلف ماله اليوم وتلى شئ اخر
ان لا يكون به باس ان كان ادعى مني به افوخته وهذا
دليل على ان هذا النظم منه اقرار بالدين الموكل وبعض
الحكام جعلوا اقرارا اشترى عليه افضى رجل العهد لم
يصح بان العهد اسم للعقد واسم للصك واسم لحقوق العقد
واسم لخيار السر واسم للتسريح فان مجهولا فلم يصح صمانه
للادعي

وعن ابي يوسف ومحمد يجمع ويكون عبارة عن همان الدر
تصحيح العقد مسلم كسر لمسلم ربطا وطيلا او دقا اوزه
مزمارا او اهرافا سكر او منصفايض قيمته فيقوم يقوم
طلاية الحال اجمع هذا فقي المراد الاخذ للكثير والمرامير
مباح بشرط ضمان وميثع هذه الاشيا جائز وقال لا يضمن
مثله ولا يجوز بيعه لانه اعدت للعصية فسقطت مالهيا
الحجارة اما اعدت للعصية لكن مع صلاحيتها لغيرها فصار
لا امد المعصية والحامة الطيارة ويضمن بالاحراق في قولهم
في القارئين وفي شرح غياث وكذا في شرط بل الحاج
وطبل الصبد اودف تلعب به الصبية في البيت يضمن فيه
قولهم وكان اميل فيما احدث لارباب العدو وعلان المفاح وفي
موضع وكان في الاف حب الغنا الذي حوز العلم منه بحان
فان اشتغلا بالعبودية وان كان فارسيا يضمن قيمته وزنا
وقالا لا يضمن وفي النزود والشرخ قبل يضمن ضمان سجناء
الميزان الا اذا كان كثيرا يصلح قبعة للسري او السكين

وهو بتلك الجهة الزمنية يضمن بتلك الجهة والحامل ان
زيادة الضمان بجهة الله وساقطة الاعتبار والتفاوت فيما
عدا جهة الله من الجهات المباحة ان انفق يوجب ضامه
وان تفاوت يوجب ضمان اخر الجهات وفي التيسيرات
لسرد الخمار او عود الم يضمن شيئا في قوله وفي القارئين
شق لمسلم زقاق خمر من هاهنا العناق الذين يملكونها
لا يضمن قال هشام واكثر طي في المشرك مثله واما
الجنات في بيت مسلم ليخذه خلا فيض وعند محمد يضمن
الرق الا ان يكون اما ما يرى ذلك واطلق في المجرى يضمن
الطرف وفي النظم شق روق خمر لمسلم لا يضمن الرق عند
ابي يوسف خلا فيها وفي المتفق فان لا يريد اخذها
خلا لم يضمن في قول ابي يوسف وفي جميع النسخ روجه الله
فان راي الامام فساد في هذه الاشيا في راي المطحة في
سره واهرافه لم يضمن في قوله وقال وكان المحاسب فان امر
قطانا يصنع العطن على الطريق وينبغي ان يرفعه ولا يعود

اليستة ففاد وراي المجلس فساد في ذلك فراي المصلحة
في احراقه لم يضمن قال ولذا المصلحة في احراق بيت الخمار
المعروف بالفساد وعدمه روي ابا جة ذلك في الامن و
ادب القاضي روي عن اصحابنا في ائساد السنن بانواع
الفساد يهدر عليه بيته وتكسر دانه ولم يرد عنهم في
الاحراق حتى قال السنن اجتمع قوم في دار بشريون
فبعض عطا ابن حمزة اسنانا لغير فهم ويهريق حمورهم فارقوا
وجعلوا في بعض الدنان الملح للتخليل فاجبر بذلك عطا
فقال لا تدعوا ذلك وتيسروا الدنان واريقوا ما بقي وان
جعلوا فيه الملح قال وقد ذكرنا في العيون ان من اراق
حمور المسلمين وكسر دنانهم وشق رقاقهم التي فيها الخمر
حسبة فلا ضمان قال وكذا المراق حمور اهل الامة وكسره
دنانهم وشق رقاقهم اذ الظهور انما بين المسلمين بطريق
الامر بالمعروف ولا ضمان وفي المستقاع ان ابي يوسف اذا
سمعت في دار صوت مراير ومعارف فادخل عليهم وفي ادب

القاضي عن عمارة الحج على باحه في منزلها ووضعا باليد
حتى سقط خمارها فقتل له يا امير المؤمنين ان خمارها
قد سقط فقال انه لاحرمة لها معناه انها لما اشتعلت بما لا
يجل لها فقد سقطت حرمتها والحق بالامان ومن هذا الحديث
قالوا لا بأس بالهجوم على بيت المفسدين اذا سمع صوت فساد
لان صاحب الدار لما سمع الصوت من داره فقد اسقط حرمة
داره فلا بأس بالدخول فيها من اذن وحشيه والامر بالمعروف
والنهي عن المنكر فافعل عمر واصحابنا في الهجوم هناك ستر المسلم
وهنا حرمة محارمه وذلك لا يجوز وفي الدال يظهر السنن في
داره فينبغي للامام ان يقدم اليه ابلا العذر وان كف لم يقرب
له والا ان شاحبسته وان شأ اده سيلطا وان شأ ازعجه
عن داره لان الحل يصلح للتعزير وفي الاموال الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر واجبان على كل مظف فذر على المنع منه قدر
على المنع منه ولم يورد ذلك ابي فساد وصرع عظيم سوا فان
امانا او قاضيا او عاميا او قاضيا سوا فان فسقه مالهرا

اواخا وانا يجب ان اعطى الحكماء انما علم زواله بانكاه ونه
البيان لو علم بالبرواية انه لو امرهم بالمعروف قد فهموا
فتركه ايضا وكذا لو علم انهم يعزونه ولا يصبر على ذلك وفتح
العداوة فتركه افضل ولو علم انهم لو صبر على ذلك ولا
يستكروا الواحد فهذا الامس بان ينهى عن ذلك وهو محاهد في
ذلك ولو علم انهم لا يقبلون منه ولا يخاف منهم ضا وا ستم
ان ساء امرهم وان ساءت حوزهم وفي اصول الدين الفاضلة
الامر بالمعروف اذا علم انهم سيعصون والا فلا ومنه المعروف
اذا كان قويا ينبغي ان لا يسلو العوام ذلك لان فيه
تهديج الفتنة وذلك سبب الفساد لكن يرفع الامر الى
القاضي او الى السلطان لينزع وفي التفسير عن النور
انما يجب النهي عن المنكر اذا فعل ففلا يخرج عن الاختلاف
ويقال ان امر بعض الناس بقراله ولكن منكم ولم يجمع
الناس لان كل واحد لا يحسن الامر بالمعروف وانما يجب على
من يعلم ويقال ان الامم انما يجب عليهم الامر والنهي بالليل

والعلم باللسان والحوادث بقلبه وهذا الماروي عن رسول الله
صلواته عليه وسلم اذا راي احدا منكم لا يستطيع المنكر عليه
فليقل ثلاث مرات اللهم هذا منكرا فادال ذلك فقد فعل
ما عليه وفي تفسير قوله لم دينكم دليل ان الرجل اذا راي
منكرا او سمع قولا وانكره فلم يقبلوا الا يجب عليه ان يترنم
ذلك وانما تجبه عليه ان تحفظ منه هبة وطريقة ويترنم
على طريقتهم ومدبهم وفي قوله تعالى انكم اذا مثلتم دليل
ان من جلس في مجلس المعصية ولم ينكر عليهم فهو منهم
وينبغي ان ينكر عليهم فان تعدد المنكر ينبغي ان يقوم عنهم
ذكر كبر في السير الصغير الامر بالمعروف محل وان كان
لمعه الضرر غالبا ويعلم غالبا او يقينا انه لا يضر فمهر ذكر الشر
في السراراه ان ينهي مسافعا عن منكر وهو يعلم انهم لا يستغفون
بنيته وانهم يقتلونه فلا بأس له بالامر على ذلك وهو الحرمة
وان كان يجوز له ان يرضى بالسكوت وفي الثاني فمن وجب
عليه امر لمعروف او نهى عن منكر فحاف ان لم يفعل يقتل فترك

وَسَبْعَةٌ دَكَ وَإِنْ فَعَلَ فَعَلَّ فَإِنَّهُ مَجْزُؤٌ وَفِي جَمْعِ الرُّرَارِ وَفِي
 فِيمَنْ اسْتَقْبَلَهُ اسْمُهُ أَحْبَابُ سَنَةٍ وَلَيْسَ يَتَوَصَّلُ إِلَى أَحْيَانَهَا
 الْأَمَارِكَابُ الْبِدْعَةُ فَتَزُلُّ السَّنَةُ أَقْتَمُ مِنْ أَرْتَابِ الْبِدْعَةِ وَفِي
 الطَّائِفِ فِي الْأَصُولِ وَالْخِلَافِ بَيْنَ الْأُمَمِ فِي وَجوبِ الْأَسْرِ
 بِالْمَعْرُوفِ وَالْمَنْعِ مِنَ الْمُنْكَرِ الْأَمَامِيُّ عَنْ سُورَةِ مِنَ الْأُمَامِيَّةِ
 أَقْتَمُ قَالُوا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ أَمَامٌ يَعْرِضُ الطَّائِفَةَ
 وَفِي الْمَذْهَبِ وَاخْتَلَفَ فِيمَا بَعْدَ النَّبِيِّ بِالْعُقُولِ مِنَ الْمَنْعِ بِالضَّرْبِ
 وَالْفَتَالِ فَقَالَ قَوْمٌ ذَلِكَ وَاحِدٌ عَلَى الْأَمَامِ وَعَلَى مَنْ
 يَلِي دُونَهُمْ وَقَالَ سَبْعُونَ خَلِيلٌ ذَلِكَ وَاحِدٌ عَلَى الْكُلِّ
 خِلَافُ الْخُدُودِ فَإِنَّهُ خَصَّ بِالْإِجْمَاعِ وَفِي الْحَدِيثِ أَدَّاهُ الْمُنْكَرُ
 مِنْ لَيْسَ بِطَائِفَةٍ عَوَانُ سَيَّاهُ الْعَبِي سَيَّرَ الْخُرَّاءُ سَيَّعَلُ
 بِاللَّاهِي يَلِيزُ مَا سَنَعْتُمْ كَالْيَزْمَانِ سَعْتُمْ مَا يَفْرِيهِمْ وَكَأَيُّ لَيْزَمَانَا
 تَعْلِيهِمْ وَضَرَبَهُمْ عَلَى تَرْكِ الْعِلَاةِ إِذَا رَاهُوهُا وَفِي الْهَيْدِيبِ
 الْمَعْرُوفِ مَا حَسَنَ عَقْلًا وَسُرْعًا وَتُكْرِمًا سَيَّكَرَ الْعَقْلُ وَالسَّمْعُ
 لَتَجِبَهُ وَفِي مَوْضِعٍ تَأْكُلُ الْحَامِيَةَ لَا يَخَاطَبُ وَأَنَّ هُنَا فِيهَا وَبِزَعِظِ

فَاِنْ اَعْتَظَ وَالْأَهْدَرُ مَا هُوَ قِيلَ وَالْمَنْ يَجْرُفَانِ اَنْزَجِرُوا لَمْ يَجْرُفَا
 وَابْنُهُ اعْلَمَ **بَابُ الْقِتَابَةِ**
 أَوْ دَعَى رَجُلًا لَمْ يَخْطُهَا بِالْفِ بِنَفْسِهِ انْفَطَعَ حَقُّ الْمَالِكِ عَنْ
 الْمَخْلُوطِ لِمَنْ الْخَلَطُ اسْتَهْلَاكَ فَإِنَّ التَّمْيِيزَ غَيْرُ مِمَّا نَقَلَ
 لَا يَنْقَطِعُ وَلَهُ الْخِيَارُ أَنْ شَاحَنَهُ مِثْلَهُ بِاعْتِبَارِ جِهَةِ اسْتِهْلَاكَ
 وَأَنْ شَاسَّ تَارَكَهُ فِي الْمَخْلُوطِ لِأَمَّا أَنْ التَّمْيِيزَ حَكْمًا بِالنَّفْسِ لِمَنْ
 الْقِسْمَةُ وَمِمَّا يَحَالُ أَوْ يوزنُ أَفْرَازَ حَكْمًا فَحَرِّهْدَا وَكَانَ أَحَدُهُمَا
 فِي خَلَطِ الْخَطَةِ بِالْخَطَةِ وَفِي خَلَطِ الْمَارِجَةِ بِالْجَبَسِ بِالْجَبَسِ كَذَلِكَ
 الزَّبْدُ بِدَهْنِ الزَّبْدِ ذَرُ السَّرْحَنِ هَذَا الْخِلَافُ فِي بَيِّنَاتِ
 الْمَلِكِ لِلطَّالِبِ أَمَّا حَقُّ الْمَالِكِ لَا يَنْقَطِعُ عَنِ الْمَخْلُوطِ بِالتَّاقِ وَمَا لَمْ
 يَصِلْ إِلَيْهِ بَدَلُهُ حَتَّى لَا يَبَاحَ لِلطَّالِبِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِالْمَخْلُوطِ قَبْلَ آخِرِ
 الصَّمَانِ وَفِي الْأَلَالِ شَرْطُ الطَّيِّبِ الْمَلِكِ بِالْبَدَلِ وَعَنْهُمَا آدَا
 الدُّبُلُ ذَرُ السَّهْنِ وَأَجْمَعُوا الْوُخْلَةَ الدَّهْنُ بِالْخُلِّ أَوِ الدَّهْنُ
 بِالْأَذْنِ مِنْ جَبَسٍ آخَرَ يَنْقَطِعُ حَقُّ الْمَالِكِ إِلَى صَمَانٍ مِثْلَهُ لَتَعْدَرَ
 التَّمْيِيزَ حَقِيقَةً وَكَانَ أَحَدُهُمَا بِالْقِسْمَةِ لِاخْتِلَافِ الْجَبَسِ ذَرُ النَّاسِجِ

والسني وإن اخطت الخط لا يصير لا مخلوع من جات السعير
وذو الشهد رجه الله ينقطع حق المالكة في بعض الروايات
ذكر بكونه ظاهر الرواية لا يشترط أن وقيل له الخيار عندهم
وفي ودعة الأمل الخاطئ ضامن ولم يذكر ضاا صاحب
المال أراد أن يشاركه هل له ذلك أم لا ذكر بكونه ما ذكر
في الأصل بدل على أنه المشاركة فإن قال أدام يظفر الخاطئ
سعاد ولو لم يكن المخلوط مشتركا بينهما لا يمكن لها السعي إلا
أنهم اختلفوا بعد هذا أن هذا قول الحل امر قولها وقبل
الصحيح لا ينقطع حق المالكة عن المخلوط ولا يفي له عن المشاركة
عندهم فظاهر ما ذكر في الأصل بدل على هذا لأنه يقول
الخاطئ ضامن ولم يذكر خلافا ولا ذكر أنه يشاركه وفي موضع
على قول أبي حنيفة في هذا الخط قياس واستحسان التماس
أن يصير المخلوط ملكا للخاطئ لا يصير وفي الشافعي خلطه
حنفة لا شعير وفيها شعير لا حنفة فيه لم يكن استهلاك
لا ذكر في الغصب والودعة وأبى الخيار للمالك فاما خلط

الدرهم الجياد بالربوف الخاطئ أن لا ينقطع حق المالكة
لأنه من التميز من غير حنفة وينقطع استحسانا لأن الربوف
لا مخلوع من الجياد والجياد عن الربوف وفي النظم خلط
الدرهم الجياد بالهرجة لا يضمن وفي شرح الحلواني خلط
الجيد بالردى بين الحودة والرداة حتى لو لم يعرف ذلك إلا
الصامن التقادير يضمن الخاطئ وفي الظفر خلط الحنفة أو
الشعير بالردة قيل يضمن وقيل لا لأنه لا يمكن التميز بالعد
فليستقل الصغير وضار خلط الجوز بالورد والبيض بالبيد
والصالح بالمكسر وقيل يلحق ذلك في طيب ما فيستقل الثقل
وقيل يفرز حبة حبة وفي الكفاية صب جزا رديا على جيد
فأفسده فهو ضامن للكيل مثل الجيد لأن خلط الردي بالجيد
تعييب ولو صب جيد أعلى ردي كان سريبا بقدر الردي
صحة لأن الردي لا يعييب بالجيد قلت وضع المسئلة
فخلط الألف مالا فأن كان أحدهما أصغر في شرح ألفا
الجواب عند أبي حنيفة لا يختلف وأبو يوسف خلطها

أكثر من في مستهلكه ويضم مثله وان خلطها بأقل منها
فصاحبها بالخيار قال الحاكم قلت فان فاسوا قال لا ادرى
وفي قول محمد لا الخيار بل حال وان ذاك الخلط باء فيه
ذكر في شرح الشهيد بخواب اى حنفية لم يختلف وان لو
يتطاع صاحب الاقل فان فاسوا تثبت الشركة ومحمد يشركه
مك حال ان شاء لانه الحسن لا يغلب الحسن عنه اى الرضاع
امر انان خلطتا لبنها وعنه ذلك في خلق رضيع وغذ اى
يوسف العبرة لاكثر وعند محمد يثبت الرضاع منها وفي
الثانية عن اى حنفية خلط طعامه بطعام غيره وهو مثله
جودة وجلا منها شريكان فان ذاك لاضان لو احد علمما
للمستعمله مستهلكا بالحسن ولا عاصبا ان النك لم يوجد
وعن اى يوسف ان كان طعام الخلط اكثر يضمن مثل حق الامر
لان القليل يصير تابعا للكثير ومستهلكا به وفي قول محمد
شريكا وان ذان اقل لم يضمن وان ذاك فوكا واحدا اى اوجه
بل شعير او اذ حقة فخلطها يضمن لكل واحد مثل حقة و

وعندها لها حق القمين المغيب وان شاهد احد المعينين
واذا ما عصى الممن على قيمة الخلطة مخلوطة بالشعير
وعلى قيمة الشعير غير مخلوطة لان الخلطة تتعيب بالاختلاط
بخلاف الخلط الشعير لانه يزيد في قيمة غير ان تلك الزيادة
من مال الاجر فلا يصرف صاحب الشعير بها وفي النقص
قال ابو يوسف صبة دراعلي كراعيه وصفتها واحدة فان
شريكين ولم يضمن ان ذاك وكان الوصبة قمين اعلا كرايو
صبة كراعي قمين ضمن القمين وقال الحسن لا يضمن وفي
الفارقي عند الحسن هما شريكان في الوجهين وان
نسرت فلا ضمان وعند محمد في القليل والكثير للمالك الخيار
عصب كراخلطه بكر لصاحبه ضمن الغصبة دون الوديعة
وفي الثانية مبيعا في ذهن لرجل او سمن او زيت فنقصه
ذلك من جودة وزاد في حله فلصاحبه ان يضمنه قيمته
قبل الصبة لان الدهن المخلط بالماء مثل له لعظم مثله
ولا يجوز ان يغير مثل حله لانه يقدم على الخلط بسبب

الفان وفي القيمة من النوى بران كان صاحب الزمك لما
 البصر والافلاقي فتاوى الفضل سقط من يد دراهم موضوعة
 لغية فاختلفت بها بين الموضوعة ان لوضاعت قبل ان
 تصل الى صاحبها فخل سقرطها فخلامنه وفي النواز اختلف
 دقيق رجل يورثه عين وكل واحد منها تستحق قيمته فخلطة
 ان هذا الفان بغير صنع احدها وفي جمع الناطق ان
 صغر ثوب بغير اخيراغ فصر فيه الصاع بقيمة صغره
 وصاحب الثوب بقيمة ثوبه قال الشهيد هذا اذا لم يات
 صاحب الثوب ثوبه وان اخذ يدفع قيمة الصبغ وفي
 النواز شجرة وقع لرجل دخل في جيب اخر فاعتقد فيه
 وعظمت فاعلم ان اخراجا اليكس الجب او القرع فقال
 لصاحب اكثرها قيمة اذا نمت الاخر فيك ولكن اوصي بخاتمة
 لرجل وبنية لآخر وفي نزاع ضرر وان باعا يضر في الثمن
 كل واحد بقيمة ساعته ولو ابتعت دجاجة لولوة رجل فان
 كانت اللولوة الزخبر صاحبها بين ان يودي قيمة الدجاجة

وبين ان يترتب الى خروج اللولوة منها وان كانت قيمته
 الدجاجة اخبر نخير صاحبها بين ان يودي قيمة اللولوة
 وبين ان يدفع وكذا الامثلة تدخل في قارون في الاخر وفي
 فتاوى الفضل التي الدبر في ارضه ثم التي اخبره عليه
 وسقاها فثبت الدبر ان فهو الثاني عنه الى حنيف
 لان خطم المجلس بالجلس استلذاك عنده وفضل الاول قيمة
 بدور مبدورا وهو ان تقوم الارض غير مبدورة وتقوم
 بمبدورة فيفضل ما بينهما فان التي الاول بدور عليها
 مرة اخرى وسقاها فثبتت من الدبر كله فهو له وفضل
 للثاني قيمة بدور بدور مبدور في ارض غيره لانه انكف
 لذلك وقال الاول في المسلبين ان يضر الثاني بامر فان
 شاء ترك فيكون الزرع بينهما هذا لانه اذا لم يكن الدبر
 الاول نابتا فان ثبت ثم التي الثاني بدور وسقاها فان
 انبت فان الجواب على ما مر وفي قول ابي الهذيل والي
 بدور في ارضه ثم بدور اخر عليه فثبت ذلك من غير سقي

للثاني في قياس قوله أبو جنيده فعليه الاول فمية بذره مبدورا
 في ارضه وان بدر الثاني عليه ما فسد الحب ثم نبت بعده
 ذلك فالزرع للثاني وعليه الثاني نقصان الارض المبدورة
 وان بدر بعد ما نبت وصار له فمية ثم ادرك ما غلظاه
 لها ليل للثاني وعليه الاول فمية زرعه ثابتا في ارضه لو ظهر
 الاختلاط وغيره **فما** الزرع بينها في هذه الوجوه كلها وذلك
 له اذا ادرك غير سقى او سقى الثاني وان ادرك سقى
 الاول فان الرزق له وعليه للثاني فمية حبه ان سقاها
 ان يفسد حبه ولو سقاها بعد ما فسد لم يلزمه ضمان فان
 لم يلزمه ضمان يوم سقى فمية نصيبه من الزرع يوم سقى
 له فمية بدر في ارض غيره ثم بذر اخر عليه ثم نبت من غير سقى
 فالزرع للثاني وعليه فمية بذر الاول على قياس قوله وعلى
 قياس قولهما ينبغي ان يكون الزرع بينها وفي النوازل زرع
 في ارضه حنطة وزرع اخر عليه شعير او لاول ان يضمنه
 في الحال فمية حنطة مبدورة وان سارده حتى ينبت ثم

ياخذ به يتلعه وان ساء ابراهم عن الخمان فيكون النابت
 بينهما على قدر نصيبهما فان سقاها الاول حتى ينبت فالنابت
 له وينفي الثاني فمية شعير مبدور والمالة استهلكها
 بالسقي وفي جميع برهان شيخ في ثوب له دراعا والحمة
 اخر يعزل من عنده فالشيخ ضامن للسداد مستحقا فمية دراع
 فان الحمة ثلاثة ادرع فان الزرع من نصف السقا فهو كذلك
 وان كان اقل من نصفه فصاحب السداد ان سقا دفع اليه
 ما يملك وضمنه ما ومفنا وان سقا امسك ذلك واغطاه ما
 ارادته اللحة في سداه **في** يد صبي يعبر عن نفسه
 رجل هو عبدك وقال الصبي انا خير والسر له للصبي وان كان
 لا يعبر فهو عبد لذي اليد انه اذا كان يعبر وهو في يد نفسه
 فلا تستحق يد غيره حجة واذا لم يعبر وليس في يد نفسه
 فستأبه الهمة ولو كان يعبر فقال انا عبد فلان وصدة
 فلان فهو عبد لذي اليد انه لما اقرانه عبد فقد اقرانه
 ليس في يد نفسه ويدي اليد بآية عليه طاهر او لا شرع

عنه المحجة وعن أبي حنيفة رحمه الله القول للعبد وفي
 المتيقن لو كان بين العبداء فقال ذو اليد هذه أمي قالت
 أنا أم ولد فلانة أومد برئه وصدقة فلانة ففي لبي البدني
 قوله أبي حنيفة وقال أبو يوسف أجهل أم ولد أومد برئه
 فلانة وقال محمد بن علي بن أبي النضر ومعه قوله
 يعبر أبي عاقل بكبه حفظ نفسه ومثله في يد نفسه حتى
 لو أقر صبي عاقل بمحول برقة لرجل صبي حابط بين دارين
 لرجلين ادعى كل واحد منهما جعل بينهما لأنه في أيديهما فأن
 كان لأحدهما عليه جدين أو ثلاثة أو نبأ وآخر عليه هرادي
 فلصاحب الجدوع والنبأ والهرادي ليس شيء من الحابط
 بيني لوضع الجدوع والنبأ والباعلة كما لوضع الهرادي فأن
 صاحب الهرادي صاحب تعلق وأن صاحب الاستعمال أول
 دابة تنازع فيها رجلا لأحدهما عليها حمل وآخر كوز معلق
 أو حذاء معلقة فصاحب الحمل أول وأومر صاحب الحذاء
 والهرادي برفعه ولو كان لأحدهما اتصال بالحابط فهو

أولي وإن كان عليه جدوع فأن دليله اسمي ولأن يوبر
 صاحب الجدوع يرفع الجدوع والاتصال إن يكون أحدهما
 طرف حابط فأن اختلاف في أحزاب الحابط والمتنازع وإن
 لم يكن متداخلا ولكن أن اتصال المجاورة قال الرازي
 فأنصال المجاورة لم يثبت البدن الحابط فلا يستحق به
 شيئا وقال أبو العباس الطبري اتصال المجاورة دليل
 على كونه مطلق التصرف منه كافي بآل الدار مطلق التصرف
 عنه بحكم الاتصال فبلغ حجة وقوله الرازي ليس شيء دليل
 على أنه لو كان لأحدهما عليه هرادي وليس لآخر شيء عليه
 والحابط بينهما وإن كان وجه الحابط إلى أحدهما فهو بينهما
 ولا يفتي لمن كان الوجه إليه يريد بالوجه الزينة والنقوش
 التي تغل وقت البناء وكذلك الواحد في حصن بين دارين
 فهو بينهما وعندها لمن كان الباطن إليه وعلى الخلف الطاقات
 العمولة في الحائط واجمعوا أن لا ترجع بالبطين والتمحيص
 واختلفوا في الترجع بخلع والصح الترجع أن الحابط

ينبغي له وان كان غير ثابت وان كان لاحدهما عليه ثلاثة
خروج فضاء اول الاخر ثلاثة ففي بينهما وفي الاخرى ما
الثلاثة اول وهو الصحيح وان كان لاحدهما ثلاثة والاخر
واحد بقي الصلح والدعوى فيبقى لكل واحد ما تحت جذعه
ولم يذكر ان الفارع لمن يكون قال بكر الفارع بينهما وقيل على
اربعة اجزاء وقيل الاقرار يقضي بالحائط لصاحب الثلاثة
وهو الصحيح ولكن لا ينعى خذع الاخر ولكن الوان لاحدهما
عشر خذوع والاخر جذع وهو على اختلاف الروايات
وعن ابي يوسف الحائط بينهما على أحد عشر سهما فان كان
لاحد هما عشرة والاخر سبعة ونحوها فالحائط بينهما لان
كل واحد مستعمل للحائط استعمال مثله والزيادة تعد
الكفاية لا يوجب الترجيح للشاهد من مع المشهود وأبو
فان لاحدهما عليه خذوع والاخر ستره فهو لصاحب الخدوع
ولصاحب السترة السترة على حالها حائط لاحدهما عليه
حشيب والاخر ان يحل عليه مثل حشيبه للتسوية بينهما كما

لو كان لاحدهما عليه عشر حشيبات والاخر خمس فله ان يزيل
الى العشرة والجامع بينهما الحائط هـ اما بطل واحد ان
ينتفع به لصاحبه وقيل ليس له ذلك بخلاف ما استشهد
لانهما يجوز ان يكون هذا مستحقا لاحدهما من حق الملك
وذلك حال العشم بان يخرج الحائط في نصيب احدهما أو
يكون للاخر عليه حتى وضع الحشيب اما فيما استشهد به
فان لكل واحد منهما عليه حشيبات دل ذلك على ان النص
في الاصل اذ لهما ولكن لو كانت خذوع احدهما مرتفعة
والاخر مستلته فان اراد ان يرفعهما با واحد وصاحبه
فله ذلك لان من التسوية ولو اراد احدهما ان يقب الحائط
ليزيل فيه الحشيب فان ابوك الحوارزمي يقول ليس
له ذلك وفاته الجرجاني وقال غيرهما ان فان ذلك نص
بالحائط ليس له ذلك والا فله ذلك ولو نصفا فاراد احدهما
ان يرفعه الطول مما كان ليس للشريك ان يمتعه الا ان
يكون خارجا عن الرسم ولو اراد ان يزيل في قدر الحائط

في هواء مشترك لم يكن البذر ينفعه قاله السيد في له المنع
ان هذا التصرف في مشترك فيحتاج الى رضى شركه التمسك
من الحيطان والاقضية والتمتع وفي التنازل عن اعمار
دار بينهما غاب احدهما يسكن الاخر بقدر حصته ولا
يسكنها كلها وسيستخدم الماد ولا يربح الدابة ويبيع
من الارض حصته ويقوم على الكرم فادراك باع واحد
حصته ووقت نصيب الغائب وفي الاختلاف يسكن الدار
استحسانا ولا يواجه ولا يسكنها انسانا فيها بين الله و
بينه في الحزم ان لم يكن له خضم ويأخذ حصته من الاخر
ويعطى صاحبه ان قدر عليه نصيبه او يتصدق به وفي التمتع
عن اى حنيفة ارض بينهما للسكن احدهما ان يزرع حصته
وفي الدار له ان يسكن وعن محمد ارض بينهما غاب احدهما
فلشريكه ان يزرع نصفها ولو اراد في العام الثاني
ان يزرع رزق النصف الذي كان يزرع والقوى على
انه ان علم ان الرزق ينفع الارض ولا ينقصها فله ان

يزرع كلها وان حضر الغائب فله ان ينفع على الارض
مثل تلك المدة لمن رده بالغائب في مثل هذا باب دلاله
وذلك علم ان الرزق ينقصها او المترك ينفعها للسكن الحاضر ان
يزرع شيئا منها لان الرضى غير ثابت هنا ولو كان مكانها
دار فعن محمد للحاضر ان يسكن جميعها اذا خاف ان
يغرب لو لم يسكن كان في مثل هذا نظر الغائب بالحفظ و
استيفاء منفعة نفسه له ان يسكن وان لم يخف تخربها اذا
علم ان السكنى لا تنقصها لان في السكنى تحصين منفعة
الحاضر والغائب اما الحاضر ويطاهر واما الغائب فيكون له
انه اذا حضر له ان يسكن بقدر ما يسكن الحاضر فكان
السكنى نظر للغائب من هذا الوجه ولو كان مكانها مرة
بارك نصيبه ويبيع نصيب الغائب وليسك المثل عليه
فان حضر واجاز بيعه فله المثل والارض نصيبه ان
كان مقوما او انقطع جنبه وضمن مثله ان كان مثليا
ولم ينقطع ويكون المثل للبايع وان لم يحضر فهو للعقبة كذا

روي عن محمد وهذا إسحسان وهو اختيار أبي العباس
رحمه الله وبه يعني وفي العيور الأرض والكرم إذا كان
بين حاضر وغايب أو بين بالغ وغير بالغ يرفع الأمر إلى
القاضي ولو لم يرفع في الأرض لودع حصته نظيب له وفي
الكرم تقوم عليه فإذا ادرك يصنع فيه كائنا وفي التنازل
أرض بينهما فأت أحدهما للحي أن يرفع البض في التناظر
أرض بينهما هل لأحد هلم أن يرفع في حصته منه روايات
وفي التنازل أرض بينهما رزق غير أدن شركه فللشريك
أن يأخذه بالقبضة فيقاسمه فما أصاب نصيبه أو على ذلك
وما أصاب نصيب شركه له أن يأخذه ليقطعه ونصيبه ما
دخل من النقصان في حصته ذكر لكوني أحدهما أن
لشركه أن ينقض لأن له ولاية النقص في نصيبه
والنقص غير ممكن والغرض هلكه أو في العقود عبد
بينهما استخذه أحدهما بغير أدن شركه فأت
في خدمته لا يضمن وفي نوادر هشام يضمن ولو كان

في التنازل تنزل أحدهما في الزوج أو الحمل يضمن وفي التنازل
لو كان في الورثة صغار وجار فللكبار أن يأكلوا من المال
بقدر نصيبهم وإن لم يكن إلا الرزق وليس لهم أن يدعوا النساء
لأنه عسى يكون للباقي مئة رغبة لو مات عن طعام ودفن
ويضمن فإن دابة الورثة صغاراً وفيهم امرأة استحسن
أن يأكلوا مما بينهم وأن كانوا أحراراً وفيهم كسر يأخذ حصته
أو حصته وفي الأربعين لأجل للورثة أن ينشفوا السبي من
متاع البيت من ثياب أو حطب أو دهن أي شيء كان المأكل
وعنه إذا كان فيهم صغير ذكر الناصح ولحوزل واحد
من الجيش أن يأكل المأكول ويشرب المشروب وليس للملوك
وتقابل بالسلاح من الغنيمة ويعلف دابته ويدهن يدهن
بكل دهن الزيت وما استعمله وليس له أن يدهن يدهن
لا يؤكل كل دهن البنفسج وله أن يدعج البقرة ويأكل من لحما
ويرد حمله ما إلى الغنيمة وفي الساقين هريين حرمة له
يصل إلا على أبي حنيفة إلا الجيش المالم يكن له ذلك إلا

برضى الباقين وقيل اذا لم يكن في ارضه من غير يمين
رفع اليه القاضي فيما مرهم قال الجاهل وكري النهر عليهم من
جاور ارضه رفع عنه الكرى والا كرى كله عليهم د وكريه
وكذا الاختلاف اذا اخرج اليه اصلاح حافة النهر وان
كان النهر عظيمنا عليه فم يثربون منها فيلغوا في الكرى
فوقه النهر مره قال يرفع عنهم الكرى لا روية في هذا في
الاصل وذكر في النوارس قال على قياس المسئلة الاول ينبغي
ان يشترط للرفع مجاوزته اراضي هذه القرية اهل اعلى
النهر اردوا حبس عن اهل الاسفل وان كان الماء حترأه
في النهر حيث لو ارسل يصل كل واحد منهم الى حمة في
الشرب لا يكون لهم الحبس وان كان الماء قليلا حيث لا يصل
هذا الاعلى اليهم الا بالحبس نظر ان كان مجال لو ارسل
لا يمكن لاهل الاسفل الانتفاع اصلا كان اهل الاعلى الحبس
وان كان امكنهم الانتفاع به لا حبس لهم بل يند اهل الاسفل
حذر ووام لاهل الاعلى الحبس وسيحسن مشايخنا

في الوجه الاما ترقب الماء بينهم في القدم واما
الذي يتحد من الجبل الى النهر قال لاهل الاعلى الحبس
والله ذب السرحني بجمعه الله وقيل الجواب فيه كالجواب
في الماء المشترك لان ما ليسيل اذا دخل النهر المشترك
صار مشتركا وفي الاجناس عن محمد فان الاعلى منهم
لا يشرب حتى يجلس لم يكن له الحبس حتى يشرب بحصة
نهر لرجل الى جنبه مسنأة وارض لرجل خلف المسنأة
لنرقها فتنازعا في المسنأة وعن ابي حنيفة يفتق بها ان
لصاحب الارض لانه اسبقه بالارض لانه يصلح لما يصلح له
الارض من الغرس ونحوه وليس له هدمها لما فيه من الضرر
بصاحب النهر فصاحب السفلى لا يملك هدم السفلى لما فيه
من الضرر بصاحب العلو واختلف على قوله في القاصح
النهر المطبق عليها قال لا يملكه وقيل يملكه ما لم ينجس
بالمسنة لصاحب النهر حرم الملقى عليه وممن صاحبه عليها
الاصلاح وهذا بناء على ان من حفر نهر في ارض موافق

الاسماء لا يثبت له حرم عتاً المنها واختلافاً في سائر ارضه
قدرة ابو يوسف بنصف الارض من الجانبين وحد بقدر طبة
من كل جانب وقيل في الجانبين مثل طبة وقيل في كل جانب
مثل طبة وقيل بقدر يتبدل الحاجة وقال الفند والخي
صاحب البر انما الطريق عليها وانما الجانب الارض ان يفسر من
عليه مالم يمنع النفا الطريق ونمرة الطريق ان صاحب الارض
احق بالفسر والورع وعند الما صاحب البر احو وعند
لو كان عليها عرض لا يدرى من غرضه فصاحب الارض احو
به وعند الما صاحب البر وان الوكان لرجل يهر في ارض
رجل فاختلفا في مسناته حرم ير في منازة او عتاً
باعت الاسام ملكها وان له ما حولها حر مالها وحرم العين
حرم ما يد راع من جوانبها فليس لاحد ان يراجمها
فيه يفسر او زراعة او بناء او حضرة ولو فعل ينقض
وحرم بير الطن اربعون دراعاً وفي التي يسقى منها
باليد للماشية فليس لاحد ان يراجمها بها باليد وعند

الارض ون موضع حرم المنحة خمسة ادرع وفي
التساقى اراضي البر يحب الفراخ فنقص الما وانقصت
الارض فليس لاحد ان يضرها الي ارضه اذا كان ذلك
يضر بالفراخ فان لم يضر جاز وحكمه حكم ارض الحلوات
هـ ارضها عشرة ابيط في يد رجل ونبت في يد واحد
تتارغا في الساحة فهي بينهما الكل واحد منها ان
يسر في جميع الساحة والا يسوا في الاستعمال ولن اني
سكة غير نافذة او في طريق بين جماعة لا يعرف كيف
اصله بينهم ولو اختلفوا في مقدار المرتب يقسم بينهم
على قدر الاراضي لان المرتب يحتاج اليه الاراضي
هـ ون الارباب بخلاف الطريق وقيل يقسم الشرب
على مدار الخراج ولو اختلفوا في سعة الطريق وضيقه
جعل الطريق بينهم على عرض باب الدار في طوله على
ادن ما يكتفون لان ان يسر في اي جانب من الباب
شأ فوجب ان يجعل الطريق على قدر عرضه التقديرات

في الشافي **ارض** ادعيا رطلان كل واحد
في يده **لبيقضا** باليد حتى يمتلئ البينة انها في البينة رطلان
انها في يده غيرهما فان طلب كل واحد من صاحبه ما في
في يده خلف كل واحد ما في يده صاحبه على البات فان
حلفا لم يقض باليد لما وري كل واحد عن دعوى صاحبه
وبوقت الدار ان تظهر حقيقة الحال وان تظا يقض لكل
واحد بالنصف الذي في يده صاحبه وان نكل احدهما قضى
عليه ملحا الخالف يقضيها فان في يده ونصفها الذي في يده
صاحبه ينكول فان البينة الدار في يده ثلثة لم يستع من
بده لان نكول هذا التمسححة في حق الثالث ذكره في الفتاوى
ومختصر الخري وفي شرح الوري ان ينبغي اذا نكل احدهما
ان لا يحلف الاخر منه ظهر ثوبه مالا الا ان الصحيح انه يحلف
لانه ربما ينكل فادابا به ينكل وذكر بكره والتاخي اذا
نكل احدهما لا يقض للخالف باليد لان التاخي لا يعرف ثوب
الدار في يد الناكل والتكول ترك او اقرار وكل واحد منهما

من يدين اليه ثوبين يبيع الناكل من الثمن بها فان
راى ثوبا بينة لهما في يده ويحلف الاخر خارجا ولكن الو
ان احدهما قد لس من اوصى او من اوصى من اوصى
منشعولة بلسه لان الاستيعال دليل اليد فان التام
البينة قضى باليد لهما وان طلبا البينة من القاضي لم يقسم
بينا البينة على الملك قالوا اهدا عند ابي حنيفة وعندها
تقسم من غير بينة على الملك واصل هذه المسئلة الورثة
قالوا للتاخي ورثته هذا التقار من اين لا يقسم حتى يقضي
البينة قبل كونها لهم وان مات ورثها ميراثا لهم وعلى
عده الورثة وعندهما تقسم من غير بينة وسهله انه
يقيم باقر ارفعهم ثم عند يقبل البينة ان الخريدعين لان
سحب الورثة يصير مدعى عليه لقيامه مقام المورث
وان اذ لا يمنع فامر البينة وفي ادب التاخي رجاء قال
للتاخي ان فلانا ابن فلان اولى الى ولاء وله علي كذا
وله في يدي كذا فصدقه المدعى عليه في طه فالتاخي لا

بينت الوصاية بأقران وثلثين يقول للبدعي أنا
 وصيته اليه قال الشبهة طاهر ما لم يرد على أن البينة
 تسرع على المقر وهو رأي الخلفاء قاله الجواب وأكثروا
 مشايخنا على أنها لا تقبل على المقر وكذا الواضي على رجل
 أن فلانا وطه يقتض دينه الذي عليه فاقتر الجار على عهده
 بالوكالة وحده الذي لم يقبل بينة الوجه على الوجه إلى
 بينة يشهدون له على الوكالة وأن كان المدعى عليه مقرا
 بالوكالة ولت الواضي على حيث ديننا فاقتر الواضي بالدين
 فقال المدعي أنا اقتر البينة على الذي على هذا المقر فانه
 يقبل بينة ولت الوجه يقض العين إذا اقتر الذي
 في دين العين بالوكالة ثم أقام الرجل بينة على المقر
 يقبل وفي جامع الرغزى وكذا الوجه من الأب محض على
 الصبي فانه لا يخرج عن الحصومة ولكن تقام عليه البينة
 مع اقتران خلاف الوصي أو أمين القاضي إذا اقتر خرج
 عن الحصومة **ع**د في يد رجل أقام رجلان كل واحد

في غير البينة على المقر

من البينة **ع**د في يد رجل أقام رجلان كل واحد
 شاهدا فاقتر البينة على المقر فانه لا يخرج عن الحصومة
 أقاموا قاضي بينهما أن تامة بينة أحدهما على المقر عدنا
 إلى مسيلتنا وفي الثاني قالوا للقاضي استر يا هذا العفا
 وطلعت البينة بيسم عبر بينة بالأجر ولت البينة و
 البينة وفي الخفة ايسم حمي بشي الانتقال بالبينة
 وفي البشر وطش البينة أن أيضا والأرض المدة عا
 يحمل أن تكون مورثا ويحمل أن تكون مشتركة فوجب
 الاحتياط عند البينة هكذا أيضا وقيل لا يسم عند
 البينة في السجدة لورعوا أن العقار ملزم بطلنا
 لم يسم عندهم من غير بينة لاحتمال أنها في اليه ثم يغصب
 ولو حضر العصب منه فقصوا البينة عليه عند قاضي
 أن فلانا القاضي قسم بينهم وأجروا عليه بفسه فوجب
 الاحتياط بخلاف المنقول فانه يسم من غير بينة في
 العنقولة بها باجماع منهم لأن قسمته للحفظ ومجرد اليد

لا يرى ان للوهم من اليه يقسم المشرق
 روفي الخفة يقسم ما وراءه بالجامع فان كان
 يقسم بين الجامع من سبعة وعشرين في ٥
 ان يقسم في المشرق في المشرق في خمس الغائب
 والذي سبق في فصل الورثة في المشرق في الورثة
 او صغير لا ولي له فان كان والعهود الذي الحضور الكبار
 لم يقسم حتى تقوم البينة على اصل الميراث وعندها يقسم بصع
 نصيب الغائب والصغير في يد ابنته لحفظة وان كان العطار
 في يد الغائب والصغير او في يده امه او في يد الغائب والصغير
 متى منها لم يقسم الايبنة بالجامع فان افرزهم لا يقسم على
 الغائب والصغير في الثاني وفي الجامع لا يقسم وان قامت
 البينة على ذلك ما لم يحضر الغائب قال الشهيد فصار في
 المسألة روايات ٥ واو حضر وارث واقام البينة على
 عتار في يده اشهرات من ابيه وعلى عتار الورثة لم يقسم
 وان حضر معه صغير فالقاضي ينصب عنه اوصيا ويجمع

البينة عليه ويقسم وا
 الصغير غائبا فطلب من القاضي
 ان يقسم له وصيا
 بيد احد طرفه وفي يد
 ان في يد احد هما الزكاة الزيادة
 في حصة
 في حصة
 الاخر الباقي يقضيه لمن كان الباقي في يده
 عا في داب واحد هاراب والآخر متعلق
 بلجامه او اولى وفي الاستيحار لو كان احدهما
 في السرج والاخر خارج منه قضى بينهما وفي الايضاح يقضي
 للذي في السرج فان الاخر بالتابع له وفي المتقا لو كان
 احدهما نعيم دوا الاخر يسوق وذلك كله للسائق وفي
 العيون قطار في اوله راب وفي وسطه وفي اخره وكل
 يدعي ان القطار له قضى لراب الاول بالبعير الذي ربه
 وباخلفه فهو بينه وبين الاول وليس للاخر الا البعير

الذي رده هذه اذا لم يتم البينة فان قامت فلا
رده الاول بيقينه للاوسط والآخر لا باحسان وان
بينهم للاوسط والآخر والنصف للآخر والنصف للآخر
الاوسط والاول وفي المسئلة تنازعوا في سفينة
راجلها واخر مسك سحبا واخر ثياب فيها واخر
فالسفينة بين صاحب السكان وبين المالك والذي
وليس للذي يمد يده في الاستيجابي له ان احدهما حالها
عالبسا او قاما عليه والآخر متعلق به وقضى بينهما ان
علو لرجل وسفله لآخر فليس لصاحب السفن ان يدمر السفن
ولا يهد فيه ويد او لا يبق حية ولا يمارد لا يدخل فيه حيا
الان ولصاحب العلوان حد على بناءه ولا يضع عليه
حدا ولا حيفا لم يكن وقال لصاحب السفن ان يضع ما
يضر بالعلو وكذا صاحب العلوان يضع ما لا يضر بالسفن
فيل هذا التفسير قول ابي حنيفة انه انما يمنع لما فيه ضرر
ظاهر فيكون فضلا عما عليه لان الضرر حصله ملكه

ون المنع بعلته الضرر وقيل له بل الحضر اصل عنه والملك
بما من غير الضرر فاد السفل وجب المنع والملك اصل عنه
بما من غير الضرر فاد السفل لم يمنع وفي الاقضية لو انهم
السفل يخرج صاحبه على البناء لان حق العلوان في القرار فاقب
غير تعلقه وحظ من صاحب السفن فلا يجب عليه الاعادة ولكن
يجوز لصاحب العلوان ان يبني السفن في موضع العلوان
يتى عليه علوان فاد اني لم يمنع صاحب السفن من السكن
فيه حتى يودي فيه قيمة السفن وهل يقتبر قيمته وقت البناء
او وقت الخروج فالصح وقت البناء ودر الطحاوي له المنع
حتى يودي ما انشأ عليه قبل تأويل هذا انه بني بامر صاحب
السفن او بامر الناس وقيل بل فيه اختلاف الروايتين
فريق من هذا وبين دارين اثنتين انهم فبنوا احدهما
بغير اذن لا يرجع على صاحبه لانه ما عن مضر الى البناء
في نصب شركه ليمصل الحق في السكن لانه يمكنه ان
يقاسمه فبنوا فيه نصيبه اما هنا فخلاله حتى لو كان بيتا

بئسما غير انا فندم فلا يكن قسمة الساحة لانه لا يركب
بعد القسمة فاذا اني لا يكون مستطوعا وكذا يقول في الحمام
والطاحنة اذا انهدم بعضها لانه ملكية الانتفاع بخسبة
الانهدام وان انهدم كله فان امكن البناء بعد القسمة يكون
مستطوعا في البناء وان لم يكن لا يكون وفي الشافعي بيت اودار
او حمام او حائط لا جدوع عليه انهدم وهو بين رجلين فبناه
احدهما لم يرجع على شركه بئس لانه ان يصير الى اصلاح
ملكه بالقسمة من غير اصلاح ملكه شركه وفي الخيطان لانه
ان يقرر على القسمة والبناء على نصيبه وكان الشيء اذا كان
جبراً يحتمل القسمة وفي جميع برهان لو انهدم الحمام كله فاقسم
احدهما من الشا لم يجبر ونقسم العروة لانه ان كان ملكه
ان يبنى في نصيبه الحمام ملكه ان يبنى شيئا آخر وكان الطاحنة
اذا ضربت وفي الخيطان حائط بينهما هدماء فارد احدهما
القسمة فامتنع الاخر في اسفه الروايتين يجبر وذر المرحا في
ان كان موضع الحائط عريضا يمكن كل واحد منهما ان يبنى

حائطان نصيبه بعد القسمة يجبر والا فلا لان المقسود من
القسمة تحصيل المنفعة المقصودة الا ترى الحمام لو قسم
تحصل كل واحد منهما بيت ينتفع به في حفظ المنافع لكن لما
لم يحصل لكل واحد المنفعة المقصودة بالمكان لم يقسم
فيما ولو اراد احدهما ان يبنى وامتنع الاخر ان كان
موضع الحائط عريضا يمكن كل واحد ان يبنى حائطاً في نصيبه
لا يجبر وان لم يكن الحائط اوصف الوقوع فهدمه احد
لا يجبر وان كان محتملاً فهدمه يجبر وان هلك عاهه يجبر وان
كان لهما مال بينهما ان كان موضع الحائط عريضا يمكن كل واحد
ان يبنى حائطاً في نصيبه لم يرجع وان لم ملكه يرجع ذر
الفضل بنصف ما اتفق وفي خزانه الا لم يجز اربابها
لكل واحد عليه حمل فانهدم واحدهما غاب فبناه الخاض
يعجز الحائط فهو مستطوع وان نبأه بلبس من نفسه فليس
بمستطوع وله منعه عن موضع الجملة عليه حتى يودي نصف
ما اتفق عليه وفي الحياوي كل من اجبر على ان يفعل مع

شريكه فادفعل احدهما بغير امر فطوع لانه طريقا وحي
المطالبة **ب** بغير بينهما استعج احدهما من الكرا فكل الاخر
سفينته يتخوف منها الخوف او سرا وحما وطاخر **ب** بغير
فاصله احدهما او عبد حتى فنداه احدهما فهو متطوع **ب** بغير
بغير الاخر وان لم يجبر فلا يكون متطوعا **ب** بغير لرجل
لاخر فسيقط لا يجبر صاحب السلم على البناء فان بني الاخر
لا يكون متطوعا **ب** وفي الجامع الاصغر زرع بينهما ابا احدهما
ان ينفق تجبر وفي جمع برهان لا يوقال لا لاختار ورجع
نصف النفقة في حصة شريكه ولان الوحيب سئ من الحمار
المشترك فابي احدهما الاتفاق يومر بالاخر بالنفقة ورجع
نقصه في الخلعة وفي التفريق حمار بينهما هدمه احدهما
وبناه فقدم الاخر ضمه ما هدمه واعطاه قيمة ما بني او بايع
برفعه ويقسم الارض ولان الحائط والدار والبيت وسكة
طويلة غير نافذة في اسفلها من جانب اليمين او الشمال
رفيعة طويلة غير نافذة وليس احد من اهل السكة ان ينفق

بابا على جدار له في الرفيعة لانه لاحق له فيها بدل لانه لو بيع
الدار لم تكن له النفقة وليس له حق المرور فيها قبل ان
يبيع **ب** ان الحائط ملكه لم يكن يمنع من المرور قال القند واني
وهو العيس بواب لانه لا يمكن له من كل ساعة حتى لو
فتح للاستضاءة او للرجح لم يمنع فان كانت السكة مستديرة
لرقت طرفاها وحول ساحتها بيوت فاحل واحد من اسفلها
ان يفتح بابا على جداره في ابي موضع سئ لان لكل واحد حق
المرور في كل الساحة لكونها مشتركة بينهم ولهذا الوبيع
فهادان لاهل الرافعة العليا النفقة وحكي عن مشايخنا
لو كانت السكة طويلة ورجل باب داره في اول السلم فان
اراد ان يفتح بابا في اسفلها على جدار ليس له ذلك وفي
التقويد لو اراد ان يفتح بابا في موضع ليس له حق المرور
ذكر بكر له ذلك وذكر شمس الامية ليس له ذلك فطاهر
ذكر محمد يدل على هداويه يفتي **ب** له دار في سكة غير
نافذة وعليه باب فله ان يفتح بابا اخر على الجدار اسفل من

ذلك الباب وان ابي اهل السكة لان له ان يرفع حيطانه كله
 ويدخل داره من اولها او من اخرها فكل واحد اهل السكة اهل دار
 بينهم اقتسموا اهل واحد منهم ان يفتح بابا في حيزه فله الدار
 طهره في سكة غير ناحية مشتركة بينه وبين غيره فاراد هو
 ان يفتح بابا قال ابو نصر والاسكان له ذلك وقال الفقهاء
 والهندوانى ليس له ذلك قال ابو الليث رحمه الله وبه تأخذ
 له دارها في سلم غير نافذ واشترى دارا بجنبها وباب
 وباب هذه الدار في سكة اخرى فاراد ان يفتح باب تلك
 الدار في هذه الدار ويدخل في هذه السكة له ذلك ولو اراد
 ان يفتح لتلك الدار طريقا في هذه السكة لا في داره ليس له
 ذلك وفي شرح السرخسي بمقصورة مشتركة بابها في دار
 انسان للآخر في كل طريق معلوم فافتسموها على ان يفتح كل واحد
 منهم بابا في نصيبه في الدار لم يكن لهم من اصحابنا من يقول
 لا يمنع من النسخ وانما يمنع من التطرف في غير الموضع
 المعروف طريقا لم ولا لدار ان يبنى في محنها ما يلبس به بعد

ان يترك طريقا بقدر عرض باب الدار وفي جمع النسخي
 ان يبنى الجار بين سطوح احدهما اعلى ومسيل مابه على الاخرى
 فلهما السفل ان يرفع سطحة او يبنى على سطحة علوا لانه
 يتصرف في ملكه وليس لجار ان يمنع عن ذلك وله ان يطالبه
 بوجه مسيله فان انهدم الاسفل لا يجبر صاحبه على البناء
 ولصاحب المسيل ان يبنيه ثم يمنع صاحبه عن الانشغال به
 الى ان يعطيه ما اتفق فيه وفي الثاني اصابت احدهما ساحة
 في القسمة فاراد ان يبنى فيها ويرفع بناءه سيد بها الريح
 والشمس على صاحب البناء فله ذلك ما بد له لان الساحة ملكه
 وله ان يتخذ فيها حاما او تنورا او مخزنا او بالوعة او غيرها
 او اصطبل او رحما وما اشبه ذلك انه يتصرف في ملكه الا
 ان الكف عما يودي الجار احسن وقلة ضرر الصغار يمنع
 ولو ترمزها البناء وطلب صاحبه تحويله لم يجب فاعله انه يعطيه
 في ملكه فان سقط البناء من ذلك لم يبنى منه لم يتعد وقيل
 اذا كان يعلم ذلك لا محالة يمنع من فعله ولو فتح صاحب البناء

في علون بآية ما يا اوكوة فله ذلك لانه يتصرف في ملكه ولما صاحب
 الساحة ان يبنى في ساحته ما يستتر منه ان ساد ففع للفر
 عن نفسه فكنه احد في الدارين والحارين لتساوي الفضل
 وفي الخيط ان اراد ان يبنى في داره تنورا الخبز القابله
 يكون في الدارين او رجا الخبز او مدقات التنازين لم
 تجز كان ذلك يتصرف بحريته ضررا فاحسنا لا يمكن المحرز عنه
 وله ان يتخذ فيها حاما لان ذلك لا يضر الا بالبداهة والمحرز
 عنها يمكن بان يبنى بين نفسه وبين حارة حائط نبوة وكان
 الصنعة نارة يفتي من اراد ان يبنى في ملكه تنورا في وسط
 السرازين ليس له ذلك وكان في بعض الاوقات يفتي ان له
 ذلك قال الشهيد والحجة في هذه المسائل ان القياس له
 ذلك لانه يتصرف في ملكه لكن برضا القياس واخذناه
 بالاستحسان اجل المحللة قال وكان والدي يفتي اذا
 كان ضررا بينا يمنع به يفتي وفي شرح القويدي عن ابي
 يوسف اخذ دارة حماما وتأذى الحيران من دجائها

تصرف

فلم

فلم ينقعه الا ان يكون دخان الحمار مثل دخانهم وهذا خلاف
 اصل ابي حنيفة لما تبين ولو اراد ان يتخذ حارسا في البيت
 لم يكن في القديم ويضردك بد اجاره ضررا ينال منه ذلك
 لان التصرف في تلك انما يطلق له بشرط ان لا يضر غيره وهذا
 خلاف قول ابي حنيفة ان من يتصرف في ملكه ليس له حط منه
 وان كان يتصرف بذلك التصرف وقال الصارم يمنع من ذلك
 واخذ بقوله كثير من مشايخ بلخ وخراسان وفي القاريق
 داران متلاصقتان جعل احدهما اصطبل ولم يكن في القديم
 كذلك ان جعل وحو الدواب الى دار الحمار ليس للحار منعه
 ولو كانت حوافرهم نحو دارة له المنع اذا كان فيه ضرر
 بين وفي شرح القويدي لا يمنع من ذلك حيف ما كان وجوه
 الدواب حرب دار الحمار بسبب الاصطبل لا يضر صاحب الاصطبل
 كذلك قاله طهيري الدين فان فعل الدواب لا يضاف اليه فلم يضر
 خلاف ما لو ساق الدابة الى رزغ العنبر حتى افسدها لانه في
 الشوق منعك فيض وفي جمع برهان يفتي في ملكه حماما

تصرف

وعنها فقال لجان ان لحقت ما صنعت خراب دارك فاجاب ضامن
ذلك واجاز الجار فاحتمه الحراب بسببه وقيل لا يبرح عليه
كان هذا ضامن باللبس يواحب فلم يصح وفي النوادر ان اخذ
داره خيطه غنم والجيران يتأدون من نثر السروين ليس
لهم في الحطم منعه وفي التفريق حفز في داره ببرافق من
حائط حاره لم يكن له منعه وقيل اذا علم ذلك لا يحاط فله
منعه ولما اعن ابن سلام في زراعة الازروان اعن بضربه
قال وهو خلاف قوله اصحابنا وفي الحيطان الدار في محلة عامر
هل يجوز عمرها الياس ان له ذلك وكان الكرخي يفتي للبر
ذلك انه يودي الى خراب المحلة قال الشهيد هدامه نوع
استحسن وفي اللالي هدم بيته فلم يبن والجيران يتصرفون
بذلك فان لم يحرم علي البناء قال الشهيد والمخار ليس لهم
ذلك لان المرد لا يحير على بناء ملكه وفي الخزانة حائط بين
دارين واحدها عورات فطلب من جاره ان يساعده في
البناء قال اصحابنا لا يحير وقال الفقيه في زمانا يحير وفي

الشرايع وقيل الجاران يدخلان حتى يتحد ستره بين سطح
وقيل ان كان يقع بصره في الصعود في دار جاره فله منعه
عن اليهود حتى يتحد ستره وان كان يقع في سطح فلا ادعى
دائرا في يد رجل فانكر فضاحه على مال جاره خلافا للشافعي
قال لمانا معاوضة ولا بد من جانب المدعي ولهذا لا تثبت
فيها منفعة لنا قوله تعالى والصلح خير وادنى درجة الخبز
الجواز ولا يجوز بعد حلفه في سرح بكر وعن الغياثي لم اعثر
على رواية هذه المسئلة او ذكر ابو زيد في الاسرار لا يصح
الشرايع وقيل ان ثلثة ومنعه بعض المناظرين وقال يصح وعن
المجدي يصح وعن عمن الامية يصح وفي الشافعي لوصاحبه على
بيت منها ثم اقام البيعة على نفسها يقبل وفي الصلح على بيت
من دار اخرى لم يقبل لانه اخذ العوض عماداه فبطل قوله
ودكر لوصاحبه على بيت منها ثم اقام على بيتها لم يقبل
طاهر الرواية لانه ان لم يصح الابرا عن العين لكن لا تستع
الدعوى بعد ذلك وروي ابن ساعه عن محمد يقبل قالوا

وذكر في بعض روايات الصلح مثل رواية ابن عمر رضي الله عنهما
الرواية ان المرء عليه له امر بالدار بعد الصلح بين اثنين
بمسلم الثاني الى المدي وفي نواذر هشام ادعي عذري فضالحه
على احد هما بعينه ثم اراد ان يحلف المدي ويأخذ الآخر ليس له
ذلك لكن لو اقام البينة يقبل فيل ما ذكر من مسألة العدين
فذلك رواية النوادر ورواية بعض روايات الصلح انه لا
فرق بين المسلمين ولو كانت الدعوى في دين فضالحه على
بعض او على غيره لم يكن له طلب الباقي بالحجة لانه اخذ البعض
وحط البعض صح وفي الاخبار اسرار من هذا العشر ظاهر
رواية الثب ان هذا اللفظ بيده اسقاط المطالبة لا تقبل
دعواه بعد البراء وفي شرح ابي اليسر البراءة عن الاعيان
براهة عن الدعوى والخضومة فيها وفي جمع برهان الابرار عن
الاعيان لا يجمع ونفسه لا يصير العين ملكا لمن وقعت منه البراءة
من جهة المبرى لانه لا يسلط دعوى المبرى وفي جمع الناطق
البراهة عن الاعيان باطله وله ان يأخذها وفي المنقاع

معه

اعيان الاعيان

تخالفه انك من هذه الدار وابرأكم من خصمتي فيها او ابرأكم
من دعواي فيها قال لا تسع وكن الوقاله ان ابرأ من هذا
المسألة ادعي دار ابي يد رجل وهما له في وقت وسلمه فسال
البينة فقال حلف في الهبة فاشترتها منه واقام البينة على
الشراء ببارخ سابق لم يقبل لانه منافض وان اقام تاريخ
لاحق قبله لمكان التوفيق وفي الشافي ادعي انه وهما
له ولم يقدق بها عليه ثم اقام البينة على الصدقة وقال
لم يهبها قط لم يقبل لانه كذب ببنته وكذا الوادعي انما يبرأ
لم يشترها قط ثم ادعا الشراء وقال لم ارها لم تقبل و لو ادعي
هبة ولم يقبل يصدق بها على ثم جابينة على الصدقة وقال
لا محمد في الهبة ساله ان يصدق بها على ففعل حاز ذلك
لانه يمكن الجمع بين الدعوى والبينة ولذا الوقاله ورهنا
وحلف في المبرات فاشترتها منه وجاء ببينة على الشراء
قبله قال بكر وسب هذه المسألة ان المناقضة متى وقعت
في الدعوى من حيث الظاهر لا يزول الا بالتوفيق الا ان محمدا

بشرط التوثيق في بعض القول وفي بعضها سلمه فاما سنة
محمد علي ما مضى وفي الجامع ادعى الشراء من ابيه ثم ان
الارث منه سيع لان دعوى الشراء اقرار بالملك لاسية والافرار
بالملك لاسان لا ينعى عليك عليه بعد قالوا اقرار ان هذا الوارث
لزيد ثم ادعى الشراء منه ولو ادعى الشراء منه قبل والافرار
لم يسع الا بعد الشراء اقرار لانه اذا وصل علم ان مراده
كان فليكن هذه دار فلان اشترى بها منه وفي الاجناس هو
فلان وسكت ثم ادعى الشراء من غير توقيت لم يقبل حتى يثبت
الشراء بعد الافرار ووقال هو فلان عام اول ثم ادعى الشراء
لم يقبل لان قوله لاحق لي بغير انزاله عن الخصومة فلا يقبل
البينة حتى تنتم علي حق بعد قالوا قال لاحق لي بفلان لم
يقبل بينة حتى تنتم علي دين بعد ولذا وقال هذا العبد
لان فلان عام اول لم يكن لي فيه حق لم يقبل البينة حتى يقوم
علي حق بعد ولذا وقال هذا العبد ان فلان لاحق لي
فيه ثم ادعى الشراء او قال لاحق لي في يد فلان ثم ادعى عليه

طلب اليه قبل البينة حتى تنتم علي سبب بعد الافرار ولو ادعى
الافرار ثم الشراء لم يسع لان ما يكون موروثا لا يمكن شتره
ولو ادعى ارث دار فاقام ذواليد ان اياه كان اقرار بالست
له بطل دعوى الارث وكذا الوارث على اقرار الوارث بعد موت
ابيه او قبله اياه لم تكن لاسية لانه يدعي تلقى الملك من ابيه وقد
ظهر اقراره بنفي الملك عن ابيه ولو شهد على اقرار الوارث
ايها ليست لاسية امانه بان اشترى من ابيه واما ان اياه كان
ومها لم في حجة لم تبطل دعواه لانه لم يظهر اقراره بنفي الملك
لأبيه اصلا ولو ادعى الارث واقام ان اياه مات اياه في يد
فاخذها ذواليد منه بعد موته او قبله واقام ذواليد على
اقرار الوارث او الموروث ايها ليست لم يقبل ويحق بالمدعي
لانه اثبت الاخذ فوجب انزاله يد فدعواه ايها لم تكن له كما
تنفعه وفي فتاوى الفضل ادعى سرته بالوراثه فقال
ذواليد اليس لي فيها حق ثم ادعى الشراء من ابيه سيع لان
التوفيق ممكن ولو قال لم يكن لاي فيها حق او قال لم يكن لاي

فيما حق قط اوقال لم تكن لي قط ثم ادعى الشراة لم تسع
التوفيق **ممكن** ولو ادعى الارار يسع كان الانسان المتدفع
لعينه ما للشر له فلم يتناقص بخلاف الشرافة لا يكثر المتوفيق
بين قوله لم يكن له وبين الشراة منه **دار في يد رجل اقام**
رجل بيعة انه اشتراها من فلان لكن اوهو عليها فقال ذو الد
ليس لي لا تدفع عنه الخصة **دار بيعة** على ذلك او لم يتم
ان لم يتم فلا استمال لانه لو ادعى انه مودع لا تدفع بمجرد قوله
ففي اوله وان اقام فذلك لانه اقام على الفى والبيعة على الفى
غير مقبولة وان قال اودعها ذلك اندفعت عنه اقام البيعة
على الابد اع او لم يتم ما لها تصادقا على وصول الدار اليه من
فلان وفي الاقضية فان لم يتم ذو الد بيعة وطلب المدعي
بيعته حلف باسمه لعدا اودعها فلان اياه فان حلف فلا خصة
بيعه وان نكل فهو خصم وان لم يطالب بيعة لم يحلف لان اليمين
حصة فلا استوفى الاطليه وفي الشافى لو قال المدعي اشتريتها
من فلان وامرني ببيعها واقام البيعة له اخذها لانه اقام

مقام الغائب ولو قال ذو الد وصل اليه من زيد وحل
اليه او من غاصب غضب منه كان حقا الا ان يقيم **ه**
السنة على ذلك ولو قال شهدوه دفعها فلان الي زيد ولا
يدينه اذ فيها زيد الي ذي اليه ام لا وذاو الد يدعي الزم
الي نفسه لم تدفع الخصة عنه بذلك لانه لم يثبت ما به تدفع
ولو قال دفعها زيد الي ذي الد ولا يدينه ان فلانا دفعها
الي زيد ام لا تدفع لانه اثبت وصولها الي نفسه من غير فلان
ولو لم تكن له بيعة وطلب يمين المدعي على ما ادعى من دفع زيد
اليه حلف المدعي باسمه ما يعلم ان زيد اذ فيها اليه وان نكل
اندفعت خصومة وان حلف توجبته ثم اذا جعل حضا وصفي
عليه فان فصاة على فلان ايضا حلى لوجهه واقام البيعة ان
الدار له اودعها ذو الد واراد اخذها من المدعي لم يكن
له ذلك لان ذا الد صار حضا عن الغائب وصار الشرا من
الغائب بقبضا به ضرورة نبوت القضا على ذي الد سلطان
به وفي الاقضية دار في يد رجل يزعم انها له اشترها من

فلان الغائب اس او ادعى هبة او صدقة مقبوضة واقام
البينة او لم يتم واقام اخر ان ذلك الغائب رهنها اياه بالهبة له
عليه مند شرقيتها منه او كان استاجر هامة وانه اعارها
من دي اليد بعد الرهن والاحارة فقتضى بالمرتن والمستاجر
وكذا الواقم المدعي ان ياداره اعارها ذلك الغائب او اجرها
منه او رهنها منه او اشترافا منه بالف قبل ان يشتر بها منه
دو اليد يقتضى بهاله في طلبا وفي جامع بكذا ادعى الوصية من غيب
علي ما في يد الخاضع فقال دو اليد انما مودع فلان لم يندفع
عنه الخصم فلا لو ادعى الشرا ولو اقام بينة على الابداع لم يزل
مداني الشاب قال البلخي يجب ان لا يندفع قبا ساعا على ما لو اقام
المدعي عليه الشرا بينة على الابداع من عنده فانه لا يقبل بينة
منه عليه محمد في الجامع قلت وفي سراج بكر والها في بينة
المدعي عليه الشرا يقبل وتدفع عنه الخصومة ولو اقام مدعي
الشرا بينة ان البائع سلطه على قبضها منه فقتضى له بذلك و
قبضها منه لاثباته الوالة بالبينة وقال ابن ابي ليلى تدفع

الدعوى يقول دي اليد او دعني فلان وقال ابن شبرمة لا
يبدفع وان اقام البينة وهذه ستي الحسية ه في الشاخي ه
ادعى عبدا في يد رجل اشتراه من فلان بالف ونقدتها وصدقه
دو اليد فالقاضي لا يامر بالتسليم الي المدعي لانه يكون قضاء
على الغائب باقرار دي اليد وقال محمد في اطلاقه تبين بالرفع
اليه لرجل في يد دارا اخر انه اشتراها من فلان فالتسليم ان
يأخذها بالشفعة ولو جاء الغائب انكر البيع ردت اليه كذا انا
والصحح ما قلنا لانه لو اخذ وعنه ثم حضر الغائب لم يدر على احد
علاف الشفعة فان الاعتقاد لا ينفذ ولا يحلف هذا المعنى
ولو قال دو اليد ليس العبد لفلان وانما هو لي فاقام المدعي
بينته انه لفلان اشتراه بالف ونقدتها فقتضى بالبيع على دي اليد
وتكون قضاء على الغائب ايضا حتى لو حضر وانكر البيع لا يلتفت
اليه فالشرط في دعوى الشرا كذا ذلك المشتري بان ه
يشهدوا انه اشتراها من فلان وفلان ملكها او شهدوا به دليل
الملك بان يقولوا اشتراها من فلان وقبضها منه وسلمها اليه

٥٥ فلان فاذا شهدوا على شيء منها وقضى به له كان قضا عليه
 وعلى الغائب وكذا الوادي الهبة فشهدوا ان فلانا وهما
 وقبضها منه وان فلانا باعها منه وسلمها اليه يتقبل في ظاهر الرواية
 وفي المتفق عن محمد لو شهدوا انما له اشتراها منه وان
 من فلان فليس بشيء حتى يتولوا باع وهو ملكها فان قالوا
 قبضها المشتري ولم يشهدوا بذلك فهو حايض خلاف الى
 يوسف رحمه الله ولو شهدوا انه باعها وهي في يده لم يخر
 حتى يتولوا باعها وهو ملكها وفي جمع برهان لو شهدوا انه
 باعها وهي في يده اختلفوا فيه فقال بعضهم لا يتقبل وهكذا ذكر
 ابن رستم في نوادر عن ابي يوسف وفي جامع بكره
 شهدوا انه باع وكانت في يده يوم البيع قضى به له وكان هذا
 وفي الاجناس لو شهدوا انه باعها وهي في يده حين البيع وفي
 الخصومة هي في يده البائع لا في يد المشتري لم يتقبل وفي جمع
 برهان هذا انه اذا كان ذوا اليد منكرا الملك البائع فان كان
 مع المالك له لا يتقبل البينة عليه بالاتفاق وجد المشتري

وفي الشرائع يدعيه ولم يكن نقد الثمن استمع دعواه ولا
 يمكن له ولا به الاسترداد من يده وأصل هذا في المتقاه
 ٥٥ غضب المبيع قبل القبض ان كان الثمن مستقدا او موحلا فالحكم
 المشتري والا فالبايع وفي الباب الثالث من دعوى الجاع لم
 يفرق بينه الثمن يدعي المشتري وفي الباب التاسع كرر الفرق
 وكذا في دعوى الحاق وفي النصاب محالا ان المشتري ان نقده
 الثمن بشرط بسباع الدعوى وفي الاقضية رواية اخرى انه
 يسمع ولكن لا يدفع المبيع اليه حتى ينقد الثمن ولو امره البائع
 بالقبض او شهدوا على امره بالقبض قضى الدعوى وفي فتاوى
 الفضل شهدوا انه اشتراها من ابي ذى اليد وذو اليد اقام
 انه ورثها من ابيه يقضى به للمشتري وكذا الوادي المشتري
 الشرائع من فلان وهو حجي وقال ذو اليد ان فلانا وهما
 او شهدوا على بيعي الدعوى وانا محتاج الي قوله وهو عليا
 اذا كان ذوا اليد يدعي الملك لنفسه وقال هذا ملكي وهي
 يدي وهذا له اذا ادعى الشرائع من ذى اليد فذكر المالك

لنشر شرط في الدعوى والشهادة اذا كان المدعي يعني به والا
فشرط في الاستجواب وفي الجامع ادعى الشرا من ذي
اليده ولم يدع القبض ولا شهد سنوده بالقبض فاقام دونه
البينة ان فلانا اودعها لم تدفع عنه الخصومة لانه
ادعى عليه فعلا لم يستوف احكامه وهو القبض فان اقام
البينة على اقرار المدعي بذلك اندفعت فان ادعى الشرا
والقبض اقام بينة ذواليد اقام على الابداع قال بكر لم يذكر
محمد رحمه الله ههنا وحكي ابو الهيثم عن الغضاة يتدفع لانه
ادعى فعلا استوفى احكامه فصار دعوى ملك مطلق وغيرهم
من سائحين قالوا لا يتدفع ان دعوى الغنل بقي معتبرا
بدليل انه لا يفتقر بالزوايد ولم ترجع الباعة بعضهم على
بعض ولكن الواقام البينة على الهبة او الصدقة او الرهن
او الاجارة او القبض لم يفتقر الى بينة ذى اليد ههنا اذ
محمد وحكي ابو الهيثم عن الغضاة انما اذ محمد اراد به فيما اذا
ادعى الرهن والاجارة منع القبض ان دوام القبض فيها

من اعطاهما فصار اباقيين فاما دعوى الهبة والصدقة وقع
الفرع عن حكمها فصار دعوى الملك المطلق ومنهم من يقول
فيما ذكر محمد رحمه الله جواب الطر وهو الظاهر لما بينا من الدليل
فلم يزل بينة مدعى الشرا بعد حتى خضر وان وصدق ذاليد
ما كان اقر له بالابداع سلم الدار اليه ولا تعاد البينة عليه
فاذا ذكر قضى بما عليه باليد دون الملك على معين انه شرع
الدار من يده حتى لو اقام له بينة انها ان فكان اودع ذاليد
واثبت الملك دون المدايع قضى به لانه لم يصح مقتضا عليه
لان القضاء في الحقيقة على المقر لان البينة اتمت عليه ولو
ادعى المدعي البينة على المقر له قضى به لانه وبصير المقر له
مقتضا عليه حتى لا يتجح دعواه بعد ذلك على المدعي ولو اقام
المقر له البينة قبل القضاء للمدعي انها داره وكان اودع
ذاليد او اثبت الملك دون الايد اع قبلة وبطلت بينة
المدعي وان كان الدار في يده وهو ملكه ظاهرا ولا يتصل
بينة ذى اليد على ملك ما في يده لان هذه البينة في هذه الحالة

تكون قايمة على ابطال بينة المدعي وهو صحيح كاقامة البينة ان
شهد المدعي عبده فلو ادعى المدعي البينة الآن على المقر له
بانه اشتراه من ذي اليد وهو قائلها قبلت وان اولى بالتقاضي
من المقر له صا والمدعي مقضيا عليه من جهة ولا يقبل بعد
ذلك على ملك ذي اليد وسر ايمنه ولو اقام المدعي شاهدا
واحد اعلى ذي اليد وافر هو لغاية فحص الغائب وصدقه
سلم الدار اليه ويقال للمدعي اتم شاهدة اخر على المقر له
ولا يومر باعادة الشهادة الاولى عليه فاد اقام وقضى
بمقالته فالمقضى عليه المقر دون المقر له لان شهادة الاول
اسبق والسبق مزينة في حب الاحكام فنيهم الشاهد الثاني
اليه ولو حضر المقر له لم يلزمه ما حيت ببينته المدعي لم تسلم الدار
اليه لانه توجه القضاء على ذي اليد فلو لم يتم المدعي البينة على
ذي اليد حتى افر ذو اليد انها ودعية فلان فحص فلان
وصدقه سلم الدار اليه ثم اقام المدعي بينة على المقر له على الشر
من ذي اليد وقضى له بها فالمقضى عليه المقر له لان البينة قامت

عليه هذا اذا ادعى السرا وان اقام على ذي اليد انها ادري
او دعيتها واستاجرته مني او وهبتها او قبضتها واما ذو اليد
هي اللعان او دعيتها لم تندفع عنه الخصومة لانه صار خصما لما
ادعى عليه من الفعل واما اقامة من البينة ولا يظهر اثر ذلك
القول ليس منه استشهد بل في الجامع الا ترى ان المدعي
به لو لم يكن في يده كان خصما فيما ادعى عليه من الفعل فانه لمن لوقال
عصبة مني هذا العبد او او دعتك والعبد في يد غيره يكون
خصما فاد اتقضى عليه ثم حضر فلان واما البينة على الملك واللباع
يقبله ثم المدعي على دعواه مع فلان فان اقام البينة البينة قبلت
والا فخلف فان حلف بري وان نفي قضى عليه بها ولو اقام
المدعي انه غصب مني او صلب واما ذو اليد انه ودعية فلان
تندفع الخصومة لانه لم يدع على ذي اليد فعلا ولو قال سرق مني
فالنباس كذلك وهو قول محمد ورضوي الاستحسان لا يندفع
وهو قولهم لانه لو اندفع بها يثبت المدعي السرقة فتقطع به
ولو جعل خصما ينتزع الشيء من يده فيندرك القطع وفي جميع ادعى

على احران استاجرت هذه الدار التي في يده من فلان بتأخير هذا
فيل ان يستاجرها وقبضتها فاخذتها مني تسع انه يدعي الفعل عليه
ولو قاله استاجرهما فذلك وسلم الي لا تسع ان المستاجر لا يتقبض
حضا وفي الجامع عبد في يد رجل اقام بيته انه عبد ذي اليد
وانه اعقته واقام ذو اليد انه ودية فلان لم تدفع الحصة
عنه كانه ادعي الفعل وهو الاعاق فينفذ عليه بالعنف والمك
من الض ورائه اللازمة له فانه حضر فلان وادعي العبد لم تسع
لان القاضي قضى بالحرية وفي الخوض ولا خلوص الا يطال حتى يجمع
العباد عنه ولو اقام العبد انه عبد فلان وانه اعقته واقام
ذو اليد ان فلان ذلك اودعني لم يقض بعقته وبجاء بيته ويرت
في اليد استسنانا لان العبد يدعي زوال بدني البعثة
وزوال ملكه فلان فجعل ذو اليد حضا في حق البد ولم يجعل حضا
في حق الملك لان الملك لغيره ويؤخذ من العبد كقبول لم يكن
احصائه عند حضور فلان فان دفع والا وضع على يد عدل ولذا
لو اقام انه عبد فلان اخر اودعه لا يقضي بعقته وفي المحلولة

فباس واستحسان ولو لم يقم العبد بيته لم يثبت الي قوله كانه
اقرب الي ثم ادعي الزوال فلا يصرف المحنة ولو ادعي حرية
المحلولة ولا يسيل الي البد عليه ولو اقام ذو البد انه عبد
فلان اودعه قضى برفقه والاجارة والعارية مثله انه قد يصح
في الحين فاما الرهن قيل ان العبد والسليم يستغنى بهما
في الرهن عن ذكر الملك لان الحر لا يرهن وقيل المحرقة يرهن كانه
يكون سوا دعة اهل الحرب والاول اسبه وهذا بخلاف ما لو اقام ذو
البد في دفع الملك المطلق انه ملك فلان اودعه تدفع الحصة
عنه ولم يقض بالملك لفلان ولو اقام ذو البد ان فلانا اودعه
ولم يزل انه ملكه لم يقبل كانه لا يثبت الا ابداع وهو لا يدل
على الرق فان الاسنان قد يودع وله اداء اعاب بخلاف غيرتي
ادمر فانه لو اقام ذو البد ان فلانا اودعه ولم يشهد وانه
ملكه فقيل فان اقام ذو البد ان فلانا اودعه واقام العبد انه
حر لم يقبل حبل بيته وبين العبد وسيتوثق بكفيل استحسانا
ادعي ملكا مطلقا فاقام ذو البد بيته الابداع او الرهن من

ولان اندفعت عنه الحضومة لانه ثبت ان اليد للغير وكذا الوزار
على دعوى الملك المطلق دعوى فعل على غرضي اليد بان قال
عقبها فلان من اوارقها وقبض واقام ذو اليد اياها ودعية
فلان اندفعت وكذا الواقم البينة على اقرار المدعي انها
لعلان او اقام ان فلانا دفعها اليه فان قال الشهود او دعها
رجلا يعرفها بوجهه دون اسمه ونسبه لم يدفع عند محمد
لما نقرين الغائب بالنسبة وعذرهما يندفع لان الشهود عرفوا
ان المدفوع عن المدعي وهو المقصود في الشهادة وعن ابي
يوسف ان كان ذو اليد معروفا بالاحتياك لم يقبل بيئته
لاحتمال انه عقبها ودفعها اليه فلان سراً او احدهما منه بحضرة
رجلين واشهد لهما انه بودعها وان قالوا لا نعرفه بوجهه
ونسبه لم يقبل لانه يحتمل ان يكون ذلك الرجل هو المدعي بمثله
لواق المدعي ان رجلا دفعها اليه اندفعت لان الجهالة تمنع
 صحة الاقرار ولو قال المدعي عليه او دعني او اقر المدعي ان
رجلا دفعها اليه اندفعت لان الجهالة تمنع صحة الاقرار ولو قال

المدعي عليه او دعني رجلا لا اعرفه فقي بالدفع الي المدعي وكذا
لو قال الشهود او دعها عن الذي يدعي ذو اليد لانه صار مكذبا
شهوده وكذا الواقم ذو اليد اياها ملك فلان فقي بالدفع الي
المدعي وكذا لو لم يتم بينه على الادعاء يقضي عليه ولا يقبل
بيئته بعد ذلك لانه صار يقضا عليه الا ترى لو ادعي الملك
لنفسه لا يقبل فكذلك الغيبة فالبايع اذا ادعي ان ما باع لعلان
وانه وكله بالحضومة مع المشتري لا يقبل فكذلك اهداني
جامع بكر فان حضر الغائب فهو على حجة ان اقام البينة اياها
له اخذها من المدعي على دعواه مع الاحد فان اقام البينة
او اقام ذو اليد انه رهن من فلان ينفى بكونه رهن وتندفع ^{الحضرة}
فقد انقص ان البينة على الرهن تقبل وان كان الراهن
غائبا ومحمد سؤش الجواب في بعض المواضع بشرط حضور
الراهن لسامع البينة على الرهن قيل ما ذكر محمد غلط من ان
والصحيح انه يقبل لوالو اقامه ودعية من فلان وقبل في
المسئلة روايتان في احدهما يقبل لانه لما رهنه فقد استخف

فإذا اعتذر عليه الحفظ الاثبات الملك للرهن صار خصا في
ذلك في الرواية لا يقبل اثبات الرهن على
الغائب لانه لا يحتاج الي اثبات الرهن لدفع الخصومة فان التبايع
ثاق له واليه مال السرخسي وقد احاب بهذا في السير
اسر الرهن ثم طهر عليه فاقام الرهن قبل القسمة انه رهن عنه
من فلان واحد ليكون مضاعف الغائب بالرهن وفي المنقلا
قال ذو اليد اودعها فلان فقال المدعي نعم ولكنه وهبها
لك بعد ذلك او باعها فالضاحي حلف ذو اليد بانه ما وهبها
له فلان ولا باعها اياه بعد ما ان اودعه فان نزل جعل خصا
الامر ان المدعي لو اقام البينة ان فلانا قد باعها منك
بعدها اودعك ثبتت بينته فكن اذا نزل وفي جمع الشفعي
اقام ذو اليد بينة على الابداع في النصف تبطل بينة
المدعي في الكل وفي الضاب يبطل في النصف ولها روايته
في الجامع وعن الشفعي اقام ذو اليد بينة على ما ادعي فاقام
المدعي في دفع دعواه الابداع انه امر انها ملك نفسه لم يكن

دفعوا في الاقضية اقام المدعي بينة ان ذا اليد ادعاه لنفسه
لم تقبل من ذي اليد بينة على الابداع لانه ثبت بينة المدعي
او ادعي اليد بكونه خصا فلا يملك اخراج نفسه عن الخصومة
وكن الو اقام ذو اليد على امر ان نفسه قبل دعوى المدعي بالبا
لعان ودعية في يد لا يدفع وفي شرح السعدي قال ذو اليد
هي لعان اودعني ولم يقل اودعني ولا بينة لاحدهما لم تدفع
الخصومة عنه لاحتمال ان يكذبه فلان اذا قدم فلان فان صدق
المقر احد الدار من المدعي على دعواه مع فلان وفي فتاوى النفل
قيل والجواب في الاقرار للصبي للجواب في الاقرار للغائب في
وجهه وقيل تدفع اليه في الاقرار كان الملك يقع للصبي
ينفس الاقرار وفي الغائب لا يقع الا بتدقيقه الا ترى لو
امر لصبي ثم امر به لآخر لا يصح الاقرار الثاني لو امر لغائب ثم
امر به لآخر صح الثاني ولو قال المدعي انه استهلك داري
ما قران للمعير فارد تحليفه حلف عند محمد لا يبرى غضب
العقار ويجب ان يحلف عندهم لان العقار عندهما يصح الاستهلاك

والجود وان لم يضمن بالعصب والحبل ولو قال ذو اليد هي
وقتة والبينة للدرى يصير وفقاً لقرآن وعلى عند محله
يرى عصبها خلافها فان خلف برئ وان نكل ضمن القربة ولو اراد
المدعي ان يحلفه لياخذ الدار لا يحلف بالاتفاق وفي التوحيد
قال المدعا عليه ليست هذه الصعة في يدي يحلف حتى يقر
باليد فان اقر يحلف انها ليست بملك حتى يقر بالملك للمدعي فان
اقر يوم بترك التعرض لكن لو اراد المدعي اقامة البينة لابد
ان يثبت بالبينة او يعلم القاضي بكونها في يده حتى يحوز المحضر
بالبينة بخلاف مالوماته الدعوى في المقول حيث يكتفي في التقاضي
بالبينة اقرار المدعي عليه بقبام المدعى فيه وعن الشجرى كما
ثبت اليد بالبينة ما لم يشهدوا بمعاينة اليد لانهم ربما سمعوا
اقراره اذ اتفقا فيه فظنوا ان ذلك يطلق لهم الشهادة باليد
وحدد الوشيدوا بالبيع والتسليم سالم انما شهدوا
باقرار البائع او بمعاينة البيع والتسليم فان المحضر يختلف
فانهم لو شهدوا على المعانة لان شهادة المالك للبائع ولو

شهدوا على الاقرار لا تكون شهادة المالك له وعسى لم يفرق
الشاهد بين الامرين فلا بد من السؤال وفي التوحيد شهد
انه ملك المدعي ولم يشهد والله في يد المدعي عليه بغير حق قال
الشهيد يعني انه يقبل وسمعت ان الحلواني رحمه الله ذكر في
الجامع اخلافاً قال ولا يصح انه لا يقبل وذكر النسفي عن
السحري واليزدي انه لا يقبل لانه ما لم يثبت انه في يده
بغير حق لا يمكنه المطالبة بالتسليم وبه كان يفتي اكثره
مشايخنا وفي الجامع اقام بينة على عبد في يده رجل انه قتل
ولم ياله خطأ واقام ذو اليد ان العبد لفلان او دعيه ان دعت
عنه الحفوة والاحير ذو اليد بين الدفع والخذ فان دفع
ثم حضر المهر لم يجبر من غير اعادة البينة عليه وان شاء
سلم الدفع وان شاء فذاه وان كان ذو اليد فذاه لان متطوعاً
وياخذ المهر له العبد وفي الغاب اقام بينة على رجل
انه دفع اليه كن او اقام المدعي عليه انه امرني بالدفع الي
فلان يندفع وفي الاجناس اقام بينة على دار في يد رجل

فأقام المطلوب بيته أن المدعي بأعها من فلان اطلب بيته المطالب
وأليزمه في حق الغائب إلا أن يشهدوا أنهما من الغائب
وقبضها منه وفي الجامع عبد مائة في يد رجل فأقام بيته
أنه فلان له وأقام ذو اليد أن فلانا أودعه وأرهقه وأوجه
أواعاه أو عصبه من فلان لم تدفع عنه الخصومة لأن الدعوى
وضع في البيعة ومحلها الرمة ويدعي فيها في دمه لا يقيمون أن تكون
لعينه فإن أخذ المدعي العينة لم يخسر الغائب وصدق ذو اليد
عليه ذو اليد بما ضمن في الوديعة والرهن والاحارة لأنه
عامل له ولا يرجع في العقب والعارية لأنه عامل لنفسه
وإن كذب ذو اليد فليدعي أن يقيم البيعة عليه بما ادعى وما
منه بما ضمن في الوديعة والرهن والاحارة وكذا التفصيل
أما بقا العبد مكان الموت لأنه لهلاك فلو عاد من الأماق بعدنا
ضمن في ذي اليد عاذا على ملك المالك في فضل الوديعة والرهن
والاحارة لأن من أرا الضمان عليه وفي فضل العقب والعارية
يعود على ملك الضامن لأن من أرا الضمان عليه هذا إذا صدق

الغائب ذا اليد وإن كذبه ففي الوديعة والرهن والاحارة إذا
لم يكن لذي اليد بيعة على ما ادعى وحلف الصانع بنب عاذه
العبد على ملك الضامن وفي العقب والعارية استشهت ولو كان
العبد قائما قد فقيت عنه فأقام رجل البيعة أنه عبد وأراد
أخذ العبد وأرسل اليه وأقام ذو اليد أن فلانا أودعه
فقبل دها ب عنه فلا خصومة في العبد ولا الأرض لأن الأرض
تبع لا يستحق إلا بذلك الأصل فأذا اندفعت الخصومة من
الأصل يندفع في البيع ولو كان مكان العبد جارية فولدت
بها مائة فأقام المدعي بيعة أنها مائة له ورثا ولدت في ملكه
وأقام ذو اليد أن فلانا أودعها إياه فقبل أن تلك فولدت
عنه فإن القاضي يقض بقيمة الجارية ولا يقض في الولد شيئا
حتى يحضر الغائب لأن المالك في الولد يقبل الفضل عن الأمر
لحاق الأرض فقل عبد أخطأ في ذو اليد أنها كانت وديعة
عنه من فلان حين تول العبد بين الدرع والعنا بيهما
لأن الموعد خصم في استرداد الوديعة والتفصيل فمان

خصا في الجارية ايضا فان دفع العبد ثم اقام رجل بيته ان
الجارية كانت له واقام ذو اليد على ادعاء الغائب والقاضي
يسال المدعي ان يدين العبد لمقتبة الجارية فان اراد العبد
فلا حضرة بينهما لانه قام مقام الجارية وان اراد احد منهما
ان ذو اليد خصما فاذا قضى عليه بالقيمة ثم خص الغائب وصرف
ذو اليد احد العبد وضمن قيمة الجارية لذي اليد ولو لم يتقبلها
العبد ولكن قطع يدها فذفع باليد والمسئلة بحالها لم يكن سبها
حضرة حتى خص الغائب ثم في الارش وفي الاقضية
ادعى على اخر انه باع منه هذا العبد الذي في يده بالثمن
وانه ملكه واقام ذو اليد انه ودعيه فلان لا تدفع عنه ^{القيمة}
لان المدعي دين بسبب عن يده وفي المنتقاة عن ابي يوسف
ادعى دارا في يد رجل فاقام ذو اليد ان فلانا الغائب كان
استحقها مني وقبضها واجرهما مني لا يتقبل بيته ولا تدفع
الحضرة وفي الجامع اقام بيته على دار في يد رجل الهاله
وذو اليد اقام انها كانت لي فوهبتها من فلان وقبضها مني ثم

اودعها عنها واودع البيع مكان القبة فهو خصم يفتى عليه وعلى الغائب
لانه انصب خصما بظاهر اليد ولا يقبل ثمنها قامت للغائب وليس
عنه ناي ولو خص الغائب وصرف ذو اليد لم ينفعه تصديقه
ولو اقر المدعي للمادعي ذو اليد او قامت البيته على اقراره
بذلك او عاين القاضي ذلك فلا حضرة بينهما وكان الراعي عبدا
في يد رجل فقبل اقامة البيته باع ذو البدن رجل وسلمه
اليه ثم قبله ودعيه فان عاين القاضي ذلك او اقر به المدعي او
قامت البيته على اقراره بذلك لم تسمع دعواه ولو لم يعاين القاضي
ذلك ولا اقر به المدعي وقامت البيته على اقراره بذلك ولكن
اراد ذو اليد اثبات ذلك بالبيته لم يتقبل بيته ويتقضى عليه
وعلى الغائب ولو خص الغائب قبل القضاء دفع العبد اليه باقرار
ذو اليد ويجعله خصما للمدعي ويتقضى عليه بالبيته القائمة على
البائع ولذا الراعي انه باع ولو سلم والجواب لذلك لان في
الفصلين اثبات البيع للغائب وان الواقام المدعي بيته ثم
اقام ذو اليد على البيع من فلان والابداع منه لم يقبل بيته

ويكون حقاً والتعا عليه وعلى الخاب نافذ ولو أقر المدعي بذلك
أوقفت البيعة على إقراره بذلك أو عين القاضي ذلك فلا حصة
فيها إجماعهم أن البذل الخاب ما بعد ما عدلت المدعي أو ادعى
أو ادعى دواء البيع من فلان والابداع منه وإقام
البيعة على إقرار المدعي بذلك أو أقر به المدعي أو عاين القاضي
ذلك لم ينفذ عنه الحصة لأن المحل صار مستحقاً فلا ينفذ
نصفه وفي غير الرواية لو باع بعد الحصة قبل التمسك
أو القاضي حاز وبعد التمسك لا يجوز إلا إذا علم أنه ترك
الحصة ولو باع حصته من القاضي فلا حصة بينهما وإن باع
بعد إقامة البيعة بغير من القاضي لم يحجب به وهو خصم
وفي التقارير باعها بعد قيام البيعة قبل القضاء حاز وروى
خالفه وفي المتفق أن أبي يوسف لو باع المشهود عليه
قبل القضاء للمدعي أو وهبه لا يحجب ببعه ولا يثبت له
التمام جواب الأصم عن محمد لو باع بعد ما قامت عليه
البيعة أن قدرت على المشتري انطبقت البيعة وإن لم قدرت

وعدلت البيعة خربت المشتري أن شاؤ من البائع البيعة
وإن شاؤ وقت الأمر حتى يغير المشتري وفي زيادات تاج
أقر المشهود عليه بالدار لرجل ثم رخص المشهود فقي بها
للمشهود له وكذا لو باعها ثم رخص بيطل البيع لأن القضاء
يستند إلى وقت إقامة البيعة فيظهر أنه باع ملك المدعي حين
يكون القضاء على البائع دون المشتري وفي جامع الرغز
هل يبيى البائع حصاً بعد بيعه قبل التركة قبل يصير محجوراً
لأن عليه القضاء فممت وفيل لأن العلة لم يصر واجبة العمل
بها وفي الشافعي دار في يد رجل فأقام بيعة أن فلاناً وأودعها
وأقام الشفع أن ذلك الذي استرها فبيعت الشفع أولى أنه
أثبت الفعل عليه وهو الشرا ثم إذا أقر الخاب لا يلتفت إليه
ولو قال ذلك الذي استرته منه ثم وهبها له وسلمته أو
عبه وسلمته ثم أودعها لم ينتع إلا إذا طهر ذلك بعلم القاضي
أو باعها الشفع أو قامت البيعة على إقراره بذلك وإن أقام
ذلك الذي بيعة على نفس البيع لم يبيى فإن قضى بالشفعة ثم

حضر المنزل وصدق المشتري لم ينفعه صدقة لأنه صار
مقتضيا عليه وفي المنتقاة ارفط الشفعة فأقام المشتري
البينة انه وجب فلان بالشر لم يدفع عنه الخصومة وفي الشار
والخصومة مع الرجل بالشر لم ينع عن فنه شيئا لأنه ليس
من حقوق الشراة دفع جارية او امرأة سعيها ثم اراد
احدهما فقال الرجل بعثت من فلان وفيبتها ثم اودعنيها
فكذب الموكل فله اخذها ولا تقبل بينة الرجل الا اذا ظهر
ذلك فلو حضر الغائب وصدق الرجل احدهما ادعى على
عبد نادون دنيا فقال المولى بعته او وهبته وسلمته اليه
ثم اودعني فكلبه المدعي كان المولى خصما بظاهر البينة ولا تقبل
بينة المولى على ذلك الا اذا ظهر ذلك ادعى دارا في يد
رجل ائتماله فقال ذواليد هي الا انه اودعنيها فلان
او قال اودعنيها فلان وهي لك فان اقامت البينة على الادعاء
انذرت الخصومة عنه وان لم يتم قضى فيها للمدعي وان اخذها
ثم حضر الغائب وصدق ذواليد في الادعاء نظر فان كان ذو

اليد يد ابايد اعم ثم يلك المدعي فلغايب ان ياخذ ثم يقاوم
للمدعي اعم البينة عليه الجهاد وان كان يد الماقرار يلك
المدعي ثم يايد اعم الغايب فلا سبيل للغايب عليه الا ان يتم
البينة على ذلك لان الاقرار حصل له بعد الاقرار للمدعي قال
في يد رجل قال لا خير هذا المال مالك غصبه منك عندك وصية
الي او غصبت منه وصقة المولى فلا سبيل له على الملك
لأنها تصادقان اليه للعبد والخصومة في استرداد الموصوف
لغايب ولو قال هذا المال غصبه منك عندك فاقضني او
غصبت منه واهلكته واودعني فاهلكته فهو ضامن للمولى
لأنه ليس في تسليم المال الي المولى تفويت حق الغايب ولو
قال هذا المال مالك غصبت منك عندك او اودعته عندك فان
صدقة المولى فلا خصومة بينهما لان اليد للغايب فان قال
المال مالي ولم يصل اليك من الغايب يوم بالرفع اليه ان
ملكه قد طهر بقصادقها ويد الغايب لم يظهر فلا تدفع
الخصومة فان لم يتم وحلف المولى دفع اليه فان حضر الغايب

وانكر الرق فله ان يأخذ ذلك المال من المولى لان المولى
كان امر به او اياه واذا اخذه فقال است على دعواك واسر له
ان يرجع على المولى شيئا لم يقبل فاحذر من يدك ولو قال ذو
اليدين هذا المال مال عبدك غضبه منه او ادعنى وقال
المولى المال مالى لم تأخذه من عبدى فلا سبيل له على المال
الا ان يقيم بينة او يحلف ذا البد فينكر وهي الخمسة مال
فى يد رجل ادى رجل انه ماله اخذه منه عبدى الى دفعه
اليه وصدقة ذو البد بذلك ولكن قال لا ادفعه اليك حتى يحضر
عبدى مخافة ان ينكر الرق فيأخذه منى المال فانه لم يثبت الي
قوله لانه امر بالمالك للمدعي فان حضر الغائب وانكر الرق فله
ان يأخذ المال من المولى له فان كان قد استهلكه فله ان
يضمن اعياشا ولو اقر ذو البد بالوصول اليه من عبده ولكن
انكر حن المال للمدعي بומר المدعي باقامة البينة لان
صاحب المال يدعى الماله لنفسه حيث اخذ المال من عبده
وزال يد عبده فاستحب حضا فان قضى للمدعي ثم حضر الغائب

وانكر الرق اخذ ماله وقيل للمدعي ان يثبت عليه ولو
قال ذو اليدين المدعي هو مالك او دعه فلان وليس فلان
بعبدى ولا حضرة بينها لان اليد ظهرت للغائب بمصادقها
ولو اراد المدعي ان يقيم البينة ان الغائب كان عبده لم يقبل
لان ذلك اثبات الرق على الغائب الا اذا اقام انه كان عبده
وانه هاء لانه اذا مات صار المولى بمنزلة وارثه ادعى على
اخرائه قطع يد عبده انه زوج امته والرقم غائب وصدقة
المدعي عليه ولكن قال لا ادفع اليك الارش والمهر مخافة
ان يحضر الغائب فينكر الرق فيأخذ منى ثانيا لم يثبت اليه
وبومر بالدفع لان الخصم في ذلك هو المولى الا ترى لو كان
الرقم حاضرا لم يكن حضا في ذلك ولو كان العبد ودعيه في
يد رجل او غضب اوله عليه دس من قرع او بيع فافر ذو
اليدين ان دافع المال عبد هذا الرجل وصدقة الرجل فليس
له ان يأخذ المال لان الخصم في ذلك هو العبد الا ترى لو كان
حاضرا كان له الاخذ ولكن لو كان المال من ثمن الجارية التي

اشترت جارية هذا الرجل دفعها الي عبده وامره ببيعها
 فباعها من قسده الرجل في ذلك فليس له احد الثمن
 • قال دفع الي فلان هذه الالف وهي لفلان وادعيا فهي
 للدافع لانه سبق اقراره له فان دفع اليه بقبض لم يقض للثاني
 وبغير قبض اخبره ولو قال هذه لفلان دفعها الي فلان وفي
 المجلس له فان دفع بغير قبض ضمن للثاني وبقبض لم يقض عند ابي
 يوسف خلاف محمد • ولو قال هذه لفلان اقرضتها فلان ادعيا
 في الاول والبرهن عليه ان يبل حاله ولو قال هذا العبد
 لفلان باعني فلان فانكر الاول الاذن بالبيع وحلف بالعبد
 له والثاني الثمن بطل حاله ولو قال هو لفلان ابل لفلان فهو
 للاول فان دفع اليه بقبض لم يقض للثاني وبغير قبض ضمن
 خلاف الرافعي ولو قال بقبضه من فلان لابل من فلان لا يلزم
 فلان فهو للاول عند محمد • وقال ابو يوسف ان دفع الي
 الاول بقبض لم يقض للثاني وبغير قبض ضمن ولو قال
 هو لفلان ان قبضه من فلان فهو للاول ولا شيء للثاني وفي

الفضل يقض للثاني القيمة • ولو قال هذه الدار لفلان ابل
 فلان ففي الاول وليس للثاني شيء وليس لذلك احد من
 هذا لابل من هذا لانه امر بالخذ الموجب للثمن ولو قال
 لفلان علي الف من جارية باعنيها لابل فلان باعنيها فعليه
 بل واحد منها الف • ولو قال له علي لدا لابل كن الزنا
 في المجلس وفي المجلس اخبر المالك اربن واعلى الصفتين
 واما الف من ثمن جارية لابل من ثمن غلام فالف واحد
 وان ادعيا خلاف زفر • جارية في بيع رجل قال لآخر
 اشترت مني هذه فيجوز فان عزم البائع على ترك الخصومة
 وسعه ان يطأها لانه يجوز المشتري جعل فسخا في جانبه
 الا ترى لو تجاحد احب جعل فسخا في حقه فادعاه البائع
 على ترك الخصومة وامسك الجارية فان ذلك دلا له الفسخ
 في جانب قسم الفسخ الا ترى ان من قال لآخر اجرتك هذه
 الجارية او بعنيها بكن افاخذها الا ان ذلك قبول منه كذا
 ذكر الحلواني وهل يتعلق الفسخ من جهة البائع بالمجلس ذكر

الضئيرى لآخر لا يتعلق لانه فسخ من طريق الحشم وهل يتلف
بالعزم على ترك الحضمة امر يحتاج منه الى الاستداه اختلاف
فيه وفي الجامع المشئرى باع من آخر نجده التالى السرا
فحاشى ثم وجد بها الاول عياله ان يرد لها على بايعه اذا عزم
على ترك الحضمة لان العقد انفسخ بدون رضاه وان عزم
قبل ان يحلف التالى لم يرد لها الجواز ان يحلفه فينكل ولو حلف
الزوج النكاح فحلف على قول من يرى ثم عزم المرأة على ترك
الحضمة لا يفسخ النكاح لانه لا يحل للشيخ اقرانه قبض من
فلان د راهم ثم ادعى انها زوف او هرجة صدق لان
القبض على اختصاص له بالحياد فلو ادعى انها ستوفة لم يصدق
لان الدراهم لا تتناول السوفة فان اقر قبض حقه
او قبض الحياد او بالاستيفاء ثم ادعى الزايفة لم يصدق
لان الاستيفاء يستعمل في قبض الحق وحقه حياد وقد
اقر به وفي المنتقى لما نن على المطلوب في قول ابى حنيفة
خلاف ابى يوسف وفي شرح لو ادعى الغاصب او المودع

او قابض الابن الزايفة صدق وصل او مضل لان المضل
لا يبنى عن الصحة وكان اهدا في الدناير والكيل والوزن
والنوب والطعام اذا جاء بشوب حلق او مخرق او طعام
غير او مافه الما فقال هذا هو صدق مع عينه ولو ادعى
اللسوية واتصل صدق والافلا ولان الواقر يعقبه
الفلوس ثم قال هي من الفلوس الحاسه صدق وفي الحامى
اقر قبض الذى له عليه ثم ادعى الزايفة لم يصدق وان
وصل فالقياس كذلك وفي الاستبجالي يصدق لانه ادعى
بماز ظلمه متصلا اى قضيت حتى اذا لامفة ولو اقره
بقبض الكيل او الوزن من المطلوب ثم ادعى الرداء صدق
لانه القبض على اختصاص له بالخيار ولو اقر قبض دراهم
له على المطلوب ثم ادعى الزايفة لم يصدق ولا يبين له على
المطلوب انها كانت حيا او قال ابو يوسف اذا اتهم حلف
لان هذا قد يكون مثله في العرف فان قبض الدراهم وفي
قبض حقه قبل الانقضاء وهذا انظر اخلا فمهم في اقرار البائع

هتقبض المئ ثم دعواه انه لم يقبض واراد تخليف المشتري لا
تخلعه وعنه تخليف وكان الواقر بالبيع ثم قال حنة اقررت
لكن لم ابغ او اقر المشتري يقبض المشتري ثم قال حنة اقررت
به لكن لم يقبض او اقر بالهبة ويقبض الموهوب له ثم قال حنة
اقررت بالقبض ولم يكن الموهوب له قبض او اقر يدين ثم ادعي
انه اقر دابا واراد تخليف المقر له لم يخلف عندها في المسائل
فبان الدعوى فاسد للناقض صا لوقاله ليس لي على
فلان شيء ثم ادعي عليه مالا واراد تخليفه او قال هذا الشيء
لعنان ثم قال هو لي واراد تخليفه ليس له ذلك كذا انها
وقاله ابو يوسف يخلف لي بان العادة بالاستهاد على هذه
الاشياء فله بحجة اخرى اعني امتناع الاخر عن الاستهاد بعد
التسليم والانتقاد هذا لوقاله المقر بالبيع والتسليم
ان فاعت ذلك لك البيع يلزمه وطلب من الاخر خلفه عليه
كذا انها قال بكر وكذا هذا خلاف في كل ما اقر ثم ادعي
انه ان اقر دابا قال الشهود الراي في التخليف للناقض

اقرت بعين او دين لرجل فقال المقر له ليس لي وقال بل
هو لك او قال هو لعنان ثم قال لي فلا شيء له كانه لما كونه
فتدبطل اقراره وفي جميع لوصدقة ثم رد اقراره لم يرد
وفي جميع ابي الفضل المقر لا يلزمه الاستدقاق المقر
له وفي فتاوى الفضل هب لي هذا العبد فقال وهبت
مت وان قال لا اقبل لا يرد وكذا لو طلب الابراء من
الدين على هذا في المنتقا وكذا لو وهبت صداقها لزوجها
فقبله ثم رده لان رده باطلا وفي التقارب وكذا لو قبل
الدين البراءة ثم رده وفي جامع الكرخي وكذا لو قال
لعبد وهبت لك رقبتي فرد لا يرد وفي المنتقا وكذا
العنوعن القصاص لا يرد بالردة وفي السنا في بيعته
هذا العبد او قال له مجهول السب ان اعطيك فكلبه المقر
له لم يبطل اقراره الا ان يصدقه المقر قبل ان يعود
المقر له الي تصديقه لان البيع والرق لا يبطل بمحود
احدهما وكذا المقر اربا لم يباح به الرجل بالقر اراو

المراه ذكر الناطق واختلف الرواية ان الطلاق و
العناق لا يرتد بالردة وفي الشافعي وكل واحد منهما
بالرق لصاحبه ولا يعرف اصلها وليس واحد منهما في يد
صاحبه فصدق كل واحد منهما صاحبه في اقراره معا
فذلك باطل لانها متضادان ولو اقر احدهما قبل الآخر
فاقرار الثاني جائز والاول باطل لان الثاني ردة
الاول وثبوت الثاني على تصديق الاول ادعي على
اخر مالا فالنكرو واقام الطالب البينة في المطلوب
بالبينة على القضا او الابرأ قبلت لموضح التوفيق
فانه يقول ليس لك على سئى ان قضيتك اولئك ابرأتني
وان قاله في برأيتك لم يكن لك على سئى او ما كان لك
على سئى قط ثم اقام بينة على القضا والابرأ قبلت لانه
يقول قضيتك دفعا لخصومتك اولئك ابرأتني مع
انه لم يكن لك على سئى دلت المسئلة ان التوفيق اذا
كان ممكنا بين الطرفين يجب قبول البينة من غير دعوى

التوفيق في شرح الشهيد وذكر ذكر في الجامع اذا كان
التوفيق ممكنا بين الدعوتين يصح ولا يرد وان كان المدعي
لا يدعي التوفيق وذكر في البوع والشهادات في كل
موضع يصح الدعوى بالتوفيق لابد من دعوى التوفيق لان
ذكر بل محمد في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم
يذكر في البعض وفي الكل بشرط وتحمل ما سكت على ما ذكر
وفي الافضية لا ينبغي للقاضي ان يوقف لانه نصب لفضل
المحصولات لا لاشياها ولان القاضي لا يدري ما يوقفه
المدعي فلا ينبغي ان يقبل الشهادة وان احتمل التوفيق
نظيره ادعي القاضيه له بالف وحسن مائة لا يقبل وان
احتمل التوفيق بان يقول كان لي عليه الف وحسن مائة
لا شهده اياه الا ان ابرأت واستوفيت خمس مائة ولم
يعلم الشاهد ان وان وقف على هذا الوجه قبلت شهادتها
وبع هذا قيل التوفيق لا يقبل ولا يحمل على الموافقة وان
احتمل ذلك قلت وان والبرى يعني التوفيق اذا كان

سرعنا نجيب على الحاكم ان يرفق حتى لا تعطل حج الله التي
سرعا لمعاد له فضل حص ما تم ثم اسير الحفاف على
المسلمين بفضل دعوى النصاص والرق فقال لا ترى
لوادي على در عند فالاس علم المدي عليه بيته على
الآريا او العنوا الصلح معه من ذلك على مال فقبل وكذا
لوادي رقة جارية فالتريت واقام البيته على رقبته
ثم قامت هي بيته انه اعتقها او حابها على الف واما اداء
اليه يقبل عداهنا ولوادي عليه ما لافعال لا اعرفك
وارايك ولا جرد بيني وبينك مخالطة ولا خلطة ولا اخذ
ولا اعطا ولا اجبعت انا واث في موضع وما اشبهه ثم اقام
بيته على النصارى في ادب الفاضل او على الابن لا يقبل انه
لا يصور ان يكون بيته حصومة وقضا ولا يعرف احدها
صاحبه وذكر العذوي عن اصحابنا ان بيته القضاء
تقبل لان الرجل يدعي على رجل يحجب فيؤديه بالسعت
على باب داره فيامر بعض ولابه ان يعطيه ما يرضيه •

فيكون قد قضاه وهو لا يعلم به ثم علم به ففعل هذا قالوا
لو كان المدعى عليه من يوجب الاعمال بنفسه لا يقبل بيته
وفي الثاني لم ادفع اليه شيئا ولم اوفقه شيئا ادعي
الرفع لم يقبل له لا يستحيل ان يقول لم ادفع اليه شيئا
وقد دفعته ولم يرضي لوادي اقراره بالرفع اليه او
العقا ويبغي ان تسمع ان المناقض هو الذي جمع من
طامنين وهنا لا يجمع ولهذا الوصفه المدعي عيانا لا يكون
مناقضا وقد ذكرت هذا الواحد فصوله وفي القافية
ادعي دنيا فانكر واقام المدعي بيته فيما المطلوب شاهدان
يشهدان بالبراهة منها او الرفع اليه احو ذلك قال بكر
ان يكون الجواب عن التفصيل ان قاله ابراني عن الدعوى
لمعن الدين يقبل وان قاله ابراني عن الدين لا يقبل وان
اطلق ابراني القياس نجيب ان يقبل وفي الاستحسان
لموان قاله دفعته اليه ائت ادع عن اليمين لا فصلا عن
الدين يقبل بيته وان قاله دفعته قضا عن الدين لا

يقبل وان لم يبين شيئا فهو على القياس والاستحسان
هذا اذا قال لم يكن له علي شيء ثم ادعى المأمر او الادفع فان
قال لم يكن له علي شيء ولم ادفع اليه شيئا ولم اعرفه فام
البينة على الادفع لا يتقبل ولو اقام على الاثر لم يذكر هذا
محمد قالوا يتقبل بينة لان الاثر اعم من الادعي متحقق له
من غير معرفته في شرح بكر ادعى شراء جارية فانكر واقام
المدعى بينة فوجبها عورا واراد ردّها فاقام البايع
البينة انه يرى البع من العور لم يقبل لان البينة من
العيب يكون بعد البيع وقد انكر البايع او لم يمتد
وقال ابو يوسف يقبل وفي المتن عنه ادعت على رجل
انه تزوجها فانكر ثم ادعى تزوجها واقام بينة قبل ولا
يشبه الناح البيع في هذا وفي الثاني اقامت بينة على
الشرا وذوالب ينكر ثم اقام المنكر على ان المدعى قد رد
المبيع على قبل ذكر الناحي ولا يبطل امان البيع البينة
انه يقول اخذها مني فبينه دابة ثم استقلته فاقالت

واذا امكن الجمع بينهما جمع وذكر ترتيب ان يتناقض لانه
دعم انه بيع ثم ادعى البيع والفسخ والجواب انما تحقق
المناقضة اذا لم يكن التوفيق بين الطامنين وقد امكن
بان يقول لم ابيع بنفسى واما باعه وحلي ثم فسخت البيع معي
فيحل عليه ويجعل دابة نص عليه وفي المتن ادعى اخذ
ماله وبينه ما يعرف فاقام المدعى عليه بان المدعى اقر ان
هذا المال المراءى اخذه من فلان وانكر المدعى لم يتقبل
دعواه لان ان يقول اخذه مني ثم رده فاحذ هذا
وفي الثاني في اشترى جارية فباعها وظهر بها عيب عند
الثاني حدث مثله في تلك المدة فقال للثاني حدث عندك
واقام الثاني بينة انه كان يباعه البايع الاول فردّها
على المشتري الاول بيقضا فله ان يردها على بايعها في
قوله ابي حنيفة وابي يوسف ان الفاض كذبه في اقراره
حيث قضى عليه بينة الثاني والاقرار اذا اتصل به
التكذيب سر عاصرا عدما الا ترى انه المشتري لو اقر

بمالك المبيع للبايع ثم استحق من بيه فانه يرجع باليمن على
 البايع بصيرورته تذايا القضا عليه للمسحق وكان الولد
 ادعي شراء دار باعة واقام البايع ببنية على البيع باليمن
 فالشفع باحدهما باليمن ان شاء وكذا لو انكر الرجل فعالة
 لاسنان على رجل فاقام المكول له على الكفالة فامر الاصيل له
 فالكفيل يرجع على الاصيل بما قبله وكان الوقالة لما خرافض
 ما ولدان على فقال قد فضيته فصدقه الامر وانكر فلاز
 القضاء واخذ الدين من الامر لم يرجع المأمور على الامر وان
 صدقه في القضاء صار مكذبا ولو كان المأمور غفلا فالحوا
 هكذا لو انكر الكفيل او الامر القضا فاقام المأمور
 ببنية على القضاء لم يرجع الطالب على الامر وان اقر انه لم
 يقض له صار مكذبا وكذا الوقالة له اذ دفع اليه وان
 الفاضاء بماله على علي اني ضامن في النقد بقر والنكاح
 وكان الوامن سبيرا عدي في بيه فقال قد استريت وصدقه
 الامر ودفع اليمن اليه وانكر المولى البيع واخذ عدي

رجع الامر على المأمور بما ادي اليه وكان الوقالة له بع
 عديك من فلان بماله على فقال قد بعته وسلمته وصدقه
 الامر وانكر فلان الشراء او اقر ولكن قال هلك قبل
 القبض واخذ الدين من الامر بطل بصدقه وكان الواحد
 الامر البيع فاقام المأمور ببنية على البيع والسلام لم يرجع
 فلان على الامر لان جوده بطل بقيام البنية عليه ولو
 امره بان يبالغ على عبده من الدين فالحوا وفي حق النقد
 والتكذيب كذلك وكان الواستادن المودع يبيع الوديعة
 في دينه فاذن له فقال بيعت فانكر الطالب واخذ دينه لم
 يرجع المودع على المودع لان القضا لم يظهر وهذا الولد
 استقر برهنه في دينه واذن فقال رهنه وكذبه الطالب
 فاخذ دينه لم يرجع المودع

باب التقاضي في الأمان

طامس في حد الا ان السارق حليف فان دخل ضمن المال
 ولم يقطع كان التوكيل حجة مع الشبهة والحك ملجئ مع

الشبهة والحضاف لا يشرط القضا على قول النكول من
المتابع يشرط ولا يمين في لسان فان مدعا المرأة العذ
على الزوج كان العان قائم مقام العذ في جانب الزوج
قال ابو حنيفة لا يمين في الرق والوكار والنسب والامتناع
والنكاح والرحمة بعد انقضاء العنة والتي في الابلا بعد
انقضاء المدة وقالا في كل يمين كان هذه حقوق تثبت
بالشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين تثبت
بالنكول ايضا وله هذه حقوق لا تحمل البذل فلا تثبت بالنكول
بالانقاص وهذا له اذا لم يكن فصل به الملك اما اذا فصل
فلا اثر في السب بحال عندهم وكل الوادعت على رجل
انه تزوجها ثم طلقها قبل الدخول بها فلها عليه نصف
المهر بحال الزوج عندهم لان المقصود هو المال
النكاح وان لم يدرى نصف المهر صورة الرق يقول للجهول
السب ان عدى وهو نكر وصورة الوكا يقول للجهول
السب اعتقتك وهو نكر وصورة السب يقول للجهول

السب لفت التي وهو نكر وصورة الاستيلاء تدعى المنة
على مولها الزادة وهو نكر وصورة النكاح ادعى على رجل
بنكاحا وهي نكر او تدعى على رجل بنكاحا وهو نكر وصورة
الزوجة يطلق امرأته فتتقضى عدتها ثم يقول كنت في احد
وهي نكر وصورة الايلا يولى من امرأته فتتقضى المدة ثم يقول
كنت فيه الباقى المدة وهي نكر وفي ادب القاضي للزوجة
حد العذ قبل الاستيلاء لان المعظم فيه حق الله عندنا
وهذا اختيار الحضاف والصحيح هذا وقيل يستحق فان نكل
فقبل بعيزرو وقيل لا وفي الشافى شهد له رجلان انه
قد فقه لم يحبر كان العذ تخلف فان قال له ما زاني وعرف
القاضي عد التماحد وفي الاصح لا تقبل فيه شهادة النساء
مع الرجال والشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى
القاضي وقيل ذلك كله على تصديق المدفون وفي ادب
القاضي ادعى العبد على مولاه انه حلف بعقبة ان زنا
وقد زنى بعبه حلفه دحر الحضاف لا يستحق وذكر الشر

يسئل بالله ما زنت بعد حلفي بقتله وذبح الحيات لا
يستألف وذكر السرخسي الرواية في ان القاذف لو ادعى
تصديق المدفوع فلكان الولي ادعى قصاصا في طرف حلف
فان نال اقتصر لان الطرف محل البدل فيستوفى بالنكول
الا ترى لو قاله لغيره اقطع يدي فقطعه لا شئ عليه وان
نطح النفس حبس حتى يقر او يحلف ان البدل لا جرى
في النفس الا ترى لو قال لا خرافتلي فقتله يوخذ بالتقاصر
في رواية وبالدية في اخرى وقاله في النفس وغيرها اذا
نكل قضى بالارش لان النكول اقرار فيه شبهة فيكون حجة
في حق المال دون القصاص في النوازل عن ابي حنيفة
لا تجب الدية ايضا في قوله اقتلني وفي التهمة تجب في
قول علي بن ابي النعانة وروي الحسن عن ابي حنيفة وابي
يوسف لا تجب شئ قال القه وروي وهو اصح الروايتين
وفي النوازل رعت منك دمي بالف فقتل يقتل وفي
الايضاح قاله لا خرافتلي اخي فقتله وهو وارثه فالتقاس

معه

ان يقتل وهو قول زفر وقال ابو حنيفة استحسن تعزيم
الدية وفي العيون اقتل ابي او اقطع يدك ففعل وهو
ضعيف ففعل تجب القصاص وعن ابي حنيفة استحسن
تعزيم الدية وفي الالاب اقتل ابي فقتله فعليه الدية
للمنه ولو قال اقطع يدك فقطع عليه القصاص وفي
الاجارات اضر به عشرين اضر به احد عشر فمات من ذلك
بعض ما نفقه الضرب الحادي عشر مضربا بعشرة ثم يرضى
نصف قيمته وفي المنتقا اضر باعشرين فضرب احدها
تسعة عشر والاخر واحدة فهو ماضى وان ضرب كل واحد
عشرين فمات من ذلك فعلى الاول نقصان الضرب العشرين
ثم يرضى نصف قيمته وفي المنتقا اضر باعشرين فضرب
احدها تسعة عشر والاخر واحدة فهو ماضى وان ضرب
كل واحد عشرين فمات من ذلك فعلى الاول نقصان الضرب
العشرين وسيقط من الثاني ارش الضرب الاول ويضرب على
نفسه ضرب تسعة عشر بعد الضرب الاول مضربا واحدا

وعشرين وما يق من القيمة عليها وربى عبدًا فاعطاه
رجلًا على العلم لانه لا علم له لاصح المورث وان وقت
له او استراه حلف على البناء لانه لم يملكه بسبب شرعي وذلك
يطلق له اليقين بانه ملكه وفي ادب الفاضل قال المدعي عليه
العبد مرات عدوى وقال المدعي يا وصل اليك من غير مرات
فالقول للمدعي مع ميمنه على علمه بالله ما يعلم انه وصل اليه
مرات فان حلف ذوال اليد على البناء وان لم يحلف حلف
ذوال اليد على العلم • ادعي ثوبًا في يد رجل فافتدى ميمنه
حازل من حريته افتدى ميمنه بال • وكذا الوصاح منه وليس
للمدعي ان يستغفنه بعد ذلك لانه ابطل بالعرف وفي المشتقا
عن محمد لو اقام ذوال اليد بيعة على اقرار المدعي قبل الصلح
لمحق له في ذلك الثوب لم يقبل لان صلحه افتدى ميمنه
الطريق لو حلف ففعل ففقه بنكوله ثم اقام بيعة على اقرار
المدعي قبل النقا بانه لمحق له في الثوب لا يقبل وان شهدوا
على اقراره بعد الصلح فانه لم يكن له في الثوب شيء وبطل الصلح

وكن ان كان الفاضل علم بانه كان قد اقرعه قبل الصلح بان
الثوب لدى اليد وعلم القاضي هناك بانه لا اقرار بعد
الصلح بان الثوب لدى اليد ثم بطل الصلح بمعنى ولم يملكه
ذلك الاقرار عن الدعوى لانه انما اقر له بشرط سلامة
اليد له ولو اقر ذو اليد بعد الصلح ان الثوب للمدعي بطل
الصلح ووجب عليه رده اليه لان اقراره لم يطلق وفي
شرح بكر لو اقر بعد الصلح ليس للمدعي ان ينفق الصلح لانه
طامع في الصلح وقيل له النقص ان انار المدعي عليه الجاه
الي الصلح فصارا للمدعي وفي المشتق عن محمد ادعي مالا
فخذ واعطاه او صلحه ثم اقام بيعة على اقراره قبل ان
يقبضه او صلحه ليس قبل ولا ن شيء والصلح والنقا باطلان
وان اقام على اقراره بذلك بعد الصلح او النقا بطل الصلح
والنقا وان كان قضى عليه بالمال بيعة ثم اقام بيعة
على اقراره قبل النقا ليس له على ولا ن شيء ابطل المالا عنه
• ادعي دارًا او متاعًا و اقام بيعة فنقض له فلم يقبضه حتى

اقام ذوالدينينة على امرائه قبل القضاء ولا حق لي فيه ٥
ابطلت القضاء وان شهدوا على امرائه بعد القضاء لم يبطل
ادعي عبد اؤانكر فقلت فكل فتضي بنكولهم اقام دينية
على شرايه من المدعي قبل الحارة يقبل وفي التفاريق
وكن الوما الحال عليه فليس ان طهر له مال او دين بعد
القضاء باطل الحارة بطل القضاء وفي المشتق عن محمد
ادعي الفاق قال المدعي عليه ما كنت لك على الف قط ولكن
اودعتهها امس فدفعها اليك فقال ما قبضت منك شيئا ٥
فصالحه المدعي عليه من ذلك على حسن مائة ثم اقام دينية
على دفع الالف اليه بالاس لم يقبل بان يصلحه افترى عليه
ولو ان قال المدعي مددت قدان لك على الف ولكن فضيتك
امس فقال المدعي ما قبضت منك شيئا فدفعها اليه اوصالحه
مها على حسن مائة ثم اقام دينية على دفع الالف اليه بالاس
رجع عليه بالالف التي اعطاه وان الصلح باطلا لانه لم يكن
منا على المدعي عليه عين وفي جمع برهان اقام السينة

على وارث ميت وادعي دين في تركته ثم ان وارثا اخر طلع
المدعي على بعض المدعين اقام الدينية على اسامورة لا يقبل
ولو اقام غير من الورثة يقبل وفي المشتق عن اي يوسف
ادعي دارا فصالحه المدعي عليه ثم اقام دينية انها له واراد
ان يرجع في الدب ليس له ذلك وكذا الواقم انها كانت لفلان
فاشترهاها منه او انها كانت لابنه مات وتركها ميراثا
لانه افترى عليه ولو اقام دينية على انه اشترىها من المدعي
قبل الصلح قبلت دينته وابطلت الصلح وكان الواقم دينية
على صلح قبل هذا امضيت الصلح الاول وابطلت الثاني
ولو اقام على صلح قبل الشراء او عاشر قبل الشراء لم
يقبل وفي النصاب ادعي على اخر دارا في يده سبب الارت
من ابنه ثم اصطلحا على شئ ثم ادعي المدعي عليه ان باعني فان
اشترى من ابنيك لا تسمع لانه سبيع في نقص قائم به لانه لو
طهر ذلك لم يبطل الصلح وكذا في دعوى الدين اذا صالح ثم
ادعي الاقباق قبل الصلح لا يسمع وان ادعي الحارة قبل الصلح

ان كان الصلح غير انذار لا يسمع له بطل الصلح وان كان عن
اقرار يسمع له بطله ادعى على اخذ دارا في يده واصطفا
على سئ ثم اقام المدعى عليه بئنه ان المدعى ان اشترى منه
لا يسمع لمن اشترى شيئا ثم ادعى انه ان اشترى ذلك الشيء
من غيره لم يصح شراؤه منه لم يسمع دهر البرذوي في
ادب القاضي ادعى مالا فقال المدعى عليه انه حلفني عن هذا
المال حلف المدعى فان نحل انقطعت خصومته الي ان يتم
بئنه وان حلف حلف المدعى عليه وان قال ابرائى عن
هذا المال الذي تدعى حلف المدعى فان نحل انقطعت خصومته
وان حلف اسر المدعى عليه بتسليم المال وان قال ابرائى عن
هذه الدعوى حلف المدعى فان نحل انقطعت خصومته وان
حلف شفع دعواه قال وعلى هذا اقصاة زماننا دهر محمد
في الكفالة لا حلف قلت وفي الكفالة ادعى قبل رجل كفاالة
بنفس او ماله فقال لم اهل سئ وقد ابرائى من هذه الدعوى
واستخلفه ما ابرائى وقال الطالب استخلفه ما اهل لي فابى

استخلفه ماله قبله كفاالة بئنه وكذا حلف على الماخذ
لدعوى دين وعقد فان نحل حينئذ حلف المدعى ما ابراه
قلت وهذا نص اذ دعوى المدعى عليه البراءة قبل ان
يبوء المدعى دعواه غير مسموعة وفي الصلح ادعى في دار
دعوى فاقام ذوالالب بئنه انه ماله على سئ برضى به منه
ودفعه اليه فهو حايز قلت ولكن انص ان دعوى المدعى
عليه الرفع قبل ان يوب المدعى دعواه مسموعة وعلى
هذا ايدي ابي بن المدعى دهر ابو اليسر القضاة في زماننا
لا يحلفون المطلوب بل يحلفون الطالب ما بهما ابرائه عن الدعوى
فان حلف حينئذ حلف المطلوب وهكذا اذ ذكر الحفاف في ادب
القاضي قلت ولعل في المسئلة روايتان وفي فتاوى
القاضي قال المدعى عليه بعد الانكار ان المدعى ابرائى
عن هذه الدعوى واداد استخلافه على البراءة لا حلف بل
حلف المدعى عليه فان نحل حلف المدعى وبعض المتأخرين
على خلاف هذا وهذا احسن وفي جمع ادعى على رجل مالا

لم يقر ولم ينكر ما قاله ابراهيم عن هذه الدعوى على من يجب
البين وعلى من يجب البينة ان كان المدعى اقام البينة ^{استدل}
على البراءة وان لم تكن له بينة يستلزم المدعى عليه فان
يذكر وان نزل استلزم المدعى على البراءة وهذا قول
المتقدمين وخالفهم في ذلك بعض المتأخرين وقول المتقدمين
احسن وفي الاختلاف لا افر ولا انكر لم يجب عليه سبيل
المدعى البينة وقال ابن ابي ليلى عيسى حتى يعز او ينكر وقال
عليه فان حلف فصر الاخبار فسيبيل المدعى البينة وفي الاستصحاب
عن البعض عند اقرار وفي الشافعي اذا لم يقر ولم ينكر سبيل
المدعى البينة فان السكوت انما اطلقه وفي جمع الشافعي
والخالف في سماع الدفع عند فساد الدعوى فيل الدفع
معتبر لان الفساد في الدعوى وقيل غير معتبر لانه بناء
على الدعوى وفي الرجوع ان يدعى الدفع يطالب بذلك عليه
الاعتماد وبه يقتضى وسبيل عن صحة حط ملح كان فيه ادعى
فان مالا معلوما وملحا حاله منه على دراهم وفي اخيه وابراه

عن دعاويه قاله هذ السبيل يصحح لانه اجل المدعى ولكن
البراءة صحيحة قلت وللتااضي اخلافة لانها بناء على الصلح

باب القضا في الشهادة

في يد سبي الرقيق تصرف فيه ومنعه ان يشهد انه
له اذا وقع في قلبك انه يصرف لنفسه لان اليد بلا منازع
دليل الملك ظاهر او لكن لا تقول اسند بانه ملكه لاني
راسية في يده واما الرقيق ان كان لا يعرب عن نفسه فلك
وان كان يعرب ان كان يعرف انه رقيق فلك وان لم يعرف
اسند لانه في يد نفسه في الشرح وفي ادب القاضي في
العبد والامة اذا كانا يقران على رواية لصحت الاملا
عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة انه لا يشهد وعلى رواية
الجامع الصغير عن محمد عن ابي حنيفة كل وفي المسبوط راي
شيئا في يد انسان حله ان يشهد بالملك له والخصاف
اعتبر الدفع مع التصرف لكنه شرط ان يقال فيما بين الناس
ان هذا ملكه وقال ابو يوسف داراه في يده انما حله ان

يشهد اذا وقع في قلبه انه ملكه قال الرازي وهذا قولهم
جميعا وقال ابو علي النسفي يجوز ان يكون هذا قولهم فصار
دليل الملك الذي وقع في قلبه انه ملكه قال الشهيد
وهناخذ وفي التقاريف ثم اذا وقع واراد ان يشهد
فاجبه رطلان انه لهذا الثاني وقد بان اودع الاول لا
يجوز له ان يشهد ولذا ان اخبره واحد ووقع في قلبه
انه صادق وكان اما يشهد به على السماع فاما ما عاين من قتل
او نوح لم يمنع شهادة الواحد بطلاق او عفوا ولو شاهد
اقر بما يشهد عنه عدل المقر به صار للمقر به وسبب اخر
فهو في سعة من الشهادة وترجها عن محذور لا يمنع بقول
عدلين يقضي المقر له والطلاق وينبغي ان يشهد به وشي
المتفق عليه عن الشهادة بالنوح والقتل والبيع وشهادة
عدلين بطلاق او عفوا واعان البايع المبيع قبل البيع
ذكر اللطفي لا يحيد العزم بشهادتهما بالبراءة وفي النصاب
خصا بيقا حل له ان يشهد بالملك المطلق للشركى في طاهر

الرواية وفي ادب القاضي عاين ملما بعد هذه ينسب الى
فلان ابن فلان العفاني وهو لم يعاينه بوجهه واعرفه
بنسبه في القياس لا يشهد وفي الاستحسان يشهد اذا كان
الملك مشهورا عند الناس ووقع في قلبه ان الامر كما اشهر
وفي العيون شهد بالنوح وقالوا سمعنا ذلك لا يقبل وشي
عيون التهمة هذه رواية عن محمد فظاهر الرواية يقبل
وان قالوا استعنا وكذا في الموت والسب وفي التقاريف
يقبل على الموت والنوح والقتل ولان اني العسامة اذا
قالوا انزل نسمع انها محلتهم او مسجدهم وفي شرح بكره
قالوا اشهر عندنا موته ولم يعاينه يقبل وفي القواعد يشهد
فتما يتبع الشهادة بالبراءة وقالوا لم يعاين ولكن اشهر عندنا
يقبل وفي ادب القاضي الشهادة على الموت وغيره بالسماع
كالشهادة على الملك باليد ونحو اذا بين السبب لا يقبل عدل
هنا ولو جاز خبر ميت من ارض وضع اهله ما يصنع على الميت
لم يسع لاحد ان يشهد على موته حتى تجزئ ثقة على معاينة

موتة او تاتي بذلك الاخبار المتواترة او يشهد دفنه او جثته
او موته وفي الثاني الميراث لو اخرجت جنازة لدفن في موضع
الحيران ان يشهد وامينه وفي جمع الاستسقى نفي البازوجه
متزوجة ثم اخبرها اخرجت ان صدقة الميراث الاول لم
ملكها ان تصدق الثاني وفي القوي اخبرها واحد بعينه
موتة او حياة فلما التزوج الا ان تزوج شاهد الحياة
تاريخ بعد تاريخ شاهد الموت ولو شهد اثنان انه مات او
قتل واخر ان انه حي فشهادة الموت اول وفي القاري
بينهما بنجاح الميت في رمضان او من بينة الابن لموته
في شعبان وبينته على ان فلانا قتله في رمضان او من بينتها
بالطاح في سؤال واستمع بينة القاتل ان المتوكل ان
حاي بعد ذلك واقرضه لئلا استحسنه ابو حنيفة اذا
كان معها لم تدعى انه منه فتبطل بينة القتل وفي جمل
الغروع باخبار واحد بارتاده روايان وفي جمع السنن
ثبت التسامع في حق الموت سماعه عن واحد حتى يخبره

ان يشهد بخلاف سائر الاشياء التي تثبت بالتسامع لان من
ان يسمع من اثنين حتى يخبره ان يشهد الوارثان او الموصي لهما
او لهما او غميان لهما على الميت دين او عليها الميت شهلا
ان الميت اوصى الي فلان فان ادعى الموصي ذلك والموت معروف
تقبل شهادتهما لان القاضي في هذه الحالة يملك نصيب الموصي
بدون سببها فها هو يشهادهما استطاعه موته النصيب وان
كان الموت غير معروف او الوصي لا يدعي لا يقبل لان القاضي لا
يملك نصيب الموصي في هذه الحالة الا بشهادتهما وشهادتهما قامت
لها الا في غميين عليها للميت دين لان اعترافهما على انفسهما
بموت رب الدين في ثبوت حتى التفت للموصي حاي ولو شهد
الوارثان ان اباهما وكل فلانا يقبض دينه لم يقبل وارثا دعيا
الوجيل ذلك لان القاضي لا يملك نصيب الوجيل عن الخاب
فكون ثبوت الوالة مضافا الي شهادتهما وفي الاقصية
اللان للميت عليها دين شهد اب الوصاية او الوصية او ه
الوارثة ان كان الخقم جاحدا لا يقبل وان كان طالبا يقبل

واللذان لهما على الميت دين لو شهد بالوراثة فان كان
الموت غرطافه لا يقبل وان كان طالبا والموت طاهر فالقياس
لكذلك وفي الاستحسان يقبل **شهد** ان الميت اوصى الى
اسماعيلان كان ابوهما يدعي لم يقبل وان حدد يقبل وان
شهد ان فلانا وكل اباهما يبيع عبده فباعه من رجل والمشتري
يحدد الاب يدعي لم يقبل وان حدد الاب البيع وادعاه المشتري
يقبل اشترى عبدا وتنا بضاو ادعى العبد ان البايع كان
اعقته قبل البيع وشهد له بذلك امنا البايع سأل البايع
ان فيه شبهة له من حيث ثبوت الولاية ومضرة من حيث
انه يشترط الثمن منه وفيه قول على ان ان حتى يترجح
جانب الصرف في الشهادة فيقبل حينئذ وان ادعى بوجه
جانب النفع فلا يقبل وكذا الوشهد ابنا المشتري بذلك المشتري
منكر يقبل وان ادعى بوجه جانب النفع يقبل وفي الجامع
وكذا الوتزوج امرأة فشهد ابنها على ابوها انه طلق امهما
فلانا فان كانت الام تدعي ذلك لا يقبل وان حدد يقبل

وكذا الوتزوج امرأة وطلقتها قبل ان يدخل بها ثم تزوجها
ثانيا فشهد ابنه انه ان طلقها في النكاح الاول فلانا ثم تزوج
قبل الطلغ فان ادعى الاب ذلك لا يقبل وان حدد يقبل وكذا
لوتزوج امرأة على الف فشهد ابنه انه خلعه على المهر
فان كان الاب يدعي ذلك لا يقبل وان حدد يقبل وكذا الو
كان له جاربة لها ابنان حران فشهد ان مولاهما اعقها
على الف فان كانت الجارية تدعي ذلك لا يقبل وان حددت يقبل
وكذا الوشهد ابنا المولى انه اعقها على الف لا يقبل اذا ادعى
ابوها ذلك وان حدد يقبل وكذا الوادعت جاربة ان مولاهما
باعها من هذا بالغ واعقها المشتري فشهد ابنا مولاهما
فان ادعى الاب لا يقبل وان حدد يقبل وفي الشافعي تزوج
بشهادة ابنيه لهما فاحد اشهد الابنان ان كان المهود
منه ثقبيل شهد بهما وان كان منها لا فان كان الابان
منها لامة فظا القلب وان كان منها اما حدد لم يقبل فان
كان زوج البنت بشهادة ابنه فشهد اغد حمود الابنة

ان كانت صغيرة لم تقبل وان كانت كبيرة فان ادعى الزوج وحده
الحب يقبل ولو ادعى الاية لا يقبل خلاف محمد ولو كان الاب
باع مال اسنان ومحمد المشتري فالشرا او ادعى لم يقبل
شهادتها له لان المحقوق في البيع ترجع الى العاقل فها شهدان
له والاصل ان كل عتد وليه الاب وهو خضم فيه بالنكاح في
الصغيرة ويخوذلك فادعى فشهد له ابناه لا يقبل وان محمد
قبل وحدها عتد وليه وهو ليس بحجم فيه بالنكاح في الكبير
والطلاق والعناق او حلف ان لم فلا ناعدي فهو حر فشهادة
ابنا فلان ان اباهما لم العبد ان محمد الاب يقبل وان
ادعى لا يقبل خلاف محمد فالاصل ان الاب او الام منفعة
من وجهه ان ادعى لم تقبل وشهادتها له وان حده قبلت وجاء
لمحض تملا لا يقبل حده او لا بان شهد بطلاق صرة انها او عتيق
احد ابويها زوج بنته الكبيرة فحدث الرضى فشهد الاثنان
بالرضى والاب يدعي ذلك لم يقبل والوحيلا يتزوج المرأة لو
شهد اقرار زوجها بطلاقها وهي تدعي او يتحد قبلت ولان اللعان

والاعتراف اذا زوجا الصغيرة ثم شهد اطلاقا رقيقا
ولو شهد انها اختارت نفسها حتى بلغت لم يقبل وفي ادب
القاضي شهد اعلى انهما حق لرجل على رجل حاز فان شهد اعلى
فضية انهما انه قضى لرجل حق وقد كان ابوهما قاضيا لم يقبل
في قوله الى يوسف وقال محمد تقبل لانه استشفقة للاب في
هذه الشهادة فيل وعلى هذا القياس قضا الابن على قضا
الابن من العلم من قاله شهادة الوالد لولده والولد لوالده
وكامه واحد الزوجين لصاحبه وفي الشافعي شهادة الامير
لاستاده في غارته او غيره فلا يحجز استحسن ذلك و اراده
اجرا المسافهة لانه يالمن بالموطن عاده وفي
الاقضية لا يقبل استحقاقا دمه او مشاهره او مشاهرة وفي
شرح ابي اليسر والي الفضل يقبل شهادة اخر مشاهره
وفي العيون لا وفي النظم شهادة المملوك لاستاده لا تقبل وعلى
القلب فالعامه انها تقبل وفي شرح الناصح شهادة الامير
لمعلمه لا تقبل لانه نكحه الهبة وفي الشافعي اقرار المشهود

عليه بينه ان شهود الذي فساق او استوجروا هذه الشهادة
او انهم زنا او اقروا ان الشاهد بزور او قالوا الاستهانة لنا
او قالوا ان الذي يبط في هذه الدعوى او قالوا لم يحضر المجلس
الذي كان فيه هذا الامر لم يقبل ان فيه اطهار فسق المسلم
من غير حكم معلق به وهذا لا يجوز وعند ابن ابي ليلى يقبل
فهو يفتسه على افراد المشهود له او على افراد الشهود ولو
اقرارهم زنا او ضربوا الحجر او سرقوا مني يقبل لانها ثبتت
حياته توجية الحد منه لها اذا لم يتقدم العهد ويقبل الحد
عليهم وتقبل شهادتهم لظهور فسقهم في الزكاة وفي الحدود
والسرقة لا يقبل لانه اثبات الصفة لا بطلان الشهادة لا اثبات
العقل لقائمة الحد وفي المنتقى اعني محمد لو اقام انهم زنا او
سرقوا الحجر او فاسوا بالربا قال ان كان شيئا يلزمه منه حق
من حد او قال بردة على صاحبه يقبل وان كان انما يراد به
وفي نسخة يريدون فهذا رد شهادتهم لا حق يلزمهم لم يقبل
وفي الشافعي لو اقام انهم اكلوا الربا لم يقبل ولو اقام انهم

اخذوا مني كذا توجه الربا يقبل لانه ثبت عليهم رد مال
فانما ثبت ذلك ثبت فسقهم ضرر ولو اقراره حالهم على
كذا اعني ان لا تشهدوا على يده اذ قال لم اعطهم المال
لم يقبل وان قال اعطيتهم ثم اشتريت منهم فذلك وان قال
هو عندهم وبطلب الرد يقبل لانه ثبت عليهم رد مال وكذا لو
اقر الشاهد بذلك عنه القاضي لم يقبل شهادته وان اهدى
اليهم ولم يشرط هذا الشرط لا تبطل عدالتهم وفي ادب القاضي
لو اقام انهم قد فة او سربة حزر او ناسبه ذلك من الكبار
التي توجب الحد يقبل لانها قامت على اثبات لا يلحج من رد
وكذا لو اقرارهم محدودون في قتل فدية لانها قامت على فعل
القاضي لا على فسق الشهود فمنع في الاضية يسئلان
القاضي من حددهم لانه حدهم قاضي رستا لا يقبل فان سميا
قاضي بله كذا يسئل عن الوقت الذي حدهم فان قامت البينة
على الذي يسئل عنها فقال الذي انا انتك بالبينة على افراد
ذلك القاضي انه لم يحددهم او على ان ذلك القاضي مات قبل ذلك

الوقت لم يقبل ما قامت على النفي وقد اقاموا لهم ما نفي
عناني ذلك الوقت فرج في الحدود والان يكون امراءه
مستهورا بسب من غير البيعة لان الشهرة في النفي حجة هـ
دلائل في ادب القاضي للشرح في المصر شرط لنفوذ
في ظاهر الرواية والله اشهر محمد وفي رواية النوار
للسبب واليه مال الحلواني وفي الشرط العضا ينفذ
المصر في ظاهر الرواية حتى لا ينفذ في الرسايق وروي
اصحاب الاسالي عن ابي يوسف انه ينفذ وفي الجابغ في
رواية الحسن عن ابي حنيفة ينفذ وفي رواية ابي
يوسف ينفذ وفي العتوب الصحيح ان عند ابي حنيفة
وفي الشافعي اقام المشهود عليه بيعة ان الذي اشرك
الشاهد في هذا المال المدعى او اقام ان الشاهد ان
وجلا هذه الحزمة وخام عند فلان القاضي وما يثبت
شهادته للوجه خطأ وفي المعين ان ابو حنيفة لا يقبل
البيعة على الجرح الا ان يقيم ان الشاهد ذكر الله له

سرك

دفع عن القاضي

على انوار ذلك القاضي انه لم يجد هم او على ان ذلك القاضي مات قبل ذلك الوقت لم يقبل
لانها قامت على النفي وكذا اقام انهم كانوا غائبين في ذلك الوقت
في الحدود الا ان يكون امرا مشهورا ثبت من غير بيعة لان الشهرة في
حجة الدلائل في ادب القاضي للشرح في المصر شرط لنفوذ في الشرط العضا
اشترطه وفي رواية النوار ليس بشرط واليه مال الحلواني وفي الشرط العضا
ينفذ بالمصر ظاهر الرواية حتى لا ينفذ في الرسايق وروي اصحاب الاسالي
عن ابي يوسف انه ينفذ في الجابغ وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة ينفذ وفي رواية
ابي يوسف لا ينفذ وفي التحويد الصحيح ان عند ابي حنيفة لا ينفذ وفي الشافعي
اقام المشهود عليه بيعة ان الذي اشرك الشاهد في هذا المال المدعى
او اقام ان الشاهد كان وجلا لهذه الحزمة وخام عند فلان القاضي يثبت
ويثبت شهادته لكونه خصما وفي العتوب الصحيح ان عند ابي حنيفة لا يقبل البيعة على الجرح الا ان يقيم
ان الشاهد كان له شركة فيما شهد به او اقرارا الذي شهد به باخل او يقيم البيعة
ان الذي ذكره في هذه الحزمة وقد خام الى القاضي في المتقاضي البيعة على ان الشاهد
ادعى ما شهد به لنفسه وهو جرح ولا يقبل البيعة على اقراره عتوب محمد بن اسباب
النفي الا ان حمله ان ينفذ بانها مجرد وان في ذلك ما شهد به كان فيما شهد به وكذا لو
قامت البيعة انما يرفع ان الزعماء لها وفي جمع النفي المشهود عليه باللائحة اقام
البيعة على اقرارها باستخار المشهود ليشهدوا لها يزول لا يثبتها وان ثبت بيعة
الزعماء اقرارها بكتب سمعوا لانها ليس بشرط ثبت الحزمة وكذا لو قامت
بيعة على ثلاث واقام هو على اقرارها بالتحلل بعدا لثلاث وتزوجها بعدا وهي جلال
لا يقبل وان ثبت بيعة بينهما كما ذكر كبر الشهادات او قال للمشهود عليه انا
ان بيعة على الجرح لا يسمع ذلك ولا يقضي حمله اقامها قبل قيام القاضي عجله
سمع ذلك فاما اذا قام عجله فانه يقضي ولا يثبت الجرح وذكر في السريفة
لو اني شاهد بغير نفي انما كان ان اعيان او عتوب وان يثبتها ولا تقبل وفي
ادب القاضي لو قال انما عتوبان والقاضي لا يعرف حريتهما قبل قوله ولم
يعمل شهادتهما لم يقبل المدعى اوها بيعة على الحزمة فان سال القاضي عنها فاجب واحد

الرواية
في الجابغ
في المصر
في الشرط

في الشافعي
في الرسايق
في العتوب

مخبرتها وتبين شهادتها كان حيا الا ان المسألة مختلفة فان زوروا وشافوا يقولون ان
الثابت بالظاهر صريح في الاستحقاق والاول احقر **والثالث** مما يحبره وان اشر
شركا ن فمما شهد به لم يفت اليه الا بينه لان شرط القبول ظاهر وفي الشافعي
الناس احراز الاعتراف في الشهادة والعقل والحدود والقصاص اذا قال للمدعي
عليه ان انا هذا عبد اراه انت العاقل ان انا عبد وعقله على مولاه وانا الملعان
الغريب فبذلك لا حجة وان قال القاطع القطع يده عبد ولا تقصص على وادعي
الآخر الحريه لانك حريه الا بينه وان كانت مائة فاهم لان الظاهر بصريح
لا الاستحقاق **شهادة** العاقل ان ادعاه لان زبانه لا زان لا بينهم المصلح فاما
في حال زماننا فالغالب فيهم الظلم فلا يقبل وقيل اراد بالعاقل الذين يعينون السلطان
في اخذ الحقوق **الواجبة** للخراج وصدقه السواك ونحوه واما الذي يقبضه على اخذ الخراج
لا يقبل شهادته وقيل اذا كان عامل وجهها حارسه ولا كما ترك في كلامه جازت
شهادته في بعض المشرق وفي المحاسن سيل محمد **شهادة** الشرطي وبيع الحمار
واعلم انهم فقال ان عدلوا بنبيل شهادته في الاصل وفي الشافعي قال ابو الليث
ان كان عامل مثل محمد بن عبد العرس **قبلت** وان كان مثل يزيد والحاج لم يقبل
درا له زور في ادب القاضي بخلافه في شهادة العاقل الذي يأخذ زياده ما
وتكف الامام حتى لا يسأل وفي الاقضية على السلطان اذا اخذوا بغير حق من الناس
ولا يكونوا عدولا فاصبح في الجواب ان لا يقبل شهادته وان كان قد قبلها
بعضهم وحمل ان ذنب الحقيقة شهد عدلي يوسف قد لا يوجب حلفا على ابيته فلهذا
اخرى قال مكان الوزر وقال نعم فحلف الوزر على الحليفه يتكلموا يوسف فانه
قد كان وزري على فلورددت شهادته قد لم يسمعوا يقول انا عدول
فقلت ان كان صادقا فلا شهادة للعدول وان كان كاذبا فلا شهادة للحاذق **ياحمدا**
قوله وفي المعاري عنه اتفق قبل شهادة قاضي من قواد الحقيقة وفي التصاب
سجاده العاقل جازت اذا كان لا يركب شيئا يصوبه فاسقا ولا يقبل سجاهه
العاقل الذي يأخذ دواهم الناس في الجاهل شهد عدلي القاضي في ربح حرق
زوت فيها وانقضت عنه نيبا او حطا وهو عدول قبل ان هذا مما يقع لمجابهة

شهادة الشرطي
وقال الحارث

شهادة العاقل

محلى القضاء وان خرج عن المجلس ثم عاد وقال ذلك لم يقبل لامرهم بالتمتع وتلف
الغير وفي الامام عدلي يوسف شهد عدلي القاضي في ربح بعده يومه في ذلك
كذا وكذا غلبت بذلك او نسيبت وان لم يقبل قد غلبت لكن في التفتيح والمصنف
ان انا حج عن ذلك لم يقبل شهادته ولا في غير حتى يثبت قومه وفي المصنف في حجب
شهادته ان ادا فيها قبل القضاء او بعده وقالوا ايهما ربحا غير منهما قبل ذلك منها
في اللوازم يعني انه اوهت في بعض شهادته ان يكون غلب في المقدار وفي المجلس في
السبب وفي التفتيح عن الحارث في العاقل في الشهادة من كان محتجبا في الحمار ولا يكون معدا
على الصغير ويكون ملاحقا لغيره فانه والفاصل الذي قد شهدا به هو عدل العاقل ويعينه
الناظر فاسقا على الاطلاق لان كان فاسقا في المسئلة فانه مقبول في شهادته لاجل اخر
الف تشهدا به انه قضاها فشهدا به تمام القرض طاعة لهما اتفقا عليه وذكر الحارث
الحارث ان القرض لا يثبت ايضا لان الذي يثبت بالقضاء هو شاهد المال الواجب وبه ادل الحارث
وفي المعاري عن يوسف يقبل نصف القرض وفي الاقضية شهدا رجل الف فشهدا بها
انه قضى منها خمسين وانكر الطالب الالف مساهدا بها بالاف فجاز به وذكر المسعودي
ادعاه لا يثبت في الشهادة الاولى وفي جميع حاله الا ان كان له شاهد اخر لم عليه فاش
وشهدا لآخره كان عليه الف قضاه في ربح الشفعة محمد شهدا ان له الف هذا القضا
وقضا خمسين وكذا للمدعي في القضا الف له الف في القضا او شهدا في القضا بالمال او زور
فالشهادة حازية لان قوله شهدا بياط او زور قد اذ في ان يكون شهادتهما فيهما وكذا
الخلاف لو شهدا للمدعي الف وشهدا للمدعي عليه الف للمدعي ربح دينار والمدعي كماله
وعن الحارث في يوسف شهدا ان له الف فافاد فاقض منها ما ربح والطالب كواقتن منها
شيئا يقضي الالف فحلف مقتنيا المايه وعنه محمد شهدا ان عصبه هو زنا لم يسمع
المعصوب منه اما ادعاه في بعضه **في** ابطت الشهادة عن يوسف شهدا
انه ضربه ضربت فأت منها و لاول ضربه ضربه فأت منها ما لهذا الكتاب لهما
ولو شهدا بهذه الدار فلان في ذلك ان هذا البيت منها فلان ليس كان الا بالان
كان يقبل القضا لم يرض له ولا فلان في وان كان عدل القضا الحرب اقر له فلان وان كان الباق
وضمن ثمة الثالث ولا في يوسف فيه قول اخر انه يرض فيه الثالث

إذا دعت رفته بغيره سوا أو سود الأقل شهادة بها بالإجماع لأنه كذب المشاهدين وفي
الثاني وكذا الحالات لو شهد الله سرق ثوبا من أحد ما هو في وقال الآخر هو وروى أن
اختلافهما لو كان المكان لم يقبل عندهم **سعد** شاهد على البيع بالبيع والآخر على البيع بالبيع
تخصيصه لم يقبل كان المراد بالبيع أو المشتري ادعى كذا المالك أو أقاله لأن كل شاهد شهد
غير ما شهد به الآخر فاختلاف المشهود به وكذا الجواب في الكاتب سوا ادعى في الكاتب
وكذا في الخلع إذا دعت المرأة وفي الحق على مال إذا أعتاد العبد وفي الصلح مع دم العبد
إذا أعتاد القاتل وفي الجارية إذا أعتاد المستاجر في المتأجر وحدها والآخر في المتأجر وإن
كان الدعوى من الزرع أو المول أو في القصاص أو الجرح بعد انقضاء المدة أو البيع بهلال
البلغة تقبل على الباطل إذا ادعى كذا المالك لأن الخلاف والعقود والعقود والأحكام والبيع
ثبت ما قرأه فثبت الدعوى كذا المالك وإن ادعى أقاله الأقل شهادة بها لأنها كذب شاهد
الآخر وفي الصلح دعوى **مال** كان المدي هو الطالب فهو وكذا العبد لأن المصونة
بأقراره في الدعوى كذا المالك وإن كان المدعي لهذه الشهادة المدعى عليه لا تقبل هذه الشهادة
لأن الحاجة إلى القضاة العند وقد تعدل البعض أنهما شهدا بعدد من تخلف في وفي الزرع إن كان
الدعوى من الزرع لم يقبل شهادة بها لأن الزرع غير لازم من الزرع فلا يقبل وإن كان
الدعوى من الميراث فهو بمنزلة دعوى الدين لأن الزرع لا يكون إلا بعد عدم الدين فقبل
الدين فهو ثبت الدين وسد الزرع ضمان الدين **مال** الكا فسادا كان للمدعي الزرع أو
المرأة والمديعي على الأقل أو الأكثر فاجوب فيه كالجواب في البيع وعند أبي حنيفة إن كانت
المصونة للمدعي **مال** يفتقر بالبيع بالبيع لأن المالك في النكاح تابع بغيره وبول التسمية
مع فسادها وكل النكاح أصلا للشهادتين اتفاقا على الأصل فوجب القضاة وكذا الخلاف
لأنه يثبت ما كان للمدعي هو الزرع اختلافهما قول أبي حنيفة والآخر أنها تقبل
عنه لأن المالك تابع وفي الدين أو شهد شاهد **مال** والآخر ما أتى من أحدهما بالبيع
والآخر بحسابه والمديعي على الأقل لا تقبل وعندها تقبل على الأقل وإن ادعى
الأقل لا يقبل إلا اتفاق ولو شهد أحدهما بالبيع والآخر بالبيع وحسابه والمديعي
على الأقل قبل على الأقل وإن ادعى الأقل لا تقبل ولو شهد أحدهما بالبيع وحسابه
والمديعي على الأقل قبل على الأقل وإن ادعى الأقل فلا يقبل وكذا لو شهد أحدهما

والآخر ما به وبناو ادعى المدعى كذا المالك أو المالك أو أحدهما بالبيع والآخر بحسابه

شهادة النساء

جاء في الأصول لا يجوز والقصاص لأنه كذب تقصير كذب فالأصول والأصول واجبا فتدفع
بالأصول فلا ضرورة في محل تهمه زانية فتدفع على الزانية قبل أن يثبت إقامتها
الحكم على القاذف لا يقبلت بعد القاذف لا يوجب الحق وفي العمل شهد رجل امرأة
على رجل أنه قتل ابنه **مال** جاز لأن قتل الأب ابنه يوجب المال ولا يعمل
سهادته وكذا كل قتل فوجب القصاص ثم يقبل ما لا يصلح ولو شهد رجل امرأة
على امرأة أنها قتلت زوجها وأهلها منهن أو ورثته غيره لم يقبل لأن
قتل الزوجية سبب وجوب القصاص لأنه لا يتصور استيفاءه في الحكم ولا يقبل
أن قتله هذه الموضع ليس بسبب لأنه لا يتصور استيفاءه في الحكم ولا يقبل
شهادة **مال** لا يجب القصاص للزوج إلا أنه يصح في الزرع بعد ذلك يجوز وشهادة
وهي مستحقة للاستيفاء لأن نهم **مال** وهو لا يستيفاء في حقه فيقبل
الآخر على الأقل ولا يجوز الشهادة على الشاهد حتى يكون لأصول **مال** على شهادته
على مسيرة السبيل أو كونه ريفيا بالمصلحة لا يستطيع إثبات القضاة لأن في الشهادة
على الشهادة تهمه زانية فوجب الاحتراز عنها الأعداء الضرورة وذلك فيما قلنا
وفي أدب القاضي أبو يوسف إذا كانت المسألة لوغدا إلى القاضي للشهادة **مال** ده
لم يستطع أن يثبت ما به له مما شهد به لا راجح الموقوف واجب
ما المردف ذلك ما قلنا كذا الشاهد بحسب فلا يجوز أن يفت ما فيه حرج
وفي البيوت في غير منزله لا إذا شهد به جميع عليه قلت فعلى
هذا ينبغي أن يجب على الشاهد الحضور إلى القاضي إذا كان حاله يمكنه أن يشهد ويثبت
بأهله ثم يحدث في التواضع ثم هكذا قبل له هل ترى للشاهد ولما يتكلف
دابة للشاهد وهو لا يستطيع المشي لأن لو كانت المحصورة لا راجح
ولو كان عنده ما يرب فلا بأس وفي موضع محمد مع أبي يوسف وفي جميع رجل
طلب منه أن يشهد أو وهو عقل فلما استنح أن كان يوجد غيره والأمر ببعده
الاستنح فلا يشهد ثم طلب منه الأداة أن كان ثم من يقبل شهادة غيره واجبا

ان ليحان حاف بلقاء على ارضه وده انما له فاقم رجل منته انما له بقية بها كشت
ويطلق فصار ارجل وركبات له ولما اشتبهت هامة حلفا لمحق ولا مطلق وكذا الذين
لو قال كان على غيره فادبته لم تطلق ولو شهدا عليه ما يخلص انما شهدا بزوج
وقتي شهادةهما لم تطلق وان حلف لم يكن له قط عليه حسب قول الخليفة وابو يوسف
ولو لم يكن له على شيء ولم يزل فثبت ولم يقل لم يكن على شيء فقي يارس قول الخليفة لا يثبت
وهو ابويوسف بحث وفي نوادر معل عنه شهدا ان هذا عليه القاضى فثبت بانه قال
ان لم يكن شهدا بزوج فعدى حتى لا يثبت وفي نوادر هشام ادى عليه انما اعتقه وابنته
ابنه وحلفانه ما اعتقه او ابوا وبنيه واقام المدعى البينة على الحق او البينة على القاضى
ذلك ما يثبت في هذا اشهاد الاصل قال اشهدني فلان على نفسه بكذا لم يسمع
ذلك ان يشهد على شهادته ما لم يقل اشهد على شهادتي لان هذا محفل وتوكلنا في حديث عن
امير وهذا لو قال رجل اشهد على شهادتي لم يثبت لما موردا ما سمع منه ان يشهد
على شهادته لانه حل المأمور وكله لا غير خلاف القاضى اشهد قوما على
فثبتهم وسمع احضار يشهد لانه تضاعف حجة منزله الاثر او غيره فنعى الحق
من غير عقل وفي المنتقى قال الاشهاد لرجل اشهد ولم يقل على شهادتي فانه لا يجوز
وبالابويوسف هو جاز ولا يزال القاضى اشهد حتى يطلع الخادم
لان العدة ثابتة ظاهر بالاسلام فاذا لم يسمع فقد عارض هذا الظاهر بظاهر اخر
فوجب الترجيح بالسوال وبالماليك لم يسمع الحم او لا لان ظاهر العدالة
لا يثبت لاثبات امر لم يكن والابويوسف انما القاضى يعمل
بقولهما وانفقوا ان في الحدود والقصاص يصل لانه مما يحتاج للدلالة وفي
السوال نوع احتيال فاذا سأل في السر ان ظهر الجرح ستر ويقول للمدعى
في شهودك وان زكيت بظهره فثبت عن التلبس وهو ان يسمي الشاهد
نفسه باسم غيره قال المشهودك الشهود عدولكم احلوا
او سوا او كذبوا في الشهادة فان لا يثبت بهذا التعديل لان زعم المدعى
ان المرافعة كادب في المحذور ولا يبع تعديله الاذوايه عن ابويوسف وفي الزكوة
يكتفى بتعديله في الشاهد كان في المسئلة واثبات او عمل على ما كانه يثبت فيها

رواية

في نوادر

وسمى له

عليه

قول في الزكوة

فيما اذا سكوت وذكر الحاصل في اول باب المسئلة ان لا يثبت ودان في المسئلة
وان كان صدقا فيا شهدا به على اقراره هو عدول فاشهدوا او قال ان
شهدوا به على اقراره هو الحق او شهدا به على اقراره او قال ان شهدا به
الاشهاد به على اقراره هو الحق ولو شهدا به عليه لم يثبت القاضى ذلك
لانه اقرار اربعة في المحفل فلا يبعث في محفل الشهادة فثبت ذلك الخبي في الذكر
هو عدل لا يكون تركه لان العبد قد يكون عدلا في ارباب القاضى فلا اعلم بعد الا
خبر تركه وقيل بانه جرح والمؤول المحفل وقوله واه اعلم جمع وفي المواضع لا يثبت
ليس عدل بانه كان بعد العدة من الاول والتعديل ان يقول هذا عندك على شيء جاز
الشهادة وفي المقارنات سال الغريب عن عارفة لم سال عنهم وبالسؤال لرب فان
لم يعرفه فعلى المسئلة في ادب القاضى يبع تعديل الفروع للأول وغيره بخلافه
وفي القدر في تعديل الاصول الفروع جاز وفي المقارنات شهدوا عند القاضى القاضى
لا يعرف الثالث لم يشهد الثالث بشهادة اخر لرجل بعد العدة الا انما يجوز لا يجوز
الشهادة التي يشهدا بجملة وعن ابن مسلة في هذا روايتان يشترط في ذلك العمل بالمذموم
والحرية والاسلام والعدالة ولا يشترط العدد وعند محمد يشترط اثني غير انما يشترط
البرية في رواية قال لانه في حق الشهادة يشترط العدد وفي القضا يشترط الاكثر
لها الزكوة ليست بشهادة ولم يشترط فيها لفظ الشهادة ويجعل القضا وكذا
الحلف في الترجع من الشاهد عن المدعى والمدعى عليه ورسول القاضى الى المزمع والى
الحمله ليسا على الشهود ولا يجوز تركه في الترجمة والرسالة من الاعي عند محمد
كالشهادة في الحضانة اهلية الشهادة ليست بشرط تركه المبرور تركه
العلانية بشرط وقد ترك تركه العلانية في زمانا ليكون المزمع خفيا لا يخرج ولا
تخوف شهدا على شهادته ساهرين على ان لا يثبت ثلاث الغلابة الف وبلا ان
الاصلين اخبرنا انما يعرفانها بعينها وبالحال لا يدرك ان اثنى احضرها المدعى على اقراره
الغلاة تمام لاهما المدعى هات شاهدين اني حضرت تلك الغلاة
فثبت التعيين لكن للشاهد الاشارة اليها في الشاهد وصار رجلا ادعى محذور
في يد رجل وشهد له شهوده ان هذا المحذور المذكور محذور المحذور ملكه وفي يد

في نوادر

شاهد

في نوادر

المدعي عليه يبرح فقال المدعي عليه الذي في روى غير محدود به الحد والذكر
 الشهود يقال للذين شاهدوا الذي في محدود بهذه الحدود وذكر المدعي
 القاضي يروي عن القاضي الكاتب يكتب في كتابه الى القاضي الاخر شاهدين شهدا عندك
 ان فلان بن فلان فلان على فلانة بنت فلان فلا تفتني عليها انت بذلك الحضر
 المدعي فلانة في مجلس القاضي المكتوب اليه ودفع الكتاب اليه يقول
 لهذا القاضي شاهدان في الحق شهادتهما تلك الشهادتين فلانة بنت
 في هذا الكتاب لكن الاشارة اليها في اقصاها في الشهادتين فلانة بنت
 فلانة القويبة لا يحذر لان في حق قبيله عليه بموجب فيها سنوات يتفق نسبها
 لكن يجب ان يسبب الشهادتان لا في قبيله صغيره يتفاوت في الغالب ان يوجد
 مثله في النسبه وفي الشهادات شهدا على شرا الدار وقال تدعى اليها بالمشرك
 بوضعا وحدودها من صفوا ذلك الا اننا نعرف في الحدود بوضعا شاهدا
 لوضع الاعلام بالبيان فان قال المدعي عليه حدود هذه الدار التي يدعيها المدعي
 على خلاف ما شهدا يحتاج المدعي الى ان يقيم بينته على احد وهذه الدار التي يدعيها
 موطن الحدود الذي شهدا به لثبوت لانه يشهد بالاثبات بين حدودها
 كما شهدا به ولكن شأنت ان هذه الدار التي يدعيها المدعي ركب على
 هذه الحدود فلا بد من اثبات ذلك عند القاضي حتى يقدرا ان يفتقروا في
 ادب القاضي شهدا على الحد حدودها والاولا تعرف الرابع وقبل يفتقروا بها
 احصاها خلافا لفرقها والقياس ثم اذا ثبتت شهادتهم كيف يحل
 في الحد الرابع في موضع محل الحد الرابع ما زاد الحد الثالث حتى يحد الحد
 الاول والسعد على حد في يفتقروا عن يوسف وقبل واختلف
 فيه ذكر السعد عن الحسين القاضي اذا شهد حد من متقالبين ذكر الحلو
 رواه عن يوسف على حد وان شهدوا على اربعة حدود وعلموا في حد
 فالاحصا لا يقبل الا بعد اذ علموا صار المشهود به شيئا اخر خلاف ما
 تركوا في الشرط عن بعض ذكره بكونه والاحوط ذكره ان في وقف هلال شهدا
 على الوقت وتالا اشهدا الوقت في الارض وهو جار ومجاورنا لشهادة جابر بن

الاصل في الحدود
 في الحدود
 في الحدود

المدعي اقامة البينة على معرفه الحدود وفي جمع بركان شهدا الله وقف على الاول
 الوقت اختلفوا فيه بعضهم قالوا يقبل اليه اشارة الاختلاف وفي القدر يفتقروا بها
 الشاهد الا انه لا يقبل الا اذا كان اوقف تيمنا وحقا بلين منه وفي الثاني قيل
 الشاهد على الوقت القبوله وقف وان يعرف وجهه احصاها في وقت القبوله
 في تعريف المرأة ان جماعه وعندها عدا لانها لا تفتقروا بها في جمع الشهود
 المحقق في الشهادتين على تعريفها ان يحدد على اوطر وارادات ولا فرق بين الشهادتين
 لها او عليها وليس ان يكون الشهود من لا يقبل شهادتهم لهما او يقبل لانهما ليستا
 ولهذا لا يشترط لفظة الشهادتين ذكره ولا يجوز تحمل الشهادة على المرأة اذا كانت
 من غير يعرف وان عرفها على يكفي ولاننا ان جوط ما قالوا في المدعي والتميم والشرط
 قالوا يعرف الواحد كافي والاثان احوط ذكره واذا صح التحمل بالتعريف فترفعها
 الساهد حالة الاداء بل التعريف بعلامته ما اوسيسر ما يسقط الاداء وان اشتهر
 عليه لا يسقط ما لم يعرفها من شق وفي الشرط فان عرفها فهو يحل لهما ان يشهدوا
 احيانا بكونها عليه كمن من المتأخرين كتب عليه ذكره في كتب بيبه كان
 شرا او كتب بيبه ما اذرك فلان ذكرك في موضع خلاصة انما الله بطل كلمة عدواني
 حينئذ لا كلفه شغل بعضه بعض وظل الاستثناء على الكل قال لسانه لما قال يقبله
 حذر وعليه حجة انما الله انصرف الاستثناء الى الكل قال لا يصرح اليه بيبه اعتبار
 ما لو استثنى الا في الجماع امراتي قالوا ان كنت وعبدك حران شربت انما الله
 الاستثناء الى اليقين قال لا يصرح بك هذا العبد واجرك كله
 والارسل الى اليقين ثلثة ايام صرفت لهما اليها ذاهنا وعن يوسف يصرح
 الاستثناء اليقين كالوكان شرط اضربف ذلك الشرط الى الشرط الذي
 يليه كذاها وكذا اوقا قال عقيب اليقين متصلا ان شاء فلان انصرف ذلك
 اليهما في ظاهره والرواية انما الله فلان في المجلس انقضى اليقينان
 بخلاف ما لو قال فلان على الف الف فلان اخراف الامام
 يصرح بالاستثناء الاخر لانه بيان انهما ابيان في المثل وفي الشافعي والموافق فلان
 على الف درهم وفلان دينار الا درهم انصرف الاستثناء اليه ولو كان الاخر الواحد

النعم

في الحدود
 في الحدود
 في الحدود

سفر الحنوكه واسم اعلم باب القضاء في الموارث

نقرأ في مات لجأت امراته وهي سلمه في تلك سلك بعد موته والي الميراث ولا تملك
 الميراثه سلك قبله ولا ميراث لك قال قول الميراثه لا نافع في وارثه للمال وقد احدث
 خلاف الظاهر فلا تصدق وكذا لو مات المسلم وله امرأة نصرانيه وهي سلمه يوم
 مات سلك قبل موته وقالت الميراثه بعد موته قال قول لم لا نفع في وارثه سبب
 الميراث من احدث الزوال فلا تصدق وكذا لو كان نكاحه فمراة نصرانيه سلك قبل موته
ايه وقال الخ لا نفع في ميراثه قال قول للميراث لا نفع في ميراثه قال قول للميراث لا نفع في ميراثه
 وهذا لو كانت امه فادعت العتق حيا في الزوج لم تصدق ولا قراها بالمناقع استحقاق
 الميراث وهي الرقبه ولو احدثت المرأة نكاحا بها في المرض وقال الميراثه في العتق
 قال قول لها لانا اكثرنا المناقع وهو لطلاق في الحصة ذات المودع فان المودع
 لرجل انا من الميت لا وارث له غيره يوم يدفع المالك اليه لانه اقربا وليه لان
 ما اقر ان هذا وكيله بقدر المودع حيث لا يومر بالدفع اليه لانه يعتبر بقبول
 المودع وفي الخصم يعبر الى يوسف ومحمد يومر وقال بعضهم لا كان
 محمد يقول اول يومر من رجع ذكر السخي واختلف في المنعظ لو اقر
 بالقبضه لرجل يومر بالدفع واستغوا المديون او اقر لرجل ايه وكيل
 رب الدين بالقبض يومر بالدفع وعمله في الجمع لو اقر الوصايه فصدقه مودع
 الميت او وصايته او وصيته لا يومر بالدفع ولو صدقه غريم الميت كان محمد يقول
 اول يومر من رجع وهم قول ابي يوسف وقول المودع لا نفع في ميراثه
 الميت فذكره الميراث الاول كان المالك لا الاول لان المودع اقر الثاني بعد ما
 استحقه الاول ولوقال المودع لرجل هذا الميراث لم يزد عليه فالقاضي
 يتاخر في ذلك زمانا على حسب ما يرى ذكر بمران في كل موضع ذكر يلوهم القاضي يكون
 ذلك مفوضا وقد راجعوا في هذه التلوم باحوال فان لم يطمع
 له وارث اخذوا ميراثه المالك اليه واخذ كذا الاصل ان ميراثه
 اخذ في هذا قولها وعند الحنفية لا يجد وقبل ما اخذ عند الاكلان الثاني
 الافراد والقاتب بالبينه ولو شهدوا به باليومر لم يزدوا عليه فان القاضي

ايه وقال الخ لا نفع في ميراثه قال قول للميراث لا نفع في ميراثه قال قول للميراث لا نفع في ميراثه

في ذلك فان لم ير له وارث دفع المالك اليه بغير قبض وعندهما قبل او ما لا خلاف في ان
 غيره دفع من غير ان لا يقبل منه وسوا كان وارثا يجب قتال اولاد له بالمال
 له عين ذلك الحسنا او اقباضه لا يقبل وان قال لا نفع له وارثه او لا وارث له في
 مصر كذا في الارض كذا الميراث وعنده يقبل كذا قالوا لا وارث له او لا نفع له وارثه في مصر كذا
 او نفع كذا لا نفع في ميراثه وارثه كذا في ذلك الموضع فلا يقبل كذا في كذا او لا يقبل كذا
 لرجل ايه جدد الميت ابو ابيه وليرثه واولاده لا يدفع اليه شي ولا يثاب في الميراثه واولاده
 فاذا شهدوا كانوا من زلة الامم واختلفوا في ميراثه من الاجنبي قال
 بعضهم يشترط لغير احتمال الرضاع او شهدوا بوارث لا يجب بغيره لكن يختلف في ميراثه قال
 في الزوجيه يدفع اليه اقل النصيب عند ابي يوسف وعند محمد اوفر النصيب وقول الحنفية
 في بعضها مثل قول محمد وفي بعضها مثل قول ابي يوسف ثم اختلفت الروايات عن ابي
 يوسف فانما اذا كان للميت زوجا والميراث ميراثه فها هو الروايه عنه في ميراثه
 دفع الميراث لانه يكون للزوج ربع نسوة وفي روايه عنه يدفع اليها ربع الميراث لان الميراث قد
 يكون عوليه بانها عن ابي يوسف وشي من زوج نسوة فلا يكون الميراث وهو ثمانية من
 اربعة وعشرين والميراث الثلثان وهو ستة عشر من اربعة وعشرين والنسبة الفرض وهو ثلثه
 فقالت الفريضة ثلثه فماتت سبعة وعشرين وثلاثة من سبعة وعشرين نسوة وماله
 الثلثة من ربع نسوة وفي روايه يدفع اليها الربع وانما اذا كان الميت امرأة والميراث زوجا
 فيه روايات ايضا فها هو الروايه وفي رواية الميراث لا يرثه
 ولا يكون عوليه بانها عن ابي يوسف وشي من زوج نسوة فلا يكون الميراث وهو ثمانية من
 من اربعة عشر والميراث الثلثان وهو ثمانية من اربعة عشر وللزوج الربع وهو ثلثه
 من اربعة عشر فقالت ثلثه فماتت خمسة عشر وثلاثة من خمسة عشر ولو شهدوا
 انه وارث الميت لم يرث له غيره ولم يذكر سبب الروايات فلقاضيها
 عن ذلك لان سبب الروايات مختلفة فلا بد من بيان حتى يعرف ما يقتضي وكذا قول
 شهدا انه مولاه وارثه لا نفع له وارثه غير لم يقبل حتى يشهد انه مولاه واعتزل
 المولى اسم مشرك يتناول الامه والاسفل من الناس من يورث الاسفل وكذا
 لو شهدا انه اخوه وارثه لم يقبل حتى يلبس الاخوة لان الاخوة مختلفه في داتها واحكامها

ولما شهدوا انتم عنه ووارثته قبل حتى نسب العلم واليه حتى بلغنا الى
اب وبناته انتم عنه لا يهيه واثمه الاثمه وكذا لو شهدنا انتم عنه
وارثته وكذا لو شهدنا انتم عنه واحدته لم يمتل لانهم محمولين قبل
الاب وارث ومن قبل الام ولكن من الناس من يورثهم وكذا الجدة قد
تكون محقة وقد تكون فاسدة وعند بعضهم انها وارثه بنفق محمول وفي
النصاب كتب الوصاية والتولية ولريد ذكر جهه وصايتة وتوليته
لا ينع لان الوصي قد يكون الاب والجد والام والقاضي والمقتول في يكون
من الواقف ومن القاضي والاحكام مختلفة فان كتب الله وصي او مولى من
جميع ذلك لم يلزم القاضي الذي نصبه والذي ولاه جازا وعلى هذا في كتب
القضا في المحصرات ادعى ان ارادة رجل مال المدعي عليه جازة في وصية
في خبرك ولم يذكر اسم الوصي لا نسب سمع لانه ذكر في الوقت وقد انتم له
حالك لم يطلوا هذا واحتجوا ان لم يذكر اسم الحاكم ونسبه ولا ينع وطحن
ذلك الوصي ولا رتبته الا ترى انتم ذكره في الاقرار ادعى على رجل اني اشتريته
هذه الارض من رجل كذا اقام البيينة ولم يذكر اسم الوكيل انتم
تقبل خلاف ما لو لم اشترك وكي لا ينع لا ينع لاسم قال عبد الله هذا
يشكل ما ذكر في ادب القاضي شهدا عند القاضي رجل فقالا لشهدنا قاضيا
من القضاة اشهدنا انتم فضا هذا على هذا بكذا او شهدوا ان قاضي الكوفة
اشهدنا بذلك ولم يسموا القاضي لم ينع هذا القاضي هذه الشهادة حتى يسموا
القاضي الذي حكم به ويثبتون لان القضاة عظماء في العقود فاذا شهدوا
بعده ولم يسموا العاقد لا يصح معلوما ولا نقل ولا ينع في هذا الموضع
وحده في جميع اناجيل اذ اشهدوا على فعل ولم يسموا القضاة
ويضع عن هذا القول وقف وسطا الى المولى هل ينع في ذكر اسم المولى
ونسبه وكذا في قوله باع باجاده الزارعين هل ينع في ذكر اسمهم ونسبهم وقال
القاضي ينع في ذكر الحق في الوقت والذي كتب فقد رجع هذا الوقت في القاضي
القضاة نفق على ودا انما نقود به لا ينع لجوان ان يذهب احقاد قاض الى القضا

من المجهول لا ينع ميراث قسم من العروا او الورثه لم ينع من قبل ان ياتي
لاختال فهو رغبتم او وارث له اخذ الخيل المجهول بالحل ولما وجد لقتله اخذ
ابنهما قام رجل البينة انما لم ينع اليه بنفسيه قيل وان دفع اليه باجاده العاصم
او يقول الا ان يوجد منه قيل عنده لان حق الحاضر لا ينع ثابت ولهذا كان لا
يدفع وفي التعبد قسم الورثه فلو روي له رث بد عبد رجب كان ثمة اربعة عشر
بالقصر مسلمة اسقطت القسمة الا اذا فتوا دينه ونفدا وصيته لان هذا القسم
وكذا الوارث الغريم الميت او باقي الذين واحد منهم على الايراجح على التركة فهو سوا في
الدين والوصية وان كانت الوصية بحرية شايخ اسقط القسمة الا برضا الموصي كما في القسمة
بامر القاضي وهذا الوجه وارث اخر ولو قسموا وفيهم مفسد او غلب لا ينع القاض
تخذ الاب الجازة الغايبة او ولي الصغير او يحضر الصبي اذا بلغ او مات الغايبة او الصبي
فاجاز ورثته فعد خلاف محله دارنه بد رجل اقام رجل من ابا فمات وتركها
ميراثا بينه وبين اخوته ثلاث وثلاثين بالدار لابيه ودفع الى المدعي حصته من الخمس
الباينة فكان في يد ذي اليد وقال اتبع من يله وتوقع طر يد على حتى ينع من ينع الورثه
لانهم امتدوا بالمجود وجب الاحتكامه كالعرض والعرض ينع نفسه وكان لاخذ
منه اشتغالا لا بالبيدة وكذا العرض فانها لا تخرج الى الخط وفي الاقضية اختلاف على
قوله من انتم اعاد العرض وانحصرا الغايبة اخذ حصته من غير يدية وقضوا في
رواية الخفاف لا ينع من غير يدية رجما لقاهما القضاة في البيت واحد الورثه
ينصب خصما عنه لكن لا لاسما بل لنفسه ولا ينع خصما وقيل على قولان خفيه
لا ينع من غير يدية لما اقام بيده على رجل انه قتل اياه عمرا
لم حصرا الغايبة احتج الى اعاقبة ابينه وعندها لا كراهة واقعة وان قتل
الحصرا والدين لا يحتاج والتقوا ان المدعي عليه او كان مقتررا يترك الباقي
في يده وفي ادب القاضي لو ادعى الحاضر على الورثه لا ينع دعوته
ولا نقل بيته لانهم لم يشهدوا على عدد الورثه لا يصح نصب هذا الواحد
معلوما والقضا في العلوم متعدد وفي جميع الشواهد ادعى احد الورثه ان كان
لمورثه عليه ذكرا وبنتا قبل استيفاء به وترك ذلك ميراثا بين ورثته وسماه

من ذلك قد روي بسببه واقام البيت وقتي بذلك هل يثبت حق الورثة
المختلطين في ذلك **فعل قول من يقول لا يثبت لوفيق المدعي نصيبه**
فمن على القصد للباين ان يشارك في الموضع فهو يرجع هو على القصر
بما خصه من حقه ثم استأذنا **والحق** في الحواشي احواء وعوادا في يد رجل
عن واحد فخليف واحد من كافي ران ادعوا جميعا فذلك واحد فخليفه
على نصيبه وفي الثاني مات وترك دارين ثلثة فغاب اثنان فادعى رجلان
الدار له فقال الخصم في كانت لوالدنا مات وتركها ميراثا لنا
فتبين كل واحد من نصيبه ثم ادعى في نصيبهما فان صدقه المدعي ونفس
أن له بينة على ان الدار له يبقى بها له ولم يثبت بصادقتهما ان لثبها وديعه
لان هذه الدعوى في الحقيقة وقت على الميت ولو كان نصيبها وديعه في
يد احد واقل الودع ان الدار كان لثلاث الميت وانقسم ولان واحد الغائبان
نصيبهما واستودعا في الموضع بذلك لم يقرب نصيبهما لان احد الورثة
يكون خصما عن الميت فبان من من التركة لا فيها ليس فيه لانه ثابت
مقام الميت والميت لو كان حيا لم يكن خصما الايضاً في يد وكان القاضي
عبد الحيد بن يقبل الميت في دعوى العلق على كل من ثلثة العون في يد
ورثه عليه المصنف وهذا خلاف ما لو ادعى في يد الميت على ابنه الماحض
وجميع التركة في يد الغاص فالحاجب بنصب خصما عن نفسه وعن الباين
حتى يعمل البيت عليه في جميع ما ادعى من الدين وفي ادب القاضي عن
الختاف في ثبات الدين لا حاجب في ثبات التركة وعن العود في تسع البيته
والخلف الورثة قبل ظهورها وفي الثاني دارين شرعيين ميراثا فغاب
احدهما فادعى رجل انهما اشتراها او بعضهما من الميت الذي ورثها منه كان الماحض فيه
خصما عن نفسه وعن الغائب ولذا لو انشأ قلت **ولا يلزم** فان اتاه احد
نصيبه بالشموع غاب بل الورثة انهما واودع الغائب نصيبه وفي المصنف ادعى عصما
على ميراث واحد فعرف ورثته فقام عليه بينة عاد للخصم الذي يدعى الورثة
وبعضه في يد رجل الغائب وهذا الماحض يقرب ميراث له يقضي على الماحض يدفع ما في

بده وفي النفاذ صيغة في يد رجل ونصبة في يد آخر اقام رجل البيت على احداهما لمالك
فان وثقما عليه دفعة يقضي على الماحض وقتيها وان وجدوا على امره ونفسه في القضي
يوقفت التي يد الماحض وفي الثاني دارين ميراثا او نصيب واحد فغاب فقام
رجل شتم على الماحض فادعى شتمه في الغائب نصيبه لا يثبت لا في شتمه غلب ولا في المسوؤله
يدرج على رجل ان له ولان عليه القاتل نصيبه وذكر المصنف ان دار الماحض
هذا قول ما **و** ابو يوسف قبل نصيب الغائب ايضا وعلى هذا الخلاف او
ادعى انه ولان اشترا مائة هذه الدار لثلاث وكذا الصلح وسمع العقود على الورثة
على هذا الخلاف بان قام رجل انه ادعى موهبة بثلاث ماله له ولان لم يثبت على قول
ابو يوسف في دعوى الرجل لا يوجب نصيب الغائب وفي دعوى العون في يد ويوضع على رجل
واختلاف فيه فيلزم على اصله اذا وصل الفرض اليها اما اذا لم يصل لا يثبت نصيب
الغائب ولا التهمير او لا يثبت لان هذا ليس في يد الغائب بل هو وضع على يد رجل
لكن لا يقسم حتى يثبت للغائب وان كان الدعوى في الرهن فذلك لا يثبت عليها لا تسع دعواه
لان لو سمع نصير رهنها مشاعا وانه لا يجوز وان كان الدعوى في الهبة والصدقة فان
كان الفرض في ثلثة فهو كسلبه الشراء وان كان بخلافه فهو كسلبه الرهن ولو اقام الميت
انه اشترى من هذا ومن فلان لا يقبل في قول ابن حنيفة وابو يوسف الا على الماحض في
جسده ولا يقضي نصيب الغائب اذا كان الماحض يثبت نصيبه ابو يوسف فرق وقال
في السبل الا في القضا المدعي نصيبه يتعدى الى نصيب الغائب لانه اذا حضر كان له
ان ياحد نصيبا ما اخذ لهما لا يثبت لافضا على نصيب المدعي هذا الحق بعدد عنوان
يحدد الماحض نصيب الغائب يقضي للذي المدعي كلها ولو اقام الميت على هبة او صدقة
او رهن عن هذا ومن الغاب وعلى الفرض وان هذا في ثبات قول ابن حنيفة لا يجوز في الرهن
واما في الهبة والصدقة وان كان شيئا محتل الفضة فذلك وان كان لا يحل قبل
في نصيب الماحض واماً في قول ابو يوسف في الرهن فذلك وفي الهبة والصدقة ان
كان شيئا محتل الفضة يقضي بصيب المدعي غير مقسوم وهذا ليس على ان الشيوخ لا ينفق
صحة الهبة والصدقة وهذا خلاف ما هو مذهبه وان كان لا يحل الفضة
فالحاجب كالمالك ابو حنيفة مات فقام رجل يري انه ادعى الهبة والفلان

قصى له به لا يجزا الاخذ الرد وكذا لو قال اخبر هذا الثمن من هذا وهو ملكه
 ولو شهد اني ثوب اخبر لم يقطر هذا ربح لم يقص به له لا يركل الملك القاص
 لو قيل ملكك وكذا لو شهدوا اني بخر هذا الثوب او تحت هذه الدابة او ولعنه
 العبد او هذه الهمة لم يقص به له لا يتب بالبيع لا يملك ولا مال ولا له عنده وكذا لو
 قال **هـ** اصدت بنت امته وفي الاخصاس شهدوا ان هذا ولد شامته لم يقص
 به له الا ان يقولوا ولدته في ملكه وكذا لو اقرضا ليدان هذا ولد شامته ولو يلقاه
 لم يقص به له وفي **هـ** ابو يوسف ولا شامته يقص له وفي ولد امته وفي
 الوضحة هذا من شأنك ومن امك لم يقص به له ولو **و** لصوفى
 به او لغيره او لغيره وجب هذا من عطف فقص به له وفي الاخصاس شهدوا ان هذا جلد
 شامته او صوته او لغيره لم يقص به له ولو اقرض ذلك دوا ليد اخذه الميراث وفي
 المتفق هذا الباب باب دارك او السر ستر بابك كان اقرا **هـ** **ك** ما في
 المالكين صدقة يضمنون الى كل ما يجب فيه الزكوة ولو اوصى ثلثت ماله بغير
 الى كل ما لا يخاف العيب يجب ما يجب انما تقال والله تعالى اوجب الصدقة في
 المال القاضى لثلاث الوصية لانها احتاج الى ان يرثي وانه تعالى اوجب الموارث
 في كل عين ودين ولا يدخل الا في احدى هذه النذر وكذا العشرة وفي
 ابو يوسف يدخل في ما يجب لوجوب الصدقة فيها ثبت مال الزكاة لوجوبه لوصول
 الوصية فيها ثبت الميراث وفيه وفي الشافعي في مال الميراث صدقة في دينه ووجب يضمن في جميع
 ماله لا يملك المالك من لفظ المالك وفي رواية يضمن في مال الزكاة وقال في
 في الميراث يضمن بطله للعلم وفي **ك** مالك يضمن ما تملك لا لا يحاجه غير شريح
 وفي الشافعي يضمن فيه الكفارة ما في قوله ان غلقت فقل حججه او صوم او
 حله وفي **ك** الشافعي لا يلزمه شيء لانه غير مشروع بطل وفي الاخصاس
 فغيره لله على ان اهدى جميع ماله او جميع ملكي او ان فعلت كذا
 ففسد على ان اهدى جميع ماله او جميع ملكي بطل فيه ما يملكه وقت الميراث
 يجب عليه ان يهدى بذلك كله الا قدر قوس وقوت حياته وشيئا لا يجرى
 ثم يصدق مثله اذا وجد وقيل غير ثوب ثلثه ايام وقيل منه وقيل ان كان خروفا

ن

في الميراث
 وخرج ذلك

افهام

نفوت بور وان كان صاحب غلة نفوت شهر وان كان صاحب صنيع نفوت سنة وان
 كان باجر نفوت ما يرجع اليه ماله وهكذا في جميع زمان عن البعض نفوت السنة ان كان
 الرزح بخر فا يفسد يوما وما وان كان صاحب غلة شهر ففسد وان كان صاحب صنيع سنة
 ففسد ولا جامع الكرخي عوسالت بخر من اجله ففسد ما في في رباح الكرخي فافسدة
 رحمه الله يهدى ماله كله ويمسك من ذلك ما يقوته قلت وما اذا نفوت في ملكك من ذلك
 الى ان يرثي الله يفسد ماله وان يخرجه يوجب ويضمن بطل نفوت بور وان كان لا يبيع
 نفوت شهر وفي الغلال ما في في المالكين صدقة وله الف وعليه الفين وجب عليه الصدقة
 وكذا الوخت في بين وله مال وعليه من الرجز الصور عن الكفارة وفي النظر اربعة من
 الفقر اقل لهم الصدقة وان كره ولا يجوز لهم الصور في الكفارة او لها من السبل اذا كان له
 في وطنة رقة والثاني من ماله الفدين وله يديه او يديه مودعة الف تحت والثالث
 حث وله يلمس مغفل او مسكر الف ولا مال له غير ما واراه حث وما لم يرد في بيته
 وبنى مكانه وطالبه ولو يطره وفي الميراث عن الحيفه رحمه الله ملك ما يترجمه طعام
 عشر لم ير جزء الصور وفي المتعاض ابو يوسف اذا ملك اقل من ثمانية درهم اخرجه
 وفي الامتناع منه اذا كان له فضل على مسكنه وعليه على الكفاف لا يخرجه وفي المتعاض بخر
 لو كان له على رجل مال لا يقدر على اخذ بصره الصور وان كان مالا ان تقصاه قدر عليه لم
 يخرج الصور والاعتبار في الباطل في الكفيل وعدها في ربحه لانه لا يخرجه
باب **في القضا** القاضى ان يرضى ان ياتي قوما ثمانا
 لانه يمكن من استخراجهم ثمان من عشرة وطلب ذلك في جميع زمان شرط الله ثمان
 اللذة وخسر الخرج من حقوق الناس وان يكون لمحا والبصر شرطوا ثمانا لا يكون
 من اهل المرو له دار يسكنها ولا يكون غير صاحب حجرة وان كان ذمانا في القرضه فان
 اضل القاضى لجماعة او اذلال اخراج المالك من يرضى بوجهه كالا يرضى الغفل فليس له ان يرضى المالك
 في ذمة القرض وفي الزوال باع الوصي ماله لبيتم من يرضى بوجهه اذ فيه ثلاثة اياها فانه يملكه
 او الف والاشق المسح وفي القرضه انما يملك القاضى الا اذا وافق اذ الوصي ما يرضى ببيتم
 يكون مفعلة للضعف من اقرض وفي القاضى لا يرضى بغيره فلو اقرضه لولا اذ الوصي لم يقبل
 وقيل له ان يرضى ماله او ثقتة ذكره وللأما ان يرضى النقط من النقط بغيره الماسك

ن

الاول واعل ابنه الثاني واكره القول الاول الثاني لا يصح عزله ويزيد ادب القاضي والمفتي
يعرف هذا من القول في حق الرسول اولى قدر الحلال في موت المنابر والمنازل
حيث ينزل وكله لانه كالمالك من وجه ذكر السعي في ادب القاضي استحسان القاضي وهو ليس
ما دون حكم الحليفة في مجلسه بغيره يجوز كالقول الثاني في وصف لمحبي الاول وفي باب
الحكمين في الصلاة والاصح لا يجوز ان يفسد الضامن لزمه لا يمتد من غير شك الى ان يفسد
الامام او القاضي فيكون ثابتا القاضي او من اسماه الرضا او اجاز له فيكون بمنزلة الحاكم
كما ان هذا قد عرفت في العود فوق على الاطراف وليس الحاكم في غير البرية المحكيين
فانه قد مرها الثاني واجازة في الاول هو باطل **ق** كبري ان يكون اجازة الحكم صحيحا
انما في السير لا في امور حاكم فلهذا عرفت بغير فاضل عمر بن بكر الحكم الثاني فاجاز الاول
حكمه يجوز وان تابوا يدرك ان اجازة باطل في اجازة حكمه الثاني فاما لو اجاز حكمه
يجوز وقيل ما ذكر لا يجوز في جميع قياسات بعض روايات الوكالة ان اجازة الرسول الاول لا تصح
فيما لا اجازة الحاكم الاول حلق الثاني لا يصح ولا قياس هذا الرواية اجازة القاضي حكمه
الهيئة يجوز تفسيره في الماصل في هذه المسائل وانما في صحة الاجازة وفي التسليم
استدل قاضي في اجازة القاضي في اجازة من غير ان يفسد اليه يجوز **و** في الثاني
قال من عرفت في غير اجازة القاضي حاز حكمه باجازه وان كان من يفسد في القاضي
لا يفسد عليه وان كان من يفسد في كعبه والاصح والاصح لا يجوز اجازة في القاضي
استدل في الصحاح بان يفسد في القاضي والاصح في الهيئة من يفسد تابا في يفسد في اجازة
اخرى خلاف ذلك ان يفسد في القاضي في اجازة الجانيين باسناد القاضي **و** في الثاني
يعتبر انما يفسد في مالك والثاني في القاضي حال ما وضعوا المسائل لم يكونوا من رجع اليها
في التوبة وسبهاها والامانة اختلفت الصحابة ومن كان من رجع اليه والاصح في
مذهب بين روايته في مسو ابان ليس في ذلك والاصح في القول عن ابن يوسف لان
يفض وليس ليعني ذلك وقيل موطن الرواية لا يقول اي حجة في ذلك حتى يفسد
جزا فان قيل ليس في ذلك في ظاهر المذهب **و** في الثانية في الهيئة انما يفسد
اذا كان في غير ما يفسد في الهيئة والامانة واما في الجهد لا يفسد في الهيئة في
المجتهبات في الصحاح والاصح في الهيئة في الهيئة وهو مقصد المتقوا في الهيئة

المختلف

المخالف فذو في القاصب الاصح انه لا ينفذ وفي ادب القاصب ليس لما فيه منه تعصب
عنه ان نظرا انه فيه ذلك فقد لا يحصل التعاضد فيه ولا لا ينفذ لان الانسان والمخالف
جليله لا يدفع المائل في المحرك **قوله** التعبد به رحمه الله بالسلب في معناه والاصح
عنه وهو العار به في هذا الخلاف وقد اراد في جامعنا قوله خلاف رايه وهو العار به في
مضاهيه في قوله وفيه من العبد في لا ينفذ ويجوز ان ياتي واذا اراد في عدم القاذ
وان ما ينفذ القاصب من القبول في القاصب في القاصب في القاصب في القاصب في القاصب
وصاحبه وان يؤمن يقتني رايه فذو عن اسكاف القاصب في رايه واحد
منها رايه في سلبه خلاف رايه صاحبه لا يصح لواحد منهما ان يقتني قول صاحبه وان يزل
المستفي اليه وان كان القاصب غير مستيطع فلانما يزل المستفي في احدهما وفي الثاني لو كان
نفس القاصب مختلفا ما يقتني وهو اعني واحد في قد وفي القاصب يقتني لولده والكافر
بمن سلب في الما في حد او قاصب وفي ادب القاصب ولذا لو كان الحكم اعني واحد وهو
ان احدهما قاصب الحر لغيره وان رد سلب وفي القاصب اجبت العمالة على حكمه وهو واحد
في قول الكوفي لا يثبت الاجماع وقول الشافعي رحمه الله وعندنا ان سقوطه الاجماع لا
ينفذ الاجماع مع مخالفته في خلاف ان عباس في روج وبن قول الارن الشيخ جيع المال وان
لرعيو اعني عده دون قوله في خلاف ان عباس في روج والتفد فان اجتمعا على قول واحد في
واحد من التابين كان ممن يرد له عمدة العمالة لا ينفذ خلافا وان ادرك غيرهما ان
سقوطه الاجماع في وجاههم في القاصب كشر في القاصب والشيء وسروق وعلية لا ينفذ
الاجماع مع مخالفته لولده في القاصب في رحمه الله في الاجماع في الاسرار لان القاصب
وحيث لا يطرز للمعالي الرشد وان اذ التوا على لا يثبت الخلاف من ظاهمه في نحو غير
رشد في الارض والعمالة اذا اختلفوا في ما قد تم في اجماع على احد القولين واجمع الماخرون
منهم او ان يكون في ذلك الخلاف عده محله خلافا لما في **قوله** في رايه الولد والمدير
في الله السلب في الما في حد او قاصب في الله ما به باقيل العمالة لا يصح اذ ينفذ في حقها رايه
المال رايه دليل وقد اراد بعد مراد القاصب على القول واما علما زمانه اذا اختلفوا في حقة
يجوز ان يختار قول واحد منهم وعن المختار في ذلك في حقه ما فيه باختر قولهما ما في
ابو القاصب رايه اذا انما في القاصب وان كان احدهما على واحد بقوله **قوله** الدوس

[illegible]

ومر الجهر الى الباطن فان كان ذلك الجهر واقعاً فيه انفسه وان خالف الجهر والباطن في
هات ان اريد ليس لمدان يطبق اعتبار الجهر والباطن واختار الجاهل في قوله في الظن
 وفي الثانية من صلب سابعه لخاصة صلح خلافه ومن ذلك فسر الامة عنه الصالح
 شرط عند الجهر والباطن في ذلك في لوارثة الجهر بطل التفكير وفي النقص من جهاد اوره القائل
 وعنى تاريا واصرف قال هو على الله والى وان لا يشركه العباد الجهر والباطن في
 قاض في النصاب طيف بطلان كل امرأة زوجها فاحص العين على امر الله في حق الامر
 وان قال قضيت بطلان كل عين لعنه قال محمد بن عيسى وهو المختار ولو عقد لها على امرأة
 فقص بصفحة كتابه في النصاب ولو عقد على امرأة بمائة جارية فقص على امر الله في حق الامر
 ولو فتح بعد الزوج الحجاج الى عقد على القاضيه لرفع طلاقا وانما اذا سئل بالله
 انما اليه ابطال المين والبيان والطلاق لم يرفع بطلان الزوج ولها بعد النكاح قبل النكاح
 وكذا ظهر في النسخ في حق هذه المرأة يظهر من كتابه اذا اذنت له بالفسخ بان كانت المصونة
 بالفسخ خاصة لان ظهر في النسخ في الامور التي تفسخ لانها لا تظهر بالغير ان القضاة في هذه الامور في
 المين على كان بالطلاق او فاحصة واذا المين في بطلان الرابع وكذا كانت الامور التي
 المصونة او وقع عليها الطلاق وتزوج بغيرها في النسخ في حق وفي التعويد لم يوطئ القاض
 المين في طلاق النكاح الفسوي بالفسخ في مثل ذلك فزوجها شرع امر الله القاض في حق علم
 بعد من نكاح الفسوي ومع ذلك قضى النكاح صحيح وكان ذلك قضاء بطلان المين وبطلان
 نكاح الفسوي بطلان ذلك بعده وان لم يعد بعد من نكاح الفسوي يعني ان سببه في حق
 في موضع الامور او يصدق مما يقتضيه احد المين المصانة والثاني في نكاح الفسوي في حق
 النصاب كل امر الله تزوج في حق ثلثا من زوج امر الله في النكاح الفسوي في حق
 هذه المين منه ولو فتح بين ان الفات واقع وفيه النسخ اذا اذنت في ذلك في المين والى
 دلتها فتعقوبها وما شاكله او كانت المين بكلمة طاهر في حق في حق وتعدت وعادت اليه
 في موضع اللعان لا يرتفع المين في حق النسخ وفي التعويد هذا والله الجامع وبذلك رواية الاجل
 يحتاج الى التمسك لجهل له تاريا وقد اثارنا في العقد بكلمة طاهر في حق واحدة بمجرد اتفاق
 كما هو الحال في العقد الحلال في حق في البص بوجود الشريطة وسبق الى هذه المسئلة
 والاصح رواية الجامع وشرح كطرف النسخ ان يقع المين في حق النكاح في حق في حق

تبع قول اورعما وقال ان الضر ينظر لا كراهيه فايها كان اقنعه عنده اخذ بقوله وقال
 بعضهم باخذ باصل القول عليه وقال القضاة ياخذ بقوله فاضلها عند الممانعة فقصا
 وان كانا بالنسبة بعد اهل البرايه فيسوة في العقوبة عن احكامها صاحب الحادثة استفتى فيها
 فافاه بطلان العيب وسعد اتباع قواه واساك الى الممانعة فبطلانها فان زوج امرئ وكان
 حلفا كله امرأ تزوج فاستفتى فيها امرأ فافاه بمعية العيب ينال الاخرى وسك الاول عيلا
 بنواهما وفيه ايد القاضيه فمن فصل بمحمد خوفه العيب ان كان الزوج حاملا لغيره راي القاضيه
 قضي بالجلد بالحرمة وان كان بالمان كان معتدا بالحرمة والقاضيه قضي بالحرمة ببيع راي القاضيه
 وان كان معتدا بالحرمة والقاضيه قضي بالجلد ابو يوسف لا ينفذ القضاة ببيع راي نفسه
 وقال محمد بن قيس راي القاضيه فان قضي بالجلد في ذلك الحادثة قاض واقناه متى موافقة
 مرتاض الحادثة فصل فتواه ان كان ما فيه عليه ببيع راي القاضيه وانما قيل له فهو على الخلاف
 لان القاضيه قضي بالجلد في ذلك الحادثة وفي الثانية في حكم الحاكم بنقض قضي المحكم في بعض
 ثالث في لورد الحادثة منهم لم يعتبر رده في حقهما خلافا وراي القاضيه في رايه
 ثانيا على الكل وكذا ورد الحكم المشتري ببيع لربك لا يبيع ان يخصم بآيحه لان حكمه على
 في حقهما وفي ادب القاضيه لا يجوز الحكم لاحد او قاض ذكر التصديق من احكامها
 قبل هذه الحدود والاجبة على اما لاجل العقد والقبض يجوز لكل الخصاف المطلق
 المذوق في القضاة وهو الصحيح لان حكم الحاكم من العمل لكل ما يجوز واستحقاقه بالبيع يجوز
 بالحكم فيه وما لا لا احكام الشكاس والتدفع لا يجوز واستحقاقا بالبيع لا يجوز الحكم
 فيما قال المان في ردهما فقيس لخصاف بالحدود والقضاة بل لظان فيما
 سوي ذلك في حكم الحاكم في المجهلات نحو الطلاق والنفاق وغيره وهو الظاهر عند
 احكامها وهو الصحيح لكن شافيا استقواء عند القاضيه ليل استحسان الموارفة وفي القاضيه
 حاز الحكم في التحكيم بنقض في ظاهر الذنب والآلية لا ينفذ في المدة في الشهاد وانما
 لاحد من ذلك وان لا يبدل عليه وعلى الحوا في مسئلة الحاكم وسليما في نفسه وكان يقول
 حاز في ظاهر الذنب لاننا استحسننا الشيء ان يقول بغيره الفصل ولا يتبعه كذا في حق
 الفصل المذوق في عدم مذهبنا وفي القاضيه ولا يفسد في ذلك الحكم بطلان
 العيب الممانعة لكن راي عليه اشارات لخصاف يجب ان يكون فيه انقضاء الشاغل وفي الثاني

راي الحكم في الثاني فان كان ذلك الحكم وفاق رايه انفساه وان خلافت الحجة وان كان في الحجة
 وفيه ان لا يلبس له ان يحكمه اعتبارا لغيره والقاضيه وانما الحجة في قوله في النظر
 وفي الثاني من علي شافيا في حادثة صلح حكامها ومن فلا ينظر لاجل عيبه العيب كما
 شرط عند الحاكم وكذا في ذلك في رايه الحاكم بطلان العيب وفي الثاني من بعد اوان القاضيه
 وعنى ثانيا واضرقة قال هو على عمله وفي رايه الحاكم بطلان العيب في الحجة له
 قاض وفيه انفسا بطلان كل امرأ تزوجا فقص العيب على امرأ لا يفسخ في حق الامرأ
 وانما لا يفسخ بطلان كل امرأ تزوجا بطلان العيب وهو المختار ولو عقد امراة بغير امرأ
 نفس بمعية كذا في نسخ الايمان ولو عقد على امرأ بمسا على حدة فقص على امرأ لا يفسخ في حق الامرأ
 ولو قص بعد الزوج لا يفسخ الا بعد العقد لان القاضيه لا يرفع ولا يافاه انما اداسل في ذلك
 انما القاضيه بالامتنان والبيان ان الطلاق لم يرفع فكذلك الزوج وطها بعد النكاح قبل النسخ
 وكما يظهر في نسخ في حق هذه المرأة يظهر من كان قبلها الا اذا اعتدوا بها والفسخ بان كانت المقبولة
 بالنسخ خاصة فلا يظهر في نسخ في الزوج المفسخ لاننا لا يظهر بالامر ان القضاة على هذه المدة في حق
 العيب عليها كان بالجلد او بغيره خاصة واذا ظهر في حقها بطلان العيب في الرابع وكذا كانت لا يفسخ
 المفسوخة او وقع عليها الطلاق وتزوج بامرأ لم يظهر في حقها وفي القاضيه لربط القاضيه
 العيب على امرأ تزوجا بالفسخ في حقها في ذلك شغل ذلك ثم تزوجا ثم رجع امرأ الى القاضيه فان لم يفر
 يرفع من نكاح الفصول ومع ذلك قضي بالنكاح صحيح وكان ذلك قضا بطلان العيب وبطلان
 نكاح الفصول بطلان ذلك بعده وان لم يفر بعد من نكاح الفصول يعني ان يفسخ في حقها
 في موضع الاختيار او يقصد ما يقصد اجماعا من الممانعة والثاني نكاح الفصول في
 القضاة كل امرأ تزوجا في حقها في ثلثا فزوج امرأ في ثلثا ليس بالقاضيه الشغور في النسخ
 هذه العيب لانه لو نسخ بين ان ثلثا وافر ولا يفسخ الا اذا اتفق ذلك على العيب وانما
 بطلان القاضيه بعد ما شاكله وكانت العيب كذا في حقها في ثلثا فزوج امرأ في ثلثا فزوج امرأ في ثلثا
 في رايه القاضيه لاننا لا يرفع العيب في النسخ وفي القاضيه بعد اوانه الجامع ونزول رايه اصل
 يحتاج الى القضاة لاجله ثانيا وعقدان في رايه القاضيه بطلان كل الحامس واحدة فيجوز القضاة
 كما لو كان الحامس الممنوع للحال في حقها في بعض وجود الشرط فيه ونسب الى اية شفعة في
 والاصح واية الجامع ولا يفسخ كقولنا في النسخ ان نزع المان في بعضه في بعضه

فذكر الزوج ان ذلك حكم المني فحكم المني فحكم المني ويقضي بانها امراته او غير الرجل امراته
وبدع في ذلك الكلام فذكر ان ذلك حكم المني وغير الزوج باليمن فيعني المني بها بالزناح ويرجع
الموتد اذ اثنى بالزوجية فبما من قول يقول قضيت بطلان الزمان مع القضاء بطلان الزمان
فيجمع السنين غير الثلاث في المني زوجية فهو باشر تزوجا بولي قضى بان الزناح الاول لو لم يكن
معهما بعد الزناح وانما ذلك لم يمنع وضع الزناح الثاني كان انقضائه لا يطالب بالثالث قط على
نظير ما لا ياتي كما حرام ما فيه شهرة وان كان من ماله لا يكون فيه جثا الا بما حفيضا بعيد
صحة ذلك الزناح وينتزع الحدان من المحبة منه كل حكم ليس فيه من اوشبه الا بالزناح ولو كان
تأويله وانجده او كان باذنه من مياضه وكذا ما اختلف الناس فيه انه ورد فيه من امر لا
وكذا ما لا من فيه والحمد لله في اختلاف الاجماع لكن من جماع على انما قول آخر ان قول واحد
من الاخرين في قولنا قد لا يوجد اتحادا لما لو لم يستمر بمجده وكل حكم فيه من اوشبه لو لم يخلو
في تأويله ولا في صحة وليس باذنه من مياضه فليس بمجده وكذا ما لا من فيه الا بالزناح
اصح ما فيه على قول وعلى انما قول آخر واخذوا فيه على ان قولنا قضيت بطلان اجامهم واثنى
في قولنا لم يرد قضاء وان لم يسلط المحبة من حرف وجه الميعة وناطل او ائنه اذا لقاه
والاحكام فدل على الجهد في طلب الموتد وبنا ان الثاني في بعض النسخ والمجلد في العلم
والعامه باس انما قد فيها ظهور الحق في قضية قاله الكتاب نحو القضاء بعد بين
الاجماع في بعضه والبربر قضية بران واخذوا فيه رجحانه في اوشبه لسان الله
وكذا ان في قضية السنة نحو القضاء بران والبربر قضية بران والسبب وجماعة الناس
وكذا ان في قضية الاجماع نحو القضاء بالسنة والبربر قضية معاوية وخلق ما لا وكذا
البربر نحو القضاء بالسنة في شهيد في خطابه وقضى بينه وبين المني في الزناح
الموتد بطلان الزناح في لسانه في بطلان خلاصته في مختلف من الصحابة قضاء
القضاء بمجده وانما في جماع عاقل في بار في اجماع وعن الصحابة كل قضية
لم يقاتل الكتاب والسنة في هذا الثاني وان لم يرد من الدين القضاء بطلان في اجماع
على انما انما يقول رجوع عن قولنا في يوسف رجحانه في انما انما يقول عاقل في اجماع
حاربان كما في مجده لا في قولنا في قولنا في اجماع في اجماع في اجماع في اجماع
فارجوه وسنة انما انما بطلان في اجماع في اجماع في اجماع في اجماع في اجماع في اجماع

[illegible]

وعدك يوسف **البر** من هذا البر طيل اذا شهد مرأى هذا كانه
 وطائفة هوى على الحجاب عند المكتوب الذي واد ان الكاتب الى القاصي سال
 اليهود اهل هوان وكرو والارسل واثبتك الحجاب المصنوع القاصي شهدوا
 على الحجاب والخبر وعرف القاصي بعد لهم فضل الحجاب بحسن من الدالوب
 وعلى فانيه وان شهدوا باقية حان وكان اكر الناس على الطريق وعلى الحجة واولا قبل
 من غير حجاب يوسف وقبل كيد اويلي وعبر الشاهد بما فيه خلافة وتبسط
 ان يقولوا عندنا في ان فلانا القاصي واولا واشهدنا ولاكني قبول خبر عندها
 وثبتا المتبصرا الى الحجاب وقيله وسعدوا على كانه وختمه غرامات الكاشا او
 على قبل ان ينكره ليرسح ولولم يبقه حجب مات اوعلى ليرسل به وفيه القاصي
 ٢٠ يجوز خاتمة من يله كابي هذا من القضاة وجوز ابو يوسف رجعا له وسئل
 تسمو واحد وسئل موقوف فادى الكرو طيل كل موضع حان شوب الحكم بالهدة
 على الشاهد صحت كتاب القاصي وما لا يلزمه القاصي والعقار يجوز لان الحاجة
 التي للبيان قدرة ومقتضى هذا القاصي الى الجهد به وذلك ممكن وفيه البرهان
 لا يجوز لغيره والاشارة وعاطف يوسف جوز الصديق الى القاصي وفيه ادب القاصي
 عند في الجواب ونزع البرهان وبه هذا الحجاب في **الاسابيع** وفيه
 نفس كذا في الرض والقنيت او دعية او مصارفة محجوة لانه دعيه من ان
 كان الموضع والحداب مرأى الحاجة الى كتاب القاصي فتدبر جلال القاصي
 فقال انك قنيت لي عليه التمر بذكر القاصي ذلك واقامه فيه شهدوا انما شهد
 القاصي لهذا على هذا كانه **ابو يوسف** لا يشهد ذلك ولا يحكم به ذلك
 محمد بن قيسه يحكمه كما لو شهدوا على قضيه عند قاصي آخر فان لا يشهد قضيته ويحكم
 بهذه الشهادة فكذا البرهان على قضيه عند ابو يوسف **قول** ليهن
 دول القضاة اهل لولم الشاهد في شهد عند شاهد انك تحك هذه
 الشهادة وقاسوا ليهن ان يهدد موقوفهما وكذا لو شهد اثنان على شهادة رجل
 فقال لراشده كانه ٢٠ يجوز بها وبهما فاولا يجوز ان يمتن قوله ما قلت
 كذا كمالا او اماره في القاصي له على هذا كانه اثنان لافق عليه شيء وقول ان

ان

في المتفاوت قول محمد بن القاضية وخبر محمد رحمه الله وكذا القاصي انما
 قضيه على هذا كانه والحكم محمد وكذا الحسن كانه او اماره في القاصي له
 فيك فان ابو يوسف **ل** لا ينبغي له ان يشهد في قضاة كان ليرجى شك او
 ليرنيك واظهر في القاصي لوشدها على قضيا قال لرافق ليرنيك وفيه القول
 مناح بحسن رجل من جوان القاصي وفيه شهادة شهود له بحق القاصي لا بد ذلك
 فتشهد عنده كاتبا ان شهود هذا الرجل شهدوا له عندك على هذا الرجل كذا
 لا ينبغي له ان يقبل ذلك ولا يشهد وبكاه الوضاع حبل من فانه فيشهد كاتبا عنده
 انه امضه ذلك فانه يقبله وكذا الوضاع اقار رجل لرجل فتشهد كاتبا عنده ان هذا
 عندك لهذا كذا وقد سمعنا قبل شهادتهما قاصي **عزل** **ل** رجل اخذت
 مالك لجهة القضاة فدفعته الى اثنان فقال الماحض منه بل يخله ظلمنا قالوا
 للقاضي والاضان على فلان فلان القاصي في حال كونه قاضيا لا يقبل الموجه القضاة وكذا
 لرجل الماحض منه اخذته قبل ان تكون قاضيا او بعد العزل قالوا القاصي ايضا
 لا يخله ما لا يخله لاجل حال قضا به يصير مكر الصان الا ان ما يفرض ذلك القاض انما
 اقربا اليه القاض لان القاض لا يبعد في في الضمان عنه بخلاف ما سئل ان شعر
 الماحض منه او انه غفل ذلك في حال جونه **ق** **ل** مسلم قد كان حريسا له
 اخذ في حال حربه من فلان كذا في فلان اخذته بعد اسلامه كان ضامنا خلاف محمد
 وكان لو اقر الماراة كان من فلان الحزب ماله او لده في الحرب وكذا فلان اخذته
 بعد اسلامه او اسلمه في قاضي له اهل خمر له بعد اسلامه وكذا لاسل قبله
 او اعق عنه شره لم تقط يدك او لغت مالك في حال تركه وكذا لآخر بل يبعده
 او باع عدا شره لم تقط يدك بل البع وكذا لآخر يبعده لمحمد رحمه الله في هذه
 الامانة ما لا يخله لاجل حال القضاة وما القضاة من فلان قد ذهب عنه القاصي
 لرجل قد قضا عنيك وكان عنيك قد سمعته شره هبت فلا شك على فقال القاض
 بل كانت امة وضدنا لول المشرقة واجمعا لو كان الماحض قايما برؤي المشرقة
 وكذا لو اعق امة شره لم اخذت منك هذا الولد بل اتق وكذا بل يبعده فانه
 برؤيها ولو لرجل اخذته ولكن **ل** اعتكك بعد ما ولده يته وكذا بل قبل

يموت وقوت ماله أبرأ أن يعمله كمال نفسه ثم يخل سبيله ويستقر
 الله تعالى أو يواجر على ما فصل من قوته وقوت ماله دفعه إلى غيره
 ويؤاد **ب** القاضي أن كان من بلا زه امرأة يعث معها ابنها من النساء
 فلا زه وبه المتأخرين محمد رحمه الله لا يراه في موضع لا ينف
 عليه وفي موضع ينف فلا زه النساء فإن لم يدر امرأة فلا زهها فارت
 دخلت في دارها يكون هو على باب دارها ليس له الامدأ وبه جمع
 دخلت دارها ليس للدين أن يدخل معها فيكون بعيدا عنها فيخطفها
 بعينه لأن في هذه الملوحة ضرورة ويؤاد **ب** القاضي قال
 المديون اجتنى وقال الدين بل أنزلك قال الراي الدين وبه جمع للناطق
 امرأه ماله لا زه قال في بيان بعض ملامته عندنا لا يستلنا
 فإن أجزأ الدين أن المديون موسى وزعم هو أنه عسر **ب** الحضاف
 رحمه الله القول للمديون أن العسر اصل وقال **ب** المحمد داود رحمه الله
 يحكم في الراي أن كان عليه زرع الفحل قال لقوله فإن قال الدين أنه
 غير زه وقد كان عليه زرع المصا قبل أن يحضر مجلس القاضي قال القاضي لا
 يبرح قوله الدينية وأن كان عليه زرع المصا قال القول للدين لا زه ذلك
 لامة الدين لا يرضى الملوحة والتباسة والعقوبة **ب** قال أن كان الدين
 لزه حكما لا مباشرة عندنا لقول **ب** للمديون وأن كان الدين
 لزهم مباشرة عندنا لقول **ب** للدين أن الظاهر من حال الإنسان
 أن لا يشرع في امرأته وعليه ولا يشرع ماله لا تأبه **ب** وهذا القول
 يوجب التوبة فيما اذا وجب الدين بدلا من ماله ماله أو لم يكن بدلا
 عما هو ماله **ب** قال أن كان الدين وجب عليه ماله وصل إليه كمن
 الشاع وبدل القرض **ب** حلف الطالب بالله ما نكح امرأته معسر
 فإن حلف ليس المطلوب **ب** قال أن كان الدين وجب عليه ماله
 وصل إليه لمز ومن أضافه حلف المطلوب فإن حلف
 لم يجز وقد كره النكاح ليس في المرأة كذا الزود وبه رحمه الله

أراد به العيل من العادة في النكاح أن لا يقور ولا وفاء عده بالعتل
 وقد أكتفاة مثل المير العيل كره في الكفاة لانه إنما يختار للكفاة
 المير وبه القول بعد ما به طلب أن أقول للزوج في عسر منه
 وأطلق الحائط القول لما في المير من الغالب من عيب في النكاح قد
 علة المير ولا يزوج الا ما له في المير خلاف في كل من أصله ليس
 بما ذكرنا الحلو وبه رحمه الله القول للزوج لانه لم يحصل في يده عسر ولا عسر
 اصل في ظاهر الرواية لم يحصل لأن العرف انما لا يزوج الا من كفو والقدر
 على المير اضطرابط الكفاة وتشرح بكر القول لها في عيبه القاضي
 اذا عادت اليه مرتين فيدسوه في ظاهر الرواية بين النفقة والمير
 والقرض ونحو المير وقد ذكر الحضاف رحمه الله أدب القاضي عن اصحابنا
 أن في النفقة والمير القول للزوج حتى لا يجلس ما المرتبة في سائر نصارى
 النفقة والمير روايتان قيل ظاهرا الرواية جعل الاقدار على النكاح اقوارا
 بالقدرة عليهما في رواية الحضاف لم يجعل **ب** محمد رحمه الله وفي
 النفقة القول فيها للزوج انه عسر وعليه نفقة العسرة **ب** بكر رحمه الله
 ولم يذكر هذه المسئلة على الرايتين وإنما ذكر هكذا ان الاقدار على النكاح
 يمكن أن يجعل اقوارا بالقدرة على اصل النفقة امام يمكن أن يجعل اقوارا بالقدرة
 على نفقة المير فلهذا كانت هذه المسئلة على رواية وفي آيات أكثر اصحابنا
 قالوا ان كان الدين وجب عليه ماله وصل إليه لحلف المطلوب
 فإن حلف لم يجز وأن كان الدين وجب عليه ماله وصل إليه حلف الغالب
 على المير فإن حلف حلف المطلوب **ب** شريين أولئك وفي رواية اربعة
 وفي رواية ستة وفي رواية انه ما يبر اربعة لاسنة وفي رواية ستة
 وذكر الطحاوي شهر **ب** الحلو وبه رحمه الله هذا الفرق لا قاله
 لأن المقصود من ليس صحيح قلبه حتى يقضى الدين وقد يحصل بطول المدة
 والشحن حكم الاصل وهذه القامير ليست بلزمة بل موقوفة
 لباراي القاضي لأن احوال الناس في ذلك مختلفة ولأنه ان يبال

عن حاله في اول المدة فاذا حبله مدة ما يرمي **بشم** ليال عن حاله
 في السر فان احدث نقة ناعساره **خيل** سيلة وفي الوبساح لا يخرج
 من البين الا يصنع غريمه او كليله وفي المسقاع عن محمد رحمه الله يحدث الي
 الرب حبله فيخبره ويرفع اليه ولا يحول بينهما خلاف زوجه الله هو مفسره
 بانظار القالب **فما** في راس له الاستقامت لابل والجل وهما له ذلك اذا طهر له مال
 ويظهر وفي القناريق فان اخرج نقة لحا حبله ولا يرمي غريمه في الزومه في الزاوية
 القاهره وانما لحا في يصنع الحصر فان غاب وظهر الاسعار اخذ منه كغبار
 وحله الطلعه ابو يوسف رحمه الله في رواية الزماعة وفي ادب القاض
 فان غاب فثبت مدة الافلام فانما في الجوس البينة في الافلام وقال القاض
 حاله فوجهه بمسألة كليل لا ينظر حضور الحصر ولو لم يثبت ولو لم يثبت
 هل بشرط حصره ليعتول البينة او الاخبار وسالت عنها طهر الدين وقال لا
 وهذا كله اذا اشكل على القاض حاله اما اذا كان لها مهر العقر ليال عنه عاجلا
 وقبل البينة في الافلام **خيل** سيلة الا ان يشهد ثمانية اربابا في سارة ارباب
 ويشترط صانع الحصر فان كانت البينات اربعة اربابا رحمه الله ولو لم يثبت
 اشترط اربابا كعينة البينات **شبع** في بشرط فان مجازا وحدها قال
 بينة البينات والاسعار اذا اجتمعتا بينة البينات والاسعار ولو لم يثبت كسار كعنته
 وحديث في جمع مهران في دعوى الدين على الميت او الدعي ان يثبت بينة على
 التركة هل كعينة الاحمال بان يقول في هذا الواث من التركة ما يخرجه
 الدين وزيادة او شرط بيان اعيان التركة شيئا فشيئا **ذكر** البينة
 في جمعه وشرطه البيان وذكر الحاکم المرقوم في شرطه ان اجل
 كان كافيا وان بين كان احرط وابوالعيب رحمه الله لم يشترط
 البيان **والكني** يدرك الوفا بالدين **وهو** كذا الحساب **في**
 ادب القاض **قد** انما هو اوصاف ما قلته وان كان يطق البينات
 منفردا وفي القوي في اثبات بيات الزوج في النقة لا يشترط ان
 تليظ انظر الشهادة في الوفا والدين بغير القاض ان اخرج مومس قبل خلاصه او

ادب على راسه

عليه دينا اخر مبدل لفظ الاخبار لم يقبل وادسا القاض فان رأى القاض انما كان
 حال الجوس قبل انضمام مدة الحصر فيه ذلك فان قامت البينة على اربعة ارباب
 رواه تقبل ووجه ما بقي الغرض وهو قول ابن حنبل ونسب في رواية لا تليظ
 العادة فان احضر له عليه بيده بالحق قبل الوقت لا يدرى انما بالعدم قال الحنبل
 ويخرج من الجوس ويغلب **ذلك** الشهد وهذا لا يثبت على احد الا يثبت اقراره
 المانية قال في شلحنا هذا المكن شكلا اما اذا كان لا يقبل قبل متى قلنا المسألة
 في الحقيقة شهدوا بعد من المدة انما نفى لالحى سيلة حتى قال في الشرارة
 حنبل فان اقر حنبل لاشهاده لا يثبت البينة حتى خلف الجوس لانه لا يعرف حاله في الحقيقة
 غيره انما يعرفه هو يحلف حتى يحلف في ادب القاض من مرض مرضا اصابه فان كل له
 خادم لا يخل ولا يفتل **قال** **وتأمله** اذا كان القاض لا يعرف بيات ولا احسان
 وعن الحنكاف لو حلف لالحى في وادسا المكن عن محمد لومات ولق او والده لا يخل
 ان لا يوجد من يضل به **ويذكره** قال الطبري ولا يخل لغيره الوالدان ولو لم يخل
 لهم عليه وفي التوازل عن الصفات لا يخل بالانكسار في ادب الدين على المظلم لكان
 خلف لانه في حاشي اخراج عن علم التهودوا اشهادهم في الافلام ان يقولوا تشهد انك
 مفتر مقدم لا تليظ له ما لاسي كسوته الى عليه وثياب ليله وقد علمت في حاله
 في السر والعلانية لم يثبت على الافلام مقبولة الامام وانما اختلف ابو حنيفة
 وصاحبه في ذلك القاض هل يغلبه ويجرحه عندا بخينه لا عند ما جمع وقصوره
 تغلبه انما ادركته دون وطلب غريمه من القاض ان تنعه من انصرف به اليه
 حاشا ان لا يذره ولا يخل في حقه من القاض فيجرحه الى ذلك ويحصر عن القصر
 حتى لا يوجب تبرغه بعد ذلك في حاله ولا يصح بيعه من حاله يمثل القية لا تنه
 ليرفعه ارباب الحق الغريم ولا يعلل الحنبل مما بحث من المال خلاف ان يحجر بسبب
 المستحبة بغير المال الموجود والحادث **اشترط** الجوس عن قضا الدين وهو داعم
 وله دنائيل وحلف القلب والقاض على قول ابو حنيفة ان لا يبرق احداهما بالآخر
 لانها جنات ولانها لا يكون لصاحب الدين ان يبايع احداهما بالآخر **ذكر** ادب
 القاض وفي رواية العين والدين له ان يخل وفي الاستحسان يعرفها القاض لان

جاءه

اشترط

صرف الى الابل لان المنة اقل من بيع فان استوبنا كح من الابل واربعين من الغنم وقد
 في العباب صرف الى اهلها ما للشاري وقد في التادور صرف الى الغنم وذكر الابل لان
 الاداس الغنم يفتل المصاب ومن الابل لا ولو كانت له حمر وعشرون من الابل يملكون
 من البئر واربعون من الغنم صرف الى الغنم وان كانا بين يزيد على الغنم ولا يسع ولا يفتل
 الصنفين لان كانا بين مثل المصاب المقر صرف الى المنة وان كانا بين فضل عنه ولا يفتل
 الغنم ان كان ذكره الابل اكثر من ذكورها صرف الدين اليها وان كانت ذكورها
 اكثر صرف الى الابل اخذ بالثقة وفي العاروق يعرف الدين الى اموال التجاره
 من غير ترتيب ثم الى السابية ثم الى العبيد الحكمة ثم الى الشباب والمهمله ثم صرف
 الى الغنم ثم الى البقر ثم الى الابل وفي الشقاق للدين المعددين على الناس ولا يأخذ
 منهم في البقر او حمله طبعه حتى يفتل هو وهو قال في وقال
 ابو يوسف يأخذ القاضي غنما يذبحهم ويقتلهم ويقتلهم وقال محمد بن جعفر
 المعمر حتى يقاضوا وفي ادب القاضي في فرض الثقة اذا كان للسفوق اراوداه يفرض
 بفتته على ذي رحمه الا ان يكون في السكن نقل عوان بكيه ان سكن ناحيه منها
 فيباع الفضل وسوق عليه فاذا اثار الامر ان تلك الناحيه يفتل بفتته على ذي رحمه
 وسوى في هذا الواو دون المولدون وسائر المحارم وفي لـ يترك
 ومثل اعطاه اذا كان له دار سكنها لا يفتل بفتته على بيع داره وسكن دارا يسكنها
 وفي بفتته الولاد يفرض للابيع وفي جمع رهاق وهذا لو كان له دابه نفسه
 يورثان سبع ويشترك الاكبر وسوق الفضل على نفسه فاذا اثار الامر الى
 الاكبر يعرف بفتته على ذي رحمه يسكن في هذا الولاد وغيره هو الصحيح
 وفي الاضمة بعضهم يروون بين الرجل والمائة ان المرأة اذا كان لها دار تسكنها يفتلها
 على اقرارها ولو كان رجلا لا يفتل لانه كما يسكن في السكن والمساجد وفي الشافعي
 لا يجوز على الاب عقار ولله الكبر الغالب لحاجة الفقهاء بالاجماع وبموجب القول
 حلتها واراجعوا لا يجوز بيعها بمحضرة الابن في بيع غير ذلك من اثاره في الملام
 وغيرها اذ هي من الامن وفي الشافعي يفتل لايبيع الملام للاب ولكن عليه المنة
 يبيعه هو واكثر ابو حنيفة ان لا يفتل الاب اذا باع من غيره لتمام يجوز بيعه ولو

في المملوك

في حرة

في اموال

ولو حصر الابن وادى ساره وقت الاتفاق حمل الخالع اليه وسبعة امواله وان
 وكل الناصح من يفتل المملوك مال ابو يوسف وقد لا يجوز بيع المملوك العتق
 وغيره الا بقتل في بقتات المعاصرة لها روايه لايبيع الا بقتل العتق للفقهاء
 وروى عنها انه سعى وفي الاستحسان اجعوا انه لا يبيع الا اذا كان له ولد لصغيرا
 وفي الملام لا يبيع عتق ولله المفقود دارودن في بقتل وسعى ما يحكي عليه الفساد
 وفي جامع الكرخ لا يبيع على الغائب لان حال الضميمة عليه ثم بفتته في الملام
 وفي الحزانة عن الحنيفة باع الاب والام مال ولها حان في يفتل على غنمه وفي الفقه
 الابن ان يبيعان المفقود للفقهاء وهو استحسان وكذا الجواب في حرة المملوك
 عند عدمها وتالا لا يجوز بيع الابن او ركا العقار وهو العتق في حرة التفتة فان
 كان يداوى الغائب عوض الغائب فباعه في بفتته باجاز وفي المفقود اكل الزرع
 الغائب من حنبل بفتته اعطاه القاضي من ذلك بفتته اذا كان يعلم بالمكاح بينهما
 وهذا في اقربون وعاب لعل الشرح اير في طلب صاحب الدين من القاضي
 الا ان اجابته الى ذلك كذا هنا ولكن ينبغي للقاضي ان يحلها بما سما استوفيت بفتته
 لانهما معنوا من الحجاب الفقهاء فان حلفت اعطاهما واخذ منها كذا فان لم يكن
 المكاح بينهما معلوما واثبت هو يفتل على المكاح لم يعمل ولا يعطىها الفقهاء وقال
 زفر بن عبيد الله يعطىها بفتته ولا يعطىها المكاح وهو قول ابو يوسف وان لم يكن
 للزوج مال باسرها بالاستدانة هذا الذي ذكرنا اذا كان مال الغائب في بفتته
 فان اجترأ المرافعة او يودع للزوج فان كان القاضي يعلم بالنكاح والير في الوديعه
 ايرها يعطى بفتته اذا كانت الوديعه من حنبل بفتته وفي الاجناس وكذا بفتته
 الواو الدين والصغار من ولده وفي ادب القاضي يفتل بفتته على الير في الدين
 وان لم يكن له مال معلوما للقاضي فان كان المودع والدين مقرين بالزوجه وبالمال
 ايرها يعطى بفتته وهذا خلاف دين اخبر على الغائب فان صاحب الدين لم يحضر
 عمدا او مودع الغائب لم يامر القاضي بقتل الدين وان كان مقر بالمال وببنته
 ذلك ودلنا على انه لا يفتل الميراث من الغائب قلت والميراث والير في الدين
 سواء وان جحد الميراث المودع للمال للغائب او جحد المكاح او جحد الميراث لم يفتل

في المملوك

في حرة

في اموال

أحدهما أغفر الآخر تلك الملوأ في هذا الاتفاق وأما في الغنايب لا فان فارتا فاختاره
ان يتأوتا في قدر النفقة وكذا لو كان أحدهما مسلما والاخر ذميا ان نفقته عليها
والنوازل منزله الاولاد والاحداد والجدات على الام والاب منزله الوالد وكذا
المساجيل على نفقة والديه من اهل البيت ولا يجبر المساجيل والاب على نفقة والديه
وولده من اهل الحرب وان كانوا مسلمين وكذا المساجيل لا يجبر على نفقة والديه ولذنه
اذا كانوا مسلمين او ذميين في حرانه النفقة اذا كان الابن الاب لا يجبر على نفقة
نفقة له على احد وليس على الولدان نفق على امراهيه ولا على ولده الا ان يكونا لا عليه
يحتاج الى من ينفقه فيكون نفقه خارجه على الولد هكذا ذكر الحنفية على الاصل والارث
من امرأة الاب ومن امراه الابن اذا كان الابن على جرح من حرمه نفسه باكل لا ياكل
وجهه ولا يفرق وجهه بنفقه حاد مة على الاب وذكر هشام بن عمار
عن ابن يوسف بنفقه امراه الاب على ابنه اذا كانت امراه عنه مطلقا
وشروط وجوب النفقة على الوالدس هو الباء ولو ان الشراء اقداره على الانفاق من
فضل كسبه عن نفقه فان لم يكن فيه فضل فلا شيء عليه في الحرام لكن يومز ديا ثمان لا يضيع
اياه وقال سفيان العجلي على ان يدخل الاب في نفقه اذا كان عيب
الابن في ذلك الوقت ما يقوم به بدنه ولا يمنع عيب الكسب هذا الذي ذكرناه
كان الابن وجه فان كان له زوجة او ولد وهو يكتب بقد ما يفيق في النفقة
غيره على ان يدخل الاب في نفقه ويجعله لواجبه منهم ولا يجبر على ان يفيق في نفقة
على وجهه فان الاب ان يني كسوب يتقدم ان يعلى يكتب ما
يكفيه وسكفي لكن يدع العلى عدا كليا بفعل عنه ما يعطيه فاقاض يسأل من اهل
حرمته فان تبين له ان الامر كما قال الاب احب الابر على نفقه ابيه هذا اذا لم
مكر كسوبا وان كان على غير الابن على الكسب والنفقة له من فضل كسبه
ذكر الخوا لا يجبر كالاخين لادب على نفقه ابنته ابنا الكسوب ودون الكسب
خير من كسبه دكر ارح الحسم من غير الولد فانه لا يستحق النفقة في كسبه
ولا على ابيه المورث الا ان يكون كسوبا وانما يحسن الحاجة والنجدة في الكسب اذا كان
قرينه مورا الا الاثبات فانهم ينفقون على اوجه وان كان صحاحا وعن ابو يوسف قد

النفقة

ومن اوصف
ان

النفقة على الاب

النفقة

قدرا اليسار بالنصاب وعمر محمد بقوت شهر وفي رواية فضل حل ذلك وذكر
المساجيل يتقدم للمدته بان ملك ما يملك من راحة ما يبلغ نصابا وهو الوجه وان
لم يكن له شيء ولكنه كسب يوم يرضى ما يرضى عن نفقته ولا فلا شيء عليه ونفقه
الصغير على الاب اذا كان قادرا على الكسب فكتب ونفقه عليه قال ابو حنيفة وان كان عاجزا
عن الكسب طابع من الزمانه تنكف للمساكين ونفقه عليه هكذا ذكر الحنفية في نفقته من
المتأخرين من النفقة الصغير في هذه الصورة في بيت المال وذكر
الحنفية في ادب القاضية هذه الصورة ان القاضية يفرض النفقة على الاب والمطلوب
ما يستدانه الفتى ذلك من القاضية او لم تلق فاذا اليسر لها بتمه استدانها
لو كان الاب واجبا للنفقة لكنه استنع عن الامايق يفرض عليه النفقة فاستنع الادا
تومرنا الاستدانه وكذا ان فرض النفقة عليه فغاب وترك بلا نفقة يومرنا الاستدانه
وكذا هذا الحنفية حوز المضاع وجميع نفقه المحارم وقايله الاسر بالاستدانه ان
الدين يخرج بذلك على الاب ايضا وتحيل الدين على الزوج وان لم يرض الزوج بذلك
ولم يتركه في نفقه الاستدانه وذكر الحنفية الشراء بالشيء لنفقه الغير من مال
الزوج وفي جمع بهان ولورد كوايضا اذا كان الاب قادرا على الكسب والابن العجز
عاجز ناضل الكسب وله ام موره هل يومر الام بالانفاق حتى تخرج على الاب قل
يرجع قياسا على ما لو كان مكان الابن صغير والمسلمة كمالها وقيل لا فرق هذا
القائلين بالصغير والكبير وهذا روى عن اخيخنة والكبير منزله الاب في حق
احتقاق النفقة وفي حق احتقاق النفقة عليه اذا كان الاب ميتا او حيا فقيرا
وبغير حق الجدة لا احتقاق النفقة القدر لا غير على ما هو ظاهر الرواية كما في حق
الاب والجمع من الام كالحج من قبل الاب وكذا ان يفرض نفقة الجدة من قبل الام
ونفقه الجدة من قبل الاب ويتقدم في حق الجدة ما يستحق من الاحداد ذكر
الحنفية لا يجبر على نفقة اب الام وان لم يكن به زناؤه وفي المتفق ان اخيخنة لا على
نفقة مع حتمه وفي جمع بهان لا يجوز للجد نفقة الاب بالانفاق على انقائه ليجرح بعمل
الاب هذا ذكر القدر ذكر في جعل النفقة على الجدة وفقر الاب لا يجرى في الجدة بل على
الغير على ما ثبت في حق احتقاق النفقة على الجد وما ذكره القدر ذكر في ذلك قول الحسن

الصغير

على رعيته بينهما وهذا لو كان لمجدوم وإبراهيم في الغنم عليها ثمانية على الجدي خلاف
الاب في طاهر والولاية والفرق ان اتصال المافله بالحيد بواسطة الاب
كأنما له بالانتماء في الفسخ والام الفسخة عليها اثلاثا فكذا في الحيد والام
فمن اوجبته النفقة كمالها الجدي وهذا ان يذهب في الميراث فانه ليس
لجدي بالاب ولو كان له امر في النفقة عليها فلها على الام وكذا الرضاع
لان الرضاع نفقة الولد ومن ان يوجب الرضاع كله على الام لانها مولى اللبن
والتمعس بذلك وجه الفاحشانه تاد على ما له وان كان لم يبق في الام
غنية فالرضاع والنفقة عليها لان الميراث كالميراث في حق الجاهل وكذا لو
كان له امر مع غيره وشاءه موصرين فالنفقة عليها ملزمة على الفسخ على قدر
الميراث والذو لو كان لرباب فقير وان غنى والنفقة على الاخ وفي ما
نفقته ذوا الارحام نفقة الاقارب بحيث لا يفتقر الرضاع لو فسخ واحد
منهم بحسب حقه لربك له الاخذ بالانقضاء لارضاء وذكر الميراث في الحرة لذلك
الرحم الحرم الاخذ بالانقضاء لارضاء فصلت المسألة حلانية ولو لها بيت
زوجها فالنفقة لقاتلها يامر بالانقضاء لان يظهر انه لا ينفق عليها في غير
يقض عليه نفقة في كل شهر ما يكتفي بالعرف ومن الجوه في كل شهر ما يغير
في الشريفة هذا القدر ليس لانها اذا لم يتأكل عدا اتم في ان شافرض
كاذكرنا وان شافرض ذلك وقوته ورضاقته ويا موهان عليها تنفق على
نفسها ما تملك ولو هلكت القرض ان كان الزوج صاحب ما يده
ليرفرض لان يظهر طله وان ارباب صاحب ما يده يفرض وعلى قيس
المسألة الاولى على ان يرضى الزوج الانقضاء لان يظهر طله ويفرض ولو اراد
الزوج ان يكتفي به واحد من اقرانه اوسع امره له الاخرى و هلكت في زرع
على حدة فلا ذك اذا كان البيت واحدا وان كانت دارا فيها بيوت فاعطاهما
شاهدا على ان يكون لهما ان تقابل به ينزله اخر ولو هلكت النفقة وهي في بيت
الاب يده فلها ذلك او لو طالع الام الزوج انقضاء فان طالعها او لم تنفق من الاستقبال
البيت فلها النفقة وان امتعت بحق اشترى مهرها فلها النفقة وان تعدد زوجها

الزينة

دور الارباب

لها

بغير كالميراث والعز في الحين والمرض والخول او احبابها لا مانع منع انما هو الموت
ولا يجرى هذا العارض قبل ان يشغلها الزوج او يبرده فان امتعت بغيره ما يرضى
مهرها او رهنه او اجلته فلا نفقة لها فوات الاغتياص منها وعن يوسف الرواسي
والرواية التي لا تترك ولها لا نفقة قبل ان يشغلها لبيتها ولو قبلت بلا رضا فلها مهرها
وان نقلها مع علمه بذلك فلها النفقة بالانتماء القاصر بخلاف السفينة التي لا يملك الا
النفقة فانه محقق لو كانت كالميراث تصلح للنفقة الحرة والميراث
بقولها فلها النفقة وعن حميد في الرقنا لا نفقة لها قبل ان يشغلها وعن يوسف لو سرقت
الميراث فلها النفقة الا ان يشغلها وفي الرقنا محرمات الزوج اربابها ابو يعقوب
ان كان كالميراث ان يحمل نفقته او يحو ذلك فلا نفقة له او ترجع وان كانت لا يملكها
يوجبها فلها النفقة مادامت لذلك يريد به ما يشتهى من الميراث والميراث قد روى
يكتفي ولو حجت قبل ان تسلم نفسها فلا نفقة لها وان حجت بعده قال
محمد لا نفقة لها ولا لـ ابو يوسف يفرض لها نفقة الاقامة يعني لغيرها كان
يقسم الطعام في الحضر ولو هلكت نفقة الزهابة والميراث لها ولو طعنها
نفقة شهر فان عادت اخذت ما بقي فان خرج الزوج معها فلها النفقة بالانتماء لكن
نفقة الحضر وعن يوسف لو ارادت الحرة يومز الزوج ان سعت معها فوطعها
عبد تزوج بامه مولاة حرة او مكاتبه او مبرور او ام ولد او ابنة او زبوا لها فولدت
منه ولد المبرور ولم الارطع ولا لها لانه ماله ونفقة ذوا المكاتب عليها لانهم كالزريق
لها ونفقة ولد الحرة عليها ان كان لها مال والا فلا ميراث منهم الا رب بالقرب
وكذا الذي لو تزوج امه او مكاتبه او مبرورة او ولد فولدت والحواجب فيه كذا ذكرنا
في العبد فان كان مولاها فقير والاب في ان كان الولد من الامه لا يومز الولد
بالانتماء عليهم وان كان من ام الولد او المدة موصولا لانا مولى لا يحزن على بيعهم
وكذا المكاتب لو تزوج واحدة من هؤلاء فان الحواجب فيه كذا ذكرنا في العبد
من مكاتبه فولدت نفقته مولد على الام لان ولدها كالزريق لها خلاف ما لو لم يكن
امه فولدت نفقته على المكاتب لانه كسبه اشترى حرة فاستولاهم استحققت
او زوجت نسبا على اباها غيره فولدت فلهذا في امه غنم الاب فيه او ولد لولدهم خاص

ولها

اذا

ان جاء والولد حرة لانه ولد الغدور وانه حر بالقيمة قاله عمرو بن لو لما الولد
قبل ان يوصيه فلا شيء على الاب كونه المصوب مات قبل واب المالك لان الولد حدث
امانه في يده وانما يصير عام بالمع والى وجوده ولو خلف الوالد الا كانه ذلك لايه
لانه حرة في حقه ولو قبل الولد حرة فاذا الاب ديت حرة من نفسه المولى لان الولد
بدل الوالد كان جسمه كجسم الوالد وحده العرق على التساوي لان المولى حرة في
بالغير على شبهه ولا يرجع به على الاب لان منفعه المولى حرة له ولا يعتبر فيه
الغدر بخلاف قيمة الولد ولو كان مكان الشرايه اوصدقه او وصيه لم يرجع على
الاب والوصف وفي تركه المولى شيء لانه شبيه بخلاف الوارث اذا استولد بغير
اشترائه ببيع على ابه مورثه لانه فام مقام الوارث ولو اشترى ابه واس وارهبا
لم اشترى وفيه المولى ورجع هو على ابه بالثمن وفيه الوالد ببيع ابه على ابه
الاب بالثمن ورجع بغيره المولى ايضا لان الثاني رجع على ابه بذلك الغدر وقا راجو
على ابه بغيره المولى لان لا يقطع بغيره وهو لا يقطع في الرجوع بغيره المولى
وكومصوب وهو على ابه او زوج امراه احبته انما خيره وهو على ابها كاذبه فاستولها
كان ولدها رقيقا لانه راسر مغرور او لو اشترى جارية لم على ابها الغيرة به بل
البائع وكل من صلح ابه اوقات فاقوى في فعلها على ذلك وعلقت منه ثم طهره عدم
الاذن والوصية رجع على البائع لانه مغرور ولو اشترى المولى ولدها رقيقا او بغيره
او كاذبه من ابه بغيره المولى لم اشترى مولاهما في الاب بغيره المولى ولو اشترى
وام الولد وقيمة الولد كالثمن لانه الذي غره فتم اغيرها وعن ابن خزيمة لا يضر فيه
ولدام الولد وفي السلم باع الغار السورة فاستولها المشتري كاحد المال المثل
ما يقيم فانه باعها وعرضها فيه ولدها ولا يرجع المشتري على الغار في قيمة الولد ولا
بالغدر وكذا الغار لو استولها ام اخوها مولاهما لم يرجع الغار على احد منهما
قيمة ولدها وكذا الولد لو جارية ابه فاشترى رجل فاحدها وعرضها فيه وارهبا
لم يرجع الاب على ابه بالغدر ولا يقيمها المولى بل رجع بغيره المولى على ذلك وفيه
ولو اشترى جارية عن البائع بالخيار فويعها فيه للمبايع اجماعا للبائع البيع
عمرو لم يرد ذلك المولى لاشترى رجل فاحدها وعرضها فيه ولدها رجع المشتري على

اشترى

البائع بالثمن دون الغدر وقيمة الولد ولها المكتبة جارية اشتراها ولها
مولاهم بولدت منه فاقى الولد وصدقه المكتبة بنت تسمى بالمال في المكتبة
قيمة وعرضها ام اشترى رجل من المولى فاحدها وعرضها فيه المولى رجع المولى
على المكتبة بغيره المولى ولو اشترى المولى والعرض في الثاني الغدر والمثل رجع
بقية المولى على الامه بعد اطلاق فان كان غره منها رجل رجع عليه بقيمة الولد
في المال وفي الاستحباب وكذا المولى كانه رجع رجعها منه على ابه حرة ولو
لم يضر حرة ولو لم يضر المولى رجع رجعها منه لم يرجع عليه بغيره في الثاني
غره المذمومة وام الولد رجلا فان الخواص على ما ذكرنا الا ان الاب لا يرجع
عليها بغيره المولى ليعق وكذا لو كان الغار عبد او مدبر او مكاتب الا
ان العبد او الامه او المذمبة وام الولد كان غره فان المولى رجع الاب
عليه بغيره المولى في المكاتب واما المكتبة وان غره فان المولى لا يعلقه في الحال
وعدا ومكاتب او يد تروى امراه مان مولاه على ابها حرة غره بذلك اغرته
المراه بولدت له لم اشترى رجل فانه باعدها ولدها وعرضها لانه لم يضر
ولدها حر بالقيمة لانه راسا ولما هنا فاسع رقيقين يفتقر بصفتهما بالخلاف
الحرة فانما ابنته بعت بثلثان الصحابة كلان القياس وهذا يشترط بغيره
تزوج امراه ولم يضر رجلا فاحدها وعرضها فيه المولى رجع المولى بغيره
انها ابنة المولى رقيقا بخلاف المولى الجارية والولد والعرض لانا انما قضينا
بغيره المولى بغيره المولى وقد وردت المذمومة فيما اذا غرته بالانسان
الشرع في الثاني من عليه الذي يصف رجلا انه وكل بغيره المولى رجع المولى
ان سقته المولى ذلك لان المولى يقيم حقا للغدير وهذا الولد بها وسلب
ودفع لاحد حال ان حبرا القايب دفعه لا يرى لو دفع الى فتوى رجلا الاجازة
لم يملك الاستقراء لاحد الاجازة مضافا الى وفي المتفاوتين على وجه
الانكار اما ان يرد فان حصر الغايب وصدقه في الموكالمة من العدم وان لم
يصدقه ولكن اجازة بغيره كذلك ان كان المقتضى قايما في يد المالك وان كان حرة
الاجازة وذكر الفخر بن طه لان المردون اشترى ما في منته فادفع وما في منته فادفع

صوابه رجع

ويحل عليه لأفع الاجازة وان كان المتبرع قاعا لان التبرع لم يوافق مال
 الغائب وفيه اربع قبض دين غنوه واجازا الطالب وهو قائم لمجرد ان حقيقه
 واليه رجوع او يوسف وان جحد الغائب الوكالة ليرجع على الوكيل ما قبضه لانه لا يجد
 بطل حقيقه على يد الوكيل ولكن يرجع على العدم بدونه وهل يرجع العدم على المتبرع
 اليه ان كان المتبرع قاعا في رجوعه على العدم فيرجع مال العدم وان اذ اخذ مثله
 للتمتع وان كان مائضا او ادعى للبال او ادعى الى الغائب ان صدقه العدم
 انه وكيل ليرجع لان في زعمه ان قبضه حتى وان كذبه او سكوت ودفع اليه يرجع
 لانه رخص قبضه لاحال اجازة الغائب وهذا لو صدقه وقبضه ضمان الدركيان
 وانت وكل لا يراى ان يضر الموكل فيكره الوكالة ويخضع مائضا فيمير ذلك
 دينيا عليه فقلت حينئذ ان يجب له عليه فقبل فاذا اخطا الموكل من العدم حلت
 الكفالة للغير ان يرضى المير كذا انما صحى بوجهه ليرجع الى الموضع او الى الكف
 المتدفع او يدعيه ان يصدق ودفع اليه بمالك عدم حضوره ولو عفا انكره لرساله
 فانه يفتقر اليها شأنا فان من اخذ ليرجع الاصل المدافع وان رخص المدافع ليرجع
 المدافع على الاخذان مدته ودفع اليه وان كذبه او سكوت ودفع اضمنه ضمان الدرك
 ودفع يرجع على الزبوات دفع الغنم المال الى الوكيل ادعى ملكه لم يوجب له ان يسترد
 المالك فإراد ان يملكه على الوكالة او اقام البينة على اقراره ان المالك ما وكله أو
 اقام على ان الطالب حضوره والوكالة لا تقبل لان كل ذلك يمتنع دعوى صحبه وطر
 بوجهه لونه ساعيا تغفر على وجهه للغائب الا اذا احدا الطالب وكالاته على قاعا
 او اثر الوكيل عند القاعا انه ليس به وكيل محمي كان له ان يسترد لا تتحدد على اخل
 الى اقامه البينة وان اقام الطالب جحد الوكالة ومضى المالك متى تقبل ان يضا
 يثبت لنفسه الرجوع على الوكيل باعلى اثبات سبب انقطاع حق الطالب على المدفع
 وهو قبضه المالك بنفسه لم يضر يد الوكيل ضروره ولو ادعى العدم على
 الطالب توكل القابض صحت دعواه ولو اقامه البينة له وله
 استحلاله ان يكره له بدنه وان يكره له العدم وان خلف واخذ المالك من العدم
 ليس للغير ان يرضى الوكيل لان العدم لم يرضوا لك الله حيث ادعى الوكالة على الطالب

ان

الا اذا كان المدفع قاعا في يد الوكيل اخذته وان كان مستحقا حقه ولم يرضى الوكيل
 يقبض الدين بالبينة فقبض ضاع عندهم اقام المدفعون بالبينة انه قد قبضه وبالسداد لا
 سبيل له على الوكيل ذلك انما سبيله على المدفع لان يد الوكيل يده وفي الحال انما المتبرع
 بينة على الوكيل على ابقاء التبرع والوكيل ما يرضى ولو ادعى له عدم على الوكيل انكره ان
 او استوفى على لا يرضى على الوكيل وان اقر به بطل حقيقه في القبض وهذا لو اشترى جارية او
 انها زوجة فلا بد للبينة على البائع لم خلف وكذا البائع لو ادعى على الوكيل ان يرضى انكره
 الوكيل لا يرضى او يرضاه بالبينة في مدة الخيار لم خلف الوكيل وهذا المشتري لو ادعى على
 الوكيل باخر الشفعة تسلم الوكيل الشفعة لا يرضى على الوكيل وكذا الاب او المالك المدفع
 بمواكبره ان يرضى دخلت بها واراد عين الاب لا يرضى عليه وهذا المتبرع او صاحب الدار
 على ان يكون للمدفع عليه وضاف اليه مال واله والضمان لنفسه ان اراد عين المدفع للمدفع
 على ان يكون للمدفع ليس بملك للمدفع لا يرضى عليه وان اقر به بوجهه اقراره كما
 دلالة ليس ضرور الاخذ بالاقراء توجه المير عند انكاره وقد لا يرضى حقا
 في البينة ولا في المير ولو اقر به او يرضى به كذا ادعى على رجل انكره اشتريت
 هذا من وكيل فلان قاعا والبشر والوكيل غيب لم يقبل بينة المدعي ان
 كان وكيله والبائع ولا خلفه انه لو كان وكيله ولو اقر به لم يرضى بوجهه دفع
 التبرع ولا لا يكون حقا في البينة ولا في المير لان لو اقر به بوجهه عليه كذا ادعى
 على رجل عدا فأنكر فضا مع المدعي على ان يكون العدم له لم اقام المصالح
 بدنه على ذي اليد ان كان للمدعي لا تقبل ولو اقر به بطل حقيقه لا خلف لكن لو اقر ذو
 اليد بذلك استرد فضا المصالح ويكون المصالح على المشتري وقد يكون خصما
 في المير لا في البينة فأنكر عدا وقبضه فمراة انه كان فلان ودفع اليه
 لم اقام البينة على البائع ان كان فلان لم يقبل وان اراد البينة خلفت فان نكل
 رد التبرع وقد يكون خصما في البينة لا في المير فادعى عديم فهو رجل انكره بطل حقيقه
 على احواله بالبينة وادار تخفيف ذي اليد على الاخر ما سماه هو للمدعي لا خلف
 ولو اقام البينة على ذلك لم اخذته وكذا الوكيل المشترى اراد ان يرضى بالبينة فادعى البائع
 رضا الموكل لا يرضى لا خلف الوكيل ولو اقام البينة على ذلك بطل الرد وقد يكون خصما

المد

المدعي
 المدعى

المدعي
 المدعى

المدعي
 المدعى

في البيعة واليمين كالمتاجر يقول استأجرت من الكوفة الى بغداد
وهذا الجار الى القصير وهو ينفق الطريق واقام المتاجر معه فقبل ولوا را د
عليه المتجر له ذلك الجاهل من اصول ويا رب الفاضي اقرا الغرم ما لو كاله وانكر
الدين صاروكيلا في حق استأجره على المال ان كان جاحدا واخذ منه ان كان غفرا لا
في حق تعديه الا على الوكيل ولا في اثبات الاضطرار الى الملوك ولا في ابرار الملوك ولا
في اثبات الوكيل على المال البيعة حتى تمت وكالمتاجر البيعة مع اقرا الغرم بوكالة الله
م سبعة المال وفي الاقضية لا يثبت الوكالة بالانذار في حق الاختلاف على المال اذ
اقام البيعة على الوكالة والمال دفعه فالتأجيل اوجبته فقبل على الوكالة
او لا يموم بعادة البيعة على المال وقال ابو يوسف فقبل على الامير فقبل وقاله
او لا يبال له ولذا لو ادعى على رجل انه وحي فلان الميت وان الميراث عليه كذا واقام
البيعة على الوصاية والموت والمال وكذا لو ادعى على رجل ان باع مائة اذ اوث له
غيره وان لا يملكه كذا واقام البيعة على الثوب ووفاء ابيع وعلى المال وان ائتم
الغرم بالمال وحدها الوكيل يطلبه تاسعا بغير ابطال وكل يقيم ذلك
منك فلا يبر عليه خلاصتها وكذا لو ادعى على رجل انه لا يملك مائة اذ اوث له
اه غيره وذو اليد يملك بالمائة لانه منكر وفاة ابيه وكونه وارثا له فليأبى به
ما يبر من فلا يمان ان هذا ابنه ولو اقر ذواليد بوفاء صاحب المال لانه
ه لا اعرف هذا المدعي خلف على الثوب بالاتفاق ادعى ان لا يمان له ادعى
ايه يقيم حقه الذي جاز او اعلى الذي فيه فاقرا للمدعي عليه ما وصاية والموت
وانكر المال له ان يخطئه فيه كذا في الوكالة وان اقر المال والموت وانكر الوصاية
الفاضي ان يثبت وصيا وان لم يثبت لغيره ان يخطئه فيه لا يخطئ بصر خصا بعد
دان اقرا الوصاية والمال وانكر الموت فانه يخطئه على غيره وفي الغافر لا يخطئ الوصي
ان انكر الوصية وفي الاستيعاب ه لرجل فلان عليك كذا وهو يكر راتنه
فدركني بالخصومة بعل وتصادق على الوكالة فالفاضي يبره بالخاتم معه لان
المطلوب اقرا نعمه واقره هو عن نفسه وان كان الوكيل والوكيل المطلوب
لما بره بالخاتمة لا تحصل الفاضل يرجع المطلوب ولا يصدق الوكيل على ادعى كذا

او

ع

في الثاني فان شهد ابو كاله الطالب وادى كل واحد لا يقبل الشهادة وان كان
تقبل في ادب الفاضي كل نسبي او اقره المدعي عليه فقبل يتخلفه عليه في حق
المالك الاقرا بالبيع والبيعة والروحية ويول المدعي فقبل او لا من امان
الوكيل الا اقرا المار ما لو ادى فلو اقره ان كان فقبل البيعة من غيره لان المال
كان للمدعي وهذا الوفاة ان هذا الرجل اقره واقام انها ائتم فقبل هكذا ذكر الخصان محمد
في الجامع وذكر اجاب الامام على يوسف انه لا يقبل فاذا ذكر ابو يوسف فابر ما ذكره
اسم ان يكل لغيره او اقره لا يثبت لا يتخلف عليه الا اذا ادعى المال بذلك السبب
مجان مدعى على رجل انما خاضه لايه وان اباها مات وركبه فريده او يكر المدعي فقبل
فرض البقعة عليه وهو وسرا ويدعى عليه امتناع الدرع في الهبة باركان في المثلث عليه
له واراد الرجوع او يبر على جديان ه هـ هذا الصغير الذي لم يقطع اقره فقبل المدعي عليه
المخلفه فقبل على السبب للجامع وان كل يثبت ما ادعى على المال وغيره ولا يثبت ذلك
لو اقام البيعة لا تقبل ما لم يدع فقبل جفا وفي الجامع وكذا ابن الابن مع الجوع على هذا
فان اقام البيعة فقبل ايضا لانه لا يتوصل الى اثبات ما يدعى الا باثبات نسب المدعي عليه
من الابين مكان الاب او غلبا فيثبت الماخوذ حصان من اقامة البيعة بالانكار
وكذا اقام على امتناع الرجوع في الهبة او فساد النكاح بسبب الاخوة او بحرس المخرج
جميعا بغيره وعلى هذا فمشتاخا وهو انها لو ادعت على رجل انه اخوها لغيره ما يبرها
من غيره وانكر المدعي عليه يجب ان تقبل بشهادته قوله محمد لان النكاح حوسم لها
من الولي على قولها لا يقبل لانها تزوج نفسها او ادعى الاخوة او نسب او اقره
لا يثبت فصدقه المدعي عليه يثبت النسب بينهما حيا يتما من المقتضى والاربعين
ذلك من الحق قوله الميراث لها وارث محرم فادوات عمر في يورده عليه كان يتصدقها
فيما ورا فرفضه صحيا وكذا ان اراد المار ما لو ادى احد الثنا رضين اقر لصاحب
يشترى ربيها فها فاشترها وادى الفرض من مال المشركه لم يرجع الا لغيره
وه لا يخرج عليه بشفق الميراث في الميراث وتغ للمار بعد حل الوطء وقد اقر الفرض
من مال الشراء فبرج الا لغيره عليه بشفقه كما اوسترى لعمام وكسوة لاهله
واذا اقر من مال المشركه له حل الميراث وضو سوت الميراث لهما في الميراث

المطلوب

على النسب

قالوا

شرا الطعام والكسوة وشرا الموارث لكي لان شرا هذه الاشياء استثناه من
المفاوضة للضرورة فكان الشرا وانما له خلاف لما فيه فصا والاذن بجار اعر
هو نصيبه منها من شرا به شرا خلاف ما اوزاير كان شرا خط
لياكل حيث يرجع الامر عليه نصف المثل ولا يحل الاذن بخرا اعر العبد لان
هبة الشاخر فيما يقسم لا يجوز وقيل لا يرجع واستسكن له اعلم

وكذا الوكيل

الوكيل يقبض العين من المودع او الغائب لا يكون خصما حتى لو اقام ذ والميد
بيته عليه على الشرا من المالك لا يقبل الا في قصود الوكيل نقل المراه او الامه
اذا قامت البيعة على الخلائق او العتاق وان لم تنفع لها ولا للمودع والغائب يسه
يوجب ثلثه ايام ان ادى اقله بيته حاضره فان حضر والادفع الى الوكيل وكذا الوكيل
نقل العبد وهذا في الجماع اقام بيته على امرائه ونزوجها واقامت بيته انه
نزوج اختها قبله او هي في كاهه يقبض كساح الحاضره وقال لا لاحق بخبر الغاييه
فان حضرت واقامت البيعة نقلها والافقض بيته المدعي وعن ابو يوسف يقبل
بيته الحاضره في بطن كاح فنهال في كساح الغاييه وكذا المرسى قبل اليها
تثبتت كساح الغاييه وكذا الاختلاف لو اقامت الحاضره طليقته على اقرار المدعي
بكساح الغاييه وهذا لو اقامت على كساح امها قبلها ولم يدخل بها او على اقربائه
بذلك فان اقامت على اقربائه بنكاح بنته لم يقبض بيته المدعي لانما عاقر نفسه بحرمه
الحاصره خلافاً لقائمة البيعة على كساح البيت لانه اثبات عقد وهو يستلزم
البرء ولو اقامت على كساح امها او شها ودخولها امها او شها اياها بنكاح وعلى
اقربائه الكساح والدخول والمشهد وقبل ويقبض بها لانها اقامت عليه باثبات
الحرمه لا لاثبات حق الغاييه وفي المتن اقام بيته على امرائه انه تزوجها واقامت
انبتها انه تزوجها ولم يدخل بها يقبض بسبعه الرجل لا ببيته حتى نفسه قبلها وان
دخل الام كذلك لان الزوج ذليل سبق العقد وهذا او دخل بالبيت يقبض
بيته وان دخل بها تزوجته وسهها وفي المتن قل وايضا في يد رجلاه هو
عبد لم وكل جلاخه ارضه قبل الوكيل المتزوج اقام ذوايد البيته انه ودعيه

لان لا سبيل للوكيل عليه حتى ضره لان فان حضر فاقام الوكيل بيته اتمه بحبل
فلاين وان العبد عليه وكله له اخذته وحفظته ولو ذل الوكيل يقبض الف من خصما
حتى لو انكر المدون يقيم البيعة عليه ولو اقام المدون بيته عليه لم يضره ولو ذل الوكيل
اراه الوكيل باله قبلت وقال لا يقبل على اثبات البراءه ولا على الاثبات كذا يقبل
يد الوكيل كافي الوكيل يقبض العين كساحه وكيل خيلك الذين من المديون واخذ الهم
العبيد ولا عتقه والوكيل بالمبادله حتى يكون خصما للوكيل بالغا لثمنه اذا اذنت
اليه فله عليه بان يوكله على الشفعه قبل وكذا الوكيل الشرا اذا اراد الرب العبد
فقامت عليه البيعة بان الموكل رضي العيب يقبل وانما لو اقام المدون البيعة اتمه
دفع المالك الى الموكل قبلت وفي العلم وكذا الكلام في الوكيل يقبض
بذل الكاهه اقام المالك بيته عليه اتمه اذ الى الوكيل ابراه الى اياه وعن حميد
بيته المطلوب على ان يباع من المالكين الذين كذا لا يقبل على الوكيل وعن ابو يوسف
يقبل على الايفاء وفي شرح بكر الوكيل يقبض الذين من الفسخ لا على الاخر لا على
والوكيل بالاعانه والادباوع والا قراض والره على القرض على القمير وذكر
القذور كانه لا ملك له اما ان يكون نفسه واثبات او اختلاف
قال دار الوكيل اليه والصدة اذا قبض وقيل بما امر به فليس له المطالبة برد
شئ من ذلك اليه وكذا لو كان وكيله بالاستعانة والارضاء والاستيهاب فالحكم
والحق في ذلك الموكل وهذا الوكيل بالشركة والمضاربة قال الوكيل
بالبهية يقول ويب لك او رهك او اعارك قلت ولش هذا بل ارم حتى لو ابر
وهو كذا يجوز ذكر جرد الوكيل اليه ان يرجع في البهية اخرج الكلام مخرج
الره القارض مخرج الوكيل او كاهه في البهية مخرج جرد بل رجلا ان يره له وهو يصر
لها بها الجسد والره قال الوكيل قال للمره ان يقرض فلا تأكل ا
وخذهما الره قال له له القرض واذا له اقرضه فلان وارته منته هذا
فاحصم الوكيل في التقاضي اكل الا يباع ختمه في القرض والره والوكيل الشرا
مفاعله البائع والمثل وعن ابو يوسف في الدار ايضا وفي الشرا الوكيل الشرا الشفعه
والرجوع في البهية لمعان بما هو او يره ذاه الوكيل برد الغضب له ان يحكم ولا

خلقوا والويلكيا لمحقلا لخاص الا انما اخذتموها فان فلان ساذقه واوكلوا له
او الملائكة لخاص وكذا الروح والماتون يقبض الذين لا تلك الخصوصية وانما الذين
لوجود الماتون وتلك القبطن لائق والويلكيا بخصوصية في العيز والذين وويلكيا بالقبض ان
تمام الخصومة بالقبض وفي زماننا لا يقبض لانه وويلكيا المفرومة في لا يوتق في الـ
وكذا الويلكيا لخاص في لا تلك القبطن زماننا في شمع وفي شمع بركا الويلكيا لخاص
يعين العز في كانه بله كانا في العز في الحلال في القاض والويلكيا يقبض كل الناس وكل
بالخاص وويلكيا بالقبض والحلال والرسول بالخاص في تلك القبطن لانه في زماننا الرسول القبطن
ولا تلك الخصوصية اجماعا والويلكيا بالخاص في تلك القبطن على جواب العز في تلك الخصوصية
على قول البيهقي اختلافه وانه لا اقرب ان ذلك والويلكيا بالخصوصية في تلك الصلح
والويلكيا يقبض العبد اذا ما قبض فوجد قد قتل فليس له ان يقبض القبيح في ذلك
بكرهه صاعدا فان قيل بعد الوكاله وان كان مقتولا وقتلوا لمكان ليركوا على ما
يرك فلذلك وان كان عالما للموكل فيم القبيح وان كانا لوديعه مثليا وانما ليس ان
فقبضه المودع مثليا للموكل اخذها لان المثل الذي يقوم مقام اصله وان كانا لوديعه
جارية قولت عنه بعد الوكاله فليركوا اخذ الوالد وسئله لو كان زكيا لبيعها
اربع الولد فينزل يوسف مع ودا ولو كاله مع الخلق فينزلوا او اثريعا ولو كاله
اربع الثور لو حو على ما اخذ المودع ارشها فليس للموكل اخذ الارش وكذا غلبه للحاربه
وفي الفارس في ذلك قبض شاه فليقتل فيم القبيح والولد والرمح والحق في القبيح
من الحاربه وسبق المثل احسانا ليوكل الويلكيا فيم فعاد به مع المجمع وفي الثاني
الويلكيا يقبض البشائر وفيها فانما ان يقبض اقرب في الوكاله او بعدها لا الصان
انما القبيح بالجميع وانما كان لا يورثه البشائر فيم القبيح فيم القبيح وفيها
وفي اسفار محمد وكل جلا يقبض ارض له في زماننا فيم القبيح فيم القبيح فيم القبيح
وجبة الموكل في المذبح والويلكيا فيم القبيح فيم القبيح فيم القبيح فيم القبيح
بازا وادع المعاملات فيم القبيح فيم القبيح فيم القبيح فيم القبيح فيم القبيح
اليد في المذبح او كان ولا الصلح في زمان ولا الصلح في المذبح او كان
الارض واليد فيم القبيح فيم القبيح فيم القبيح فيم القبيح فيم القبيح فيم القبيح
بلغ مقابلة

لم يمتنا والحادثة قبائسا وهو قتل أوكيلنا الذي كان له على الناس حسد
الحادث وفي الأسجاني لم يقتل النقام والحادث لأن أوكيله لم يمتنا وقد
عنه ومتناو كلكه كما في أوكيلنا بتقضى غلته على الناس الكفاية لأن الناس لم يتناووا
للكاهن في اليوم الحادثة فلم يمتنا كليلها وفي الثاني وكذا القياس والاختيار
نوكله بطلب كل ذي له والخصومة فيه وكذا التواكل على أوكيلنا يمتنا وفي
الروايات ولما أوكله بطلب خوله في مصر وكذا أوكيلنا على الناس يصير كليلها
تقتضي القام والحادث حسبا وأني شريح بكروا أوكله بتقضى غلته على الناس
يصير وكذا لا يقتضي القام والحادث وفي الروايات وكله بتقضى غلته على الناس
لم يقع على الحادث لأنه أضافه الحاقه في الجميع وفي المتناقض محمد وكله باجاره
كذلك أوكله برسع كليلها يصير كليلها في الحادث أوكيلنا الخصومة
أقربا لما في أوكله بطلبنا دعواه أو ندم المتقضية فني بذلك على الموكل
ولما أوكله غير المتناقض فني عليه بذلك شاهدان لم يقع في الإلتزام مع أوكله
وهو لا يوجب بغير إقراره في الوجه لأنه قام مقام الموكل والحق في ذلك أوكله هذا
كذا في حق وكيله وقال لا يوجب إقراره في الوجهين إلا بغير إقراره وكيل الموكل
بالقضاء على أوكله لهما نعماء وبالحوادث وهو لا يملك ولا إقرارا بغير إقرار
بإبطلان الخصومة سقطت وبالجواب محقق بحل القضاء ولو أوكله على أوكله
خافه غير المتناقض سلمه القاضي فإن أقره فقراره بالخلاف وإن لم يقره
قبل الوكاله لم يملك الخصم بل بعد ما صدق بحج من الخصومة ولا ينبغي دعوى
الأقارب ويقبل البينة على الإقرار قبل الوكاله وحج من الخصومة وروى عن
ذو الجواز باخلاصة عن مالك تسليمها في محضر القضاء لا يملك ذلك في محضر القاضي
فقبل المحضيه وهو قياس المحضر على الموكل وهو الذي سلمه مالك تسليمها في الوجهين
ولا يملك على الجواب وفي الثاني كان أبو يوسف يقول أولا لا يحل للأقارب
بسلم الموكل ولا تسليمه على لم يرجع وبذلك يصح إقراره بكل الجواب وبذلك
في أوكله لا يملك تسليمه عند القاضي وبغير إقراره على موكله وعنده في المتناقض
لا يملك إقراره على موكله حاله وفي الثاني يجوز إقرار أوكله بالصلح على الموكل

الكتاب الثاني

وكل الخصومة واستثنى الاقراحي الاستثناء في ظاهر اوابه وعرف يوسف لايح
ولاستثنى الانكاح عند خلع طرف يوسف التوكيل الاقراحي لكونه اقراحي
ابو اليسر ابو جادان فيه واما في رواية لا يكون حتى يترك الوكيل وروايتان
وان لم يتركه لكونه من بعضهم يكون ومن بعضهم لا يكون حتى يترك الوكيل ومن بعضهم لا
يكون ولا يوجب اختيار الوكيل وفي التنازع يجوز التوكيل الاقراحي وروى الحارثي خلافه
وذكر في الوكلاء التوكيل الاقراحي لكونه اقراحي لكونه لغيره وذكر الحارثي فيمكن
الاقراحي التوكيل الاقراحي لو اقر الوكيل ببيع وواخذ به الموكل عند يوسف
ورواه ابو اذره على موكله ونسخت التمرى وكلها الاقراحي في ذكر المصلح في ذلك
وهذا دليل على ان التوكيل الاقراحي لا يكون اقراحي لان خلاف ما قاله بعض الكواكب لا يكون
كقراحي وجعل مال بئس توكله صاحب المال يقتصر على الاقراحي لا يملك ان يملك
لغيره وهو يقيم الدين على نفسه من حيث انه يبيع حقه فلا يبيع وكلهم يقيمون
عن الحق لانه ينزاه الكيل من التمسك ولا بالخصومة فلا بد ان يتخاضع لان الخصومة
منها بعدد ما يقيم من التوفيق على القاضي وان وكل بالبيع والشر لم يفردها وان
كان اقراحي مطلقا لا يفسخ في حق الراي وهو يبيعها وهذا خلاف قول المالك
والعناقير في حق بئس يبيعها لانه لا يملك الحق فان يبيع نسبه انما يبيع في حق
قيل لم يلحق اليه لان التمسك بما دون ثمن الملاء وكما وكل المتاح والمطلوع وكل الظان
والعناقير مال واليه واليه وكل اخذ بالشفعة وكل الطالب بغير اليقين من
الميلون وكل الموهوب لم يقبض اليه وكذا لا ينفذ احدها في قوله ان ينفذ فلفظا امر
او ان ينفذ او ياتيها او ادرها وما ودا وكل الواجب بتسليم اليه وكي المديون تسليم
المال الى الطالب وكذا الرجل امر بغيره في التديين الى رجل بدين احدها لم يجره وكو
كل لهما براه فعمل ذلك احدها جائز ولوقال لا والله انتب طلاق اشيا
اسه وشيت فثبت الطلاق لم ينفذ هذا قوله لرجل طلاق ان شاء الله وشيت
او ما شاء الله وشيت فلفظا الطالب ردة لم يبع عدى ما شاء الله وشيت
فباع حيا وكذا وقال طلاق امر ان شاء الله وشيت من المال لانه مطلق
المشقة في التمسك بل في الابد والادخال المشقة فيه لتسحق الامر كايها

هذا هو الوجه في قوله لا يملك الحق فان يبيع نسبه انما يبيع في حق

بعض ما يشترطه واوله طلق ما غابت من الما وشيت فلفظا لهما في الخبر
الزوج لم ينفذ لان في شهاها براد به التمسك عليه وان لا يستبد بالتسليم بدونه
ولوقال امرها بئس الله ويدك فلفظها وقع هذا خلاف قوله بئس فلان وشيت
لا ينفذ في الخلق وكذا هذا في البيع والعناقير والاجارة واللع على مال لكن في المالك
والعناقير مال او غير مال يقتصر على المملوك واللع على مال الزوج وغيرهما
مالك واحدا الرسول ان ينفذ في التفرجات في الشافي ليس لاحد الوصية ان ينفذ
بالتسليم في مال المصنف فيما يمس على الولايه كالبيع والشر لا يفسخ ويضم الى المصنف
والارثان والمحابه وقال ابو يوسف ينفذ ولا ينفذ في الولايه
لا يشترط الا يشترط في التمسك لهما على التنازع كالاخير في ولاية الانكاح هذا اذا
ثبت شرط لهما الموصي لما ثبت الولايه لهما جله صارت الولايه مبنية بشرط الاجماع
رايها قيل المالك في اذا اوصى لكل واحد منهما على حدة اما اذا اوصى لهما
جمله لا ينفذ احدهما بالاجماع ومن على عكسه في قول المالك
في الفضلين واحدا في حق هذا ومن اذا وكل جلا يبيع عبده وكل احببه
فما يباع جاز وفي الا لا لو كان للبيعت على احدهما من فاداه الى الاخر لا يجرى
التنازع جعل على الوصي مشروفا لم يشرط بدونه عندها وصل المشر فان يقيمها
ان احدا الوصيين ينفذ بالتسليم فيما لا ينفذ على الولايه كشر الفرض وشرا
مالا لا للمنفذ ونفا الدين ورد الدايغ والغصب وجمع الاموال الضايغ وسبع
ما يباع اليه الفساد والخصومة وبيع البيع الفاسد وتنفيد الوصية بشرط
واعانت عليه يعني لانه هذه الاشياء من جله المروءة واما مال الميراث والرفق
في الطريق وفي الشافي او اخلفا في كون المال عند احدهما جعلت ايدهما قيل
الغنة والانهما ابو يودعه عند غيرها او عند احدهما العوم ولا بينهما
وفي الاجماع ترك الميت كونه لهما لاحد ان يسلم الى الصبي في قول
ابو حنيفة لاحد الوصيين ان يواحد اليتيم ولا يواحد
عبده وعن ابن يوسف لو وهب اليتيم جاز لاحدهما تعهد واحده
ما صار في يده من تركه اليتيم ولو اوصى ان يحسنه فلان ما به كان لاحدهما

الملك

دفع المال و لم يرمي رجله لغير لاحدها دفعة و لم ياع الميت شيئا و
 المشترك يجب بفضلهما فلا حرجهما و ان دون ذلك فليس للميت و واجب
 القاض اوصى الى رجلين ان يصدقا بكذا من ماله و لم يعين الفقير و اوصى للميت
 و لم يعين سكران لم يصدق لاحدهما خلاف ابو يوسف و ان يعين سكران بالمحتاج
 و كذا لو كل رجلين فانهما هذا الميت و لم يعين المصوب او عتق و في اشافي
 انقسم الوصيان المالك باخذ احدهما نصيب بعض الورثة و الآخر نصيب
 البعض لم يجز الاجماع و ان غالب احدهما فتقسم الاخر الورثة لم يحز
 خلاف ابو يوسف و في ادب القاضي لو كانا وصيين فباع احدهما شيئا واشترى
 الاخر و موعلا للظالم و في التوالت اوصى بان يشتري من ثلثه عبد كذا و يعق
 عنه و له وصيان لاحدهما بعد قيمته كما هي لشي للاخر ان يشتري منه لان
 الشرا لا يبيع الا منهما و في ادب القاضي اوصى الى رجلين فأت احدهما
 و لم يوص الى الاخر و موعلا لغير للاخر ان يعمل بها حتى يوفى الاموال القاض
 فان راى لصلاحي ان يشتري اليه رجلا مكان الميت و عدل لان الميت رضي بغيرهما
 و عدل ابو يوسف فيغير الالف بالتصرف اوصى الى رجلين فقبل احدهما و لم يقبل
 الاخر اومات احدهما قبل موت الموصي و قبل الاخر ليعتد بهذا القابل
 بالتصرف و عنده يتفرد اوصى الى رجلين و نفق احدهما فالفان ان شاء الملق
 انما بالتصرف و ان شاء ضم اليه الاخر بدل عن الفاسق و لا يفرد بالتصرف
 و عنده يتفرد و في التمتع ان لا يوصف مات عن اثنين فجعل رجلا
 و ميسرا لاحدهما و جعل الاخر وصيا للاخر فانما خليفته قال
 هما وصيان جميع الزكوة و قال ابو يوسف كل واحد منهما وصي فيما اوصى اليه
 ذكره ابو حنيفة في المجلد و اوصى بتعاقب اثنين الى اخر فلا يعمل واحد
 منهما يصيب وصيا في العيز و العيز و له محمد كل واحد وصي فيما اوصى اليه
 قال الشيخ و هو و واجب عن الميت ايضا ذكره الملايين ان قال ابو يوسف
 قال بكذا اذا اوصى الى ان لا يرد لاحدهما فيما للاخر ما اذا قال و لم يرد
 عن خليفته ان كل واحد منهما يصيب وصيا فيما اوصى اليه و كل من الملة ثم انما كان في

انما انما انما
 انما انما انما
 انما انما انما

هذا الفصل يقضي الخلاف فكانت له سبعة و اربع الحزن و لا يجوز مع احد الوصيين
 الاجابة الاخر و ابشره فيبيع حظه و ان اجاز به ما لم يحز و وكيل احدهما
 حتى يبي ماصع كل واحد منهما فكل الوصيين او رجلين يدفعه الى
 احدهما فلا يخرب انما به و في اشافي لو كان الميراث اثنين فراه
 احدهما و قال الميراث لم يكن ذلك حتى جمعوا على الورثة و في المختار جارية
 بين شريكين و لست فاعيد ما قال ابو حنيفة لغير احدهما
 ان يبيع للولود و يشترى له مع حضور الاخر و قال ابو يوسف لا يجوز الا
 في البدل من الطعام و الكوة و لوز و وجه احدهما حضرة الاخر جارية و لا يجر
 له اذا ادرك و في اختلاف ابو حنيفة و ابو يوسف لا يجوز و في شرح بكره لا ينفرد
 بالتصرف و قاله في اشيا مخصوصة و في ابو يوسف يتفرد و في الزادات و صي
 المولود في قبل المبة احدهما و كذا الوهب احدهما و اشهد على ذلك جاز و لو
 وجب ما لم لرجل نقضا احدهما مال الصبي جاز و لا يجوز لاحدهما ان ينفرد في
 الصبي على رجلين يحض الاخر معه و لو جاز احدهما لم ينفرد في
 مال الصبي للاخر و في اشافي لو كان لاحدهما ان لا يخرب جاز النكاح بينهما
 و في الغرائب لهما ثايرت هذا المولود من كل واحد منهما ميراث و لو كان
 و لموات الاثنان ميراث ميراث اب واحد و لو جاز يوم الفطرة فكل الحواشي
 عليها صدقة فطر على قياس البقرة لان فقته بغيرهما كذا صدقة لم عدل
 ابو يوسف على كل واحد منهما نصف صاع و عند زعيم صاع فان كان احدهما نسكا
 او ميتا فعمل الاخر صدقة تامة لهما الا ان احدهما الا عند الاشتباه الموصى انما
 المصدقة تونغ عليها كما يروى اشتبه حكمه بصف و في جمع برهان و على الولد اذا
 كسب نفقة كل واحد منهما وهذا يشك على اصلها فانما يقول ان الاثبات احدهما و انما كان
 كذلك لان الوصية بنته اب اما ان يصر في لهما و لا وجه له اذ لا يعمل الاثبات
 كتابته و اما ان يصر في الى احدهما و لا وجه اليه اذ ليس احدهما و لم يرد الاخر فليس
 ما قلنا دفع الى رجل عشرة ينفق على اهله فانفق عليهم عشرة مر عند نفسه
 العشرة له بانما بعشرته لان التوكل الانفاق توكل لئلا ما يحتاج اليه من الطعام

له

عام

وجوه والوكل بالشرألك قضاء الدين من مال نفعهم من الرجوع على مال موكله فكأنها
هذه الأكل كانت عشرة الدافع قائم ونفسه من النفع وكان نفعه من الرجوع على مال
مكتسباً له كان يوفى ترك العشرة أما إذا كانت عشرة الدافع فمستبعدة كان يمشى ترك
النفع بعشره نفسه ومضيف العتد إلى ما يصير مستبعدة لنفسه ويكون مستبعدة بالانفاق
لأنه لا يرد من نفع من الوكلاء ترك الواونات العتد إلى غيرها دفع إلى عشرة وهو له
أقرب ما دفع إلى قضاء نفسه ثم يصفى ما دفع الدافع احساناً والقيام أن يكون مستبعدة
لأنه لم يشر الضمان بالشرألو وقضاء الموكل فعله له أو يملك قضاء نفسه وإن لم يملك لا
وإذا كان المالك له وجب الدين من المطلوب أو إرادة قضاء الوكيل ولو قال له نفعه
ادفع مالي عليك إلى أن يفسد حق من فدية الأمانة من الموقوف لم يفسد فدية عن الأمانة
على الوكيل وعلى الموقوف أن لا يملك جاز على الأمانة وإن لم يملك جاز عليه وقد أمانت
الموكل ولو يعلم به الوكيل ففقد الأمانة ولو كان وكلاً بالبيع هو وجب المالك الدين
من المدين ولو يعلم به الوكيل حتى يفسد فدية فلا داع أن يفسد به الموكل ولا
ضمان على الوكيل المرفوعات من أصول وفي إيداءه تبلغ على الزكاة في السوام إلى
المستوفى ملك السوام قبل التوفيق ادخله لصدق دفع إلى المكين كالفن على الوكيل
يعلمه وكذا في ظاهره وكل التفتير على أفعاله من كسوف نفسه بفعل الوكيل لا يفسد
علم الوكيل وعلى فداءه الفناء لو وكل بالتمام عنه فارتد العتد بمقتضى الموكل
ويؤيد على ألا يفسد فدية وإن ربيع عن الكفاية وكذا لو كان العتد كائن إلى الأمانة
لا يفسد فدية ضمان موكل واحد منها أصح ما إذا أركا فادى أحدها ثم ادعى الآخر
بغير حجة شركة خلافاً والأمانة أن يكون لكل الأختلاف وإن أركا على غيره
فذلك على السوام خلافاً لغيره في الأجناس من غير فدية فدية كفاية فداءه
فأمر على أن يفسد فدية لغيره وكذا ويعتقده من ظاهره فادى الوكيل نوى في حمله
عن التفتير نفع العتد على المالك وهذا لو كان مكان العتد وكذا وأمره أن
يعتقده من ظاهره فادى فدية نيتاً في المالك أخيراً وكذا وأمره أن يفسد فدية وأعطاه
بالأمانة الوكيل نوى في حمله فادى الوكيل فادى المالك فادى المالك فادى المالك
دفع إليه وهو قال أعطاه فادى حله ثم نوى بعد فادى الوكيل في حمله

صدوقه

۱۲۰

تضمن بن دهر لعل الوكيل بذلك دفعها فيه صلة وكذا الواسعة المقام نوى على
صلة فطهر القضاء اذ ابرئ الوكيل وكذا الوكيل لاسرته امره بديك بنحو واحد ثم
نواها ثانيا فطلعت نفسها في واحدة ونوى بالاولى لتمام نوى واحدة فطلعت نفسها
كان ثلثا وكذا الوجه لاسرته الى رجل ولودفع اليه مالا وهو تصدق
بها ثم نوى عن الزكاة ثم تصدق بها مع من الزكاة وكذا الوكيل تصدق بها ولو
ثم نوى عن الزكاة ثم تصدق بها ولو قال تصدق بها عن كذا مرة يعني ثم نوى عن الزكاة
ثم تصدق بها ولو علم به الوكيل اجزئته عن الزكاة على قياس قول ابو يوسف ومالك
لكن ابي حنيفة لا يخرج عن الخيل بقية الطريق من مال نفسه ويصح في الفقهاء وكذا
لودفع الى رجل مالا على ان يقرضه على السالكين عن الزكاة ففقرت من مال نفسه
جاز ويصح فيما في يده وفي المتعارف دفع الى رجل درهم تصدق بها فخصم
مثلهما تصدق بها وادى هذه جاز استحسانا وكذا الوكيل ان قبض
من الخيل انما تصدق بها عن تصدق من ماله ليرجع فيما قبض ولو نوى قبضا
الدينه الخاص من ماله ويرجع وكذا الوارث ويصدق آتة نفق وكذا امثال الكفن
والعمام والكسوة للصغير وادى الخيل لانه ما يورثه من مال البه فله
يكن يتبرعوا وفي الشافعي فان ظهر من اخذ فان كان الوصي قبضا فله من
ويشارك القابض حصته وان كان خبير قضا فلا يخبر به خيا ان ان يقع القابض
او بعض الوصي وفي النوازل اوصى بان تصدق بثلثه فغضب غاضبا
فاتلفه وهو معتبر فلو نوى ان يجعله عليه صدقة له وسبيل له يوصي عن
الوصي بقدر الوصية من نفسه ههنا يرجع في مال الميت قال كان خلف يقول
ان كان الوصي وارثا يرجع والا فلا وكان ابن ابي زهر يقول ان كانت
الوصية للعباد يرجع وان كانت لله تعالى فلا وكان ابن حنبله ونصير
يقولان يرجع على كل حال قال ابو نصير وبه نأخذ وفي جميع وجوه
شك في على غير هذه الوقت ان في من مال الوقت يكون للوقت وان في
من مال نفسه ان في الوقت كذلك وان في نفسه واشهد كان له وان في غيره
شيئا ان الوقت خلاف الاجبي في ان في غيره للوقت حيث يكون له وكذا الوزير علهذا

وات

والخبر في الجدي يكون في النخل وان شئنا ونعبر على بقعه ونقف ونفها على قريب
 اخرى اختلفوا في زمان قضاها على الجنة ان كانت النجدة وتقا بغير وتقا الملقاق والافاق
 لا يجوز وقف البنا في ارض غيره او اجارة وان كانت ماعا له جاز عند بعضهم والاول
 دفع الى رجل عشرة ليتمدق بها فبقها الوكيل ثم تصدق من ماله لمحمد بن
 ربيع العشر وان لم يبقها حتى تصدق من ماله لغيره او احب ان ياتي
 الاجناس من محمد لوط على العشرة ما لم يعلم اخذ منها عشرة فتصدق
 بها لمحمد بن العلي وهو صاحب في الموازل او حتى يتصدق بكما حطه
 تصدق بالدرهم كان فاجاز كانت المصلحة موجودة او لم تكن لان دفع القيمة
 جاز وان كانت الوصية بدراهم فاعطاه حطه فالحق ان لا يجوز اعتباره
 باخطاب الله وفي المقتضى عن محمد اوصى الى رجل ان يتصدق بالف تصدق فبقها
 من الزاوية كالبشر له ذلك وليس كدراهم وكذا لو قال في وصية
 احد او في هذه البدنة لو كان الموصي ان يصدق بها او اوصى ان يتصدق
 عنه بهذا الثوب لو كان ان يصدق بالورثة ويتصدق ببقته وقال على اثر
 هذه المسألة اوصى بـ تصدقوا بهذا الثوب عن ابي عبد الله والعبد او عله
 الوارث كان الموصي ان يبقعه ويتصدق ببقته اسحق ذلك الا ترى لو قال
 تصدقوا بثلث مالي وله دورا وارضون كان له ان يبيع تلك الدور والارضون
 ويتصدق به ولو اوصى ان يصدق له عشرة او ثوب هروبيعي ما يبي
 يتصدق بها عنه فاشترها الوكيل ان يبيعها ويتصدق ببقته او في الثوب
 اوصى ان يتصدق ببقته فاشترها الوكيل يتصدق ببقته او يبقعه كالواو في الماع
 هذا العبد ويتصدق ببقته ان مات تصدق ببقته وان مات ببقته ولو اوصى ببقته
 لثلاث بشر للورثة ان يبقوا ببقته لان الوصية لعين يحتاج الى قبوله فاذا قبلها
 ملأه لاف ما اذا اوصى بالتصدق لان قسمة الثوب وذلك حاصل اذا التفت
 وفي الاصح جعله هديا لمحمد الله او قال هذه الدراهم صدقة اجازت
 عبدة ودارهم وصدق ببقته وشغل تلك الدراهم ولا كذلك الاضحية والجم والوكاله
 فاستعمله حوله فلف او سرقه او قمار في اوطاف الاضحية من له الحق لا يتصور

ذكر

على الامر بداركم وهو عفو الموكل والوكيل لا يعلمه فيستوفى واما التوكيل بالامان
 على منعه من الضحية لانه لو ظهر الغلط لا يستوفى وقال ابو يوسف لا يجوز ان لا يملك
 لو ملك في الشهادة منع الامان فكذا اذا ملك في الدعوى لان الحكم بينهما
 وتوكل محمد مضطرب في بعض الروايات مع الحنفية وفي بعضها ان يوسف الوكيل
 بالرفع من جهة المطلق فلهذا الخلاف وقد بعصمته كان يبيع ان يقاتل كونهما
 بالاجماع والتوكيل بالامان اذا اذن بالرفع على من يرضى اذا اقر على موكله في حمل القضا
 التماس في ارضه اذ في الاستحسان لا والتوكيل بالامان السرة لا ينافي الضمان
 صحيح بالاجماع وكذا التوكيل يطلب دم في خطا وفي عدي لا يجوز ان يقتصح صحيح بالامان
 والاستيفاء المفترعات في شغل بـ الوجه الرابع والثاني
 امر جلا وان يشترك لعدة من رعاياها ولم يسم ثمة فاشترى احداهما غنل فاشترى اباها
 فيه جاز لانه قد لا يتفق شرها جهله والامر حصل لطلقا وعن يمين قد يما يتباين
 في البعض ودم وفي الحيوانه يارده وفي العفارة وازده وقيل في هذا كله نيم
 قال ابو اليسر وهذا هو الروايات وقيل ما يدخل تحت تقوم المقوم قال بكره هذا التزبد
 بما اذا لم يكن له ثمة في البلد كالعبد وغيره اما اذا كان كخبر والمخ وغيره فاد الوكيل
 قتل وكذا لا ينفذ على الموكل لان هذا ما لا يحتاج الى المقوم فلا يدخل تحت المقوم
 وفي الزايدات يثبت ما يدخل تحت المقوم في البيع وغيره ان يقوم صحيحا بالفقهاء
 ويؤيده اخذ من العيب بالف ايضا وتسمى ما يدخل ان ينفذ المقوم في يقوم
 صحيحا بالفقهاء ويثقفوا لتعويص مع هذا العيب ما قبل الف ولو امر ان يشترها
 بالف وبقيها سوا فاشترى احداهما محبة او اقل جاز ولو اشترى بآخرين شيئا يوقف
 ان اشترى الاضحية ببقته الخلاف قبل ان يرد له الامر فعد لا في الف وقال الاله اشترى لها
 باكثر من محبة ما يتباين فيه وقد بقي من الخلاف ما يثني على ما لا يحتاج قيل
 ليس بينهم اختلاف الا ان ابا حنيفة اجاز في زياده لا يتباين فيه وذلك هو ما
 وصفا من غير ما يتباين وهو اجابا في زياده معان واليه ما لا يحتاج
 وقيل الخلاف بينهم ثابت لما ان المتعارف يحصل العبد على وجه لا ينفذ فيناش
 هذا الحنفية وكما قال امران كانتا بهما بالغير جاز ان يشترى كل واحد حيايه

تس

هذام

ولو نش على هذا فاشترى احداهما بثلث لا ينفذ على الامر خلاف ما لو اشترى اليها في بيعة المائتين
 حيث نفذ لانه ما هو من يان اشتراها بالثلث وقد اشترى وهذا استحسان والقياس ان لا ينفذ
 على الامر بل لان الاختلاف قد ثبت وهو قول زفر والقياس وجهها امة امة يسع عبد الله
 بالثلث وتقيمها سوكتا فاعادها تخميا وياكوتها وانما يقع بالثلث تخميا على الاختلاف
 فيه لا يجوز لان البيعة الباقى الى تمام المائتين وقال ابو حنيفة كان التوكيل باثرا وفي القس
 التوكيل بالبيع بين من يبيع وياكوتها لا ينفذ ولو وقف قل نقصان او كذا لا ينفذ
 التوكيل بين العبد لانه يبيع ما يرد له كان لان الامر مطلق فيدخل فيه كل ما كان
 لا يبيع بثلث فيه كل ما كان لا يبيع الا بدراهم او بدنانير مثل نفسه او ما يتعارف فيه او باجل
 يسير لا لما لم يتعارف ذلك فيه انما كان في التوكيل باثرا وفي المثال
 خلاف التوكيل باجازه الارض لو اجر باى شئ اجبر حاز لان الاجازة لم تعارف بالامان
 وفسد عدل الاجور الا لان التوكيل الاستحسان عند اخذ حصة ما استاجر حاتم كل
 او وز في بيع عينه جاز ولو اجازها بالجزء او بالوز بعينه لا يجوز كما قال في الشرائع
 لا يجوز الا بالاقان او ما صح من مائة من الخلاء الى المائة بقية لانه معتاد ولا يجوز تكلي
 ولا يجوز في البقرة لانه غير معتاد وفي القدر التوكيل بالاجازة اجري ما عجزه الارض
 حاز عندهم وكذا الاستحسان في البقرة وقيل لا يجوز في الارض عندها الا بالاقان
 ذكرنا في المانور الاجازة في دفع مائة من حمزا والمائة ما لا يستحسان ياخذ
 مائة جاز فانه المائة امة بان عاجز بديل يكون مائة على المستاجر وقد اجازة
 بديل غير مائة عليه وفي الثاني بالقلب والتوكيل بدفع الارض مائة اجري ما عجزه
 تخم الارض لم يجز فيما وجاز استحسانا ولو اجرها بشئ لا يزرع لم يجز لان التوكاله
 وقت على الميوب وكذا الواسعة ان يدفع مائة من الخلاء فاجرها بكثر خضرة
 وسلم جاز استحسانا ولو اسرة ان يواجر بكثر وسلم فدفعها مائة مائة
 او اسرة ان يواجر مائة مائة فاستجرها بكثر وسلم لم يجز وفي التفريق
 امة تصرف الدراهم دنانير فتنهها على انفسهم فيه على الخلاف وما لا يجوز عندهم
 في عصام التوكيل الصلح من جانب القابل وتكليا لاشرا لان نفسه صار مستحقا للو بالصلح
 بعينه لهما التوكيل من جانب الطالب وتكليا بالبيع وفي التفريق وكل القابل لا يرد على

بدر

ابيه عندهم الا ان يرضى ذكرنا في البيع وكل المملوك صالح على المدعي على اكثر قصه
 المدعي باعتباره من ماله يجوز وبالاختصاص من مثله لا يجوز على الموكل ويجوز على الوكيل
 اذا اضطره لان هذا في معنى الوكيل بالثلث ما وان كان الوكيل كمال المدعي فصاح
 على الاختصاص من مثله حاز على الموكل خلاهما لانه في معنى الوكيل بالبيع وان لم يعرف
 الدعوى على الصلح جاز عليه على كل حال لانه لم يرد بغيره وفي حق بكر الوكيل الصلح عن دعوى مال
 على ان يراى او ان كان من اجازة لنفسه رسول فيضيف الصلح الى موكله حتى لا يكون له بدله وانما جعل
 نفسه وكذا فيضيف الصلح الى نفسه فله بدله من كل العقد يرجع به على موكله قبل الاذان
 اضاف الى نفسه بان له صلح من وهو اك مع فلان على ابيه او اضاف الى فلان لانه
 صالح من دعوى كذا لان كل اضاف الى ماله بان له صلح من ماله الى ابيه او اضاف الى
 على ان يرضى ان يرضى مائة فانه بطالب بقاء لوكاله صلح من ماله الى ابيه او اضاف الى
 هذا اذا كان وكلا من جهة المدعي عليه اما اذا كان وكلا من جهة المدعي فكل
 الجواب ان اضاف الصلح لموكله لا يملك قبض المبدل وان اضاف الى نفسه بان
 له صلح من ارض ارض المبدل كان ولا يملك قبض المبدل وان ارضه حتى يرد يكون
 القبض للموكل وفي الشروط اشبع من هذا مائة وكيل المدعي عليه بالصلح لا يرضى
 اما ان يكون الدعوى في الميزان في العين ولا يعلق اما ان يكون المدعي عليه مندر او مقرا
 فانما كان الدعوى في العين فلا يعلق الصلح الى الموكل فقط الموكل بالبدل وان اضاف الى
 نفسه نفذ عليه ويرجع بالبدل على الموكل كذا اوقات صالح فلان على الف من ماله لوكاله
 على الصلح على الضامن نفذ على الموكل وصلى هو كذا بالبدل ولوكاله صلح على الف قبل
 ينفذ عليه وقيل نفذ على الموكل هذا اذا كان المدعي عليه مندر وان كان مقرا فان اضاف
 الصلح الى الموكل نفذ على الموكل وان اضاف الى نفسه نفذ عليه ويرجع بالبدل على الموكل
 وكذا لو كان صالح على الف من ماله ولو قال صالح على الف على ان يرضى من ماله
 على الموكل وصلى هو كذا وان له صلح فعل الاختلاف هذا اذا كان المدعي
 في العين وان كان في العين فان كان المدعي عليه مندر او مقرا فان
 كالجواب في الصلح من الدان فانما كان مقرا فان اضاف الصلح الى الموكل نفذ على الموكل
 وان اضاف الى نفسه او له صلح فلان على الف من ماله نفذ على الموكل ايضا كذا المطلب بالبدل

المبدل

لمقابل
الملك

والعاقبة والجارون عن الحنفية يكون ذلك في المحاضرات وول الجابت والحاظ
وقالوا بل وكلتكم جميع احدى هذه الخلفات الموكلة اذا وقعت مع اراضيكم
الغراس وغيره يجوز ما صنع ومن اراد له الجوز ويشترط الى المبادله ومن التعويد
هذا ويجوز ان لا يجاز امره يصير ويكفي جميع انواع التفاضل بينا وحبسه
وطا فاقترع ذلك قال المفيد لو طوق بشي ان يقع وبه نفق حتى
يقين خلاؤه وفي مقترعات الآيات ما حلت في اهل وعلى له وجاز في جبر اعتاقه
ولا تطلقه وفي الشافعي اذ اعلى ما شئت له ان يفعل كل شي لا لغيره
اسم كذا ويجوز ان يبيع عاقلة يبيع عبده فاجاز ولا يملك عليه
لان جواز البيع ينفعه والعدة فأنشأ البيع ودفعنا عنه الضرر
وانشاء على الامر والبيع يحل هذا ما الرسل وعن ابي يوسف هذا اذا كان المترك
بغيره ويجوز والا فله خيار ان يفيض العدة ويخبر لانه لا يبيع عليه بشرطه
فلو وقع العبد وادرك العبد لم يملك العدة العبد دون المبيع ولو كانا مدينين
لنهما وهذا لو امارا لم يملك احد الحكم كذلك ولو كانا مدينين فامرا بشرا النتيجة
وعن الشافعي انه لا يبيع مخرج منها اذ ليس لها جبر للمتران الامر حتى يوفى الف
فلو وقع الشرا للمتران كما انما لم يملكها الا ان ياد للعبد مولاه
ولا يرق عليه وفي النعم اربعة من ذلك يجوز شراهم ولا يجوز تضمم اولها الوكيل
لما عرفت ان اشتكت من عبده المادون جاز ولا يجوز قبضه لان فيه برأة
عبد من ضمان التسليم والمان اوصى بغيره لرجل مات عن مال كره هذا
العبد فوكل المولى بمشاهدة العبد من الثور والواشي فاشتراه جاز ولم يرقضه
لان فيه ما كرهه له وهو الف على الورق او الوصي وهو في ذلك مستقيم
والسالم مات المدينون عن غيب فامرا القاضي بقبضه للرجل فكل رجل صلب
الرجل فامرا فاشتراه جاز ولو لم يخرجه قبضه لما كان قبضه والبيع انشأ بترك
المضارب ماله المضارب بعد فوكل رجل رب المالك بشرا فاشتراه جاز ولم يخرجه
قبضه لانه موكلا له ان يبيع على موكله لان الف على شرف الموطون
القبض يملك البيع وهو موكلا ذلك بقبضه وهو رخص في ذلك الف بكنانهما

رجل

غيره

عبد امر رجلا ان يشتري نفسه له من مولاه قال وفيه المبيع فان قال المامور ان
اشترى نفسه له فباعه المولى فاجاب خذوا لولا ان شرا نفس العبد للموت
الاعتاق يكون الالف الباب لانه كتب عبده وعلى العبد ان يترك ولا يترك
ان المالك بالقبض العبد او المامور في واية الكفاح واحدا موضع من الوكالات المالك
الوكيل وفي موضع اخر منها المالك هو العبد وان لم يبيع المامور انما اشتريه للعبد
فاعلم ان يترك والا فاشترى المالك وعلى المشتري ان يترك العبد لان الشرا وقع له
قال لا خرا مترك ان يبيع عبدا بالقبض بعبته بالشيئة وكان المامور لم يترك البيع لم
تقر انما القول الامر لان الامر استفاد منه كان القول له في قبضته ولو كان
رب المالك المضارب مترك ان يبيع بالقبض وكان المضارب دفعنا ان مضاربه بالقبض
ولم يترك انما قال القول المضارب لان لا خلاف في اصل الايراد له هو المضارب حتى قال القول
لم يترك المضارب وعن ابي يوسف وهو قول فخر القول لرب المالك وفي الشافعي
الاصل انما اذا اختلف في العوم والخصوم في الخسارة والتصرف خارج المصير
قال القول لدعي العوم اهما كان والبينة بيته الاخر ولو اقام المضارب البينة
ان رب المالك دفع اليه المالك وامره ان يشتري ما يكرهه وان اقام رب المالك البينة
فانه ان يشتري به غير الطعام فان اشترى باخرها لا يبيع بالخلاف وان اشترى
او لم يترك انما يبيته رب المالك لانه الخصوم ولو اتفقوا بالخصوم واختلفوا في التعيين
واشترى اقاما فاشترى باخرها وان لم يتركها او اشترى اقاما فاشترى بالبينة للمضارب لا للمالك
لرب المالك صاحب الدين امر المدينون بشرا عبيد لان في البينة مع التوكل في حال اذا
البيع ان يبيع في بيته او في محله النيا بعبته ثم يبيع بها فاشترى بغيره بغيره او
عقل العبد لان تعينه بغيره البيع وان لم يترك الف مبيعا ولا البيع بترك
لان بيع الشرا يصير للبيع مبيعا وعند الحنفية لا يبيع الوكيل لان نائبه
شخص عن لا يبيع واذا لم يبيع فاشترى المامور فان دفعه الى الامر وتكرهه يكون
بيعا ما تعاقب واجمعوا ولو كان تصدق على المساكين فاشترى بغيره وكذا
لو اجبر حائما او مستاجر المبيعة من الاجرة او اجبرها به وامره ان يشتريه
بالاجرة بعد ان يوفى بها وسبق عليها قال فصل الاجابة قولها وان لم يتركها جاز

سمي

سمي

حضر واحال الى الوكالة وانما خلتها لكونه فلما اجدها وفي طالع المواردين
 الى يوسف اجاز بيعه في نفسه الاول اذا كان الوكيل في الف الذي اعطاه المارون
 ابو الليث اما على قول الجوز وهو قول الحنفية وفي قول اخر لا يجوز ان
 الاجاز حاضر وفي قول اخر لا يجوز ان يقع التنازع في نفسه الاول ولو كان
 الوكيل في الاول وفي المارون فيل يعتبر حضوره مع بيان الف ذكر كفي الوكالة
 الوكيل المبيع والاجاره وكل غيره فباغ الثاني اجاز الاول حاضر او غايب اجاز
 الاول جاز وقد شرط الاجاز من الاول للجواز وان حصل عقد
 الثاني بغيره وذكر بعد هذا الموضع الثاني خصة الاول بحوث ولم يشترط الاجاز
 وحل عن الكرخي كان يقول ليس في المسئلة اختلاف الروايتين لكن ياذر
 مطلقا في بعض المواضع اخرى فباغ اجاز محتمل بحول علماء الواجبات الاول ذلك
 واليه ذهب العامة وقيل في المسئلة روايتان في رويته بشرط الاجاز وذكر
 في الرهن انه لم يقبل الاول الثاني في باغ الثاني في نفسه لا يجوز على الوكيل الاجاز
 بغيره الاول وانما روايات وانواع الثاني خصة الاول يجوز وفي
 الوكالة في بعض المواضع اذا اجاز الاول يجوز مصاد في المسئلة وروايات
 ولوقوله الاول الثاني في باغ الثاني هذا ذكر في الوكيل وذكر كفي الوكالة
 لا يجوز على الوكيل الرهن الاول او كفي البيع بغيره وحل عن الاستكافيه
 كان محل ما ذكر في الرهن على ما ذكر في الوكالة وحل عن النظم والفضل انهما لا في
 المسئلة وروايات في الرهن بكونه ما ذكر في الوكالة ما هو حال الوكيل
 الاول ما صنعت من شرطه ان يذيع الثاني على الوكيل على كل حال ولا يشرى
 في الرهن العبد وكل غيره ببيع الرهن وقد ذكر للوكيل باغ الوكيل في العبد
 حاضر واما الرهن في غيره هذه المواضع يقول لا يجوز الا ان يحل وفي رواية
 الثاني الوكيل يشترط بغيره بغيره وكل غيره المشرا فاشترطه الثاني في نفسه
 الاول لان الوكيل المبيع وكل غيره فباغ الثاني خصة الاول في حق الوكيل الاول وفي الباقي
 الوكيل المبيع وكل غيره فباغ الثاني خصة الاول في حق الوكيل المبيع في الاول
 وفي رواية العبد وجعل في حق المارون في الشرط قبل الوكيل بالاشترائه

دوم

لعقوت ذكره لم يتعرض شدة الملك انه يقع الوكيل لم ينقل الى الوكيل امه في الوكيل ابتداء قبل
 يقع الوكيل واليه ذهب اكثر في الوكيل بالطلاق اذا العاق او وكل غيره ففعل الثاني بغيره
 الاول لم يقع لانه لا يحتاج اليه الى الرأى فكان المختار من الاول عبارة وكذا لو نقل
 بغيره الاول ببلغة فاجاز بغيره وكذا لو نقله ففعل في نفسه واجاز وفي الحنفية رابع
 خلاف الحنفية الاول وفي شرح التدرج الوكيل بالطلاق كتب اسم اسما على
 التدرج في الاول الكتاب من تأليف من ذكرنا وفي الثاني الوكيل بالاجاز اجاز
 اجنبا بغير الاجاز جاز في التدرج من تأليف من ذكرنا وفي الثاني الوكيل بالاجاز اجاز
 الوكيل من الاجاز لان الوكيل في نفسه ولم يشر في نفسه والناشر في نفسه
 ولا يشر في الباقي لانه مودع المودع وهو لا يشر عند الحنفية وكذا الوكيل بالبيع على
 هذا والوكيل بغير الدين لا يملك التوكيل ولو نقل لغير الدين الا ان يشر
 المال الى الوكيل الاول ويكون الثاني من عيال الاول وفي اختياره
 اليهم فان كان الثاني اعمى من الاول جاز وان كان مفسدا لم يجز وان كان مثله
 ذكر الخواص رجده الله لا روية في نفسه واختلاف فيه والاب في هذا هو
 في الثاني وهذا اذا لم يكن ثبوت الدين بمعاذته وان كان يجوز فان كان الخناك
 عليه مقبلا يجوز الا ان يشر وعندي يوسف لا يجوز هذه المواقف
 باعنا ان الوكيل بالبيع المشتري عن الف ولم يشترط حصة الا ان لا يشر
 الماذون والمكاتب والسبي الماذون لا يشر بحد ومطلو الموالى صغيم
 فاما الاب والوصي فيتم فان يولاه النظر في شرط فيها الاملا لا يجوز بيع الوصي ولا
 مشراؤها انما لا يتباين فيه والقياس في البيع كذلك الا ان لا يمكن الاحتراز
 عنه لاجل الضرورة بخلاف الجواز لانه لا ضرورة فيه اما الاحتراز
 الى البيع والمشرى ما يتكرر وفي جماع الى الفضل لا فرق في عمل اليسير من
 ان يشر في ذلك وبين ان لا يشر ومن يوسف ان لم يعلم لا يشر لانه ليس
 بغيره وان علم يشر في نفسه مشاهاة الرواية دليل على ان
 من باع شيئا وعلم ان له ملكا على ما يشر وقد راجع على المشتري راضيا عالما
 قالوا هذا الزمان في بيعه وفي نفسه في نفسه هذا كما هو اكثر من يشر

والوكيل في البيع
 والوكيل في البيع

والمشتري لا يعرف قيمته فاستأجره بأعلى قيمة فله الزد لأن البايع غفلة وإن كان عالماً بالقيمة فلا بأس به وأحياناً يقول بن الخويل أن له الزد ولكن هذا في مغنوي لمعير أما في مغنوي عن له الزد وقد شرع الحلواً وأخرج ابن قتيبة فاحشاً فالمرغب بالبيع له الزد وكان الجار آخر قيمة الجار ود في التعويض حال المتعاضدين أو عينا فاحشاً في نفسه فإن كانت القيمة بالفضا تسمع وإن كانت بنائها لمزيد كونه الحاكب وحل عن العدا في الزد كان يقول إن قيل تسمع فله وجه خلاف للفرع الجبيع وإن قيل لا دلالة وجه كافي الميعر عن الفضل تسمع كالوكانت بقضاء وهو الصحيح أن البائع يتحمل الخلل ما سأل منها المريف المذكور عليه في تحطيم باليه يبيع لبن يسير ومنها بئ المال يبيع بالالفارية بنف يسير ومنها الوارف يشتري لورثه كتمان بنف يسير ومنها أضحى بالثلث ثم جاء في مرضه شيئاً طاه يبيع بالحمالة يرحل في المال ومنها الوكيل بالبيع يبيع عن لا ينبل شهادته له بنف يسير والصابية العين لا يجوز تلك الحمالة وأما يوزن يبيعه فنقلوا عنه أنه في البيع لا يجوز ومنها قول الفاضل يقيمه الحارثية أخذها ألف فاحداً المالك القيمة يقولون لم يران قيمتها ألف وذلك لصاحبها عندهم أو كذا يبيع أحدنا ألفاً رهننا أو كذا لاجاز لأن العقد في حق الموقوف له ولهذا أوجروا الموكلة عن أخذ الرهن والكيلين سأل البيع قبل قبض الرهن لا يشترط قبض بل هو كاله رهن في غيره من خطا ألف من المشتري يبيع الموقوف حق الموكل وأما النافق المحجز فعند يوسف لا يملك للموالة يستقر أبو الحمل والوكيل لا يملك ذلك عنده وأوردوا أنه جاروا حق الموكل لا يخل من قيمته ومن ألف الفرض وعندي يوسف لا يبيع رهنه وكذا أحاط ألف من المشتري أو أخيراً وأخذ الفرض منه وأصله على إيرادها والجزء يدون ألف جازي ومن ألف الموكل خلافت أبو يوسف وهذا لو اشترى ألفاً ثم مثلاً أو كان ألفاً دكاً رهن فاحدها دانين فهو من ألف والمشتري له وعندي يوسف لا يجوز والفرض على المشتري كماله وكذا لو اشترى ببعثه فعلى كذا لو اشترى بعثه في الفاضل وفي التعويض يقع المعاصه يدون على الوكيل لأن أبو يوسف اعتبر أن لا بأساً في أن تقع المناقصة بين المشتري على الوكيل

مسائل لا يحجزها
الاعين

الوفيل بالجمع ياء
سنا او كشيلا

Paris

بلغ مقامه

2493)

بالاجماع وكتابته عليه يصدق ما بين الموكل والملاع ولو توكل بالدين
 عن الغير بالشرائط المذكورة في المقامه بين من له على المانع وبين دين المانع
 أو الوكيل بالشرائط من المولد وكذا رتب الدين ولو كثره ما شارف المدينون
 في المقامه بين من له على المانع والوكيل على الاجناس وصح
 باع أمه اليتيم بين الوكيل والوصي جاز دون الدين لليتيم على الوصي والشافي
 الوكيل يقبض الدين اخذها للوكل لا تملكونه يقبض حقيقة فصار مخالفا
 يقبض وإن أخذ كحل الجان لا هذا وثيقه يتوصل به الى الاستيفاء
 وفي المتعارف محمد بن الوكيل القبض ليس عندك اليوم
مالا وأكرهه انما اتوب منها المالك فاحتمل وضعه لا ضمان عليه
 لأنه لو لم يلزم الاداء به وفي الثاني الوكيل يقبض الدراهم والدينار والفلوس
 لو اشترى بها من عليه شيئا فالتزاه والدين حاله والوكيل يقبض الكيل
 او الوزن لو باع ذلك من عليه فالشرط فان اجازه الموكل جاز والره له وان
 رده بطل الشراء وان اشتراه شيئا فان اجازه الموكل جاز والمشترا للوكيل عليه
 مثل ذلك ان اردل وان رده بطل الشراء والوكيل يقبض المثل فيه لو اشترى
 به شيئا لم يجز اجاز الموكل او لم يجز والوكيل يقبض الدين وجب الدين
 من الغرم او ابراءه منه او اخره لم يجز لأنه لم يوسر بها وفي الامرار
 يصح ابراءه وفي المدين الوكيل يقبض الفرض وال قبضت فمده
 المستقرض واخره او كل ما قبله يقبض يوسف القول للوكيل وفي الجماع
 الوكيل يقبض الدين ان قبض واضح الهلال في يده وكذا بين الموكل يصدق
 الوكيل حتى يرا المدين لكن لو اشترى المستقرض ومن الوكيل لم يوجب به
 على الموكل فليصدق في الرجوع واسدغالي اعلم بالصواب

مل

الموخر

جارية جلت في ملك فباء عمار ولدت عند المشتري فأعققت المشتري
الأم وأدبرهما وأتولاهما ادعى البائع الوارد ثبت نسبه وعققت فيمقتل على
فبعها الولد وعلى فذه الأم فأصاب الأم يلزم المشتري وما أصاب الوارث سقط

ولا تصير الحارة لم راي للبايع ثلاثة ثبت فيها المشتري ما لا يحتمل الا بطلان وهو الاول
وحجة الاول تنفك بحجة الهام كولد العنود وان لعنوا المشتري الوارثه افعى البايع
ليرفع لما فيه من نقل الولي والام على ايدى الاصل في اشتقاق النيب الولد والام تاجده
وكذا الوارث الاول او ذوا او قتل عنه واحد فتمت دعوى البايع لم ينعى لا النيب بعد الموت لا
مخام اليه وكذا الوارث الاول او ذوا او قتل عنه البايع لان هذا ايضا ثابت لنفسه وفلاني
فلا يجوز وجها خلاف ولد اللامنه اذا مات عن ولده فاكبر الملاحه نفسه ثبتت عنده
لان كبر النيب والمنقذات وجميع الاحكام سوى المنقذ والميراث ولو اقر
ولدا الولد ارباع ثم ادعى البايع الباقي لم يرفع ولومات الهام ثم ادعى البايع جميع وسقط الفرض
المشتري وعندهما يسقط حصه الولد لان الحارة هنا نصيب لم ولي البايع ولم الولد لا
تشرى البايع خلفها وان ادعى المشتري الا ان البايع لم يرفع دعوى البايع لا المشتري لما ادعى
ثبتت النسب منه فلا خلاف البايع تقدر ذلك النيب والادعاء معانعي البايع او وهذا
كله اذا كان العاقب فملك البايع بان ولدت اكثر من سنتين عنده ملكها ولا قس
بثمة امهر من ذبايعها وان كان العاقب عند المشتري بان ولدت بعد الشرا اكثر من
سنتين لم يرفع دعوى البايع لا بصديق المشتري فان صدقة ثبتت النسب من البايع بسبب
التكامل يجعل كانه يملكها ثم تزوجها حتى يكون الولد في الام وان كان
الامر متكاملا بان ولدت بعد الشرا اكثر من سنتين امهر ولا قس من سنتين لم يرفع
دعوى البايع ايضا لا بصديق المشتري فان صدقة ثبتت النسب من البايع وعلى ولد
يسقط حصته من الميراث عن المشتري ولا يبطل البايع في الهام ولا تصير لم راي للبايع
لان حجة الولد لا ترفع حريم الهام وقد قيل يبطل البايع فيها وتصير لم راي للبايع
لانها لو اقرت فاعني البايع ينفق فان عاينها الا بدي شيكات واصل لجل العاقول
نادعوه جميعا فهو الاول **س** وتنسخ البياحات وكذا الوارث ولدا ولعنه ثم
ثم ادعاه وفي الام حجات ولي عندا المشتري فادعاه البايع وثمة المشتري حجت
به لا اكثر من ادعاه البايع يقول لان من ادعاه في القول للمشتري خلاف القول
المشتري ليرك الطوق عدل وقال البايع كان عندنا فاعقل للبايع واما انما البيعة تقبل
وان انا البيعة للمشتري عندنا يوسف وصحة للبايع وان اخطا في القول عن البايع

فانما البيعة للمشتري عندنا يوسف وصحة للبايع وان اخطا في القول عن البايع

فانما البايع انما اشترى اهما فلان قبل البيع منسوخ وقد جلت منه وانما المشتري
انما اشترى اها قبل البيع يوم فاليوم البيعة للبايع ولو كان خلا فليلها على قول محمد والامنه
اليوسف البيعة للمشتري ولو لرت ولين قبل احدى الاخرين من شرا اياه من الآخر
لاكثر منه فادعى البايع الولد الاول فمها اباه لا باعها خلقا من ماله وحده فلا يصل
احدهما من الآخر ثم النسب وحريته الاجل او ولدت احدها الاخر من ماله ولا خلاف
مئة **ل** ابوسف الاول تابع الثاني وقال محمد الثاني تابع الاول
جلت الامنه عنده فمها مرادى لجل فلان ولدوا **ل** المشتري ليس بها
جل فاروها الشكفلان محمد ليرفع دعوته حتى تقع وهذا وصفا للمشتري اها جل
ولكن قال **ل** يشتر هذا منك ليرفع دعوته حتى يقع فان ولدت لاول من شرا اياه
ثبتت النسب منه ولا تفرق لا لغيره يات شفع الى اليسر ومما ولدا عنه فمها
فاعتصم المشتري ثم ادعى البايع الغلام الذي في يده فمها اباه وبطل العتق لان
الموازين لا موقوفان على الميراث جلست الامنه عندهم ولدت ابنا فليرفع وجه
الاولى ماله فولدت ابنا فباعته وعتقه المشتري ثم ادعى البايع الابن الاول
فهو ابنته لا ينفق البع والعتق لان نسب الاول ثبت فثبت ان الثاني ابنته
ولدت امه لرجل ولين قبل ولين ولو كان اصل للبايع فباع اها بها وعتقه
المشتري ادعاه البايع فمها اباه لا ينفق البع ولا الدعوى لانه ثبتت نسب الاب
ملك وسب نسب الاخر ضرورة انها تومنان ولكن البع لا يبطل لان العاقب لم
يكسبه اشتري توماني ولما في ملكه غيره فباع اها فمها ادعاه ثبتت نسبها
ولا يبطل البع في الاخر وكذا ادعاه المشتري التومنان واشترى ابوه الاخر فادعى
الذي في يده ثبتت نسبها منه وعن الذي في يده الاخر لان الميراث كان هو لابل
فالابن ملكا له وقت عليه وان كان الميراث هو لابل فالابن ملكا له وقت
التدبيرات في المناقصة يد رجل من ابناء عبد فلان ثم ادعى ابنته لانه ابنته
وان كذب العبد وقال يكون اذا كذبه لان قرانه تدبيل تكذيب العبد كقارنه
بالمال ولما ان هذا ليس كلاما لانا لعل لو عاد الى التدبير بعد التكذيب صح ذلك
منه خلاف المال وصالحه بخود بسبب ولين فلان فوردت شيئا وتعم ادعاه وانضمه

لا يصح كذاها وان صدقة العبد او كان كذا او لم يرض منه تعدد في ذلك لا يكتب للموت دعواه
عند حرقه ان اجل انهم من زوج قد مات ثم ادعى انتمته فولدت لافان منتمه مسهرق
ولم يثبت نسبه له لا لانه لم يكن موجودا وقت الحرق الا ان لا يصح دعواه فان ولدت
لا كونه مبرك اقرا انه وقع منه من غلب او حرم ولدت بعد قوله لسته اشهر فافقه
لوصف لانه انما انقض الفرس لغيره ولو ان ولد كاتبت من زوج مراء دعاه لم يردق
ولا كونه يمتق وكذا اولد المرقن وام الولد التويعات في الشاني والتمساعن ايجنيه في
يوسف ادعى نسب عفيفه لفرز لا يشهد المولى وعز ابو يوسف عرض ان يعيد له النسبه
وانه خرم مات ان صدقة الميراث في حياة الميراث ورثته وان صدقة بعد موته لم يورثه
صبي غدي مسلم ولقد ان فقال المسلم هو عدي وقد التمران هو ابني وخبر كلامها
معا فها هو ان التمران لان هذا افق انه لانه يتدبر على تحيل الاسلام اذا عقل لا لغيره
جاريه من مسلم وذي حاش بولوا دعياه معانبت نسبه من المسلم وهو مسلم
فان كان احدها مسلما والاخر حر كافر فهو ابن الكافر ويكون كافرا
وكذا لو كان احدهما حرا وكافرا والاخر مكرابا مسلما فنسبه الكافر حتى يعتق
وان كان احدهما كاتبا والاخر حري فهو ابن الكاتبا لانه اقرب الى ابن
الاسلم على دمته ومناحه كسبلين وهذا لو اقاما البيعة على امره وان كان
احدهما ابوا والاخر ابنا ففي مكراب وان كان احدهما حرا او الاخر حرا او فان كان
الاب مكرابا او حرا ومكرا او ذميا فلنك كالا ب وان كان حريا مسلما او مكرابا
النسب من المولى ولو كان من الابن والاب لم يثبت النسب من الابن والمجد
ولو كانت بين الرجل وعدي يمتق منها وان كان احدهما كاتبا والاخر ابوا للمالك
فالمالك اول بالدعوة لان حقيقته المالك اول من حق الملك وان كان احدهما غلبيا والاخر
نجل ابني النسب منها فان كبر الولد فعليه خراج واسم ويكون حكمه حكم النسب
ولا تنصف عليه لغيره وان كان احدهما نجريا والاخر نجبيا فعليه نصف خراج
النجري ونصف النبطي وان كان ابوا او مكرابا او حرا
واسم دينه كل سنة والاحد في خراج لاسم الداهي كرسنه فاذا كبر الوارث قد
منه نصفه بانشاءا وشقها من ارقها نكاحا وان كان احدهما غلبيا والاخر نجريا

فعله في النصف خراج في نجريان وفي النصف الاخلاص بلها ريفع عليا حريه
ولا يرفع عليه في حصه النخل وان كان احدهما حريا والاخر مكرابا ففي
لله وان كان احدهما كاتبا والاخر مكرابا لم يمتق الكاتبا وفي
المرتق وان كان احدهما حرا والاخر مكرابا ففي به للمالك ولو كان عدي
نادعيا لم يمتق النسب منها وهل يحتاج الى تصديق المولى فيه روايات في
منها من الذي قال يحتاج اذا كان العبد نجريا والرواية في يحتاج
اذا كان ماضيا قال ابو يوسف لا يثبت النسب من الاب وكل محمد
يثبت ولا يثبت الاثمنة وقال ابو حنيفة سم وان كثر ولو كانت الانبا
مختلفة فالحر وحق الولد لا يحاق اما الامتيلاد ويثبت في حق كل واحد
بخصته وجه قول ابو يوسف حريه عمر ورد في الاثنين وهو خلاف
القياس فلا يورث وجه قول محمد في الملة زيله واحد على مورد النص
وهو قليل في محل وجه قول ابو حنيفة علم الثبوت من الحسن في الحديث الاختباء
وهو ورد في الزيادة وان كثر فان وقت كل واحد منهما ففي الذي يوافق سنة فان
اشكل ففي بينهما ارفع وخلاف احدهما او اشكل الاخر ففي المثل لطلان قوله الاخر
تزوج امه بنعيه اذن فولدت لسته اشهر فادعاه الزوج والمولى وهو ان الزوج في الكاح
الفاسد اقوى من الملك في اثبات النسب ولهذا ثبت وغيره في دعوى بيعت المولى دعوى
المولى وكذا لو تزوج ام ولد بنعيه اذن المولى فولدت له طرافه هذا الولد وقام
المولى ابنة ولدت له طرافه فادعاه في النسب هذه ففي المولى في الشاني
والاستحسان امه لما تزوج لم يمتق منها لانه لم يمتق الامه او سمع على الولد او
كان المثل طاهرا او سبق المكراب في النزع بلجل او يصدقه الزوج لا يهاجمها او يتردد
لها نسب للمولى ولديها وهو يكرى الولادة فلا يثبت ذلك الاما ذكرنا في كانت بعينه
وادعت النسب لم تزوج فكان كذلك وعدي حنيفة في حقيقه اجتاحت الى حجة
بانه حتى لو كانت كاتبا لا يلزم النسب على ابيها ولو كانت مكرابا ولا يثبت
من الزنا كان القول لها من غير حجة عند حريه رجل وامرأته فادعاه الرجل لانه
ابن من غيرهما وادعت المرأة انها من غيره فقولها لانه في ايدهما والفراس بينهما

تدعي

بلغ مقابلة

حاشیہ برائے الاقران

[illegible]

3

وذكر الشيخ هذا القول ولو استعاره لكان كذا موقفاً على ما علم بان الفقه وكذا
لرب من المدة خلاف المكان وفي العيون لـ المصارف لم يرفع الى الف
ثم قد دفعتم اشترى بها وعلى المصارفة فان ضاعت قبل الشراء وان ضاعت
بعد لم يرد واستحساناً والفتاوى ان يفسر على كل حال ولو جردتم اشترى ثم انشأ
بالمشرك ثم وصر وكذا لو كان بشراء بالقبض واعطاه فجرد ولو قبل شراء
بغيره واشترى في حال التجرد ما بعد ان انقضى المشتري للامس ولو قبل البيع لو جرد بشر
ببيع ثم انشأ بعبء جاز وكرى ولو باع ثم انقضى القياس بغيره ان كان له من كذا
كان يدعي في الاصل ان يفسر الف من فلان كان له عليه بالامتناع فانه لا يرد
بل انشأه على القول فلان حتى لو دخل لم يكن عليه ثم يجب على المصدق ما فسر
وكذا لو لـ وهب من هذه الجارية رهنها الى وادعى المصدق رهنها وكذا
بالقول لـ وكذا لو لـ قبضت منك الثوب بكذا من فلان
وكان فلان عليه الف وانكر المخلو فقام الالف عليه فلان وحلف بغير القدر
ما فسر وجب على الف كمال المدا عليه المدا عاكة بد المدعى ولكن بغير حق وقد
اخذته من يده لانه ملك لـ لا يكون هذا اقرب الى المدي باليد
ولا بالمال ولا يوم من يده اية لانه لـ كان غنياً من فاستدفعه الا ان
يشتريه فكان له يدينه محسباً يفتي بالرد دون المال لـ وهذا اقرب
للمدعي باليد يوم من التسليم اليه ويكون فضلاً بالمال وفي العيون دارى بد رجل
ادعاه رجل فاستدفعه واليد اية اشتراه من المدعي القبان ان تسلم
المدعي للمدعي حتى يفتقره واليد البيضة على الشراء في الاستحسان تنزل
فيه من ثيابا يوم ويوجد منه فقول حتى يفتقره البيضة على الشراء في المنتقى
عقب شيا فقامت بيته على ذلك فادعى العايب ان العاصب منه اقرانه العاصب
ان ادعى العاصب ان البيضة حاضرة تعيل بيته ويقدر العاصب في يده
والا يسلو الى العاصب منه ثم يسلو البيضة على اقراره وفي العاصب انام البيضة
علاوب في يده بل انه قد فاقم ذوا اليد على انه وهبه له او على الميع في بيته دى
اليد كان القضاء بها لـ فلان على الفت ثم يحتاج او فسر لـ

في الام

في زيف وان مخرجته وادعى فلان المهاجدة لم يرد والمضرب وان يقول ان القرض
زيفاً او لم يعل على زيف ثم منع او لم يعل القرض منع او فسر الاية زيفاً فلا
يصدق لان يطلو الدراهم والمعد يتناول الحيا وكذا دعوى الزا فيه ما فسر
موصلاً لا يمتنع ولا كاشط ولا استثناء لـ العقد يفتقر الحيا وكان دعوى
الزانية رجوعاً عن بعض اقرب ولا يصدق وان وصل الى اوتوال بقوله جاز
يقول يفتقر سلباً او لقوله لا يفتقر الجاع وان وصل لما قلنا كذا هنا وكذا لو
يصدق وعندها ان وصل فصرف لانه فسر ما نعد بنفسه وان قيل الا لا
است من الدراهم وعن ابى يوسف لا يصدق وان وصل لان الدراهم لا يتناولها
وكذا لو مال له على شرطه ظلم من قرض او لم يبيع ثم قال من القلوس
الكاسية لم يصدق وان وصل فذلك خلافها ولو مال لـ لصل الف ولم
ينسبه اليه بيع او قرض لـ من زيفت صدق وان فصل لا وهذا باجاء
بيهم التغييرات في الشافعي ومي شرح له على الفت زيف واختلفوا على قول الجس
قيل لا يصدق في دعوى الزا فهو كذا فسر لا يصدق وفي الشافعي له على كرجيه
من لم يبيع او قرض لـ هو ردى صدق وصل ام فصل لان ارا دة
فيه ما يلت ببيع الا انى لو اشترى حنطه في جوازهم وجها ودخل له
الرد لان الجب ما حلو عنه اصل المفردة السليمة والحطه قد يكون ردياً في
اصل الحطه ولو اقر كرجيه من ثم يبيع لـ هو وسط مرق
وكذا القرض وان لـ في هذه المسائل كلها بعد قوله الفصل انها
تتضمن كذا ان وصل صدق والا فلا لان هذا اسماً والاسم اياً جعل في
الموصول لا في الموصول ولو حصل الفصل باقضاء المفسر كذا فسر لا روى
عن ابى يوسف وعليها الفتوى المضرومة وفي التتاعه للعلو الفصام او ربا
ففي لاية وهذا لو مال لـ بالحل وورد وفي الشافعي لا ولا على الف
من جارية بعينها لانه لا يفتقرها وفي ادب القاضي والاسطوخ على الف
ثم جارية بعينها الا ان لم يفتقرها وادعى المفسر القضاء بالمال لانه مفسر راج
وعندها كذا ان من مفضول وان من موصول لا يلائم في ذلك او فسر لـ

في الام

زيف

قبض الزيادة على ما به ذكر الوقال المطلوب بعقد ثوبا بعشرة ما لك
 على فمك الطالبة قد دخلت في هذه المايه له اعز ما به فانت
 عن اثنين فاق احدهما قبض الى منها خمين كان الباقي لاجيه لان الحرس
 من المايه نصيب المخرقا او ازيد صرف الى نصيبه تصحى الكلامه
 كما بعد من اثنين ما عا احدها نصيبه وفي الزيادة وكذا الواوحي نصف
 الدار لثلاث نصيب في اجمع نصيبه وفي الدعوى وكذا حايط بينهما
 اقرا حدها بنصفه لرجل صرف الى كل نصيبه وذكر الحرجي على الخاوي
 الملة في العبد وثالث يصرف الى نصف نصيبه وفي جامع بكر الا في نصفه
 مشترك يصرف الى نصف سابع من النصيب بخلاف البيع فانه يصرف الى نصيبه
 والاقبال في البيع يصرف الى نصف سابع كالافرا والاحتجاز فانه يصرف الى
 نصف سابع فاذا انصرف الاقرا الى النصيب ودوايه الجامع وانصرفا
 الى نصيبه رواية الاصل وفي الاصل احد شر كل الفنان سابع النصف في النصف
 من النصيب وقال لا يصرف الى نصيب نفسه وفي نوادر في جماعة دار بينهما
 باع اجنبي نصيبا انصرف الى نصيبها فان اجاز احدها بحت في نصيبه وهو
 النصف في قوله اي يوسف وكذا محمد بجور في بيعها وفي شرح
 بركا في رتبة الدين ابراهيم بن حصة يصرف الى كل نصيبه وفي
 التوازي وكذا لو كان مكانا لبرا العبد وفي التعويد ولو هب نصف ابن
 ينفذ في اربع ويتوقف في اربع كالو هب نصف العبد المشترك وفي التثنية
 ينصرف الى نصيبه من العبد وفي التنازق باع نصف دار فاحتج نصيبها
 كانا لبيع على الباقي ولو قسم سلم الى المشتري ثم اشترى ما باع فملك نصيبه نصف الباقي
 وفي الطعام اخذ الباقي العاجين وكذا العبد وفي المتقاع الى يوسف باع نصف
 دار من رجل غير مقوم اشهد له القبض باع النصف الاخر من رجل اشترى
 النصف فادفعه للمشتري فخذ من كل واحد نصف ما في يده وكذا لو هب
 باعدها ولو باع النصف غير مقوم قبض المشتري من كل الذي جعله خصما
 المشترك والبايع باخذ من كل واحد نصف ما في يده فان له البايع

اسلمك ما يدرك جبار ولا خفوة بينه وبين المشترك وهذا ان هذا
 من علم باع منه كذا او دفعه ثم اشترى رجل نصف الطعام فانه يجمع المشترك
 والبايع ودفعه او باع نصف الدار غير مقوم فله نصفه المشتري حتى جاز
 دفع النصف فاحتكم فيه البايع دون المشتري يقضي للرجل على البايع بالنصف
 وقال البايع سلم الى المشترك النصف تاما وفي التنازق باع نصفه
 ثم باع نصفه الباقي وقبض المشتري الثاني دون الاول او قبضا فاحتكم بينهما
 فهو بينهما وان قبض الاول دون الثاني فهو من الثاني ولو اشرك في الخطه
 فاشترى نصفها فالباقي بينهما خلاف السع وعن محمد لو اشرك في العبد
 فاشترى نصفه فله ما بقي ولو اشرك ثم اشرك اخر لا يعلم الثاني مشاركه
 الاول خرج المشترك من الدين وان علم نال في الثاني وفي المجزأ الربع في الخالص
 وان اشركما في صفقة اقال اشركا يانلا واشركا يانلا في الثلاثا
 وفي لجام اشترى ابراهيم بن حصة يديان وقبضها نقد دينا لم يانقا غاب
 البايع فاقام رجل بينه على قبضها يقضي له بنصفها نصف هذا النصف من
 النصف الذي ملكه صحيحا ونصف من النصف الذي ملكه فاسدا وكذا لو
 اشترى عبدا بضعه ما به حاليه بضعه ما به الى القطاف وقبضه وغاب
 البايع فاقام رجل بينه على قبضه وكذا لو كان المخذ يقبضه شرا
 ونصفه ودفعه عنده وغاب البايع فادعى رجل بضعه لم يكن بينه وبين ذي اليد
 خفوة لان البيع انصرف الى نصيب البايع ولو اشترى بضعه من رجل ودفعه
 النصف لآخر لم يانقا فاقام رجل بينه على النصف يقضي بالربع ولو اشترى نصفها
 فاسدا ثم اشترى النصف الاخر صحيحا وقبضه وغاب البايع فاقام رجل
 بينه على النصف يقضي له بالنصف الذي كان البايع فيه صحيحا ولو كان البايعان
 صحيحين يقضي بالنصف الاخير وكذا لو كان بيع النصف الاول صحيحا وبيع النصف
 الثاني فاسدا ولو اشترى النصف بيعا صحيحا والنصف الاخر بيعا او دم
 اشترى لم يكن بينه وبين المتق خصومة وتقبل النصف والمئجه وغيره كالوديعه
 تعذر بيعه وانما تعذر عدا الى سلطنا لوان احد الانس قبض الى المايه كانت

له

لاجله ان يأخذ المحسن من الفرض بعد ما حلف باسمه ما يعمل ان يأبى بغيره من الله
 فقد حلف بغيره في الفضل الاول في الزادات وفي التفريق لآخره
 الا ان يأخذ من شركه يشك ما يقض من دينها او يشك عن استلزامه عليك وكذا
 الشرا بغيره ولا يسبيل له على المتقار وفي الحاق غضب عينا من حلفه فالحلف
 احكامه في حلفه على درهم او دينار وقضا يشركه الاخر في الاثم جسد الحق ولا يحل الصلح
 بين دفع بغيره المقبوض او غيرها فان صلحه على شواها قال ابو يوسف يحل بين
 دفع بغيره المقبوض او دفع بغيره المقبوض وقال محمد يحل بين دفع بغيره المقبوض او
 بين بغيره المقبوض وما يابا على ان يخرج المالك قبل الصلح اما ما حلف به لان المقبوض جسد
 الحق وجده وبدله من وجوه هذا لو كان لهما عليه حلفه فمضى او شيع وصلحه احدها
 من نسيه على بغيره يشركه الاخر فيه الا ان عليه الصلح ربع الحلفه وكذا لو
 صلح عن نسيه من الفرض عن دينار وقبضه يشركه الاخر فيه ولو كان له عليه الفرض
 وصلحه احدها بغيره على دينار وقبضه يشركه الاخر فيه الا ان عليه ربع الاثم وان كان
 المقبوض فاما ما حلف به او مينا والمغاصب مقرا او منكر وصلحه احدها من نسيه على نفسه
 لم يشركه الاخر فيه على ان وقع الصلح لان الصلح وقع على العين فغير نسيه كالباع ولو غصب
 طعاما بغيره او اتلفه فصالحه احدها من نسيه على درهم او دينار او وكيل او ورثه او
 الطعام وقبضه يشركه الاخر فيه لا يحضر الحق الا ان عليه ربع المغصوب فان كان
 المغصوب طاهرا في يد الغاصب وهو مقرا او منكر لم يشركه الاخر في المقبوض كالباع وان
 احلفا في قيامه وبلاكه قالوا لا يكره حق الشركة ولو كان لهما عليه الفرض
 فصالحه احدها من نسيه على خمسين زبيب وقضا او من الزبيب على النجعة يشركه الاخر
 فيما بينهما وان لم يماض في نوى ما حلف الاخر وجه عليه مثل بغيره المقبوض كونهه والمظن
 كراحد في الدين له ما حلف ونسيه من الدين فملك بملك منه قال فلان على درهم
 او عشرة او مائة درهم لزمه نفسه ودينها عشرة وعقد زرقا عليه ولو قال
 من عشرة اعترف او مائة عشرة الماعين لزمه تسعة عشر وعقد زرقا عليه عشر
 والادل ليس في الطلاق ولو قال له مائة هذا الحايظير للحايظير الا خلا
 عدوم في الاستبصار وكذا لو وضع من درهم عشرة متينة فقال فلان مائة هذا

هذا هو الذي
 في نسخة
 في نسخة

الدرهم هذا الدرهم واسألني الدرهم فله ثمانية في قوله او قال له درهم
 عشرة دنانير او من دينار عشرة دراهم لزمه اربعة دنانير وخمسة دراهم
 خمسة دراهم وخمسة دنانير وعقد زرقا لزمه كل جسد اربعة او قال له مائة
 عشرة دراهم او عشرة دنانير او من عشرة دنانير عشرة دراهم لزمه عشرة دراهم
 دنانير في قوله لزمه كل كذلك الاختلاف في الوصية وفي الحاق له عليه درهم
 مائة درهم فعليه مائة وتسعة وتسعون والدرهم الاخر على لزمه وعقد زرقا له
 مائة مائة وعقد زرقا مائة وثمانية وتسعون ولو قال له مائة زرع على اكر حنطة
 فعليه كرشعير وكحنطة الاقنية حنطة وعقد كرشعير وكحنطة وعقد زرقا كرشعير
 الاقنية وكحنطة الاقنية ولو قد تم الحنطة بعد ان حنطه جعل الحنطة التي لا يدخل
 افضلها سوا قد تم او آخر لا احتساب القصاص من هذا ومن هذا جعل القصاص
 افضلها او نوع الشك في الوجوب فحب الاقل وكذا ان في قوله مائة مائة عشرة
 دراهم او عشرة دنانير او قد تم الدنانير جعل الحد الذي لا يدخل افضلها
 وفي الباع عن اكر حنطه لم يمين شاه القدر لم يمينه في حق ابو يوسف ان كان
 بغيرها فكذا في الودعة واستكانه وبعالي اعطيا المواب

كتاب

قال لغيره حلفته عنك الخمسمائة على ان تنفذني الباقي فقبل
 بربع خمسمائة من ساعته وكذا لو كان باع الصلح او البراء لا شيء جعل
 الفقد عوضا عن الخطا ولا يبيع عويلا لان النقد كان واجبا عليه قبل
 الصلح فثبت البراءة مطلقا وكذا لو كان عليه درهم ودنانير فقال
 انت بركم الدرهم على ان تنفذني اربعة دنانير بركم من ساعته ولو قال
 حلفته عنك خمسمائة ان تنفذني الباقي او قال ان تنفذني خمسمائة
 او شي او اذ انت بركم من الباقي لم يبرأ وان نفذ لان هذا تعليق البراءة على
 التجهيل ولا يجوز وكذا الوفاة اصلحك على انك اذيتي الى
 خمسمائة فانت بركم من الباقي لم يبرأ ولو قال حلفته عنك خمسمائة ان
 تنفذني الباقي اليوم فان لم تنفذ فالا لفت عليك فقبل حلفه فان نفذ في اليوم بقى العقد صحيحا

٢٤٤

وان لم يرد حتى يخرج اليوم بطل الحظ لان بطلانه معلق بعدم العقد اليوم وهذا الزمان يقطع
الصلح الا براه او الابدان **قوله** اذ انك اليوم وانت برى من الجاه على انك ان لم تفرق
قالا لست عليك وكذا **قوله** هل لك على حمايه من الالف على ان
تؤم بالاتي في وقت كذا فان لم تستعمل لاصح بيننا واولاد **قوله** حطيت
على حمايه على ان تستعمل في الباقي ان القياس ان يكون الجواب فيه كما في
الفصل الاول وما حدا ابو يوسف وفي الاستحسان الجواب فيه كالجواب
في الفصل الثالث وهو قولهم ما ذكره الوكان يقطع الصلح او الا براه او الابدان
بان **قوله** اذ انك انما اخبرنا اليوم على انك برك من الباقي
واجتمعوا **قوله** ابرأك الخمايه بشرط ان تطيق الباقي اليوم
كثيرا او رهنه فلو يقطع حتى يخرج اليوم عادا الالف وكذا الحظ
على ان تطيق الباقي كثيرا او رهنه فلو فعل جاز وفي الاستحسان محمد بن حماد
حطت على خمايه على ان تطيق الباقيه اليوم وقال **قوله** العزم
حطت عزم من غير شرط قالوا قول العزم لان الطالب قد اقر بالحظ
وعز لم يوسف ابرأت زوجها ما لها عليه على ان لا يزوج عليها قبل جاز وبطل
الشرط وكذا كل شرط لا يجوز له الاعتياض عنه والزوج ينفقه ما ابراه حمايه
على الوان ذلك الشرط وقوله اجل لك وامر لك او اعطيك هذا لا يجوز الا براه
وكذا البعده والصدقه وكذا له العارض ابرأت على ان يعق عهده فقبل
جاز وبطل الشرط في بعته ابرأت على ان يعق عهده كذا انك برك على ان تعقده
باب ابرأ اياك **قوله** قبلت واعتقدت من اختلف **قوله**
على وعلى ان تلقى امرائك وهذا على ان يحلف فلان او تدخل الدار لمخزوم ولو كانت
صدقت بعدى عليك على ان لا تزوج او لا تشركي فقبل لم فعل جاز **قوله**
وعز نفسي ابرأت زوجا من امرأ على ان يعق لها كذا او لم يعق امرأ وعز
الفعل وكذا اوجب على ان يحلف لها لمخزوم وكذا اوجب على ان يعق لها اوجبها
لم ينفذ ولو شرب اوجب على ان يضر لها فلم يضر ولو عزم ان يعود وهذا
المعز من الاكاف هذا اوجب على ان لا يراه فلو جعل امرأها قبل لم

اور

لعلہ عزہ

[illegible]

قل

فادۃ

مغيبه على نائير موجهه لان ان هذا صفت ثبت حكم النياز الواجب بالاضطرار
له شرابطا المرفوض في يرويهما العتاق غيب قلبه فقه وجهته ونقص عليه بالاضطرار
قبل التيقير بالانقضاد في التنازع لا يجوز الصلح عن الابرين فبغير الموقوف في الصلح حتى
يقبضه من المجلس وفي الثاني صلح عن كونه من علي كرشيد بعينه وقبضه لم يكن
قبل الفرق صلح للمنه بالفرق عن دين مدين ولو صلح على كرشيد وسط بينه وبينه
قبضه لم يثبت قبل الفرق صلح من مثله لا بعد الفرق وتعلق بعينه بل مثله وانما يثبت
بطلان الصلح وانما صلح دعوى دائره على يد واسحق رجوع على عواده الا ان يكون راد
الصلح وراه او دائره او عام موصوف او رجل او موزون موصوف او ثياب موصوفه
وموحد لا يثبت الصلح باسقاطه والرجوع مثله ولو صلح من دم على عبد فاسحق
رجوع بقبضه ولو صلح من موصوف ابن عم او دائره موجهه جائز وعلى كل اوزن
موصوف او ثياب موصوفه موجهه لم يجر لانه دين مدين وكذا لو كان حاله وتفرقا قبل
القبض ولو صلح على كل اوزن او ثوب عين جائز لانه عين مدين ولو كان
الدين قائما فاصلحه من خالف على بعينه او غير بعينه حالا او موجهه جائز وهو
كالمبيع به ولو صلح من غيب كبر على نفسه فاما ان يكون حاضرا او غائبا واما
ان يكون مزا او سكرانا فكان غائبا جائز في الظاهر وبما رايه لا لعله رايه
وكذا لو كان حاضرا او غائبا يسكن فان كان مرفقا بالقبض او يجوز لانه ضامن
والصلح عن الغان جائز ولا استحقاق لا يجوز لاننا قما على ان يباذله ونياروا
وذلك هو المخرج الذي غيبه على خياله فوقع له الوجود وكل عرض او عيب يوقع
فصلحه على نفسه فوقع له الوجود وفي شرح المذهب الفانقيين انهم اطلقوا
على حيا به يجوز لان الحب كالحال وان لم يصبها وراها المالك لا يجوز وفي شرح
بكرهضب الفانقيين انها اطلقا على خياله جائز وان عرف قيامها في يد الناصب
لانه بالانكار صار كالنكاح له على اخرا لفت باعوانته خياله لم يجر وكذا
لو قضاه وراه فهو لها لوزن لان عليه على وجه الصلح ادخلنا فانك
انما لمخالج داسيف في المذهب لانه صرت في فم المدعي صلح عن غيب
كوقام عمل كرجل لا يجوز لان الجبر انفسه وادعوى انما كان كرجل متعلقا

لم يجر الصلح على شيء الا الاصلحه على كرجل نفسه على مثله موجهه او اقل منه لانه
غير محتمل للمطالعين ولو صلحه على كرجل لانه لا يجوز لانه باولاد
على واجب المال لا يباع والودع حجة الادعاء بصلح الجاز وهذا الواقع الموجه للمبايع
الا انه سكت ولم يرد في الال والال وصاحب المال الذي المستهال ولو ادعى صاحب
المال المستهال وادعى الموضع الال او الال لانه لما كان الصلح بالمر على قول اخيه
وهو قول ابو يوسف الاول وعلى قوله الاخ وهو قول حميد جابر والاعانة لم يفرقوا
منها اذا قال المالك استهلكها قال الموضع صاعت اوردت او قال الموضع لا
صاعت اوردت وقال الموضع بل اسلمتها وذكر الكافي فاما وقال الموضع لو قال
الموضع اذ لا اسلمتها قال الموضع صاعت اوردت يجوز الصلح في قول طهري
ويصح ان يكون هكذا اشترى شعبك خطوه فتباضا فوجد المتيقن عبثا فطلعه منه على دفع
موجهه ان كانت الخطه قائمه في يد الاخ جاز لانه رجب عليه رجب في الخطه
فيكون بيع ذلك البعض بشر موجه وان لم يكن باما لم يجر لانه بيع دين مدين وكذا لو وجد
الاخر في الخطه عبثا فهو على الوجهين اشترى حمله فخطوه وقابضا فوجد احداهما
حيثما لم يجر الصلح على شيء الربا اشترى امه بكبر موصوف وتباضا فوجد بالامه
صلحه على كبر موصوف جاز لان المبيع لم يقع على ذلك الكبر الذي في يد المبيع فلو حمله
ادعيه فكان الصلح ناجيا لما عليه ولو صلحه على دائره او الجبل لم يجر لانه دين مدين
ولو اشتراها بكبر غير قباضا فوجد عليها فاصالح المبيع على كبر موجه فان كان كرجلا
في يد المبيع لم يجر لان رد العين واجب على المبيع فيكون المبيع لكن بكر الجبل
فكر ادعيه وادعوى كرجل فاصالح عنها على عشرين دينار لم يجر اذا كان راس المال
دائره لان ما لا يجر من الزنا بين الداهم كان عوضا عنها واخذ العوض عن راس المال
لا يجوز واذا لم يجر فيه لا يجوز في الاخر لانه مفعله واحدة وان كان
راس المال خمسة ونايب لم يجر خمسة من عشرين راس المال والباقي
عن المايه جاز وكان اقاله للسار وصرفا في المايه ولو لم يفسر هذا المفسر
بحوزان فقال لا يجوز ونحوه ان قال يجوز وفي التنازع قال المصلح
عنه العوض والمثل بالغيب الى اجل لانه سهل في حقه المثل ان كان

هالكا وتصدق المالكاته قائلة يتمى الوصية وفي العود بمات عن ذهاب وفضي
 واشيا فاصطليح الوصية نصيبه مع الباقين على تقيته معلومة لا يجوز ما لم يعلم
 ان نصيبه في الغصة المتركة اقل من الغصة التي هي ذلك المصلح وكذا لو ادعى ايماننا
 ودراهم فعل هذا وفي الشرط اذا كانت التركة مجمعة لا يدرى كمها لا يجوز المصلح
 على المكيل او الموزون لما في بعض احوال الربا ويجوز على احدثين وقال
 الهندوا يجوز لانه اقل ان يكون التركة من خبر بدل المصلح او لم يكن ولو
 فان من جنسهم اقل ان يكون كذا ثمه او اقل فتكون شبهه
 الشبهة وان كانت التركة عقارا وحوانا وعروضا ولكنه لا يدرى المردعا
 ما هو جميع ذلك بل يطرد على هي جاز المصلح خلافا للشافعي
 لما لم يجمع الجواز لانه ما نفعه من التسليم والتسليم ولا حجة
 فيه فلا يجمع الجواز ومن جرحه ان ادعى جاني دياره ولو رسمه فاصطليح على
 ان يعلية المردعي ولا يسلم المردعي ادى لم تجز وان اصطليح على ان
 يعطى المردعي ما لا الى المردعي لم ترك دعواه جاز ولو ادعى جاني دياره
 رسمه وادعى المردعي عليه حقا في الزند ولو رسمه فاصطليح على ان يترك كل واحد
 منهما دعواه قبل صاحبه جاز وان اصطليح على ان يدفع احدهما ما لا الى
 الاخر لم ترك دعواه لم تجز ولو صالح من معلوم على جرحه ولو ان
 كان حقا فقبض الى التسليم لم يجز والاختار وفي الغنية والمصلح بعارضه
 ما اسكن فلا يجز كونه بدو حقه او اسقاما بتلك وتلك او اسقاما
 بتلك بيان الثاني المصلح على المردعي الردى وبما في الثالث المصلح
 على الماتة على عشرة وكان اسقاما للتسعين وتلك الباقية العشرة وبيان الرابع
 المصلح عن الشرط على مال او من السكون على السكون وفي الشرط وقع المصلح مع بعض
 الوتر من نصيب من التركة لم يجرع لودين هل يدخل تحت المصلح حاكم المثلج
 لا وما يصيبه والقبول ان دعوا لا يدخل ان المصلح اثناعشر ما يعرفه ويضيق
 اليه المصلح ولما كان يتولى به دخل لان العرض اخرج المدين عن التركة فان
 كان للمدعي ما يملكه وثالث المصلح فاسد لما في تلك الدين من عرض عليه واطرحه عن

بلغ مقابله

حياز المصلح وكان لبقية الورثة عبد ماديون فقل لا فاضل المصنف
 لم يجز لانه ولا يملك له ماله وليس له ان يترتب فيها ما يبيع ويحرم وله
 الاجارة واذا اراد بيع المصلح لم يكن لولي القليل ان يقتله لانه لما ماله
 وقد غنا عنه يبدل فحق العفو ولربح البدل حق المولى واخر الى ان يدعى ولو
 قتل عبده فماله الماذون عنه جاز لانه محكي كسبه بالصلح بدو كذا لو قتل خطأ خير
 الماذون من الدين والعدا كان على الماذون جبر لا ترك لان الرأى في كسبه اليه عتب
 ثوابته ما به فالتلفه مصلحة منه على ان يدين ما به جاز وقال لا يسفل الفضل على القيمة
 على تغاير فيه كما في الدين وكما لو قضي على الخاوي بالقبول مصلحة على ان يدين ما به
 كان العبد بين اثنين لمقتله احدهما وهو موسر فماله مع التريك على ان يدين من نصف
 قيمته يملك الفضل كذا هما وان مصلحه على عروض جاز لان الزيادة لا تظفر
 بين النقد والعرض له هذا اعتبار عن عين الثوب لان المالك في حيز
 المصلح من له القيام الدليل عليه ولو وقع المصلح على كبري عيشه وقبض قبل
 الاختراق ولو كان مصلحا عن الغيبة كان ذلك شررا الخطية بعينها بالقيمة
 يكون سالحا لانه لا يجوز ذلك ان المالك في حكم المصلح بالقيام والمصلح
 لو وقع المصلح على قيمة المستلزم ان اقام الستمك سمة ان القيمة كانت اقل
 من الذي وقع عليه المصلح بغير فاجز لم يقبل خلافا لما اشتد ابرق
 نصته وزنه اقل ما به ديثار ويتا بضا فوجد بالارثوق عيا فمصلحه على ديثار
 وقبضه جاز كان ذلك لريثا لا تفرق قيمة العيب او اقل لانه بدو من الحزاق
 لا يواييهما وقال ان كان قدس مالا ساعنا لم يجز لان حقة العيب من الديثار
 صار دينانا فاصلة على اكثر فجز قال لا حذر لا لا كما تدعى
 حوط على كذا او توفى في سنة ففعل له لانه غير مكره في ذلك هذا ما يكون
 السهمان لـ ذلك علانية وباختاره وقال ان اولي له ان يبيع عز ذلك لانه
 مصلحا في ذلك وفي الشافعي عتب لرجل المأجود وقال اقرب ما لي على ان يملك
 ما به كان بالمال ان اقر ولو قال اقر لي بما على ان اخط عنك مائة او على ان يخط
 عنك مائة فان كان جازا وبزوجه تتعابه ولو قال ان اقرت لي خطت عنك

تقدم

ما فيه فائز بالالف بجم الاختار ولا يصح الخط واسم سبحانه وتعالى اعلم

كتاب المصارف

مضارب باع لم يمنع عن قسط المهر ان كان فيها فضل غير ان يمنع المجهول ان يكون له الجوز
لا يتوكل له الوكيل ببيع فلا يجب على تسليمه ما يبيع به ولكن هو من ياكل المال في القين لان
حقن العقد يرجع الى العاقد ولا ينفذ للمهر حق القين الا يتوكل له العاقد وان منع العاقد
عن القين ولو كتب المال بالبيع لم يملكه له لان التوكل يحتج عليه وكذا الحكم في
وجوهه وكل وكل البائع وفي الثاني ان يتوكل له العاقد لا يجوز له بيعه وكذا في كل عقد
كما لا يجب عليه الموكل وهذا خلاف الوكيل يدفع المال الى رجل اذا لم يدفعه والشفق
فانا نقول لا يجب ولكن يقال له لا يمنع ولما يجب الحق ان يخلقه بغير دفعه وفي
الموارث لا يجب له ان يتوكل واجبا عليه وفي الثاني الوكيل بالبيع ما استعمل بغير
المن يتقصد الموكل ما ذن الشاخي وفي جامع كبر لا يراعى لهذا قيل يعمل القين الموكل
وبسبب ان يبي الموكل وان لم يورس المأجور في الموكل بالاتفاق وفي الثاني الفضل ان كان
ويستعمل له والشفق الاتفاق وميتا وفي التنازع والافاق وفي الموارث الوكيل
بالشرائط كان ارضا بالبيع للموكل وفي الكاف الوكيل ما دام حيا لا يستقل الحق في الموكل
واضمان غلبا وفي الثاني باع المولى المادون له على الناس ردون ان كان العبد مديونا
عقد القاش وكذا يتقاضى العبد من المولى لا يتقاضا المولى لا للملك له وقالوا لا يكون له القين
الابان الثاني الوكيل اذا ماتت الموكل لا ينفذ القين الا باذن وتقبل له ذلك لانه
خلقه في كسبه اذا فرغ من حاجته خلاف الوكيل كذا الوارث العبد ولو حر المادون أو
تجرا كاتبه وله ردون وحج بعقد القاش له ذكره ان غايته وفي الزيادات مكاتب
اشترك شيئا فوجد بعينه تجزأ له له لانه عاقد الا ان يبيع المولى بعد القاش ويوت
المكاتب فيكون له رد المولى وان لم يبيع في ان لا يرد له بالبيع المالك الى المولى قيل
له هذا امتناع حكمي والاشترار لانه ما اشترى موشة فبذره الوارث المشتري العبد
وفي الثاني اشترعه ببيع نفسه ففعل القين المولى المارى لو اشترى ببيع ثوب ففعل
ما اشترى المولى ففعل القين المولى وفي الثاني اشترى المستعير باليمن المالك ففعل لانه
عزاه له وانما منع منه القين بوجوب حق العبد به اذا اقتضت له ان لا يمنع منه ولو كان الوكيل

يقفل

اذا اشترى وغاب فاراد الموكل ففعل القين بالخيار الباع فان لم يمنع له القين وجب العقد

كان

وتعقد بالعاقدة وهنا القين من حقوق المالك والمالك له فكان له القين صار له المصارف
دو ما يبيع المالك للمضارب عن القين وقال انا اتقصد مخافة ان اكل انهما فضل في القين
للمضارب والرد للمالك ان منع ويحب للمضارب على ان يتوكل له المالك المضارب ولو مال
المضاربة عرضا ولا فضل ما اراد المضارب ان يملكه حتى يجد ربحا كثيرا او اراد ان يملك
يبقى اجبا للمضارب على بيعه الا ان يبيع ذلك الرب المالك راس المال او يبيع ذلك وذا الى
رب المالك راس المال وان كان فيها فضل اجب للمالك ان يقول له ان المالك يبيع ذلك راس
ما له وحسب من المصالح وامسك العرض او اعطيتك حسنتك من العرض الا ان لا يجب مضارب
معه الف بالشفق اشترى بها جارية فبعتها الف فويل باجأته بولي يساوي الف فباع القين
لم ينفذ دعوته لانه لا يملك له في الولد ولا في الجارية لان كل واحد مشغول برأس المال فلا
يملك اربح الا يرى لو اشترى ما لالف عرض فبعت كل واحد الف لا يملك اربح ويضرب المضارب
العقدان بلغ قيمة الولد الف وخمسة الا ينفذت تلك الدعوة لانه ظهر ربح مما ينفذه
للمضارب فذلك من شيان الولد مددت دعوته وعقد الولد لا ينفذ نصيب رب المالك
يقتسم الولد وان كان موصرا لان القين يشتت بالنسب والمالك فاضيل الى غيرها وجود الوكيل
قائمة بغير صيغة فوجب السعاية على الولد في نصيب رب المالك وذلك لانه في الثاني
وحسب نظرا دفع الولد اليه ذلك لحضران المالك جارية فيكون بينهما تميزا في المالك في القين
وهو المضارب استولى فيه في نصيب قيمتها لشركه موصرا كان موصرا لان المالك لا يملك اربح
القين ولو ادعى رب المالك الولد وضاع الف كقوله الام سالت الشب منه وصار له الجارية
ام ولي له ولا يصح للمضارب شيان من العقد ولا في الولد لا يملك الجارية كلها ملكه مضارب
معه الف بالشفق اشترى بها اربا فباعها القين فبعتها بالاولى عدا فبعتها حاضرا فباعها
المضارب من العبد خضعا لانه ربح العبد وقع له وبغير رب المالك القاش حيا لان
للمضارب العبد وتوكل له المضاربة فاذا غرم بربح بغير رب المالك ولا يبيع منه له الا
على القين لانه اشترى ذلك فابا باعته احد المضارب مع القين لانه بول ملكه في
ارباعه على المزارع فيسوق رب المالك من ذلك راس المال وذاك القاش خضعا
لانه في شركه الف ومرو الف وخمسة وما يبيع كون بينهما مضارب معه الف ماضر

فساد نفسه لأنه غير محصور لعل المضاربة فائدة محله أعمال نفسه متى شاء شارك ومن
 إلى رجل لا يلجأ به عنه فكان مضمون يترك سباب الحق لا يكون نفقته في ذلك المال
 وكذا لو خرج خر وجابته بابه كان نفقته في مال نفسه وإن كان لا ينفق في مال
 المضاربة لأن خرج به لا يجلب كنفته ما لا يوجب خر وجابته بابه كان نفقته في مال نفسه وإن كان لا ينفق في مال
 المدة في المدة نفقته ما لا يوجب خر وجابته بابه كان نفقته في مال نفسه وإن كان لا ينفق في مال
 يخرج من ناحية ولا يعود في الأصل نفقته في مال نفسه لأنه باق في المدة يخرج
 إلى مصر أو كذا فيه أصل أنفق من المال مدام في الشراء فإذا أنفق المالك من مال
 نفسه لأنه ليس بمالك يخرجه ولو كان له مال في كونه وأهل البصر وخصه فيما يخرج
 بالمال من كونه يخرج بالبصر ونفقته في المال ذاهبا وعائدا ولو أخذ بالكون في شيء
 ليس يجرى له ما نفقته في مال نفسه بالكون فذاهب أخرجه منها نفقته في المال فإذا
 عاد إلى كونه بغير ذلك إلا أن يتأخر بها أو يوطئها ولو سافر بالمال فاشتد به متاعا
 في مصر أخرجات إلى المال وهو لا يعمل به ثم سافر بالمال حتى أتى مصر أخر نفقته
 على نفسه وموضعا للمالك من المال في السفر لبطان المضاربة في حق المالك فإن سافر
 المتاع حتى بلغه جاز لبطانته ما خرج البيع ولو كان الموت بعد السفر من ذلك للمصر
 ينفق ونفقته ينفق على المضاربة حتى ينفق للمصر يبيع المتاع لأن الخروج يجمع على
 المضاربة فإن كان من المال مات والمضارب يبيع الآخر والآخر متاع خرج بها
 إلى مصر بالمال نفقته في المضاربة حتى يبلغ ويشتد بالمال استحسانا وكذا لو ملك
 المال في طريق السفر استحسانا في القياس ينفق ونفقته على نفسه كما إذا سافر إلى
 مصر أخر نفقته ولا نفقته كذا ولو أرسل إلى مال إليه رسالة ونهاه عن المسافرة
 بالمال فسافر بها إلى مصر بالمال ففعل هذا القياس والاستحسان وكذا لو نهاه
 بلسان الرسول عن البيع والشراء في بلد متاع خرج إلى مصر بالمال
 لا ينفق ما ملك نفسه ونفقته في المضاربة استحسانا **وكذا**
 أوصاه ببيع المال والمال في الحساب ففعله إلى مصر بالمال لم ينفق وكذا لو
 منع المضاربة بلسان الرسول والمال ففعله في البيع والشراء لا ينفق وفيه
 القبول نفقته في مال نفسه لبطان المضاربة في الشرائع في الشافي ذكر المحور وما

المالك

المستأجر

ويرى للمالك أن نفقته المضارب في المصروف في المضاربة بالنهار يجرى له ما إذا
 كانت الدابة بين أهل السوق لهم بالكون بالبقاع السوق وغير هذا فنقول لا ينفق
 العادة وأطلق بعض الخليلين نفقته في المصروف مال المضاربة بالنهار لأنه في ألبان
 فعل المضاربة وأراد أن نفقته ما يحتاج إليه في عموم الاوقات نحو الطعام والشراب
 والكسوة وغسل الثياب ودهن السيل وما أشبهه وعلف ودوابها التي يركبها في سفره وعرف
 عليها في جملته وكلها فله مثل ما ينفق المالك من مال المضاربة وعن أبو يوسف سئل
 عن اللقمة **ك** كما كان يأكل مع متاعه وأما غز الدواب والمجانين والضمير والسلور
 والأدهان وما يربح إلى التلاوي وصالح البدن في المصارف لا يدخل في النفقة
 وروى الحسن عن أبي حنيفة يدخل لأن الدواب والأصالح بدنه وتكلمه إقامة العمل في النفقة
 ووجب له المصارف الحاجة إلى النفقة معلوم وقوعها خلاف الدواب لأن من
 العوارض الأولى أن نفقته المرأة غل وزجها ودواها في مالها ونفقته المهرور على
 ودواها على المرتزق إذا كان الدين في القصة سواء وإن كان بعضه أمانة وأما
 في حصة الأمانة فعل الرهن وما كان في حصة المضمون فعلى المرتزق وإن رهنه
 جرحا أو موقفا كان له ودوا في نفقته **ك** لم يرد له الجرح ولا المرض حتى يحتاج
 إلى واحد به فالوداع الرهن وإن أزداد فاملاخ ذلك على المرتزق وسئل النفقة
 أن يختب من البيع أن كان وإن لم يكن نفوس وإسار المال وما أنفق المضارب من ماله
 فالأمر ينفق من مال المضاربة فهو من على المضاربة إذا كان المال ثامنا وإن ملك
 لم يوجب عليه مال المال ثامنا إذا أراد نفقة المال بدلا من المال ثم بالنفقة
 ثم بالبيع فإن باع المتاع من أحد حجب ما أنفق على المتاع من الكراء وغيره
 لتعارف الناس بالحاجة براس المال ولا يختب عليه ما أنفق على
 نفسه وأجرا غير خدمته لعدم التعارف **ق** ولما يوجب زيادة
 في المتاع يخرق براس المال وما لا فلا ولو سافر في بلد وعال المضاربة بالنفقة
 على يد المالكين يخصص المديونيات في الشافي وفي العيون الشريك
 شركه مما يخرق به مال الشركه فله حكم المضاربة إذا روى الحسن عن أبي
 حنيفة وإن ساءت عن محمد ولا نفقه في المضاربة الفاسدة ولا المستبضع

يقين

الراض

والضاربة على المضارب في مال المضاربة به على التوافق على ملكها على التوافق عقد
 المضاربة كالرهن والارذنان والاحبار واللاسيج والادباع والتوكل
 بالتقرب والسائر بالمال في تروايج غير لان الاذن بالتحقق اذن بعهدة التوكل
 شروية وعرفه بغيره ليس له ان يحجب بالمال الترويع لا يوجب باهله وبيع
 لانها الا ان يشترط للمال كالاقتراض والاستدانة اما الاقراض فلا
 يشترط اذ واما الاستدانة فلا تشرط بغير راس المال والتوكل يدين راس المال
 والاستدانة ان يشترط شيئا بعد ما صار راس المال عرفا فيفسر ذلك فغيره
 شركه الوجود وفيه اشتراكه في راس المال على الاستدانة فكانت
 الاستدانة على المضارب ولو اشترط براس المال شيئا فلهما او قصرها
 ما غير غيره فهو متعلق ولا يدين شركة محصة المايه عليه في راس المال وان كان
 يقدرا له راس المال اعمل فيه برأيه ولو مبغها ما ان شركا كما زاد
 المصنف في الباب اذا كان قال له اعمل برأيه لا اذن قوله اعمل برأيه فاذا
 له ولا يخلط المضارب بماله نفسه لان المال مال قائم اما العمل المضارة
 ليس مال فليثبت الشركة ولها الموضع منج الغائب وموضع قمارته
 ومصلحة القمار في الاجناس المضارة في الموهوب لان الرجوع وفي
 الموهوب تسع ونوع لانها المضارب وهو حله مال المضاربة مال نفسه
 او يشترك في المضارب بغيره شركة شريك او يدفع الى غيره مضاربة لان
 يقول له اعمل برأيه فان لم يزل ذلك ودفع الى غيره مضاربة
 ان كانت المضاربة الثانية فاسد ولا ضمان على احد وان عمل الثاني بالمال
 لانه غايته الاجرة فيجب اجرا مثل ثلث مال المضاربة ولو كانت الاوقاف
 والمانية حارة فلا ضمان والربح للمال وللثاني على الدرك اجرة مثل عمله
 وللأول ثلث الربح المال اجرة مثل ثلث المال لو كانت فاسدة وان كانت صحيحة
 فاسدة الثاني من الخسارة لا على الأول لانه لا يجوز له ولو مال الشريك
 الثاني قبل العمل فلا ضمان على احد ولو عمل فيه بالمشرا او البيع مسارا أو
 مخالفا ورث المال بغير انهما شافا فاشترى من ربح على الأول مضارب ويحت

ماله

بالباب

مستحق

يحتاجان في الأول لا يرجع على الثاني ويحت المضارب بها لانه لم يقر المضارب
 على الأول فقد ملك المال صار كأنه دفع ماله نفسه مضاربة الى الثاني في
 الموحية لا ضمان على احد اذا عمل الثاني حتى يظهر الربح لانه غايته الربح لا يملك
 الى ان يظهر الربح ولا يكون الأول مخالفا بالبيع اليه وانما يصير مخالفا لما لا يملك
 وكذا لو خلط ماله المضاربة بماله نفسه ضمن الربح له والوضعية عليه وكذا
 لو شارك مع غيره في شركة عنان وخط من ربح الشركة بينهما اذا التوافق
 المال على فيه برأيه فان لم يكن له كان له مال المضارب على نفسه فاذا اشترى
 قسم من المالين ورجع ماله برح حادثة ورجع ماله المضاربة بها على الشرط وكذا
 يجوز له ان يدفع الى غيره مضاربة ثم يشر ان كان قد مال ربح المال ربحا
 ويحت هويته ودفع المضارب الى المضاربة بالانصاف فيخالفه نصف الربح
 والصف الآخر من المضارب الأول ويرى المال لان ربح المال شرط لنفسه
 نصف ما يثبت في المضارب الأول وعليه لو شرط الأول المثل من الثاني
 فجميع ما شرط يسلم له ما شرط للاول يكون معه ويرى المال وان قال
 ربح المال للاول كان من ربح هويته ودفع الاول الثاني بالانصاف نصف الربح الثاني
 ونصفه لرب المال ولا شيء الاول لان ربح المال شرط لنفسه نصف الربح لا يملك له
 ذلك الا وان شرط الاول والنصف الثاني ان يصيبه ولو شرط الاول المثل الثاني
 فنلتا ربح وسدس للاول ونصفه لرب المال ولو شرط الاول الثلث الثاني
 نصف الربح الثاني ونصفه لرب المال وصرى الا ان يردس الموهوب ماله لثاني
 التفرعات في الثاني وفي الاصل اخذ احد شركي الضمان ماله مضاربة ورجع الربح
 له قال **بكر** اطلق جوابه وانه صحيح اذا اخذها مضاربة ليشترط
 فيما ليس من كارتها فاما اذا اخذ ليعرف من كارتها فان كان يحضر شركه
 فذلك وان كان يغب عنه او اخذها حلقا فيجب ان يكون ماله لشركه لا يملك نصف
 ما اشتراكه الوكيل فاذا كان يكون حصتها شركه من الربح لشركه وحصته المضارب
 بيته ويرى المال وفي جميعه وان اخذ شركي الضمان اشترى شيئا من كارتها
 لنفسه حال غيبة شركه بغير علم الشركه الا ان يكون الشريك لم يكن ذلك الحشر في الربح

في بيعه فمد يده فباعه فاشترى بديناره ودينارين جازل الشركة وبالحكيم
 اخبر الشفع ان في البيع بدينارين فمد يده فباعه فاشترى بدينارين جازل الشركة وبالحكيم
 فاقربا بدينارين فمد يده فباعه فاشترى بدينارين جازل الشركة وبالحكيم
 وبطل استحقاقا لهما في الدين جازل الشركة وبالحكيم فباعه فاشترى بدينارين جازل الشركة وبالحكيم
 الاقرار في شرط استحقاقه بديناره فباعه فاشترى بدينارين جازل الشركة وبالحكيم
 جازل الشركة وبالحكيم فباعه فاشترى بدينارين جازل الشركة وبالحكيم
 لا يصدق لانها جازل حقيقة وفي جميع بركات في القاض للشفيع ان لم يأت في الوقت
 كذا فلا شفعة ان او الشفع هو الذي لم يصدق لنفسه بالشرط لاجاره وفيه الشفع فالحكم للوراثين
 والفقير وناظره الحكم هل ينال شفعة قبل تبطل ومنه من توقف في الشافعي
 لا يشارك في عشرة دراهم فاشترى بدينارين جازل الشركة وبالحكيم فباعه فاشترى بدينارين جازل الشركة وبالحكيم
 فاشترى بدينارين جازل الشركة وبالحكيم فباعه فاشترى بدينارين جازل الشركة وبالحكيم
 بعشر دراهم في يده فاشترى بدينارين جازل الشركة وبالحكيم فباعه فاشترى بدينارين جازل الشركة وبالحكيم
 والحكم في البيع ان لا يشارك في الاستحسان بحث وفي العيون مع دراهم
 حليفه لا يشارك في دينارين جازل الشركة وبالحكيم فباعه فاشترى بدينارين جازل الشركة وبالحكيم
 الوكيل الشراعية بدينارين جازل الشركة وبالحكيم فباعه فاشترى بدينارين جازل الشركة وبالحكيم
 الحنفية وفي الصادق كذا الوكيل بالبيع بالف درهم ولو باع بدينارين وفي الاضاحي يلزم
 الاقرار بها استحقاقا وعلاوة لدره وهو قول محمد لا يلزمه وذكر بركة اول الاقرار
 الوكيل بالبيع بالف درهم جازل الشركة وبالحكيم فباعه فاشترى بدينارين جازل الشركة وبالحكيم
 الدينارين جازل الشركة وبالحكيم فباعه فاشترى بدينارين جازل الشركة وبالحكيم
 كافي في الفقه وفي حق نفقته للنفقات وحق الفقه في الوضوء بالدينارين وحقه والوراثين
 كان له الاخذ وبما المضاربة او اصاره ودينارين على رب المال
 عن الشريف كالوفاق دراهم وجعل جازل في كذا الاجابات والفتاوى
 هو والاول وفي الشافعي والوراثين وجعل جازل في الشركة في قول الشركة
 بهما عن علي وفي شرح بركة محمد بن محمد دراهم فالحكم بهما على دنانير
 وجعل جازل في شرط ليعلم بشفعة نصف والشفيع وزياده عشرة

بالنصف

او شرط رب المال ذلك لنفسه فالمضاربة فاسيلة لان البيع رعا لا يكون فوق
 العشر ويؤدى هذا الشرط ان يقطع الشراعية في البيع عسى وان افسدت
 فالبيع لرب المال والفتاوى اجز متعل عليه عند محمد بالتمام لبيع اولي وعنده
 ابو يوسف له اجز متعل له بالتمام به ما شرط وان لم يشرع فلا اجر له وفي جميع النسخ
 المضاربة المقاسه فطلو ما يطلق العبيد مضارب اشترط عليه ان
 يبيع ويشارك بالكونه فاخرج المال من الكون فمضرب لان خلافه وكان منصرفه لنفسه
 فان اعانته الى الكون قبل ان يشارك به شيئا خرج من الضمان وعاد مضاربه
 وكذا لو قبل له فخره بالكونه مضاربه وفي التفريق نهاية ان يشارك في المضارب
 ففعل مضرب وكذا بعد دونه وان لم يعلم وهذا عند محمد ولا يرضى النسخ عند
 ابو يوسف كذا ذكره الكرخي في جازله وذكره مختصر بنو عتابة في حنيفة وعن
 ابو يوسف خلافة وذكره جامع عن الحسن النخعي يقتضيه الاطلاق لا يجوز
 الا اذا نذر المال معوان يقول لا يبعده بالنسيه او نهاه عن المسافرة وعنده ايضا
 يوجه الاطلاق لمجرد النهي لمخالفة عنه قبل الشرا او بعده وذكره مختصره ان
 النهي لخاص لا يجوز في المقتضى وفي الاجتناس اعلاء مال المضاربة يجعله في
 المضاربة ليس له ان يشارك في المفاضلة وان سافر به مضرب وفي الشافعي في
 مضاربه على ان يشارك في سوق الكون في يده فاشترى بدينارين جازل الشركة وبالحكيم
 لما نذر له ما غلبه في السوق وكذا ابو عبيد بن موقاد في سوق او نازحه العرب
 لا يبيع من احتسابه ولو قال تعمل به في الكون فاعل بهما يفتقر بهما ولو قال
 واعمل بهما لا يفتقر وكذا ابو الوالد خصا مضاربة فتشترى بها الطعام
 او نازحه بها او على ان يشارك بفتقده الطعام ولو قال
 يفتقر ولو قال لا تاكل بها الا في السوق او بيت فلان يفتقر ولو قال
 ولو قال على ان يشارك من اهل الكون فكل واحد من اهل الكون يشارك
 غير اهل الكون ولو قال على ان يشارك من ثلث لم يكن له خلافة ولا الوكيل الذي يشارك
 من ثلث فاشترى ذلك الشيء من باع بثلثه جازل الوكيل بالبيع من ثلث مضاربه عن محمد
 بن محمد بن العيون جازل وفي طرح بركة اصحاب من الفقه في دينارين جازل الشركة وبالحكيم

اوم

[illegible]

وما لا حمل له يعضن فواله حمل
وما لا خلق لا يعضن اذا سرفا و فواح

فيما صلحها واشترها ما بالسك والديك والارض للامم حصتها من الف وفي العيون بعد الف
ببعض ما ثم زاد المشتري كراعيه او بعضه جاز والمكر للعرضين خيار في
التفريق ولا حصة للزيادة الا عند البيع محط حصتها من الارض وان كان يوردها لمخر
وفي قياس قول المحققين ما لو اشترى لها ونعم في الارض يشترى كذا فاشترى كذا فذلك
يلزمه كذا في المخرج الاصل وعن المذهب الكل في التوفيق لا يجوز عندها وفي قياس
بعبته يشترى مع اخر ارض محصته وكذا الكرو في موضع اميرش من محله بدمش
فاشترى منها نصفها كان يجوز ولا فهو الوكيل وان كان سبيها في القياس كذا وفي
الاستحسان يجوز للمزج للامم حصته من الف لان الف على الف لان لا يرد لان لا ينقص
وبصرف في الوكيل حصته من الف والقدر من قبل هذا بقول المحققين وفي قولهم
الكل للامم وفي الثاني اوكيل الشرا في المرفق فاشترى ثم استكرع على نفسه لعل يكون
متفوعا غايها سالا في موضع ربه وفي الاستحسان لا يكون لان الف الف المصراع ولو
اشترى المتبعض البضاعة فاتفق على حال نفسه لم يعل او المشترا كان متفوعا ولو لم يكن
البضاعة في حال فنفق استحسانا لان الامر بالاشرا امر مباح من ضروراته وكذا في الفرض
ولو اشترى المتبعض بالبعض مما مات المبيع فاتفق الباقي على ما لو لم يبيع وان لم يبيع
لا يضر استحسانا وان اشترى بعد الموت كان مشتريا لنفسه على الموت أولا ولو كان
مكان المضاغة مضاربة فاشترى بعد الموت لم يملك المالك أولا ولو اشترى البعض
مما مات له ان نفق الباقي على ما لو لم يبيع أولا لان نفق بعضه عن الاتفاق لا يفيض والمضاغة
نصف لا يجوز للمضاغة الا بجزء من المبيع على غير متفقين على الدين وان يقطعا بلفظ
المناوضة حتى لو يقطعا كان غنايا قال السرخسي اذا كانا ليعرفان
ايجابها فان كانا يعرفان فالعبرة للمعنى دون اللفظ وان كانا حتما معنويها أو
صياها او عدرا او مكائبا او كلاهما كذلك لا يجوز لان هؤلاء ليسوا من اهل التعامل وعدمه
المناوضة ان يكون كل واحد منهما كائنا لا عن صاحبه فيها هو من ضمان الختان
او من ضمان سبب الختانه ولو كان احدهما مسلما والاخر ذميا لا يكون شركتهما
مناوضة لان المناوضة تقتضي المساواة وانما ليسا بساوية الختانه الا بالزمن
فذلك المتوفى في الخمر والخنزير والمسلح لملك وقال ابو يوسف

تكون مفادضة لان المفادضة كتحمل هذا القدر من التفاوت وصار هذا كالمفادضة
من تحمل الملك مع من اعطاه ولا يقع المفادضة ولا الشركة الا بدراهم او دنانير
لانها متعين في الشرا فاذا اشترى المضارب بعضا بقيت مثلها في قيمته ولو
حصل الربح الشرا يكون حاصلا ثم ينصف بخلاف التبر والمصغ لانها متعين
في الشرا فاذا اشترى بعضا او ربح يكون ربح مالورين لان راس المال
امانة في يده وعلى رواية المصنف لا معين فتصل راس مال الشركة في كل
بكر فالحاج ان ذلك يختلف باختلاف الدراج ففي كل موضع يروح التبر وراج
الامان يجوز به المضاربة والشركة والافلا والافانوس الراجحة تصنع عند غلظتها
وروي الخبر عن ابي حنيفة المضاربة بالقول حائزة في رواية ابو يوسف عنه لا يجوز
بجواز الشركة وذكر الشيخ عن ابو يوسف انه يجوز المضاربة بالقول وفي
التفريق وروي جواز الشركة بالقول عن محمد بن عيسى ومهما واما قال
الجاهل لا يجوز الاعتناء يوسف ثم ربح والحق في الاصل ان الغارفة اذا
راحت جانبها الشركة ذكر الشيخ لو كان لاحدها واداهم وللآخر عرض
فباع نصف العروض نصف الدراهم وتقابض عقد الشركة حاز لان الدراهم
صارت بينهما فيكون ذلك راس مالهما ثم يثبت حكم الشركة في العروض بعبارة هذا
بخلاف ما وجه في الايراد بين الطاهر من الحائزين وبين العروض
من الحائزين فاشتركا كما لا يجوز ولا يدخل العروض سبعا لان العروض هي
مكتنفة فلو دخلت في راس المال دخلت بالقيمة وذلك محمول ويتنازعان
وكذا لو كانا مالهما كليهما وزيئا او عددا يستقران من حين خلاف ثم
اشتركا كما ذكره ابو يعقوب كل واحد منهما نصف عروض صاحبه ثم اشتركا
وكذا ابو اليسر بعد التسامع ان يملك كل واحد منهما صاحبه
بالبيع الا ان لم يثبتان الشركة الا لثان وفي الثاني لو خلاهما اشتركا
فمن محمد بن عيسى وعن الموصلي لا في الدفعة الشركة في الفيلق انما يجوز اذا
كانا لزوجين والدوم منها والعل والاوراق ايضا على ان الفيلق انما يجوز وكذا لو كان
الدوم من واحد والعل والاوراق من آخر لم يجوز والفقير لصاحب الدوم وعليه

في الشركة

احب مثل العامل ومن الاوراق وكذا لو كان الدوم والاوراق من واحد والعل
من آخر استهما وفي الايضاح اشتركا بالعروض والمكيل والوزن وخطا في رباها فان كان
يعلم قدرها لكل واحد قسم الخبر على قدر ذلك المكيل والوزن وفيه ذلك العرض
والدوم والوضعية بينهما على قدر المالكين وان لم يعرف المكيل ولا الوزن ولا القيمة
مدد لكل واحد فيما يعيده الى النصف وان اشترى به شيئا فلكل واحد منهما
قدر قيمته متساوية وان باع المتساع ثم اراد القيمة فان كانت الشركة قد عتلا
مثلثة يعتد بقيمة يوم الشرا وان كان له مثل في الاصل يعتد بقيمة يوم القيمة
وفي الاملا يوم الشرا وفي الثاني فان كان لاحدها حنطة وللآخر شعير واحدا
من الشعير من الشعير وخطا في رباها فالقر بينهما على قدر قيمته مالهما على يوم خلاها
قال الهدوا والصح يوم باعته وما ذكر في الكتاب فهو محمول على القيمة وفي الخبرين
سواء يقرب صاحب الحنطة بقيمة حنطته على طوله بالشعير وصاحب الشعير بقيمة
شعيره على طول الحنطة وفي جميع بكرة في شركة العنان لو كان لاحدها
الف وللآخر مائة دينار قيمتها الف وحماية يعتد بقيمتها في حق البيع يوم
عقد الشركة والشوب الملك في الشرا يوم الشرا والمحمول راس المال يوم القيمة
دفع الى رجل الف وحماية على ان اشترى بها من عبده وسبع مائة من الف درهم
فهو يستأجره لانه لو لم يشترط المصنف لكان له ربع قيمتها اخماس وصير المحر نصف
نصيب كل الشرا ولو كان من الواقع الف حاز استهما لان المبيع لو يشتريه لكان من ربح
ماله وهذا لو كان المحر افقت وحماية فاشترط المبيع نصف قيمته لنفسه لغو وفي
الثاني في شركة العنان لاحدها الف وللآخر الفان فشرط الاول على صاحب الف الف درهم
بقيهما جاز الشرط لانه لا يملك الف من الشرط فان شرطه الاول على صاحب الف الف درهم
والربح بينهما لم يجز الشرط والربح على قدر المالكين لان صاحب الف الف
شرط لنفسه بعض ربح مال الآخر فيبيع على ولا مال والربح انما يتبع المال
او ان يعل او لثان ولو شرطه الاول على صاحب الف الف على ان يكون له من الربح لم يجز
الشرط ولو شرطه الربح والوضعية بينهما فاشترط المبيع فاشترط المبيع فاشترط المبيع فاشترط المبيع
ما شرطه للمعاونة في الربح مع التساوي في المال وبالقلب وكذا في التفضل

وهو مضارب
الاشترى فاشترطه
ان يعل عليها والربح
بهما جاز

وفي شركه الوجه لا يجوز استتراط التفاوت في المخرج مع الشاوي في
 ضمان النقص لانه مخرج في المقتضى **قال** لا خروفت الى المتعارفين
 بالمشقة ويحتلها في المرافع على التيقن فالقول للمضارب وكان ابو حنيفة
 يقول اولاً انقول للمرافع لان المضارب يدعي الشركة في المخرج وهو غير مضارب
 لوقال المرافع دفعت بضاعة وهو يقول مضاربة وجه الظاهر ان حصل
 اخلاصها وقع في يد المقتضى فيكون القول للمقارب كما لو وقع الاختلاف في قدر الغصون
 ولوقال دفعت اليك بضاعة او مضاربة جارية او فاسدة وقال المدفع اليه بل
 اقرضتي ويحتل بالقول للمدفع فان هلك المالك في يد المدفع اليه بعد هذا القول
 فمن الجاصل والمخرج ولو وقع في المالك **قال** دفعت في المضاربة وقال المرافع بل اقرضت
 فالقول والبيئته للمدفع وان لم يكن عمل المالك وقد مضى فالقول للمضارب والبيئته
 للمدفع ولو ادعى المدفع مضاربة جارية وادعى المدفع اليه مضاربة او فاسدة فالقول
 وكذا لو ادعى المدفع بضاعة وادعى المدفع اليه مضاربة او فاسدة **قال** وقال
 دفعت في يد المدفع بضاعة او فاسدة والمضارب في المضاربة يدعي في المالك شرط
 ما به من المخرج فالقول لرب المالك والبيئته للمضارب ولو ادعى في المالك شرط المالك
 وما به وادعى المضارب الثالث فالقول للمضارب والبيئته لرب المالك ولو ادعى
 ربه المالك شرط المالك الثالث الاعشج وادعى المضارب الثالث فالقول لرب المالك
 والبيئته للمضارب ولو كان فيها وضعية فادعى ربه المالك شرط الثالث وادعى
 المضارب شرط ما به فالقول لرب المالك والبيئته للمضارب ولو ادعى المضارب
 علم الشرط فالقول والبيئته لرب المالك والبيئته للمضارب ولو ادعى المضارب
 مع الف بالحق واشترى بضاعه فلم ينفذها حتى هلك فعلى ربه المالك
 ان يدفع اليه الباقي فان هلك يرد في ايده الباقي اذ هو اشد وراى المالك
 جميع ما به اليه كحلف الوكيل الشراء اهل الثالث في دفعه بعد الشراء لا يرجع
 على الموكل الا حصة والبقية للمضارب لم تنته بالشراء فخرج المضارب من امره في
 كل شيء فاما الموكل لانه يتبع بالشراء فذهب الثالث المتأنيه لاستيفان وجب له

لعله غلط

تاسع

على الموكل فتكون مضمونه عليه وكذا لو لم يشرط للموكل الاضطرار واشترى بضاعه
 الموكل به كالمدة لا يرجع على الموكل لا يوجب في المالك بعد الشراء واستيفان وجه ولو
 قال الموكل انتدب البائع وكنته البائع في المكيل ولا يرجع على الموكل لا يوجب في المالك
 على الموكل ولو هلك المكيل قبل ان يملكه بعد البيع للمشتري لا يرجع على المالك
 فالقول للموكل مع المكيل على العمل حلك من الموكل لا لا يوجب في المالك انما
 ماله على الموكل والثاني ايضاً ما كان عليه البائع في الردان يمل الا في المكيل
 الاضطرار كالموكل اذا امر الموكل ان يفتق دينه بالوديعة فعرضها ثم وجد المقتضى
 له زبوا فودعها عليه فملك في يده كان ضامناً لان الاضطرار في المكيل لا يوجب
 وايضاً ما عليه بالردان يمل الا في المكيل لا يوجب في المالك قول ابو يوسف
 فاما على قولنا في حيزه هلك المردود من الموكل لانه لا تضاماً او جدياً ولا غائبة
 ضامناً اذ يمل المتخلف يمل المتخلف التفرجات في جامع كبر شرط ان يرجع المضارب
 وثلاثة لعبد وثلاثة لرب المالك ولا يدرى حال العبد فشرطه لولاه شرط عليه او
 لا وان كان عليه دين فلان شرطه عليه فالثالث له وهو كرفع مضارب في المكيل فان لم
 يشرطه عليه بالثالث فشرطه لرب المالك عند اخيفه لان المولى لا يملك كسب المليون
 فصار كالمشروط للجنبي يمل في كل المشروط في لرب المالك وعندهما شرطه لولاه
 لانه يملك كسبه عندهما ولو شرط لثلاثة لعبد رب المالك ولا يدرى عليه فشرطه
 لولاه شرطه عليه او لا ولا يقال شرطه عليه كشرط على رب المالك لان العبد يصير
 ماله ماله وهو في التجار كالحريم في كرفع مضارب في اثنين فمصر مشروطه
 لولاه حكم الملك لان للعبد يملك في المكيل او ادعى رجلاً لم يسترد المولى فان عليه دين
 وشرطه عليه فشرطه له وان لم يشرطه عليه فشرطه لولاه عند اخيفه كحرفه
 لاجنبى لا عمل منه وهذا **قال** كسب المليون لولاه في يده الف اذ عا
 ورجل كل واحد يدعي افعاله او دعيها الى كلف لكل واحد منهم
 فان نكل المالك يثبتها وعليه الف احد بينهما لانه واجب الحق لكل واحد
 منهما بنكوله وان حلف لهما فلا يثبت لهما وان حلف للواحد وسلك الثاني في الاول
 الثاني وان للواحد وحلف الثاني فماله للواحد وسلك الثاني في الاول

نحو

كان

حتى كلفه الثاني لانه عني نكل فانه حلفه فكله الا ان يشتمها وان قضى بالالف للذي
نكل ولا تم حلفه الثاني ونكل لرب كره هذا محمد وينبغي ان تكون الالف بينهما
وعليهما الف اخر منهما لان مقدم العين لاحدهما فانفع اما بليارد القضاي
او بالقرعة وكل واحد لا يصلح لالف الحق الاخر قال المودعي انهما
احكاما لا يرى احكاما للمدينين اذ اصطفا بينهما على ان يأخذ تلك الالف
منه بغير اكلان لها ذلك وليس للمودع الامتناع عن تسليم الالف اليهما وبعد
الحصول ليس لهما ان يستلوا المودع سبيل ولا ضمان وان لم يصلحا ولكن ادعى كل
واحد الالف له واراد اخذها من المودع ليس له ذلك لان المستلف مجهول
ولكل واحد ان يستلف المودع فان حلف لهما قطع دعواها في قول الحبيب نكل
محمد لهما ان يصلحا بعد الاختلاف على اخذ الالف بينهما وان نكل لهما قضى بالالف
بينهما وبعض الف اخر بينهما وان حلف لاحدهما ونكل للاخر قضى بالالف للذي نكل
ولا شيء للآخر حلف وكذا لو قال علي الف واحدا وكل واحد
يعني فاقض على الوجه الرابع وكذا لو قال عصيت هذا العبد
من هذا امر هذا وكل واحد بعبده فانما يصلح احدهما وان لم يصلح
فلكل واحد حلفه وان حلف قطع دعواها في قول ابو يوسف والصحة
لها ان يصلح احدهما ونكل من العبد وقسم بينهما وان نكل لاحدهما
قضى له المتروك في الثاني وفي جميعنا طي غيب ثم في
رجل هذا العبد احدهما من الرجلين جاز حلف واحد اذا عاها
وفي الخامس لاحدهما من الرجلين علي الف يعني احدا وفي الثاني واجب
عليه ان يصلح احدهما والالف وفي العيون قال القدر
احدهما قال لا يلزم للاخر قال البيان غير واحد فليجعل نكل احدهما
تعيينا للاخر بخلاف الخلاف في الثاني وفي شرح الخلف له علي الف
او لغيره لا يلزم له خصوصا على قولها وفي الثاني له على دهره او لغيره
دينار لا يلزم له قال لكل الف او على ان يكون عليه دين
الدينار قال ان الف او على مكاتب وان عق لم مقتار انه وكذا ان عق

لرب
علم

وعليه دين مستوف فان نكل يقدم ان يشاهد الف الى نفسه وان شاعرت
الى عبده فيباع فيه او يقضى عنه ولو قال لك على او على عبدي
فان كان لغيره دين مستوف لم يفيد الا ان يقضى ذلك عنه وان قال
لك على او على فلان ثم مات فلا شيء وهو وارثه وترك حلالا فلا قرار يلزمه ان شاء
كان عليه وان شاعرت في مال الميت في ارب الفاضل على كل واحد لعقب عليه
فاقر به لاحدهما ودفع اليه فللآخر ان يحلفه لانه لو اقر بدينه فاذا انكر
يخلف ولو ادعى كل واحد الموديعه فاقر لاحدهما ودفع اليه وليس للاخر
ان يحلف عند الوصف لانه لو ادعى رب لا يفتن لان الاطلاق على الاخر
لانحصر في الدعوى الى المشتبه والدفع يقتضيه وعند محمد يستخلف لانه
لو اقر به لا يفتن والفرق لمحمد ان هنا لا ادعى عليه الاخر ضمانا لخلف
الواجب عليه بغير الموديعه ولو ادعى كل واحد البيع من ذي اليد حلف لكل
واحد فان اقر به لاحدهما ونكل ليخلف للاخر فان نكل لدعوة ولو ادعى
واحد الشراء فنفذت احدهما ومن بالشراء اليه فان قال الاخر حلفه
ان لم يحدث لم يخلف لانه او اقر به لا بيع وكذا لو وجد لها خلف لاحدها
فنكل وجهه الفاضل له قال الاخر حلفه لم يخلف لان القاضي
مع انه لا ينبغي له ان يقضي للاول حلف الثاني كاجل للاول والقضاء صاف
فكل منهما فيه فيفيد فصار المدعي عليه خارجا من المدين فلا ملك الاقرار
وبذلك فلا يوجب عليه المدين وكذا لو ادعى كل واحد عبده بقبضه من ذك
اليه هو مثل الشراء ولو ادعى احدهما الشراء الاخر ان يقر او الاستيجار
فاقر به للآخرين والمتاجر فقال صاحب الشراء اجلفه باسمه ما باعته مني
حلف لان بيعه بعد البيع والاجارة لان من حق المبيع فلك الاقرار به فيفيد
التخفيف وان اقر لصاحب الشراء قال المتجر حلف
باسم سارعه او اجنح لم يحلف لان بيعه البيع فلك الاقرار به فلا يملك
الاقرار ولا يلزمه الاختلاف وكذا لو كانا مدينين الاجارة فاقربه لاحدهما
ليخلف للاخر لان بعد الاجارة من احدهما لا يملك الاجارة من الآخر ولو ادعى

الرب

كل واحد يكاف امرأه فاقوت به لاحدهما اختلفت بالآخر لا بعد الاقوت للثاني لا
يعمل بخلاف المفسر له على تكاف الثاني قال بعضهم لا لأنه لو اختلف الثاني
لا يكون الموأب ان يتخلف فان خلت لا يستغنى المراد وان يتخلف فان خلت في التكاف
لثاني لان يتكافوا في تكاف الثاني وهذا الجواب يتناقض على قولها وكيفيه الخلف
خلفه باسمه انت بزوجي له او باسمه ما يتكافوا فان ادعت هي خلف باسمه زوجي
لك او باسمه ليس بيك فانك وفي التفسير خلف باسمه هي طاعة من انشا وفي الجواب هي
يا من منك وفي المعنى ما طالع منك للودع ان يخرج بالودع حيث شأنا من حمله
بوكية او ليركن طالع الخرد في اوصف على طلاق اللفظ وقال ابو حنيفة ان لم
يكن لحمله موته ولا ذلك وان كان فليس له ان ينافيها الا انه يلزم صاحبها موته الرد
من مكان بعيد وهو لم يلزم ذلك وقال محمد ليس له في الاحوال كلها الا انه يقوت
على صاحبها ان لا يخرج عنها وفي شرح القاضي هذا اذا كان الطريق استافا كان
مخروفا وله بغير المفسر في الاتفاق وكذا الاب والوصي وان كان مخروفا ولا بد له
من المقتضى ان ينافيها له لا يضر وان سافر بغيره ضمن لانه يمكنه ان يتركها
في اهله وهذا الاب والوصي وفي الثاني وفي مسافة الودع بالودع في البحر
شمع وتسلم ومسافة العدل والمرتمن ما لم يحن على التفتيل في الودعة وفي التفريق
للوتمن ان ينافيها له وان كان له حمل وموته قال ابو يوسف
في رواية ابن جهماد خلاف الودعة وروى عن محمد بن ابي نعيم انه قال الودعة ولا طالع
بالمال حتى يرد اذا كان له حمل والحق بعد هذا للمعز ان ينافيه وكذا
المرتمن وفي الثاني امر الودع بالخلف في الميراث له ان يخرج بها لان التقييد بتعديد
وفي جهماد قيل الودع اخذ في هذا الميراث ولا يحرمه ولو لم يزل لا يخرجها
سافر بها فان كان سفره له منه بغيره وان كان لا بد له منه فان امكنه الحفظ
في الموضع المسمى بان يتركه بآلة في المصنف اذا سافر بغيره وان لم يكن له بغيره فان
لم يزل مكانا ولم يخرجها سافر وان كان الطريق مخروفا بغيره فان لم يزل الودع حمل
وموته لا يضر وان كان لم يزل الميراث بغيره لم يضر الحفظ الميراث بغيره وان كان
له منه بغيره قال ابن خزيمة لا يضر قريب الميراث بغيره وقال محمد بغيره

مسألة الودع

لا بد من
يلجى معا يلزم

الحديث الثاني

في الخليل وقال ابو يوسف ان قريب لا يضر وان بعد بغيره وفي القطر سافر الودع
بالودعة اذ كان الطريق مخروفا وكان لا بد من الميراث ما يملكه كل واحد بغيره واستاف
بغيره دون غيره بغيره لانه كان قادرا على تركه في يده عن عياله وان كان الميراث استاف له
بغيره سافر بغيره ايضا لانه يرضه اياها لهلاك وان كان الطريق استاف لا بد من السفر
بغيره اذ اهلك وموته اورد المله صاحبها على صاحبها في رواية الحسن بن الحسين قال
على الودع ولو تعلقا في الميراث من حمله فونه الرد على صاحبها بالاتفاق وفي التفريق
بالودع ان ينافي بالودع بغيره وعرضها بغيره في اهله حمل وموته بغيره في ذلك الى
القاضي في الميراث او بخلافه في اهله وقيل اذا كان الطريق مخروفا في مسافة في ما يملكه
في السفر الميراث وقد ذكر في الحاجة انه يضر والحق ابو يوسف في رواية ابن جهماد
انه لا ينافيها له حمل وموته في الوحيين ولو استاجر الودع بيتا وتاجر بغيره
ثم سافر لم يضره وان ابو يوسف ليس له احد السكن ان ينافي بغيره في اهله حمل وموته وان
سافر فالحق بينهما استحسانا وعنه له ان سافر الى موضع لا يبيت عن منزله او يكون في موضع يحتاج
في مشايه الى السفر والصغير من مذهب ابن خزيمة ومحمد بن ابي نعيم وروى الحسن بن
الحسين اذا اشتكى كايلا ن لا ينافيها فله ان ينافي ويقتضي السفر من المال وهذا ذكر محمد
ولم يذكر العمل رايه والنقطة استجابت وبها في الميراث في الرواية الطاهرة وان كان الودع
في غيرهما وعن ابو يوسف الى موضع بغيره من ماله وذكر الطحاوي وداود بن ابي خزيمة
روى محمد جواز الودع بغيره خلافة وفي الثاني اجمعوا ان لوحي ان ينافي بالتركه لان
لا بد من اعم وفي شرح القاضي وكذا الاب ان ينافي في مال الصغير للودع ان يحفظ
الودعة بغيره في عياله لانه معبر في الحفظ وصار الحد يملكه اذ اهلكه بتركه دلاله وان
نفاها ان يدفعها الى احد من عياله فدفعها الى من ليس له بغيره فدفعها الى احد
دايه وقال لا يضر فيها الغلامك او الجرك او ولدك او طالت عمال الاختصاص في حفظها
المسافة لا حاجة وقال لا يضر في الميراث دفعها لغيره استحسانا لا الميراث وليس
في وسعه باعتبارها له فسط اعطاه كالميراث شرط عليه ان يملكها بغيره ولا يضره
ليلا او نهارا او شرط عليه ان يحفظها بغيره دون يسهان او شرط عليه ان يحفظها
لصندوقه في يمينه لم يضر هذا الشرط وان دفعها الى من ليس له بغيره فدفعها بان كان

الحديث

الحديث

الحديث

الحديث

وليس

لما عمل خدم نصائب لان الشريط مفيد والذي نفعي له من شكر معة ولا يشترط
 الساكنة ان تحرق عليها الشريط حتى او دعت المارة فدرعت الى زوجهما فترض وكذا
 لو كان الابن معسا كما اخبرنا وتركها الميراث عليه لا يضمن ذكر الحلو في عن خبر اللوح
 دفع الوديعه الى وكيله وليس نفعي له او دفع الى امين من امناه عن شؤبه
 نفعه له نفعي له انه لا يضمن لانه لما كان موثوقا به في مال كذا في
 الوديعه بالـ وعليه الفتوى وكذا او دفع الى اجير ولو اوجد
 لا يضمن لانه استحق ما نفعه وان دفع الى اجير مشترك يضمن ولو دفع
 الوديعه حيث يشاء من بيت اودار او خزانة او غير ذلك مما
 يحفظ به لا خلاف الا بالرجوع فان اسر ان يضعه في دار
 ونهاه عن الوضع في دار اخرى فوضعا في التي نهاه عن وضع لان حر المالك
 يختلف الا ان يكون تلك الدار اخر او كانا في الحضر وسواء لو اسر ان
 يضعها في بيت ونهاه عن الوضع في بيت اخر فوضعا في الذي نهاه والبيتان
 في دار لم يضمن لان حذرنا للبيتين في دار غير مختلف الا ان يكون الذي
 اسره بالوضع فيه احذر من الذي نهاه والاصل كل شرط يقيده اعتباره
 ويكر الوديعه مراعاة فتمت بذكر شرط لا يبيد اعتبارا ولا عمل مراعاته
 نيلوا في شرح بجر اسر ان يحفظها في هذه الدار فان اكله بالنسبي
 بانه لا يحفظ الا في هذا الحفظ في بيت اخر منها يصير مخالفا وعن
 الصغار لو كانت الوديعه موقفا والمودع غائب تخيف عليه الفساد فالأصل
 ان يرفع الاسر الى القاضي يبيعه ولو يرفع حتى يضر لا يضمن لان حفظ الوديعه
 على مقدار ما اسره في جميع بواهي وكذا لو اجتمع البائ الوديعه او ثمرها
 في الصبر ولو دفع حتى يضر لا يضمن او كان في العادة فليس حتى يضر وعن
 الصغار ولو كانت الوديعه حكمة فاستدتها الغارة وقد اطلع على
 نقيب والمخبر صاحبها لم يضمن لانه ضيقه قال ابو الليث
 فان اخبر المودع في دعة او دفعه المودع يضمن المودع فتركها في
 المودع مع اسر الوديعه او غيره يضمن ويجمع العلوم اذا تمكن من حفظه بغيره

الى مكان اخر فتركها حتى احتزنت يضمن ولو سرق يضمن الامكان ولو سرقه
 النقل من غير ضرر يضمنه منسا او مالا ولو سرق يضمن لو علم انه لو يرفع
 الوديعه ولو يبيع ولو سرق يضر الوديعه وقد امكنه الحفظ بالذبح والبيع
 والمصر ولو يفعل حتى يضر ان يضر يضمن فله وجه استدلالا بسنة
 النقب وان قلت لا فله وجه استدلالا بسنة اللبن وقد ذكرت
 هذا الواجب فصوصي وعن الصغار المراسي والبقار اذا دفع مال يرجي حياته
 لا يضمن لانه ما يورث بالحفظ والمخ في هذه الحاله حقه وان دحها اجنوا
 يضمن قال الفقيه هذا جواب الاستحسان وهكذا روي عن ابن
 سلمه والفتيان ان يضمن وهو اختيارنا لانه مومر بالحفظ ملثما ودعوا
 رجلا غنيا فقم فليس لاحد من اخذ نصيبه وقال له ذلك كان الوديعه
 الحلو في ذكر حذر الخلاف هنا في الاخذ والخلاف فيه فانهم اجمعوا
 ان احدهما اذا تمكن من اخذ نصيبه له ذلك والصحيح الخلاف بينهم في
 الدفع اجمع له في الدفع ثم صلا الباقي والمودع لا على الفقيه
 فاشتد الدعوى ولما المودع يدفع اليه ما قبض منه يضمن ولا يكون منه قومه
 على الباقي حتى ان الباقي يهلك في يد المودع كان الباقي ان يشاركه القابض فافض
 ولو هلك القابض في يد القابض فليس له ان يشارك الباقي في الباقي ولو يورث
 او دعوا وبيعة فطلب احدها نصيبه منها لم يدفع اليه حتى يحضر الاخر قال
 بكره لو يضمن من ان تكون الوديعه ميلا او موزنا او معدودا يتفاوت
 او يتفاوت في الخلاف في الكل واحد لان حذرنا لم يضمن وفي
 الخلاف في المكيل والموزون فلما في الثياب والاجيد فليس للمودع ان يدفع حصة
 الخاصه عندهم وليس للحاضرين اخذ بنصفه ايضا ذكرنا انما حازت الوديعه
 شيئا او قسما لم يكن له حصة فطلب حصة منها حتى يحضر وقال لا يدفع اليه نصيبه
 وفي المنظم طلب احدها حصة منها وهي ما يقسم في المودع لا يامر القاض بالرفع
 خلافا لو دفع يضمن كسرها خلافا روي المتأخر او دعوا لم يدفع الى صاحب حصة
 الا بامر القاض وعند هذا لا يكون قسمة وفي المسارعة القاض ان يحضرها

يدفع

دفع الى الشاهد نصفها ثم ملك ما بقى فللقايب المتيقن المرافع نصف ما دفع يرجع
 به المرافع على القايب وان شا طوع القايب فان كان الدفع بامر القايب لم يسبق له
 على احد ما في الدفاعة او دعا القايعا ل احد ما لصاحبه خدش يسبقه في الدفاعة
 سبها وارضع سوا الباقي للاخير وفي الميسور داهم بينهما وهو موصوفة عند احدهما
 وقول الذي ليس عليه الذي عنده اتمر باخذل فاعطى حصته فاعطاه حصته فوجد ان
 لانه اتمر به الذي في نفسه وقت وان قال خدشك حتى اقرر انا حصتي بقدر الذي
 حصته وملك الباقي باخذ الذي ليس عليه نصف ما في يد القايب لانه لم يرضل العنصر
 بالصين واحدا للصين ثم ملك قبل العنصر استغنت القيمة في القوميد صيرين
 الدهقان والمراخ قال الدهقان المزارع اتمرها وافر نصيب نفسه حال غيبه
 الدهقان وجل نصيب الدهقان اليه فلما رجع اذ اهلك ما افرزه لنفسه فالحلال
 عليها وان تم وافر نصيب الدهقان وجل نصيب نفسه اليه بته فلما رجع اذ اهلك
 ما افرزه للدقن في المشترا حصة بينهما اسرها صاحبه بقية ودفع اليه
 جواثا قال كل حصتي منها في هذا النعلان وهذا بقى وكذا قوله لا غلظ ليوافك
 هذا اكل حصتي منها وان قال اعرج جواثا عنك ولوق هذا اكل في فيه فضاء
 ليس هذا لباقي حصته وسئل الخوا خبر بينهما حلاقة في كم اصحابا فاكل نصفه
 الباقي من نصف ما اكل والباقي في حصته في التسعة عشرة وقال حصته مباحة
 لكو جسمه وديعة قال نصف حصته وملك حصته يعني سبعة ونصف لان نصف المال
 من حصته فادفعه من اياه ولو قال اكل انك منها صاحبه بهلكت حصته
 يعني حسن الجبه ولو دفع حصته حصة حلاقة عن انك حصته ولو بين في طم ابي الجبه
 في النوازل ثلثة من العشر ملك والسبعة سلمها الى فلا في ثلثة من العشر ولو كان
 ذلك حصته لم يرض لان وصيته المشاع جائزه وفي الثلثة لعل احرار الف فاعطاه
 الفين فادفع له الف منها فاحل حلق الف وديعة وخذت من يده ثمانية
 ونشرت في ملكه بل احدث لنفسه ثمانية ملك على الدافع ولو قال بعد حلق
 ما بقى الف في ملكه عليه وفي العيون استرضى حصة من ثلثة على ثلثة
 العشرة في الدرع حصة اسما لاذلك القدر في الباقي امانة وكذا لو ملك

الباقي

الباقي وفي الثاني للمودعين فيه المودعة المنقسم على طريقتين احد في ابر القصف
 ولو اسار احدهما جميع المودعة الى صاحبه وضاع عن الميراث المصنف خلاهما ولا يرض
 عنده ولو كانت المودعة غالبا فيهما يان في الحظ ولا يصير كل واحد بالتساوي
 صاحبه في قوله وعلى هذا لو كان العبد في ابر الدهن اشتان والدهن حصة او لا في اصل
 اذا اودع عند كل واحد عاينهم فطما يضمنان اودع رجلا الفاد وادع اخر ثلثة
 فلما اكل ان بعض الاول والثاني لان الاول انما يبيع من طمنا عاينة من
 الثاني لكونه رابكا للحظ ولو يوجد من الثاني ترك الحظ وقال لمان يبيع امانا
 وان من الاول لا يرضع على الثاني وان يرضع الثاني رجع على الاول لانه لم يركله ان
 يودع فاذا اودع ما يرضع الثاني في الدمالا من العنصر فيض لودع القايب
 فان ضمن مودع القايب ذكر او ابا لير ان لودع على المودع غاصب يرجع عليه وان لم
 وكذا اشتا اليه الشخى وذكر لخواي ان لودع على المودع ان هذا مال غضب ورم
 القايب ان ملكه يرجع لانه ما يرضع واما اذا علم ان نصف في يده هل المرافع
 ففعله فيه شبهة احداث الرواية وفي العيون لو كانت المودعة داهية او صاحبا في
 فامر المودع اسما باليعالجها ثم ذلك فصاحبها يرضعها شتان من المودع يرجع
 على المرافع وان ضمن المرافع رجع على المودع اذ لم يرضع اليها لغيره وان علم بان اخبر
 المودع انها لبيت له ولو يرضع هذا لودع عليه وفي الثاني في حنونا لحياطا وكان
 ساكنا او استاجر على ذلك ففعل فاذا الحايط لغيره ضمن ويرجع على الميراث ولو
 قال احضر ولو يرضع ولا ولا حايط ولا كان ساكنا ولا استاجر لا
 يرجع لان الامر ليرضع بغيره ونظير هذا اشتد ليعبد الف او قال اشتد بعد
 ما لم يدفع اليه الفاد قال استعبد بها فاشترى فقول لو كان ولو قال
 اشتد بعد با الف ولو يرضع ولا الباقي ولا دفع اليه لانا فهو المشتري في الاستحار
 رهن المرفوع اخر فلما اكل ان يبيعه الى يده الاول ولو ملك في يده الثاني قبل الاداء
 فلما كان يرضع امانا شتان من الاول كان ضمانه رهنا وبك الاداء الرهن
 مضار كانه رهن ملك نفسه وان ملك في يده الثاني حاله باليرضع في الميراث
 فانه رهنا وبك الاول الرهن مضار كانه رهن ملك نفسه وان ملك في يده الثاني

يرجع

هناك بالدين وان من المثلث يكون الضامن وهذا عند الاول وبطلان الرهن عن الباقي والظاهر
 على الاول فاصبر وبنه وكون ذلك باذن المالك مع الرهن الثاني وبطلان الاول وصار كأن
 الاول استعاض عن المالك فنهته فاذا كان قومه الرهن عشرة والدين عشرة سقط الرهن بطلان
 على الرهن الستة عشرة وكذا لو كان قومه الرهن عشرة في الفاضل امانته ولو كانت منه
 خمسة سقط من الرهن خمسة فبطل الرهن خمسة وفيه ثلثات انما للدين رهن الرهن
 اخذ فعمل فهو غايب وان استرد قبل ان يهلك عاد رهنه في الكافي المستفاد لذلك
 الايضاح وكذا الابداع وكذا الوكيل ان يبيع وفي جمع الشئ الوكيل ان يبيع ان يبيع الرهن الى
 المتسلم ليعضها عن رهنه لان هذا من ضرورات البيع ولا ياتي في البيع غايًا للمعاوضة
 الوجه فيقول له ذلك وفي التعويل لا يخلو له وفي وجهه الوكيل ان لا يخلو له
 برهان وبالأول بطلان في ادب الفاضل للاب والموصي الابداع وفي الثاني
 ادعى المودع الردة خلف فخلضه وذكر الشئ فان مات قبل ان يخلط كان برياً ذكر
 بكونه الوالد ادعى له كما كانت قبل الخلف لا بد من المودع حق الخلفه وخلافه
 الورثه وفي التوازل مات المودع نقله ورثته ودرتة الورثه في حياته لم
 يخل قوله والضامن واجب في التركة لان يقعوا اليه على اقل المثلث بالرد وفي
 التعويل ادعى الورثه الضمان في رد الورثه في حوته بالثمنه امكن
 الورثه في مال الورثه قبل قوله والاول والضامن في التركة في الاختصاصات
 المودع قبل ابيان لم يصدق والمستعبد وكل من كان المالك امانته في يده لم يعلم

الاعتبارية

الاعارة على وجه اما ان تكون مطلقه في حق الوقت والانتفاع وينتبه فيها
 او مقبده في احدها مطلقه في الاخره في الاول له ان ينتفع بها في كل
 وقت شاء ان ينعى حال عليها وان شاء ركب وان شاء اركب غير لانه لا ينعى
 مطلقا بل اركب غيره فمذهب جده الانتفاع والسفوح واليه وفي التعويل لو ركب
 او ليس بجده ذلك بنفسه فمن نفعه عليها البزدي ووجهه ان يذكر
 والحق انه لا ينعى وفي الوجه الثاني والثالث ليس له ان يعد وذلك على
 بالتعويل لان ان يكون خلافاً للخبر او على المسمى وحمل شرطه فحاشي شعير مكان

التعويل

عشر حاجته فحمله خلافاً للخبر والقلب خلافاً للخبر وكذا اجل الشئ مكان
 وزر المصلحة والقلب خلافاً للخبر وفي كل حصة اقمن فحمله مكان عشق القطن
 شعير فحمله فحمله لان عند خلافاً للمسلم لا يعتد بالمصلحة والضرد وفي الاختصاص لا
 ينعى لان قابلية التعويل دفع زيادة الضرد وهذا في الضرد والمصلحة فحمله او شعير
 حمله او شعير ان كان انقل منه واحد ظهر الدابة ينعى وكذا لو كانت الدابة شعيرة
 مبيدة بالوقت فخلط بغيره من شئ من قال لا ينعى كالودع اذا امسك بعد
 اقضا المدة بان قيل له احفظي بوائها ان يومه الردي المستعبد كان المالك
 له رد عليه بعد المدة فاذا المودعة مكانه اختص من الرد بعد طلب المعلن ومسير حاشا
 ولا لذلك المودع والمتاجر لان يومه الرد ليس عليها وفي التقاعن شعير مع هذا لو
 رد الى منزل الاخر فخلطه الطريق لم ينعى وان لو ركب عليه الرد وعز الى يوسف
 لو استاجرها في المصير يركبها من موضع الى موضع فعليه رد هان لم يرد هان فبطل
 شعير وفي المجرى من اتيه حبيبة كل مستاجر لحمله يومه ركبها اليه يومه الرد على المجرى
 وما لا حله كالتدابير والادابة على المستاجر رددها وما يومه رد ما في
 يد جبر المثلث والاشهاد يجب ان يكون عليه وفي الرضاه
 استاجر ركب المخرج في منزله عليه ورد هان على المواجه شئ استاجر وادار
 خدمته عليه كان رد العبد على المالك وفي التعويل يومه رد الرهن على الرهن
 ما يومه رد المتعبد للرهن على المعبود يومه رد المعصوب على الغائب وفي
 يومه رد راس المضاربة والسرکه والبضاعة واللقطه والابق على صاحب
 المالك ورذال الهبة بخلاف الرجع على الواهب ورد بعض المظننه قبل
 الدخول وهو ينفق نفقه عليها بالرد فرد ذلك على الزوج وان كان المهر
 ذهباً او فضة فاراد عليها واختلف في المستعبد هل يرد على المودع
 والمعه ذهب الكرجي البغالي وهذا صحيح وقيل يردع وهو اختيار
 الغرائبي لانه دون الاعارة وبه اخذ ابو الليث والفضل واليه اشار محمد
 في الاصل فانما المستعبد لو وجد الدابة في يد رجل زعم واليه او عينها
 فلان الذي اعرضها عنه فليس يحتمل وهذا يدل على ان المستعبد ان يردع فبطل وهذا

لعله الوقت

بعدم الحقة

الاختلاف فيما عاكس الاعارة وهوان لا يتفاوت المستر في الانتفاع بها كالحمل والانتفاع
والسكن والرياسة وفي العلم المستعار للغير والكرام وكذا الاسم اما فيما لا يحل الاعارة
كالركوب واللبس والعار ونحو ذلك لا بد من نقل في التسمية قال طهيري المير وبحث
الرداية ان المستعير لا يملك الاعارة وفي الاستيعان في اختلاف اعيان المستاجر فقلت
وهذا الاختلاف فيما عاكس الاعارة اما ما لا عاكس فلا يودع والمستاجر يملك
والمستعان لا يوجب لان الملك بسبب الاعارة دون الملك بسبب الاجارة الشيء
ينظم ما هو مثله او دونه اما الذي يوقف مثلا وفي الاجتناس استأجر دابة فقال
له صاحبها لا تاجرها فلما ان يواجرها وفي النوازل عن الهندواني في الاستعير
لا يمنع الى غير كسح نفسه قال المستعير المأذوم لا يحلف
الناس في الاعارة وفي النشائي الموصي لصاحبه من ملكه على الاعارة لا
الاجارة وفي الشروط الموقوف عليه بالسكنى لا يملك الاجارة لانه ملك
المستقر بعين ملك فلا يملكها بملك فقلت فعل هذا ينبغي ان يملك
الاعارة وفي حسم المتهمة وحلف الموصي له بقله الدار والعباد اذا اراد
السكنى والاحتكام في قول المير له ذلك وواجبها له ذلك لانه لو جاز ان يسكنها
فما يطهر بدونه على الموصي فلا بد ان يقف بدونهما المأذوم حتى يقف بدونه من
الاجارة وفي قول المير له ذلك لان ائنه اسكن غيره فملك ان يسكنها بنفسه
قال المتهمة فعلى هذا الخلاف جاز ان يقاس الموقوف عليه بالذلة والاختياط
ان لم يجز القياس في الموقوف عليه ولهذا الاجاره ورد هاهنا وفيه وجه في بعض
وفي الشروط اختلاف في ان الموقوف في الغلة ههنا ملك السكنى في عمام لا يملك
الاجارة لكن يواجرها القيم ويدفع غلته اليه وفي الاجتناس لو اجرها الموقوف
عليه جاز وفي شرح القيم المذكور عماره الموقوف للسكنى على من له السكنى
فان اشترى كان فقيرا اجرها لثا لم يوجرها باجرتها استعار دابة فوجدها
مع عبده او اجريه مع عبده وب الدابة او اجريه بملك لوكه لان الرد
يبدوها لا يهود والمخلف يضمن الى المهود والمراد من الاجير اجير مسانده
او سانه ما اذا كان اجير مسانده ولا اليه اشار في المسير فله فيفضل

في الاصل بين العبد الذي يقوم على الدابة والذي لا يقوم والذي لا يقوم
من المذهب انهما سواء وذكر الشيخ ما يدل على ان المستعير اذا اراد عليه لا يقوم عليه
فانه قال لو كان المستعير بعد ان يملكه فله عليه لا يقوم عليه بغيره اذا علب وذكر
بكره ويحذر ان لا يضمن استعانه قال برهان هو العير واليه اشار محمد في الاصل ولو
رد المودع في الوديعة على المودع فضاغ في يده فخر كان العبد يقوم عليها الا ان يملك
الشيء وهو العير وبه يفرض هذا الحكم في وجوب ضمان الدابة اذا ضاعت وهو يرا
المستعير ضمان الرد في العبد المير الذي لا يقوم عليها في شرح الشهيد قال
مشاغلنا وجب ان لا يبرأ لا محذور وضع المسئلة في العبد الذي يقوم عليها وعلى راجح
للمستعير فانه لو ردها الى منزل المير في حربه فضاغ القياس ان يضمن ولا يخفى
لاقتل هذا في عادته وعلى القياس والاستحسان البراءة عن ضمان المير عن غير
سنة ان كان المير يطاع الدابة لا يبرأ لان الظاهر انها لا تكون هنا لاحاطة وتكون
محمية بربها صاحبها ولا خافعة قالوا يجب هذا استنادا الى انه لو وجد احد همارا
برده عليه وربها لم يبرأ في شرح الخواص وفي شرح بكر الى ان يضمنه لا يبرأ لان
الملك لا يحلها ماضيه وفي المأذوم المستاجر كالمستعير في الرد الى دار المير ذكر
الشيخ في الوديعة عن محمد وفي المسئلة ايضا قال كل من يملكه صاحبه
اذا رد عليه فاذا افضله المستاجر يرى وفي شرح الوديعة للمقيد في اختلاف في اننا
لا يبرأ المودع برد الوديعة الى منزل المالك ولا الى بيته او غلته وفي المتقيد
لوردها الى منزله عيال المودع ذكر التدوين و ابو الليث والشيخ انه يضمن في
سرقة الخلع ويقتود بكر لا يضمن وبه اخذ الفضل وغيره ولوردها المستعير يبرأ
اجبى فضاغ في هذه المسئلة تولى ان المستعير لا يملك الاعارة ومن قال
ملك بولده منه المسئلة يقول ان العارية قد انتهت فيقودع المودع لا يملك الاعارة
اذا لم يرضعها يجب انك المصنف في الايجاب انك اعترض في الاعارة صرح ولا يملك جاز
وعند صلاحه للفقير استيعان المتيقنة او لوليه المسئلة كسب للمتيقنة فلو كان يملك
الاعارة لا يحصل الاستيعان لان بعد الزاوية يقول المير انك اعترض في التبع الفاعل
فانقلع وتلك ولو كتب بلفظ الاعارة لم يرضع الفاعل بل يرضع المالك لان ردك فاعل

التراب من ارض انسان فان كان التراب قيمة فيكون كمثل النقصان في الارض لا في
وان لو لم يكن القيمة في ذلك الموضع ان نقصت الارض نقص في الايدى وبالكسر
خلافا لما قيل في البعوض واستكناه اعلم بالصواب

في الوهب

العووض في الهبة نوعان متعارفت ويشترط فيها بالتعارف والاصل فيه ان يكون
منزلها الهبة حتى يشترط فيها ما يشترط في ابتداء الهبة وبعد وصول العوض لا يرجع
للوهاب في هبته ولا العوض عوضه والتعويض من الوهب بطله ومن الجنبى
سواء يسمى به ان ياتي العوض بغير الوهاب انه عوض هبته بان يقول هذا بطل
ميتك او كان ميتك اما اذا وهب من الوهاب ولو بطل عوضا كان لكل واحد
ان يرجع في هبته ولو اخسخت الهبة رجح العوض عوضه لانه انما عوض بشرط
سلاكو الهبة له وكذا لو استحق العوض رجح الوهاب في هبته لانه استحق
خلعت الهبة عن العوض ولو نصف الهبة رجح العوض في نصف العوض اعتبارا
للبعض والكل ولو استحق نصف العوض ليرجع الوهاب في الثلث الا ان يشافير في
بقي ويرجع في الهبة لان ما بقي يصلح عوضا عن الكل وانما حكم للكل في هذا الوهاب
به فكأن تأثيره في اثبات الخسارة ولو استحق الهبة وهذا العوض فقيمة العوض
يعز الى يوسف لا يبيع ولو استحق العوض وقد هلكت الهبة اربض ولو الهبة
بشرط العوض ما صدحى كان لكل واحد ان ينزع وهب من صاحبه ولا ملك
كل واحد مال صاحبه ما اربضه ولا يجوز في مناعه فيقسم ولا يجب الشفعة
في العقار وبعد التنازع ما رعا فيقسم كل واحد منهما على الآخر ولكل واحد
الرد بحياز العيب ويجب به الشفعة ويشترط الطلب وقت العقد
ام بعد التناقبين ذكر التنازع اجماعا وايتان فيهما هدر الروايه بعد التناقبين
وفي البراءة الهبة بشرط العوض ينزلها اليه في حلقين احدهما ما اوتى بها
لكل احدهما ان يخلو بقيمة احدهما والآخر ان يدفع العوض اليه فلو اوتى به في
هبته اركات فانه وفيه فبها اركات حاله لطلعه الثانية لا يجوز في الشاع ونواد
الى يوسف لو قبل الهبة اسدى العوض والى رعا ليه ذكر القدر في محضه وبها ينض

استحق

على ما يله

مع وسحق بمثل الحكماء يعاقبها اذا اقتضا ذكر الكرمي فان نجز احدها لم يوجب الجزاء
واحدتهما ان يرجع القابض منهما وغير المتناقبين في ذلك سواء ذكر بكذا لم يملك
هل لم يوجز القدر في شترجه ليعيش احدا للبلدين فانه مكلف ما ذكره في شترجه
ذهب عنه ذلك في ذلك الوقت والا فلا تعسر واجب ثل الصواب في مثل هذا ان يخل على
ان يبيع دون يمين في الشقة اعن خصمه وهب دال على ان يوجزه الفاروق الداروق
فان لا اقتصر للشفيع حتى يوفى بالالف بان باع الداروق لاني دفع الف اجرت البيع وفي
شفعه المخلو اي وهب بشرط العوض ولم يملك العوض جازا لان الهبة قيمة عوضا محصوا له ولو
زا او عثر في شتره عوض اذا انما باع استحق ما في يده احدهما رجح على صاحبه بما في يده ان كان
قائما وبقيت ما ان كان له المالك وهذا لو كان لا شفعة احد موت احدهما رجح على صاحبه بما في يده
ان كان قائما او يقيمهما ان كان هالكا وقال رفق الهبة بشرط العوض يبيع من الجنبى لان
العبرة في العوض للماني لا ترى ان المكاتب بشرط البراءة حوله والمخالف بشرط المالك
كناهما وانما كالم بعد موت المولى وصاية في حياة المولى وكالة والدليل على بطلوه وهب منعه
داره ما هو بكذا او اعارة بغيره بكذا كان اجارة ولو وهب ابنته من رجل كان بكذا
واو وهب امراة من نفسها كان ملكا ولو وهب عبده من نفسه كان عبدا ولو وهب الدين
من عليه كان ابرا والمكره على الهبة بشرط العوض لو باع بكذا وكذا المكره على البيع التسليم
لو وهب بشرط العوض علم ان العبرة للماني لست ان يصح العقد بالبيع ويشترط
بالبيع لحظا الهبة قبل المتناقبين يعاقب فيهما الباع لموظف السلم في جميع المثل اكره
الافضوي في يوهك هذا يجوز وذاك المسئلة على جوان البيع بلفظ السلم ثم اذا لم يجر السلم
في الدراهم والدينارين كان راس المال شيئا يجوز بيعه ما للداهية بشرط السلم والدينارين الموجه
قال البيهقي يبيع بدينارين او دينارين بوجهه وليس عيب في مثل العقد اصلا واليه
ذهب الشريفي وقال لا يبيحان شيئا ان يكون بيعا بغير موعول واما السلم لفظ الشرا
او البيع لوتيا بالشرائط ذكر لم يشر في موعده انه يجوز وفي الحديث لا وكر السلم يجوز
عند خلافا لرد ذكر كبره الصلح والتخلف المتناخرون في انعقاد الاجارة بلفظ البيع
والخروج المتناخرون ارضا لا تعتقد وكذا عن خصم وفي العيون استقرت متحدة مع ذلك
بكذا كان اجارة فاسدة وتجميع خبره لرجل بعتك بغير شتر بكذا العمل كذا كان اجارة

العوض

المقاضي المتقوى كان الاجارة لا تعتقد بلفظ الشراء ببيع ولو لم يجرى
 خيرة من كان اجارة فابدية وفي التوبة فانك هذا العبد بكذا وفي الاخر فيك تعتقد
 البيع في قول الاستكشاف وفي العبد وان لا مال بالبيع وبه نأخذ في جميع العلوم
 بلفظ الرضا والاعفاء ونحوه شعبة لان المتبرع على العفو دون الفاعل في التنازل
 بلفظ هو لك ان يحكم او ان وانك عذرك نقول العجز او واقفة وكذا بلفظ ان اردت
 ولو لم يشر في الاعتقاد النكاح بلفظ الرضا وسالت عنها واحدا فقلت لا وفي الايضاح
 يعتقد بكل لفظ في تلك المعاني وفي الشافعي عن حميد وما لا يصح ولا يعتد
 وفي شرح بكر بلفظ ابيع والشراء الخلف والصحيح انه يعتقد ولا خلاف بلفظ الهبة
 والصدقة والقبول ان يعتد بها وفي جميع قول الاعتد في قول الرازي عن الكرخي
 يعتد وفي الشافعي لا يعتد بها الا بالقبول في تلك المعاني وكذا المعارة وفي الاجناس عن
 الكرخي يعتقد بلفظ اعانة والصحيح انه لا يعتد به اليه ذهب الرازي في شرح ابي
 اليسر زجل القوة اجرة بان ذلك استاجرت دارك بان يبيعني ان يعتد وكذا الخليل
 راس السلي فانه يجلب معقودا عليه بان ذلك احركت ابي علي دارك انه
 لا يعتد وكذا الخليل مملوكة ولا يحتاج الى البيعة في ماسوى لفظ النكاح والزوج
 ان يعتد اذا اراد النكاح وعلا فهو دارك في بيع بكر جاعدا لفظ النكاح
 وان تزوج كاليه عن طهفة البيهية والمختار في الخلاف قلت في فعل هذا يحتاج
 الى البيعة وفي لفظ الهبة ذكر كبر في العتاق انه لا يعتد في البيعة وهذا قول لم يلبه
 تصدقت بنسك عليك او هبت نفسك او عتقت نفسك فكذلك او لم يلبه هذا
 وكذا اعتق بان لزومه العبد ذكر كبر في النكاح والارادية في الاعتقاد بلفظ القرض
 والرهن وقد اختلف فيه في شرح بعضي ان لا يعتد بهما وفي النكاح لا يعتد بهما وكذا
 بلفظ العدا في جميع بلفظ القرض في كل قياس لهما يعتد لانهما فيك كاليه
 وفي قول ابي يوسف لا يعتد عند المالك والامام لا يعتد بلفظ
 كالاخانة ولفظ الاعطاء اوضح وهي هارم نته هارم ان كان الاختناغ او
 الجلب للبعد فهو عتد وان كان الاجتناع وكل واحد منهما ابدات وفي الاجناس
 لا يعتد بلفظ النكاح والبيع والولاية والودعة والمنعة واختلفت الرواية في

عالم

الاعتقاد بقوله ان تزوجتك متعة ولفظ الزدة يعتد بان قال في بعض
 عليك فقبل ولفظ المبالغة ان لا يعتد ولفظ الجعل يعتد وكذا قال
 حينك جارية فيك قد وجعلت كان كاجار في الجارية لا يعتد ما غلط الوصية
 وعن الكرخي لو قال اوصيتك ان تضع ابني بعد موتي وقبل الاخر لا يعتد ولو
 قال اوصيتك ان تضعها ابني يعتد بموضع لم يبق الا في ولفظ الاجل لا
 والاجارة لا يعتد لان الملك لا يقع بهما في موضع وفي الاجناس
 الا في النكاح الحرجي فيقول في الدرس لا يعتد بهما قال المنافي وعليه هذا
 لفظ الخلع والصلح لانه موضع للاستطاف الحق ولفظ الشركة لا يعتد فان كان غيبه التملك
 كره لا يخرز وجعل بصفحة جارية لا يبيع وفي القارعة ترفع بصفحة مقدرة بعض
 أنه يجوز اذا كثره ويصدق بلفظ الجنبه في الوكالة وفي الدال رجل واسرة كانا في
 جميع مع ذلك الجارية امرأت وقالت هذا زوجي لا يكون نكاحا وفي جمع النسف
 اختلاف في الاعتقاد في النكاح صار متفقا والجنس الشديد ان لا يعتد وفي صلح
 الناجي هذا نكاح فاهه وفرا من ابيه لا وفي شرح بكر الاقرار بالنكاح من كان
 مقروبا بعض صار عارا عن نكاح مبنيا فانه قالوا لو قال لاخر
 اقول بهذا العبد على ان اقول لكم هذه الجارية كان بيعا وفي التعويد قال
 لارائه بحضرة الناس في من شك في ذلك سدهم لا يعتد وفي جمع انفس وكذا
 لو لم له ان اسلم امرأته بشك وفي راداب الخواص الوصية
 والموقف والوكالة مع بلفظ الاجارة حتى لو قال لها اجزيتك لك ثلث
 ما كانت وصية ولو لم اجزيتك وقف دارك كان وقفا ولو لم
 اجزيتك لكتف عدي كان توكيلا بالاعتقان وفي العتق الفطرية في الامان وفي
 جميع النسف العتق في الامان لا لافاء دون الاعتراض وفي الشافعي راعى اللفظ والاعتراض
 جميعا وعن الفضلي راعى اللفظ كما نزع المقاصد وفي موضع العتق للامان
 عتاق وسف وعندها للاعتراض وفي مضاربة بكر لاحص من باب هذه الادار
 شخص لامن بها بحث وفي الكافي خلافة وفي الدال في ذكر في الجبل لا يعتد
 قال الربوي هذا غلط بل بحث وهب رجل دارا معوضة من نصفها لطلو الهيموان

يرجع في النصف الذي لم يرد من المانع من الرجوع وجد في النصف وكذا لو
 باع الموهوب له النصف فلما وهب ان يرجع في النصف الاخر لان المانع
 من الرجوع البين وانما وجد في النصف وان لم يرجع شيئا منها كان للواهب ان
 يرجع في النصف لانه ملك الرجوع في الكل ففي النصف اولى ولو وهب عبدا
 لرجلين فله ان يرجع في عيب احدهما لانه عقد فمقتضى ما يدل ان
 لاحدهما ان يقبل وكذا ان جعل عيب احدهما عيبا وبقي الاخر صدقة
 له ان يرجع في العيب ولو وجب الرجوع لاحدهما ان يرجع في جميعه لان العقد وقع
 مقتضى ما يدل ان له ان يقبل نصيب احدهما اذا رجع لو تعد العيب اليه
 الاقباض ارضا وان لم يقبض خلاف الصدقة والعيب لدى رجم محرم
 اذا انقضى لم تعد اليه حتى يسلم لا رجوع فيها وهذا لو تقاضى ما مات الموهوب
 له او المتصدق عليه قبل قبض الواهب او المتصدق بطلت المبادىء
 ولو كان ذلك في العيبة لا حتى لم يقبل وهب شيئا من عقدة نعوذ صاحبها
 عن الاخذ لم يكن عوضا وان ضا في عقد من يكون وعز او يوسف وابتار
 والمخاز ان لا يكون وهب جارية فولدت معوضا ولو لم يكن كان عوضا
 لانه لاحق للمواهب في البلد التفريعات في الشاني والانتفا في الاحتباس
 عن يوسف وهب ثيابا فقلها الى اخر فزادت القيمة لم يرجع ومن بين
 المولود والقياس وقال محمد لا يرجع فيها وفي العيوب ان
 كانت قيمة المانع في البلد الثاني سواء قلنا الرجوع لعدم الزيادة وفي التوازل
 لا يرجع لما باليسر في اليسر وهب جارية في الحرب فاحرجها
 الى دار الاسلام لم يرجع وفي النظم متاعا هدا ونقله الى الكوفة قال
 ابو حنيفة لا يرجع وهو قولهما وهب رجل هبة او تصدق عليه على ان يرد
 عليه مثلها او يعوضه شيئا منها او وهب جارية على ان يردّها عليه او يتخوها
 ام ولد او يتخوها او يبرها فانها جازية والسرة باطل لانه عليه السلام اجاز
 العيبة وابلل الشربة وفي الشاني وكذا لو سرد وهبتك هذا العبد
 حينئذ اذا مات فهو لربك بالعيب جازية اذا سلم بشرط الرجوع اليها في رتبته

لقد اذنت

او

يا بل وكذا لو مات سرد هو لك واعطاك بعد ذلك لانه ملكه باطل كلامه وقد
 اعقب لغو وفي التفريق ما يتركك هبة واوله كالحال لو جاز لا ان يقبض
 ما يترك علم العيبة داري لك هبة سكنى او سكنى هبة ودفعها اليه فهي عارية
 لان اوله داري لك طاعة لتلك الرتبة وهي تحل لتلك المنفعة ولما دارو
 حاتم لا يبرح دار لئلا يذبحها وتلك ساكن فيها بعارية او اجارة فحلت وقوله
 سكنى لم يملكك لنفسه نصيب فكيف نفس الرجل وكذا هو كل هبة ولو قال سرد
 داري لك هبة اجارة يوم كذا او اجارة هبة فهي اجارة وفي النظم اقضت هذا
 الثوب قله سرد يوم او هذه الدار يسكنها يوما او وصيتك
 هذه الدار بركة تركها يوما فله وما اشترها عارضة وفي الشاني اسكنك هذه
 الدار حياتك وعقبك من بعدك وهذه كالمعركة على او سكنى صدقة قال
 داري لك هبة تسكنها اني هبة لانه اضافت الفعل الى الموهوب له فلا يكون
 تفويض للمهبة فيكون مشورة وكذا دارى هذه لك تسكنها وهذا الطعام لك اكله
 او هذا الثوب لك تلبسه او هذا لك فاقبضه التفريعات في الشاني وهب
 لرجل ردا فابتاع الموهوب له في ناحية بخلاف او ردا او كان لا يرجع للواهب
 في شيء من الانا يثاب بعد زيادة في جميعها الا يرى انه يزاد به ما ليس اكل او زيادة
 المتصل تنفع الرجوع كالسمن والصبرة والسكنى لو كانت الارض كبيرة بحيث يعده
 زيادة في بعضها يتحق الرجوع فيها لو ثبتت الزيادة فيه فان زالت الزيادة عاد الرجوع
 وكذا لو ابلل الناحي الرجوع المكان لزيادة في ذلك خلاف ما لو ابلل والاشترى
 المشترى في هذه الخيارات سبب المخرج زالت وفي شرح السرخسي لو ابتاع ثوبا وكاسا
 لا يبعد زيادة في لما يتيه ولا منع الرجوع وهب جارية فاذا ان رجع فيها لم
 الموهوب له كانت صبغته فكبرت او سرد عوفتكم او تصدقت بها على انا
 اخوك وكذا به الواهب فاقلوا للمواهب ولو كان فيها ثيابا او قسوسا سرد
 الموهوب له لانه لا يشر او كان ثوبا لم يصبغته او صبغته وكذا الواهب
 له وفي الاجناس انما كل واحد منها سرد بنا فابينه للمواهب وكذا في البيع القاسم
 وفي ارض العقب فابينه للغائب وفي المعوض بشرط الخيار للبايع والمبيع والقول بلغ مقابلة

ارضا

للبيع وكذا في العارية والاجارة المتولدة والبيعة للمالك له على اخرا فته لفا
 جاعدا فالأول اونت يرى مھا اوله اذا ادعى الى فتحها فانت يرى الباقي اوله
 ملك الباقي فهو باطل لان الاخر اسقاط فيه معنى التملك ولهذا بيع من غير قبول ليدرك
 بآراء والعتبة بالشرط مشرع في الاسقاط الحذف انما فيه شبهة التملك فلا وفي
 قوايدنا وهدي واختلاف المتأخرون في عمل الرد في المجلس او بعده
 بعضهم يحج ان الرد في المجلس والرواية عن السلف المجلس وغير المجلس سواء ذكر
 واختلف اصحابنا الاكثر والاسكان في وقت الرد بالمجلس وانما اختلفوا فيما ذكره
 محمد وهو ان الموهوب له لو لم يكن مكانه لا قبلها كان دينها على اهلها
 ذكره مكافا قال احد هاهنا بوقت المجلس والآخر ليس هذا بوقت
 وهب دار الرجل لمخرجه وانما كان له الموهوب انتان لواحد لان المانع
 الشيوع من الطرفين لا يوجد والوجبة نعم قد وجد لان جهة الدارين
 جهة النصف من كل واحد شياعا وكذا لو صدقت بهما عليهما لانا لصدقة على النفي
 جهة وان كان الموهوب شيئا لم يشرع جائز في قولهم ولو صدقت بهما على محتاجين
 وبها لما جاز الاتفاق لان الهبة من القيد صدقة والاخذ هو اياه وانته
 واجد نصيب للغير وفي قول الصدقة على اثنين عن ابن حنبله روايتان
 مع رواية هذا الكتاب بجوز وفي رواية الاصل لا ولو وهب لغيره لاحدا
 قلنا ما لم يجز وجاز في قول محمد بن سوادين التخصيص على التصفية
 التصفية على الثلثين وابو يوسف قرف والفرقان وقوف الملك على الشاوي
 سلق العقد حاصل في التصفية على التصفية لا بقيد واسا وقوف الملك على
 التفاوت مطلق العقد غير حاصل فكان التصفية مفيدة افضا وشايع
 وفي القوايل وبمن من ابيته واحدا من غير ان يكون له في التنازل عن
 في يوسف ان يقبض الكبير جاز ولليله ان يبيع له لدار لم يصدق بها
 عليه وفي جمع وهما في الحال ان كل شخص به من مصلح او يتوصل به الى اللال
 من الحيلة وحس وانما يكون من الحيل ان يتكافى في حق رجل حتى يطلعه او في
 بالحق حتى يوجهه او حتى لا يدخل شيعه وفي جمع ابيع الذي يعتقد الناس

نعم

نعم

في البيع

نعم التبرع عن الرضا فلا بأس به وقيل مكروه وفي تعبير البغلي عن محمد بكه
 خلافا فيما قيل الخلاف اذا دفع الرضا ثم عقد فلما اذا عقدت الرضا في الجار
 به بالاتفاق ولو شئ لو وهب من صغيرين كيف الجواب على قول ان
 حينه وانما في طلبه حتى وجدت في التفريق بلفظة المدة قال
 والصدقة عليها كغير الاخيين وفي تنازل الى جفص وهبت ماله الذي على رجا
 لا ولادها الصغار وهو مته جارت الهبة وفي تفريق تصدق بدرا على امرأه
 وعلى ما في بعضها لم يجز وكذا لو قال تصدقت عليك وعلى نفسي وعلى
 علي وعلى اهل الذي في هذا البيت فلا يجز وكذا على الصغار الثلثة فاذا ابعثهم
 ميت فانه كان على جاز للحياء وهما من جلب على ان يكون نصيب احدهما
 لاحدهما بحسبه ونصيب الآخر للآخر لم يجز في قولهم وكذا لو وهب احد الشريكين نصيبه
 من شريكه او من غيره من شاع فيما ينقسم وان كان لا ينقسم جاز ذكر ابو اليسر واختلف
 اصحابنا انهما في المشاع هل تعيد الملك بالقبض ام لا وهل تعيد العقد البيع
 ويعيد ملكا فاسد اذكر بركه من الصغار فقال يجب ان لا يكون عقودا ذكر
 الرضائي الصحيح من المذهب ان هبة المشاع بعد اقباض القبض بها مضبوطا
 لاسد الملك وفي التنازل لا ملك المشاع بالقبض فيما ينقسم وكذا ذكر الكرخي
 وكذا البيان صدق مقول ولو قبضه من شاع من خلافا لطف وجوه ان
 الى دليل الشريك وانما يطلعون ان بعض الفاسدة بقيد الملك وهو الصحيح في المشاع
 ذكره في المضاربة واما الفراق فقد قيل في ان سلم الجميع وفي جمع التصفية
 المشاع ان الهبة الفاسدة بقيد الملك والخيار انها لا تعيد فانه قد مضى في
 داره من رجل سلمها اليه باعها لم يجز اسارا لانه لا ملك حيث ابط البيع الواقع
 بعد التسليم ذكره واختلف المشاع ان الهبة الفاسدة لكان الشئ هو قبله لال
 بالقبض والصحيح انه تعيد ولكن ملك فاسد ساجد على الموهوب كنه تنقصة على لاهل
 ينقض فتيه وفي الماروق وهب تنقذ دان وعلى دينه وبينها باع النصف لم يجز
 من قبل انه لم يقبض لان النصف لا يتنازع فتيه ولو كانت الهبة فاسدة معبوضة
 ثم باعها جاز وفي الهبة لا وهب وفي الاجناس هل يكون الهبة الفاسدة معبوضة

ان قلت هذه روايات لا تفيد وتصريح بغير ذلك

بعلها كما في يد الموهوب أنه فيها كلام ذكر النافع فيها مضمونه به فانه نفع في
 المضاربة دفع الغامضارية وقال فبعضها مضاربة وبعضها هبة
 لك فملكك في يده من جهة الهبة ذكر بكونه كونه الكتاب ان جهة الهبة
 من الزرع هل يهيب له العذر وان يقول يتصدق به وعندنا يوسف لا وكان
 الحافط لا يتصدق ويهيب له في قولهم لان الهبة دونه وهبه فملكك بحقد
 فاسد فاعلم بانها له الحافط وفي الاجابة رهب دارا عليهما استحقا فيها
 لم يزل الهبة في الدار عند محمد خلاف الى يوسف قيل لمحمد لو وهب ارضا
 وزرعها ثم استحق الزرع بطل الهبة في الارض ولا يشبه الزرع المتنازع وكذا الخلاف
 في هبة سفينة عما فيها ثم استحق ما فيها وفي التفريق وكذا لو استحق احداهما
 الرزق والارض للخل والنزاع استحق احداهما بطل الآخر وفي الزوائد وكذا
 الرزق والمصدقة وفي العود بهبة البناء دون الارض بخلاف في الاجابة لظنه
 وفي التفريق بخلاف الهبة نفعه حل ذاع في حقيقته وكذا الجارية والحرور
 انما اذا سلما دخل الثياب والحل وكذا السرح والنجار في هبة الدار بغيره والمجرد
 في العبد والجارية ان الثياب واللبس لله وهب وكذا السرح والنجار في الحل
 وفي التفريق عن مجرد في الجارية يباع وعليها كسوه لها كسوه مثلها
 عليها هبة او غيره ولا يدخل في النزع استحق احداهما بل الآخر وفي الزوائد
 وهذا الرهن المصدق اذا استحق او رد بغير وفي التهمة في الوجهية بعض
 يبيد له ولم يهوه ما يؤا رغبه ويصل كما لو ائتمه وبطل في القوة المتيه كذلك
 وفي التفتل عن محمد يترك لكم الولد مفعلة ويشتر ويتعته وفي الدار لم يترك له من الثياب
 وعبره وفي متفرقات اللبس وهب بصف داره لم يترك لان يقبضه ويحونه وله
 اليه وكذا لو وهب بصف ملته الا ان يكون البيت صغيرا لا يستطيع القبض
 فان هبه بشفه جائز ولو وهب بصف داره لم يترك حتى يحضرها وليس في المتنا
 به بصف بشفه اليه الصغير لم يترك له لم يقبضه وبين ما وهب له
 وفي التفريق بصفه بالبركة عليه لم يترك حتى يقبضه ثم يتصدق عند
 ان يقبضه خلاف ان يوسف وكذا لو وهب له الارض فيما زرعه بخلاف

يقول

على

بعضها

بعضها

ما لو كان الزرع لغير الاب لجارته وكذا الساكن لجارته والخلق في الجرد يجوز ان كان
 فيها متاعا وساكن لغير جرد باب
 اكنزى ابدا الى ملك ثم يدان بشفه فهو عذر لان الشفح يتعدى عليه
 بهلاك اسبابه ولو بدا للمضار ان يتعدى فليس بعدد لانه لا يمكن ان يدفع
 الا بل ان المتأخر او يبعث احدا يقوم باسمه الا بل وعن ابو يوسف أنه ذلك
 واصله ان الاجابة تفيد بعدد طافا للشباب في هبة الاجارة يسع النفعه
 معتمدين ببيع العين باب المتنازع انما يقبض بقبوضة الاستعمال والعذر
 قبل الاستعمال بطل العيب الحادث قبل القبض في البيع وفي البيع بغير من
 غير قبضه ولا رضاء كذا هنا وفي باب بغير بعدد وبغير عدل لان البيع المتنازع
 عن القبول لان الاجابة تتعدى على حسب حدوث المنفعة ولهذا يملك
 الاجر الاجابة على حسب تلك المتنازع المنفعة والاستماع لا يضمن بحاله
 العذر وذكره الزوائد باب الاجارة حالة العذر لا يفسخ الإيقضا ارضا
 ولم يشترط ذلك هنا وفي الاجارات والمزارعة وحب الزوائد ان اجرة حالة
 العذر يمتنع فيه فان الشافعي في جوارفة والسبيل في الحفريات المرافعة
 الى القاضي كما في الرجوع في الهبة وفي الزاويل ما في الزوائد ان يكون العذر
 حاصلا تمام الى القضاء ليظهر حوان اجر عديم اراد بعبه للمدين ولا فاعنه
 المباشرة وانكر المتاجر الدين فاجتمع الى القضاء بالدين ليظهر العذر فاذا ا
 ظهر براءته الاجر يثبت في القاضي فيعتد بالبيع ويستقص الاجر
 حقا للبيع وسبعة القاضي فيستقص باب في رواية التي تنافي
 حق المتاجر لا يفسخ جواز العقد ولو طلب الاجر المتقصر من القاضي قبل البيع
 لم يحسمه لان الاحر حق العدم ليس له القبض بل في قضاء الدين حتى يخلص
 موعنه ليس ويصل الغرض الى دينه وقضا الدين فاحصل البيع فوجاز
 القبض قبل وقفا لا يتفق البيع فيكون القبض اياها لحق المتاجر وقفا
 وانه لا يجوز باب في فتح الاجارة لم يتبعه لان حق المتاجر
 يفسخ جواز العقد فوجب القول بتقديم الفسخ على البيع لاحالة الاثمة

البيع

لا يجعل الفسخ حتى يحضر المشتري وقيل **ل** يحل أن يكون جواب هذا الكتاب
والاجارات والمزايا على أنه يفسخ بأسرها القاضى عبثاً ذلك بما أشار
إليه في الزيادات وفيه **ل** كل دليل فيه اختلاف الروايات ذكرنا شرحي
في شرح الكافي الغنى المستاجر الفسخ الى المحجر بعد زكريا لم يثبت ثم قال
وظاهر ما يقتول في الاصل أنه يفسخ بفعل المستاجر ولكن الاجماع ذكر في الروايات
ان القاضى هو الذي يفسخ وذكرته شرحه للجامع الصغير في التفسير بالفسخ
عند العذر روايات في رواية الزيادات لا يشترط واحتجاج الى نقضه
رضاً وفي المناقاة ذكرنا خلافاً على أنه لا يفسخ الا بقضاء قبض الدار جعل
كتبش المنفعة في حق تمام العقد والبراهم حتى لو استاجر دارين وقبضهما
فوجد باحدهما عيباً فله رددها في وجهه العيب بعد القبض لا يفسخ الفسخ
وفي شرح الشهيد اذا كان العذر طاهراً فلا حاجة الى القضاء ولا
الى الفسخ بل ينقضى بنفسه كما اذا وقعت في يده اكله فاستاجر رجلاً للقيام
بم ولائته لا فائدة في القول بانيانها وعلم هذا لو استاجر رجلاً للقيام بشئ
فوال الام او استاجر اياً خدته ولعله للعرض فثبت الجور وفي التفسير
في فصل الاكله للمستاجر ان يفسخ وفي شرح الاجارة بعد فتح احداهما اعتقدت
على اسر لا يملك القاضى فيه شرعاً هو الصحيح وان ذكر لي في الفسخ باب الانتفاض
اما في عذر يملك المضى فيه شرعاً لكن يفسخ ذكرته الاصل والجامع الصغير لا يفسخ
صاحب العذر بالفسخ وذكرته الزيادات وشروط القضاء في موضع المسئلة في الدين
بقول اذا باع المستاجر ليقتني ديناً لا يبيع ما لم يرفع الى القاضى وذكر في باب
اجارة الدور اذا باع المستاجر من غيره جاز البيع والتسقطت الاجارة ثم اختلف
المناخرون قال بكر والسرخسي المسائل اجمع روايات وقد حجج بكر الروايات
المختلفة لأنه اساع العقد وحجج السرخسي سلسله الدور اذا باع المستاجر عذري
انه لا يفسخ ولا يفسد البيع الا ان ترفع الى القاضى لكن ذكره لعل وجوب تلك العلم
تصح روايات الزيادات فتمامه القول بانه قال **ل** لأنه فصل محتمل
فيه وذكر لي في رواية الزيادات في علمه الفصول فانه قال **ل** لأنه فصل محتمل

فيه وذكرنا البرزوي ان الصحيح عامة الروايات لكن في الدين الجواب كما قال
الزيادات لأنه امر فيه خفاً بشرط التمسك بالعقد كما جعل المسئلة فاعدا
البرزوي والروايتين ثم جمعا الروايات لأنه لا شرط القضاء وجعل فضل الدين
عليه فاذا حصل الجواب في جميع الامور التي يملك القاع العذر روايات في الصحيح عامة
الروايات وبه يفسخ فاعدا الدين اما في مسئلة الدين فكذلك عند بكر وعند البرزوي
والسرخسي خلاف ذلك لأنه يفسد الاجر بشرط القضاء وفي المسئلة والامور المستاجر
التحول من المصرفه ان يفسخ الاجارة لأنه لا يمكنه السكنى الا بغير نفسه في
وجبر نفسه في مكان عقوبته **ل** وهذا دليل على ان القرض لو دخل المص
وقت الحرف فاستاجر داراً ثم اراد ان يتحول الى قرية او المص او المص استاجر داراً
ثم اراد ان يتحول الى القرية وجان الصحيح أنه يكون عذراً وفي النوازل رجل
تقرب بيع استاجر داراً في قرية اخرى ثم بدله ان يتكبر ورضى في قرية
اخرى ان كان شهامة في سفر فله ذلك وان كان اقل فلا يلزمه والفسخ
في كثير من الاحكام منزلة الانتقال من محل الى محل وفي الكافي والمستاجر
التحول من بلد الى بلد فهو عذر ولا يشترط ان يكون من المص مثله سفير
وفي التفرقة قال **ل** المستاجر اذا استوفى له ثلثي الدار يملك
حتى يفسخ فان خرج مسارح له لم يرجع خلفه ان خرج وهو يملك الدار
الى حيث المهر ولا يملك المص اجر عهده باع المص بعد اداء المهر اليه
حاجته الى السع ليقضي الدين من ثمنه وهذا لأنه يحضر شهوة وفي التقويد
باعه والاجارة مضافة عن محمد بن ابي بكر لا يبيع لان الاجارة لم تنعقد
بعد فلا تنفع نفاذ البيع واذا انعقد لم يثبت حق المستاجر قال
المكواي وعليه الفتوى وفي رواية يفسخ ذلك نقاد البيع لان الاجارة لم تنعقد
فقد ثبت للمستاجر حوال ينعقد حين جاز الوقت المضاف ويفسخ حق الاجارة نفاذ
البيع ذكرنا السرخسي الامحان الاجارة المضافة لأنه قبل قبضها وفي الاجارة
الطويلة باع الاحمر في مدة الحيا قبل الفسخ يجب ان يكون على الرواس
لان الاجارة في المدة الثانية اجارة مضافة لان الماهرات يفسد بالاجارة

لان له ولاية الضم والبيع دلالة الغنى وفي الاجارة المصافة ليس للرجل ولاية
 الضم فلو كان كون في غدا ببيع اختار الروايتين وفي الاستيلاء وعلى هذا الوجه
 مضافا من اجز حلالا ولم يفسد في اجز مضافا من اجز مضافا فانما يسهل
 الاول من جات المدة من غير او قد ذكرت هذا لواحيد فصوصي ذكر الترخي
 في الجبل بضم اضافة الضم الى الجبل في المستقبل كما ان اضافة الاجارة ذكر الجبل
 في الجبل هل يصح اشتراط تعجيل الاجارة في المضافة حتى يملكه بالشرط
 قبل مح ذلك الوقت فيه قولان والحق الغزوي في طريقه انك لا تجوز في
 الاجارة المضافة للخل بالتعجيل ولا بامتناله بالتعجيل وفي التعجيل في تلك الاجارة
 روايتان خياها استاجر عاملا كحيطه ثم انزل وقام عن الموت فهو عند
 لان علمه يتقطع بالانلاس واد بلي في خياها كحيطه ثاب بنفسه في خياها
 ظهرت خيانتها عند الناس فلا يوفيه احد ثوبا كحيطه وان اراد ترك الخياصة
 وعمل المصنف فليس يحد له بامتناله بكنهه ان يستعمل العلامة في الخياصة وهو في ناحية
 من كان يوفى يعمل في المصنف وفي الاجل استاجر ميميا للفتن في بيعه وبيع كذا من
 الخياصة ثم بدل ان يتحول في كذا اخرى فعند اذ لان الخياصة لا يملكها
 بغيره فيها احسان فاجل لا يبرهنه بنفسه متعذر في جعله في الاصل استاجر
 حائقا ليعمل فيه علام ثم اذ ان تحول الى شعبة اخرى فان نجا لمان في العمل
 الثانية في ذلك الحان يوفى ليس له النقص والافله استاجر عاملا كحيطه فسانف
 فهو عند لان ليس له ان ينافر لان حديمه المضاف من حديمه المضاف وفي
 منه عن السفر اضماره فيكون غدا ولوادعي او اصله على خريه عبد
 فله ان يخرج البعد من المصنف **والثاني** في مسألة الاجارة في قوله
 على ان يكون منزل المستاجر في المصنف لانه عادة جرت بان يستعمل العبد في منزله
 ومسلة المصنف محمولة على ان يكون منزل المصنف في المصنف لان عادة جرت
 واما الموصى له بالخدمة وهو يخرج من الثالث ليس له ان يخرج البعد من المصنف
والثاني في هذا اذا كان منزله في هذا المصنف كان في هذا المصنف
 فله ان يخرج الى غيره هناك وفي الاجناس استعار دابة مشروها وهو على ذلك

الانسان
 يلحق بمقابلة

المصروف في العارية للمخارمة وكذا العقد من الاساقفة والرجال في استاجر احد المصارف
 في عمله وهل المصروف في شغل الى ايسر من عمله الاجير في البيت تقوم وقت الصبح
 ويصبح السراج ويأتي بالسيور ان كان يومه الصوم ويأتي بالوضوء وقصه وكل ما
 الى الدابة لوعة حتى يتخفى بهم فله بعد الاستئجار الى المصارف وجب حمل السراج الى
 الدابة لوعة بمحكمة جميع النهار بالسيور وتقدم الطعام ودب الدابة عنه ومن
 الطعام في الصيف وايقاد الدابة في الشتاء من الخبز والعشا ووضع الحمار في وسط
 الفراش بعد صلاه العشا وعن رجله وجميع بدنه الى ان ينام وفي الثاني في الخدمة
 ما يتعارف الناس من غسل ثوب او خياطة او خياطة او غلف دابة او سقي
 من البئر او ينزل سلتا من مظهر بيت ووضعه اليه او يوقد له او يحلب له شاء ذكر
 الثاني ويكلف غيره ايضا في المستاجر لان هذا من خدمته وكذا ان يترجى في خدمته
 عياله وحاصل ان يكلف ما هو من انواع الخدمة وفي الشرط خدمته من الخياطة
 العشا الاخيرة على ما خدمته الناس لان المخلوق يقع على التعارف وفي الثاني في ان ينام
 بعد العشا وفي صام الاجير يعمل يوم يعمل من صلاة الفجر الى الغروب وفي موضع من
 الخواص الجبر وفي الثاني في الخواص وفي الثاني في خدمته تلك البلية اما ان يلبس
 ملته ايام فلها ان يلبس الثياب وزوايل الليل واخره ما يلبس عادة ولا سلام فيه الا ان
 يكون ثوب بذله ينام في شمله ولا يتعد اخذ الخدمة خياها ولا قصار ولا على الرحا
 وان كان حادما بذلك وامر على العمل

الاجارة في الفاسد

دفع الى اجارته فلا يفسد بالنصف والاجارة فاسدة لانه جعل الاجار عقر كذا
 هذا الغزل وانه معدوم والكراير لرب الغزل والمحال الجزم على عمل لا يملكها
 سمي لاضاءة المناقص والسجن المغير حوازه لتعاقل الناس حلالا لتعاقل ان كان
 على الشئ فجعله على الدرع والجوز وبها خايلوا والبيت وسبقه المصارف فيهم ابو على النسي وكوان
 والكار والوعيد او من وهكذا ذكر في الاملا عن المصنف وان يبين انه يجوز كل الارض
 والمضاربة وفي التنازل فان شرط على ذلك شيئا من نصيبه وانه عن ان يملك خلافه
 لانه لا يملك في المعاملة والمضاربة والتدوى على جواب الكتاب لانه لا ضرورة
 اليه وكذا لو استاجر رجلا او حمارا يحمل لهما بغضين منه محمولا او استاجر لهما

يظهر فتيحة فتمتها فالاجارة فاسده خلف الطعام المتولد استاجر لوجها
شركه اودائه او غلامه ليعملوا تحت حيشه لاجب شي والاصل في كل استاجر
احدهما شركه كما يكون منه عمال لاجور وان عمل الا لاجور وكل عمل يكون فيه
العمل استاجر احدهما شركه فالاجارة جايه مثل ان استاجر منه بيتا او دكانا
تجوز فيه لهما مشتركه او سنده للنقل او رجلا للحر وعمل او يوسف لاجور ليعمل
وفي الاسرار تجوز للاجماع ولو استاجر نصيب شركه من العبد ليعمل له جاز
لان العمل كذا يقع مسئلا الى المتاجر وفي القاريق يجوز ان يستاجر من تجر الصدقات
بعضها استاجر خبازا ليعمل له هذا الدقيق اليوم ودرهم فهو فاسد وقال اجابر
لان المقصود هو العمل وذكر الوقت لتجديد هذا العمل كذا ذكر العبد
على استخارة العمل وذكر الوقت بدل العمل استخارة فليكن الفرض فانه لو استاجر ليعمل
يوما جاز ويجب المجرى في المصنف اليوم واجمع بينهما غير مكره فكان المستجر
بجمله ولا يجعل له ما ينفعه البتة وكذا الخلاف لو استاجر ابلا المكة اياها مسماة
وقيل الخلاف فيما ابتدأ بذكر المدة فانما اذا ابتداء بذكر العمل والمسير
جاز بلا خلاف والقوي على ان الاجارة فاسدة عنه ابتداء بذكر المدة والعمل
اذا ذكرها قبل تمام العقد ما لم يذكر الاجابة اما اذا ذكرها وادخلها
حقم العقد ذكر الثاني فمما لا يفسد حتى لو استاجر بكل اليوم
بدرهم على ان يجلب هذا الدقيق او قال استاجر بكل اليوم هذا
الدقيق بدرهم اليوم جاز وعن ابن حنيفة لو عمل في اليوم نحو كيف ما كان في
المنتقا استاجر ابلا او غيرها على ان يسير به الى بلد العشرة ايام فصار به مضي
عشرين نظرا الى اخذ ادلا دخله في عرس واذا دخله في عشرة تحطه من
الاجرة حساب ذلك وفي التبعة استاجر ابلا بربعه ودرهم على ان يرجع في
يومه ورجع بعد خمسة يحب درهما لانه حالف في الرجوع وفي جمع برهان استاجر
يوما الى الليل اليوم بطله ويستعمل في عمل ثاقو في جميع المديان استاجر رجلا
على ان يكون على ابدا المأكل معلومة باجر معلوم ليعمل في شئ كرا استاجر شمرا
ليش هذه الاغنام فلان يزيد على الاغنام استاجنا بحد يطبق الاولى انه التسلط

عن عليه حفظ اولادها مع ما ذكره ابو يوسف عدد الاغنام ولا جاز ان يعجز
لان الحق العبد يملكه من الدرع فكيف بذلك وفي المشتق لاجور الاجار ليعمل
فمن ابليس عنه او يقصر شيئا فان كانت عنده ليربها اختيارا الروية في الشايف
على القطر وفي الاصل شرط قصار ان يشترط عشرة اشواب ودرهم وربع
الاشباب ولم يكن عنده كان فاسدا قال سمي حسان الثياب ذكر بكران هذا
نبيهم ما لم ير به يعني كونه فاسدا وذكر ابو اليسر ان الفخ في ان الصفقة على وجهه يمين
تفاد عمله معلوما فهو وارثة الثياب سواء كان بها من هذا من هذا
عند الفتوى وعلى هذا انفس ما يشاء من جنس هذه السبل وعن الاسكان استاجر
رجلا ليعمل ليعمل في عمل له يوما وامن مع العمل في اليوم الثاني ان كان سمي له
على كبر عمل العمل فان مضى اليوم لا يطلب بالعمل وان كان سمي له العمل
يومين من الايام فالاجارة فاسدة لهما له الوقت وله اجر مثله ان عمل
وفي جميع النسخ استاجر رجلا ليعمل ليعمل له او يجتهد كذا وكذا او يتقوله كذا
وقرأ من السيرة ان الرجل كذا قرأه من ليعمل وان كان سمي له العمل
لان هذا اتفاق لا بد من ان التناع وفي اللاتي استاجر رجلا ليعمل له اذ
يبيده له ان وقت ليعمل الاجارة وان لم يوقت ولكن عن الخطب والمصنف الاجارة
فاسدة ويجب اجر المثل والحصول للمتاجر وفي الايصاح قال
لحقه ان هذا الاسد وهذا الزب والخنزير وهو صيد ولك درهم وقتله
فله اجر مثله والمقنول المتاجر لان عمله انتقل اليه وفي اصحابه يوفون
استاجر السور ليكوب شيتيه ليعمل الفار باهل وفي قتال ابي حفص جاز
وفي المنتقا عن محمد في استجار الكلب والبازي والاصليدار واما في استجار
الكبش ليقود الشاة به خلفه جاز وفي الاضاحي خلافه ولو اجد رايه
في استجار الفهره ويبلغ ان لاجور وقد ذكرت هذا لواحده فصوصي استاجر
ارضا ولم يبين ان يربها فالاجارة فاسدة لان الارض متاجر للمزارعة
والفرض والبناء في البيوت لا يصير للمعونة وعليه معلوما وكذا ان من النزع ولم
يبيّن النزع لان الزاغة متفاوت في نقصان الارض فلا يقوم البيان فان زرعها

شيئا انقلب جائز لان الجاهل انقضت وكذا لو استاجر دابة الى اربع ايام ولم يبرئ منها
 فحمل عليها فالاجارة ناسبة وان حملها شيئا انقلب جائزا ولو لم يبرئ قبل الحمل وقبل
 الزراعة فثبتت الاجارة لنساقدها وفي المتعارفين استاجر ثوبا ولم يبرئ ما
 يلبس لم يجز ورجع الاجران اسر حوا وغيره وكذا الركوب والزراعة ذكر
 الخلو في باب اجارة الدواب وحمل الاجيرين الدواب وبين المستاجر في
 الاجارة الفاسدة فلم يبرئ حتى تمت المدة اختلعا وفي وجوب الاجير
 وذكر في باب الاجارة الفاسدة لا يجزى وذكر في الحام التكرار من الغيب في
 البيع الفاسد بغير شاهد او رواية وفي المواد خلافة وقال
 في الاجارة الفاسدة التكرار لا يجعل قبضا وذكر في الملكية في الاستقراض الفاسد
 كفي اثبوت الملك كما في بيع الفاسد وذكر في الزدات الملكية في البيع الفاسد
 وفي الهبة هل تكون قبضا ذكر الفضل ان قبض في البيع وليس قبض في الهبة
 وفي الموازل هبة ثوبا وهو حاضر فقال الموهوب له قبضته قال
 محمد صار قابضا وقال ابو يوسف لا نه عن قابض حقيقة وفي المتعة
 دارها من فروعها ثم كمالا اجير لثما لم يبرئ قبل ان يكملها معه
 لا ينسب التسليم والملكية لانهما ناعه له في السكنى ولان اسكانه لم عليه وفي المالا
 وهبة ثوبا يصدق في قبضه وسلم الصدقة لم يكن قبضا وان كان مفتوحا يكون
 وفي بيع كبر الملكية في البر قبض في الموازل عن قبضه خلافة ومن المتبرع
 القايير يقبض في شئ بكونه قد اقبضت والوديعه قبض وفي شئ
 السرخي القليل قبض في المتقول والعقد في البره في ظاهر الرواية
 وفي التعدي قبض المشترا بغير عقد البايع قبل العقد ان لم يملكه ومن البايع لا
 يصير البايع قابضا وفي الاصل استاجر ارا ولم يبرئ الذي يربها جائز الدواب
 في الامم الاغتيا بما تبني للسكنى كان له قود عليه معلوما وان وضع فيها
 مادام له من عدا لمن الحام والانتفعة والدواب لا يهذه الاشياء لا
 بتدلسان فيها وكذا لو استاجر ثوبا لم يبرئ قبل قبضه الاشياء واليهما
 فلهذا من شاختان

فيه

دوابا فليس له ذلك لان اسالك الدواب فيها يفرها وله ان ينعق فيها شيئا الثوب
 ولا يقعد بها قصدا ولا جوارا ولا يصدق ذلك ما يضر البنا فان فعل ذلك وانهدم
 البنا من عمله من شئ ما انهدم وقت ما خالف والاجر عليه وان سلم زينة الاجير
 استحسانا فالاحمال ان كل عمل يفسد او يوهنه فذلك لا يثبت مستحقا للمساخر
 بطلان العقد فليس له ان يفعل ذلك الا برضا الاجير او شرط عليه في عقد الاجارة
 وما لا يفسد البناء ولا يوهنه فهو مستحق بطريق العقد فكان له ان يفعل ولو استاجر
 ليسكنها بنفسه كان له ان يسكن فيها غيره وكذا لو شرط عليه ان يسكنها وحده
 كان له ان يسكن فيها غيره لان الناس لا يتفاوتون في السكنى وكذا لو استاجر
 حائوا ليسع فيها البزكان له ان يبيع فيها الدهر والفاكهة لان بيع هذه
 الاشياء سواء استاجر او اعطى ان يسكنها لم يجز لان هذا عقد لا يقيد بمقصود
 فيلزم ككلاف لا يقيد بخلاف بيع لا يقيد لمطابق في المتعارفين ان يوهنه استاجر
 لا يفسد في البيت ولا يجلس عليها لم يجز وكذا عن عبي في اجارة دار على ان يسكن
 ليطن الناس ان له دارا ولا اجر وروي وجوبه بالغا ان يسكن الملق في الاصل
 وكذا الدابة ليربها لا يربها او يذبحها دار الحرب ولا يربك ولا اجر ولا سهم
 وكذا العبد لا يخدم والانية والدراهم خلاف السيف يتقلده وفي المشافي
 والاسنان على تعليم الغزان والقعود والتدريس والتذكرو الدعوات لا يجوز
 الشافعي يجوز به اخذ سمع وان سلم وعمام يروى في بيع في البستان وغيرهم
 وفي التثمة اجازة المتأخرين ذلك حتى يوجبوا الصبي على اعطى الاجير والمعلم يطالبه
 بذلك وفي البستان لا فضل ان يشارط الاجير لحفظ الصبي وتعليم الكاهة فلو شارطه
 لتعليم الغزان ارجوا ان لا يمان به للتوارث وفي التعدي الاستيعاب للمعلم الحرف
 لا يحصى في رواية المسوطة وفي رواية القود وجود وتعرف كية الاجر وانه
 على قدر العناء وفي كل سعي ديار وفي الاصول يميز علم انسانا علوا وابطورا
 اليه حل له ذلك اذا علم طيب انفسهم ولم يفتوا ذلك عوضا عما عليهم وفي المتعارفين
 ما يهلك الصبي الى العلم في البروز والمهجان واعيان لم يلزم عليه ولا يمان به وجميع
 الشيء علم يرفع الى الخليفة في الحاضر وداهم بنيه ان لا تشاركه ان يكون بحسب لو لم يعطه

اشياء

لعلة الاجارة

ذلك لو لم يلزم امره في ملكته وفي الشرط لا يجوز الاستسجار لتعلم الكتابة والكتاب والتسليم العقد
والغريب والادب والمشاقة الا ان بوقت بوقت تحت الاجر تسليم النفس لله
وان لو بوقت يتعد فاسد حتى لو لم يلزم حب اجزائنا الا لانا اما او اوان احده
هو وديان في التفرق في الشافي غايه كمالا يحل عينه شمر اجاز وكذا الدوا كذا اي
وان كان قدرا للحل والدوا يجوز ولا يتعد ذلك تسليم النفس لله قاض استاجر رجلا
ليضرب ويقتل من رجل ولا يقطع او ليقيم من رجل القضاء شمر بكذا اجاز لا يقطع ويقتل تسليم
النفس ولو لم يسلّم الله لاستيفاء ما لم يجز لانه استاجر على عمل محمول ولو فعل الاجر
المثل ومن يتقى الله بالنفس لو استاجر لقتل لم يجز ولا اجز اذا فعل وفي السير
يجوز عند محمول كافي الدخ خلافتها لا تعامل في القتل خلاف الدخ استاجر واضع ان
يكربها او يسقطها ورعها فالاجارة حايث لا تنفعه الكراب والسقي تعود اليه بعد
انتهاء المدة فكان هذا شرط باق العقد ولو استاجر صاعا ان يسما ويؤثرها
يكربها رعاها فالاجارة فاسدة لان الثبينة والسرور يبق بعد انتهاء المدة فتتعد به الاجر
وهذا شرط لا يتقضي العقد واختلف في نفس التشبيه قبل ان يرد هاهنا وبه قول
ان كبرها مرتين قالوا هاذي في يدهم لان الارض خرج ريعا مائتا الكراب مرة
اما في موضع ختم الكراب مرتين يكون اشتراط التنبه مفعلا وانما ذكر في الانهار
واصلح المسألة فلا تية على الاجر لانه من حمله التمكن من الزرع فاستقر عليه على
المستاجر مخالف العقد واما اشتراط ذرى الجوارل عليه في افسد عمل بالخلق
لفظ الكتاب وقيل لانه لا يلزم ان يبعدها المدة والخلق يكرها ب
العاكس ويستاعها المستاجر وفي الشافي المزارع كالمتاجر في جوهه استاجر
بدينار على ان يورثها راجعا لمخولها لعله فمجد قالوا هاذي اذا كان الخراج محمولا
لا يعرف مقداره مثل ان يقول الخراج خراج مقام ما راجع ارض عليه فيخرج الاجرة
وهو قدر الخراج لانها لا يخرج معلوم مثل ان يكون الخراج خراج وطيفه جاز وقيل لا يكون كما
الحاق فمجد قيل ان شرط الخراج على المستاجر من اية العرض لم يوجب باب السلطان فاذا
الخراج والباقي لا يرضى اذ المحل قد رجع ينقص منه فيجعل قدر الخراج وكذا لو اعاد
أرضه على ان يورثه المستاجر راجعا لاجارة فاسدة كما عاهد فقدر الجراج واشهر

ان

يد

مفعلة

الى

بجوهل واوا استاجر ارضا عشرة على ان يورث عشرها جاز عدا لان امره عليه عداها
وان لو يورثه عليه ولم يجز عدا لان العشر على الاجر عدا فشرطه على المستاجر مخالف
العقد استاجر اثيرا بطعامها وكسوتها جاز استجارا ولها الوسط من ذلك القياس
ان لا يجوز وهو قوله لان الاجرة مجهولة فلا يجوز كما في سائر الاجارات الا ان يورث
المعلم ومن خسر الثوب صفته وذو عه واجله ولا يشترط ان يجل في المعلم الا ان يمل
له المجهالة اما تنفع الجواز اذا كانت مفضية الى المانعة وهما غير مفضية الى العا
فيما بين الناس التوسعة على الاطهار والمائت شرط واستجارها باجاء واختلفت ترتيب
الصي والقيام به والبن داخل فيه بعالا ان اجز لا تنفع للاجارة الاتباعا لصنع وتسلق
على البن ولخدمه تبع دليل انها اوارضته بل بن شرط لا تنفع الاجر وان حملت المدة
وفي التوحيد شرط عليها الارض بل بن فيها فان رقت بل بن غيرها اختلفوا ولا وجه
انها تستحق الاجر ولو اشترط على اجز المشتري ان لا يبيع نفسه فعمل به علامه لا يلزم ولو
شرط له المشتري ان يبيع في رعاها في موضع اخر فليس يجب له الاجر استجارا وليس
للخيار ان يواجر في رعاها في موضع اخر فان فعلت كان الاول منعها من ذلك قالوا فافعلت
وارضعتا لو لم يزلت ولها الاجر كل عام على واحد لا تمتد في ذلك وكذا الاجر ولو جدد
لواجر يتسعه من اخر واولي العلين استاجر زراعة ارض من راعته ارض او سكنى دار
بحكمي دار او ركوب دابة لم يجز وقال الشافي جاز لان هذا معنى بيع العين
بيع كالسكنى او راعه ان الجور الجاحه وهي لا تخضع على الجاد الجبر وفي الاصل نافع الدار
بالخاتمة لا يجوز قلت حلل نافعها جاز في ادب القاضى ما يدعي انها اجاز فانه
لها اذا كان يتيمما دار وجازت بقر كل واحد منهما على حده بالاجماع في الحلوى
اما ان تكون في المسلة واما ان يكون هذا من مكلات ادب القاضى وشل شداد عاونه
الضيول على الاقراس في الاختير فيه وان اذا اعطى القدر لياخذ الجمار
هو جاز اجز نصف داره مشارعا وبط فيه لم يجز ولا لاجاز واستجارا
باعه الشافعي له المعقود عليه منفعة المصنف شاربعا وتسليم المصنف شاربعا لا يجوز
الانقسام الكل لانه لم يوجر الكل بخلاف الاعادة لانها موجه بوجوب التسليم واختلف
على قوله بل لانه لا اجارة حتى لا يحب الاجر وفيما لا يتعد فاسدا حتى يجاز

المثل ولو اجبر احد الشريكين فيشيء من اجنبى اختلغا على قوله كل المبادىء يجوز
وكيفه انما لا يجوز وايه مال السخى ولو اجبر من شريكه جانبا لا فاق في
ملاصدا وراية وروى عن ابي حنيفة لا يجوز ولو كانت شركا فاجبر احدهم فيشيء من
واحد منهم لم يجز عند ابي حنيفة نفس عليه في الوكالة ولو اجبر اثنين من شيئين
من الثالث جاز وفي التفريق ان الظاهر جوازها في الشاع من الشريك ومن جميع الشركا
ولا فرق بين بعض نصيبه او جميعه في الخلاف وفي التوفيد اجابة البناء دون
الارض حب ان لا يجوز لانه متى اشاع وذكر لا يجوز لانه لا يمكن الانتفاع به في
الموازي كان الفاني حكى عن استاده انه يحوز به ويقع لكل العرف وفي المنتقا
بجواز لانه كانه دفع الحز والبرء وذكرنا انما يجزى اجزائه من رجل في تقاضا العقد
في بعضها لم ينفذ الباقي عندهم وعن ابي حنيفة يفسد وذكرنا لو اجبرها من رجلين
معاً ثاقف احدهما لم ينفذ في نصيب الاخر وذكرنا لو اجبر ادهما من رجلين ثاقفهما
انما يقضى المستاجر احدهما وفي الشروط اجزأ ارضه وهي مشغولة بزرعه او كسبه
او شجرة فان وجوب الاجرة باثبات المرويات بالتسليم ولا يصح التسليم مع المشقة او اذا
جوانا الاجرة اذا وقع تسليم في هذا وان كان في وايه التسليم مع الاجرة لا يجوز
بدونه وفي وايه الاجرة صحيحة ولكن الاجر لا يجب بدو التسليم وفي التمتع
غير محدد وكذا لو اجزأ دابة وهي مشغولة متاعه وفي التفريق اجزأه مشغولة
ثم رفعها وسلمها جاز عن الموسوس لا يجوز والصحيح انما يجوز وفي ايات المداوى
التي لا يصح انما لو ابيع وسقطت جاز وابدا المتعة من حرسها فارة وفي شريح
مكر اجزأ ارضه وهي بزرعه ثم ادركت ان تجوز وبومر الحصاد والتسليم عليه
القوت كالمواحد ان فيها متاعه لم يرفع المتاع والتسليم بالمريض التسليم
كذا حتى لو كان في زرع لم يرد له بحث بضر الحصاد فالاجرة فاسده ولو
استاجر ارضا لم يخل او يجزى لم يفسد الاجرة اذا كان الفايح حياكم في زراعتها
وفي الاصل استاجر ارضا فيها زرع او رمية او شجرة او قصب او كوم او ما
منع من الزراعة فالاجرة فائدة لانه لا يمكن تسليمة الا بقلع ما فيها فساد
كبيع الجدي في السقف وكذا الناس استاجروا ارض الكروم وهي عالة جارية بين اهل

استاجر ارضا

استاجر ارضا

شرطه

منا واما وكان المواسي لم يل هذا العقد وعلم الناس انه باهل لا يقدر على الانتفاع بها
وفي رواية لهما استاجر ارضا فيها شجرة ان كانت الاجرة وسد الارض لا يجوز
المزاومة وان كانت في واجار الارض على السنة جازت الاجرة والمزاومة وان كانت
الارض تجزى او تجزى ان صغيرا مثل مال اله التي علىها حول او حولان يجوز وان
كانت الشجرة عليه لا يجوز لان لها عرفا ماخذ الارض ويكون له الظل يضر به
المستاجر وفي التمتع استاجر ضامنا بعضا مشغولة ويقع ما يارفعه نفع الاجرة في
المتاع بمحض من الاجر ولا يجوز في السعول والفساد في المشغول لم يرفع الجواز
في الفايح لان العلم ان قال سبحانه للمشغولة كان الفساد ضعيفا فلم يرفع
الى الفارعة كما لو جمع من ثمن ومديب ولو ادعى المستاجر انما استاجرها وهو نافع
وادعى الاخر انما كانت مشغولة قاله قول للجر قال السوري يثبت
ان كانت مشغولة قاله قول للجر وان كانت فارة قاله قول للمستاجر وفي شريح
مكر استاجر ارضا مع ما فيها من الاشجار والاجرة فاسده وفي المواضع التي ليس فيها
اشجار علباس قول ابي حنيفة لا يجوز ايضا لان الضعفة جعلت من الفساد والبيع
وفي الاصل استاجر ارضا مع ما فيها من الاشجار فالاجرة فائدة ولذا لو لم يكن الاشجار
لانها دخل من غير ذلك في البيع وان استاجرها بدون الاشجار فالاجرة حيايه
وفي الجامع الا صغر سالت ابا سليمان عن بايع ارضا فيها زرع هل يخلع قال لا ولكن
يجزى في البايع باجر مثله بعد ما سلم المشتري حتى لا تكون اجرة كل الشتر قلت
ما كان كوما او خلا او لا لا يجوز فيه الاجرة قال يونس بالبايع
ان شئت فابطل البيع وان شئت فانقطع العيب والبر باع دار فيها متاع او ارضا
فيها زرع فباعه لا يصح التسليم ليد البايع قاعه عليها وان اخل المشتري بغير الزاد
والتناع مع التسليم والله سبحانه انه ونفعنا على عمل بالصواب

دفع الى حيايه ثوبا فله ان خلخته اليوم فله درهم وان خلخته غدا
فله نصف درهم وان خلخته اليوم فله درهم وان خلخته غدا فله اجر مثله لا ينقص
عن نصف ولا يزاد على درهم وفي رواية لا يزاد على نصف وسقط عن نصف وفي رواية

لا يزال على وجهه ويقتصر عن نصف درهم وقال الشيطان حازان لك من كل واحد
بلا معلوماً فجزى كقولها ان خفته بما فلك درهم وان خفته قبضاً فلك نصف درهم
ان خفته رويماً فلك درهم وان خفته فارسياً فلك نصف درهم والاصباح ان صبغته
بعضير فلك درهم وان صبغته بزرغوان فلك درهم **وهو** علو انعقاد الثاقصات
الاول تكاثرها بخلاف ما استجد لانه ثم علق انعقاد احدها بقاها الآخر
لانه يمكن ان يشيع في الحاصل وهذا المعلن وفي المتأخر طائفة اليوم
ربصة غد فله نصف درهم وفي المداجز المثل لا ينقص من ربع ولا يزداد على نصف
وعدها المتأخر اربع واولها في اليوم اثنان فلك درهم والجزء المثلث
وكذا لولاء وان خفته غد فلا شيء لك ذكر الشرح ان خفته اليوم فلك درهم فله
غداً ثلثه اجزائه وثلث لثمة درهم وفي المتأخر بقايا الغد بما اليوم الحزب
الحزب وهو الاول لثمة واولها مائة درهم في اليوم فله نصف درهم وما
خلت منه غداً فله نصف درهم فجزى وكذا ما حطت من هذه الثياب
رويماً فلك درهم وكذا ما خفته فارسياً فلك درهم وكذا في الشافي ان خلت منها رويماً
فلك درهم واحطت منها فارسياً فلك درهم وفي الحاض عن عجب شرب عليه
ان زرع نخيلاته اليوم فلك درهم وان فرع غد فلك نصف درهم فطائفة
النصف يوم ثم مات له الاحب والى طائفة نصفها الى العصر فله اجزائه
وان حاط ما بقي في بقية النهار ولزمت وجب الدرهم فهذا لانه ان شرط التل
لا يفسد الاجارة وان **وهو** فرغ منه غد فلا جزاء لك كان قد
وجعه ان خفته اليوم فله درهم وان خفته غداً فله درهم فله بعد غد اربعة
اقلام درهم نقص من درهم وفي المتأخر من كل اجزائه ليركها اليوم درهم
فركها غداً ليركها شي **وهو** ثلث لثمة درهم عند هدم درهم استاجرته
على ان سكته فله درهم وان اسكن فيه حذاً فله درهم فجزى وقال الحسن
وهو قول **وهو** الى خينة الاول لهما الاجر هنا عيب بتسليم
البيت وعند التسليم اذا لم ينفق به المستاجر كانت الاجرة مجمعة بخلاف
خياهاه الرويعة والغايرة لان الاجر ليركبت بتسليم العمل والوجه معلومة

وصف

عند العمل له الغالب هو الاستعانة لان الاجارة مشروعة للحاجة وبالاستعانة
تتول الجاهل وان لم يجد الاستعانة حب الاقل وهو الغالب اياً في الحل لانه
هو الحق ومن حب الاقل ينشأ الفضل فلا يمكن له ان يعمل حارب وكذا الحلف لو
استاجر دابة للخدمة على اثمان حمل عليها كذا من خبطة فله درهم وان حمل كذا من
شعير فله درهم وان استاجرها الى الحيرة فله درهم وان جاوز لها دسيرة فله درهم
ولو استاجرها من بعد ادى الى العصر خمسة او الى الف درهم عشرة فان كانت المسافة الى
القرى بنصف المسافة الى الكوفة فالاجارة جايته وان كانت اقل من نصفه اكثر
فكل الحلف وفي العيون اجرة كرهه الزاير درهم وهله الاخرى درهم او منه
الثلثة بثلثة او كان هذا القول في العبيد والمسافات المختلفة بان له
الرابطة الى راسه او الى الكوفة كذا او الى بغداد كذا فله جابر عند ما جابوا ان
ذكر اربعة اجزى وكذا هذا في انواع الميامة والصغر واربعة بان **وهو** للزراع
ان زرعها بغير كرايه فله ربع الكاوي وان زرعها بكرايه فلك ثلثة وان زرعها
بكرارين فلك نصفه وان عمل فله شمله فان زرع بعضها بغير كرايه وبعضها
بكرايه وبعضها بكرايين فله في كل نوع بقسطه لانه ان له في كل نوع الشرط
فتقدار له لكل واحد في بعضه استاجر رجلاً ليذهب له بهاب الى بلد كذا
فدفعه الى فلان ونحو بوايه فذهب بالكتاب فوجر فلاناً فمات او تحول الى بلد آخر
فردا الكتاب فلا جزاء **وهو** محمد لثمة الاجر بحسب حاجته
فان لم يرد **وهو** وكذا دفعه الى رايته او الى انسان فليدفعه الى فلان اذا حضر فلان لاجر
بحسب ذلك عنده لثمة او بغير العمل وهو الزهاب الى ذلك الموضع ولزموا لبعض
وهو ادفع الى فلان ليحقق اجراً ماعل ولزموا الكتاب فله اجر الزهاب وقولهم
في للاء **وهو** القاشح لا شيء لانه باطل علمه وان وجد فلا ربح
الكتاب لا اجرة ولو قال الاجير قد ذهبت بالكتاب **وهو** فلان لم يات به
فان اقام الاجير بينة انه قد دفع اليه الكتاب او اياه فليجده فله الاجر واجبه الوكيل
رسولاً الى انسان ليبلغ رساله فليجده الرجل فعاد ليحضر الاجر ولو استاجر رجلاً ليحمل
له طعاماً الى بلد او يرفعه الى فلان فمات فمات او تحول الى بلد اخر فله نصيب

القاضي أنه الاجر ولو امره القاضي ببيعته أو بفتح أو أخر فتعمل لم يضر لأن الأمر القاضي
كالمالك والقباب ولو ادع بفسه رجلا لم يضر لأنه دفع الأمانة إلى اجن من غير طر
وفي الشروط ذكر لو كان فلان غائبا ترك الطعام على يد عبد لم يوصله إليه
ان لا يضر وان رد الطعام فلا اجرة عندهم بخلاف رد الكتاب على قول محمد
هو يقول ترك الطعام في الموضع المشروط منه لا يملكه وما كان في
ذلك الموضع أكثر ولو سرق منه الطعام في بعض الطريق فله الاجر بقدر ما حمله وفي
التفريق أحق في حياته لحياته لا يجر على الإماء فان هو لم يملكه فله الاجر وكذا
الاسكان للملاح استاجر رجلا ليذهب إلى البصرة فمضى بها له ذهب فذهب فذهب
فدماؤه الجاهل بن بقية له الاجر بحسب ذلك لأنه أتى بعض العمل وبقي السلة ان
يكونوا معلومين حتى يكون الاجر مائة ولا يملكه ويصل ويستم ويقطع عددهم فاما إذا
كان لا يصلح في جميع الاجر حتى ذلك عن العبداني وعن الفضل استاجر بعض
المير ليعمل الخطة من الغيرة فذهب فلم يجد الخطة فعاد ان كان قال استأجرتك
من المير حتى اعمل الخطة من الغيرة يجب نصف الاجر والذهب وان لم يستأجر
حتى اعمل من الغيرة لا يجب شيء لان الاجارة تمت بشرط المالك
عن محمد وجه الله هكذا انما أكثر السنين وفي الشروط من جاني متاع
كان كذا فله ذهب رجل لم يجد المتاع لم يجز له لانه لو جعل له والذهب
لو كان له وفي التفريق من دلي على ضا في له كذا فلا شيء له يربطه المير والراك
ذلك وسواء يبعده او لا ولو ان دلت على انه اجز المثل وان يبعده
ولو دله بجلال فلا شيء له وفي الأصل استأجر دابة قامت في نصف الطريق اربها
للعبد يقسم الاجر على السوا من غير اعتبار رسولها الطريق ووعودها وفي المتنا
عن محمد يقسم على البعولة والوعونة قلت فعلى هذا لو استأجر دارا
ففسل فيها ثم تم تناخا انتم الاجر على شهود اناس المصيف ام يقسم على
ملك المشهور وذكر السرخسي سلة الدابة في خلاف مالوا كذا بيت
مكة وغيرها من يجب وذي الحجة يقسم على دار اجراء بيت في وجب واجز في
الحج وثلثة دفع ثوبا إلى خياله ليعلمه ففعل ومات قال مبي لا يجب

اجر القلع وروى ابو سليمان عن بعض اصحابنا يجب استأجر عبد مجبور او مملوك
ان لا يبيح الاجر لان الاستيلاء دفع بالملأ وفي الاستحسان ان لم يزل العمل بالان يته
نفع المولى فانه يأخذ الاجر وان هلك المجبور لاجارة لان تجويزه من ربا المولى
يقوت عليه ضمان العبد بمائة اجرة قليلة وكذا المجبور اجرة نفسه وسائر
العمل كان الاجر له وفي التفريق إذا سلم فاعطاه الاجر ليس له ان يأخذه منه ويصل
بحا امر المثل الفاء وفي الثاني قال اعطاه المولى في نصف المدة فقدت لاجارة
ولا خيار للعبد واجز ماضي للمولى واجز ما يستقبل للعبد والقبيل له لانه هو
العائد وكذا ان كان يقب الاجرة في مال وقه يكون له منها حصة ما يستقبل
والمولى حصة ماضي وان اجرة المولى عن اعطاه في نصف المدة فله العبد والخيار
فان صح الاجارة فاجر ماضي للمولى وان اجارة فاجر ما يستقبل للعبد والقبيل
للمولى لانه هو العائد وان كانت الاجرة بمجلة او مسرورة العمل فله الخيار كذلك
وان اختار الاجارة فالاجرة كلها للمولى وكذا العبد لو اجز نفسه باذن المولى
لانه عقد بانه فصار كأن المولى عقد المالك ان العبد هو الذي يقب الاجرة
وفي الايضاح غصب عبد او ارضا فاجعه فاجارة المالك قبل استيفائها
فالاجرة له وان اجار بعد استيفائها لم يقب الاجارة والاجر له لانه قد
وان اجار في بعض المدة فالاجرة كلها للمالك عند ان يوسف وقال
محمد اجز ماضي للعائد وما بقي فللمالك قلت ولم يفصل بين ان يكون
الاجرة مطلقة او مشروطة التجيل وانا في طلبه حتى وجدت في المنتقى
عقب ارضا فاجرها سنة كجاريه وقبضها فاجازت الارض نحو الحياض
البج بعد ما كانت للغائب وهكذا في التفريق لكر مكان الجار بعد رضا
وفي الايضاح لو دفعها لربة فاجازها المالك ان كان الزرع في سبل والمير
فالزراع للمالك وان سمن لم يملكه الاجارة وهو للعائد وذكر كذا اجاز قبل
الزراعة فالزراع له لان العقد لم يفته بها يته وان اجاز بعد الزرع فلا خلاف
المير وذكر كذا المجز ان اجاز قبل الشت فالزراع له وان اجاز بعده لم يقب
وهكذا في التفريق ب كذا في الاجارة بعرض لها لو انتقضت ربح العرض

المستاجر هذا كله اذا كان البذر من المزاج وان كان من المرافع لم يمتنع الا ان
يحاب لان المرافع عاصب واجارة صاحبها معا وعادته منه لا أرض عصب عدا
فاجر العبد نفسه من رجل وسلم من العمل فتح الاجارة وللعبد نفس الاجرة فان نأخذ
الغاصب منه لئلا يأخذ منه ان كان حاله قائما كان انفسه الغاصب من لاه انفسه
الولى وله **ابو حنيفة** لا يضر لان الكسب وان كان ملكا للولى لكنه يمتنع
فمن الغاصب لان المقوم باثبات اليد ولا بد للجد لا يمتنع فقول من يد الغاصب لم يمتنع
المعدي كيد الولي فليزجفت التقوم وفي المرافع وجابه الغاصب على الغاصب وعلى له
هدو وعلى المالك وعلى له معتبر وعندهما بالعقد على من حاله انتم عند المالك
وتدفع على غيره وهو يعتبر بالمالك انه لو فرض الغاصب بملكه لم يمتنع حتى حاله وجابه
الموهوب على الموهوب له هدد وان رجح الواهب ولدت الغصوبة في يد الغاصب
تتلك ولها هو كونه وكذا ان قتلت نفسها استاجر عبد اسمي شهر بن
شهر بن اسمي فالحصة للشهر الاول لانه بد بها وكذا لو استاجر ثلثة اشهر شهر
بد شهرين وشهر آخره فالاولان بد شهرين استاجر عبد اسمي شهر بد شهرين ثم جأ
اخر الشهر وهو ابن شهرين ففلس المستاجر ابن شهرين ففلس الشهر فلاحجر
عليه وقال **الاحزر** لم يكن ذلك الا قبل ان ياتي في ساعة فطرح حال
المعصومة فارتقا بانفا وورثا في الحال فاقول للمستاجر ان الحال على
ما قبله وان كان في الحال صحا واحدا فاقول للاحزر كاستاجر الواهب
بعد المدة المالك من منعها انكر الاحزر فان كان المالك شقها فاقول
للمستاجر وان كان جازيا فلا جبر وان اختلفا في قدس الانتماع وه للمستاجر
عنه ايام وقد **الاحزر** خمسة ايام فاقول للمستاجر البيعة للاحزر

باب الاجارة
استاجر دجالي الحرة فباعها وزها في التاديب ثم عاد الى الحرة فعدت بغير وكذا
العارية لانه لا جبر صار مقام الرد الى الميرور ولحقها المالك ولا
الى قائم مقام يد المالك وذكرنا ناعمة في هذا من غير هذا استاجرها
ذاهبا لاجليا اما اذا استاجرها ذاهبا وجابيا يبرأ عن لسان لان العقد باثبات

الاجارة

تقد وجد ادة الى تيب المالك وصار كالموضع حالف في الوديعة عدا الى الوفاة
يبرأ عن الضمان كذا هنا والامانة لا يبرأ نفسه عليه في اختلاف فنزع في حقه وبيع
لانا ان عقد الاجارة انما يترك المستاجر سكرها لنفسه فليبرأ الرد الى يده كارد الى اليد
ما لكها ولا كذلك الموضع وفي الكفاية لا يبرأ عن الضمان ارد الى الجين رواية
واحدة وفي المستاجر رد اتيان وفي الثاني يبرأ المستاجر في قول **ابو حنيفة**
الاول لم يرجع وقال **اللاير** وهو قولها في العارية وفي الكفاية يبرأ عند قول من عصى
وه **ابو حنيفة** ان يبرأ المستاجر عن اتيانه كالوضع ولها في الوضوء الضمان
على الاجر وعن محمد استاجرنا ناعمة لم يبرأ عنها في المخرج فزها في الحال الى
الميرور فتت يضر وهذه الرواية توافق لمع غير ولا بد وان يكون قوله في الميرور
واحدة لانه لا فرق بينهما في جميع بواطن قال **الميرور** المستاجر جاوزت
الحرية وقال المستاجر جاوزت ولكن ردتها الى الحرية فلا ضمان بالقول للغيرين
وان اقام المستاجر البيعة على ذلك لم يقبل فان اقام العتيق بيعة انها تقبض
بعد المجاوزة من زكوبه واقام المستاجر بيعة ردتها الى العتيق جاوزت بيعة الميرور
اثبتت تقبلت فيمن لكل واحد منهما جواز رد زكوبه والمستقر ثبتت اليد في
احدهما فبقي العقد للاحزر للرجع للضمان وفي الثاني ذكرنا اقام المعصوم بيعة
انه المعصوم كانت عند الغاصب زكوبه واقام الغاصب امة ردتها على
صاحبها وماتت عنه بيعة المالك اولى وذا لو اقام المالك على ان الغاصب
تسل المعصومة وهدم الدار للمعصومة والغاصب اقام على الرد ولو اقام المالك
انه غصبها وبغقت عنه واقام الغاصب امة ردتها اليه وثقت عنه
الغاصب اولى وفي التفريق عن **ابو حنيفة** بيعة المالك اولى وكذا لو اقام
الغاصب على الرد ووصل المالك بكاري حيا وسرح فنزع سرحه وارجعه
يسرح مثله الحز لم يبرأ من اذا غلبت الحار لان بعس البيع غير مفيد وان كان
السرح الثاني انقار الميرور يضر في حصة الحار بقدر ما زاد كالميرور غلبه
احضره ختوما وهو ثوب ذلك وتسلط عليه عشرة مثله لو شرط له عشرة فظن
به احد عشر فغلبت جميع اتيانه وان اسرجه بسخ لا يسرح مثله الحز في جميع الفسخ

لوج

لعله

يعود وانما الجمعه
لها

الموافاة استاجرا على البزرها جملته فزعموا رطبه حتى ما ينقصها ولا احبر
عليه معلومه دفع الحياض ثوبا لمحي قيصا حاله ثوبا فان تقاضيه فتمه الكوفه
وان شأ أخذ الثبا واعطاه اجرتاه لا يجوز به ماسي لان الحياض موافق من حرج
من حيث انه خافه فوجي بكنه ليسه وخالف من حرج من حيث ان التبايع في القبر
فان يكمل الرجعه الوفاة دعوا جملته لاسبيل لعل التبايع لا يخلط صار
غاصبا صانع وفي التعاريف وفي القبر اشرط خمسة اشيا يجابه نائضا
قد راصح او نحو ليس يجرى وان كان صيغا غرضه وفي الثاني فان التبايع فالقول
لرب التوب لان الاذن منه والبيعه للحياض لانه بدعي فان خالفه فبيعا والتخلفا
في الاجراء فالقول لرب التوب لانه مكر والبيعه للحياض وفي الثالث دفع غرض كمال
حاله ليطلع ثوبا سبعا اربع خاله كما ذكرنا واصغر نصيا لان تركه ونقصه
العزل او اخذه ويعلم المسمى لان اختلاف الفسنة قد يورث بعض المصالح وان
خالف الى نقصان يعطيه من الاجر بحسب كونه ان بعض ما امر به وجوبه
اجرا للمثل لا يجوز به ماسي وفي الايضاح عن محي لواوفا الوصف والاذع ولا ذ
فيه لمحي وان بيضه او اخذه ويعلم المسمى ولا يجب للزاده شيء لانه متبع
في العمل وفي الثاني شرط عليه وثيقا بجه حفيفا او على القلب فله اجر المثل
ولا يجاز به المسمى وله الحياض للحياض وقيل اذا اجابه وثيقا فقد زاده في
الاذع واذا اجابه حفيفا فقد نقص يجب ان يفرق بينهما كما في الفصل
الاول وان كان لا يفرق يقول نسلم الحياض لحاله ادا ربي
بالحلف اعطاه المسمى لاننا لنقد غير فاسي بكنه عينه فاذا ربحا يجب لزيته
المسمى كافي الشبه يلزمه جميع الفرض وفي الشامل دفع حجه لينقله مفعله على حجه
لا مفعله بله الحقايق ليدبرها وشرط جيدا ان غاصته حجه بغير فعل واخذه
واعطاه اجرا للمثل وما زاد التنازل لانه خاف ذكر السرى دفع ثوبه ليقضيه
بمع ثوبين فبصبغة دفعة بغيره له خيار ان دفعته قيمته ابيض او اخذه
وبعليه قيمه البع ولا اجبر له لانه ما قام العمل المشروط وان جيبه او لا
بالرمح فالزاد لانه شافه قيمته ابيض وان شافه قيمته مصغرا بالرمح واعطاه

للمح

الاجر لانه اقام المشروط وهذا من وجه كالسلي الرب التوب لانه ما له بالتوب
تغيره قبل تمام التسليم وان شأ يرض به متغيرا او ضمنه قيمته ثوب ابيض وان شأ
رض به متغيرا ضمنه قيمته مصغرا بالرمح واعطاه الاجر وان شأ اخذ الثوب
واعطاه الاجر مع قيمه فاذا راد له بالرمح لانه منزله من غصب ثوبا مصغرا
بالرمح فبصبغة سلمه الارباح وفي التمسك دفع الى وراق كغدا وحرا للمك
له العزل ويعقظه ونحوه ويشره فاصاب البعض واخطأ البعض ان فعل ذلك
في كل ورق فله خيار ان اخذه ويعلمه اجبر مثله لا يجوز به ماسي او يترك
عليه ويضمنه قيمه ما دفع وان فعل ذلك في بعض المصنف فعليه حصه ما
اصاب من المسمى وعليه ما اخطاه اجبر مثله لانه وافق في البعض وحالف
في البعض والله اعلم

باب في الرجوع وما لا يجرى

كل اجبر مسترك شأ ما جئت به حالف فيه او لم يخالف كالقصاص اذا
د والتوب دون مثله او غصه او مده فخرق او جعله في النور او تمسه
فاحرق لانه هذه الاشياء من علمه وعمله مضمون عليه فمأثوره من مضمون كان
مضمونا وكذا الرامح المسترك اذا ما فخطب من سبها او تساهط او وطى
بعضها بعضا وكذا الجالب لوعثر او زلق فقلد التاع او انقطع الحبل
فقطع المحل ففسد او السيفه عرقت من مخد الكاركي او علقه فانه ينقص
اذا المرصاحب المتاع فيها والمضمون هاججولان بغير ان يعقد وفي وسع الاجبر
دفع ذلك وان اجترفت من يارادها فيه ملجأ ثم من طوع او خيرا او غير
لورئيس لان هذه الاشياء غير مضمونه عليه فلا يستحق الاجر به ولا ينقص ما يلف
به ولد الحمار والفقاء والبراع اذا برع فأت منه لم يرض لان ليس به حجه
ان يتلع ولا يترك اما في وسع القصار ان يرق ولا يخرق وما تلف بجل اجبر
القصار فقصان ذلك على القصار الا اذا حالف امر القصار كان القصار عليه
خامه لانه النعوى وما هله في رواجير المسترك من غير فعله بسبب كالحقد
عنه فان ترك او غصب ولا ضار بعد ان جملته وكذا اوعرت السفينه من مروج
او نزع او انقطع جبل او وقع عليها او حبل صدمها من غير مد او شئ ليس

بكن

وسعه دعة لان المبتوض امانته فيه بدليل ان الامل لو كان سبب لاجل الخوف
 عنه لعله سرب عالب اوموت لا يرض ولا اجر له لانه لو سلم للمناع ولخوف
 الغائب ما لم يكن استعدا له لو وقع العلم فلا يتدركه السر الغائب وقد
 النفاخر اذ با الغائب ما لا يعتد به الا لغيره في دية وتلا لغيره جاهك سبب يمكن
 الخزعنة لان الحفظ غير لان العمل لا ياتي الا به خلاف ما هو هلك سبب لان
 الخزعنة لان غم عريف واجب اذا فزع للمالك انشا حصة معوله واعطاه
 الاجر وان شا حصة غيره عول ولا اجر له وان انكرت السفينة من غير فعله
 فدخلها المانفسد ما فيها لم يرض وتلا لغيره لان الانكار مما عكز الاحتراز عنه
 خلاف الخوف وهذا الوجه الفشار انبوب علم جمل ثوب به محوله فخرته
 وكذا الواسد المطر اكل واتهم اصابته بفسد فاز كان رب المناع واعلمه او
 وكيله في السفينة او على طهر الحمال او على ابيه لم يرض الحمال ولا الملاح لا المناع
 في يد ماله مستاجر السفينة والملاح والحمال يحمل المناع كان اجير وجب والى الخافق
 لو كان صليح المناع على الدابة لم يرضه المكارى وان كانا يسوقان او يقودان وكذا لو
 كان على احدى الدواب والمناع على الدواب تسير معه ونزل وعنه جدي اذا كانا
 راكبين او ساقطين انما يرض فلا ضمان وهو العيم ولولا السفينتان تسيران نجس
 معاً وتقتل بعضهما بعضاً وهو في احدهما لم يرض في اخره قال ابو يوسف وفي
 الكتاب وكذا القضاة ولو خرج للصلاة في الغرض فترك ذلك لا يرض الملاح لان يرض
 خارج ولو كان في السفينة على الدابة غلانه او وكيله بغيره لم يرضه وكذا
 سر صاحب المناع حلف الدابة وان حمل على الدابة عبد لم يرض المكارى وقيل
 انما هذا اذا كان من سبب على الدابة وركب وحده والا فهو كالمناع والصحة
 لا فرق وكذا رواه ابن جماعة عن ابو يوسف وجهما الله وفي الرض وفي التمسك
 حمل عليها راساً وشيئاً معها لم يرض المكارى فسد غيرها وما لو كان الحمال يحمل على
 عنقه يرض ما تصد جارات وان كان صاحبها معاً وفي شريح بكروان يرض المعام
 في السفينة فلا ضمان للملاح لان النضام هلاك لان عمله وعنه
 بعض ان حصل النضام من لم يرض الخزعنة وفي المعارفة

او

ابو يوسف سلم الى اجير المشترك عندا ليعلمه باخر فاقه او قتل حتى فزع لم يرض في
 الشروط وكذا لو كان المشترك خبائراً او قساراً او خياطاً او اشكافاً فاحترق في النظم
 من الخبز وانكر من الدف او عترة المارة من الحياقة والخراطة ولا يسه الحسنان
 المتاع ولهذا قال الوجه المشترك صبي على الدابة فعثر من سببه
 فانس البعير لا يرض وفي التفريق يرض المشترك ما عثر من الدواب بسببه والدواب
 على جرد لا يرض بالموت والتاخر من الاجير المشترك انه لا يصدق دعوى الورث
 عندها وفي الحجب ان يصدق وكذا واد المرعي عن ابو يوسف قال
 وهو هو منه ولا يصدق في دعوى الموت فزع لم يرض في موت المالك
 وليس ولد ادم كالبهيمة وفي شريح بكر لا يصدق للماعى المشترك في دعوى
 عندها وان كان الموت مما لا يرض الاحتراز عنه لان الضمان ايجد عندها ولا
 يثبت المستط للضمان بقوله ما لم يرض لبيته على الموت او تصدق عليه وعند
 القول للراعي مع البهيمة وكذا لو سرق وفي النوازل المشترك خرب
 ضاع ثم طهر الضامع قال ابن سليم لا يملكه كارهين اذا ضاع ففعل
 الذين ارضاهم ثم لم يرد وقال بعضهم ملكه ولقال ان يقول على قياس قولها
 ملكه قلت وهذا ضاع بسبب لكن الخزعنة وسبب
 لان لا ملكه في قولهم وفي الكف ابيه استاجر حمالاً ليجعله يتقاه لانه
 ليصفاة على الحمال فوقع وتحرق لا يرض لانه لم يرض له ولو حمل البهيمة
 صاحبه فانزلة فوقع وتحرق فم عبدان يرضف ومحمد او لا وقال اخيراً
 لا ضمان لابي يوسف الضمان واجب فلا يرض الدابة التسليم الى صاحبه ومحمد
 يقول وحمل الى يد صاحبه وفي التفريق قال الحمال اجملة
 تحمله فوضعته في الطريق فاستعان برب الزرق في رقعته من ولو استعان برب
 الثوب في دقة فلم يرض من لم يرض وعبدان يوسف صر النصف كالمحرق
 منها وفي شريح بكروان الحمال ودفع الثوب الى الحمال ليحفظ فضاع لا يرض
 الى كودع لان الاجر باء الحفظ والانتفاع والمفط في يده يكون في الاحتياز
 وكذا لو دفع سائر محطه با جرد ولو دخل وترك الشيا ب بين يدي الحمال

اعلمه وولى

الحكام

او

لو

لا يستحق الاجرة حتى يستوفي المتاجر المتفعة كلها وهو قول زفر والمحقق
رجح وقال **ك** كما سكر يوماً وحذم يوماً وسائر حمله بحسب اجزء ذلك
وهو قولها لا يزاد دون اليوم ساعات لا يمكن اعتباره وعن ابو يوسف اذا
سبى رجل الطريق فباعه فله ان يخلد جسده من الاجر وليس له ذلك في
كل مرحلة **ب**

استاجر ارضاً واستأجرها فحرق الحصاد فيها وتعدت النار الى ثلثي
ارض رجل فاحرقته لا يضره لانه لم يضره قيل هذا اذا اعلنت الرياح
ساكنة قائماً اذا كان يوماً راحاً يضره لان الغالب فيه التعدي وقيل
ان كان النار من ذلك الشيء على وجهه لا يضره شيء من الثمر في الغالب
لو يضره ولو كان يومين منه على وجهه يصل اليه الشرع غالباً يضره وفي الثاني
ينبغي المتاجر في الدار تنويراً بالملك او لا ياد به ليعرف ما احتسب به
في منعت الخير ان اذ كان معتاداً ولم يجاوز العادة في تحصيله لا هذا
من مضاف السكك والاراضي او تد وفي التفريق قيل احرق داره وحصاه به فتعدت
النار وكانت خماسية جابه متصل بساكنة والقاهرة خالصة وفي الاختصاص محمد
احرق كسراً لرجل بل ان يدار ارضاً السبل ان لم يخرج خارج السبل عليه
القيمة وان كان خارج السبل لثمنه عليه فله من وقته المحقق فلو داس بالبر
لصاحبه والتبر للدايس وعليه به المحقق وفي القصة او قد غاصه ناراً فوق
الغداة وسقاها شيئاً غير معتاد في ارضه فان يضره وقيل ان يضره التعدي من عتبه
وفي الملاي او قد تروى من الجلب ما لا يحل له التعدي حتى وان كان على ارضها محلاً للغير
وفي جميع الشئ وغيره او قد التا في ملكه غير متعديت الى ارض غيره قيل يضره لانه
متعد وقيل لا لان من طبع النار الخلود والتعدي فعل الموضع وقيل او قد انار بغيره
وهو جلي ان ارضه يوجب بها الى المغير فيقتله يضره وفي فتاوى الفضل من
ملكه او في ملك غيره وهو محتمل ان اوقعت سرقة على ثوب انسان فاحرقته
لعدم خلاقه واستحقاقه من الخلق او الوقوع على ملو حات الرخ يسيل وانما اقتصه لا
يضره كذا في شرحه في النوازل **د** ان سرها في موضع

او

فتعدت

حق المرور وقعت شرارة على مال انسان فاحرقته لم يضره وان لم يكن له حق
المرور وحسد على التفصيل وفي المقابل من ان يضره لانه لم يضره لانه لم يضره
بشيء من الحق وفي جميع المناظر اخبر الحواشي لم يضره لانه لم يضره لانه لم يضره
ورفعها وضربها لم يضره فخرج شرورها الى المرقع العام واحرقتها وضربها لم يضره
بشيء من الحق وفي جميع المناظر اخبر الحواشي لم يضره لانه لم يضره لانه لم يضره
الطريق فاحرقت شيئاً يضره ولو رفعته الى الخ فاحرقته لا يضره لانه لم يضره
الشيء اذا كان اليوم راحاً يضره وفي الاصل سقى ارضه فسال من ياربها الارض
غيره فحرقها لم يضره لانه لم يضره لانه لم يضره لانه لم يضره لانه لم يضره
منه عن ذلك فروى عن ابو يوسف المتخ خلاصتها **ل** الهند والى
تاويل المسلمين اذا سقي مقايعة عامات اذا سقي مقايعة عامات اذا سقي مقايعة عامات
ابو اليسر وفي الاصل لم يضره لانه لم يضره لانه لم يضره لانه لم يضره لانه لم يضره
مثلاً مقدراً ادليس ذلك في وسعه فلو يضره تحسبه الناس ولان الملافة والاختلاف
نادر فلا يضره ذلك فلهذا لم يضره وما اولوا اقرب الى الصواب وما ذكر في
الاصل ارفق بالناس وبعيد من التنازع وفي جميع الشئ الساقط الى ارضه
ضالت الى ارضه عليه ووافقت شايع لان من طبع الماء السيلان يضاف للاختلاف
الى السيل من مشائخه **ل** لو اسال وهو يعلم ان ارضه تحل له ولا تعدي
الى غيره ثم تعدي لا يضره ولكن احكاماً للخلق والجواب وفي التفريق نصيب
في ملكه ما يخرج من شئ الى ارضه يضره فلهذا استحبنا وكذا لو تدق فسطح في
بيت جاره شي او انه قد حارب سقى ارضه سقياً معتاداً فتدرك الماء الى غيره
بوزن المسألة ان تعدي امتلاء الارض من غير ان يضره لانه قادر على سقيها
لا يضره به احد وان تعدي على شئ لم يضره وفي التفريق ولا ارضه بعدد ما يحتمل
من الماء او لم يضره لانه لم يضره لانه لم يضره لانه لم يضره لانه لم يضره
وفي وابد الهند والى سقى ارضه تعدي لكان في ارض جاره ان احرق الى
لما ارضه اجراً لا يتعدى فاحرقه فلم يضره لانه لم يضره لانه لم يضره لانه لم يضره
خارجه ثم تعدي الى جاره ان كان جاره قد تدنم ايضاً للاحكام والسكك

في

اسمنا كالاشهاد على الحايض المابل وان لم يكن تقدم اليه بذلك حتى تعبر
لايض وان كان ارض الما في حده وارض جانه في حبله وسكراته لوسفي
ارضه يبعد الى جاره يضر يوم يوضع السناه حتى يحول بينه وبين التعدي
وبعد من السقي حتى يضر السناه وان لم يكن في صده لا يمنع من السقي وان كان
نخاضه ثقب ازخر فان علم بذلك ولم يبد حتى شدت ارض جاره حتى وان
كان لا يعلو لايض والحق افضل انه لا يضر **قوله** القاضي اطلق
الجواب في الشجر ولم يفسل بين اذا علم الجوار ولم يعلم القوي على ما تقدم
من الفسل وفي التباين في الما تركه فان كاد او فتح القوي وليس فيها عام
الما كايض ان لم يرد في القوي على رسمه مالا يحمله وكذا قيل لو ارسل
الما في ارضه فدخل في ارض غيره في يوفى لويض وفي المتقاع من حديد كان
يسقى ارضه من نحر العاتية ولا يتعد على ذلك الا يسر فذكر حتى ارضه ثم
يرد السكر ما سجا الما لم يشر مكان السكر حتى اقرب اقوام **قوله**
هو ضابط لما عرف من فعله من يوفى واسفل وفي جمع برهان فذكر
اسكر احدها فملك ذرع شريكه يضر ما هلك عرفا دون ما هلك عشا
ولو سكر نحر العاتية ليست ارضه وزل السكر فضل الما وبيع في ارض دخل
سبيل السكر فاشد زرع يضر وفي نواد الخيل اخرى فمع فمهر قريبه
من نوادي فدخل اندر في ارض لجل فاضدها **قوله** ان تم كما
هو رسمه لايض وان زاد حيث لا عمل التمدد يضر لانه تعدي وفي
الحيلان الطرفا جوع شاخصه الى دار رجل انما التيقف عليها فليصل صاحب
الدار ان يضلعيها وان كان القطع يضر بتيته الجودع ويضعها فذلك
ولكن لما لم يصاحب بالقطع وان لم يضر فلا بأس بان يهاب بالقطع فيقول
ان فيه خلاف ما كان اغصان الشجر شاخصه الى دار رجل حيث
يحاب بتلعيها لان كونها الاغصان في داره اخصه لا يجوز ان يحومل
التيه اخصا من سجنه يتقنا ولا ذلك الجودع وفي الفواز **قوله** صاحب
الدار لصاحب الطرفا الشاخصه ارضها والا اقلعها فلو رفعها حتى تلع

لويض وان لم يعلم يضر ولو قطع الاغصان شاخصه الى داره انما كان صاحب
الاغصان يضر في حده وان قطع بان جمعها ويشد على حبل الما وان لم يكن
التقير الا بالقطع كانت الاغصان غلظا فان قطعها من الوضغ المتوسع الذي يضر
الحاكم لو وقع اليه لويض وان قطعها كمنه من والحق في جمع الناطق الى صاحب
الدار قطعها **قوله** الناطق فاجده يبيد القطع بغيره فان القاضي وفي التباين
يقل لو نزلت الاغصان الى ارض الغير فقطعها من اصلها لويض ولو قطع الاغصان
من لانه افساد باضحات في الجيد امرأته بقطعها ان كان فيها ضرر ولو بعدت
عروق الشجر الى ارض الغير فبنت منها شجر فهو صاحب الاصل عند الامتناع في
الدال اشرك شجرة بغيرها وقد بنت من عروقها الشجر فان نزلت الشجرة فبنت
حابت متفقته والافلا خياط او صباغ او غدة الحانوت من يطرح عليه العمل
بالنصف وهو جابر ويسمى هذا شركة القبل فيصير لاس مال احدهما القبل
وراس مال الاخر العمل وكذا حل واحد منها يجب به الاخر غير ان يكون
الاحبر والغائب بينهما وفي الكافي وكذا لو اشتركا في عمل بايديهما يتقبلان من
الناس جميعا ان شئ واحد كل واحد منهما يراه او في عين مختلفين يعمل احدهما
افصاه والاخر الحياطة فهو جابر فان غاب احدهما او يضر او لم يعمل او عمل
الاخر بالاحر بينهما لان الاحبر بالتقبل وتداستوا فيه **قوله** في
في المتقاعان ففعل احدهما ثوبا او عني الاخر اجته جان ويرا وكذا احدهما
في جميع الاعمال وكذا لو دفع الى احدهما فله ان يأخذ الاخر ثوبه وبالفعل
وكذا لو جئت بدين احدهما فاضا عليها ياخذ صاحب الثوب ايهما شاء
سحب ذلك وفي العيوب ثلثة تقبلها ماعلان واحد في فعل احدهما فله
ثبوت الاحبر ولا يضر الاخر لان يكونوا اشركا في تقبل هذا العمل
ففي الاحبر بينهم وفي التقيته ان يكونوا اشركا في التقبل لان الاحبر
يحب التقبل والعمل يفتنع على صاحبه استا جلا بينهما فكل له رجل
بشابه جانه لا يضره على ولوكنا محل ليعجز لانا المعقود عليه حل
اقل بينهما وحمل اليه ما لا يعجز استيفاءه من التحيل ولو استا جرابا بغير

حُرِّكَتِ الْمَوَلَى عَلَى هَذَا فَالْكَاتِبَةُ مَوْفُوقَةٌ عَلَى اجْزَاءِ الْعَبْدِ وَالتَّعْلِيْقُ نَادِي فِي
 الْحَالِ حَتَّى يُولُوعَ الْعَبْدُ فَقِيلَ صَارَ مَكْتُبًا فَإِنْ قَالَ **لَا أَقْبَلُ ثُمَّ أَدَّى**
 الْقَابِلُ الْآلِفَ لِمَقْبُولِ الْعَبْدِ بَرْدَهُ كَذَا رَوَى عَنْ ابْنِ يَوْسُفَ وَجَمْعِهِ
قَالَ لَوْلَا هَذَا كَاتِبٌ وَخَدَّكَ الْغَايِبُ بِالْفِعْلِ عَلَى كِتَابَةِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ الْوَجْهَ
 صَحِيحٌ وَلَوْ لَانَ الْغَايِبُ دُونَ الْغَايِبِ وَتَبَعًا لِأَدَّى عَلَيْهِ سَوَاءٌ قَبْلَ الْكِتَابَةِ أَوْ لَمْ
 يَقْبَلْ وَابْنُ الْأَدَى الْآلِفَ عَقْدًا أَيْ الْحَاضِرَ فَطَهَّرَ وَاشْأَا
 الْغَايِبَ ثَلَاثَةً وَأَنْ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ الْبَدَلُ لَلَزِمَ حَتَّى إِذَا الْبَدَلُ يَصِلُ إِلَى الْقَبْرِ
 وَابْنُ الْأَدَى لَمْ يَرْجِعْ عَلَى صَاحِبِهِ بَشَى أَيْ الْمَحَاضِرُ لِذَلِكَ الْبَدَلُ عَلَيْهِ وَأَمَّا
 الْغَايِبُ ثَلَاثَةً مَتَّبِعٌ بِالْآدَاءِ فَإِنْ مَاتَ الْحَاضِرُ عَنْ عَيْنٍ وَفَاءً بَطَلَتْ
 الْكِتَابَةُ لِأَنَّ الْغَايِبَ لَمْ يَنْتَبِلْ شَيْئًا مَعَ هَذَا لَوَادَى الْآلِفَ حَالَةً عَتَقَ لَهُ مَكْتُبٌ
 لَمْ يَحْضُرْ الْمَوْلَى وَلَوْ مَاتَ الْغَايِبُ أَدَّى لِلْحَاضِرِ الْآلِفَ عَلَى الْيَوْمِ وَلَوْ أَعْتَقَ الْحَاضِرُ
 سَقَطَتْ حَقَّتْ فَإِنْ أَدَّى الْقَايِبُ حَصَّتْ حَالَةً عَتَقَ وَالْآدَى فِي الرِّقِّ كَمَا فِي
 مَوْتِ الْحَاضِرِ لِأَنَّ هُنَا يَبْدُو كَيْلُ الْجَمْعِ وَهَذَا الْحَقُّ وَلَوْ أَعْتَقَ الْقَايِبُ سَقَطَتْ
 حَقَّتْ وَعَلَى الْحَاضِرِ حَصَّتْ نَحْوًا وَأَوَارِيقُ الْغَايِبِ لَمْ يَحْزَرْ لَأَنَّ مَكْتُبٌ
 فِي حَقِّ الْمَوْلَى وَلِهَذَا أُلْغِيَ سَعْدُهُ وَلَا كِبِيَّةُ التَّفْرِيعَاتِ فِي الشَّافِيِّ قَوْلُ الْعَبْدِ
 الْكَاتِبَةُ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ وَلَدِهِ بِالْفِعْلِ عَلَيْهِ حَانَ وَإِيَّاهُمْ أَدَّى عَقَقُوا وَلَا يَرْجِعُ عَلَى
 صَاحِبِهِ بَشَى فَإِنْ نَحَزَ الْعَبْدُ رَدَّ فِي الرِّقِّ فَإِنْ مَاتَ سَعَى الْآلِفُ
 الصَّغِيرُ أَيْ عَلَى الْآلِفِ عَلَى الْيَوْمِ وَسَعَى كَيْبَرٌ حَالًا لِأَنَّ الْوَلَايَةَ عَلَى الصَّغِيرِ وَإِنْ كَانَ
 الصَّغِيرُ مَعْقُودًا عَلَيْهِ فَسَعَى عَلَى الْقَبْرِ وَلَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى الْكَبِيرِ نَبُودَى
 الْكَبِيرُ حَالًا كَمَا فِي الْعَبْدِ الْغَايِبِ مَعَ الْحَاضِرِ وَآخِذَ الْمَوْلَى كُلَّ وَاحِدٍ
 بِأَدَاؤِ الْآلِفِ لِذَلِكَ الْوَلَدُ يَرْجِعُ لِلآلِفِ فَإِنْ أَعْتَقَ الْمَوْلَى بَعْضُهُمْ سَقَطَتْ حَصَّتْ
 مِنْ بَدَلِ الْحَاجَةِ لِأَنَّهُمْ أَصُولٌ فِي الْأَدَاءِ وَالْوَلَدُ فِي الْكِتَابَةِ لِأَنَّهُ تَبَعَ
 وَلَوْ بَدَلَتْ بَعْضُهُمْ لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ الْكِتَابَةِ فَإِنْ كَانُوا صَغِيرًا وَابْنُ زَيْدٍ
 وَرَدَّ فِي الرِّقِّ التَّفْرِيعَاتِ فِي الشَّافِيِّ وَأَمَّا سَعَايُهُ وَتَعَالَى أَعْمَلُ

تَلَاوَمَ
 وَبَدَلُ الْعَالِيَةِ
 الْكَاتِبَةِ

هَذَا مِنْ بَعْضِ مَا رَوَى ابْنُ يَوْسُفَ

عِدَّةٍ مِنْ رِجَالِهِ كَاتِبٌ أَحَدُهُمَا نَفْسُهُ فَهَذَا عَلَى وَجْهِ أَحَدِهِمَا أَنْ يَكُونَ يَحْدِثُ
 إِذَنْ شَرِكُهُ فَلْيُشْرِكْ بِهِ هَذَا مَوْضِعُ الضَّرْعِ عَنْ نَفْسِهِ بَقِيَّةً أَوْضَاعًا لِلْآلِفِ وَالْغَايِبِ
 فِي مِلْكِهِ فَإِنْ لَمْ يَرُدَّ حَتَّى إِذَا كَاتِبٌ نَفْسِيهِ الْكَاتِبُ وَتَبَعَ فَلْيُشْرِكْ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْكَاتِبِ
 بَصْفَ مَا قَبَضَ مِنَ الْكِتَابَةِ لِأَنَّهُ كَتَبَ عَبْدًا شَرِكًا وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْعَبْدِ بَصْفَ
 مَا بَقِيَ بِهِ مِنْ الْكُتُبِ ثُمَّ يَرْجِعُ الْكَاتِبُ عَلَى الْعَبْدِ مَا أَخَذَ مِنْهُ شَرِكُهُ لَمْ يَجْعَلْ الْبَدَلُ
 كَانَ مَقَابِلَهُ نَفْسِيهِ وَقَدْ سَلِمَ نَفْسِيهِ الْعَبْدُ وَلَمْ يَسَلِمَ لِلْكَاتِبِ نَفْسَ الْبَدَلِ يَنْتَفِخُ
 بِهِ عَلَى الْعَبْدِ ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمَكْتُوبُ مُوسِرًا فَلْيُشْرِكْ الْخِيَارَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ أَوْ الْإِعْتِقَاقَ
 وَالْقَبْرِ وَالْإِسْتِغْنَاءَ عَنْ اخْتِارِ التَّغْيِينِ يَرْجِعُ الْمَكْتُوبُ عَلَى الْعَبْدِ مَا حَاضِرٌ وَيَكُونُ الْوَلَدُ
 لَهُ وَإِنْ اخْتَارَ الْإِسْتِغْنَاءَ أَوْ الْإِعْتِقَاقَ وَكَانَ الْمَكْتُوبُ مَعْسُورًا أَوْ لَوْ لَا يَسْقُطُ الْعَبْدُ
 يَوْسُفَ وَجَمْعُهُ لِلْوَلَدِ كَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْكَاتِبُ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْعَبْدِ مَا أَخَذَ مِنْهُ شَرِكُهُ
 لِأَنْ يَأْخُذَ الْكُلُّ مَكْتُوبًا فَكَانَ حَقُّهُ الْبَدَلُ مَقَابِلَهُ جَمِيعِ الْكُتُبِ وَلَمْ يَسَلِمَ لِلْعَبْدِ
 الْإِعْتِقَاقَ وَقَدْ سَلِمَ لِلْكَاتِبِ مِنْ حَقِّهِ نَفْسَ الْبَدَلِ ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمَكْتُوبُ مُوسِرًا
 فَلْيُشْرِكْ الْخِيَارَ وَالْقَبْرِ وَإِنْ كَانَ مَعْسُورًا فَلْيُشْرِكْ لَوْ لَا الْإِسْتِغْنَاءَ وَالْوَجْهَ الثَّانِي
 أَنْ يَكْتُبَ أَحَدُهُمَا نَفْسِيَهُ بِأَنْ شَرِكُهُ وَهَذَا كَالْآلِ وَالْآلِ حَتَّى
 أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ لَشَرِكِهِ تَقْضِيهَا وَضَافَهَا وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ لَهُ تَقْضِيهِ الْمَكْتُوبِ
 بَصْفَ قِيَمَةِ الْعَبْدِ إِذَا عَتَقَ لَكِنْ بَعْدَهُهُ وَسَيَعِيدُهُ وَقَالَ لَا كَاتِبَهُ أَحَدُهُمَا بِأَنْ شَرِكُهُ
 صَارَ مَكْتُوبًا لَهَا وَيُشْرِكُ الْفَتْقَ وَصُولَ الْبَدَلِ إِلَيْهَا أَوْ الْوَجْهَ الْمَالِثَ إِنْ كَانَ
 لَهُ شَرِكُهُ بِالْكَاتِبَةِ وَتَبَعَ الْبَدَلُ وَهَذَا كَالْآلِ وَالْآلِ ثَلَاثَةً أَحَدُهُمَا
 أَنْ يَسَلِّمَ الشَّرِيكَ تَقْضِيهَا وَالثَّانِي أَنْ يَسَلِّمَ بَصْفَ الْقِيَمَةِ إِذَا عَتَقَ وَالثَّانِي
 أَنْ يَسَلِّمَ شَرِكُهُ فَيَأْخُذَ بِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَهُ مَا تَبَعَ أَذْنُ الْعَبْدِ بِالْآدَاءِ وَلَا يَسْتَرِيدُهُ وَقَالَ لَا
 يَأْخُذُ مِنْهُ بَصْفَ ذَلِكَ لَأَنَّ وَكَلَمَهُ الْكَاتِبُ وَالتَّقْبِضَ فَحَقًّا وَلَوْ قَبَضَ بَعْضُ الْبَدَلِ
 لَمْ يَحْزَرْ الْمَكْتُوبُ فَالْقَبْرِ لِلْقَابِضِ وَقَالَ لَا يَحْزَرْ لَأَنَّهُ عَادَ وَتَقَابُضًا كَيْفَ
 لَهَا لَوْ كَانَ الْأَذْنُ بِالْقَبْرِ أَذْنُ الْكَاتِبِ بِأَدَاؤِ نَفْسِيهِ صَارَ مَتَّبِعًا عَلَى الْقَابِضِ
 بِنَفْسِيهِ مِنْ الْكُتُبِ كَالْوَلَدِ مِنْ آسَانٍ بَقِيَّةً بَعْضُ الْبَدَلِ لَمْ يَحْزَرْ الْمَكْتُوبُ
 لَوْ كَانَ لِمَتَّبِعٍ إِسْرَادُ وَلَوْ كَاتِبٌ أَحَدُهُمَا نَفْسِيَهُ بِأَنْ يَسَلِّمَ الْآخِرَ نَفْسِيَهُ

صَارَ

بور هو كان مكاتبها ليعتق جميع احدها الاباء اما سمية واعمالهم
 فيلم يشاركه صاحبه وان كاتب الاول فيصيه والثاني كله فمكاتبه في نصيبه جميع
 البرك لان فيه ثلثون الحقو جميع البرك وان كاتب الاول كله والثاني نصيبه جميع
 كايه الاول في نصيبه جميع البرك والثاني نصيبه جميع البرك
 جميع البرك فان ادى اليها معا عتق عليها كلها وان ادى الى احدها او لغيره
 نصيبه ولفي نصيبه الاخر فصار مكاتب من اسر اعنته احدها المقرعات في الثاني
 مكاتبه من اسر عتقت من احدها فادعاء صار نصيبه ام ولي له لان المكاتبه تسع
 مئة نصيبه شركه اليه في لها الخيار ان يثا عتقت نفسها وبمصر كلها ام ولي له
 ويصير لشركه بمصر فتمت مكاتبه ويصف عقربها وان ثبات مصت على الكايه يلدوت
 عقربها منه وادوات البرك عتقت والولا لها وقال صار كلها ام ولي له
 الكايه في حق تلك نصيبه شركه لا فيها وراه حتى يكون عليها مكاتبه له ويعزم
 لشركه نصف قيمتها ولو اختارت الجايه عتقت من الثاني فادعاء ثبت نصبه
 منه ايضا عتق في حينه لان منها مكاتب له فمكاتبه وهي خيار فان اختار الكايه
 فادت عتقت وان عتقت صارت ام ولي له الاول ويعزم نصف قيمتها لثاني
 ولا يعزم ثمة الولي لانه عزم ثمة الام وان الثاني يعزم ثمة الولي الاول فادعاء
 لانه لو يعزم ثمة الام وهو لولد الخدود لانه وليها وعنده انها ملكه وعندها
 لما صلت ام ولي له الاول حبيب لم يثبت نسب الولي الثاني من
 الثاني لانه ادعى له الام ولي له الغير وهن مكاتبه الاول مع الولد الثاني ولو
 ان اشركه لم يصفها لكن في ثمة ما تجت صار كلها ام ولي له الاول وله وطنان
 التبريد ما عتقها فاعلم وان عتق في حينه لان ظاهر الملك لا يكتفي له
 التبريد ويصير الاول بمصر فتمت نصيبه عقربها مكاتبه من اسر عتقها
 احدها وهو موسر في نصيبه ولهم نصيب لشركه شيئا لان نصيبه مكاتبه
 وعندها عتقت كلها ونصير لشركه نصف قيمتها مكاتبه عتق يوسف وعندها
 نصير الاول من نصيب قيمتها ومن نصيبه بدل الكايه وان عتقت ام الولد
 صار كان الكايه لم يكن وصار كايه من اسر اعنته احدها عتقت من اسر عتق

والولا

قبل

احدها ثم اعنته الاخر وهو موسر فان عتق الذي من اسر اعنته نصف قيمته
 وان عتق اسر اعنته وان عتق احدها ثم عتق الاخر فليكن ان نصير الحق
 ونصير الجيد ويعتق وقال اذا دبرته احدها عتق الاخر باطل نصير الحق نصف
 قيمته موسر كان ومصر وان عتقه احدها فمصر من الاخر باطل نصير الحق نصف
 قيمته ان كان موسرا وان كان مصر اسر العتق في ذلك فان عتقه احدها ومن الاخر
 معا فعتق ابدا يوسف الحق اولي وبطل التبريد معا وحل العتق على التبريد ونصير
 حر اكاه ولو دبرته احدها فمكاتبه خيرا وان دبرها وبطل عتقها على اسر اعنته
 او عتق او نصير المدبر ان كان موسرا وان عتق للمدبر خيار في نصيبه نصف قيمته
 مدبرا ويعتقه او شركه على حاله وان كان المدبر مصر لم يضر والمساكن اربع
 خيارات وهذا كله قول اني حينه وقال اذا دبرته احدها صار لكل مدبر
 ومن لشركه نصف قيمته المقرعات في الثاني وليس له على ام

باب المكاتب موت او عجز

عجز فقال اخر دى فان كان له مال حاضر او غايب يرحى قوله
 اخر يومين لولته لان اذ عليه قال الشفيعه فعل هذا لوله الاول
 اربع عتق واقضى حقه بوجهه القاضي يومين لولته ولا يحبه وقال
 ابو يوسف لا يرذ قريبا حتى موالي عليه بخان لان الرذ في الرق فوج عقوبه فلا
 سمى ذلك في الاول المرافعة للمدبر لهما كافي في صارت كايه كوت على ذلك المقتدر
 حالا ولو كان كذلك لا يوحز زياده على مدركه فلهذا شاذ ذكر كايه المدبر الثاني
 اذا جلب الغرمان القاضي في حقه فان كان له مال غايب يرحى حذولة او ربح على
 له قوله الناس يرحى حذولة القاضي لا يعمل بل يتلوم حتى يقدم المالك الغايب او يحل دونه
 واريد كرا لتلوم وحكي عن القاضي انه قد رده بثلاثة ايام فان قدم او حل فلهذه ايام او
 اقل لا يبيع ولا يبيع مكاتب الجل يرحى او يرحى من كان لكل واحد منهما ان يقض
 الكتابة من غير قضا ولا رضام صاحبه اما المكاتب فلاق كايه في حقه
 غير لازم قضا وفي رواية المكاتب لازمه واما المولى فلا يرحى من
 تسليم بدل الكايه منزله عيب تكن في العتق عليه قبل تمام العقد وان ثمة الحق

له

فكان كالشرك اذا وجد غيبا بالمبيع قبل القبض له النفع من غير قضا ولا رضا مكاتب
 اشترى ابتداء فكتب معه ثم مات عن وارثه انه اذا ادرك كتابه لان المكاتب
 انما يتق بالاداء في اخر حياته فقبل بعقوبته في ذلك الوقت فعلا حر مات عن وارث
 حر يرضه مكاتب مات وله ولد من حره وترك ديناً فمكاتبته حتى اولر خطا
 قضي بالديه على عاقلة المالك لم يكن قضا فحجر المكاتب لانه المكاتب لا عاقلة له فيكون
 عاقلة الولد على عاقلة الام فلا ضرورة الى القضا بالحجر وان حرج الدين بماد المكاتبه
 كان لهم ان يرجعوا ما عاقلا على الوالي والاب ولو مات الولد قبل حرجه من دينه لم يحتم
 موال الاب وموال الام في ميراثه فتقضي على موال الام كان هذا قضا فحجر المكاتب
 لان هذا القضا انفس فبيع المكاتبه فانها لو لم تنفخ وحرج الدين واجبت الكابه
 وجع موال الاب بالميراث على موال الام فينفع القضا بالميراث فقلنا
 بانفسها الكاتبه حياته للقضا عن القضا وفي الموازك مات المكاتب لا عن وفاء
 والاسكان تنفع الكاتبه حتى اولو له انسان باوا الكاتبه عنه لا قبل
 منه ولا ابوالدي لا تنفعها لم يقض بحره حتى يطوعها بالكتابة قبل القضا جاز
 عنه ويعتق مكاتب ادى الى الولاء من الصدقات فحجره فوطيب للو لول لان المكاتب
 ملك للحمية واسفل الى المولى بخره اخرى واختلف السبيل الى هذا انما عليه
 المام فيها اهدت البصر من وكانت مكاتبته فقال هو لها مدته وناهاه
 وصار كالغني من موت عن صدقات اخذها يبيت ذلك لوارثه الغنى وكذا القتيبي
 لو صار في طاب له ما اخذه من الصدقات حال فقره وكذا ابن السيل الغاقل
 الى الماله ولو اشترى لعمام فاسدا لا لخل له اكله ولا من اباح له ولو اباحه
 بيعا صحيحا يبيح للمشتري تناوله اما انما الى اختلاف السبب وهذا يدل على ان القتيبي
 لو اباح للثمن تناول الصدقة لا لخل له ولو اباحه منه حال تناوله مكاتبته
 استاجر طير ثم عجز بطلت الاجارة مكاتبته اجرت نفسها وامتها لغيره ثم عجز
 عليها لم يخل بالانفاق وجب المكاتب رجل ثم عجز فلا واهب ان حرجه في ذلك
 الح يوسف ولا محله لما يرجع اذ اعق ولا يسر لما يرجع اذا عجز ولا
 خلاف قبل العتق والحجر لما يرجع التصرفات في الشافعي عبد حتى كاتبة

لو
 ما ذهب غير
 قبل ان يملك
 وما ذهب غير
 وفاء

بلا ذل ولا بيعا لكتابته ثم عجز فخلو المولى من الدين والغدا بالدية لانه زالمال المبيع
 وهو الكاتبة فحجر وكذا ان حرج وهو مكاتب فليقبض عليه به حتى عز وان تقط عليه
 بعني الكاتبة ثم عجز فهو دين متاع فيه او يعديه المولى القية واستحاله ومال الم
باب ما عجز عن المكاتب ان يقطعه
 مكاتب شرط عليه ان لا يخرج من الكوفة الابن وسيدته فالشرط باطل لانه
 مخالف موجب العقد لان وجبه فكل حجر وفي هذا الشرط حجر وفي الكاتبة
 امته على العتق لان كاهها مادامت مكاتبته لم يحجز لان هذا شرط مخالف موجب
 العقد لان وجبه ان يكون حر لعجز يضعها فلو ادت الالف عتقت ان كانا لاف
 مثل فتمت ما وانما اقل فاعلمنا تمام قمتها ولا للمريخ لا يعق لان
 الشرط ادا الالف والوطي مكاتب كاتبة عبده او زوج امته ومكاتبته جاز
 لان من حمله الاكساب فيملكه المكاتب ولو اعقته على ما اب او باع المكاتب نفسه
 ما اب او زوج عبده او امته من عبده لم يحجز لانه ليس من حمله الاكسابات
 والاب والوصي فحقوق الصغير ينزله المكاتب ولو زوج الابن او ابنته الصغيرة
 او عبد الصغير لم يحجز نفسه عليه في المادون وعن ابن يوسف يجوز لان بيعه
 للصغير وهو التوالد وجب ان في هذا تعيب لهما وانما ضرر الابن والعبد
 الماذن لا ملك شيئا مما ذكرناه ولا ابوسف يملك ان زوج امته
 اعتبارا بالكتاب ولهما المادون يملك ما هو من الخلة وهذا ليس من الخلة
 والمضارب والشرك شركه فان ينزله المادون فيا ذكرا من الاحكام والصبر
 المادون لا يملك تزوج امته من عبده وملك تزويجها من غيره خلاف ما يفتيه
 مكاتبه او عبد ما ذوق له اشترى حبابه فوطيها بغير إذن المولى
 لم استحققت بوجوبها العتق لانه هذا من حقه سبب الشرافة لولا
 المشا للملحقة فصار هذا من نواحي التجارة مكاتب او مادون لشركه جارية
 شرا فاسدا فوطيها ثم امسزها بالبائع اخذ بالعصرة لخالها قلنا ونى
 الشافعي وطى لكتاب جارية او امرأة عصباً خذلاً لا ذن في بها فان وفيها
 بشبه وجب المصرا لانه وطى ملك الجيب وقد سقط الحد في العتق فان كان

تزوجها فمذقته فانه بعد الحق وان قال استثنى اوهوب
لحجب المهر في المال لان هذا شأن الزعة بسبب هو عاد ورفيع والاعمال اعلم

كتاب الزنا

ام ولي كاتبها ما لو هام مات عقت لوجود شره وهو موت المولى وبطل
الكتابة لانها عقت بسبب الاستيلاء ولا يجب عليها برك الكتاب وكذا لو
اعتقها المولى ام ولد النصراني او مدبرته اسلمت تسع في قيمتها فقتله
وفور عقت في المال تسع لان الاعتاق تعين بقصرها وان كان في عتقها انسانا مال
الذي يعمد فيه الزالة ملكه بطريق النظر وذلك فيما قلنا فان عرت ليطيل السعاية
عنها فان كان الفاضل هو الذي قد بالسعاية وصالح المولى عرش بوضاها ولا فصل بينهما
على قيمتها اجبرها الفاضل على السعاية فان كان فيه فضل بطل الفصل
واجبت على السعاية في قدر قيمتها مسير بروج ام ولد ذمي فولدت منه
سعي الولد قيمته للمولى لانه صار مسلما بالابيه فانحى الزالة ولا يبرئ سعيه فيستحق
مكاتب الذي استثنى امة مسلما فالولها فان عتق المكاتب في قيمتها وان عرت
بحيث المولى على سعيها لانه لا يجوز للمكاتب استبدال المسلم خرج الى اينا
بما اراد بعه ام ولي فليكن له ان يبعها فان اسلمت تسع في قيمتها لان الزالة
يا بيع لاكل المتشعرات في الشافعي ذكرنا في احكام العبد ما دام يسلم حكم
المكاتب عند حنيفه في مسائل احدىها الرهن عتق المهرور فانه يسعي
في الدار يكون احكامه احكام الاحرار وكذا لو اعاق الموارث لم يهرج في الدار
فانه يسعي قيمته للغيرا وكذا لو اعاق امته طارئة فصاحته بابت فانها
تسعى في قيمتها وكذا ان عتق رجل اشترى في غيب فاشتره فاذا هو حُر
يسعى في ثمنه بعدها احكامه احكام الاحرار الا في مسلق ام ولد النصراني
او مدبرته اسلمت قال لعبد جعلت عليك الفاقوت بها الى
خوما كل ثم كرا وان ادرتها اية فانت حُر وان عجزت فانت رقيق فقهه
مكاتبه فصحته لانه ان عتق الجارية كاتب عبده على الف الى تسع ثم صالحه
مها على سببها بطلت في خلاف ما لو باع درهما بدينار حُر لا يبيع الا بدينار او درهم

سعت

لنفسه

الاعمال اعلم

ربوا من كل وجه والاعيان من الاجل بامن وجه والشر من الكتاب شر
من وجه فلو ثبت الرهان باعتبار رتبته الشبهة وانما بالحل والامكان
بالاعمال ان يزيد المولى في الاجل ويقصر المولى بالاعمال ان يقصر المكاتب عن الاجل
جاز ولو كان بالانها يمكن ان يفتحا العقد الاول ويبتدع بعد اخره
هنا ابتداء كتابه بهذا البدل فجاز وليس كذلك في المين التبرع في الثاني
مريض كاتب عبده عمل الفين المسنة وقيمة الف ثم مات ولما لم يملكه
ولو تجزأ الورثة فاجب له فانه يؤدى ثلثي الفين حالا والباقي الى اجله او بر
رحمة وقال محمد يؤدى ثلثي الفين حالا والباقي الى اجله او بر
رقيقا لان المولى ان يكتب على الف فاذا كان له ان يترك ما زاد على الف
كان له ان يترك ما زاد على الف لهما الكتابة بالالفين قدح وتعلق به
حق الورثة والتاجيل يبرح في ثلثه وكذا الاختلاف في المرض لم يلزم عليه
بالفين المسنة وقيمة الف وان كاتبه على الف الى تسعة وقيمة الف فان
ادى ثلثي الفين حالا او بر رقيقا بالاجماع لان الحياة استغرقت الثلث
فلم يبق الاجل وميته واسم سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

كتاب ما دون

والشافعي الاذن من المولى للعبد والامة ومن الاب والوصي والمفوض
والعبيبة لا يقبل التخصيص لاي نوع ولا برهان ولا نكاح ولا بائع ام بعتا ثم
وكذا الاذن في شرائع لا يقبل النهي عن بيع ما استثنى لانه فك الحذر
والاشافعي خص ما اذا به كالمولى ولو اراد عبده يشتري ثوبا له او حيا
بدرهم او كسوة او بعض ولد او عبيده وامه ان يشتري له طعاما زرقا له او لاهله
او عبدا وول استثنى من ثلث ثوبا فاطلعه فيصا او قال استر طعاما فكله
او دفع اليه راوية وجارية وامه ان تسقى عليه المملوكة او لعلها له او لغيره
بغير طمخا استقاما ولم يكن ادنا من التجارة لان التجارة حايط بها لغيره ولو قال
استثنى على هذا المجر وبعه كان ادنا له من التجارة ولم يرد قصد الاسترخاء وكذا الزامة
ثقل لعمام الناس عليه باجر وكذا التاجر اذا كان له غلمان يسعون متاعا بامر

زفر

كان ادنا منه لمير وكذا لو امره ان يسعوا الخيرة متاعا الاتري انهم لو امره ان
يشترى له متاعا ويشترى ذلك لغيره كان ادنا لمير ولو امره ان يسع له ثوبا
واحدا من ذلك المتاع والخجارة كان ادنا كذا ذكرنا في حجة ادب الفاني امره
ببيع شيء منه او بشراعيه لغيره ان كان ادنا وكذا لو امره ان يبيع لغيره من ثياب
لا تاسر ببيع متاعه لغيره لول وهو احتجتم ولول لغيره في اقبالين او
الحاظر كان ادنا لا تاسر لغيره لول وهو احتجتم وهو متاعه لغيره لول
ولا لكان تاسر بغيره لان الترافع يمنع الا بالجملة من اجله وكذا لا يجوز هبته ولا
مدرته ولا وصيته وان تركه ولا لغيره تيرعاب ويجوز اعارته ودعوته الى الحرام لعلة
ما كولا بقاد ما يحل الضممة وذلك اننا نعرف بمقدار ما كان في يده من مال
التيار في يد غيره من ماله اذا كان مال كسبه عشرة الاف له لم يحد
صيانته من عشرة دراهم لانه لا يحد لمن هذا لا يجوز اعطاه الحسنة والبر
لانه لا يحد في هذا وما التصدق بالفلس والريغ والفضة فادون الدرهم
يجوز والزوجية وتيم البيت والامانة تصدقت بالمعلوم لا بالشرع اذا كان
على الرسم للعرف وان لم يكن الزوج والمولى الميراثات في التعويد وفي شرح
لوراء انهم سمعت من مال الزوج ما جرى به الرسم والعادة وفي فتاوى
الفتاوى جواز اسكه في شيا من ثيابه للزواج لغيره كل يوم درهما يشترط به
ما يشترط ليس لغيره ان يشترط به درهم الا ان يستقر به طعنا ولا تصدق به
فيكون ذلك للعرف وكذا لغيره لغيره الا ان كان يعرف ان يولاه لواجبه ذلك
تجوزة وهكذا القول باخذ شي من مال الغير له ذلك الا ان يكون باذن
الاب او الجدة او اهل بيته او في المتفق ان يوسف لابا بن يثرب الرجل يدعو
العباءة الجوز وفي شرح بكر الاب والوصي لاختلاف في مال الغير ما عدا المادون
في مال المولى وبطلان لانهما يجوزان في مال الغير كالعبء في مال
السيد وفي شرح الخواص الى الاب ان يبيع ولله وهل يبيع له قالوا له ذلك
وعلمت من غير له ذلك وفي المواز عن محمد اهدى الى الاخير من المالك
بيع لوالده ان ياكل منه واكثر الخافين على انه لا يباح وفي اللال محل الاكل اذا

اراد المهدى بذلك بغير الاذن لكن اهدى للصغير لم يتصفا له به وفي قوله
اهدى لولمة الختان مما يصلح للجنس فهو له وما لا يصلح ان كان المهدى
اقرب بالاب ومعارفه ففيه وان كان اقرب بالامام ومعارفها ففيها اذا لم يكن
المهدى احق فان يبيع لغيره وكذا لو اهدى لوليه الزفاف وفي اللال وكذا لو اهدى
بهدية الى رجل وفي مال الاولاد وامراتك ونفسك وفي النفاق لا مال
الاب في الوصي هبة ما للصغير بشرط العوض خلافه وكذا العبد والوصي
المادون والمضارب والشراك شركم عزان او فواضه يجوز مع المادون
والمكاتب وشراؤها بالغير الميراث والفاحش لانها يمتنع ان يحل لاهل الله وعندها
لا يجوز للغير الفاحش لانها يمتنع ان يحل لغيره وكذا الوطش شي بعد البيع
ادعي عليه او زاد في ثمنه ثلثة او هو على الخلاف وفي التعويد وكذا الخلل في
بيع الصبي المادون اذا كان عقل لبيع والشراير به بمعنى البيع والشراير
وفي الثاني فان كان الولي العتيق يفتدى الى المنافع اذن له بسد تصرفه وان علم
انه يهدى كاليها لم يراى ان يوسع تصرفه وفي الجرد اعترافه بعشر سنين وفي
شرح بكر لبيع اذن القاضي في قيام اولي الخان شفع الولي من اذن والمصلحة
للصبي في الازد وكذا الواسعة من المتزوج وفي محل صبي جاء الى الفاني بغيره
احد يطلب شيئا فان طلب شيئا يتفق به في البيت مثل الخ والاشنان والعلفل
وخوها فلا يراى ان يوسع منه طلب جوزا او شفا او شيئا يتفق بها لصبيان
فلا ينقل له ان لا يبيع حتى يسأل عن شأنه صبي امه او شترى له لثا بالبع
فان كان احبارة عن البذخ في وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لم يفتد ليجوده ذكره
ان السلام والشفيد في جمعه وقته باثني عشر سنة لان هذا ان يفتد اذا احتسب
فيما يصيب العا وفي جمع الفس وقته بل عشرة وكذا المار بما اذا اقرت بالمخير
وفي اللال في قالت انا مدبره ان كان بيشة قرضا فاد المراكات لم يفتد ليجوده
وفي ما في الفضل صبي اقرب بالبع فان كان موقفا لم يقبل لولاه كانه
بالغ وفي ادب الفاني في مال الولي والاب اذنت لك في التجارة ولا تمنع من البيع
فباع بيع لان الادن لا يقبل التخصيص وكذا لو لم يادنت لك

والعموم المادون

البطل اقل احد قيمته حيث غصب وقت الغصب واخذ العين وانظر مخرج
في المتنازع وكذا كماله محل بموتة الى ذلك الموضع وكذا كل مكان ابوزن
الا ان راءه والربان فانه باخذها حيث وجدها وان امتصها لغيره لا يمتصها
القيمة وانها لا تختلف وعن ابو يوسف غصب حنطة ثلثة محملات البعد
فعلية قيمتها ثلثة ولو غصب عبد الجارية البعد ان كان صاحبها من اهل
ملكه فعليه قيمته وان كان من غير اهل ملكه اخذ عبده وفي المتنازع لو كان
المغصوب ماعدا النقيض مباله محل بموتة وجعلها الى مكان فاما ان اخذه
او قيمته حيث غصبته او مثله ان كان له مثل عدلى يوسف وعن محمد ذلك
ان كانت القيمة في هذا المكان اقل فان كانت مثله او اكثر اخذها هنا وان
كان هاهنا والقيمة اقل اخذ القيمة او التل فهاك باخذ الى المثل
هنا وان كانت اكثر فالغاصب يعلى المثل او القيمة ههنا الا ان يوجبه
فان كان مثله طالبة بالمثل وان لم يمتصه قيمته القيمة حيث اوجبه
حيث يخله ثمة وليس له ان يطالبه بالمثل ههنا اما كان اعلى وكذا ليس للغاصب
ان يعليه المثل اذا كان اقصر وفي المتنازع ابو يوسف اقترض لمعا بالثا
ثوب اخذ الطعام فيه اعلى وارخص **قوله** ابو حنيفة يستوثق
له من المطلوب حتى يوفيه لمعابه حيث اقترضه **قوله** ابو يوسف ان
تراضيا على ان يقرن فيهما طلب القيمة اجبرت الاخر عليهما وفي القيمة في البلد
الذي استقرض على حال يوم ائتمى وان اختلفا في القيمة فالقول للمطالب
وان كان قائما في يد اجبرت على اخذه ولا اجبر على القيمة وفي الحال استقرض
ونزيا او كليا فانقطع ذلك عن ابرى الناس محض القرض على التاخير وروى
اقصر ثمة القيمة حيث لا يسق او هو ارض اخذه او قيمته لان دناءه من
اقترض وفي النوازل استقرض دراهم طارية بخارا او اشترى سلعة بدراهم
خارجة فالثمن في اليد لا يتعد فيها على الطارية يورث قد والمساكنة خارجة
وجازيا وعلى سلها ويسوق ثمة عند ذلك وفي المتنازع محمد استقرض
باكونه يكون موصوف فليقه بحراسان قال بايع اخيه حتى يورث بالكونه اخذه

بقيمته بخراسان فان اولى المشتري ان يعليه قيمته بخراسان اجبر عليه وفي المتنازع
اشترى عبد بجبل او وني في القيمة فانقطع صحت له وفي الزيادة ان المشتري
في بلد اخر له طلب دينه ولا يكفل احضار الرهن اذا كان حمله مونه والى بلدا
مجنبا الى الرهن على القضا حتى يحضر الرهن ولو كان الرهن في الميكن فما اخرج طلب
المشتري ذلك الدار الذي فلق حتى يحضر الرهن فان كانت بلده استقرض لغيره على الاضمار
وان كان في ممرها الذي في ممرها فان لم يكن كذلك وفي الاضمار حتى يات كان حمله
مونه او لا وفي المثل حمله مونه او لا ولا يفي المبيع المشتري في ذلك الممر وغيره لم
يكن له طلب الثمن ما لم يحضر المبيع لان الفرض بالمبيع فالمحضر للمالك لا يجب
احضار الدار بخلاف الرهن ويستوثق من المشتري بخيل حتى يحضر الدار الذي
فيه المبيع او يورث بذلك وكذا لثمة وما يعسر فسطر حتى يابيع او يورث فيقول الفضل
بايع داره ببلدة اخرى يوم يخرج مع المشتري الى المبيع او يورث وكذا يقتضيه
هناك ويسير المبيع غصب ساجدة فاودخلها في بنايه او اخر او غيره او ابله بغيرها
او غصبا فوصله بغيره يسقط حق المالك عنها التيتمها خلا للشافع اعين بالاساحة
اذا بيع فيها **قوله** الحق المالك وفوت الخلف وحو الغاصب لا الخلف فاعلم ان
الغاصب اولى بالوغب خيرا فاقاله به بغيره او لو حاق فادخله في السيرة واما
فمن الدار ان كانت قيمته اقل من قيمة الميراث في الساحة وان كانت اكثر فغير الميراث
لان فيه دفع الضرر بحسب الامكان ذكر ابو يورث بعد هذا التفسير وقلة لو انقض
الميراث ويرد الساحة لكل له ذلك **قوله** ان كان فضله على القيمة لا يحصل
له المقتضى وان يقرر لم يستطع رها وان كان لم يستطع قيل له ذلك بخلاف العارية
وقيل ليس له ذلك مما من اسلان فيه تضع المالك بلاذيه ويجمع النسيب
المالك للغاصب وهب لك تلك السلعة او البالة والغصير او الاخير يورث الغاصب
ولا يملك وهب مالكه لا يات بقوله هذا في الميراث ابرى الميراث ان الواجب
بسبب هذا العين وهو كاعتاق الوارث مكتبات المورث يكون ابرى له عن
بدل الكاية ولا يكون اعتاقا حثيمة لم يملكوا فكذلك هذا وفي المتنازع غصب ثاة
نذبحها ثم ابرأ المالك من المشاة لم يجز البراءة عن الخزيمة قبل عبور رجلا له

فقه

المولى ايرانك من عديك لا يكون مبركاً من نعمته وقال **ابو يوسف** يكره على هذا حكم الناس في الاضياع ايرك المالك الغاصب عن ضمان الغصب او عن قبضه والمضوت في دا الغاصب سقط الضمان خلاصه في وفي العيوب لو ابرأه عن الغصب وهو قائم صح وينقلب امانته وفي الالى وكذا لو جلد من ذلك وفي جمع الورادى عن سعدنا را ادبالا بر عن الغصب الا برأه عن ضمانه بقبضه وقال محمد بن ابراهيم الغصب لا ينقلب واذا برأه عن ضمانه او قبضه ينقلب وفي النوازل ابراهيم المشرى فاسد عن ثمة المشرى في يد المشرى ليرفع ولو ابرأه عن المشرى ينقلب وفي المتعارفين تناقضاً ابرأه عن ائمة ليرجى البراءة عن الفرض بعد الاقامة جائزه والميل ائمة وفي جمع الشهيدة **ل** للفايت امرك او او دخل بحفظه دائماً هلك في يده لقائل ان يقول ليرجى ان يرضى وفي وجبة يكره **ل** او وعك ما رايته فاما في حق وجوب الحفظ فلا يكره من القبول **ع** غصب المبيع ناجار المشرى قبضة حرم عن عمده الغصب **ل** التمهيد ففي هذه المسئلة دقيقة وهو ان من غصب شيئاً وقبض الحفظ واجار المالك حفظه فلا اخذه يرى من النجان وان انتفع به فاسد بالحفظ ليرفع لانه لو جبر قبضه الاول وانما اشترى بالحفظ فاذا حفظه يرى بطل هذا لو اودع مال الغيب رجلاً ناجار المالك يرى وفي جمع برهان رد الغاصب الغصب على الاحتمى ناجار المالك قبض الاجنبى يرى الغاصب عند قبضه خلاصه في حقيقته وفي التباين **ل** للغاصب المحنة لو ادا السهم يرى رجله ان يفعل ما يكون به غاصباً ولا يكون بالمسجد وتنبيل لدا ودعاه او اكرهه على اكله وهو شعبان ليرى او الماهنة الا برأه طلافه وفي الاجناس عن غيب ان يابى بالايديع اذا كان من الاخذ وقت الايديع والا فهو على النجار الاول وفي جامع يكره اوجه تنفع الاجانة ولو اعاده لا يبرأه لو استعمله **و** **ل** الاخرى لان فيها ابداعاً ونقض الايديع برأه لا ينفذه فيع المودع كذا هذا وفي المتنازلات ايراحى باخذ في فعل وفي جامع لو امر الغاصب بالمبيع فباعه ليرى حى حمله ولو توكل الغاصب على الاجنبى اشترا يرى بالشرى وفي المتنازلات **ل** يوسف لو وجبها من الغاصب يرى لانه قابض

تعمل

لها بالعبث وكذا لو رجع المشتراة قبل القبض **و** **ل** ابو حنيفة ليس الغاصب وكذا يكره قوله في المغصوب وعن ابى يوسف غصب من حله وان اقام احداهما ان يقام صاحبه الرادى من الغصب **ع** غصب بحجة فالحق فخره الحق فللمالك قلعا لا يملكها لهما لم يترك غصب عبداً فاجبره فالاجرة له لا للمنافع تقويت بعقله ويصدق به فان هلك العبد فله ان يستعير المالك من الجاهل بها او يرضى بغيره ان كان غنياً او قديراً قبل المسئلة على التفصيل بين الغنى والفقير كما ذكر محمد بن ابي الغاصب باع الغصبوا و خالفوا واسمك له وهلك الغصب عند المشرى ونقض المالك المشرى ببيع المشرى على الغاصب بالقر ولا يبيع الغاصب بالخلف لى اذا الفخر الان كون فقيراً وشهر من فرق من المشرى نقض بفسله الشرا تفصيل وفي مسلتنا ذكرنا المشرى لو انتف الغاصب اخذه فان كان محتاجاً فليس عليه ان يصدق بشى وان كان غنياً يصدق بغيره وكذا المسئلة لو كان محتاجاً فله صرف القطعة الى حاجته وان كان غنياً فلا وفي كجامع اشترى ولحماً او سراً على فخره بغير اذن ابايع فازداد غلظه فغلبه بصدق قبل الفضل وان اردادت جوده لا يصدق وفي مسائل الراوى يصدق ولا لا الحقيقه تحوان اجبر غيبه اوداه واخذ الاجرة واخذ ربح ما لم يرضى او ربح ما لم يملك كالبيع اذا اصل من القيم انه يستحب وليس بواجب وفي المسألة يصدق المشرى فاسد بالربح ابدان كان فقيراً ليجوز للغاصب وفي شرح يكره ابداعاً فاجبه بومن يصدق بالخلفه فان دفعته الى المولى ان كان فقيراً لا يرضى مثله الفقرا ويجب للمولى ذلك وان كان غنياً فليأمر ان يرضى ولا يليب المولى في الاجحان لا يرضى وطيب وفي الشرط اجزا الغاصب وقبض الاجرة يصدق بها او يردا على الغصب منه وفي التوبة يبرأ من وجود الغصب منه او يرد عنه وقد صار المالك الذى يرد به والذى دفعته مال للمالك لئلا يوجب صرفه الى الفقرا ومن العلماء من عجز المرفق الى المصالح وفي مسائل الزانى يبرأ المديون من نفوق العلوى راب المديون فعليه ان يصدق ببقا المديون فتكون هذا المدة منزلة قضاء الدين لقوم يعرفون اهل مكة ان يسترد

من اسمه باكثر من هذا **س** هو يدعي صاحبنا لا يعلم منهم خلافاً وفي بعضا
عن ابو يوسف سارت دفع السروق الى رجل اجاب اني لا تصدق اذا لم يعرف
صاحبه وان عرف رده عليه ولا يصح دفعه الى السارق وفي بودل بن رشيد
يقل محمد بن اصاب منا جارسا فادعى اني تصدق به عن ابيها في **س**
ان عرف ارباها رده عليه والاسع اس تصدق بالبقا وكذا الرهن وفي جرمات
الملك لاغز وارب نافق على الغاصب يتصدق بالمغصوب وفي النواز لسعصم
مات ولا ورث له تصدق عن صاحب المهر مقدار ذلك ليكون وديعه عند الله
فيوصله الى صاحبه يوم القيامة غصب ارضا فزرعها فقنعها المزارعة فزم
التقصان ويطلب له قدر بذرة ومونته ويتصدق بالفضل لانه استفاد من
ارض غيره **وعلى قول** ابو يوسف الاول لا يتصدق لانه كان يروي غصب
العقار بمغصوب على الغاصب وفي شرح بكر ان حصل الفضل قبل اداء الضمان يتصدق
خلافاً لابي يوسف وان حصل بعد الادا يطلب له عندها وفي شرح ابن ذر ولا يزوج
للمناعة اجر المثل من الربح فان كان من قبل له المدة قيل له صرف الفضل
الى نفسه ان شاء الله واجود ان يمدف به من يتوفيه منه وقيل لا يحل له الصرف
فكر عليه الكثرة وتحل المدة ولا يحل له صرفها الى نفسه وفي الماشي غصب لدا
عشرة واخر اجرة فزرعها فاعثر في الحراج والغراج عليه ان لم يفسد الارض لانه
تعدد الاحتاج على المالك لانه لم يسلط له الحراج لان حرجه المتيقنة ولا من الاحتجار
فانه لم يسلط له بل في بعض الحراس ولم يسلط له المزارعة مع الاحتجار حتى جعل زارعا
لان الغاصب جاحد ولا يثبت له فوجها الغاصب لانا لم نقنع حصلت له حتى
لو كان الغاصب مقرا ولما لم يثبت له فوجها محب عليه وان لم يفسد المزارعة فان
تقصمها وقيل في عشرة الحراج على المالك قل الضمان وكذا الضمان كالا حرج **س**
ابو يوسف في الحراج كذلك **س** في عشرة على الغاصب وفي **س**
العشر على الغاصب بكل ايلانه في الحراج والحراج على المالك ان كان للتقصان مثل
الحراج او قد لا تكون الا حراف لا يثبت له الا حراف لا يثبت له الا حراف لا يثبت له الا حراف
وان كانا للتقصان فقل ان الحراف وهذا خلاف ما لو اجرها باجران الحراج عليه

لانه تكن من المصنوع حيث امر غيرة بالانتفاع وهذا لا سؤ ولا انتفاع ولا يحل على
الغاصب التقصان لان فيه احتياج عوض لا يسفاهه بالارض وهذا لا يجوز **س**
ضمان التقصان **ق** **س** يصرف يقوم الارض قبل المزارعة ويحدها فانقص
فهو نقصان الارض وقيل ابن سلقه يطول كمر استاجر قبل المزارعة ويحدها فان
تقص فهو نقصان الارض وهذا المع ذكره كذا في بعض المالك التقصان لا يثبت له الحراج
وفي جمع النسخ يثبت له لان ذلك وجب حقا له فاذا لم يملكه فهو لذي ابطال حقه فلم
يسلطه الحراج ولو زرع المريع في الارض المهرقته فخرها على المزارع ان ينقصها
المزارعة لا يثبت له المزارعة فمنا غاصبها بهذا وفي الشرط وزرع ارض غيره بنين
اسم يكون طالما وعليه نقصانها لانه كان متلفا لذلك القدر ولو يثبت المزارع
احد بقلعه لانه ظالم لا يستحق القرار وفي **س** وهي لم يرب فلما كان الحراج
ان تركها حتى يرب احد بقلعها وعليه ما زاد البذر فيه فان اختلفت الاقطار
مع من يقوم الارض وليس فيها بذر ويقوم وفيها بذر فيعطيه فضل ما بينهما
وعن ابو يوسف يعطيه مثل بذره وفي جمع النسخ وزرع ارض اثنان يغنيان ان
كان الحرف جري في تلك القرية انهم يزعمون ارض الغريب ترك الحراج **ق**
ربعه او نصفه او شيء معدد شايع يجب لصاحب الارض ذلك التدرج في الحرف
انه اشار اليه في المزارعة وفي مواضع وفي التفتة زرع ارضاً معدة للمزارعة
فالزراع يتهم على ما يكون من عاقبة اهل ذلك الموضع ان تحتد عاداتهم في الغالبه في
معدار حصة رب الارض وان اختلفت عاداتهم في ذلك ولو تكن الارض معدة
اذك يكون الزراع غاصبا وهذا لم يعلل انه ما زرع على وجه الغصب اما
اذا علم اما بتصرحه بذلك وقت المزارعة او بقرينه جالسه بان يتخلصه
عن اخلا الارض مزارعة فالحراج له ولو لم يعلل وقت المزارعة شيء من ذلك ثم ادعى
انه زرع غصبا فاقول **س** له وفي جمع براهين قالوا انما يكون
لصاحب الارض حصه في الغلة اذا زرعها المزارع على وجه الربور
بطريق اللال اما اذا زرع بغير الربور لا يكون له حصه وان كان المزارع
معدو للمزارعة كمن اجار ارض الغريب ولحقها المالك وقد زرع المستاجر كان لزراع **س**

لا يزوج بتاول الإجارة وقيل هذا اشارات عن المحاب في المزارعة وذكرنا قالوا
انما يجب الاجر في العمل المستغلا اذ اسكن على وجه الاستيثار بطريق الدلالة
اما اذا سكن على رطل عند ارباب ملك كبيت او حانوت بينهما فسكر احدهما
لا يجب الاجر سكن في دار بغير عقد ان كان بعد الاستغلا يجب الاجر والا
لا حتى يتفاداة صاحب الراس فكم بعد ذلك يكون رضا بالاجر وفي التمه
نزل في خان قال ابن سيرة وابن سلام يجب الاجر وجه احبوا اليه في
نصيحة لاجب الان يتفادى عليه صاحب المان بحيث يخرج نزل في القافي
الفتوى على انه سكر باجر الا اذا عرف خلافة بغيره يجوز ان يكون المسكن
معمورا بالجار والغيب او كان صاحب حجر يعلم منه انه لا يتاجر سكرنا
لا يتاجر دالا لما هو في دليلا على خلافه مسكن مستغلا لصغير نظرا الى
اجرا مثل وضمان نقصان المستغل فايها كان انظر للصغير في النظر المنافع
لا يتقوى عند الابعد وشبهه عند في الخجور والكان
عربا بالاجارة وجب الاجر والانلاوة في الطارون من غير الكرمول
وبعد الواجب ان كان وقفا يجب والا لا وفي المعادى كان يفي بغير
الشاخ وهو يجب اجرا مثل في الانفاق بغير عقد وفي الوفاق وهو العقد الوقت
فسكر المنع في عليه اجرا مثل بعدا كان الوقت للاستغلا او لم يكن صيانة وقت
هو المعاد وكذا الوفاق وقف المسكن فكم في التنازل وفي التنازل من اذ
لا سنة وخرج في السنة الثانية ان كانت العادة من تلك اهل القرية ان يزودوا
التمه بعد الاخرى بغير عقد العقد فذلك حايروا في القافي هذا
صحيح لكن الدلائل الارض بعدة للمزارعة وذكرنا ابو اليسر استاجر ارضا سنة
فزرعها سنين حتى اجرا مثل السنة الثانية بلا خلاف اذا كان يعرف
بالاحسان وذكرنا استاجر حيا مسكورا فعمل فيها الشهر الما ولا اجر
وروى صاحبنا بالاجر هلذا روى في الدار وعلى الكرم وابن سيرة اهما لا يوافقان
من الرواية وقالنا قال في الكتاب لا اجر محمول على ارباب ارباب المستغلا ان
يبالحاجة فيهم اجماعا في العارفين فان كانت الحاجة هذه فلا اجرة في الثانية لانه

لو ثبت العقد لانها لا يجر في التنازل استاجر حيا مسكورا فسكر شهرين فلا
اجر في الثاني خلاف ابن ابي ليلى وكذلك ان سلكه ان يعقد الغيب وعن صاحب
طلب منه الاجر في الثاني كان اجارة وعن محمد ان لم يخرج منها في ذلك كل
يوم بكذا فهو كما قال اذا اجمع الا مكان وهو مقرر وفي التمه ما لا اجر
فسكر المستاجر قيل عليه الاجر لانه لم يقصد الغيب وانما غنى على الاجارة
وقال فيصير هو غايب الا ان يطلب منه الاجر في الثاني ادعى على رجل غيب
منه عبدا لا ادري انه قائم ام هالك ولا ادري ثم كانت قيمته تسع دواة وبنته
قيل ان اذا وصف العبد واقبته فاما المجهول فلا نص الشهادة عليه وبطل
بان فيه اليقين الاستحسان في القياس لا تقبل ولا استحسان يقبل ولا العار
يقول بتاول المسئلة انهم شهدوا على انرا العايب بذلك فاما الشهادة على فعل
الغيب لا تقبل مع جهالة المصوب قال ابو اليسر والشخص عاذا في الكتاب ان هذه
الرغوى والشهادة مسبوقة احم لان الغيب يكون بغيره فلا يكمل الشهادة بعينه
وقبته سقط اعتبار علمه بالوصاف لاجل العبد وبسبب الشهادة فعمل الغيب
ذكرنا الغيب ان لم يثبت هذه الشهادة في حق القضاء ثبت في حق المحاب المحبس
كما في السرقة والقتل وانما المحبس ان ترك الشهادة لا يغني هذا
التاويل حرج العامة هذا كله اذا ادعى المدعي ان العبد قائم فاما اذا كان
هالك في يده فانه يشترط لصحة الدعوى ان اقره بالانفاق ثم اذا سمع دعواه
او بئنه يوم المدعي عليه باحضار ذلك فان انجس شهر او شهرين حتى ينفذ فان
حضر بعيد المدعي اليه على عهده ويقع له به يفي اذا اختلفا في ذلك بغير الحاضر
فان في الغايب مات او اقر او بئنه ولا اقر وعليه فان مررت المدعي
خلا سبيله ويقع عليه بالقيمة ان اراد المدعي ذلك وان كان بغير سنة يقع في غالب
من القافي انه لو كان تادوا اخرجه في الحواشي وهذا الظوم اذ المدعي والمدعي
اقتضا عليه ويقع للمدعي ان يرضى ويصت مثل هذه المدعي فالتاخي على سبيل
والافتراض يقع بذلك القيمة وان اختلفا فالبينة على المدعي والقول للخاص

يحييه فان نكل فهو كالآثار ويضع عليه جوارف احد ولد ساقه ثم لو طهر العبد
ان كان الشئ خيرا فليس له بيعته او يشتد الغائب اياها ويحكي اليه وانما الطالب
ليكن ملتصقا به في شأركا ليعلمه وحيد العبد وانما في بيعته والعبد الطالب
هذا الكرمي هذا ان المهران القيمة اكره ما قاله الطالب اما اذا كان كماله فلا
يسبل للمو عليه والاراء الطور وفي الثاني وكذا وانما تجارة وقبضها وادعائها
رجل واحد بها فذلك وانما البيعة انها لم تقض له بها فاعل المطلوب فماتت
او اقبلت وكذا الطالب حبس الخيل بالاصل حتى يحضر فان قال ذلك لم
يضر فعلها البيعة والقول في مقدارها فان اخذ البيعة لم يضر فهو على ما بينا
وفي الاما عن يوسف سرق سبيكس من ثوبه او يعلم ما حاله وفي النوار على
خروج امراه رجل وابنته المصون فاخرجهما من منزل ابها اوز وجما حبس حتى ياتي
بها او يدانها فماتت وفي شئ بكر والشري والشري الدعوى اذا وقعت في غير
ما هو مام بكم الحماة على الحكم فانما في البيعة الدعوى حتى يحضر المدعى الاعلم
المدعى شرط الدعوى والشهادة وتام الاعلم بالاشارة اليه وما لا يكر احضاره
كالدور والعقار كفي التجريد وهو نفي ذكر الاسم والسب في الغيا فليت
وانما المدعى الصاقيانم ذكر اوصاف مقام الاشارة الى العين ليعلم البيعة الدعوى
تكون في البيعة ان كان ثوبا وفي المثل ان كان شيئا والقيمة المثل دون وفي
الدين كفي بذكر الاسم والتقدير والوصف كذا هنا وفي سب الى اليسر الدعوى
الها وقعت ثوبا بكم احضاره في المجلس بشرط احضاره لبيعه الدعوى وفي
التعويض ادعى يقولان في بيع وسبع وياخذ المدعى عليه باحضاره ان كان تاما
وفي ادب القاضي ادعى مضافا عليه يقول له القاضي سمع وانسبه
الرجس وسميتمه هذا اذا كان المدعى عليه مستكر بكون ذلك الشئ في بيده
اما اذا كان مثلا لكنه يتكر ان يكون ملك للمدعي فكنهه القاضي بالاحضار حتى يتكر
الاشارة اليه في الدعوى والشهادة والقض الا اذا كان شيئا لمحه بونه
كثيره في احضاره اذ اسم المدعي جميع ذلك حتى يجمع الدعوى واراد استخلافة
حلته القاضي مام ليعلم في يدك هذا القرض الذي ذكر ولا شئ في قيمته ولا

مثله لان عند الحق الالهي يوجد النور وايضا يعتقد ذلك المذهب وبعض القضاة
لم يشترطوا كراهية لان الانسان قد لا يعرف نفسه ولكنه بان ورث شيئا فان كان
للمدعي دابة وهي ملكه لا تنفع الدعوى الا ان ينسب نفسه وصقته وحليته وقصته
وكرامته التعلقات وان كان للمدعي دابة او عقار او غيره بذكر موضع وجوده
واذا عرفت وصار يحلو ملكه باسمه لانها يدرك هذه الدابة التي سمى وحده
ولا شيء منها ولاه فبذلك منها حق ولا ينبغي منع من هذا كله ليكون الحفظ على جميع احوال
ادعيه محدودا واولها **انها حصر دريات ومن حدودها فاذا هي بهذه**
الحدود لا انها اربع لا تبطل دعواه لو ان بها كانت خمس الا ان المرعا عليه هدم
احد كالمساكن وكذا لو ادعى فيها اشجارا فاذا هي ثمانية فبها ولو ادعاها ثمانية
انها فالحق على ان الشجار فاذا فيها الاشجار لا تمنع ويعلم من هذا كثير من المسائل
ادعيه عرقه وحدودها ولو لم يذكر الحول والعرض ولا الزرع وفي جمع الشغل لو بين
مقدار ما ادرك واحكاما لا بأسل دعواه ولا الشهادة وقبل تبطل وفي جمع بهار
بائع ارضا وحدها وادرك انها كرا وجريا وحده برغم من بود فاذا هي اثني عشر
او في الحد بجار ولا خيار له وادرك ما وقع زايده ذكر الابدوزي في ادب القاضي ادعى
تغليا كلف نقله فقلت هذا بل ان اجرا لنقل على المدعي ليصرف في المنة
مونه الا اجزاء على المدعي عليه ان يب المصافان لو سئل فعل المدعي ذكر الابدوزي
فانا اختلفنا في هذا كلف المدعي عليه باسمه ما هي عنده بحيث يتقدر على حضارها
فان حلف على اليه وان نكل احضرها واذا الشبهة امرها حلف باسمه فالله
هنا عندك هذه الجارية التي ادعاها ولا شيء منها ولا عليك تسليمها ولا تسليم قيمتها
ذكر كبر اذا كان المدعي مسكنا فاحضارة مجلس الحكم والاشارة اليه ليس شرط
لقبول الشهادة **قلت** وهذا تنقيص منه على ان النكاح لا يحب احضاره **قلت**
الدعوى خلاف الغني ذكر ابو اليسر اذا كان المرعا على نقله الى القاضي كره نقله
مونه عليه مثل حجر الرجم والا كراه في الحظمة لا يحب احضاره وسئل القاضي
اسماعيل الدعوى بخبرته والشهادة **قلت** وهذا تنقيص منه ان النكاح لا
احضاره الا ان يعذر باعتبار المونة فيثبت ان في نقل النكاح خلافا من الشجر

كان القاضي يقول ان كرو برعد دوان او دوت يكلف احضاره وفي المتعارفين
وفي النقليات المسئلة كلام هل يشترط احضاره او يحتمل الحاكم وفي الثاني في حجر
الرجاء وكحه كان الهندوا في قولهم يذهب اليه القاضي اوسعت ايمنه
يسمع الدعوى والشهادة عنده واطلاق المثل في الدعوى في المقولات ولا
الشهادة بها الاخصر الدعا اي شي كان ولا يفتاك كيف يكلف احضاره ولو
سبح الاستحقاق عليه لا بالاجماع يكلف المحضر وسبقه وان ثبت عليه شي بعد
نظر الدعوى من اثبات حقه فلذلك يكلف احضاره العين التي ليس عليه فيه
كثير من رد كرايو المير اذا كان العرض في بلد اخر لا يكن احضاره فالكافي الحظا
قاولا لاستقبال الدعوى والشهادة الا حصرته وبذهب الى تلك البلية وتدعي ولا
يعتبر تسم فيه الدعوى اذ ينز الصفة والقيمة واما يشترط احضاره اذا ادعى مطلق
المالك او الشريك من ذلك اليد فاما اذا ادعى الغصب فلا ذكر للملوي مسئلة
اختلاف الشاهدين في لو ان الموقوف ولا هذه المسئلة تدل على ان
الشعور اذا اشهدوا او تركوا الاشادة تقبل شهادته وكن اذا اشهدوا واشيع
عن مجلس القاضي يقبل وان امكن احضاره في المجلس خلاف ما قاله بعض المجاهدين لا
تقبل في جميع برهان ادعى غيب دراهم وبين عدد ما وصفته وجنسها الشايع
من قس يطلب المردا عليه باجازها ليقيم الدعي اليه عليها بمجالسه
بطلبها اليه بما هو احول في سائر المقولات ولكن يقول الاحضار اذا
طلب في المقول حتى اذا اشهدوا الشهود امثارا اليه والشهود لا يمكن
الاشارة هنا فانه لا يعمل ان هذه الدراهم هل هي من تلك الدراهم المعمومة
فانه الدراهم تثبت بعضها بعضا فيقع الاشادة في غيرها على سائر المقولات
فانها تغرب ما هو الا اذا كان على الدراهم علاه ممكن تبيينها ش
محدد يشترط احضارها وفي ادب القاضي الاعلى حرجا في دايه او حرجا
في ثوب لا يشترط احضارها لثوب والدايم لان الدعا في الحقيقة المردون
والغائب وكذا ادعى انه مدم حايها له واستدنا الحاج على غيب
اما وعلى من باليه ونقصه وذلك الشي لن حاضر لكن القاضي يقول له اقتصان

لا يشترط

لوم

ذلك لان الدعوى لا تفتح الا بعد معرفة الدعوى في الجامع ادعى على امرائه
عبد له فتمت الف والعبد غايب لا تسمع الاخصر من العبد لان الارش شيع للقدس
فالميراث الحق الاصل لا يثبت في التبع وتعدا بانه في النفس مع غيبه العبد ولا
يعتبر تقهنا باسمه ونقصه لم يارش العين فصار ومن من قبل نقل وقيل عاينه
القاضي وجهه انه ادعى العين والدين واقام على ذلك البيعة والمناصر خصم في البروك
العين فحقي عليه بما هو خصم فانه حضر العبد واقبال في القضا وان قد انما
حضر الاصل سفل القضا قيل هنا في العبد الذي يغير عن نفسه دون الذي لا يغير بغير
الذي ليس كان فيها يقضي بالارش للحال لا بما لا ينافي في انفسه فامار كالبهية
ولوان المدعى عليه صد المدعي فقي بالارش لغيره بانه ولو ادعى انه فقاعين بوزن لم يمتنع
القت والبرون غايب تسمع ويقضي بالارش للحال لا بما لا ينافي في نفسه فالحضر
البيرون فان كان في الحقيقة لم يمتنع الامر وان كان به بغيره وذلك بدعي لنفسه فان
اعاد للمقي البيعة فقي القضا وله البردوك والابالارش والبردون في الكليد في العبد
اذا اعجز المدعي عن اعانة البيعة فقي بالارش للمقولة لا حرجا لها وفي جميع النسب
ادعى اعيان مختلفة لجنس النوع والصفة وذكر في نفسه لجنس ولم يفتصل فيه كاعين
خصم ونوع ولا لا تفتح دعواه على قول بعض سماحن لان من الشايع من قضى
بالاجمال ومنهم من ادعى التفصيل فيما الشروط وبما كتبته القاضي في الحاضر
عديته كرا وجاربه يتبعها كرا وتوب فتمت كرا وساير الاعيان على هذا العدل
لا يكتفي ولا بد من ان المادوية التقدرات وساير المشرو بما تختلف انواعه
واجناسه وذكر القيمة بدون ذكر ذلك غير مفيد على وما يقع ذلك كرا باعتبار
فلا بد من ان ذلك ليصير دعواه في جميع النسب ادعى تغيب منه كرا او رأس
العقب وقلغ من اشجاء كرا او في من الحطب قمتها كرا وقد لازم لا تفتح دعواه ما
لوسن النوع واللون والصفة فان له ان كان هذا في العقب ليس يشترط لا شئ
مثلا انما اذا يشترط في الحطب تختلف وهو مختول الفقيه وتدبر الفقيه ولا
الفقيه تتفاوت تفاوتها النوع والصفة انه من المرد والمرضا غير ذلك والمرضا
او باب من لا بد من ان ذلك وفي التوراة ادعى على بطل انه انلف دوا باليه عدد

فوقها كذا وانما على ذلك بينه ان ينو ان لا يكون كذا وان التام كذا فبقولها
وان لم ينو الخافض شهادته بالعلم والاحتجاج الى بيان اللون قبل للقاضي اذا كان
المقتضى من الدعوى القيمة ولا يفتي المدعي ولا الشهود عن بيان القيمة بحجة تقبل
شهادته **باب** الدعوى النوع وكذا الشهادة كانه شهدوا بالعلم والتلف والقاضي
على اختلاف القضا بالقيمة بما على ذلك والقضا بالجمهور لا يصح ولا يقضي ويجمع
في دعوى القيمة او دعوى السراويل عدد كالمسح والنوع والصفة والقيمة لا بد من بيان
النص داه او رايه برود او لا وفي دعوى الجوراء المباح بعد ذكر الاوصاف
والقيمة لا بد من بيان الوزن وفي دعوى الربا لا بد من ذكر القيمة الا ان يدعى الاثر او
ان لهذا على هذا كرجله ولربما جارت والقول للشهود عليه في بيان صفته والاقوال
شهاد الرجل على رجل **باب** ليس للقاضي ان يسأل عن بيان السبب اذا كانا عودا الا اذا
وثقت اليقينة خيرا لانه ان سأل عن بيان السبب في دعوى الف درهم ديناهة للمدعي
عليه سلمه ان يجمع يدعي سأل القاضي ان لا يجبله دعواه بدور في الصحة
وبيان الفضل يجب على القاضي ان يسأل اذا اوجب ان لا يجب وفي ادب القاضي
لا يصح للمقاضي ان يحل المدعي على بيان السبب لا بد من دعوى طلق الخال دعوى صحته
لكن يسأل المدعي عليه فان اقر به او ادعى من وجه لا يان وكذا المدعي بالقول للفرع
الغير لان هانته جود الخال كالمطوى هذا قولها وعندنا خيفة المال لازم
ولا يصدق في التهمة ادعى دعوى متفرقة **باب** ابو نصر لا يكتفي القاضي على كل
يسأل بل يجمع دعواه كلها وهكذا ذكر في الباب السابع من مجموع الحكم **باب**
الهند والى ان كان المدعى عرف منه التهمة جديده فومن جمع الدعوى وان كان غير
معموم ببلد لم يكتف بحجها وفي الثاني ان من كانت له على رجل دعوى فلما رجعها
ولانها دعوى والتعاريف ايقنت منه فمقتضى ان يكره حجت وكلف شيئا واحدا وفي
ادب القاضي ادعى على ميت واراد كذا في الوارث على الدين وفصل التركة اليه
دفعه ليرد كذا في المحدث **باب** بعثهم كلف شيئا واحدة باسما واصل
اليه شيء من تركه اسد ولا يعلن ان هذا على امك كذا **باب** عامتهم كلف
من بين اسما فاعلم ان العبد ان كان من جنس اسببها واحدا وهذا يختلف

بلغه ابله

نيسابور

المسئ فان الميرس على البنت ليس من جنس الميرس على العاقل لقائمة لا يسبها
واجب وهو واقتل بجمع من العير على العلم والبنت والوانك موت الاب شرط على الوت
والوصول لساوا ذلك لكن على الموت على العلم وعلى الوصول على البنت هكذا ذكر
في بعض النسخ وبه اخذوا وليك المشايخ والاعامة انه يحلف مرتين **باب** مسلم عبث
خراخله بالقتل من المثل الى القتل ومن القتل الى القتل او شي غير لا يقتله كذا لئلا
اخراخل كان ملكا وصار مرقوما من غير ان يقتل للخاص به من مال فانه
نوب غسله فان تلفه الخاص به من المثل الا ان يكون مرفوع لا يوجد له مثل ملك
المواضع فيضرت قيمته وان خله بالعام فيها وكذلك لا لا الخ تلف فيه وذلك
الشخص اذا اعتد او يوسف ومير للمالك ان يأخذ المثل ويعطي للخاص ما زاد المرافيه
وان اراد تركه ويضمنه فيه روايتان وان خله بالعام فيها لم يصب فيها خيرا
وصار خلا من ساعته فهو كله للخاص ولا شيء عليه ولا تلف الخ وان صب فيها
خلا قليلا بحيث صار خلا بعد زمان يشتركان بقدر كسبها واختلف على قول ان
قبل لا يشتركان عنده لا لا الخ لما قبل ملك المصوب منه بشرط الضمان والتلف
انجو لا يضر وقيل لا يضر وقيل لا يشتركان لان الخطأ ثاير قبل ملك المصوب منه
وهنا الضمان ساعدت فاشتركا **باب** ان بل عنده يأخذ المالك الخ ويعطيه
ما زاد الخليل فيها فعل هذا القول اوانتف القاضي لعل يضر وفي شرح
بكر وفي الاختيار غصب عبيد من مسلم فصار خلا او خراخل اما صبيها بالعام
وخللها وفي المعارق لو صار العبيد خراخله ان يضمنه ذكر كرسول غصب خراخل
من دم خراخل الخ لا شيء الخ ولا يضمنه قيمه الحر مسلم رهن خراخل الخ لا يجب
الخ فيها **باب** يجب ان يصلي الميرس للترتيع ولا يضر الراعي شيئا على قيار مسئلة
الخطأ على قول الخ خفيه ولو وثب فيها ما صار الحر تركه للترتيع عنه
لا شك الخ الخ وعذبا يصير ملكه ولا يشتركان خلا لا لوص فيها خلا
باب مسلم غصب من مسلم جلد ميتة فخر به شيء ليم قيمه فلما اخراخله ويعطي
للقاصب ما زاد الراعي فيه فيقوم الجلد كذا غير مدوخ ويقوم مدوخا فيعطي
الزبانه واذا اختار الخ لملغاص حبسه حتى يسوفي حقه لا يبيع الزبانه

فلم يجبه بده فان هلك بعد حبس على رص شيئا وسقطت قيمة الربا وفان
استهلكه انما يصير للرب من عندها يضمن موقوف ذكرا غير مديون وموقوف مديون
فيخرج عنه ثلثا الربا ونصف الباقي له الجذر محبوس عنده يبدل استخفافه
على صاحبه فيكون فهو تابع له بهذا البدل لا بالقيمة كما يبيع في البائع وان اراد
المالك ترك الجذر ونصفه لم يكن ذلك وعندها له ذلك لكن كيف يضمنه
قبل فضمنه قبل ذلك غير مديون وقبل فضمنه قبل ذلك
مديون وعليه ما زاد الربا ولو دفعه بشي لا قيمة له ياخذ ولا يحل انما يصير
شيئا لانه ليس للناصب فيه عين مال فاشبه انما هو ولو اتلفها انما يصير
قيمة مديوناً وانما هو عليه وباعا على الصواب

باب المزارعة

اصلها صاحب البذر والخل يكون مستاجر للارض او العامل
ابو حنيفة المعاملة والمزارعة فاسدتان لانهما لا يتحلان للارض والعامل
الحاج وان لم يمدد فلا يصح اجرة وقال الاجاب اربان كالمضاربة وبالب
المناقص المعاملة جائز والمزارعة فاسدة لانها للماملة لانه عليه السلام
وقع القيل في العمل حين معاملة وارضها من اربعة بجا وطوبى جوارها يبعث
اجارة في الابتداء وتضمن شركة في الانتهاء وشرايط محققا على من ارباها
سهميان النصيب لرب المال له النصفه الى المناقصة وبين ان له البذر
جعله للبحر المستاجرين الواجب سأل الله الذي بينهما تلك المزارعة وبين ان ما
يزرع لاختلاف الارض لثلاث البدن في اعاده ووقع الارض لشركة من تحميل
النصفه بالنقص من الارض ومن العامل يكون قادرا عليها وشرايط محققا
كونا لخل صالحة لخرج الثمرة منها وان النصيب على وجه لا يقطع الشركة
في الخارج والتحصيل للبحر ومن العامل وان لم يكن الله القيان ان لا تقع
كالاجابة والمزارعة وفي الاستحسان مع ونفعه احد عشر ثلثا السنة
خلافا للمزارعة لان اعتبارا لعل للمعاملة معلوم عادة ووقت ادراك الثمرات
فاحصا فصار كالذكر وفي المزارعة متفاوت فاجتبا فلو جبر عن ان له ان

ثم

وج

بلغ مقابله

يعم مزارع استأجره اخذ ابو الميثاق الشاهد والمزارعة من النعم
واحد كما في المعاملة ربه يضمن من نصيب العامل والرب نصيب نفسه جازا للمعاملة
الى بيان نصيب العامل فان صاحب البذر والخل من الخارج يملكه ولو لم يضمن
نفسه ولو لم يضمن نصيب العامل لم يجز قياسا وفي الاستحسان جاز لان نصيب احد
الشركيين ان الباقي للآخر شرط الحب بينهما وسكان ذكر الترخار لا الشركة في
المقصود ثابته وانما لصاحب البذر لانه من يزرعه وعنهما يضمن ولا يضمن ولا يضمن
وعرض الخبير الذين يتماكلون للعرف ولو شرطوا البذر في ما يشترطون في البذر
لانهم للمقصود ولا شركة فيه وكذا الوشرط البذر والخل لا جوارها ولو شرطوا البذر
والبذر لصاحب المديون ولو شرطوا للعامل نفسه المزارعة وكذا لو دفع المزارعة
مزارعة دفع ارضا الى رجل على ان يزرعها بقرطه فاخرج من ثمره ثلثا الربا والثلث
لرب الارض ولو على القلب والبذر في الارض والشرط كذلك ارضان في المكان
واشترطوا المكان لاحدهما والبذر للآخر وكذا في الربطة اشترطوا البذر لاحدهما
والبذر للآخر او الثمر لاحدهما بعينه والعصر بينهما او على القلب وكان ذلك في
المكان والربطة يزرعها بالتجر لانها شائتان مختلفتان لكل واحد منهما مقصودا فاشترط
احدهما لاحدهما يقطع الشركة بخلاف البذر لانه غير مقصود في كل واحد منهما فثبت
المزارعة فالحاج لصاحب البذر لانه يزرع من يزرعه ولا يخاف جرحا لعله او
ارضه وفي الشرط لا يجوز للمسي عند ابو يوسف وعند محمد والفقهاء بل لا يجوز
وذكر انوا اشترطوا ان يحتطبوا ويباعوا على ان الثمر بينهما فاحتطب احدهما واعانته
الاخر فله اجر مثله لا جوارزه ينفق المسي عنده وعند محمد ماله وكذا
الاختلاف في المضاربة فانما هو للغير لذلك الاجارة لانه مال البذر يضمن
وحد منه الرضا يسقط ما زاد على المسي وانما يوجب لصاحب البذر قدره
بالفضل لانه استفاد من غيره حتى لو كانت الارض له لم يضمن في لانه لا انتقال
للمحاج بالانفصال انما هو استأجر رجلا ليعمل له في ارضه مخروطين له المحاج ولو
مخروطين له قدر يزرعه واجره ذكر بكر وعند ابو يوسف يوجب له الكل في كلها
وعن ابن قنابل لو شرط ما فاته في ارضه او كرمه فاخرج يوجب له نصف غلات

ارض

بهم

واجره

م

نعم به د آية غاب له ما زاد فيها وعن بعض الرهاد ان المأدبة في كرمه في غيبته
فانظر قطع الحكم في ابوالشبح لانه بالقطع خصوصاً اذا وقع من غير احتساب
العامل ارباب الحكم ولكن لم يصدق به له كان حشاً في التناهي لا تفصل ان يصدق للحاج
لان المأدبة فيه ثلاث ابدية لان الحلق لا يقع فيها بل يصير طبعها شيئاً اخر ^{يصدق للمزارعة}
ستة انواع ثلث منها جارية وثلاثة فائدة لمجازرة الارض من واحد والبذر والاول البذر
من اخر ويكون هذا استخبار الارض ببعض الحراج ابتداً وشركه من منفعة الارض ومنفعة
العامل ياد وانما انتهى الى ان العمل من واحد والبذر والارض والبذر من اخر فيكون هذا
استخبار العمل ببعض الحراج ابتداً وشركه من عمل ومنفعة الارض وانما انتهى الى الثالث
البذر والارض من واحد والعمل بالبذر من اخر لان البذر اتم العمل فصار من الآلة الى
العمل واستظهار العمل للبذر عليه الفاسدة الارض والبذر من واحد والبذر والعمل من
اخر لان منفعة العمل للبذر ليست من غير منفعة الارض بل تنطبق بها لهما فصار استخبار البذر
لحراج نفسه وهو العمل لان الشرح ورد باستخبار الارض او العامل لانه هو الاصل في هذا المبدأ
رض الى يوسف اجاز ذلك وجعلها تبعاً لارض كما جعلها تبعاً للعامل والبذر من واحد
والارض والعمل والبذر من اخر لان الشرح لم يرد باستخبار الارض والعامل والحراج
لصاحب البذر بل يرد في اخره لصاحب الارض والبذر فرض عليه وعن يوسف في ذلك
وجعل البذر كرام المالك في الحضارة وبه اخذ المصنف في صوحن والاشكال البذر والبذر
من واحد والارض والعمل من اخر لان الشرح واستخبارها جميعاً لم يرد ^{استخبار البذر}
من احد البذر ومن المأدبة من المأدبة لاندان ومن الاربع الارض فتبقى رسول
اسم الله عليه وسلم والفساد والخروج الربيع لصاحب البذر وجعل عليه اجبر
الارض والعمل والاندان لاستيفانها فيهم بعد فاسد فاسد نوع في المعاملة والمزارعة
على المزارع والعامل في الحفظ والسقي وغير ذلك فحق في الزرع والتمارح في الزيادة
فاذا انتهى كان العمل في الحصاد والحصد والتجمع والرفع الى البذر والرياسة والتدريج
ولحفظ وغير ذلك عليه بقدر حاجته وكذا اراد تفصيل الزرع ونظم التمارين التي
لها انصاف العتد كما حصل ان كل عمل في الحراج الزرع العتد لا بد منه وعلى المزارع في
المأدبة وعلى العامل في المعاملة الحلق العتد وكل عمل في المأدبة يحصل انما دقة

الزيادة على العتد لا يكون عليها به ومن الشرط ولزوم الكراب والسقي عليها هذا
التفصيل الثاني وقيل احصاء لما يقرب الارض على المانع السقي بعد العمل
وقيل الابل ما كان من السقي على العامل مثل فتح فوهما نهرا الصغيرين الذين لا ان
سعدوا ولا في موضع اعتقاد الخلف منع المأخوذ بنش الفخ على الدافع ^{شوط على}
المأدبة شحنة الكراب وكرى الانها بارسا الثالث يحويها ما يقع فيه بقدر
انقضا المزارعة انفس ذلك المزارعة لا تشترط عمل من المزارعة لو الوضآن
هذه في بلد لا سقي انفسه وكذا في بلاد اعتادوا ذلك واشترط كرى لجراول
قيل يفسد وقيل لا لاشياء لا يلقى بعد المزارعة والاطل بكر حفرها بالعال ^{في}
ويستعمل على المزارع والتدريج بعد دفع الخلف بعد بكل حال هو الفساد
وان كان البذر من المزارع فله اجبر مثل ربه واصلاح مسانهة لفعله ذلك لرب
الارض بعقده فاسد ولو فعل ذلك لنفسه من غير شرط فلا اجبر وان كان البذر
من ربه الارض وقد اشترط ذلك على المزارع فله اجبر مثل عمله ولو شرط على المزارع
كرهها واصلاحها جاز لا تعليمه من غير شرط كاشترطها لتجهيز السقي واصلاح الارض
والبايعة والخرج وما كان من عار فله على المزارع وفي العتد شرط الحصاد
والدراية والتدريج والمحل الى بيت رتب الارض على المزارع وكذا اختيار البذر وبه
يقف في الثاني ان يوسف اجاز شرط الحصاد ولم يشترط الجراول على العامل
لان العتد في التمارين اذا ادركت يقوم ما لصاحب العمل فلو حصد المزارع وجعل حصاد
بغير انذار الدافع من غير انذار شرط ذلك عليه فخصه الدافع مضمونه عليه ولو شرط
الفاخر عليه ذلك فتعاقل عن الحصاد ^{الذي بين حشمة الدافع} وذكر ابو الميث هذا
اذا احتراخيد لا يبعد العمل الناس فله ^ك هذا بناء على ما اختاروا من المصالح
على خلاف ظاهر الرواية في حقه اشترط هذه الاعمال على المزارع اما على
ظاهر الرواية لا يفسد كيف ما كان لان الشرط لما لم يكن كان ذكره وعدم
ذكره سواء ^{شروط} على المزارع ان سرتنه ما فوهما ربا واجبه في ثلثيها
المأدبة وهو ان يكون البذر من المزارع لبقا اثر السقون بعد انقضا المزارعة
ولا يجب له على ربه الارض في السقون لانه اسهل له بنفسه وكذا الوشرط السقون

على مقابلة
شروط

على رب الارض لان المزاج صانع ثمر السوي بعض الخارج وهو فاسد وعليه قسمه
 السوي والخارج يكون البذر والسرير من رتب الارض فيخرج ذلك كدفعه
 شرط المزاج على رب الارض ولا ياد اليه باد واما الدابة التي تنسجها
 فيخرجها البذر والعلل فيخرجها البذر وهو ان يكون البذر من المزاج لان المزاج
 عمل هذه الاشياء كاستنطاق العمل الجيد والثاني ان شرطه هذه الاشياء على رب الارض
 واليه لان هذا السجاء المزاج بعض الخارج والبال ان يكون البذر وهذه
 الاشياء المزاج لانها استنطاق الارض بعض الخارج كل ذلك خارج ولو كان البذر
 من الخارج وشرطه من عمل الدابة شيئا معلوما غارت الارض فبدت لشرايع العلف
 من رتب الارض بعض الخارج في المزاجه وكان البذر من رتب الارض ليعمل العلف
 من المزاج شرطه على المزاج ان يساخر من ماله جاز من ماله كان البذر لان
 العمل على المزاج من غير شرط ولو شرط ان يساخر من ماله جاز من ماله كان البذر لان
 اشترطه الاجر عليه كاشترطه العمل وكذا لو شرطه من ماله المزاج على ان يرجع
 على رب الارض وكذا على ان يرجع وفي الخارج لا يمين كاشترطه بعض العمل عليه
 ولا يشترط هذا الخارج فانه لو شرطه اجرا لخر من رتب الماله الجاز لا يشترطه
 ولو شرطه من ماله المضاربة ومن رتب الماله بدت المضاربة لانه شرط
 لا يقتضيه العمل ولو شرطه على المزاج ان يساخر من ماله بدت المضاربة
 لا يتبين ان الاحتياج لا يحدده ويقتضيه تنبيل امامه العمل ان يشترطه
 وانما على يمينه شرطه الخراب على رتب الارض واليد من المزاج لم يحد
 لا يتبين على رتب الارض من غير عقد فيكون شرطه الخراب بعده حاله
 الشراء فلا يكون وان كان البذر من رتب الارض ان يميز للكراب وقيل ان ذلك
 لجهالة رتب المزاج لان السلب يتغير في رتب المزاج لان المزاج يتغير
 كروية وكذا لو شرطه على رتب الارض البذر لكان البذر لم يعمل العامل حتى
 يستنطقه ان العامل رتب الشرع في العمل لان رتبها من رتب المزاج وان لم يحد
 بغيره ولو كان البذر من المزاج فيشترطه في الشرع في العمل ولا كما هو في رتب
 رتب المزاج لان رتب المزاج رتب المزاج رتب المزاج رتب المزاج رتب المزاج

الحلقه
 الخارج

ويقوم عليه ففعل الخارج عنها لان الاجنبي لو فعل ذلك بامر المزاج كان ذلك نكاحا
 الدافع خلاف الحياط مستعين بربا النوب في الحياطه لا يتو الحياطه بذلك الجواز
 الدافع ذلك غير المزاج كان مستندا والخارج له كما لو فعل الاجنبي ذلك غير مزاج
 ولو بدوا المزاج وسفاه فلما بدت قائم عليه الدافع بنفسه وجرا حتى يستنطقه
 كان متوكل على ما فعله لانه لم يمت اعتقدت الشرط بينهما ففعله لا يميز بينهما
 لا قبل المقتض في هذه الحاله ولو بدوا المزاج حتى استنطقه الارض ان كان استنطقه
 وبغيره في المزاج المدافع لانه لم يوجد من المزاج اذن له بالسلب لا تنصيصا ولا حلالا
 المزاج في مثل هذه الحاله لا يكون طائفا بامر اجاباته مصارا للدافع سلبا البذر
 بالسلب وان كانت لا يخرج الماله بالسلب في القياس كذلك لانما استنطق به الشرط
 وفي الاحتياج للخارج بينهما لان المزاج في مثل هذه الحاله طالب من كل اجاباته
 بالسلب لانه مصار كالمسافة بعد ما بدت وعلى هذا القياس والاستحسان لو سفا
 اجنبي غير المزاج ولو لم يبد المزاج حتى اخذ الدافع البذر ومنه فيزوه وسفاحا
 تبين ان المزاج لم يزل يسفه ويقوم عليه حتى يستنطقه الخارج للدافع لانه لم يبد
 في المزاجه ولو فعل ذلك لا يحدده فانه ما دل المزاج لانه لا يزوج والمزاج في خروج
 ولو بدوا المزاج ولم يمت حتى سفا المزاج وتعلمه حتى استنطقه الخارج بينهما
 لان عمله مستحق العقد ولا يعمل متوكل اذا طالت الحاله هذه كذا فعل الدافع
 يعاينهم لان عمله غير مستحق ولو سرق لو دفع بقلا مراعاه انه كمنه يعمل حتى
 الشرط بينهما فقلت ينبغي ان يعمل قدر ما له اثر في الغزو وفي الشرط
 دفع الزرع مراعاه انما يكون اذا كان الزرع نوحه الماه وفي اللان دفع كوما
 معادله وفيها التجار للاحتياج الى عمل سوى الحفظ فان كان الحياط لم يحد
 ثم نقابل الادراك ونلان الخط يكون للشار زبانه والالمرجوع والهند
 بذر في ارضه فسقاها حتى ادرى الزرع والزرع المساق فسادا وعليه
 فتمه الحب مبدورا ان سقاها قبل ان يفسد الحب في الارض وان سقاها
 بعد ما فسدت قبل ان يمت نباتا لم يفسد فتمه سقيته في القياس عليه فيفضل
 الارض يقوم الارض من ذوقه فترصد ويقوم غرت مبدوره فيغرم نقصان ما بينهما

الجارية والمجان كنهما وفي جمع برهان والعبد والنزع والدار التي اشتريت
 كذلك وفي المشتاقين محمد كذلك في المرافعة **والا** لا يثمه
 الموت الرب **دفع** أرضه الى رجل من اربعة بال نصف فربها حفرها ربها
 وسوى مسانها ثم استحق لأش على العاقل نصفه وعمله ولا على المحتل لانه لم
 يامر به وعلى الدافع لان عمله انما يقوم بالخارج ولذا لو لم يستحق لربها الرب
 الارض والبدل ان لا يزعم بعد كرمها المزارع لما في المرافعة من اثار البدل واد
 لحاجة طهر من المزارع خاصة على الزرع فله ذلك ولاش للمزارع لكن اقتوان يرضي العاقل
 بشي عام الله لا تملك له يادنه لاهل وجه التبعية وهذا لو بيع الارض بعد
 ما كرمها المزارع نال الاجرة وكذا لو بيع المزارع العقد لعدد المزرع كان لرب الارض
 ان يزعمها من يده ويدفعها الى من يشاء ولاش للمزارع بعله على احد الا ان يرضى
 المدفع اليها لما يشاء وكذا لو كان البدل من المزارع فبدا له ان لا يزعم
 لا شئ لرب الارض من ارضه لانه العقد ودفعه الى المنافع لكن بوصف البقية
 فأوجب المقيم بالخارج ولو خرج الا ترى ان الخارج لو خرج لا يشي الجور
 في الشافي وفي التبعية على المزارع في الارض والبدل ومثله او من رتب الارض ثم استحق
 المزارعه بوجه ما قبل المزارعه فلا اجر له فيها عمل وكذا الموزع ولو يثبت البقية
 وفي الشافي البدل من رتب الارض فزعمها المزارع استحق الارض قبل ان يخصص
 من المزارع والدافع لانها لها غاصب فلا يستحق وانظر المزارع ان يشاء ويخص نصف
 المزرع مقلوقا وان شارك على الدافع رضى نصفه نصفه بقاء لا يمتد عهده وهو كالمزك
 اذا نفي بقاء استحق الدافع ونفي الباقية الراجحة ببقية الباقية الباع انما يكون تسليمه
 الى الباع وان شارك في النصف خلاص الشئ اذ ان شئ استحق لم يرض وكذا لو اشترى
 دارا او ارضا في احداهما في نصيبه ثم استحق ذلك الموضع لا يرجع على غيره ببقية بقاءه
 ولو وقعت القسمة في ارض او ارضين رجع نصف قيمة الباقية الى الباع خلاصا لما كان عليه القسمة
 من المفاضل في يرجع عنده ولو استحق الارض بعد المرافعة قبل البناء فانها
 المستحق دنف ما زاد في ارضه بان يعمد بدوه او غير مبدونه فيرض فضل ما بينهما
 وانما دفع مثل البدل وان شارك رتب حتى تمت بامرهما بالظن ولو اوجبا المستحق

نام

لم

المرافعة
 المرافعة
 المرافعة

المرافعة

المرافعة

المرافعة فقد بينا في الاجارة من مسائل المعامل في موت احدها واعتنا الله
 والاسحقان كسائل المرافعة الا في مسائل ان رجع على العامل اجره في نصف
 الارض الى ان يخصص وفي المعاملة لا يوجب على العامل اجره في نصف الارض اذا ترك
 الى ان يدور **الثانية** ان مدة المعاملة لو انقضت والقرير لم يزل على العامل
 وفي المرافعة العمل عليها **الثالثة** الخيل اذا استحققت مع المزارع العامل على الدافع
 باجر مثل عمله لان الاستحقاق للخيل استحقاق للمزرع من الخيل فاذا استحق المزرع
 فقد ورد الاستحقاق على اجر عمله فبطلت التسمية بخلاف المزرع لان استحقاق
 الارض ليس باستحقاق للمزرع لان الزرع من المزرع والبدل ولكن لبعض الدافع
 ببقية بقاء لانه لو ما شرط فرجع بعمته ثابتا لا فرق للمعدن في **قوله**
 الزرع لم يسلفا الزرع ان لو اخذنا الزرع بصف الزرع مقلوقا رجع على الدافع
 باجر مثل عمله لانه لا يسلم له الشرط فصار كالمستحق والرافع دفع تحمله بمعاملة
 بعد ما حصر ملحقا و لم يرض المدة حان بخلاف المرافعة والفرق ان الخيل اذا هلك
 ثم راعا لم يرضها فاستغنى عن الذكر بخلاف المرافعة كذا فرق الشافي وفي القسمة
 يجوز ان يشاء **دفع** ارضا وادرا مزارعة بال نصف ليس لهما ان يقيم في مقامه
 ليلو في نصيبه له والعمل عليه لان الدافع لو فرض بشركه غير وان فعل وعلى
 الثاني الخارج بين الحدك **والثاني** ما شرطها لصاحب البدل لغير البدل
 ايها ما كان ضمن **الاول** لم يرجع على الثاني لانه ملكه بالخيار وان ضمن
 الثاني رجع على **الاول** لان الفعل لحقه من جهة وان اشقت الارض فلما ان ضمن
 الثاني دون **الاول** خلافه **قوله** رتب الارض لاول اعليه رايك على الدافع
 الى الثاني ونصف الخارج لرب الارض ونصفه للثاني ولا شئ لاول الا ان يكون له رتب
 الارض اعليه رايك فافرقا **قوله** الله بينك احسبي يكون النصف بينهما ولو لم يزل
 اعليه رايك فاشركا **الثاني** على المزرع الثاني يبدد والاول يبدد ولا يرض
 على الخارج بينهما ففعلا بالخارج معهما ونصف **الاول** ابدد لصاحبه ولا يرض الثاني
 لانه لو لم يزرع يبدد ولو اشقت الارض فضا ولو كان **قوله** اعليه رايك فاشركا
 الشريك ونصف الخارج للثاني ونصف **الاول** من **الاول** وبين رب الارض لانه

ادرك

يسلم

جعل للزراعت ما غني من بذرته وان كان البذر المزارع قد جمع بدها الثاني فالعصف
 الرب الارض لانها لا تملك الاثر في مالها وهذا لو كان البذر الثاني لانهما استاجرا الارض
 بعوض الحراج لم اجراما من الثاني ولو شرط الثالث لثاني في المزارع حراجا لرب الارض نصف
 والثاني الثلث وللاثر المسمى الحراج يكون قد لم رب الارض على حراج زراعتها بغيرها
 حصيد يكون لربها بينهما ولو دفعها الاول الى الثاني لينزعها الثاني بذرته على الثاني
 الحراج للثاني فيفعل فان الثاني الثاني والثالث لرب الارض ولما على الاول اجزئها لثانيه
 لعدم سالمة ثلث ما شرط له وذكر الوكان الثاني ولو شارك الاول مع الثاني على ان
 يعطيه بذر الاول وسد مثله من الثاني على الحراج بينهما فنصفه للثاني لانه من
 بذرته ونصفه بين الاول ورب الارض ورب الارض على الاول اجزئها نصف ارضه لكان
 الاول نصف من الثاني فوج دفع ارضه الى رجل على ان يزرعها بغيرها لربها والحراج
 بينهما لم يجز لانها صار كانهما لرب الارض نصف ارضي سدر الحراج لكان ان يزرع
 نصف ارضي يزرع الحراج في هذا فاسد لانه جعل نصفه نصف ارضه اجزا
 لعله في الميثاق فنصف الحراج بينهما حكم البذر ولا اجر للعامل لعله في الميثاق لربها
 الارض اجزئها نصف ارضه ونصفه للعامل باذاعا ما غرم وذكر الوشرط للعامل
 او لرب الارض ثلث الحراج او شرطا لربها الملاك والحراج كذلك دفع ارضه الى رجل
 على ان يعلما بذرهما الحراج بينهما فمعي نصف الارض منه ولو شرط في الحراج
 للدافع فبذلك لانه صار كانهما لرب الارض نصف ارضي يزرع الحراج في هذا فاسد
 وارضه كانت نصف ارضي سدر الحراج في هذا فاسد لانه جعل نصفه نصف ارضه اجزا
 فنصف الحراج بينهما حكم البذر ولا اجر للعامل في الميثاق وعلى العامل اجزئها نصف
 الارض فيعطيه لانه قد ما غرم وذكر الوشرط لثانيه للعامل فبذلك لانه صار كانهما
 لرب الارض نصف ارضي يزرع الحراج في هذا فاسد لانه جعل نصفه نصف ارضه اجزا
 وعلى الحراج كذلك وهو فاسد لانه جعل نصف ارضي يزرع الحراج في هذا فاسد
 منه والحراج على البذر ولا اجر للعامل في الميثاق وعلى العامل اجزئها نصف
 سائر في ذلك فبذلك لعله في الميثاق لربها الملاك والحراج كذلك دفع ارضه الى رجل
 وبها يعمد اجزئها فاسد اشتراكا على ان يعلما بذرهما فنصف الحراج الملاك والعل والعل

سدر

لم يجز لانها اشتراط الاجرة في الميثاق والحراج على البذر وعلى صاحب ثلثي البذر اجزئ
 سائر الارض لشرطه ولو كان البذر ثلثا للحراج الملاك جاز وبغيره غير الميثاق
 ارضه من صاحب الثلثين ومن الثلث في ان يفسد لا سدر او اذاعا فيهما ارض
 متهما دفع احدها الى صاحبه لينزعها بذرته على الحراج بينهما لم يجز لانها على الارض
 اجزئها فمعي سدره دفعه اليه مزارعه والنصف الذي لشرطه دفع المزارعه
 اجزئ الحراج وهو فاسد لقطع الشركة في الحراج لصاحب البذر وعليه سدر ارضه والحراج
 ولو كان البذر ثلثين للدافع فبذلك لانه صار كانهما لرب الارض نصف ارضي يزرع
 على الحراج على ان يزرع نصف البذر لثانيه في ارضه على الحراج في ذلك فبذلك هذا
 استحباب المزارع ليقضه البذر وهو فاسد لقطع الشركة في الحراج لربها ارضه
 وتخلو لربها الحراج حفظه واسقه على الحراج لثانيه فبذلك لانه جعله
 بازا الحفظ شيئا والحفظ عليه والحراج لربها لانه بذر المزارع اجزئها لعله دون
 الحفظ وهذا لو دفع الارض للمزارع مزارعه ولو كان ارضه ايضا والبذر لربها المزارع
 حاربت على الشرط لان المزارع يصير مستاجر الارض فيطوّل الرهن وان كان البذر لربها
 حاربت ايضا لانه يصير مستعيرا للرهن ومستاجر الارض ليعمل بعض الحراج لم البذر ان
 اجبها اليه بعد دفع الخلف ولم يمسك دفع الرهن الى المزارع مزارعه ويحان
 لا بيع اما اذا كان البذر لربها المزارع فبذلك يصير دائما البذر مزارعه وبغيره الارض
 من المزارع فيه لانه المزارع لا يملك الرهن وان كان البذر لربها المزارع فبذلك لانه
 يعمل بذرته في ارضه فليكون هذا مزارعه وبطلان الرهن يقتضي صحة المزارعه
 دفع بذر الحراج الى صاحب الارض على ان يزرعها فيها والحراج لصاحب البذر جاز وصاحب
 البذر معين بنفسه بمزارعه وان قال على الحراج لرب الارض جاز لان عمله وقع
 لنفسه وصار مستقرا بالبذر ولو كان ارضه في ارضه لربها الحراج على الحراج
 لك لم يجز والحراج لصاحب البذر لانه لما كان ارضه في ارضه لربها الحراج
 على ملكه عليه اجزئها للعامل والارض لاستيفائها منها فبذلك فاسد ولو كان
 ارضه لنفسه على الحراج في الحراج الحراج لرب الارض لانه لو كان ارضه
 لنفسه لارض فبذلك لعله في الميثاق لربها الحراج في ذلك فبذلك لعله في الميثاق لربها

الميز لان اسمها ان العمل هو من استحقاق المبدد ولو قال ازرع
 في ارضي كذا انما لمعاك بعد استغراض شرط اذ فخرج الوظيفه
 والباقي بينهما لم يجز لانها ان لا يخرج الا ذلك القدر ولو شرط اذ دفع العشر
 او حراج المقاسه جاز لان هذا شرط لانظره الشركة ولو لم يعمل لا
 يدرك ما ياحد السلطان من المقاسه والموقف فاما ملك على انما اخذوا الباقي
 بيننا فمن اهلها كان المبدد لانه قد باخذ الموقف ولا يخرج الا ذلك القدر
 وكذا الوشرطان في صاحب المبدد قدر بدله والباقي بينهما لم يجز شرط
 صاحب الارض والمبدد بعد حصول الحاج للمزارع شرطت لكل ثلث و
 المزارع النصف فالقول لصاحب المبدد لان اربع سحق شرطه والسبه
 للمزارع لانها الزيادة ولو اختلف قبل المزارعة عاها وترا اذ انهم حال قيام السلعه
 وهو نفع الارض اما لعامل وسد اعين المزارع لانه يلزم ابداه بالعمل وانما
 البينه قبل الخلف ليعمل قبل النصف فالينه للمزارع وكذا لو كان المبدد من
 المزارع غير ان رب الارض هنا كالمزارع ثم هو المزارع هنا كرت الارض ثم
 المزارع والمبدد منه بعد حصول الحاج لصاحب الارض شرطت لكل ثلث و
 رب الارض النصف فالقول للمزارع لان اربع سحق شرطه والسمه لرب
 الارض لانها شركه ولو و رب الارض شرطت في غير ارضه
 المزارع بل النصف فالقول للمزارع لانه يكر اجزى بل الارض والسمه بينته ايضا
 لانها شركه وهذا لو لم يخرج الارض شيئا فاختلغا وكذا لو كان المبدد
 رب الارض غير ان رب الارض هنا كالمزارع ثم هو المزارع هنا كرت الارض ثم
 ولو اختلف قبل العمل وادعى احد هاشم النصف والاخر شرط النصف للقول
 لمضى العقد لانه يتكفر في العقد والينه لمضى النصف لانها الزيادة و
 اخذت الارض ثلث للعامل شرطت لك النصف وزياده تقدر و المزارع
 بل النصف فالقول لانها التنازع النصف الذي هو العقد ورب الارض يدعى
 شرطه اياها في العقد وهو يكر والينه لرب المبدد لانها زياة شرطه
 وان كان لاس ذلك معنى وحيا الفساد وفي جميع النصف على هذا احد المتعلقين

للمزارع
 بل مقابله

قال كانا لبيع والصلح بطبعه قال الاخر كان كره اوقال احدهما كان الميز
 وقال الاخر كان فيه مواعده لو اذاعى احدهما انما اقر له بكذا طابعه و الاخر
 سمكرها فالقول لمضى الطوع واليقات لنهاها لها صلافة والينه لمضى
 والكه لانها تم خلافا لها صلافة وان كان ذلك لان في محو الفساد وفي التوبه
 عن التمسك كما يقول القول لمضى الكره لانه مكره وكان في الاستحسان والارقال
 القول لمضى الجواز والعهد والينه لمضى الطوع وهكذا قاله البعض و قال
 الاستحسان السبه بينه الاكراه والآن يقول هكذا وجه فيق و الاستحسان
 يوسف لو اقرته فعل كذا وهو مكره وادعى القول انه نفعه وهو غير مكره و وقتا
 وقتا واحدا او فريعا او ابنا واحدا فالينه للمقر والقول للمقره و في الجبهه
 وهذا الوادعي الواهب المبهة عن كره وادعى الموهوب لغيره فالحق في القول
 لانه يدعى المبهة ولو ادعى رب الارض انتم شرطت له النصف الاقضية و
 المزارع بل النصف فالقول لرب الارض لانكاره الشركة والينه للمزارع لانها
 ولو اخرج الارض فقل المزارع شرطت لي النصف وقتا و رب الارض
 النصف فالقول لرب الارض لانه اجبر مثل العامل والينه للعامل لانها
 القدر طاهرا و ولو و العامل شرطت لي النصف الاقضية و رب الارض
 بل النصف فالقول لرب الارض لانكاره اجبر المزارع والينه بينته ايضا لانها
 الزيادة طاهرا و لو اختلف قبل العمل قل المزارع شرطت لي النصف وقتا و
و رب الارض بل النصف فالقول لرب الارض على ان يثار قول اخر حفيظ على قول
 من اجاز المزارعه لانه يدعى المبهة وقال القول للمزارع لانكاره لزوم العمل والينه
 للمزارع بلا خلاف لانها الزيادة طاهرا و لو قال المزارع شرطت لي النصف
 وقال رب الارض بل لي النصف وقتا و قال القول للمزارع لانكاره زياة تقدر فيفسد
 به العقد والينه لرب الارض لانها الزيادة طاهرا و ولو و رب الارض
 شرطت لك الاقضية و المزارع بل النصف فالقول لرب الارض
 لانكاره الشركة والسبه للمزارع لانها لو كان المبدد من المزارع كان حاله
 في جميع هذه الوجه منزله رب الارض من كان المبدد منه و

ينقسم

النصف

معامله ثم زاد احدها الاخر من نصيبه السدم ورضي بذلك الاخر فان كان
ذلك ثانيا استحصا الزرع ونزل تمامه على المجران لانه يجوز ابتداء العققل
هذه الحالة فان لم يكن الزيادة به وان كان ذلك بعد الاستحصا والتناهي
فان كان لا يرد ما يجب البذر والخل لجزائه لا يلتحق بالعقد مكانه
شايخ فيما ينقسم وان كانا زرايعهما او عاملا جاز وهو حط من اجرة واسا علم

كتاب الذبايح

لاباس بالذبح في الملقح كله وسله واعلاه واسفله للحريث الذكاة ما بين اللب
والخصى اي ما بين الصدر والرقن والمنون في الملقح وهو الطوق في صدره
وهي قايه وفي البقر والغنم الذبح وهي شقجه فتدفع بالخنجر او حرا يد
لوعلى عذما الى خلف الفم الشرج وكل عذما الوجود الذبح ويكره لها الفة السنة
لودع بالخنجر لكره دفع الشاة من فمها او ضرب راسها بالسيف وحزها
ان لم تكن حتى تفلح العروق حل لوجود الزكاة في لحمها وكره لها الفة السنة
دفع بعض من ذراع او قرن او عظم او سن او عود او نصب او حجر محدود حل لانه
جائز لكرهه في اعيان عليه فيكره خلافه للمنزوع لانه يقتله ما لم يقل
فيكون كالخنجر عروق الذبح اربعة الحادوم وهي جحرى علف والمري وهو
جحرى الماء والودجان وهما عرقا في الحلق والحلست بقطع الكل عندما الي
لان لكل اصل وعذما في خنفيه اذا قطع ثلثا منها ايها كانت حل لوجود قطع
الاكثر وعن ابي يوسف روايت احدها هذه والثانية يشترط قطع الحلقوم
واخرى لا الحلقوم اكرها فكان ملاك لا بد منه والاشاة تفلح الحلقوم
والمرى واحد او جحرى لان المرى اصل ايضا واحدا او جحرى من جنس الاخر
ينوب عنه واربعة قطع الثلثة فيها المرى والخامسة قطع الحلقوم والمرى
لان هذا الحلقوم على جحرى عند جحرى لا بد من قطع اكثر كل واحد من هذه
الاربعة لان لكل اصول ولا ينوب احدا او جحرى عن الاخر لانه مثله فلا
يستبعد وان تفلح البقيت بغيره واراد به ذكراهه الحنجر لكن من عادته جحرى ان تفلح
موضع وجد نصيب القول بالكل او بالحرمه وفي كل موضع لم يجز في موضع الحنجر

يقول يكره او لا يكره في موضع الحنجر يقول اكل وشره يقول لا بأس بأكله
وكل ذكاهه يحرم كذا روى عن ابي حنيفة وجهانها قال المراد بالذكاة الحنجر
وفي الممارق روى الحسن في المكره والشبهة انها الى الحرام اقرب وكذا عن ابي
في الشبهة وفي المواضع تنحوا الى المكره والختان عاقلة او خنيفة ولبوسه في
الى الحرام اقرب كيف وعن جحرى مكره وحرام لم يرق الدليل لانه
واسم الرسول موصولا لغيب واو بهما على وجه اما ان يسمي جحرى او خنيفة
او يوصفه وفي كلها حل لان اسم الرسول يرفع عن سبيل العطف فيكون مستديرا
لكن يكره لوجود الوصل صورة وان ذكر مع الوان حلقه لانه يسمي ذكاه
لهما وقوله ابن مسعود رضي الله عنه جسدوا التميمي وان رفعه
حل لانه كالميتة وان نصبة اختلفوا فيه قال وعلى هذا القياس لو
ذكر اسمها اخرج اسم الله وان ذكره مفصلا عن اسم الله قبله او بعده لا بأس به
لانه عليه السلام كان يقول العم يقبل هذه عن امه جحرى من شهدك بالوحيانية
ولي لا يبلغ وفي الشافي سمي ثم عمل او اكل او شرب او تفلح ثم دفع انما لم يقطع
العود يحرم والاشاة اصعب شاه رسي ويبدل سكن فوضعه ورفع اخر ذكاهها
به حلت لانه سمي عليها وبذلك لوسي عند رساله كلها او ان لم يرسل غيره او عند
رسيه سمها رسي غيره بتلك التسمية لحل لان التسمية هنا ترك على الصيد لا على
بيده بل على الله وقد روي غيره اصح شاه ووضع المكنى طحلته رسي دفع
عنه بتلك التسمية لربا كلها وبذلك لوسي عند رساله كلها او ان لم يرسل غيره او
عند رسيه فاصاب صيدا اخر حل وقوله مالك والشافعي اذا اغترب
ما عينه لاكل وفي الايضاح عن ابي يوسف رسي سكره فاصاب صيدا ففي حله وان
وفي الكافي رسي في ثياب او اسدا او خنيفة فاصاب صيدا حل لان يكون الحنجر
اهليا وفي الشافي لا يحل لعدم الارسل على الصيد ذكر الرشي وقد روى
الطبري وثبوته فاصاب صيدا ولوري طير فاصاب صيدا ولو عرف الطير انه كان
اهليا او حشيشا حل سمع حسا وطنة صيدا فرماه او اسل كلبه او ارضيه فاصاب
صيда فان كان ذلك من صيد ما كولي اغتربا كولي حل ما صابه لان الجحرى جحره

ذكاة وان كان ذلك من انسان او غيره من الالهيات لم يحل لاستقبال المعنى
وكذا لو بددت في حصر فاذا السك في حجة الاسراب وعز الى يوسف اركان
ذلك حصر من لم يحل لانه يحرم العز لا باس بان يستترك سبعة نفر في اوج
ويقتربون به ويحسون بها للحرث البدن من سبعة وبقره من سبعة
وكذا لا باس بان سافات انصبا وهو بعد ان لا يفيض نصيب واحد منهم عن
السبع لانه لما جاز السبع فاقوته اولي وكذا اواراد بعضهم الاضحية وبعضهم
هدى لا تطوح وبعضهم دم المتعة والقران والعقيقة ورضائه الفزج لان
الكل قرينة فالحق المقصود بالكل وكذا لو ارادوا كثارة عن اشياء مختلفة اصلها
في احرارهم ولو ارادوا كذا هو الحرام في واحد منهم عن الاضحية ولا من غيره من
وجوه القرب لان اياته لهم عن القرية لا تجزى وكذا لو كان احدهم عبدا
او كافرا لو كان فيهم من ينجي عنه باه جاز استحسان لان البصير اهل للتسوية
وقد اوضح المولى عن ام ولله اوجى عن ميت لان القرية حاصله ولو كان فيهم
حدا لآخرى عنهم وهو قول الحنفية ان ابورسيف يحرم ويجزى في
الاضحية المحرمة اذا كانت سبيبة لانا نحن لا نستعمل في الاستعمال في الاختلاف فلا يفتيها
وكذا العرجا اذا كانت تقدر على المشي وان كانت لا تقدر او تشي على ثلث
قوائم لم يجز ولا يجوز للربضة البين عرضها والجمع التي لا تشي ولا التي لا
تشين الغنم ضعفا ولا التي كثر ثقلها وبلغ العسر والشار ولا العورا التي هورها
اكثر من النصف وطريق معرفته مقدار الغنم من البصر بان يشد عنها
العورا ويوضع ثديها علق بحيث تراه بمصر ايدهم يدعيها العجيبة
ويوضع العلق بحيث تراه بمقد ما بين المساقين فيعرف بها الاكثر من
النصف ولما الى الانسان لها فان كانت تعتلف بحرية والاذلا وفي النكتة
عن ابو حنيفة وكذا لو دهب اسنانها من كبر او صغير وهو **ابورسيف**
في الاملا فالتي لا اسنان لها لا تجزى وان عتلفت ذواتها في قول اسحاق ذهب
اكثر نعم بانها تختلف ما بين حريه وان كانت لا تعتلف لم تجز وفي نوادر
ابن ستم عن محمد بن لورميت ذهب اسنانها **لحجبه** الا ليه والارب والاذن

اذ كان بعضه مقطوعا عن الحيثية وابتات احداها اربع مانع لانه كالكل
في الملح والخلو والثانية الثالث للحرب والثلث كثير والثالث ما زاد على الثالث
لان الايضاما الثلث جاز بقلته وبغنى عن الزيادة فكثرت والرابعة وهو قولهما
مادون نصف عقوبا افضل مانع وفي النصف رواية وان لم ينع كل واحد
من الادين فقد سيل ابن سماعة عنه **في** يسم وقال علي المراد في قوله
قطع اذنا وهو المرتين وهو متعلق بها جاز وهو من له الشئ وان لم يكن لها اذن
التيه خلقة لم تجز في الشافي وغيره وفي الاجناس **في** ابو حنيفة اذا خلقت بلا
اذن جاز **في** محمد اذا خلقت بلا اذن جاز **في** ابو حنيفة اذا كان
لها اذان صفيتان جاز بعد ان يسمي اذنا ولم يسم في لحيات مقطوعة اللسان
هل يجوز الضحية بها وسئل عنها لم يزل الدين **في** كبحر اذا كان لا يحل للاعتلاف
وان كان يحل لم يجز ولم يسم في قوله بعض لسانها قيل ينبغي ان يكون الجواب
فيه كالجواب في الاية خلاف لاسنان لانها توكل واللسان يوكل واسد حال علم

كتاب الكراهية

يكراه اكل لحوم الحمار لاهل لانه عليه السلام امر باكلها الفقه وروى في صحيح البخاري
وبه من ذلك النهي للحرم **في** **الاذن** والاذن في الحديث كل لقوله عليه السلام
لا تجز حزين **في** له لورسيف من مال الاحرار عليه كل من يمين مالك تاسعا
ابن عثمة بالاجاره او من شئ به بالبيع وحل للذين على الاختلاف لانه متولد
من اللحم ويجوز الاستفاد بوجهه سواء الاكل بالاشتياق ودفع الحبل
كانت حاله والاذنية والرت غالب وقيل لا يجوز لاكل اكله وفي
ذكر الكلب جاز شحه للبراج ذكر القدر في راس حيثية كل شاة فسد الحرام
والعاب عليه لكاله لا باس بان يبيعه اذ يزل والاسباع به في غير الابدان
وكل شاة غالب عليه الحرام لا يبيعه في سبعة ولا في خمسة وفي المتأيق عن ابورسيف
لا باس ببيع ثوبه ينجس ولا يبي **في** فان لم يكن المشتري يبيعه فيه فاجب ان
ان يستتر وفي مشكل الانار لم اذانت يحرم اكله والسمون والبر والرت والافز
اذ انت لا يحرم وفي صلاة الخواص الطعام هو التبر واستند تعبيرة تجزى في الاية

بالغير الحرام وفي الاجناس الانسان فان سقى الماء الجسد والغفر والابل يكره اصل
لم الغرس عن داء خبيثة تفرق عند بعضهم ويحرم عند آخرين وهو الاصح لقول علي رضي
الله عنه ان الله حرم لحوم الخيل والابل لا يكره لقول انس كان اكل اللحم الغرس على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما منسج ما روى عن نبي اكل لحوم الغرس
والنهي يقتضي تقدم الاباحة وفي شرح الفاضل وانما اختلف في نفسه كراهة اللحم في
الحيثية لانه ذكر في الصيد ما يدل على انه ادمه للتنزه به لا ما لم يلقه
يخبر عن العلانية فانما انما لا ينجس اكله وهذا لا يذكره التحريم وذكر في الصلاة
وجعل يوله كوله ما ياكل لحمه وذكر في الجمع الضيق في اكله التحريم فانه جمع
بينه وبين بول الابل يكره بول الابل ولم الغرس في السجى ما
ذكر في الجمع الصغير اقله اعتبار الغرس بما يكره لدمته وهو البعل وما ذكر في الصيد
انفع للناس للعرف الفاهر يبيع لم الغرس في المساوق من غير تكثير وفي الشافعي
يكره لحوم الابل الجلالة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما تزول الكرامة
اذا حبسها مدة وعلمها ثم دبحها وكذا غير الابل لو تدر ذلك في الكتاب قليل
يذكر في الابل شعير وفي البقر بعشرون يوما وفي الناقة بعشرة وفي الدجاجة
ثلاثة ويجوز اذا ذبح بطن اكل وجزير هو يتزله الجلالة وعن محمد اكره ان
يذبح بخراويلير حتى يذبح لحمه وفي الاصح تكراهه التخيبة بالناقة وانشاة
والبشر لجلاله اذا كانت تاكل العلف ونقطة فانها لا تؤكل ولا يجزبه وقد سجد
انما تكسر اذا تفرقت وتنت ولا سرب لبها ولا يكره اكل لحمها وانما تلز وتزول كراهه
اذا حبس حتى يذبح ويذهب رذيقها ولا حاجة لذكره لانها لا سرب ولا تنتز
وفي الشافعي سقى اللحم يذبح من ساعته لم يكره اكله وان خرج بعد ايام كره لانه
يؤثر في لحمه وما اكل الابل البقر وسقى ثم ذبح من ساعته وابعده يكره لا يمتنع في اكل
وفي التواتر عن ابو يوسف ولم يهية نفسه في **ابو حنيفة** يقال له ادبها
او حشها وان كانت لغزير طلب الى صاحبها ان يدفنها الى الغاء في الفقة
فدفع وخرق في ذلك ان كانت لا تؤكل وان كانت تؤكل فخرق ودفع في التعبد
توكل بعد ان يوسف كالتى لا تؤكل وفي الاجناس عن الجرجاني فقه لاصحابنا تدفع

وتحرقت على جملة الاحتجاب لانه لا يجب في العادة اكلهما مساركا الى الحق فاما
بهذا الفعل ليجرم اكل الحيوان المأكول في جميع اوزانه في مكره شرب لبنها على اكلها
اذا خبثت وفي التفريق مكره الاشفاق بها في حيواتها وبعد ذواتها عند البعث فيقتل
الفاعل والمفعول للحيوة يكره اكل الزبد والصفوان والحبات والفار والعلق اريد
واليد والجذع والذنب وسائر الخرافات لقوله تعالى في حريم عليهم الحيات وهذه خبائث
وكذا اكل ما في البحر الا السمك لا يمتنع ذريعا فكان يحل اكله في ايام **وهو**
مالك وجماعه باطلاق جميع ما في البحر وقال بعضهم باطلاقه الا الكلب والخنزير
والانسان ويكره في الشافعي انما ياكل ذلك لقوله تعالى احل لي من صيد البحر غير ما قيل
في الخلائق في البيع والاكل واحد **يكره الاكل والشرب** والادهان باقية الذهب
والفضة للحيوة في الذي يشرب من ذلك انما يخرج في بطنه نار جفم وكذا اكل اشغال
وفي البيهقي لا بأس بالاكل **والشرب** في انية المشرك لان الاصل في الاواني الطهارة والاشرب
اوثب الى الاحتياط وسيل حماد عن ثياهم يشر بها المسلم يصلها لعله قد اصابها
شيء **نزلت** ليويسها وسيل غيره فقال لا بأس بالصلاة بها قبل ان تغسل
ما خلا السراويل وفي الشافعي لا بأس بالاكل عامر واكل الحنظل من صبيحه لانه لم يزل
باب الصلاة في ثياب اهل **الزينة** ما لم يعلن فيها قدرا الا الاراء والسراويل فانه يكره
الصلاة فيها قبل غسل الفضل عنه في مسلتها وكذا ان يكره اكله يعلقه الذهب والفضة
والاكتحال بيل الذهب والفضة وكراهه ابو يوسف ذلك وكذا الاختلاف في الثياب
من الخوان وكذا الكرى المصطب اذا لم يخلص على موضع الذهب والفضة وكذا اذا
جل ذلك في السقوف في المسجد او جل من حلقه المراه او جل للمصطفى عليها او غضا
او السج أو اركاب أو المراء والحجام هذا الاختلاف فيما اذا
كان يخلص بالاذابة فانما الغلبة التي لا يخلص لباس به بالاجماع هما
ان القليل تابع للاغلبية به كعلم العامة والجببة المكشوفة بالبحر لا يوسف
انه بالاستئصال صار مستحسنا لكل وذكر الحنبل في ذي استوال يوسف
الفضة من الحيثة ورايتان وفي الاجمعيان لا بأس بالتمتع به على منسج
بهذه او حرمه عرضة قد اربع اصابع او دوقف وكذا اذا كان على طرف

الصورة

افضل وان تأخر عن الاربعين فقد ترك السنة وفي التفرقة عن عمرو بن عبد العزيز
خدمه شريك حتى تبيد وشتاك وفي مجلس الخواص في طاهر الرواية يقص أولها
يده اليسرى ليكون الخوف باليمين **ارسل** احييه له مجوسيا او خادما ليشتري لها
فأشترته ففعلت **اشترى** من يهودي وانصر في اومسلم وسبعة اكله لان
قول الكافر يفتك في المعاملات لحاجة الناس اليه وان كان **اشترى** به
من مجوس لم يفسد اكله لما قلنا وهذا كله اذا صدقه المسلم او كان الكافر
عدلا في دينه وان كان غير عدل فان وقع في قلب المسلم ان الكافر صادق
وسعة اكله وان وقع في قلبه انه كاذب لم يفسد اكله لان الجواب في خبر الواحد
في المعاملات على هذا التفصيل **اشترى** ثوب لرجل سمع اخر لا ينبغي ان يفسد
للاول **ان** يشتري بها من هذا فان قال صدق في شرا وكذا **ان**
يصدق وكلتي بينهما فان كان عدلا صدقه وان كان غير عدل علم عليه
بأكبر الراي وكذا لو لم يعلم انها لغلام الا يقول هذا الذي ينبغيها ولو لم
يجر لها كانت لغريم فله ان يشتريها منه الا ان يكون مثله لا يملك مثله الا ب
المشتره **لو هو** الغصب وان كان ذك واليه عتد لم يشتري بسلامه لان العبد لا
ملك له فان **قال** ادل لي ولاي فان كان عدلا صدقه وان كان
غير عدل علم عليه ما كبر الراي فاذا اشتبه لم يشتري وكذا المراهق اذا اخبرته
اذن له وليته يبيعها او جاعل يديه او صدقه **وهو** يفتي بها ولو ارجم
العبد او الامه **وقال** يفتي بها مولاي او جاعل العبد او الامه **وهو**
بان ولا يفتي بها **رواية** اليك فهو على هذا التفصيل اخبر مسلم بخامسة المائتان
كانت لاصدقه لا يخبر العبد بمقبول في الزبائن ذكرا كان او انثى حررا كان او
عبد اشد **ود** في نذير او غيره ذك وان كان غير عدل علم عليه ما كبر الراي
فان لم يترجح احد الوجهين فلا يصل للهاره ولو اخبر جني او متهود او ذي لب
الا ان يكون كبريا يراه انه صادق **علم** امرأه فاخبره مسلم عدل ان ينهاه عن
فاحب الي ان يشتريه وكذا المولى كحارية او طعنا اشرا او كره فاخبره عدل
ان هذا كان فصبا عبد الاول ولذا الواجب له طعاما ياكلها وما يتوصا به

من حد يفتك
في المعاملات
لحاجة الناس
اليه وان كان
اشترى به من
مجوس لم يفسد
اكله لما قلنا
هذا كله اذا
صدق المسلم
او كان الكافر
عدلا في دينه

فاخبره عدل هي غصب عنه وهو جاحد وكذا المولى كحارية فاخبره عدل انها
حره الاجل وبعثته او هي اخته من الرضا **ملك** طعاما او اياحه رجل اكله
فاخبره عدل انه دعي مجوس لم يفسد اكله وان اخبر عدلا عن الجاحد انه
دعي مجوس والاخر انه دعي مجوس لم يفسد اكله ولو اخبر احدهما بحسنة الما والاخر
بغيره حر يطاره ولا فرق في حديث المغفل ان اثنى قبل الدخ حرمه اكله
لعمام او ابع له ياكله فاخبره واحد نكله واخر يبرمته ان كان في جانب عدل في
حاشي اخر غير عدل احدهما يقول للعدل لانه حجة في بعض المواضع والكل في
جانب عدل وفي جانب عدل ان اخبره لهما لان القلب الي الاخير من امر ان كان
في جانب حر ان عدلان وفي جانب عدلان عبدان فلحران أولى وان كان في جانب
حر عدل وفي جانب عبد عدل علم أكبر رايه لانها سواء وان كان في كل جانب عدلان
عدلان علم أكبر الراي فان لم يترجح لم يسأل لهما حجة ولو تعاضا فاحترجوا ولي
كما في حرج اسر وتعد اسر وهذا الوجه جرح واحد وعدل اخر وعنه مجمل لا يبرح
الواحد وتعدل الواحد **وبال** ثانيا وان كان في جانب عدلان عدلان علم أكبر
لكن الخ لم يترجح رايه في احدهما ولو كان الاول لانه حجة عليه **في** ذلك
هذا وان كان في جانب ثلثة من الغيب وفي جانب حر اربعة فاخذ بقول نفسه
ولذا لو كان في جانب حران في جانب اربعة اخذ بقول الاربعة وكذا لو كان في
جانب رجل وامرأتان وفي جانب رجلان اخذ بقول الثلثة لما فيه من زيادة العدد
التبرعات في شريح بكر وفي **اللا** في شك الامام فاخبره عدلان حجت الاحد فقلها ولو
اخبره واحد ليحجب الآخر **وفي** الثاني شهد على الرضا لم يسمعها المقام ولو شهد
امرأتان او رجلا وامرأتين هما وكذا لو كان الاخبار قيل النكاح في الجامع الاصغر
عن النبي يوسف اشترى جارتين فمشتتا انهما اختان ان وقع في نفسه انها يترقان **رضان**
فلا يقرنهما وان ذكرهما فلا يقرن عليهما وفي الثاني تقبل شهادة الواحد على اهل اذا كان
في الساعة اذا كان مسلما عدلا كالمعاذ ولا شرط في الكثرة والحرية وعدم
الحديث في العقد ولفظه الشهادة **وهو** لا لفظ لا يقبل اقل من رجلين او رجل
وامرأتان لان الصوم حق اسر ولادى في الافطار حق فلا يقبل الامام يقبل في الغيب

في المعاملات
لحاجة الناس
اليه وان كان
اشترى به من
مجوس لم يفسد
اكله لما قلنا
هذا كله اذا
صدق المسلم
او كان الكافر
عدلا في دينه

وكان هلال الاضي فان كانت السماء صافية لا يقبل في كلها الاضواء جماعه من
 جوار شهادته لا الا تقدم واحدا من خارج او اربا في المصهل مكان مرتفع خيديد
 ينبل على هلال رمضان ذكر بكونه بعد الجماعة في الاصل تدبر او كان خلف يقول
 حسابه يبلغ قليل وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول لا تدعوا الا في حيازي قليل عن يوسف
 بشرط حوسن وكان افضل يقول يقوم بهذا الى ان يحته في زمانه وكان
 الشافعي في التقدم قبل اذ اذ الواحد رة في الحيازي لا قبل الا شهادتين
 وعن ابن حنيفة مثله في الاضي وان يكون من كل جماعة واحدا اثنا عشر
 وفي الثاني ان يكون الجماعة من الطرفين شتي في المتقاعن ابو يوسف في هلال الفطر
 يكفي شهادته الرجل ان كانا قادمين واخيرا انهما رآه في الفضا وفي الفضة في
 هلال الاضي قال بشرط شهادة رجلين والعصر قبل ان يطلع في يوم
 العصر من ابن حنيفة شهادة الواحد مقبولة على رمضان في عليه وفي غيره عليه وعلى
 سوال قبل صلاة الرجلين او رجل وامرأتين على وعقبه وفي التفرقة وفيه
 الهلال بالعلماء الجارية عدل حنيفة ومجيب وعن ابن حنيفة ان كان خراة
 قلام الشمس فلما ضية وظلها فلما عليه وعن الحسن ان غاب بعد الشفق فلما ضية
 وفي المتقاعن الزوال فلما ضية وبعده فلما عليه وفي الفضة عنه قيل
 الزوال وبعده الى العصر فلما ضية وبعده العصر فلما عليه وفي غيب الرواية الاعتقاد
 لروية الهلال عنه عيو بها الشمس وفيه يفتي وابنه سمعته وعا الى اعلم

ان

عن ابو حنيفة

لمن سئل

يكره لبس الحر للرجال لئلا يسلوا بسطه لسعيه وسلم عن ذلك الامام في بعض
 اوثقنا او اربعة اراد به الاعلام وسهم من الملق ذلك للرجال اعتبارا بالنا
 وسهم من كره ذلك لبس ايضا ولا بأس بتقشده وانوم عليه وقال لا يكره ذلك لانه
 من كمال اعلم المتقين وقد عارض بسعته ايامهم وزكوا الحاج وفي
 المتقاعن ابو يوسف احب الشان لا يفعل ذلك ولا يحنه ما وكناس ان حضر
 عليه وجلس على مرتبة حرس في جمع من جماعة لا يكره الاستناد الى الوسادة من
 الربا عنه وقيل لا يجوز استناد المنيطة التي في وسطها اذ يباح وقيل يجوز اذا لم

نحو

يبلغ عرفها اربع اصابع وفي الاستيعاب لا بأس بالجلوس على سائر حريم ولا بأس
 بحمل البغاة منه وفي التوازل يكره لبس التكة من الحر والافاق ولز كان
 اقل من اربع اصابع لا تة اصل منه وفي سروج القاض لا بأس بلبس التكة من الحر
 خلاصتها وكذا الخفاف في تعليق الستور من الحر على الابواب والجلبان في السير
 لا يكره لبس الثوب خشوه لان الخشوع تابع للثوب وفي الانحاس عن ابن حنيفة لا
 بأس بكتوا الفز ولا يكره لبس ما سدا حرس ولحنه غير ذلك لان العبر لا يخر
 الوصفين وهو المحر فانه يصير ثوبا به ولو كان لحمة حريرا وسدا غير ذلك
 يكره الا في الحرب ولو كان كلبه حريرا يكره في الحرب خلاصتها لانه اهي للحدود
 فاشبه ايضا من الذهب ولد الحاجة تدفعها لحوط ولا ضرورة في الخالص
 وهذا الاختلاف في الخشن منه وان كان دقيقا يكره عنه وفي جمع جواز لبس
 الدلال الصدره من خيشام وفي جمع المتفرق في الجماعة يزيد على اربعة
 اصابع خلاص ولا بأس بالكله من الحر والملاء من الحر ويجعل على المهد لان
 هذا ليس بلبس يكره ان يلبس الصغار الحر والافاق من المسد لا تهم لا
 يفصل بين المصغير والكبير ولا حل ان يسقى الصبي الحر المتداوى والافاق
 يفتيه وفي البستان يكره البعوض لبس الثوب المشبع بالعصفر والزعفران والاور
 للرجال وقال بعضهم لا بأس به ذكر الشري في السير وان حبس
 للسا والحواري فاعلمة على الكراهة وبعضهم جوزوا وذكر في الخشوع للاجماع
 لا بأس به لاجله وفي ادب القاض يكره البعوض الحبيب ليعر يوراسه واعلم
 لا يكره حبس لصديق عن ابو يوسف لا بأس به حاله افعال وكذا اذا كان
 له امرأة او امه وفي الانحاس ولا يبيع ان يخصص يد المصير ولا رجله كما
 يكره للباغين من الزكوة ولا بأس بالحضاب والمنا والوسم للرجال والنساء
 وفي التفريق لا يخصص الرجل رجلة ولا يده وكذا الصبي وفي المتقاعن لا بأس
 بحضاب الراس والحية ولا يلبس ان يخصص رجلة ولا يده ولا بأس بالحضاب
 للنساء في موضع حضيت يدها ورجلها اذا كانت شابة وفي التفرقة لا بأس
 بتقشير الشيب وفي النصاب قال ابو حنيفة لا يكره التفت الاعلى وجهه التزين

وبه حجة قاتلة لا تترك به بأساً ولا تخفى الا بالافضه لانها من شري ولب
 الحرفه كما ان من ذهب فدخلت عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تخف
 من آل الله الخفة قبل ان تدخلها وميت واخذت خاتماً من حبيب ودخلت عليه فقال
 ما لك يا محمد حتى اهل النار وميت واخذت خاتماً من صفي فقال ما لك يا محمد حتى
 الاصنام نقلت كيف اصنع **وب** اتخذ من الورق والارده على مثال هذا
 فنقح على ان الختم غير الافضه حرام ومن الناس من اباح الختم بالذهب والحرير
 ذكر ابو اليسر الختم بالحرير والصفور والحرير لا يجوز ولنا في جمع حلفاء النطقه
 اذا كانت من الخافس او الشبه والحرير لا يكره استعمالها ونيل يكره من الصفي قيل
 لا يكره من الحديد خلاف الختم وقيل يجوز استعمال النطقه التي يكون حلفاء الافضه
 وتسل ان كان قليلاً يجوز والا فلا في مثل الانار الافضه في البره للمدعي
 ولا بأس بما الذهب جعل في حجر الفخر لانه قليل وفي الاصل لا بأس بالقر يكون من الحجر
 يجعل فيه مساً بالذهب وهذا يدل على ان الفخر يكون من الحجر ولا يكره لان
 الختم به الحلفه ذكر الحطاي اذا كان الخاتم على زى خاتم النساء يكره وان كان من
 الافضه لان فيه تشبهاً بالنساء الختم ما يكون سنة اذا احتج بان كان قاصياً
 او سلطاناً فما بغير جاحونا تلك افضل وفي التناوب عن بعض المتابعين
 يختم الأسير والكاتب ويجوز في البستان كره البعض الختم الا بالسلطان
 والعامة يجوزوا بالسلطان وعليه وفي موضع الختم سنة ضعيفه واذا تختمت في
 محل الفخر الى ما في الكتب خلاف النساء فمن يجعل الفخر في ظاهر الكف فليجن
 الى الفخر وفي جمع الناس في بنى ابيليس خاتمه في حفره اليسرى وشق علفه
 اسمه او ما بدا له من اسم الله لان الناس تعاموا ذلك من غير تكبر ولا يلبسه في
 غير ذلك وفي موضع لا يلبسه بالعين لانه تشبه بالارافض وفي المساروة كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يختم باليمين وهو زبنا اول شعار الرض وهو في الاصل
 مباح وعنه عليه السلام وان كرهه عثمان دسوان له عليهم كانوا يختمون في
 اليسار وقيل اول من فعله عمر رضي الله عنه وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي
 عن الختم الذي سلطان وفي البستان الختم في العين والشمال مباح وفي شريح

الختم

للرجال والامه

البعد

التي يريدها الختم يوم القدر وان كان لا يختم يوم القدر لا يختم في سائر الايام
 وروى كان يختم من العصابة في عيد الجعد كان يختم في العيد وفي الشهر يلبس
 الخاتم في الحضر اليمنى او اليسرى استعمال وفي البصر حفظ ذكره المشركين
 في الجامع انه استعمال خلاف الواسطي والنبات والابهام والاعيون ذكر الختم في
 الحضر يوق الخاتم ليس باستعمال الا من ذكره وروى جليل في المواز
 تختم في الحضر ما يخرج من خزان الرض ونوزعه عاده رها وروى ان جعل الفخر من
 حاتم الكه هذابا ليمسه بذلك هو الصبر والختم في البصر ما لا يخرج عن الضمان
 هو الصبر لان هذا امر بالحفظ بالاستعمال ويكره الحرقه التي تجل ويمنع بها الصدق
 اداسي لانه لكره الحرقه التي تخترق بها وكذا الذي مسح لوضوه ناسكه اذا تمرد
 ذلك يتكره اما اذا فعل ذلك لحاجة لا يكره كالزنج والاشكال المذكورة والحاجة
 لا ولا بأس بربطه في جنبه او خاتمه الحية ليدكر الحاجة لانه عليه السلام امر بعض اصحابه
 بذلك ولا تاتى الى مراعاة حقوق المسلمين وذلك لحرز كرمه فحاجد المروى والله اعلم

البعد

باب الكراهه في الوهي

اشترى جارية فانه لا يلبسها بالشفوه ولا يلبسها ولا يلبسها في رجليها حتى يتبرها
 لان الوهي حرام ذكر الدواعي لانهما تقضي اليه وانما حرم الوهي لانهما عسى تعطل من
 الابواب فيدعي البايح الولد من هذا المشرك ولهم ولد الغير ولا مساوئ بين ما
 اذا اشتراها من الرجل او من المرأة او من المبيع لان الحكم راد على المبيع لو فيها
 متحلاً كان صالحاً لا يمتدعاً وعن ابن سنان اسئل ما قال ان النبي صلى الله عليه وسلم
 النبي لا يكره ولو اسئل مع اعتقاد النبي وكونه بعيداً للحرمة يكره ولا في المظاهر
 والمحم والمعتكف بحرم عليهم الدواعي وكذا في المتكوه اذا وليت بالشفه حتى
 رجب عليها الودة خلاف الحائض والصائم حيث لا يحرم الدواعي في حقها لانه يكره
 وجودها ولو حرم الدواعي كبح الزوج اما حديث المالك والظاهر والاحرام وغيره
 مما لا يكره وكذاها في المسيئة نفس عليه في المبيع وفي موضع عن الوهي
 سالنا صاحب النجاشي عن النبي في الاستبراء فقالوا يسع في المسيئة وفي شرح
 عن النبي ومحمد لا يحرم الدواعي في المسيئة لانه لو ظهر الرجل لا يبين انما لا

وحلم ولدا الغيب وانما حرمه لوطي لما فيه من سق زرع الغيب وعن ابن عمر انه
 قبلها ولم يملك نفسه والناس ينهون وعن مجمل الخلق الدواعي في الكل وكرا عن
 ابي طهيم والبصرك وفي الشافعي المغفل لما اصاب حاربة فاستبرأ لها لم يطعها
 في دار الحرب وقوله **محمد** له ذلك لان الاستبراء ينفع عنده بالاحد
 وعندهما بالاحراز والمتلصق لوانساها واستبرأها لم يحل له وطعها في دار
 الحرب عندهم لانه لو طعهم جيش شاركوه فيها **والمسلم المستامن**
 لو استنزاها واستبرأها عاك وطعها لكل **بكره** ذلك **المختلوات** اربعة انظر
 في الخبر والمطهر والاستمتاع ينقسم اربعة اقسام من الرجل هل في الرجل ومن المرأة
 في المرأة ومن المرأة في الرجل ومن الرجل في المرأة وكل ذلك بشهوه
 وغير شهوة فاسم الرجل بالنظر على كل جميع بدنه الا العورة وهو ما
 في **الشرة** الى ما تحت الركبة والمس والمطهر خلاف الاستمتاع به حرام بكل
 وجه ذكر المختلوات من بلوغ من العورة فوق الارزاق وهو ان يغزو الرجل يخذ
 الرجل فوق الارزاق اختلوا فيه **وبعضهم** لا يأنس به اذا كان الارزاق
 كثيرين به كان يغزو المختلوات وذكر ابو اليسر لو دخله فوق الارزاق جاز
 اذا لم يخش تشبهه واسم المرأة في المرأة بالنظر الى كل ما يباح الا العورة
 والعورة ما يبينا في الرجل والمس والمطهر كالنظر والاستمتاع حرام
 بكل وجه واسم المرأة في الرجل فهو كالرجل من الرجل في جميع وجوهه
 واسم الرجل في المرأة في المختلوات اختلوا اسمان يكون وجهه واسمها و
 اجنبية عنها وذات رحم تحرم منه اما في الزوجية فعل له النظر الى
 كلها احكاما والادب ان لا ينظر الى عورتها وهي ما يبينا والمس والمطهر مباحان
 فاما الاستمتاع ففي القسم حلال حالة الطهر حرام حالة الحيض وفي
 البر حرام بكل حال وفيما دون النفس في حالة الطهر حلال وفي الحيض
 له ان يتعمق ما فوق الميزر وبكره ما تحته وقوله **محمد** حنبل
 شعارا لدم ولما سوا ذلك وابو يوسف مع هي في رواية عندنا في الرجل الامه
 مختلوا الزوجية في جميع هذه الوجوه واسم الاجنبية بالنظر

لله

النظر الى مواضع ينبتها الطاهرة وهو الوجه والكتان وكذا يباح لها الابدان
 وعن ابي حنيفة يباح النظر الى ثدييها وعن ابو يوسف في ذراعها لانهما على الخبر
 وغسل الثياب والمس والمطهر حرام والاستمتاع حرام بكل وجه في الشافعي وفي
 التتار في ذكره الحافة معها وليس يحرم والنفية كما في الرجل الاجنبي في اجماع الجمهور
 لانها اجنبية في الدين والخبر في الجوب في هذا كله كالخجل وفي الاحتياط قال
 محمد بن ابي اسحق الخنيساري يدخله على النساء لم يبلغ الخش ذكره لانها في الحر
 يبلغ الحمار وذلك خمس عشرة سنة وفي التتار في ذكره ملك الخنيساري واستخدمهم
 ويحكم ذكره السخري والمجوب الذي حقه ما به يخص البعض تركه مع النساء والامه
 انه محل والمختلوات كان في اعضائه لين وفي لسانه تكسرا يصل الخشنة ولا يشتهر
 النساء في يخص البعض تركه مع النساء والامه انه لا يصل والابنة الذي لا يدرى
 ما يصنع النساء ان كان ثيابا تنجي عن النساء وان كان ثيابا تنبت شهوة محمد بن
 يرحمهن والامه ان كان من الرجال فلا يصل واسا ذوات الرحم الحرم منه يباح
 النظر الى موضع ينبتها الطاهرة والابنة ما سوا لعورة والمهر والبطر والمس
 كالنظر والمطهر والمسافر بها يباح والاستمتاع بها حرام بكل وجه وكذا الحرم
 بالرضاع والمصاهرة والخلف في ثبوت حرمة المصاهرة ما ازيانا **وبعضهم**
 لا يسمي به جل النظر والمس والمطهر والامه ان يثبت لانه لمخترعة على
 التابيد وانما يباح ما ذكرنا باناجته اذا الركن عن شهوة فان كان بمن شهوة او
 اكبر رايه انه يشتهي لا ينعقد هذا كانه بين الحرار وكون الكون من العبد والامه
 فاسم العبد مع مولاه نهما كالاجنبي والاختيبه وقوله **البعض** حكمها حكم
 الحارم وهو مذهب مالك رحمه الله واحد قول الشافعي في المختلوات في ذكرنا الناحية
 عن ابن عباس وعائشة ولم يسله انهم تناولوا او املكوا انهم على العبد وقوله لولكون
 للعبد ان ينظر الى شعر مولاه ويدهنها بروى عن ابن مسعود وابن المسيب
 وجابر ومحمد بن ابي اسحق الخنيساري والامه في التتار في ذكره العبد طهر مولاه بغير ادخالها
 بالاجماع وهو في النظر اليها والمسافر بها كالاجنبي وعندنا كذا ايضا والامه
 لغيا لولي الحارم بلعتان عن محمد بن ابي اسحق انه راي حاربة متقعة نفلاها

النظر في
 الحاشية

بالدرة وقال انتبهين يا حباري وعن ابنه من جارية تباع ففرض صدقها عن
عندها فاستأجرها الا اذا خاف شهوه وهي نفس من الاجنح ما رواه العورة
لاجماع الامية على السر الجوارى الاضباب وقيل لمحمد لا يرى ان لا تبيع بمهر جبل
روح مولاهن تهرن راسه وتخدمه ويستاجر الانسان جارية للخدمة وتعين بخله
وليس له اعصابه سوى العورة وهذا اذا لم يخف شهوه وقيل هذا في زمانهم اما في
زماننا فلا تخطوا بانه الغير ولا سافروا لان عليه لاهل الفساد ولا يجوز النظر
الى العورة الا عند الضرورة وهي الاحقان والحقان والمداواة والولادة واستحسان
البكارة في العتمة والركبة بالعبث فان وجدت امرأة تفعل ذلك بالمراة فهو ولي من الرجل
فان لم يوجد سترها راى موضع الفروج محررا بقدر الامكان والنظر الى
المراة عن شهوة لا يجوز الا عند الضرورة وهو ان يريد تكا جارية عند الشهاده لها
وعليها والفتا لها وعليها ان يقصد اذا الشهاده والقضاء لا نقاشا الشهوة ولو
علم انه سبها لو نظر لخل الشهاده فنهى جوار ذلك بشرط ان يقصد الخوا لا يلم
انه لا يخل له ذلك وفي المتأخرين عن بعض الفقهاء جواز النظر الى الخد وكذا عن
ابن عبد ذكروا العنبر ويستعملونه كنهضة في يلان الناس واباحه في الحمام
وعند تشابه في داره وفي المتأخرين كان ابو حنيفة يرى لصاحب حمام ان ينظر الى العورة
وجنته الختان اراد ان ينظر جارية فلا بأس ان ينظر الى ساقها وصدورها وازن
وان اشبه للجاجة وما السر فاح ان لم يشه ولا يباح اذا اشبه لعدم الحاجة
الى السر وكذا اذا كان اكثر رايه ان يشه بها وعن ابو حنيفة لم ير ذلك لطلب
الضرورة ونوع العلم بسرهما عن محمد الامية اذا بلغت بثلثا تشبه لم
تقرض فإذ لا تشبه في غنى المبالغة ولا بأس بالنظر الى عورة جارية وصبيته لم ير
شغل شهوه وان كان لا بأس ان ينظر الرجل فرأى الرجل اوبه واستبانته
او يراها فذكر الطوازي ان هذا قولها وقد **ابو يوسف** لا بأس بذلك لا عليه
السلام علق حنيفة عن قيس بن الحنفية وقيل من عنده ولهما انه عليه السلام
نهي عن ذلك **ابو يوسف** وهذا الخلاف فيها اذا كان مجردا اما
اذا كان مستورا فلا بأس به وفي الرياض قيل ان كان قبله رجلا فنهى الولد

البيات

والوالده ولده وكذا لو كان قبله شفقتة كقبلة الولد او ابه على الرأس في الميت
وكذا لو كان قبله شهوة كقبلة الرجل اخاه او اخته على الحيا وعلى الرأس في الميت
عن البيهقي يعمل بالعلم والاسفلان العادل اما تقبيل يد غيرهما كاليدين
والخمارا نه لا رخصه فيه وفي شرح عقاب وما يفعله اليها له وهو تقبيل يده
نفسه حين يلقى صاحبه بذلك مكرهه بالاجماع وكذا ما يفعلون من تقبيل الارض
بين يدي اعطى احرام وان اناخلوا الارض بين يديهم لا يه شبهة عن بعد الوتر
وجوز المصافحة به ورد الحديث والشفة في المصافحة ان يضع يده عليه من
غير حائل من ثوب او نحو حتى قالوا بها لو صافحه مع كنه لا يكون على
وجه الشفة وقيل المصافحة بكلا اليدين افضل ويكره الاختراع عند الحية
كان **ابو ردا** نهى عن شكل المثلث القيام لغيره ليس مكرهه اما المكروه حجة الغيبيات
من الذي يقام له اذا الدرس على السحاب القيام فانه لا يكره لغيره ان يقوموا
وفي موضع بكرة القيام لمسلم القيام العبد فاما اذا قام لتعزيره او يوقيه فلا
باس به

الاعتناء في بيع

لا بأس ببيع السرقة بكرة ببيع العذرة والاسماع به لانه حسن الادعي
ولهذا يجب اخفاؤه تحت التراب كغصن وطفره وحضه ودمه ومحوه
بخلاف السرقة فانها جاز من ابيعها فاشبهت سائر احزابها وعن محمد لا بأس
ببيع العذرة اذا كان مخلوطا بالتراب والتراب غايب لانه لا حل للبيع
وانما من يقولونها شيئا للتراب حتى قبل بخارها نحو سبغ العذرة الكا الصلحان
الناس يقولونها **ابو يوسف** الشافعي لا يجوز بيع السرقة لانه نجس
فشابه العذرة وفي الاجناس لا بأس ببيع اخفا البصر والاستماع به ولا
باس بان يحل جميع الادعي الى الارض والكرم ويتقنع بها ذكر الحنفية عن ابن حنيفة
لا بأس بالاسماع بالعذرة كالحالمة **قبيس** سليمان بن سليمان عن ثور بن عباد لم
يحل لانه لا شيء لها في حق المسلم فبيعها ولو كان الدرس على من يقتض من
الحرج لا ينعاه لم يتقوم في حق الذي يقتض بيعها ومن ابو يوسف نجس بكرة ايم المسلم
اخره لان يقوم الحرج انما يبيد في حق الذي دون حقا اخذ الجارية على حمل الدرس

نفسه او رايته او سيقته جائز ويجب له وقال لا يكون ذلك وفي الاصل عنها الاجابة لا
 هذا السحر على العصية فلا يجوز كالاستيحار على النور والاختلاس على السحر
 اذا احلها لغيرها ولا يجوز كالاستيحار على العصب والاختلاس على النور
 بل زعم الحنفية والاختلاس على العذرة واليثة والدمحور عديم وفي سحر بركو النور
 يكره ان يعاجز نفسه الذي العصب والاسير يسبح العصب من تحته حوالا لان النور الحاد وهو اذ كان
 من الشئ لا ينفك فانه عنده كسبح الكرم والعف والخيل الحرس لا يوزن ان يستعملها الا
 يجوز وبالكبر لا يوصله الى الميراثه وعلى الميراثه غير رايه الاصول ما عدا الموت
 عن بعد الموت او بايع اسمه محصوره من بعد الموت واجبر داريه او باعها من مسلم ودي
 ليس فيها الخلل الحرس وفي الميراث لا يجوز سحر الميتة عديم وفي العيون لا بأس بان يعاجز
 نفسه ليعالج الكيسه ويعملها لئلا يسبح في عينه العاصيه وفي سحر لا بأس بان يعاجز
 في الحرس ليوثد له بان اخل الحرس عدا لان لا تصرف في النار والامتناع بها جاز ولا ذلك
 المحصور في الاشرية لا بأس ببيع الحارس من لا يستبرئ منها او يات بها في غير الماني وكذا يات الغلام
 من يبيع بها لاخل في التوال وكذا يات الحب الففس من يعمل فيه شئ من السحر والحرارة
 بيعه انما من الممانى والقلوب من الحرس في ذلك اذ لا لهما ولا في التنازل في سحر
 خفا عاز كما الحرس او الفضة وان يذيله او الجرح وكذا الخياط وفي رعايا لا بأس بان يعاجز
 والغنم الذي يركب الحرق والقرن دكا وان يحلوه فيعمل ذلك وكذا يبيع الارض في بيعها
 ببيعها وكيسه وفي الاصل اجزئته من سحر خفيه ببيعها او كيسه او بيت نار او بايع
 الخرفان كان ذلك في السواد لا بأس به لان الاجارة للسكن في العصية حصل باختيار
 المتاجر ولا يكره لانها عاتة على العصية وهذا من مواد الكوفة لا الغلبة فيها
 لاجل انهم وحسد كان يجوز بله وما جاز انما الاضرار والسواد الذي فيها
 الغلبة للسكن لا ياتكون بفعلها اذ لا بالاجاع ولا يهدم البع القديمة والكيسه
 في السواد اما في الاضرار ففي الاجارات لا تقيد وفي العشر والحراج تقدم فصيل
 في المسئلة روايان وعلى العادة على ترك القدم وفي امار يكره يهدم ففوضه بغير
 شعارهم ويأمر بان يترك في موضع يحرق فانهم وان تهدمت ببعضها اعادوها
 لان هذا السحر لم يات ليعمل في موضع اخر من المص وهذا كله اذا قصر الامر في ذلك الموضع

بلغ مقايله

وفيه عليه ريش عليهم فاما اذا صالح قبل الفهم وتسلل البع والاحاسيس والاريا
 كلها وسوى وهذا المصدا السواد وفي السبق عن اليوسف فان مؤبقة في بعض القرك
 ثم اتخذ السورن ذلك مصرا تركت ما كان من البع قبل ان يصر فيه من غير الاحاديث وفي
 الاصل من محمد ليس للبع ان يضر في منزله فيه السورن بالنار ولا يحجواهم
 ولا يحرجوا شئ من صلبها او غير ما خاضع كتابهم وقال ابو يوسف لا ينعون
 عن اخراج الصلوات يوم عيدهم ونحوه في ذلك في بعض السورن على ما وقع الصلح
 وفي الايضاح لا تعرض لغير اخراج الصلوات كتابهم في عيدهم ولا يضر بالانوار
 في جرح خبايعهم وفي السبق عن محمد كل شئ امن منه فاسم منه المشرك الا للسورن والحر
 وعن ابو يوسف استغفر الله من ادخال الحرس من ادخال الحارس
 وعن هشام قلت لمحمد في الصلوات قال لا يضره ذلك ولا يضره من ادخله والذئ
 يخرج بر يد سفر الحارس ونحوه فاقصروني في شرحه قال محمد ليس ينبغي ان يترك في النار
 كيسه ولا يبعه ولا يبيع فيها المحصر كان او فريه وفي ما لم يباه العرب وفي الاصل
 فان اتخذ ذلك تاجرا وصل نفسه لم يكن للاجور منة ولو كان المستاجر مسلما وظهر منه
 نفاق البيت او دعه او كان يحج على الشارب فيه قوم منع من ذلك كله لئلا يفسد
 منها والاجزئته في ذلك سواء لان الاسر المعروف على السورن الاحكام المذكورة
 باقائه الناس في الهام كالحطبة والشيف والقرن والعف وعن ابو يوسف حكم الصلوات
 حبه فهو احكام زنا كان او يبيع او يخرجه لاسر في الارب والعسل واليابا طربت
 ويحذر ذلك والمحران يضره كالحام في المصاري وفي يديه ويترصد الخطة وان اشترى من سواد
 المصاري يخرجه وله ان يبيع ابو يوسف ان يخرجه من نصف حبل فذلك وان اشترى من غير
 المصالح كرها كرهه وبالله ما كذا عدا منها الى المصحة العادة فهو له في المص
 وان يخرجه من صلب اخر ومن خفية ليس بمكره لانه لا يفسد به حوالا الصلوات
 ان يخرجه من صلبه اذا اشتد عليه الناس انهم مائة للسورن اذا قتل لا يكون
 احكاما ولو طالت تكون واجبا باقائه بالشر لا يهاجمه فليل في شرع ويمنع من دونه
 باربعين يوما وعن ابو يوسف الاحكام ان يحسد ما كذا السورن ينع القاتل في
 الاحكام في حق الواليين ان يترصد للسورن ومن ان يترصد في لفظه اذا اترصد للسورن

البيع في سيرة

السورن

البيع في السيرة

الرباكة واذا ترقى الخط يكثر ولا يعمد ما يوجد من سبل الجحيم والخطا لا يوجد ما لا يتقنا
 ابراهيم ما انت محمد عن الرب لا يتقن العلم في الرحم وذلك لا يورث بالناس خمسة ابراهيم
 حنكرا اقبلا ولا ارا انا انا اذا انساب الناس كان حنكرا وضعت من ذلك ذكر الشعيه
 فالحاصل الحاربه العلم عن محمد ولا يجوز للاعلام ان يصغر الحد يسب ان الله هو المعبر
 عنصوره اهل الراي فاذا سقرت باخر من نادر فليس للاعلام ان تضعه الا ان يكون المحرور
 على قوم باعيا فمن هذا الخبر اقبل على قول من يرى المحرور واذا رخص الحكره الى الاسم ان الحنكر
 بيع ما فضل عن قوته وقوت اهلها على اعتبار السعه فان رفع اليه مرة ثابته وقوت
 على عاونه وعلمه وهذه فان رفع اليه مرة ثابته حبه وعزته علمه على روباغ
 بعد المجلس لا ياتحس من رفع على يفرجه على الناس حتى يورث وامثله اذا وجدوا
 والتلف اذا كان يعرف اهل العلم فذكره والافلاها اذا كان لا يدرى على الخمار البادر
 بعد الصرا اذا ليس علم كان ذلك مكرها وكالابو اليث التلقا في بيع العلم
 من المومن اهل البادية من غالب عند شدة حاجه اهل العلم وهذا مكره وللحديث لا
 يبيع حاشا ليلاد ذكرنا لخاصة المتكلم فان قيل فانه لا يدرى الاسعار اتفقت في العلم في العلم
 قيل اما ان كان سبب متعارف من قيام تعالى ان ينفذ اليه حوزا لذكر الشراي وبقول الصالحه
 فوضعه او يقر بغير الحاجه اليه فقلوا وان كان حبه من قبل عالم يحكم على الناس قاله
 ايضا **الاس** يبيع بغير يورث مكره لان الباطل الباني واسابع ارضا عن اهل حبه
 رجاءه بخبره وكذا يبيع باخر وهو قول حنكرا وعز يوسف كان لا يرى يبيع علمه
 ايضا قوله تعالى هو العاقل فيه والبادي كان المبيع والتزوي اسوة في قول الارض ولا يوسف
 الارواح كلابها الا يرى انه يتوارثون بها والايه نزلت في محبة الحرام وعز ان حبه
 اكره احابه يورث مكره في ايام المومن وارتفع من غير ادم **ابو** وهو قول ابو يوسف لما روى
 عن عمرانه كان يورثه اهل العلم ابو ايمهم في التفرق تباع دور مكره في
 زوايه المومن كان يورثه ولما واثق من العلم **باب** **سبل** **تفرقه**
 دخل ابي يوحى هناك لبا ابراهيم فابا ان يمتدوا لكان التناول من العلم شدة
 واللب يدعه فلا تترك الشدة لمسة غير ماعه كالملا على الباناره واجبه الاقامه وان
 حشرنا فاشدة هذا اذا كان اللعب في المنزل اما اذا كان في المائدة فلا يبعد بل يكثر لولا على

باب

باب

باب

فلا يبعد بعد الذكر مع القوم العالمين وهذا كله اذا كان المار ومخاملا الذكر كما اذا كان
 مقدور به فيخرج ان لم يقدّر على التفتي الحنكر لان ذلك يفتي المومن ويقترب بالحنكرا على
 المسير وهذا كله اذا قدم على انما اذا علم قبل الحنكر لا يفتي الحنكر لان حق العلم لولمسه
 صانوا في الاماكن للرجل ان يرفع دعوى حاره وقريبه اذا كان عنده الفنا والمرايه وقال ابو
 يوسف احب الي ان لا يفتي به وليس لولا خربة الدعوى قبله فان كان ذلك في حنكرا ل
 وانت في حنكرا قال احب الي ان لا يفتي به ذكره وروى محمد بن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله
 الحنكر عليها انما اذا خرج من عندهم اخذوا في الشرب كان لهنه وان يقول ان كان الحنكر قال
 معيا موصوفا بغيره له ذلك والافلا ان الماكلة معهم فان كانوا لا يشربون عليها الحنكر الا انهم
 يضربون الحنكر في المزايق والحازف وهو سجع ذلك هل يكره الحلوين معهم على المائدة
 لونه كرهنا ايضا وحلي عن الهندواني لا كرهه ذلك اذا كان شره افعاله بقلبه ولم يكنه
 ارق بالسان والفعل والفرق انما الشرب سجع الحد وضرب المدينه تحب التعزير وفي جميع
 الشرب اجابه دعوى اهل الذمة مطلقا في الشريعة والافلا ان لا يوافق في الدعوى التي يتكلم
 لاظهار الفتح والمسئ في البستان ولا ناس للعلم الحان كانت فربما من اكل الذمة ان يترك
 البعر يترنصه وفي المفاقر لا يبار ان يفتي كافرا اربها وجاهه وعز الحنكر لاهدي
 الذي مضى يوم البيروني يربطه تعظيم ذلك اليوم فقد كفر وفي العيون دخل الحنكر ابراهيم
 اهدي اليه فان كان غالب ماله المهدى والمضيف من حرام لا يفتي ان يقبل ما كان له
 بها اتمحلالا وان كان غالب ماله من حلال لا يبار بذلك ما لو تيقن عند اقراره في البستان
 اذا لم يكن المهدى حلالا ولا يكون ما يمتحرا سافا لا يفتي ان يقبل ما كان له بها اتمحلالا
 فان عجز عن الكفاة بالماء سببا للبايع حنكرا في جميع ذلك سببا فافتى دعوى اهل
 القار والذى روي في بطر الا ان له مزرعة وغلات حل لاجابه وحل ان ذلك من حلال لانه
 في التفرق عن ابو يوسف اكل اكل اريد دعوى اجتهه ملا باقر والمرايه لرجل لجلال
 اختلف به ماله من اربوا الرشي والافلو لاوا السحت والاضيق او سرقة او سبب حاشه
 او من عا سبب فصار ماله كله شبهة ليس لاجله ان يشاركه او يبايعه او يستقرض منه
 او يقبل هديته او ياكل من بيته وكل ما اتمعت ماله من زكاته وعشره صار ماله شبهة لما
 فيها من اجزاء ماله انفسا فبني ان ذكر الاشياء لا يشاركه الناس في حله الحكم او يستبر

منه

كل ما وصفا وفي المواقف عن الجندية لباس الحلة بد الغنم وكذا الحلو على الصلابة
 فيه وفي العديه وان لم يكن عاده ومنه كره هذ سدا لان يكامعا ويكون بينهما ثلثا اربعه
 والافضل ان لا يخذل عن يوسف في الموضع لسكن الدواب باذن كرهه والخلق في الموضع
 وفي المكان واختلف في اخذ الحمار من السلطان قبل اخذ الحمار في الموضع
 حرام وقيل لا يجوز له لبو اللبث وعذبا ان كان الاصل طالب امواله الرثوه والاخذ غير
 حق ولا يصح وقيل لا يجوز الا ان يعلم انهم من حاله وان كان غالب امواله من غير
 خبايا او اشياء فلا بد ان يعلم انهم من حرام وشبهه وتركه افضل في الوجوه في الحال
 من الخوف لاسر حواجز العاقل قلت له فان كان العشا ومثله قال اذا كان ما
 يعمله لم يكن غضبه عليه سدا اربعه اقول في ذلك محمد بن عبد الله الميرزا في حاشيته
 بعينه وفي ارب النسخ في حاشيته اربعه الخاشعه وهي ما يكون للعشره ودونها قيل هي
 ان علم ان لا يجب الاحتياط الا ان يكون بينهما قول في نجيبا خلفه الخاشع والجار في الحجب
 خلافا محمد اذا لم يكن الغريب خصوصه وكذلك يجب الاحتياط في الغنم والافضل وهذا
 الهدا اذ الميرزا لم يخصصه بان كانت الهدية مثله اورد ونها يقبلها وان كانتا كثره في
 الزايله لانهما للنفق واختلف في اجابة الدعوة فلب بعضهم ولجبه لا يصح تركها قلت
 المتاعه في شدة الاحتياط ان يجب اذا كانت وليمة وان لم تكن فهو للحرام والاجابة افضل الا ان
 ادخل السور على الميرزا ولا يجب دعوة الناس للحل ليعلم انهم في حرمه وفي الموضع
 بل في مقام بله رضي ان يجب ان وليد وان لم يعمل فهو ان كان مكانا الجاب ودعا وان كان غير صالح
 اكل يترابا لعب بالثغر والقطر في ثلاثه عشر والاربعه وكل فهو للحديث كل لعب اذن
 حله الا ما عتبه اهل الزايله لغيره ونهاضته بقوسه وعن الشافعي لا بأس بالسطر
 لانها مذكوره في الحاشيه في الموضع على قولهم بل هو على الشرع فليس على ما في
 ما عتبه في التاويل ان اثمها كقولهم في موضعنا السلام عليه ما لا ينبغي حراما للآخر
 ما هو في حاشيته اذ لا يخفى في ارب النسخ لا يستطاع له اللعب بالسطر الا اذا
 قام عليها وشبهه ذلك من الصلاه او في السطرت عليها الكعب فاما بوجه هذه المعاني فلا
 تستطاع له الاحتياط فيها حرمه اللعب في موضع يجوز اللعب به لاحضار الزايله
 محلا لواجب وفي ألعاب لاسر السلام على الغنم لانه عليها الهام ابراهيم السلام مطلقا

وفي السهام

مطلقا لانه وان تركت لتوديعه والباس وهذا السلام على المقتضى في الموضع على ما في
 الوجوه وفي النسخ لا يسلم على الغنم خلافا في يوسف وفي رثه الزايله في موضع
 حذيفة خلافا وكذا على من في الحلال في الحلال ان كانوا مستزينين يسلم عليهم بالانعام في
 موضع في موضع على بعضهما وعلى رجل في موضع يسلم خلافا في يوسف ولومر طرقت به ما يكون
 ان كان محتاجا الى الطعام يعرفه في دفعه او يعطيه الى المعلم يسلم عليهم والانعام في الحلال
 يجوز لاسر عليه شارب الحلال ان عمر في حاشيته عنه فعمل ذلك وهو مذهبنا العامة وقد كان الحلال
 في خلافا على المقتضى في الموضع وفي الاجناس عن محمد لا يسلم ولا كرامة له وفي المقتضى
 عن بعض اصحابنا لا يسلم على الفاسق المعاصي وفي الموضع واختلف في الصلاة على العبيات
 وفي الموضع وقيل لا يسلم على الاجنبية وفي موضع المناخي ان كانت شابه لاسر واركان
 عجزا لاسر وكذا التثنية اذا عقلت وفي تباري الفضل في عمر في حاشيته من غير الصلاة على الموضع
 فيه من المقتضى والباس بالرد لكن لا يزيد على ذلك وعليه من الميرزا لا يزيد على الصلاة على الموضع
 لا يزيد على الرجم ومنه من لم يرد بالسلام عليه باسما والحجاز هو الاول وهذا اذا لم يكن
 اليه حاجه فان كان لا بالسلام وتكره المصالحه فافهم من التثنيه وفي الموضع واختلف في نواب
 السلام افضل في نواب الرد لاسر بعيدا ليهودك والنصارى لا يسلم عليها لاسر عاد
 يعود تأمر بوجوه في ذلك قالوا الهالا محمد رسول الله لم يأت في الصلاة على السلام
 الحمد الذي اقتدر في موضع الميثاق وفي ميثاق الميثاق واما عيادة المحرم في لاسر في حال
 لا يجوز له العيادة بعد السلام واختلف في عياده الفاسق ايضا والاصح انه لا بأس به لانه سلم
 واما عيادة من حقوق المسلمين وفي الواجب له حاشيه في حاشيته في عياده لاهل البيت
 ينبغي لاهل البيت يقولوا خلفه عليه خير امته واحبك مكان عياده اصلها لاسر الاسلام
 يعني تركه لاسر لاسر كره محمد في الاثبات لاسر بن بارة القبول لاهل البيت وذكر لاسر
 وهو قول في حاشيته وكما هو قول في ميثاق الجواز لاسر ايضا لانه لم يمتنع في حال وفي
 الاسرار واختلف المشايخ في زياده فيقولون لاسر في الموضع والاصح انه لا بأس به ذكر بك
 لاسر في صلاة القبول لان فيها ما ينافي تحريم القبول وذكر لاسر في حاشيته في ميثاق
 البيت والمواكف وفي التهذيب يستحب زياده القبول وكرمه اريانه في ميثاق البيت في
 حاشيته من القبول والبعد واذا خرج الزايله يدعو لهم وقيل اربعة اقل او اقل من اربعة

الرياسة يقوم هذا وجهه وسلم وصفته وعليها السلام وان اراد الدعاء ثم مستقبل القبلة
وفي الآثار رواية القريب مشروعه لتعظيم صاحبها وهي حقن الاسلام وفي حال الخوا
اد اوردت ان زوقه والذ فصر وراه تعظم له كما في فحال حياته ومن خولوا
وضع المبدل القبر عند الزمان من قبل اليهودي لب وعلى هذا وجداهم كما في
في حال الخوا ويقوم بعض العلماء المشرقة القبره في شئ من شئ القبره في شئ من شئ
الانما لا يفي عن الجلبوس على القبر في قول ابن حنبله وصاحبه لا يبار بان يدخل الارض في
المسجد الحرام اعتياداً لساير المساجد وبهذا لاشاف في كقولهم تعالى انما المشركون نجس
فلنا المراد لا يقرءوا في المسجد وقال ملك لا يجوز للمكان ان يدخلوا المساجد بجزءه فيقول
في الدعاء اللهم اني اسالك بعد العزم من عرسك لا تبه يوم تفتاح عرشه يا لعرش وعز ابراهيم
لا يبار لانه ودع رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا في دعائه وتوالت بتعداد البزكريه
بالاجاع لانه وصف الله بالنعوذ على لعرش وهذا فعله المحمدي وفي التقاعز ايجنداد
المسجد النبوي وملك حق الميت والمنع الحرام فهذا الحق اكرهه وفي جمع كرهه ان
يقول اعطى حق فلان كذا وخو محمد عليه السلام لانه لا يجوز لغير الله وفي التقاعز
عن ان البار كذا سائر لوجه الله لا يعلى وعن ابن حنبله لا يصل على غير النبي وعن ابراهيم
لا يبار كونه لا يصل على غيره وعلى المحدثي منه الصلاة على المنارة في المسجد
الشافعي لا يكره لانه يصل على غير النبي بسنة في المسجد لانه لا يكره فيه الاقام بغيرها
الاعني وهذا اوله وحده في الثاني تاربعها المسجد واجبه فيه اخفا نفسه فلا يرفع
المستخاض وقام الامام خارجاً منه وتعد صف سائر الناس في المسجد يصلوا عليه كذلك
على كره في حاله الحي الا ان كان في المساجد في الثاني في غير ايهما لا يوايلس
والشيخ لا يكره لان فيه خلافاً جامع الاًمة وذكر الشيخ لا يكره وعندنا انما اكرهه
او حاله المسجد وبالحوائج كره وتعد هذه الواجبه وما تجلر ولم يزل يتابعه
من كان في المسجد زجراً للناس على المنبر اذا ارجو ومنعه عن احداث هذه الواجبه
الدعوت قلت واختلف على العصر المراد بالكرهه قيل كراهه تنزيهه وقيل كراهه
تحريمه وقيل اوجب التحريم وفي ادب القائل لا يبار للشافعي ان يجل في المسجد للشافعية قال
القائل يكره وقال مالك ان كان المسجد مقدماً اليه الخصال لا يبار بفضل المصطفى

الرياسة يقوم هذا وجهه وسلم وصفته وعليها السلام وان اراد الدعاء ثم مستقبل القبلة
وفي الآثار رواية القريب مشروعه لتعظيم صاحبها وهي حقن الاسلام وفي حال الخوا
اد اوردت ان زوقه والذ فصر وراه تعظم له كما في فحال حياته ومن خولوا
وضع المبدل القبر عند الزمان من قبل اليهودي لب وعلى هذا وجداهم كما في
في حال الخوا ويقوم بعض العلماء المشرقة القبره في شئ من شئ القبره في شئ من شئ
الانما لا يفي عن الجلبوس على القبر في قول ابن حنبله وصاحبه لا يبار بان يدخل الارض في
المسجد الحرام اعتياداً لساير المساجد وبهذا لاشاف في كقولهم تعالى انما المشركون نجس
فلنا المراد لا يقرءوا في المسجد وقال ملك لا يجوز للمكان ان يدخلوا المساجد بجزءه فيقول
في الدعاء اللهم اني اسالك بعد العزم من عرسك لا تبه يوم تفتاح عرشه يا لعرش وعز ابراهيم
لا يبار لانه ودع رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا في دعائه وتوالت بتعداد البزكريه
بالاجاع لانه وصف الله بالنعوذ على لعرش وهذا فعله المحمدي وفي التقاعز ايجنداد
المسجد النبوي وملك حق الميت والمنع الحرام فهذا الحق اكرهه وفي جمع كرهه ان
يقول اعطى حق فلان كذا وخو محمد عليه السلام لانه لا يجوز لغير الله وفي التقاعز
عن ان البار كذا سائر لوجه الله لا يعلى وعن ابن حنبله لا يصل على غير النبي وعن ابراهيم
لا يبار كونه لا يصل على غيره وعلى المحدثي منه الصلاة على المنارة في المسجد
الشافعي لا يكره لانه يصل على غير النبي بسنة في المسجد لانه لا يكره فيه الاقام بغيرها
الاعني وهذا اوله وحده في الثاني تاربعها المسجد واجبه فيه اخفا نفسه فلا يرفع
المستخاض وقام الامام خارجاً منه وتعد صف سائر الناس في المسجد يصلوا عليه كذلك
على كره في حاله الحي الا ان كان في المساجد في الثاني في غير ايهما لا يوايلس
والشيخ لا يكره لان فيه خلافاً جامع الاًمة وذكر الشيخ لا يكره وعندنا انما اكرهه
او حاله المسجد وبالحوائج كره وتعد هذه الواجبه وما تجلر ولم يزل يتابعه
من كان في المسجد زجراً للناس على المنبر اذا ارجو ومنعه عن احداث هذه الواجبه
الدعوت قلت واختلف على العصر المراد بالكرهه قيل كراهه تنزيهه وقيل كراهه
تحريمه وقيل اوجب التحريم وفي ادب القائل لا يبار للشافعي ان يجل في المسجد للشافعية قال
القائل يكره وقال مالك ان كان المسجد مقدماً اليه الخصال لا يبار بفضل المصطفى

بعض

وان تعقد الذهاب اليه للفصل بكرة لساح الحديث بنيت المسجد لانه من اجل
سوى يتماد في صلاة الخوا يكره اعجابنا القضا في المسجد وقال الشافعي لا يبار في التقاعز
عن محمد بكرة القضا في المسجد والتظاهر لانه وروى الحسن الانصلي في الجامع ذكر الخوا
واختلف في الوضوء في المسجد فكرهه ابو حنبله والابو يوسف الا ان يكون فيه موضع
لذلك ولم يكرهه محمد وفي جمع عن محمد في قوس الحنكف ان لم يكن فيه وضوءه والنعوذ
نلا يبار وكذا غسل راسه في امار في العيون لا يبار العلم ان يعلم في المسجد للوراث
ان يرك فيه نفسه لانه قربه وان كان يعلم ان يركب بل يكره وفي جمع لا يجوز تعليم
الصبيان الغوا في المسجد وروى عن ابواسحاق مساجد صبيان يكره ويحجبونهم في الصلاة على
الصناع في المسجد لغيره باجره ونفسه لا يبار به مثل ان يحيط ثوبه او يركب نفسه والنعوذ
في المسجد باءة وقربه اذا لم يركب نفسه لانه لا يركب نفسه والنعوذ في قربه ولا يشارك
درا ابو اليقظ عن الاسكان لانه سلب عن ذلك فكرهه وقد فصل اعجابنا اركان المقاعد
من اهل الحنابلة وعثر به انسان لم يقض في قوله وان كان احداً من علمهما والعنان
وعدم الضمان بغير الحظر والاباحه في شرح بكر القعود في المسجد لا للعباد يادون
شريعاً الا ترى اهل الصفة كانوا لا يزبون المحمدي وكانوا ينامون فيه ويختلون
ما ليس فيه ما لم وليس لاحيان بعضهم من ذلك وفي ادب القائل يجوز جلارته الغرض في
المسجد لا تعظم عليه السلام راى كعباً يلازم بدونه في المسجد وقال السعد بن
مذهبنا لان المسجد بنيت لذكر الله تعالى واقامة الصلاة فيه فلا تلج الا لانه فيه في
صلاه الخوا الكلام المباح من حديث الدنيا يجوز في المساجد وان كان الملا في البيت على كره
الله تعالى وعن خلف جاة غلام فادع شخص من المسجد وكله فقبل له في ذلك قال
ما نكثت في المسجد بكلام الدنيا منذ كذا وكذا سته وفي شرح خطا الجلبوس في المسجد لا
يراج بالايعاد لان المسجد ما بنت لامور الدنيا لم يكره تكلم بكلام الدنيا في المساجد
السمعة عمل اربع سنه وفي جمع يجوز للحكمة النظر بالان فيه وفي التقاعز يكره
الحديث ويكره في البستان بكرة الكلام المنفرد والمظن والشافعي المخصوص في المسجد
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميع والشارع والقوت فيه وفي الثاني لا يبار بان يشارك
الحنكف فيه وسبق في صلاة الخوا يكره ان يحد في المسجد سواً يعرض فيه السبع واللوان

بعض

بعض

بعض

بعض

بعض

بعض

بعض

بعض

بعض

بعض

بعض

بعض

بعض

بعض

وينادي فيه عليها واما عند البيع والشراء فيجوز ذكر اسرار العقود كالنكاح ونحوه
 وفي القبول مما يشترطه عقد النكاح في المجهور ونحوه في الزنا والسرقة
 الخاف والبيع ونحوه لعل وان شئت في المجهور كان كلام المدين في رغبته مكره وما
 دفعه او علمه فهو مكره في حقه الجاني مكره ورفع الاصوات في المجهور كحجرات وان شئت
 الضوا والاشارة السواء ونحو ذلك وفي ادب القاضي لا يحد في المجهور الا في غير ذلك
 ابرز يكون النوم والاكل والشرب في المجهور والاعتكاف وكما سئله وفي حقه المصنف
 يخرج الاكل والشرب وفي حقه المصنف الاكل والشرب يخرج الاكل والشرب في المجهور
 عن الاعتكاف اذا التفتت الى الفتنة والحاجة يخرج منه الا وفي المال اختلاف الفسلف في
 الذي يفسد في المجهور في حقه المصنف لا يفسد الا في حقه المصنف اليه وهو الاصح
 وفي شرحه لا يحد في المجهور الا في حقه المصنف لا يخرج من غير شيء ولا في حقه المصنف في ذلك
 مضافا وفي حقه المصنف لا يحد في المجهور الا في حقه المصنف لا يخرج من غير شيء ولا في حقه المصنف في ذلك
 النوم في حقه المصنف لا يحد في المجهور الا في حقه المصنف لا يخرج من غير شيء ولا في حقه المصنف في ذلك
 معتكفا فلا بأس والا كذلك ان لم يكن له دار وان كان له والاحقر والا فضل الزينة
 غير مكره في الامام وفي المال مكره في المجهور في الاعتكاف في المصنف لا بأس به وفي
 النوازل لا يجوز له ان يحد في المجهور في الاعتكاف في المصنف لا بأس به وفي
 اليوم للغير مكره وفي صلاة الجوامع لا يحد في المجهور في الاعتكاف في المصنف لا بأس به وفي
 من هذا وفي المصنف لا يحد في المجهور في الاعتكاف في المصنف لا بأس به وفي
 لا يحد في المصنف في الاعتكاف في المصنف لا بأس به وفي
 وهذا اتفاق في العقود ولا يمنع من الاجتناب وذكر المصنف في هذا المصنف
 خلاف ما قلنا اهل الشيعة يرضون لاجل جهل الدخول في حقه المصنف لا بأس به وفي
 الدخول في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 يدخل المجهور اذا استوفيت من نعمها وانت تملك المصنف وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 من المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 حسب بلقاء فيه فلا بأس به في حقه المصنف لا بأس به وفي
 الدخول في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي

اكل الشرب
 المجهور في المكان

لكان

في حقه المصنف

بلقاء فيه

فخان

وكان من المجهور وان شئت في المجهور في الاعتكاف في المصنف لا بأس به وفي
 فيها وحقيقه في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 انه لا يحد في حقه المصنف في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 ليس يحد في حقه المصنف في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 البوار خفي من المصنف في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 لما المصنف في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 فان كان من اهل الخلقة لم يرض بحقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 للتعامل وفي العيون لو كان في المجهور في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 فيه معصية المصنف في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 المجهور لا يحد في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 نوع من باب الولايه لا يحد في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 ما كان من ضرورة حال المصنف وهو مشركا لا يحد في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 يعلمه ورفع عليه كالاخ والعلم والام والمقتضا اذا كان في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 العاقل ومن يعلمه كقولنا اليه والامام اذا كان المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 كذا في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 اصح وذكره في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 على وجهه اذا نفيها وان كان ابوها حاضرا ولو تيقن المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 لم تعدم بهذا وفي حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 ذلك الغيبة المقتطعة في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 اليه الا يحد في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 القبر بغيبة الاب اذا كان في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 وسأعوز ان يعثر له من يولد مع وجود الاب والذكر اصح ونحوه في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 كان يحق الاحتياط وسع الحكم لا يحد في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 للصغير شيئا كان في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي
 او في حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي حقه المصنف لا بأس به وفي

المصنف

فوهبه من لينة لم يحزن لانه ليس في يده وفي الدم وكذا الواجر المسلم وفي الفارق عن اسلام
قلت وهبت من مهر علك كذا ولوى صار ديناً للصغير عليه وسيل الاسكان وهبت
مهر لابن له اسنة صغير فقبل الاب نه واقع بمحل لها بكون وسيل عن اسنة اخرى فقبل
لا يجوز قال ابو الليث نه في ما ذكرنا من حفر جوف وكذا الوكان لم يعمل الجوف
فوهبه لابنه الصغير نه بالانجاس نه ابو يوسف للاب ان يفتن ولله الصغير
ونجه ويؤويه وبطرحه وكذا اب الصبي وكذا اب الاب ومثله وما سوى الع والحال
ليس بعد ذلك الا ان يوافق او يوطرحه لانه ضمان عليه استحساناً اذا الميرك لم يوافق
اليمنه وكذا الامام واسا الملقبة اذا اجمعت واحتته او بطرحه فهو صامن لانه ليس
بولي وليس لفان الواجر الصغير الم لا واجرته حرة اذا كان في حجرها وكذا والرحم
المسلم منه واليتيم ان لا يجوز لفقد ولا يتيم عليه وجهه الاستحسان ان يفتقه الصغير
حب على مولانا لاجاره سقط نفقته عنه ولا ضرر على الصبي لانه يترك اليه اسنة فوجب
القول للجواز دفعا لما جزم خلاف الملقبة فان نفقته في بيت المال عليه وفي المذكور
لللقبة ان يسلم في صنعه ويواجه وفي المتقاع محمد اذا كان الصغير عند ذى الرحم
المهر لمان الواجر عليه وعن نه خلافة وعن ابو يوسف اجارة ذى الرحم المحرم
الصغير ليس ببيع ولا يباع له ولو كان احد اقرب منه جازت وفي الانصاف لا يجوز
اجارة غير الاب والجد والابن والوصي عند قيام واحد من هؤلاء فلو كان لم يترك فاجردوا الرحم
المحرم منه وهو في حجره وان كان في حجره فاجرة اخر اقرب كالموكان في حجره فلو كان
انه جازت ان يوصف خلاف محمد فان احب نفسه لم يحرم وفي المتويع الا في الجدير
مع الصغير نه واما اذا كان الكبر ان يفتق من نصيب الصغير على الصغير ان يفتقها
بغير طعن الصغير في حجره ولو كان كان دراهم في حجره ملكه سوى نفقته والكوة
وان كان شيخا يحتاج اليه لملكه لا يحل الدخا ليا ودميا وفي الفارق اعقب الجدير
على الصغير من الداهم في المهر وان اجمعت العلم او ايسر القوب لم يفسد استحسانا وجمع
دهان فان لم يكن البولي فاقى فانفق الكا على المغادر من نصيبه الصغار كانوا
مستوعبين في الحكم ان يباين احد لافان عليهم لاهم احتسابا فاعلوا وفي هذا الموضع باع
الدين من غير استطلاع راي القاضي وفي المرقا في حق وان كان حيرا وفي النوازل والاركان

في مبيع مكتبة استطلاع رايه لا يفسد استحسانا وكذا ان نه مستغنى والرجل
كان في سفر فاقى على احداهما فاقى الاخر عليه من ماله لم يفسد استحسانا وكذا العبيد
الماء يرون اذا كانوا اسنة الثالث فانت مولا هرة فاقوا في الطريق لم يفسدوا
استحسانا وكذا روى عن النضر اذا كان المسافر واقف ولو لم يكن مقول فقام احد
المجاهد وفي جميع الاركان وافق على المجد فاحتاج اليه لا يفسد استحسانا فباين اسنة
لما ظهر في القضاة المتأخرين من الامعاء الفاسدة والاستيلاء على المرقا وفي الاصل
منها روى عن محمد انه مات واحدا من ثلثه فباع كتيبة وافق في بيعه من قبل
له انه لم يوصع لك الى احد فتلا والله يعلم المفسد من المصل فاكابر على قياس هذا
لا مان عليه فباين الله استحسانا اما في الحكم صام من ماله فلوان المورثة افقوا
على الصغار لم يقرروا بترك حلقه لعل ذلك رجوت ان لا يكون عليه شيء ويظهر
هذا الوصي او عرف المير على الميت نقضاة ولم يقررت ذلك ولم يعرفه القاضي المورثة
لا اثر فيها فاعل وكذا قالوا في جعل عنه وريعه لرجل وعلى المورث مثل المورثة
دين والمودع يعلم انه مات ولم يقض دينه يسقط عنه ان يقضى ذلك الدين ماله ولا
يقر به وكذا لو زيد على عمرو دين وعلى غيره مثل ذلك الدين لرجل مات و زيد
يعرف ان عمرو لم يقض ذلك الدين يسع لزيد ان يقضى دين عمرو ماله وعمرو عليه
والخبر به ورثته وعن نصر وكذا لو مات عمرو و باخذ رجل ماله ويقضى به
دينه لانه كالدين لرب الدين فكما اذا انفق المورثة النكاح حلقه وان ذلك
جلوا نفاهاه ولا خفف عليهم وكذا الوكالت الرجل من غيره وصيغره وله ولدمغار وطاعه
رجل لم يترك المير ان يفتق عليه ويحب ذلك من المير لكان انفق ذلك الحلقه ان يباين لهم
عليه حتى رجوت ان لا يكون عليه من ماله لانه لم يرد به الا صلاح وهذا موافق
للمروية ومحمد وفي اللاتي تصف واحدا من اهل السكة على السلم من المير والشر
وليس للرجل وصي وهو على انه لو وقع الاثر في الفسخ فاقى باخلاصه وبفسده فان
نصفه جاز للضرورة وفي الفارق لاهل الاربعه ربع المتاع وللمشتري الانشراح فان
جا المورث فلما الفخر وروى في بيعه من المتاع ولا يبيعون الرق ولا يفتق عليه الا
ان يكون فيه طعام فيأكله بنفسه من غير ان يبيع اليه وكذا يابا ذلك السلم وينفقها على

كان

ان يجعل في حق العبد طوق من حديد لمنع ان يحرك رأسه لانه عقوبة اهل
النار واحداها انقلبه ولا ياربان يقيه اذ كان كذا باقية لان ان غاب عن عينه
الاتى انه يجوز تعذيبه السفيه وللعاد فكذا العبد في كل اجازة للجور النخل
الاباس في التداوى بالحنطة لان التداوى بها لا اثم له وان يستعمل الخمر في الحنطة
كله لان التداوى بها لا اثم له لان الجوز وفي شوح القاضي فان نخل الاجل السن لان كل الال
اذا شاعى يوث السل وفي السقاع في الخيمة كره ان يداوى بالمران بالبول على
فوسفه لا يكره بالمراقة قال ابو اليبس وانه اذا لمكان الحاجة وفي السقاع على
اكره شرب البولي اذا كان فيه من الحيات وفي اللالي التداوى بغير الحان اذا
ساوا البولي بالبول في الحية وفيه نظير لان فيها حرام والاستشفاء
بالخمر حرام وفي الموازل كراهه القاضي بالمع على الجملة ولو كتب بالبول ان يشفا
فلا بأس لان شرب هذا الحرامه تسقط عنه الاستشفاء الاتوى ان العطش
يوجب له شرب الخمر واجامح المسح قلت وهذا مخالف ما ذكر في التداوى
بغير اللان وفي فاهه الجلالى واختلف في الاسترقاق بالقران يجوز وقراه المرض او
المذموم او كتب في ورق ويعلق او كتب في حست ويصل بسقي المرض فاباحها
فيما هددوا بولائه وكرهه القاضي والبرك وابن سيرين في التداوى بخمر الخليل
شرب البول الدم واليعة للتداوى اذا اخبره طبيب مسلم ان فيه شفا وخير
من الجاه ما يفهم فانه وان قال الطبيب يستعمل مثاقيل فيه وجهان وهو يجوز
شرب القليل من الخمر للتداوى اذا فيه شفا ويقوم مقامها فيه وجهان فلا بأس ان
يترق القاضي من بيت المال لانه يعمل للمسلمين فيكون كفايته وكفايه اصله
ومن يخوفهم في ماله وهذا كان ما بيت المال مع حق وان كان القاضي يحتاج
فلا فضل ولا اخذ له وهو واجب عليه لانه لا يتوصل الى قائمه ما عليه الا بذلك
وان كان القاضي غنيا لا يخل الاخذ بالمال لانه لا يتوصل الى قائمه ما عليه الا بذلك
افضل نظرا لمن يحميه وان كان لا يترق الاخذ به ليق الاجارة فحرام لان الاجارة
على انفسا لا يجوز وان كان بيت المال حق فلا يجوز الاخذ بحاله وجميع العلم
اذا ائذ للقاضي ان يمسك ان يخرجه بل على ذلك وسقط اذ اراد المصلحة في ذلك في

الشيخ
في
الشيخ

في
الشيخ

يعلم

ادب القاضي اذا استحق الحاكفة ففي يوم البطالة هل يسحق او يخطب قد كان المحل
يقترن بانه محطه من الرقعة وان بالباطون يقول بانه يسحق الا في سبب احكام
اليه في الليل وان كان لا يفضل المحض به بالليل ذكر بكرهه ان اخذ الاجرة على النسخة
اذا امكن من شدة من بيت المال ولم يرضى في كماله وانما على قدر الحاجة وفي الشافعي
امر القاضي فاسما بالاجرة بيت المال ان كان فيه سعة فان شرط له اجرته على
من جلب وعندها على الجميع وفي الشافعي اجرة القسام على عدد الدروس وعندها على قدر
الملك وفي ادب القاضي واختلف في بونه الشخص على قدر قدره على بيت المال وقيل
على المقر وهو الاجر كثر وهو البارة الذي يحسم به وعرو عليه وفي الاقضية وكذا اجز
لجدا عليه لانه تقدم منه سبب وجوه وهو المرفعة ولم يرضى اجرة البعير والمجان
على قدر قدره في زمانه ان يكون على راب الدار وكذا وجه كثره البتة لمن يعمل المذكور
السخي بونه الرجل لعله المدعي في الايتاد اذا اشتهر احب اليه انما فعل المدعي عليه
وهذا استحسان يميل اليه لانجر ولا فالتقيا من ان يكون على المدعي في الامتياز كما في الايتاد
لحصول النفع له في الجالين وفي جرحه براه بونه الشخص الذي ليس القاضي بملامة للمدعي عليه
باحكام المال ذكر ابو اليسر اهل المدعي عليه واليه بالبعث للقضا وشانها ثلثا
على المدعي ومولاها والرجل لياخذوا بواجبهم يعولون له وهم المدعون لانهم يخذون والمصر
من نفقته درهم الى درهم فاذا خرجوا الى الرستاق فلا اخذون بكل نوع كثر من نفقته درهم
او اربعة هكذا وضع العلماء النكاح والاعتقا ومواجروا لثامه والوكلا يخذون ويحسون
كثرة المدعي والمدعي عليه وللراعي ان يخذوا بكل حبلين كثر من درهم وفي الشافعي
الزكي يخذ من المدعي وكذا المبعوث للتدبير ذكر ابو اليسر وكذا المحلوا من ماله
وتقدم على الترتيب قاله وبني ان لا اخذوا كثر من درهمين العديلين الراعي من درهم
الراعية في زماننا وسع القاضي ان ينصب انسانا من الناس على الدخول عليه جملة واحدة
على القاضي والوكلا وحواليه وعلمهم ونفقته له ولهم وفي الشافعي لا يخذوا بالوكلا
من يجب له المحاضرة الشجالة على قدر العال وكذا القاضي اذا كتب وكذا القاضي ليد اخذ
قد راجعوا راحته لغيره ذكر السرخي في زينة باخذ كثر من اجرة المثل الذي يخذ من الناس
مثلا ذلك العال وفي جميع الشق المقدرة ذلك ان اوشعة اذا كانا تسع على القاضي

في

خمس دراهم وفي الاثني عشر وفي ثلثة الاف خمسة عشر كذلك في عشرة الاف والالف
 خمسة حتى تسعين حشر فيها عشرة الاثم ثم نازد في كل الف درهم في ارجل الوجبة
 في عشرة الاف وان كان اقل من الف نظر في ثلثه من الشقة فدرهم الحبة في ثلثه الف
 ففيه خمسة دراهم وان كان صفة عشر وان كان نصفه درهمان ونصف وفي الزبادات
 القصان ثمانية اضعاف ذلك كذلك في السيد ابو جراح وقد كلفه مولى عن اخيه
 اوصى اصحابه المتقدين وفي الصاب يحيد العنا والتعب وهذا اشبه باصول الطب
 وتحل الفتى اخذ الجبر على كفاية الجواب بقدره لان الكتابة ليست عليه واسد حال اعلم
 ببلغ مقابلة

كتاب الادوية
 الاصول التي يتخذ منها الاشربة المسكوة انواع العنب والورد والحمض والحلاوت
 والالبان والخمير العنب خمسة انواع احدها الحمر وهو التي من العنب اذا غلظت
 وقدر بالزبد وعندها الحمر الطرية والآخر الحمر الحامض الذي من العنب اذا غلظت
 استعمله اعلاه وذلك لانه لا يتلف في كثير من اوجعه انه لا يحسد شربة قبل القدح
 ليسكر منه ثم اذا غلظت قد عجم فلعها وفستق شاربها يحلو وشرب طرية منها وفستق
 منخلها لا يجر نفعها ولا يضر منفعها لانه لا يقوم لها في حلاوت الحمر وفي الماوية اختلاف
 اثنان وفي الثاني ولا تنقي الدواب ولا تخفف في دوا ولا في طعام ولا في عذاب ولا في
 رعيه تجبر حاسة غليظة ولا تاكل الا شجاعها اذا خاف العسل الفال ولا يملأ من شرها
 ما لو لم يصفه فان شرب هذه الفريضة يسكر ليجد له حال في هذه الحالة فان زاد
 على ذلك حاجة سكره وكذا رد في الحمر ثم شربة والمختار طرية ولا يجدر شربة
 ان ليسكر منه لان العنب عليه غير الحمر في الشان في ذلك شربة حمران الحمر
 طرية الحمر حتى يصفى في لانه لا يجد لان الحمر يصفى في الحمرية ولا في طرية
 الثانية فان شرب منه داء لا يراه فيه قال بكر لا يجد ذكر الحكم الحمر اذا
 طبع لم يحل الحمر ويحذر شرب منه الملوذ ذكر الطبع ونش الحمر على التسوية بين لعله
 وكثير من الثاني شرب شيئا من حمر لا يجد فيه طعما ولا رجحا ولا لونا ولا يجد
 وان شرب حمر وفي الاستيعاب في ان كان اقل او كان يما عجم وان كان شربا فلهذا
 لا يجد الا ان يسكر منه فدر العنا وهذا قول الدقاق وعند الكرمي العنب للعلم

وان كان الما غلب واجمعوا انه لا يحل شربه لانه شرب وفي الثاني ثم ان الحمر لعله
 او جعلها في الخل او الدوا من شرها والدوا هو الغالب لم يجد وان كان الحمر الغالب
 لان الحكم للغالب وفي التنافق وكذا المواضع فيها خبر وقد لوهوا وحدها في حمر
 وفي الحماض دفع فطره من حمرية في حب ابلابا من شره واكل منه ابلابا وكذا المواضع
 فيه ما دام الما غلبا وفي ما لم يلبس يوسف الحمر اذا وقع في الما لعله الغلبة في تحريمه
 كونه في الحلال في المسا اذ كان الما لعله الغالب فلا بأس بأكله ولا بأس بشربه ولا حلف
 لا شرب حمر فيها محلوها بثلث قبل عتق وفيه الغلبة وقيل حمران حله فيه
 فطره من حمرية لثبوت حكم الحمرية وهذا يحذر من البين فوقع قطعه منه في الاستيعاب
 من الحلة انما حلال كانت الغلبة للمر لا لخل بعد ان حقت والمحرم صير حمران حهاب
 المرارة وعندها يقبل الحوضه ويشرح السجى التي في الحمر سكر انا في حمر صا طرا
 لا يجد وفي جمع برهان صبر الحمر الحمر في حمر حتى يصفى الحماض في الحلال وفي الحماض
 حمرية فيها ثم يخل من ذلك الاكثر ولا يظهر في العنب حتى يجمع العلوم للحمر
 الحمر يظهر اذا بدا خلان حباب فيه ما علق في البول وفي جميع خلوات فيه فله
 فوسب في حمر حتى يحل لا يحل شربة ولو كانت في طرية حمر حلال عنب ان يكون على
 الاختلاف وفي جمع القاطع في الكلب في عصب ثم تحرم حلال لا يحل شربة وفي جمع وان
 يبين ان لا تغير وفي الاستيعاب حمرات فيها فانه يحل قبل الخل معاق وقيل لا يحل
 وقيل ان يشرع فيها حار وان تحت لم يحذر وهذا اذا حجت قبل الخل وان كان الحار
 فيها لم يشرع في الاثاق وفي اختلاف زراوي بن خرا وبلوديه عند زراوي بن
 حمران وزه على دفع ذلك الى المولى له فزهر حمر ذلك عسل الميراث وابو يوسف
 ذلك عسل عسل الحقد وفي الشافعي ابو يوسف ورث المسلمون حمران شاربوا لاسلامهم
 الحمرية وكما حلال ثم تقسم وذكر الرشي على خلافين في حمران اذا انقضت
 لم يحذر ذكره باب شربة المضارب ولو اسلم اذا اسلم وفي الذي كره له في حمر
 لا يما يراه من حمرية ذكرت باب شربة اهل الذمة في ذلك عن حمرية حار في اسلم
 احد ورثته ثم وكل في تقاسم الحمر والحار حار حلالا وكما في البيع واطلق ما كان
 لم يحذر لانها ليس بالاي وبمعناه فان الشربة مشروعة في المالى ذكر بكر في حمرية حار

حمرية حار

ادنى طعمه فهو كالثالث وعن الجنيته واليوسف لاجل ما لم يرد به ثلثا ما يلحق
الاسير من الخلة من الترويض النوع احدها السكرو وهو ان من النار اغلا غلته وترويضه
كالبار في احكامه والثالث المخرج منه ادى لوجه فهو كالثالث والثالث الفصح وهو ان يصرح المر
وكله ان لم يثبت عليه المالك فاستخرج طارئة ثم يغلى ويشد فهو كالباب في احكامه فارجح
ادنى لوجه فهو كالثالث المشربة ان يتحد من الجوب والحلوات كالسكر والمقازيد والنوت والقفل
وحمل ارباب والبالا والبالا والبالا واغلا غلته واشد منه وكالثالث المخرج اولى بالمخرج وقيل لا يطعم قليلا
فلاصل في غلته من كرم هذه الاشربة محذوف ونفع طارئة عنه وعن الجنيته لا نفع ولا يحد
من كرمه عنه غلته بعضهم الصحيح انه يحكم في الثالث نص عليه في عصام وفي الثاني وذكر
بكره الحاشية من هذه الاشربة قبل ان يشد فلا غلته واشد وذلك لاشد انما اذا لم يرد لوجه
يحل فاما طرئ قوله محذوف الا واية وقيل على ما دون السكرو وقيل لا حل ولا يحد ولا يحد
رواية عن محمد بن ابي كرهه واما اذا لم يرد لوجه فان لم يلحق فلا يشد على كرمه على غيرها
كواوفه وروايتان هذا اذا لم يكره بها فاما السكرو حرام الاجماع وكل هذا اسكروا واية
من هذا كانا الهند واني يقول لا يحد غيره محذوف لانه في الحشر هذا ما ذكره في التمهيد
الاصح والصحيح لا يحد ولا يحد ذهب عصام والهند واني ذكر ابو اليسر يحد وقيل لا يحد
هذه المسئلة بل لا يحد الا في السكرو لا يحد في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
نافع في الجوب والى واية من كرمه في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
منه الى ايام والى به اهل سرقة والى به وروايتان في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
الى كرمه في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
نالا لوجه عن كرمه في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
ما ذكره ابو اليسر ذكر السكرو ولا يحد عن كرمه في الحشر فاحتمل الحشر
لا يحد طرئ كرمه في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
منها في حدودها لظن اسكرتها في حدودها واية من كرمه في الحشر
اذا اصاب طرئ كرمه في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
اذا اسكره وروى في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
ما لم يصر على غير هذه الالف عند الجنيته اخرا وهو قول يوسف وقد علقه في

ذكره الجنيته ان كان بناو الاغلا في الاسكرو واذا اسكره في الاسكرو فاحتمل الحشر
وهكذا ايضا السكرو ولكن مع زيادة في حوان غلته لا يحد عند الجنيته وقد علقه في الحشر
عندما يشد بها حرام اذا كان يسكر كرمها في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
حتى اشده في رواه هشام لابس بن عبد الله في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
الدرباب والسكرو والعسل الاغلا في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
ولا يحد لغيره في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
لا اعتبار بالطحين في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
ان ذهب ثلثه من ثوب ملته ولا يحد في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
حلاله في ثوبه في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
مسلمو اسكر كرمه على صيد يسمى نرجس يسمى نرجس في الحشر فاحتمل الحشر
صاحبه وهو مسلم ولو اسكره يسمى نرجس مسلمو نرجس في الحشر فاحتمل الحشر
صاحبه وهو يسمى نرجس في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
اسكرو السكرو في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
صيدا فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
الحشر والى في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
ارزدها في رواه فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
نفع منه في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
وقوله لا يحد في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
وان يوجد منه الاسكرو في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
عامدا وان لا يشغل في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
وان يذهب على سائر الاسكرو وان لا يشغل في الحشر فاحتمل الحشر
بعضه لونه في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
وقوله وان يذهب في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر
الاصول الحشر وقيل ما ذكره في الزادات قوله لا يحد في الحشر
بالعلمه ولو يصر صيدا فهو واحد في الحشر فاحتمل الحشر فاحتمل الحشر

من ذلك انما العجاجة صغيرة لا حمل بالمرء وان كانت كبيرة حمل بالمرء يوم حسبه في
الصيد وهو ان يكون متقوما بانيا بها وخطبه وان لا يكون من المشرات وان لا يكون من نبات
الماسوك السمك وان ياكل نصف حنظلها او قوامه وان يموت بهذا قبل ان يوصل الى دبحه فان
ادركه صاغة حنظلها او وقت عن الدخ او لم يجد له الدخ ومات لم ياكل في ظاهر
الروايه وعز في حنظلها وان يوسف حمل لانه لم يجد رطل ذكاة الاختيار ولو لم ياكل لم يجد
فقدته فجعلته اوصد به فكشفه عن عظمه ولم يخرج به ومات بذلك لم ياكل في رطل
عز الى يوسف وهو المرحل في الشافي في النظم في الزبير قطع الاوداج والحلقوم من الشاة
ثم ذكاه صاغة فمات فوق او منحت لم ياكل لان لم ياكل في رطله بعد القطع ومات لم ياكل في رطله
لان عيش اكثر من نصف يوم وقد ~~مات~~ ~~مات~~ لان لم ياكل في رطله بعد القطع ومات لم ياكل في رطله
بعد الدخ وفي التوارك مرضت وفيها من الحياة مقدار ما يبقى في المذبح بعد الدخ او قطع بطنها
وتبقى من الحياة كذلك لا يعقل للذكاة واختلاف طول الحنظل في حنظلها واختلافها في رطلها
ها في رطلها في المذبح الذي حنظلها المذبح وبقي من الحياة ما يبقى في المذبح او رماه
واصابه وبقي من الحياة كذلك لا يعقل للذكاة لانها في حنظلها المذبح المذبح ولم ياكل
حالا لان في يومها لم ياكل في رطلها المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح
الشاة وفي السبع ترقم من ملح يعقب ويطلع ان في نصف يوم يحمى عن الاحية اذا دبحت
وفي التاروق توارى الكلب والميت من المذبح ثم وجده مقتولا عند الكلب ولم ياكل في رطله
غيره حل ان لم ياكل في رطله المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح
ان لو لم ياكل في رطله المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح
فان ترك الكلب ثم وجد ميتا عند الكلب وبقي من الحياة ما يبقى في المذبح المذبح المذبح
محل وكذا البازي والسبع كل شيء علمته من ذئب من السباع او ذئب من الحنظل
فلا ياكل في رطله المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح
استغنى الذئب والاحد لان لا ياكل في رطله المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح
التعلم السباع ترك الكلب في البازي الاجابة عند الدعوة لاذعان في رطله المذبح
لا ياكل في رطله السباع وان اكل منه كالبازي فان شرب من دمه لم ياكل في رطله المذبح
لان تناول من الصيد وتركه لا ياكل في رطله المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح

تعدروا فوصفه الى راي اهل هذه الصنعة لانه ما يتفاوت ولذا انزل الله
فقد تولى لانه كبريتان صاد قلته او اكثر ولم ياكلها لم ياكل الحنظل ولذا انزل الله
غير معلوم ودوكل المذبح لانه حكمه تعلمه وفي المذبح وايماننا ان اكل بعد اكل
تعليمه حكمه تعلمه عند الحنظل حتى لو صاد صيدا اقبل هذا في رطله فالحق فيه
لا ياكل وفي التاروق لم ياكل في رطله المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح
تناوله ولو ان شرب نصفه في حنظل الاخذنا لقلنا ما في اكل ذلك النصف لم ياكل
لان لم ياكل في رطله المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح
فان لم ياكل في رطله المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح
ابان هذا او عصى او غير الراس اقل من النصف لم ياكل لان حنظلان في رطله المذبح
الحديث ما بين من الخنظل وميت وحل الباني في وجود ذكاه الا صطرا ولو لم ياكل في رطله
واسوان في الموت حل الكلب وكذا لو اكل النصف الراس او اكل النصف الراس لم ياكل
الباني لان في يومها لم ياكل في رطله المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح
حل ولو اكل في رطله المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح

يلق مقابلة

الرهز بالذئب باكل والاحكام به يحسبه لان زمان الذئب تحت عند الاحكام فكان
الذين عدا في الحال وقبض الرهز قبض استيقظوا واستيقظوا قبل الذين تصورا لا
بى لورهن جلا ما ذاب له عليه لا يبرأ الكاهل بهي سحر جازي في الذئب
لور ل ما ذاب كل على فلان صح ولو هو الكاهل رهز في رطله المذبح المذبح المذبح
فان ذئب ما اكل على فلان فهو على رطله المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح
فعل الكاهل وان مات فلان لم ياكل في رطله المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح
فعل الكاهل المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح
الذي على الكاهل جاز والافلاضان على افلاطه فكل الكاهل رهز في رطله المذبح
او الشفعة او شغل هذا او حراجه فيها قصاص او بين هو امانه الرهز وفي الحنظل
الرهز الباني لم ياكل في رطله المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح
قوله اذا اكل من المذبح مائة من اصيل وفي الشافي في المذبح المذبح المذبح
الذين اذهبهم فكل الكاهل رهز في رطله المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح

الرهز الباني لم ياكل في رطله المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح المذبح

الروح واطلعهما قبل الاقول وابتاعه عن النصف الباقي ثم هلك اركان الدهر مع المثل
وابتاعهم هلك دلوهم براه فطلقها قبل الدخول سقط ممر المثل وزج بالمتعة وصار هذا
بالمتعة عند مجيئ خلافه يوسف والرهان في هلك به رهنها براس المال الفاعل
العاسر ان يكون في الاختصاص كون المتعة بدله وهلك المثل فيه ولم يكن في هذا
الهكل به المثل كمتعة بالمتعة والتمثيل بالمتعة كمتعة بالمتعة وسقط في لا ينفق
لان موجب الكفاية ثم ذمة الكفاية لا ذمة الاصل نحو المطالب بعد دوازل الدين
وقد ذكرت هذا اوجاف صوفي في الانجاس الموكيل بقبض الدين فله المليون
هذا الثوب رهننا حتى ادفع اليك المال او الوصي اخذ رهننا بالورثة كبار ففلك
لا ضمان والدين بحاله وفي المتقاعز الموصوف رهن يصف داره واعيهه وسقط له
ان يستدعيه لان هذا ليس رهن بل دليل لئله وهلك لا يسقط ضمن الدين في التقاق
الارض والزرع والبحر والنهر والبساتين الجوز رهن بعضها دون بعض وهو ما منه
وكذا الشاع واختلاف رهن المتابع انه لا ينفق اذا وقع فاسدا واختار
الى اليسر لا ينفق لان المتابع غير قابل لحكم الرهن فهو لطيف في الشروع الطارى
نحو رواية يصف وفي الخدي لا يجمع الجيران الطارى كالقارن في ثمنه بسط الرهن
وفي التقاق اخذ المصدق المشر من الغلة الموهونه لم يسقط الرهن وفي الرهنه واختلاف
الرواية في كون الرهن المقاسد مضمونا هلكا وفي جامع حكم الرهن الفاسد والصحيح
سواء كان مضمونا وبشارا للصحيح حتى لا ينفق لان المتابع ليس الجار اذا كان الدهر غير سبقي
وجوبه وفي كون الرهن كالحايات فالرهن هو اسوه لغوا الرهن مسلم في رهنه
ختمه احترازه كاعطاء بائنه رهننا ففلك علم ان كان خراش الرهنه لان الفاعل كان
واجبا في الظاهر حاله الرهن لم يفسد الرهن وكذا لو اشترى شاة مذبوحة واعطاه بالمر
رهننا ففلك علم انها كانت ميتة ولذا لو اشترا عيدا لرجل واعطاه بقبضه رهننا ففلك
ثم علم ان مضمونا حيا وكذا لو وجد العبد حيا ولا الشاة ميتة ولكن استخف بعد
هلال الرهن ضمن الاصل في الانبعاث رهن بيع مضمون بقبضه كالغصوب والزرع
ويرد للمخلع صح الرهن لان المضمون فان هلك الرهن فالرهن يكون رهننا بالتمتع
فان قبض الرهن حقه ثم هلك الرهن في مضمون فليصان بدماء قبض لان الرهن لما هلك

في رهنه بالارواح
الارواح من رهنه
الارواح من رهنه

لعل ان كان
حيا

استند الاستيناف الى وقت القبض فله رهن ما قبض اخرا وفي مختلف الدودى هلك
امانه وكذا انه يراه الاشراف خلافه وفي التفريق والبيعان الرهنه من ضمان
في الانجاس تبرع بقضا الدين ثم هلك الرهن وبه المال على المتبع ولو رهن بعض
مضمون لغيره كالمبيع اذا اخذ به المشتري رهننا ففلك بهلك امانه لان المبيع لو هلك لا
يقض المتابع كما ذكره الكرخي والقدرى في ابوالبيت هذا خلاف الاصل بان
لو اشترى شيئا واخذ به رهننا ففلك الرهن يضمن الاصل من قبضه ومن قبضة السيف
البردى في مختلفاته ولا يصح قبض المبيع بهلاكه ولما يقبض السع اذا اوفاه
تمه ولو هلك المبيع قبل القبض والرهن قائم بطل البيع وعلى المشتري رد الرهن فان هلك
قبل الرد بهلك الاصل وفي العارضة بهلك امانته ودفع الرهن بالاعتان لا يضمن
الرهن كابت وامانه ذكرنا على غير دين ثم تصادق ان لا يضمن الرهن مضمونا ولا يضمنه
ملاكهم عاوجه الرهن وفي التفريق بالدين المضمون عند مجيئ خلافه ابى يوسف وقيل لا خلاف
فيه لكن لو تصادق ان لا يضمن فهو مضمون وفي الرواية الفاضلة عن غير الرواية في
هذا عن ابى يوسف لو تصادق ان هلك لم يضمن ولو لم يبعه ولك اجتر فاعطاه رهننا
بهلك باجر المثل وفي العيون لم يضمن يفتل الا رهنه فنهض فضاخ قبل ان يقرضه
بعلية الرهنه ماشا فالحمد ولا يستحق اقل من درهمه وكذا لو تصادق ان هلك
يضمن وفي المتقاعز ابى يوسف في فصل القرض يضمن رهنه الرهن وفي ابى يوسف يضمنه
الرهنه ماشا وان سمي القرض لا يضمنه شيء بهلك بالاقراض فنهض وما سمي في العيون اعطى
المدينون الى الدين فله رهنه فله رهنه يضمن حقه هلك ماشا الرهنه في قول ابى يوسف
وه لا يضمنه وفي الكافي استعار عبد اسارى القارىضه بالبيع بدهنه بها او يضمنها
حتى مات العبد يضمن الاصل والمران والبيع وفي التواب نزل خاتمة فله ما حقه
لا ادعك ما لم تعلق شيئا لانى لمك سارفا واخفى من دفع اليه ثوبا ففلك يضمنه كراه اعظم
فله ابى الليث عندك لا يضمن كل شيء من فليس رهنه حتى يقبضه لقوله تعالى في رهنه
مقبوضه جعل القبض ضمانه للرهن رهنه غير رهنه عشرة عشرة ففلك وهو
يساو غيره فهو رهن لان الحق لا يملك عند الرهن كالا يملك المبيع وفي المتقاعز لا يضمن
كل المثل في الرهنه وفي التفريق عن الكرخي في المثل المبيع عند مجيئ وعند هذا الرهن

في رهنه
بعض رهنه

مختصا حتى يخلع من المشرق دهر الفدور عن الكرخ حتى قال محمد بن بشر اني طله
 واستدل بما قال انه لو تخيل كان للثوري قنطرة وذكر الخبي لا كره من قنطرة عندها
 الخبي كما لا ياق في الباق للثوري خيوان من قنطرة حتى خرج القنطرة واسترد الفوق في المخرج
 المصري للثوري بطل البقيع الملقح وفي المعارك اذا تحرك العين الرهن لم تركه باليرى حتى يحمي
 وفي المثل على الرهن وبطل الرهن بالثوري يعود الرهن وفي الأصل اذا تحرك الرهن لم يكن للرهن اخوها
 واليرهن من ثقلها وان كان الرهن كاره فله اخوها واليرهن على جاله وليس للرهن ثقلها
 ذكر كبري في هذ من مائة عام في المثل لا يفسد الرهن ولو كانا سلسا لم يفسد ولو تخيل يعود جارا
 واليرهن ان ثقلها واليرهن للرهن من مائة عام في المثل لا يفسد الرهن وفي المثل لا يفسد الرهن
 من الرهن في الاسق وهو ثوب باليرهن كره الرهن لا يفسد حتى لو تخلت فهو رهن وكذا لو لم يفسد
 ثم تخلت فهو رهن سلس رهن سلسا او كان اخرها لم يكن مضونه لان رهنه لم يفسد ولو كان
 حرة ائنه ولو تخلت كان للثوري له واليرهن له ولو رهن الذي سلسا كان ثوبه
 رهنه في مائة عام في المثل لا يفسد الرهن في مائة عام في المثل لا يفسد الرهن في مائة عام في المثل لا يفسد
 الرهن في مائة عام في المثل لا يفسد الرهن في مائة عام في المثل لا يفسد الرهن في مائة عام في المثل لا يفسد
 قبل القنطرة في مائة عام في المثل لا يفسد الرهن في مائة عام في المثل لا يفسد الرهن في مائة عام في المثل لا يفسد
 لا يعود حتى لا يعود في مائة عام في المثل لا يفسد الرهن في مائة عام في المثل لا يفسد الرهن في مائة عام في المثل لا يفسد
 منع الرهن عن البيع لانه ذلك وفي المثل لا يفسد الرهن في مائة عام في المثل لا يفسد الرهن في مائة عام في المثل لا يفسد
 بطل الرهن على الارض ولو فوض المائة عام على الارض بطل الرهن في مائة عام في المثل لا يفسد الرهن في مائة عام في المثل لا يفسد
 سعة الرهن بقدر الهلاك منه ولو غرت الارض لثوبه قبل القنطرة في مائة عام في المثل لا يفسد الرهن في مائة عام في المثل لا يفسد
 الميع وان لم يكن مستهلكا لكن تعبه فالتى ذكر ان سارضى به وان تناقضه ادعى رهنه فله
 منها على ارض اخرى فغرت الارض قبل القنطرة فان كان الغرت مستهلكا انتقض الصلح
 سوا كان الميع عليه مقرا او مستكرا فان كان مقرا رجع الميع الى الارض للمدعى وان كان مستكرا
 رجع الميع وقواه وان لو غرت مستهلكا لكن تعبه فالتى ذكر ان سارضى به وان تناقضه ادعى رهنه فله
 على دعواه في الانكار والارض للمدعى في الارض فانما اذا غرت الارض للمدعى فان كان
 المدعى عليه مقرا فان غرت قبل ان يفتن منها الميع عليه والغرت مستهلكا بطل الميع
 وان كان مستكرا فهو بائنا لانه ان كان مقرا فهو عليه امانه فصار كثر الامانة

في مائة عام في المثل لا يفسد

هلك قبل القنطرة بطل الميع وان هلك بعد القنطرة من القنطرة على من اجمعت
 فلا خيار له اذا تكرر منها لان النقصا حصل في ضمانه وان كان مستكرا جارا او مملوكا او
 اماعن محب ولا ان اعان رضونه عندها الغصب فقد هلك في ضمانه وعندها الصلح
 المحصنة عن المدعى عليه في الانكار وقد انقضت وحصل الميعود ولا رهن حتى عرف
 بعض الدار المشتراة في التلغيع اخذ الباق بيمينته من المثل فان كان للثوري في ضمانه
 اشفع فيها فاقول واليه للثوري انتم رهنه بالف قيمتها التي كانت على الرهن
 بيمينته فله عليه السلام لرجل ارهنه ثوبا بدين له فله عليه ذهب حقه
 الشافعي لا يبطل لان الرهن للتوثيق والاطلاق بينا فيه وكذا الرهن بالمسلم فيه اذا هلك
 المسلم فيه لان بطلان الرهن بهلاك الرهن يكون بطريق استيفاء الدين حكاه في مائة عام في المثل لا يفسد
 المسلم فيه حكاه وكذا الرهن برأس المال وبه لا الرهن اذا هلك قبل الاتمام يصير
 الرهن مستوفيا برأس المال وبه لا الرهن حكاه رهن عبد يساوي اقام الدين اعطاه
 عبدا اخر يساوي لقاوله حله نارهنا مكان الاول فخلول رهنه في رهنه الاول
 والمرتجع في الاخير ليس حتى يحمله مكان الاول لان عام عقد الرهن لا مكان بالثوب كان عام
 نفعه بالرد ووجه حتى يحمله مكان الاول قبل ان يرضيه ثوبا مستانفا لا يصح
 لان القنطرة لا تكون لرجوع الضمان وفي الأصل يتأكد اراهنه والمرتجع من الرهن نقضه
 فهو رهن على حاله حتى يفتنه اراهنه لان ثبوت كان بالقنطرة في مائة عام في المثل لا يفسد
 وفي التنازع رهن خطه ثم تم بخدا الشعيه مكانه فخذت وقد نصف الخطه بطل
 الشعيه وما بقي من الخطه هلك ما بقي من الدين ولا يرضي الشعيه للشيخ وفي الشافعي على ان
 لرجل وهاكيل رهنه احداهما يساوي الالف ثم رهنه الاخره فله حكاه في مائة عام في المثل لا يفسد
 بنصف الالف لان كل واحد منهما يطالب بالالف حكاه في مائة عام في المثل لا يفسد
 الثاني زيادة في رهنه الاخره فقم الالف عليها وكذا لو كان الرهن على واحد وكذا لو كان
 عرضا بها وكانا مأكنين كتابه واحدة فهو رهن كل واحد رهنه في مائة عام في المثل لا يفسد
 بملك بالالف رهنه في مائة عام في المثل لا يفسد الرهن بالالف والالف في مائة عام في المثل لا يفسد
 اعلم الرهن الثاني بالارض الاخره رهنه بملك بنصف الالف والارض بملك بالالف
 ثالث في الأصل بملك بنصف الالف والارض بملك بالالف في مائة عام في المثل لا يفسد

في مائة عام في المثل لا يفسد

لما ذكر في الاصل ونحو ان في رواية الاصل يستوي اهل البيت وعبد محمد بن علي
 اخر اختلف فوهة اجني بغيره كاعين لاسر المدين ثم رهنه اخذ به عبد الله بن الحسن المدين
 جازا لا ارك رهن بالف والثاني بحسب ما به وكذا الورن المدين ثم رهنه ليجي وفي الايضاح
 رهنه رهن عبد الله بن الحسن المدين ثم رهنه اخذ به عبد الله بن الحسن المدين ثم رهنه
 الثاني يوم القصد فان كان فيه الثاني بحسب ما به كان في الزيادة ثلث الدين وكذا الورن
 القصد حتى سقط نصف الدين ثم زاد عبد الله بن الحسن المدين ثم رهنه اخذ به عبد الله بن الحسن المدين
 وعن الزيادة اثلاثا ولذا الوقتا نصف الدين ثم زاد عبد الله بن الحسن المدين ثم رهنه اخذ به عبد الله بن الحسن المدين
 رهنه رهن لولم يمس لكل واحد حصه من الدين قيم الدين على قيمتها فاصاب كل واحد
 وهو مضمون بالمال من ثلث القيمة ومن قيمته نفسه والشمي لكل واحد حصه من كل واحد مضمونا
 بالمال من قيمته وما شمل في التعاريف قد احدثها او اخرجها او اظهر جزءا اهل البيت
 وبعد الجمع والزيادة في الرهن بعد حصول الولد وهلاك الاصل جاز اذا بقى الولد الى
 الكال ويقسم في الولد على قيمته يوم الكال وعلى قيمة الزيادة يوم ولدت ولوهلاك
 الولد سقطت الزيادة وفي الايضاح رهن عبد الله بن الحسن المدين ثم رهنه اخذ به عبد الله بن الحسن المدين
 وبقية امانته وفي التسع او اوعى قال ابو حنيفة وزر لا يذهب نصف الالف وقال
 ابو يوسف يقوم صحى ويقوم غوى فيذهب من الدين حساب النقصان وفي الايضاح ليجي
 على نفسه سقط من الدين ثلث ما سبق من المضمون من الامانة ولو حتى فقد اذقت الضيق
 منه على الرهن وقد اقبل الامانة على الراهن الزيادة في الدين على ان يكون رهن الاول
 رهن هذا الدين مع الدين الاول على حال وذلك جاز فان رهن الجنب نصف الدين جاز ولو
 الرهن في الدين والنقصان ولها الزيادة في الرهن وذلك في الشريح الذي لا يغير الدين مقابل
 الرهن الاول وتضمنه مقابل الثاني وذلك جاز فان رهن الجنب نصف الدين جاز ولو
 الزيادة في الدين وذلك في شيوخ الرهن كمن رهن مقابل الدين الاول وسبعة مقابل
 الثاني وفيه المانع باهل رهن عبد الله بن الحسن المدين ثم زاد الرهن ثلث الدين على
 الزيادة الراهن له وهذا جميع الدين فعلى قولهما يكون رهنها باجمالية الاولى وتضمنت
 الاية رهنها باجمالية الاخرى وزيادة في اجمالية الاولى وذلك ابو يوسف جاز
 بالالف في الجامع شرط صحة الزيادة في الدين والمثل في قيم المصنف حقيقته وحكما جازا اشتراك

رهنه عبد الله بن الحسن المدين ثم رهنه اخذ به عبد الله بن الحسن المدين ثم رهنه

رهنه عبد الله بن الحسن المدين ثم رهنه اخذ به عبد الله بن الحسن المدين ثم رهنه

جارية فاقبها او ذرها او كاتبها او استولوا او ملكها ثم زاد في الرهن لا يوجب
 نصف في المبيع فلا يجوز لان يكون المبيع محال بغيره كاعين لاسر المدين ثم رهنه اخذ به عبد الله بن الحسن المدين
 كان محال ان يجوز ذلك من التناقص لا وعن ابن حنيفة الزيادة في كل ما كان له ورهنها
 واجهها ثم زاد محال لان تعلق حق غيره بها لا يملكه ودخا انشاء لا يوجب الزيادة لان البيع
 محال يجوز بملكه بالاسم الاول لا لانه لو اشترى الى الذريرة رهنه رهنه اخذ به عبد الله بن الحسن المدين
 جاز من اهلها من قول هذا اذا لم يكن سلخا لان البيع قائم بدليل انه لا يقطع من نفسه
 منه وان سلخا فلا يبيع الزيادة لان المبيع قائم بدليل انه يقطع من الغصب منه وكذا لو ادا
 في الهبة اذا دفع الموهوب له وسلخا لم يكن للواهب ان يرجع فيها ومن اهلها من يقول
 لا فرق بينهما لانه لا يقطع من المالك في المالكين وخياره الثوب لا يبيع الزيادة وان كان يقطع
 من الغصب منه لان المبيع محال بغيره كاعين لاسر المدين ثم رهنه اخذ به عبد الله بن الحسن المدين
 هذا الوشوى لانه لم زاد في حق وجوده وتقطع الثوب لا يبيع الزيادة نقسان وليس له ان يبيع
 ويبيع الغنل منع لان المبيع محال بغيره كاعين لاسر المدين ثم رهنه اخذ به عبد الله بن الحسن المدين
 بعكس هذا الغنل بكونه محجرا وكذا في الحظية منع وتعلق الغنل لا يبيع الزيادة لان بيعه
 صفة لا أصله وتجره منع لانه لا يجوز ابتداء العقد عليه لتفرعات في الثاني وفي الايضاح
 لا يبيع عند الحنيفة وكذا الزيادة في المهر بعد موته وفي الجامع اشتري عبد في ثلث
 قيمة احدثها ثم زاد في الثمن قيمته الزيادة على قيمتها وقت العقد لان الزيادة تعلق
 باصل العقد وبعثت في القيمة حالة العقد كالقول في اباها ثم زاد في قيمة احدثها
 ثم اجاز المالك فالمرئ يقسم طما على الوجه الذي قلنا فكذلك انا ولو ايت احدثها ثم زادت
 كعنه الى حالها العقد وكذا لو زاد بعد هلاك احدثها كما من اهلها من قال هل تعلق بها
 فاما عنده تصرف الزيادة الى الحي كذا لو تزوج امراة من اهلها الاصل له اذعه بعضه لشمي
 الى الحي بكونها فكذلك انا وهذا وفي الايضاح اشتري جارية بغيره رهنها فاعادها فلما احدثها ثم
 زاد احدثها صاحبة محنت في قول الحنيفة والى يوسف وعنه جارية بغيره رهنها
 يده فزاد البائع المشتري اخر جازت ولولا المشتري لبايع لم يوجب الزيادة من
 الورثة كما تضمن من المتعاقدين زاد المشتري الاجرة بعد بعض المدة فيكون الزيادة
 لما يعلق مقام وقيل لهما لان العقد واحد وهكذا قال ابو يوسف وفي الامالي رهنه عبد

فبات عند المراهق ثم استحقه رجل فنفى بنته بعد الرهن وبات بالزنا المراهق
 باء الضمان فبينما هم ملك نفسه وان من المراهق خرج المراهق على المراهق
 وباع من لان المراهق خرج المراهق فكان قرار الضمان على المراهق الا انه لا ينفذ الرهن
 لان اراهق عليه من جهة المراهق وعقد الرهن كان ابتعا هذا ملك فطهر انما كان
 ثم دلالة فيكون وهنا خلاف المضاربة اذا اشترى بالالمضاربة وضامن المراهق المضاربة
 المضاربة على المراهق بالالمضاربة وان كسب المالك المراهق به من المراهق
 الى المضاربة وعقد المضاربة كان سابقا عليه الا ان المضاربة ليس بعقد لانهم كان
 لرواه حكم الابتداء فان كانوا انشا العقد بعد ارجوع نفدت اما عقدا للرهن
 فلائم ولابد لا يفسد بوث الرهن ولا بوث المراهق فليكون لرواه حكم الابتداء وتعذر
 تنفيذ العقد ابتداء بفساد اقام كل واحد بينه على عريضة بدرجته انه ارتفع منه
 وقضيه فان ارتفع به له لا يرد له بدل على سبب انهما لا يظلمان تاجر رهن
 الاخراسين وكذا لو كان الذي لا يرد له تاجر يقضيه لصاحب اليد فان لم يكن لاحدهما
 تاجر والعرض يد الرهن او ايدى بها فالتيار ان لا يفتي في الاحتجاز بشي
 بارادتهما الاستواء في المحرم وبالنسبة اخذ احدهما وجهه ان كل واحد اقام البيعة
 على ارتقاء الكل ولا يكثر انفسا للتعارف ولا للمضاربة في الكل بينهما لان البيعة
 ما قامت عليه ولا القضاة اكل احدا بالنصف لانه شائع ولو بات الرهن عليه
 دين والرهن ايدى بها وكل واحد اقام البيعة انما ارتفعه فالتيار ان لا يفتي
 بالرهن في العين من اغنيا بالمحصر وبضال ابو يوسف لما بينا في الاحتجاز
 يفتي لكل واحد بنصفه يساغ ونصف دينه وهو قولهما لان المقصود من الرهن بعد
 موت المراهق كونه احق من سائر الغرماء لا المحسر والدين دعوى جليلين على امره
 بعد موته انما يفتي في حيوة لا لان المقصود بعد الموت الميراث وفي الميراث والحل
 ولو كان الرهن بعد احدهما اقام كل واحد انما ارتفعه من رجل اخر فانه يترك
 الدين بعد ذلك اليد ولا يفتل بينه احدهما ولا يفتي حتى يحضر راهق هذا راي
 فاذا حضر الجليلين يفتي من هذا الذي انزل الرهن به ولا يظن بهذا الاول
 ولا الى الاخر ارتفع من جليلين دارا يحق له عليها جاز لان العقد واحد ولا شيع

رهن

عقد الرهن

بعضا لانه

الحمد لله

فيه والمبرع وم وكان لو كان لاحدهما ثلثا الدرار فان رضى احدهما نصيبه من الذي
 لا اخذ شيئا من الواوحي يقتضي صاحبه حقه لان الرهن واحد وكذا لو كان الرهن
 اثنين والرهن واحد والمرفق والرهن اثنين ولا فرق بين ان يكون الدرار من نصيب
 او اثنان ولو رضاء على ان اثنان رهن بين هذا واثنان رهن بين هذا والقبيل
 بالنصف لمخرجه للمبيع ولو كان لاحدهما الثلث وللآخر الثمان فنهنا عدها
 بينهما جاز لما مر وكذا لو كان حسن المالكين محتاجا لثلاثة ارجل رهنها
 هذا العبد بالقبيل لكل واحد بنصفه بمسماية لمخرجه وكذا لو رهنه بياق بنصفه
 بستانه بنصفه بياق به او كل نصف بمسماية لمخرجه لثلاثة بالنصف اصا رشاها رهن
 فبان يظهر احدهما بعشرين والآخر بعشرة وليس من هذه هذه لمخرجه ولو من
 ثمان وهلك كل هاسي لها التقريعات في الشافي وفي القدرى رهن بطين عشرينها
 فجميعه رهن عند كل واحد منها والمضون على كل واحد حصه دينه منه وفي كان
 المداير لا يقبل بعقر المهرول وان سمي حصته بعشرين واثان وكذا الراسيل
 والمرفقان والغزول يرد في الرهن وفي الشافي في وابه لا يفتقر للمصفى من
 التسمية كما في البيع وفي وابه اريد ان تنفق بخلاف البيع والغزول ان يرد
 الى الجيد للزوج مقصود في البيع وزا الرهن وما ذكر في الزيادة قول محمد
 وما ذكر في الرهن قوله ووب لورهنه ما عليه نصه تحسين على ابيه واسب
 وفي لسار خد ايدى بها شيت رهننا فاخذها وامانه كذا قوله خادها رهننا
 ابو يوسف اماه ايضا وفي العيون خد احدهما رهننا والاخر ضامه فاخذها نصف
 كل واحد يعال بالدين العدل البيع الرهن حال الغيبة الموكل اجبر على بيعه وكذا
 وكيل المبيع عليه يطلب المدعي امتنع عن المصومة وموكله غايب فبطل المصومة
 لانا لو كاله صارت حقا للمدعي وقيل لا محذور اذا شرط البيع في الرهن وفي الشافي
 ان يضامه او كاله يطلب الحضم فليس للموكل زلة الا محض الحضم ولا لبعضهم لا
 ملكه لهما لا يرض الحضم وفي المتقاضي عزمه بغير محضر من الخصم عند جلاله
 وعزمه الموت الموكل وفي التسمية اذا كانت الموكله يطلب محضر القاضي للموكل
 عزمه محضر القاضي وان عزمه محضر الطالب جاز ايضا وفي القوي الموكل بالمال

وطالب المرأة عزلها الزوج من غير حضانة المرأة قال نصيب صحيح وهذا لا ينافي على
 أنه إذا لم يعزلها حل بغير الوكيل على الإطلاق عند نصيب لا وعند غيره كالمشرك
 والاصح عندك أنه يفي العزل ويصح في غير الزوج وفي غير المهر وفي غير المهر وفي غير المهر وفي غير المهر
 ويصح في غير المهر وفي غير المهر وفي غير المهر وفي غير المهر وفي غير المهر وفي غير المهر وفي غير المهر
 وفي غير المهر وفي غير المهر وفي غير المهر وفي غير المهر وفي غير المهر وفي غير المهر وفي غير المهر
 وعلمك ابغائها لها المطلق فلا وفي التنافي اراءه سفرنا في حقه فكل وكلنا لفظها
 ان لم يرجع الى وقت كتابته في العزل ففيه خلاف بين المتأخرين والاصح ان
 هذا خلاف في غير الوكيل المضمومة وفي جميع النسبي وكله متى علمت عزمه فهو
 وكله فعزمه يعود وكله ولو عزله ثانيا لا يعود ولو لم يكن كلما عزله فهو وكله
 يعود كلما عزله ولو لم يكن كل ما عزله فانت وكل ما عزله فانت وكل ما عزله فانت وكل ما عزله فانت
 وكيف لي بقدرتك انك لم تقتض هذا نعم العزل اختلافوا الصواب انه لا ينعزل
 والوجه لعزله ان يقول عزله عن الوكالة الثانية بعد التي علمتها وفي المهر وكذا
 وجهت عن الحلفه وعن الهندواني يفتي ان ينعزل الزوج عن المعلقة لان حين ذلك
 ذلك كانت تلك وكالة بغيره وكان العزل عن الحلفه لا ينعزل عن سعة
 اخذ الماريك وابن طه وصح عندهما وجه اخذ نصيب المشرك وابو جعفر لا هذا
 في الحلفه ما نتاج عن الوكيل وله ذلك وفي الماشي بات الراهن او المهر فالحال ان كان له
 قبل هذا اذا كان العزل شرط في الراهن كما هو الويات العدل بطله وكما لم يفسد
 الموارث يبيع ولا الوحي الذي اوجبه سعة على المصوم وعن ابنه واليه سعة
 وسعة تقوم مقامه وكذا لو كان الاذن المهر فابطل وعن محمد بن كان الشرطان
 بطل العدل بانه فعله ان يبيع ليس له سعة ان يبيع فان الراهن والمهر على وضع
 الراهن في بعد لساخر وفي هذا المهر حاله انه حقه ما انما يتنازع في ذلك القاض ان يبيع
 وضعت على يد عدل وانما وضعت في المهر قطعاً للناشئة ولو اوتيت العدل كومات
 الراهن فالحال ان يبيع ولا ينعزل ثوبه لا نه معزل بعزمه للروية تمام للمهر
 وكذا الويات المارة اذا الراهن فالحال ان يبيع لا الراهن لم يسل وكذا وكالته
 وكذا لو سلم المهر على بيع الراهن ثم مات الراهن فله يبيعه ولا ينفذ حظه المورثه

البيع

ولا راضاه ولو شرط في الراهن ان يبيع العدل فاشترى باعاً القاض وهذا قول
 جميعا ويكون القعدة على الراهن وكذا الويات العدل واشترى الراهن عن المبيع
 القاض والقعدة على الراهن ذكر العدل يفرق الوكيل المفرد بالبيع في سبيلها
 ان يبيع الولد والارث وما هو بالاولاد والمفرد بالبيع وسواء اذ بلغ ولا جنس
 الذي كان له ان يبيعه الى جنس الذي والمفرد اذ ابيع باي مكان لا يجوز ان يبيعه في
 عدل الراهن اذا قبله عند دفعه به فالعدل يبيع مختلف المفرد ولا يبيع مختلف الوكيل
 المفرد اشترى ثوبا ويبيعه على المبيع وله اسكه حتى يعطيك ثمنك
 فهو حينئذ الثوبين وعن محمد بن قوله اسكه ان يبيعه عندك اندرهن في جميع وفي اتفاق
 عنه او دفعه في فلان حتى اتيك الف الف ان يبيع خلاف قوله فبيعه ولو اتفق على الوضع
 على يد عدل حتى يستوفى ثمنه من المبيع ولو وضع الف على يد عدل حتى يعقب
 المبيع ضاع الف على المشتري لان اذ يقول المبيع ضعة وهذا في جميع اشترى حلا
 وبيعه ولم يطلعه الف فالحال المبيع المجل من يده وله هات المهر وخدا المجل ذاب
 فحل المشتري المهر وعلى المبيع ثمنه المجل ومثله ولو لم يكن المشتري للمبيع بعد
 الاخذ مع المجل هنا حتى اني الف من وضع ذوات لا على المبيع لان مودع ولو لم يكن
 للمبيع قبل القبض اسكه حتى اني الف من ذاب بطل المبيع ولا شيء على احد اشترى حلا
 او سكا ذهب يعني الف حتى المبيع ان يفسد فانه يبيعه ويبيع للمشتري ان سكا كان
 في الف زاده تصدق بها وانقصا من مودع عن المشتري ولو اشترى بغيره او اشترى على
 الف من يبيع احسانا في التنافق الاب او الوصي رهنا لغيره من نفسه جان
 لانه ملك المبيع هذا اقل من قبل انه لو لم يكن له ذلك الدين وفي الا اذا
 كانت قيمة الراهن اكثر من الدين بغير الاب بغير المهر والوصي وقد ايقنه ان
 الاب ان يبيع مال العبي ولا كذلك الوصي ذكر ابو اليسر في الوصي حين نفست
 مال المصغر لم يجز ولا ب الوصي ذلك لان فلان قضا الاب دينه من مال المصغر فانه
 يبيع مال المصغر بنفسه والاب ملك ذلك مغل القعدة والوصي لذلك ذكر ابو اليسر
 الراهن استحسانا والقياس ان لا يجوز بيع الراهن من نفسه انما اخذ القياس في المشتري في بيعه
 وراعيه في يوسف الا لا يبيع لهما ان يفسد دينهما من مال المصغر فذلك لا يكون لهما ان

بكره

تأبطه

بهما جعل على ان في المسله روايتين وفي المتن في اللاب ان يهرع بدنيه ما لم يصغر عند
 الحنيه خلفا لى يوسف **هـ** من عبد الله العتاق باله فانتقص من بدنه سقط الرهن
 بقدره ولو اسقط من جميعا لم يسقط في خلاف زفر ولو رخصت سعره الى اية قتله
 بطل خطا فمعه ما ياتخذ المدين ما به مفعه ويسقط عن الدين تسعاه لان الفضل قوى
 في ضمان المدين فكان لو قتله الرهن ولو ايسرعه فباعه ما ياتخذ المدين بضمه وخرج
 على الرهن بتساعيه لان الرهن في كماله المبيع وما كانه اخذه باذن المدين وباعه كان
 الفضل ما عليه فكذا اذا باعه وكيله لان بيع وكيله وبه كيد ولا يهمل ما انتقضا
 على بيع الرهن حين من الرهن ولو قتله عبد فمعه ما به دفع به اجبر لبايعه على افعاله
 بجميع الدين **و هـ** لم يحمدا ايضا الرهن انكته بالالف وان شأ تركها بها لان المدين
 عند المدين بالدين فصار حكمه حكم المبيع في يد البايع وانفق وان الباع لو قتله عبد فمعه
 به فليشترى لخدمه جميع الدين وتركه وكذا واشترى عبد الفضة بوجه بغيره فمعه
 قبل ان يسأل البايع قتله عبده ودفع به فالبايع قتله وتركه بالدين وكذا العنوب
 لو قتله عبد فمعه به فطلو قتله وتركه بغيره العنوب كذا هنا **حـ** القائل فام مقام
 المقتول ولم يسبل احد الرهن على افعاله بالالف ولم يثبت عقربه كذا هنا وهذا
 كالعبد الحاني فقتله عبده ودفع به فام مقامه في جميع احكامه والعبد المدين فقتله عبده
 دفع به فام مقامه في جميع احكامه **د** عبد المدين فمعه ما به قتل العبد الرهن فمعه
 به فمعه ما به قتلها ان يحل الرهن على افعاله ولو قتله احد حكمه من قيمته من حاله من
 الدين فام القيمة مقامه فيكون الحكم على اختلافه في المبال المدفوع ولو ان الرهن من ذلك
 قتله سقط الدين فمعه ما به قتلها في ضمانه وقدر الفضل لان ضمانه سقط في الشافعي
 وفي الزاد جنيته المدين على الرهن يسقط بدها وفي الحنفية من الرهن على المدين فمعه
 او شغلان كان غلبا ان كل الدين حال لا يكون نهما مكاته وان كان حال لا واصل كان سلك
 دينه في المسر او المستويين وسويا وان كان اقل او اكثر بزيادة ان الفضل في الاستعانة
 اعتق الرهن الرهن او بدله او استولد ما كان الدين حال لا اجبر الرهن على افعاله ان كان
 وكذا لو كان موكلا او حال او محل احد المدين من الرهن فمعه ما به قتلها في الاجازة اذا
 حل او كانت القيمة من الدين استوفيه ورد الفضل ان كان في القيمة فضل وان كان العبد

لو
 لينة
 من الرهن
 من الرهن

اقل من الدين يجمع بالفضل وان كانت القيمة خلافه من الدين يجمعها الدين قلت وكذا لو اكلف
 الرهن المدين في الشافعي اذا كان الرهن يفسد المدين ان يستع المدين ولو اكل
 الدين ويستع المدين فمعه ما به يجمع به ملك على الرهن ولو اكل المدين ان يستع المدين
 فيما يملكه من عبد الا بالالف ان رهنه على البايع فمعه ما به يملكه حاربه فمعه ما به
 دفعت به فعلى قولها يحل الرهن على انكته وان كانا فمعه ما به يجمع الدين وان شأ
 جعله في الرهن ولخصه في الفقه العبد كان رهنه انصارا لو روي به ونقصه كما ينفون
 بالدين والحاربه قامت مقامه فاذا اختار تركها ما نصف الذي كان خصوا كما لو رهن بالدين
 والنصف الذي هو امانه يكون للرهن **عـ** عبد من ياب فمعه ما به دفعه فمعه ما به دفعه
 ما به دفعه راحد الامعي يتق كل الدين لقيام المدفوع مقام المدفوع به **و هـ** لم يحمدا
 صحا ويقوم اعي سفل فضل بايعها ويصير الامعي وهما بايعي ولو كان المدين عبد فمعه
 والدين الف **فـ** لم يفسد او فمعه ما به جعل كانه هلك لان جانيته على نفسه ولو قيل
 انه لا يجب به دفع ولا ذل وانما صار هديا فمعه ما به دفعه فمعه ما به دفعه
 بالفقهاء اكلف المدين **جـ** الرهن باذن الرهن لا يفسد المدين عا دالم الرهن با
 لانه هو الاصل فان هلك صار للخامسة من الدين فيخرج المدين على الرهن بضمه الما
 من الدين لا كما لا يملكه كاللذات الرهن وكذا وانفق الرهن في الرهن او جانيها
 ولو كان انما قاما وقت هلاك الرهن لم يملكه المدين او الرهن او الاخرين باذن ضمن
 وحل ذلك رهنا كلف ما هو ملك كان هذا ولو ائتم به في اخذ في ضم رهنا مع
 الاصل فان هلك الاصل هلك حصته من الدين وان هلك الثم كان هديا **هـ** رهن
 نصبه وزنه عشره بعشر فضاع فان كان فمعه مثله وزنه او اكثر سقط الرهن في الرهن
 وبما الدين وزنا ونصبه وان كانت فمعه اقل من وزنه عشره ذلك لان نصبه للوزن
 وعندهما يضر المدين فمعه ثمة من خلاف جنسه لان الواجب ان شؤنا بتدريته ثم
 المدين اسبقا لحقه وفي الجرحه لو جعلناه مستويا بقدر قيمته يودي الى الرهن فمعه
 الضرورة الرهن ان القيمة من خلاف جنسه ويصير الرهن هديا وان شأ في الرهن ونصا
 بذكر او بالقلب على ما فيه لانه فضله لا يستفاد منه فمعه بالاسياف وان اصابه
 ما فاسده ضمن مثله ولما فاسده لم يجمع بدنيه **و هـ** لم يحمدا للرهن حاله

الترفيع بدنه اوب رة نصا الدين ارتفع فحفظه مجيده بكونه ردى ملكا ما به وان
 فدا صا به الما حاض من طله والفا سدة وله محمد لاراه انية ليع عيبا جميع الرز اجدله
 بالين والكان الرز رديا والرز دة اليك بالرز عندا رينة لا عندا رينة المقدرة
 بين الرز مثل الرز ويكون دهنها عذة بالرز لما عا حة الرز في الجوه ولو اصابه ما فسد
 انك عيبا جميع الرز اوض المرفع مثل الرز وكون رها والفا سدة بالاختلاف الاول في الرز
 واو في المرفع استحق الرز في المرفع في الرز والعدل فان رز المرفع في الرز والعدل في
 اقتضا المرفع الدين ما في وان رز الاول فالعدل انما راجع ما في على الرز لانه وكله في رز
 به عليه المقتضى العزم وقد بايع نضا اقتضا المرفع فيه وان غا على المرفع في اى اى له الرز
 لانه ظهر ان العدل ملكا رز القيان والبيع وتعد والفرقة وبطلان اقتضا المرفع في جميع رينه
 على الرز في المرفع في الرز ارضا استحق فيها بقية معين وانك في الرز في الرز في الرز
 على انجز رهنه ابدان الرز في جميعا بكل الرز في رزنا محضة من الرز وان كان على الرز في رهنه
 ارضا على الرز فيه في الاخذان **كتاب الحنات**

[illegible]

فعلية القصاص لان ما يقطع الجرح حتى انما الذكامة يعمل على الجرح ايضا او ان المذنب
ترب منقطع بملح فقلعه بالذكا وتؤسب بها الوشم ثم لا يمس الدم كما اذا ذكاه او الضحك
وان قتله بحبل لانه لا يذبح ولا يجرحه معن الخبيثة في الذكاه او يراه يجب البصم اعتبارا بالحديد
وفي رواية الجرح لا يعتبر بالخروج والفقهاء وجوب الذكاه ارجح من البصم في القصاص وذكره
الطحاوي بعدهما يثبت بكل الالفاظ عندنا ان يحصل القتل بالهتكم في القصاص في القصاص
الرسول القصاص في الذكاه كان المسلم وحل جرحه يجب فيه ما يؤخذ في القتل وان ضربه يوجب
خوفه ان
ذكره قتل على من سب خلافا لما اذا القتل من قبله هو وقيل بعد الذكاه حتى
واقصام منه للجرح لا ذكاه ولا ذكاه من هذا ما يعرفه من سب السلام وانما يفتيه
القصاص وعلى الوجه في ذكاه او القصاص من جرح او سب او عرقه في نجس فالت الا ان كونا
مخالف ويخوفا من مثله لم يجب القصاص بالاجماع وفي التفتان في جرحه في جرحه فلهذا
سب فقتله لا ذكاه عليه ولا ذكاه ولكنه يعزف ويضرب ضربا يجمع ويحبس حتى يشكو
فقط صبيا فانما في المشرك حتى يموت او في الظلمة يموت بارده وقيل لا يرد فعلى قتله لا ذكاه
وذكر الوطء والمائة سبع فأكفه ولو قتله بشي لا يقصد مثله القتل كالشيء الضيق في الوطء
بشيء ما شبعه بعد وحله الكفاية والدية على العاقلة وفيها ما يجرم الجراح انما عليه
وشرور بنت حماد خمسة وعشرون نسل بلون رخصة وعشرون رقة وجمع من
جده وده لـ محمد حجت الما لا تلون رقة وتلون جبهه واربعون رقة عليها
حوابر ذكره ابو ذر قتل العمد اذا دخله شبهه يقول الما لا تلون الجاني ثمانين
ولو اوجب القتل صامات حول الما لا تلون حائل وفيما القاتل وفي الاستسكان ديه
حجت الا عن جرح حجت في ثلث سنين لانه جرح من اذيه غلاب ارض الدية نامة حجت في سنين
السا في سنين والدية في سنين لانه حجت ابتداء ذلك ولا حجت في العاقلة وفي القاتل من
صنف عشر الدية ناد الما لا تلون نصف العشر فهو العاقلة في سنين وذا الما لا تلون في سنين
فاذا زاد الما لا تلون يوجب في سنين فان زاد الما لا تلون اخذ افضل ما تسبها لثامته واما
السنين حين يفتي الله وعلى اهل الدول ان كانوا يتناصرون الحرف او الجرح او
بالغاية كانت بعضهم عاقلة لبعض وفي اتهمه اقله اهل كل صناعه ان كانوا يتناصرون
بها وعلى القاضي والمعتبر في باب العاقلة اتصافه وتام بعض ما يرد في نافي اهل الحلف

كان

احد

مقال

او السوت الرشق العشر محال اذ وقع واحد منهم واقعه فلو امكنه فكيف يتصور
 اعاقله ولا تراه في موضع ما كان مستصرا من اجل الدوام ومن العشر والحل العوت
 ناهل الدوام اولى من العشر هم من اهل الحله والسوت وفي اقصيه وان كان لا يتصور
 اهل حلقه او قريته او حلقه تعاقبتة عشره من قبله وفي اثنائه لا يعمل احد
 اهل صرحه انما مره بعد عن سواد قراة وفي موضع لو كان لنا من صرحه اهل
 يعمل عنه اختلاف في التناوب لا يعمل من غير صرحه انما بالبر والبره الا ان يكون مصر
 ديوانه في مصر احدا او ثانيا وخذ من كل رجل من العاقلة ثلثه درهم او اربعة في كل سنة
 واقله لا مقدار له فان قلنا العاقلة خايب الرجل اكثر من ذلك صرحه او سواها
 منهم في النصحي حتى يكل واحد منهم ثلثه درهم او اربعة ولومات واحد من العاقلة
 لا يوجد نصيب من تركته ولا يجعل مع العاقلة حتى لا يخذ ولا كاتب ولا امرأة وفي
 جمع من العاقلة له وعن الجحينة عقله في ماله ومو كى في كل سنة ثلث الدية بعد
 عنه بيت المال قال الخوا وهذا الرواية صحيح شرح في ذيل العشر للذهب
 هذا لانه ميل له وكذا عده وفي الروايات والاخبار ما عده وفي بيت المال في
 طاهر الرواية وفي شرح بكر في عده الروايات في بيت المال وفي المعارف عده في بيت
 زوى في ماله ولا تعقل العاقلة من فيه العبد فيادون العشر قال بكر الا ترى ان العبد
 يفتح الحجاب انقص من كذا في الحجاب الدية وفي الفاضل حجب شبه العبد فيادون
 النفس في ماله وان قل الدية كما هو في عيني انما يفتح فاقب البصر وفي اثنائه الحجاب
 تعاقلون في ايديهم وان اختلفت الدية وان لم يكن له عاقلة في مال القاتل اثنتان من
 بالدية وفي العاقلة قيل ان يوسن كيف يكون العواقل اهل الشكر ان يصلحون على عقول
 في سنانة السليمان في الشكر انما تقتل السليمان اجماله ثم مشترك في الدية
 والكفارة لانه قتل حيا وان كان المتقرب من مقت الشكر فلا دية ولا كفارة لانه صرحه
 قتله فسحق من السليمان عيسى بعينه وبعده اعدوك ما فتده بالزينة وفي حاله الحب
 الشكر فبالسنة عده في الاصحاح لا يقد لان كذا في السوت موضع ابي القاسم
 يعبر شجرة في اساطير النقص عليه والدية في ماله ولا كفارة ولو اختلفت في الدية
 تصدق من سوك بعد ما علمت انه مكره من حقه في اوتوفى في نصفه ودا لاي انا قوت

المشرك في الدية لانه يشك بالاصل وهو اباها لاي في العشر ولو اختلفت في الدية
 من السليمان وكل واحد من احدى من صاحبه من المشرك فاقبلوا فاقبلوا عن قتلهم اولا في السليمان
 من دية ولا كفارة لان كل واحد منهم ياربث دفعا ما جاهد في الجهاد ولم يدر احد من الغل
 وجب ان اخلاوا ولو تميز المشركون بالفضل السليمان فليارسى اليهم ويعدون في الدية
 اصلها من ذلك الخلف فلا دية ولا كفارة الا في الامم والجداء والدية اذا قتل الولد الكافه
 عدا لا انقص لان ابنه ما يورث بالاسنان والوالدين بكل الپ وليس من الحسن ان يقتل من يرب
 الدية في ماله في ثلث سنين لان العاقلة لا تعقل العتق وفي الاستحسان جعل الابن شهيدا وان كان
 الدية لانه انقلب مالا للبيعة وهذا قيل اوجب النقص ثم انقلب مالا بالاصل لا يخل
 وقوله يقتل ابنه عدا فلا يشه ان يقتل لان النقص شرع لتقضي النفس والاب ولا يه على النفس وله
 ان يصاح الا لا ينافع للعتق وليس له ان يعقوا لانه اباها حصه وكذا ان تخلص بدله وكذا
 ان يقتل او يصاح ولا يعقوا والحق كالب الا انه لا يقتل لانه لا يه على النفس في العتق
 فلي احد الروايتين يفرق وهو ان المشرط على ماله وله ولا يه على ماله وفي الاصل لا يملك الصلح
 في النفس وصا فيه روايات روايا في الفاضل الصحيح انه كالب وان صاح الا يعل اقل من الدية يجوز
 الخط وان قل وجب كمال الدية ولو تميز الدية لم يكن للوصي ان يقتل ولو كان الاب حيا طعن
 يقتل ولما ان صاح وليس له يعقوا وان صاح على اقل من قيمته ويجوز للصغير ان يصحح ما ايقعه
 قتله وله ورثه صغار وحكمات ملكها ان يقتلوا لانه لا يمسح ان يقتل او يصاح الصغار
 ولو لم يمسح فترقت القتل لخاصة ولا لغيره فذلك حتى يسلفوا لانه ليسوا بانيع الصغار في
 الاستيفاء لا يملك السليمان في السليمان في المعاري من التاخير كالوكان النقص
 بين حصر من السليمان في النقص نوع الصغير عليه كيه وجبته حتى انها كالب في الدية
 لا يرضى ولا يخطم العتق من ابي يوسف في ابي يوسف لان العتق فلا في العتق من اهل
 روكات صغيرة وليس لها جلب العتق لاحتال ان ترضى اذ بلغت ولو روى الصغير في ابي
 من لها جلب العتق وكذا اذا املك البني كذا الحاقول لها جلب العتق ولو اسدت زوجها
 لا سفل الاسلام ليس لها جلب العتق لان العقل واسم حاته ونال اعلم بالصواب
 في مقابلة

باب في الشدة في القتل

قتل وله وليان احدهما غيب فانام الحاضرة لينة على القاتل حصر الغيب لم يخرج الى العاقلة لينة

في قولها لان القصاص يجب القبول أو لا يتم نقل الى الورث فيصعب الحاضر جمع القاب
 الارى ان اللواة نصيب من القصاص ولا يثبت لها الا طريق الورثة فصار كالحاكم والارث انما
 الحاضره على القتل كما اظهر الدين للثبوت لم يخرج التاميل الى اعاده البيعة كما هي ولا يوجب
 ان في القصاص شبهة بثبوتها بل هي من الدين سواء في القصاص واثبت اليه فانه لا يثبت منه
 ديونه ولا حد منه وصار من هذا الوجه لا يثبت الحاضر فحصل القاب القصاص لا يثبت منه
 ولا كذلك الحاضر من الدين لا يثبت بالثبوت يتبع به فيثبت لهم ينقل الى الورث وكذا اقول القصاص
 ما لا يحل جنى القتل يقتضيه ديونه وسد مسامحة في شهداء على رجل انه ضرب هذا السيف في راسه
 ما يجب فراغ حوائج تعليمه انما هو بضرا القتل وان لم يظفط به ولا يثبت القاتل ان
 يباها انما مات من ذلك ام لا لا يوجب والى لا يقول الحاضر فكذلك انما هو بضرا
 انما مات من ذلك جازت لينا با على ظاهره اختلف شاهدان القتل في الزمان والمكان والحاضر
 لان القتل فعل الفعل كذا كان ثانيا غير ان كان كل واحد شاهد على فعل لشهده جلية
 وكذا لو اختلف في الاثبات والافعال والادلة وفي موضع الجراحه لان القتل يختلف حكم باختلاف الاله
 وهذا لو شهدوا جميعا انه قتل بعمد وشهدوا الاخر على قتل مطلق فيهما غير ان واحد شهدا القتل
 ولا يدرك ان يثبت القاتل ان لا يثبت لهما المعشود به وفي الاستحسان يقتضي الدية لهما شهدا
 بقتل مطلقا وفي وجه الدية بجان اول كل واحد انه قتل فلا حاجة الى القول بقتله فلعان
 يقتلها لان كل واحد او كل القاتل او في حد كل واحد في صف القاتل والكدب في وصف القاتل
 به لا يحل الاثر لان الكذب نفي لا اقرار انما صحح قوله في الاول احياء القتل على كل
 ا يقتل لهما فصادقا على وجوب القصاص عليه ولو قال صدق اقول له ان ينقل احد
 منها لان قوله صدقا كونه لكل واحد ان يقتله هو يدرك في نفسه وكل واحد تكذيبا لاخر وقد ثبت
 لهما اذا ولو اقر احدهما بقتل لولا انما يثبت على الاخر يثبت ذلك فادعى الى عليهما العان يقتل
 المعذر لا على الاخر لانه كذب المعذر في النصف لان الكذب نفي لا اقرار والشاهد وكذا لو اقر
 بقتل قاتل وقامت البيعة على اخر يثبت ذلك فادعى الى عليهما فعمل المعذر يقتل لدية من المولى
 شي على الاخر ولو ادعى كذا على القاتل لدية مع العترة ماله ولو ادعى ذلك على الشهود عليه
 فالدية على ماله بثبوتها عليه لا يثبت شهدا شاهد على رجل انه قتل لبايعا واخران على اخر
 قتله فادعى الى قتلها لم يثبت في الكذب كل واحد في نفسه شاهد اقر انه قتل لبايعا واخران على اخر

في قولها لان القصاص
 يجب القبول او لا يتم
 نقل الى الورث

في قولها لان القصاص
 يجب القبول او لا يتم
 نقل الى الورث

وادعى ان القصاص عليه الدية لان استباح القصاص من جميع القاتل فصار كالأول أو القاتل لو ادعى
 وادعى الى الحالك لا يثبت له لان القاتل اقر له بالقصاص وهو كذب في نفسه وادعى عليه الما وكذا في
 ما دون النفس القتوبعات في الشافعي في التقاييق الا في اقرار القاتل لم يعلق له وعدا مخار ان قال
 قتله بالسيف وهو صغير انه اذا قال لم يقتله قتله صدق ولو قال ضربته فقتلته لم يصدق
 لم يقتله لم يصدق ولو قال بقتله ولم يرض عليه فالدية استحسانا بقتل عدو له لانه اذا اقر
 اثنان على اثنان انهما عتقا وعسكرنا بالدية بينهم فلا لهما زعم ان القصاص فيسقط وانما بينهما
 مالا وقد اقر لهما القاتل بذلك وادعى مطلقا في الثالث باعقوا وهو مسكر حتى لو صدقها الثالث
 في العتق لا يفي لهما ولهما مائة الدية باقرار القاتل وان كذبا القاتل لا يفي لهما لانها اقرت بقتل
 القصاص من غير اقرارها عليها وادعى على الدية على القاتل والقاتل مسكر في يمينه ويجوز الدية
 للثالث لانما اقر مطلقا بقتله وان صدقها الثالث والقاتل مسكر في يمينه ثلث الدية ولم يرض
 ذلك الى الشاهدين لان الثالث مقراته حقا ذكره لو شهدوا وان على الثالث ان يعلق
 حقيقته والقاتل كذا شهدا هما جاريان اذا لم يقبض عليهما فيها وذكر في الصحيح والمأذون خبر في ذلك
 شهدا اثنان على الثالث انما اقره عن نفسه لم يعتبر الكذب في نصيب السبله واما ان شهدا
 كانا ايضا فيصيرهما لم يقبل ولا اعتبار ذكرين واعتقت الرواية لو شهد بعض الشرا على بعض
 نصيب من الذي لا يقبل ايضا فيصيرها او لا ذكره او شهدا على الثالث بقتل الذي لا يقبل اقر
 الشافي عن ذكرين في شهدا اثنان على الثالث انما عتق لم يقبل بقتل على العبدان في قولهم في
 يمينه وان شهدا اثنان على الثالث بقتل نصيبه لم يقبل لانهم لم يرد ان اخذوا في يمينه وكذا لو شهدا
 بقتل كليم بواحد منهما لكن من العبد من جهتها لثمة لكل واحد على رجل لثمة شهدا اثنان
 على احدهما انهم كمل نفس الغريم بقتل المولى كما سكره في اصل المال وفي العيون والاشهاد
 سموا واحدا وكل واحد نصيبه فشهدا اثنان ان الثالث باع نفسه من ثلث لثمة بقتل
 افيهم ان سمل للشفعة بقتل والا فلا وفي الشافعي لا ينعزل شاهد الشفعة من البيع على البائع
 لبايعان طلب الشفعة على ما لا يقبل وكذا لو كان المشتري هو البايعان طلب الشفعة على المشتري
 سمل بقتله فادعى الى المشتري سمل عليه بقتله على المشتري او شهدا على المشتري بقتل
 الشفعة لم يقبل وكذا شهدا اثنان على المشتري بقتل الشفعة في الاجناس ولا شاهد البايين على
 المشتري بايع او على غناه المشتري

في قولها لان القصاص
 يجب القبول او لا يتم
 نقل الى الورث

في قولها لان القصاص
 يجب القبول او لا يتم
 نقل الى الورث

رحم سليمان وقد مرعى اصابه السمونة فتلعه عليه الدية وقال لا شيء عليه لانه لم يقتل
بصية
شقوق له الرامي فالتألم الرمي لهذا لو كان الرمي خطا لمقتدره الرمي على الاصابة محروقت
الرمي مقتوم ولكن لاقتصاص الاصابة حاله التلغ دليل على ان المعتصم على الرمي والاركان
الرامي لو كان بشارا وقت الرمي على السوء اصابته الاصابة لا يجب شيئا كنا لو وقع رجلنا في البحر
فوقاه رجل لم يرجع للسوء من اصابه وكذا لو رمي المصيدهم اصابه رجل وان كان في
اسلحه اصاب فلعينه المجرم وان رمي في جرحهم اصاب لاجزا وكذا لو رمي في صيدهم رماه
الخر فاصابها لاول فخرج من المصيدهم اصاب الثاني فلعنه حل ولا يقترب حاله
الاصابة وكذا لو رمي رجل لم يرم في نفسه شيئا او غيره فاصاب رجلا فلعنه فالتصان على
الاول ومن التلك بغير حاله الاصابة بالاجماع روي في العبد باعتقه مولاه فاصابه
قتله عليه فقتله لولوعه اذ حينه وان يوسف رجهما اسبابا وخينه ثم رمل على اصوله
اعتبار حاله الرمي وباب يوسف يعتبر حاله المخلين وفي الحالين الرمي يقوم كاعتبار حاله الرمي
بوجب اليقة واعتبار حاله المعلق بوجب الدية فاليقعه واجبة يتبين وضع التلغ في الزيادة
فلا يجب ربه لمحمد لا يجب اليقعه لان العتق ينفع الرماية الا ترى لو قطع عبد يد اسبابا
ثم اعتقه مولاه قطع لا يجب لثمة وانما عايش اليدع نقصان حدث بالقطع الى عتق
كذا ما يجب ضمان نقصان الذكوة الى الرمي الى عتق بغير وقوع مربي اليه بغير مربي
فيغير نقصان الضاروت وهذا الوجه عتد اسباب اعتقه مولاه ميات منها لم يزل
النقصان فنعقد ان اسباب حكام قتله عد او قطع يد م قتله خطا وظلالا وادله
تافضام في اعد والاشرف للثمة لا يحكم النقصان مختلف ولكن ان محل حدا في الحكم
وآدا الوكاين لو خطين في خطال البرد ووخدا الامرين لانه ان تجلس احد في الحيا لاقتصاص
الذات ربه والبرد وان لم يخطل البرد ان كانا خطا ذرية واجلة لانه انك تخطل الاول
بالثاني ليمكش خطا لاجل في الحكم وان كانا عدا فبطل ولا يقطع لانه النعل يحد وهو النعل
ولا يقطع بعد ذلك ان كانا قاتلا واحدا وعدا في نفسه انما قطع ثم قتل العتق لا يقطع
من حيث العود وانما قاتل ولم يقطع اعتبار الاخذاه من حيث المدي وان كانا نذر فلا يدخل
مع منها يغير فان كانا عدا في نسل وان كانا خطين فالعد عا عا قاتلا وان كانا عدا عدا
والاخر خطا فاعل العا بد النقصان وعلى الخطي الاربع الاسباب ضرب رجلا تسعين سوطا

فبما منه ضربته عشرة او غير ضربته فاق من ذلك تجب الدية على ضارب العتق ولا ي
بالسبعين سوطا العتق لانه لا يمانه حار كانه لو كان كذا كذا جرحا اجازت في الجرح
ومن ابو يوسف تجب حكمه على بالمانا وتبين دعوم مع ذلك لا يوردونه ان لو
كان عبدا يضرب نعل ما بينهما كذا قاله الحارثي والكشي ينظر الى اذ جناحه لها ريش
يغدر روي الموصح فان كان هذا ينفذ ذلك تجب نصف دار الموصح وكذا على هذا الاقبا
وقالوا ينظر الى مكانه فيه في هذا الامر من الفتنه واجره الطيبين غير ذكر بكر
ولا مقتضا في اللقطة والوكن والضرب بها بسوطا لانه لا يمكن اعتبار المساواة الا ان في
الضارب فانه يتوقف لانه انما استغنى الاستغنى لحيته كذا ليس فامنه بالقرم ما جاز فاذ
رعي فقد استطحته في الزيادة زاد في المتعلقين اليه فانه احضر واحد واثر فتنه وان
حاله على شيء فباله وفي التوارث لا يخرى ما يجنب جاز له ان يقولت لولوعه لا
يجب اسه لغيره وكذا في كل كلة لا توجد الحد وفي نفس الانسان من الجرح هو الجرح في نفسه
ولكن لا يفرق عليك فلا تقتصر عليه قال الانسان وهذا محمول على ما عايش الشئ من لغيره ثم
لا يطرد رجل فعلى القوم من القطع ميات منه حجة الدية الا ان العبد يجرى ما في
المفاجئة على حاله لان اليد غير الضرب الاحكام وكذا في حق القطع ولا لا يجب شي لان الذكوة
في الاتيها بالقطع كالذكوة لا يدرى وكذا في الاخذة الضرب والشح وانما عايش القطع والضرب
او النجبة والمختصة او يقطع من الجناحه فهو عتق من الفتنه غير ان في العبد انما يصح
المساواة بوجه القصاص وانما ليس عليه واحد الشئ من لوعه لا يغير بشره ولو اذ رجل
القاتل لا يغير من لوعه القود شيئا ولو شهدا بالقتل رجعا ليعايدان في الذكوة على العتق والخطا
بغيره التلغ وهذا لا يبرر على قول من يقول الدية تلغ العاكة ايتها والتلغ في الخطم يترك
الخطا من القاتل فاعلم انما يخطو لها بغيره براه القاتل وكانت وصيته لم حرج رجلا فاعلم وليا
عز الحيا به قبل بويته ميات جاز عنوه استخانا وهو بالية التماس من حجة شئت بعد الموت
نصارى كقوم عن قضاي وجب لمورثهم على خريفت قتل ولية وكذا عفا المورث فيه فبالسبحان
وجعه الميار من الموت القصاص من الوارث لان الاستيغناء لا يملك الموت ايضا فحق حجة
رجحه لا احتضان فيها القصاص من المقتول من وجبه فانه يورد عنه من ماله الا ان يورد
اولا وهو الموارث من وجبه لا تها هو الذي يتوقف ذلك والتفتي بغيره فانه بما عايش قد يابطل

فذلك وعنده علم كان البذل له **هـ** احبات الحامد باعوا دورهم الارواح في له شقة فجد
 في الحامد قبل بكر عليه حوسنوا والدية على العاقلة وهـ ابو يوسف صاحب الجمل في التبر
 فيه سوا لان دين صلاح الحامد على الملك لهما بين الحيلة في العادة يكون انما لا الجوارث
 الا اذا باعوا كلهم دورهم فحينئذ يكون القسامة والدية على الشئ من لانه لم يبق احد من الامل
 فقام الحلف فقامته ولو وجدة دارا واحد المستعيرين فذكر بقر فالقسامة والدية على جرت الدار على
 عاقلة ولا شيء على اهل الخلية لانه تغير لهم في حق هذه الدار وهما بخلاف الوجد في شئ من فعل
 زكايها واخص بالملك لانها لا تسعة فكان حفظها على من فيها بخلاف الدار ولو وجد في حقها القسامة
 والدية على اهل الخلية في ثلث سنين وان كان في الخلية مشكوكا وزكايها في القسامة عليهم
 ثم نزل الدية فما اصاب السلول فكل عواقلهم وما اصاب الكفار نازكوا نيا قتلوا فكل
 عواقلهم والافعل اموالهم اصل الوجوب عليهم ولو وجد في الجاني او في شجرة جاعة او في الوصف
 العام فالدية في بيت المال لان الذين في هذا المسجد للامام وفي الجاني وهذا اذ لم يوجد
 بانها فان عرف تعليمه وعواقله القسامة والدية وفي الساني لو وجد في مسجد فكلهم في اهل
 الخلية لان قد يهد هذا المسجد ليعمل الى الامام ولو وجد في السون او الشائع فكل بيت المال
 لان الذين للامام وفي الايضاح وكذا لو وجد في الجاني وهـ ابو يوسف في اهل السج وفي
 الاسحار لو وجد في دار الوقت او في ارض الوقت فان كان لارباب معلومين فالقسامة
 والدية عليهم وان كان الوقت للمجد فهو كما لو وجد في المسجد وفي الشاني ولو وجد في داره
 فالقسامة والدية على عاقلة كما لو وجد غيره وعندها مود لا تجعل لانا لفسده ولو
 وجد المكتوب في داره فبها فهو هـ في الاخلاف لانه لا عاقلة له ولو وجد العبد في دار
 مولاه فبها لانه لا تملك له لم يضر ولو وجد العبد او الكاتب او المذنب او المولد او الذر في
 بعض بعض بيته في حيلة وحب القسامة والدية في بيت سين لان فيه دليل للشر في اهل العالم
 والعروض لهما انفس من جهة الما ليه ولا يصح ما وجد الحرف في داره او ابنته او وجد
 المرأة في دار زوجها ففيه القسامة والدية لانه نجة مقبولة في داره وفيه ولا تحرم الميراث
 لانه لم يثبت ميراثه التنا وان وجد في ارض من الارض ان كانت ملكا لاشارة فالقسامة
 والدية على المالك وعلى عاقلة وان لم يكن لها مال كسر سمع فيها الاصوات فيمنع الامصار
 تعليمه وان كان لا نسع فهو هـ في الايد لا حد عليها وان وجد في عسكر لانه لا مال لها

من الامام

فصل في

كانه

ولو تزوجها اهل
 من اهلها

بها

هـ

فذلك وعنده علم كان البذل له **هـ** احبات الحامد باعوا دورهم الارواح في له شقة فجد
 في الحامد قبل بكر عليه حوسنوا والدية على العاقلة وهـ ابو يوسف صاحب الجمل في التبر
 فيه سوا لان دين صلاح الحامد على الملك لهما بين الحيلة في العادة يكون انما لا الجوارث
 الا اذا باعوا كلهم دورهم فحينئذ يكون القسامة والدية على الشئ من لانه لم يبق احد من الامل
 فقام الحلف فقامته ولو وجدة دارا واحد المستعيرين فذكر بقر فالقسامة والدية على جرت الدار على
 عاقلة ولا شيء على اهل الخلية لانه تغير لهم في حق هذه الدار وهما بخلاف الوجد في شئ من فعل
 زكايها واخص بالملك لانها لا تسعة فكان حفظها على من فيها بخلاف الدار ولو وجد في حقها القسامة
 والدية على اهل الخلية في ثلث سنين وان كان في الخلية مشكوكا وزكايها في القسامة عليهم
 ثم نزل الدية فما اصاب السلول فكل عواقلهم وما اصاب الكفار نازكوا نيا قتلوا فكل
 عواقلهم والافعل اموالهم اصل الوجوب عليهم ولو وجد في الجاني او في شجرة جاعة او في الوصف
 العام فالدية في بيت المال لان الذين في هذا المسجد للامام وفي الجاني وهذا اذ لم يوجد
 بانها فان عرف تعليمه وعواقله القسامة والدية وفي الساني لو وجد في مسجد فكلهم في اهل
 الخلية لان قد يهد هذا المسجد ليعمل الى الامام ولو وجد في السون او الشائع فكل بيت المال
 لان الذين للامام وفي الايضاح وكذا لو وجد في الجاني وهـ ابو يوسف في اهل السج وفي
 الاسحار لو وجد في دار الوقت او في ارض الوقت فان كان لارباب معلومين فالقسامة
 والدية عليهم وان كان الوقت للمجد فهو كما لو وجد في المسجد وفي الشاني ولو وجد في داره
 فالقسامة والدية على عاقلة كما لو وجد غيره وعندها مود لا تجعل لانا لفسده ولو
 وجد المكتوب في داره فبها فهو هـ في الاخلاف لانه لا عاقلة له ولو وجد العبد في دار
 مولاه فبها لانه لا تملك له لم يضر ولو وجد العبد او الكاتب او المذنب او المولد او الذر في
 بعض بعض بيته في حيلة وحب القسامة والدية في بيت سين لان فيه دليل للشر في اهل العالم
 والعروض لهما انفس من جهة الما ليه ولا يصح ما وجد الحرف في داره او ابنته او وجد
 المرأة في دار زوجها ففيه القسامة والدية لانه نجة مقبولة في داره وفيه ولا تحرم الميراث
 لانه لم يثبت ميراثه التنا وان وجد في ارض من الارض ان كانت ملكا لاشارة فالقسامة
 والدية على المالك وعلى عاقلة وان لم يكن لها مال كسر سمع فيها الاصوات فيمنع الامصار
 تعليمه وان كان لا نسع فهو هـ في الايد لا حد عليها وان وجد في عسكر لانه لا مال لها

هـ

او في ارض الوقت

ان وحيد فينا فعلى من سكتنا وعلى عاقلهم وان كان خارجا منه فعلى انفس الاخيبه والوحيد
لقد ابدى من حنين ونفيس احدها لثمة فالديه على عاقلهم انهم لان للمعظم لها وهو الواحد النشم
على السوا ذلك المعظم . قيل ان في الغزاة بين فتيين فاشي على احد لان الغزاة ليس
يماحي عن عيهم الحفظ ذكره كان كان فتيين الى احدهما فيه توجه على قرب القرى ،
والارضين اليه وهذا اذا كان سمع الموت فزهدا لا الهودوا من فتي صغير يقوم
معروين فوجهه عليهم لانه منزلة الحلة . ثم دابة بين فتيين على ما تنبأ القسالة والديه
على ارمها لان الوتوق للارابة اصل والسبب عارض فلما هربا حملته من فتيين ففعل هذا اذا
لم يعرف للارابه ما لك لا فعل ما لك لانه تنبأ لوحيد على ملكه ولو وجد قيل على دابة يسوقها
رجل ويقودها او يدركه ففوجبه على الارابه لانه اقرب الناس اليه وهذا الرجل على
قيل لا يوجهه على هذا اذا لم يكن المالك الارب يعرفه فان كان فوجهه عليه وعزاي يوسف هذا
اذا كان السابق يسوقها فحفظها لانها هروها لئلا وان كان يسوقها ففعلها ففعل عليه رضى
البوطان لم يكن مع الدابة احد فوجهه على اصل الحلة التي وجدهم على الارابه وجدا لفتيل
بين فتيين او سكت فوجهه على ارمها وان استويا في القرب ففعلها وهذا اذا كان سمع الموت
فهما فان لم يسمع من احدهما منهم ولا فهدا لتقربا دعت في شبح بكره يوم التقوا باليوب
فاجلوا عن قيل فوجهه على اصل الحلة لان حفظ الحلة عليهم وفي السقاها انك ان يسمع الموت
نول ان يوسف على موافق البرن التتولو واهل كل سجد حله و ذكر بكره وكذا اهل الادياد
رواكي وتتولو فاجلوا عن قيل بان ادعى في الفيل لربيع اهل الحلة لقتل الاسلحة عن
الباقين لانه ان يدعى على كل واحد منهم فلا تترك ذلك الباقي لان يدعى على البرن فذهبوا
او على رجل بعينه . ففعل اهل الحلة ففهم ذلك رآه اهل الحلة فلوا دعى احد اصل
الحلة على رجل من الحلة اخرى ففعلوا ففعل اهل الحلة بذلك لم يقبل لانهم يعرفون به
القنساء والديه عن انفسهم لان ان يقبوا البيضة من حلة اخرى فاما الولي اذا دعى على غيره
وشهد اهل الحلة بقتل عند ما حلالا من حنيفة وهذا اذا كانت الفتيان تناولين الماذا
كانتا معا وتبين ان كانت احدهما حارجه والاخرى عادلة لاشي على احي . جرح في قبيلة ورجل
الارابه ففهم صا راجب فزاع وكان هجاء به وبج ع مات فلاشي على اهل القنوعات
في الثاني دارني بد رجل وجدهما قتل لم يسفل العاقلة حتى شهدا الشهود ان الما الذي اليه

بلغ مقابلة

لله فيه

الوق

تكون
يرد به اذا اكرهن العاقلة ان الداء الذي اليه لانه محتمل ان يذامته او عاقلة اجابة
ولا شغل هو لا يبين من ان عندنا حنيفة الما حنيفة ايذا كان البد ثابتا على الما على
الاضافة وفي قول ابن ابي ليلى وقول ابني يوسف الاخر الدية على السكان وكذا لو انكر الشكر
ان الداية يد الشفيع ملك للشفيع لا يقضي له ما سفعه حتى يتم البيعة على الملك فالأرد
اليان الداية ملكي لوصد على العاقلة ونصن الدية فيما لها مستحقة وان لم تعال على

باب الجراحات التي من قتل

نزع سبل رجل فانزع المذروع من المنازع ثم يمت س من الحارل فغيلة للثاني ان شئ منه وهو
حمايه د رحلا لانه لما يمت بين انما القصاص لم يكن واحدا لان القصاص انما يجب بفساد
المنت وفي موضع لا شئ عليه وفي ظاهر الرواية لسبب يوسف عليه حكومة عدل وقيل
مخدا جرحه الطيب وفي قتله ضرب سن باليخ سقطت ينظر حتى يرب موضع الراس فيحتل
السرابة ينظر هذا القدر في دوى الما على حتى ينظر حولا ولا يصح هولا ولا لا ينال السن
للباني نادر فلا يفيد التحليل لان قيل البر لا يقتصر ولا يوجد الارش لانه لا يدرك
د هاننا حتى وكما هذا في كل جرحه وسفي للناحلي لا يخذ ضيئاس النان فاذ امتسك
ولم يمت اتم مئة وفي جمع برهان كسر يد رجل ورجله لا يجب في الما على ففعل
هذا بقتل الما على ويصير على لا يفتي له ان في وقتنا على يوسف من رجل
ان كان يلجرح فيه قصاص اذا راجحه حتى يبرأ وان كان القصاص فيه لورالم جرحي وسوق
منه في التعدي ضرب سحر فاضرب فيه ورايانا عزاي حنيفة والجرابة لا يجر فيه
شرا كان ثمانية حكومة عدل وعندها حكومة العدل وقيل يجر في سحر رجل
تحركت ثم نفعها صاحبها ما اذا جرح على الضارب وسبل عنها برهان لا شئ عليه ،
ولم يجر لاما لو نفعها احد ويبيع ان يجب عليه حكومة عدل يقوم المخرج واخر
تحرر على الاول للوقوع الثاني وقد ذكرتها الواحدة فوضعي وفي الجرح ضرب سحر
رجل فاسودت ففعلها اخر كان على الارل ارشها كاملا على الثاني حكومة عدل وفي
الثاني ضرب سحر ففعلها ينظر حولا لان الما على الحيات ما لها فان لم يسقط على
الضارب وعزاي يوسف اجر الما على والطيب فان سقطت ففعلها ارشها اذا امنت
وكذا اذا اسودت واوجرت واخضرت لانه قوت الما على الكال فاما اذا اصفر لم

ذكر في الأصل وعن الجنيته وزفران عليه ارض من نفحات الجبال عن ابو يوسف عليه
 عليه السلام في ذكره في الانسان لا يجد تعوثا للجبال وله في الهند وان في الصخرة
 وهو صوت الجبال رجاء في الصخرة يكون غلبا في الانسان ولونيت سودا الجبال من
 وفي الاصل في لونيت معوجا فلوثة عدل وفي الثاني قال الضارب انما صوت من
 صوت من صوت بعد صرير في الجوز لم يضر بك لغير ان يكون له صوت للضارب
 وفي الاحتساب للضرب وعلمه او تحته فوجه ثم صارت منقلبه في الضرب هو الوجه في
 الشاخ حديث بعد عن عيسى بن ابي القوقل الشاخ في الشاخ كل من جعل له اجل قال للضرب
 انما سقط من ضربك كالسن والعدو في القويد ضرب من رجل فحوتك يوجل منه فانما جاء بعد
 السهم وقد سقطت في الضارب سقطت من ضربك غيرك فانه يثأر فانما سقطت
 في السهم قال للضرب انما سقطت من ضربك فان قال سقطت بعد السنة قال فوك
 للضارب في جميع رها في السن المقصود المتيقن بالتيقن والمات بالتاب والطرح بالمرح
 والوجه الاله بالانسان والاصل بالاعلا ولا تمام في السن في اريد وبما حكمه عدل
 وفي النصاب بيان حوله في السن الذي لا يرضى به في الكسر والقلة وهكذا ايضا
 في الارباب والخروج في المانع في واقعه عليه تدور المانع في في التفرقة عن محمد بن مسعود
 السجني في موضعها انما المولد الذي عرفت واختلف في كيفية التقصير ذكره بآية
 ينقل ذكرها فينا في تدبير في المولد لا يعلم وهكذا التدوير في يستعملها في اليه
 ما في السجني في تفرقات الليث لم يزل يذكر نصف سنة قبل يحسن من الضارب
 ذلك التدوير قبل ليث فيه وفيه السن يبلغ الكسر نقصا فلم يفت وفيه السن في
 تقاع من المقام بالخطاب في القويد وكذا في الكسر في الاصل عدل وانما احتساب تدبيره
 السن في الثاني كسر بعض السن في الويد في باقي في المقصود لان الاحتساب في في شرح
 المقام هذا اذا كسر في في وكان طول لا يجب في في قوله يظهر في في حكمه في
 وفي الايضاح كسر نصف سنة سقطت بغير الشهور والموايات وعلى رواية ابن حبان
 عن محمد بن اسحق في الجناس المات المقصود اذا كان كسر مستويا في الشاخ في في المقصود
 وان كان كسر ليس مستويا في المولد لا يستطيع ان يفرج في الارش كسر في في
 قال كسر في سنة لا يغالي في الصغر والكبر ولا يهبط هذا النجاة في جميع رها في المولد

منم

المستفاد

عَلَى شَقْلٍ فِيهِ الْقِصَارُ فِي الْجَنَامِ وَكَذَا الْوَضْعُ عَلَيْهِ بِاصْبَعِهِ عَدَا نَفْسِهِ وَنَحْوُهَا
ثُمَّ الْمَلَبَّ لِيضَارَ بِالْوَلَدِ فَهَبَ لَهُ الْبَابَ فَتَرْتَبُّ مَتَبَّ رَدَّ رُجَاسَةً وَفَكَرَ أَحَدَهُمَا الْأَخْرَجَ
فَكَرِسَتْهُ فِيهِ الْقِصَارُ لَأَتَمَّ عُدُوَّ فِي التَّيْمَنِ نَزَعَ مِنْ رُجُلَيْتٍ خَصْفُهَا عَلَيْهِمْ تَقْدِيرُهَا
ذَكَرَ بَعْضُ مَنْ يَأْتِي فِي نَاسِ الْقَوَاعِ عَنْهُ مَسْنَدٌ فِي أَرْشَاهَا كَانَ خَطَا لَا تَعُدُّ إِلَى الْحَالِ
الْمَدْرُجِ لَوْ عَادَ زِنَعَ الْفَضْلَانِ تَلَخَّ مِنْ صَمِيئَتَانِ حَوْلَهُ لَأَنَّ الْبَنَاتِ يَتَرْتَبُّنَ وَرَدَّ هَذَا
لَوْ قُلْنَا مِنْ يَأْتِي فِي نَزْدِ الْأَشْيَاءِ عَلَيْهِ وَهَذَا أَبُو يُونُسَ عَلَيْهِ أَرْشَاهَا كَلَامُهُ عَنْهُ حَكِيمٌ عَلَيْهِ
بِالْغُبَارِ الْأَامِ وَيُعْبَقُ لِلْقَاضِي أَخْطَأَ لِلصَّبِيِّ فِي الْحَالِ فِي حَيَاتِهِ فَإِنَّ الْعَمَى نَعْلُ الْعَمَى وَرَدَّ
نَبَتَ الْأَشْيَاءِ عَلَيْهِ وَقَالَ كَلَامُهُ عَلَيْهِ وَفِي الْمَقَاتِلِ أَبُو حَنِيفَةَ فِي مَنْ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَسْعِدْ
لَا فِيهِ وَهَذَا أَبُو يُونُسَ عَلَيْهِ وَهَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ تَلَخَّ مِنْ صَمِيئَتَانِ حَوْلَهُ لَأَنَّ الْبَنَاتِ يَتَرْتَبُّنَ وَرَدَّ هَذَا
الْآنَ مُحَمَّدٌ قَالَ يَسْكُكُ مَتَاهَا قَدَرُ مَا دَاوَاهُ الْبَنَاتِ وَفِي الْمَقَاتِلِ فِي عَمَى الْمَرْبُورِ
بِعَيْنِ الْفَكَاتِ سَوْدَا وَاحْضَرَا وَهَذَا الْوَادِعِي أَنَّهُ كَسَمَتْهُ لَوْ رَدَّ الْعَدُوَّ وَلَا الْخَطَا لَتَمَّ
وَفِي الْخَاتِمَةِ فِي كُلِّ مَنْ خَسَمَ مِنَ الْجِلِّ الْحَدِيثُ وَهَذَا الْبَابُ عَلَى قِيَاسِ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ نَزَعَ
رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ أَجْرٌ مِنْ سِنِّهِ وَأَضْعَفَ يَدَهُ وَبِهِ أَكْثَرُ مِنْ يَدِهِ حَبُّ الْقِصَاصَةِ الْوَدُوَّةُ
شَخْصٌ رَجُلًا وَنَحْوُهُ وَبَيْنَ فَرْقِي الشَّجَاعِ أَكْبَرُ مِنْ فَرْقِي الشَّجْعِ بِمَا فِي الشَّجْعِ أَنْ يَتَجَمَّعَ بِأَسْمَاءِ سَبَلِ
مَا يَتَجَمَّعُ وَاتَّخَذَ الْأَرْضَ لَنْ يَلْعَبُ وَمِنْ السَّوَادِ الْأَشْنَعُ وَالْأَشْنَعُ بِالْمَعْرِبِ الْأَكْبَرُ
إِنَّمَا الْخَطَا لَتَمَّ مِنْهَا الْحَالُ الْفَيْنِ وَالْجَنَّةُ الْبُحَيْرَةُ أَكْثَرُ شَيْءًا تَقَابَرُوا بِالْمَاءِ وَفِيهَا حَيْثُ
الْمَعْرُوفُ ثُمَّ اسْتَبَقُوا الْقِصَارَ عَلَيْهِ هَذَا الْوَجْهَ تَعْتَمِدُ عَلَيْهِ بِفَرْقَانَهُ وَلَوْ كَانَتْ السَّرَّاءُ لَمْ يَتَجَمَّعْ
أَوِ الْهَوَلُ مِنْ سِنِّ النَّاسِ أَسْوَدَا أَوْ صَفَرَا أَوْ حُمْرَا أَكْثَرُ الْمَنْزُوعِ سِنِّهِ بِشَيْءٍ عَلَيْهِ
وَأَنْ يَخَاصِمَهُ أَرْشُ مَدَّ وَأَنْ كَانَ الْمَيُوبُ مِنَ النَّزْعِ عَلَى النَّاسِ أَرْشَاهُ حَكِيمُهُ عَلَيْهِ
تَقَابَرُوا رَجُلٌ وَعَيْنُ الْفَاتِي ضُفَاءًا لِلْمَقَةِ وَأَنْ ضُفَاءً أَقْرَبَ وَشَيْءًا أَخْدَارَ عَلَيْهِ فَوَلَّى يَحْتَرِ
فَقِيَّتَ عَمَلُ الْفَاتِي يُلَاحِظُ الْأَرْبَ الْفَوَاتِ الْحَالُ وَالْفَقْرُ الْفَاتِي الْأَرْضَ عَلَى الْفَاتِي الْأَرْضِ وَالْقِصَارُ
لَا يَزِلُّ يُلَاحِظُ وَكَذَا الْبَيْدَا أَسْلَافًا وَالسَّلَامُودُ وَكَذَا لَوْ اخْتَارَ الْأَرْضَ مَقْصُودًا أَوْ بَرًا الْفَاتِي ثُمَّ
تَقَابَرُوا لَمْ يُلَاحِظْ الْأَرْبَ وَلَوْ كَانَ اخْتَارَ بَعْضُ قِصَارٍ الْأَرْضَ يُلَاحِظُ لَمْ يَحْدِثْ رَجُلٌ وَالْقِصَارُ
شَيْءًا نَازِعًا حَتَّى بَرَأَتِ الْيَدَ فَلَمَّا لَمْ يَتَقَرَّرْ وَكَذَا الْعَيْنُ وَالْجَنَّةُ وَالسَّوَادُ الْبُحَيْرَةُ وَلَوْ
كَانَ اخْتَارَ الْأَرْضَ لِلنَّصَانِ ثُمَّ زَالَ هُوَ عَلَى مَقَرِّهِ مِنْ حَيْثُ الْعَمَى أَوْ رُجُلَانِ تَلَخَّ مِنْ

رجل ومن المتاع سودا فلحق حتى سقطت تلك السيف فمكناهما جميعه بطول الخ
 اغتات الحزن ناع في نفسه وسبه الفاعل ساقطه فلم يخضر حتى نزلت فلاتصام وله الارض
 لا رقتا الفاعل لوجب القصاص سرق في نفسه شيئا من ثيابك وطع ولو كانت شيئا من ثيابك
 فباعت ثم رفع الى القاضي فطع بيده وودعه وفي شيئا فذلكا لقطع وصنعه الما ثم برا
 لموت طع لا لارث فخرج الفاعل وعاش في الثاني في خرج بكل حايه فمادون الفاعل
 فمادون لاجل ان لا يرد فخرج الفاعل لقطع في عمل الرجل بان لو كان لهما عقاب فذلكا
 فيها حكمه على كل سرق حكمه على كل رجل والمرأة فريد كخمس ذيل استوى
 وفيل لا على المص على الرجل على ثياب في ثلث الدية وما دورها يستوى فيها
 زاد حب وبها خدامك والشافي وفي القاص فمادون الوضحة حكمه ولا على العالة
 وما روى فيه المرأة والرجل وفي العود تلح من عدي فلي تبت فيه نصف عشر فمادون
 ثمن الخمر فمادون نصف دية فهو من العبد نصف فمادون وكذا الجراحات التي لا ارث من ثمن
 وفي وابد النواذير كجب القصاص وانما ثيابك على الارث فمادون الفاعل
 بها لارث فمادون كجب القصاص عبيد قطع اليد قطع انسان بجلده من هذا الجانب
 يغير نقصان قيمة العقب لقطع يده وان قطع من الجانب الاخر يغير نصف قيمة العبد
 يد لان الارل اقل منه فالحب ارث من عرق وفي القاص لم يغير وهذا لو كان للبيع سقط
 اليد فقطع الباع اليد الثاني من سعة من الرقبت القصاص وكذا لو كان فمادون القصاص
 وفي حلق راسه بد وخيمه اذ الرقبت في الثاني كجب ثمة العبد وفي راسه نقصان القيمة
 وفي ثاثيره القيمة في اللحم والعبد المحاق وان ثبت مكانها ايض خلوته على وجه
 يوارى اجنه صاحبها فان لا تقصاص في الشعر فان اولى بينه الما لارث فمادون راس
 انسان ولا يثبت كجب الدية والمرأة والرجل والصبي والكهنة سواء ولا على العالة فيه
 حامل للموت بل يوجب سنة لصور الفيات وكذا حلق اللحم وفي الموار فان مات المحلوق
 راسه او خيمته قبل سخي اسننه وان ثبت فلا شيء ولا قابيه حكمه على وجه راس
 عرق يغير في طع ديب وذكور لوطن شعر جارية وذلك يقتضيه باع الما لارث وفي قول
 ولدا في خلق شعر الدابة فاذا لم يمت يقوم بالشعر ويقوم بدونه فيض نسل ما بينهما
 وفي خلق شعر الصدق والسليمة والسان وما اشبهه اشار كل الى كذا لوجب فيها شيء

على الما لارث

من العبد وما جاز

للش

بال

على ما جاز

وذكر الفرق في حكمها حكومة عرك وكذا في الشارب وفي الحية اذا ارثك وانما كان عرك
 الشعور على الحد والبعض على الدق وتنف بعض القيمة تقسم الارث على ما ذهب وعلى ما يجب
 عليه بحسب ذلك من القصاص في الضر اذا قطع يد الفاعل عدا او خطا فعاقب النفس
 فانما يثبت ذلك فلا شيء على الفاعل وان برأنا ذلك لاجل ما سرق فمادون عرق على الما لارث
 يغير دية اليد لا رقة في الرقبت فان ثبت ضرر فمادون الفاعل عدا او خطا في النفس يغير العبد
 له حق في الطرف فمادون دية عرق ورجل وضحة فمادون راسه كله فلي تبت فمادون عدا او خطا
 ويدخل ارث النجعة في ذلك لا يفسد بفساد ما بينهما فمادون جناية او جرح او جرح الما لارث
 يجب معه شيء اخر فان ذهب بعض شعره فمادون ارث النجعة وحكمه العبد في الشعر في الاقل
 على اكثره لو ذهب سبعة بصر وسائبة فمادون ارث النجعة ودية السبع والبصر ويحاسب لارثه
 يفسد غير نسا ما بينهما فمادون حيايات وعرق في بوس ارث النجعة ويحل في دية السبع في بوسات
 في الثاني في الانجاس فمادون الشارب لا يدخل في راس النجعة وفي النجعة وحكمه عدا او خطا
 ولا في النجعة لان العقل ليس له موضع يثاب اليه فمادون ارث في الجسد والنجعة اذ امارت فمادون
 كان فيها الموت فمادون الجسد لا يدخل ارث النجعة في شيء هذا لانه حيايات فمادون هذا كله
 في الحيايات اما في العبد فلا تقصاص في الجرح فوجب الما لارث وما حث منه لان هذا جناية واحدة اقلت
 الما لارث فيه فقط القصاص ولا لا يقتصر في النجعة وعلمه ارث الا لارث في العاقلة تعدد في العدا او خطا
 وتعدا رثان في الجناية فمادون في عرق اوصار كالموت وما في الانسان فمادون عدا او خطا
 الاول ويؤخذ اذ يد الما لارث كاهنا واد الما لارث لوطع بدة الما لارث فمادون البصر واجوع او ضحة
 موجه تصارت منقاة او ركس بعض سنة فاسود ما يوق قطع الكف فمادون الساعد او قطع ارجل
 فمادون الكف او قطع فمادون اصبع فمادون اصبع فمادون اصبع فمادون اصبع فمادون اصبع فمادون اصبع
 فمادون الكف من الفصل فلا ذكر في الاصل فيما لا تقصاص فيه كجرح اليد او راسه او كجرح
 القصاص فمادون الكف في الجنايات بعينها الما لارث كذا في القصاص اذ احصل الموت كانت لا
 فاذا اسقط الكف فمادون اصبع ما قطع الكف وفي الجرح ضرب راس انسان فمادون راسه او ضحة
 بضرة احد عينييه وحقق خياشيمه واحرس لسانه يثاب الما لارث في الشرفان ورفع عينيه
 في الزينة ذهب في الشعر فهو ما ذوقه بغير لسانه بارة فمادون منه ما ذوقه بغير لسانه او ذوق
 والرجح منه اذ احرق فمادون راسه او ضحة بضرة احد عينييه ويستأخر بغير يد من اليه فان كان رجلا

وصلت بالحكمة الحماة ومعت غياها ورا تعاقب يعرف ذهاب البصر شرط الاعمال
وفي الشارح لا يعرف ذهاب البصر والشم والسمع الابتعاد فيها وينكول الحان عن الجمع والبيعة
وعلى يوسف القول للضارب ما ذهب سمعه فقلعه وهو يسهل ذلك ما يشاء من
تعمل من به حية وكجوها ان نزع دأ على البصر في الشم والرائح الكريمة قلت وفي الشارح
قلت العلة منه محروبه بل صياح وكجوه قطع كقولهم فان كان الذر كقولهم انقلع الخفاف
في البريه يرويه اخرا قبل قول قطع من الحشرة اومر الاصل لان الحشرات والمساوات ملزما وان كان
خفا عاب الوبه وان لم يكن محروبه كونه عاب لان سلاته تعرف بل لاجل لقصاص ولا الوبه
كالمه الحصى والعين لسان الاحسن واليد السلا والرجل العرج والعين القائمة العور والسن
السودا لانه لا قصاص على من قد خسر خطاه بوجبه كونه عاب ولو قطع الذكر لانس
من اجل ما بين في به الذكر ووبه الا في النقص في شعبة الاملاخ والابلاوه وهذا قطعها
من اجل ان من اسفل عاب ذبه الامن في حكم عاب في الذكر ومن خسر في قطع الخصال لطفه ان
ما من من ذلك عاب نصف الوبه ورجلها العرجات وفي الشارح لا يوبه في وجبه بل قصاص
فان انشروا في الاخير وجع حران المارن المصلي ويمنعه لا وكان قطع خمسة الاف
وفي قطع كل الاشغال قصاص وفي الجحاش لا قصاص وذكر الاف كونه عاب ولو قطع المارن
من البريه في المارن الوبه وكونه عاب في الباقي قطع لسانه من جان وذكرا نبيه
الوبه وهذا دليل على انه لا يوجب قطع الكل او يوجب وهذا ركن خسرانه لا قصاص قطع
اللسان نعمه القصاص اذا استوعب له البريه والعيه والملكاب لا استيفاء من لم يملكه
عرب كل وان لم يملكه كونه عاب وفي الشارح لو قطع ما يدب الخلق من الوبه فان نصب
الكل نبيه كونه عاب وقيل نعم عليه والفرن نعم من الوبه بقدر ما مات والخبث
لحروا في شفاء باللسان كاللغز والنا والخبث والذباب والراوان والاسن والشير والصاد
والضاد والصاد والفاء واللام والنون فاما لم يملكه اسان محروبه منها باربعه خمسة من الوبه
فانما الواجب عليه والخبث والفرن في الفقه لا يدخل في القصة التسوية كالمه والبال والخبثه كالعين
والعين القائمة لا قصاص بل في الشارح لا يوجب الا في النقص في شعبة الاملاخ والابلاوه وهذا قطعها
بغير ان يقطع من مضاف اليه ومن قطع منها كان قد خسر من وقطع منه ورا في الشارح لا يقتص
الملك ومن خسر الكرمي كان له الحجة تعرف بقدر الابلاه قطع كل رجل من المصير فان كان

六

[illegible]

١٢

في الغصب ما اؤتقت العارية للمقتل فغصبها بقضائه بالالف والاربع مائة تلتا في السبيل كما خفا
 ثم اذ رجع الباقى عنده في الوجه الثاني وعندهم في الارل تحت اثر اليد للولي وما يقدره
 القلعة ان يقطع ويصلت السراية بالعتق لو كان القلعة خفا وعلى هذا المكاتب الما قبل
 عما ذكر في قوله فان كان له ان يشترى عبيد للولي فلا تقصص على القاتل وعليه بتمتة الوارثه وان
 يكن له وارث غيبا للولي فعلى الملائع ان لا يتركه بقاؤه وارثا حتى اتمت منه المولى
 بالاجماع ولو قطع يد عبده ثم غصبه انسان فمات في يده من القطع فعليه بتمتة ما قطع لان
 الغصب يقطع السراية لكونه سببا لذلك الغضاض فصار كالبيع ولو قطعته اجنبى ثم رهنه
 المولى او باعه ينقطع حكم السراية لان المولى لا يكون خفوا بانه يبيع من على الما في يده المقتل
 ونقصانه الى نفسه الرهن والبيع وكذا الوباغة فالدراية ولا يفسد هذا الغصب فانه لا يقطع
 حكم السراية لانه حصل بدون رضا وكذا البيع بشره الخيار للبايع لان حكمه لم يزل نكاحا
 كالغصب ولم يزل تغيب عن عاقله الما في الغيبة ثلاث سنين او الغاصب وهذا المسمى بتمتة
 يوم الغصب حالا ويضم الما في اثر القطع وما يقدره الى يوم الغصب وذلك الوقطعة المولى
 رهنه او غصبه منه لا يقطع حكم السراية لانهما رضى بالادخول في ضمانه مجتبا ومعلوموهن
 او لا يغصب منه ثم قطع المولى فمات منه لاشي على الغاصب على المرتبة ولا تسقط دينه ولا
 يصير المولى مستقرا لانه لم يرض بالادخول في ضمانه الاصحى بالقرعاعات في الما مع والى المشترا
 قطع بغيره من باعه مولا ثم رد عليه بفضاء مات منه قطع المشتري والمشترا قبل القبض
 ثم مات من القطع او غيرهم فمات مع البايع المشترا من المشتري فان غصبه البايع للمشتري فمات من القطع
 كذلك وان مات من رهنه ولا يفسد عليه **قال** ابو سليمان سمعت محمد يقول كان غول يوفى
 الرهن والغصب مولا مكاتب فباعه عبدا فلا يؤذيه لانه مملوكه من رهنه وان قتله غيره
 فذلك لا ينتبهه الولي وكذا عبدا المذلول قتل عبدا على الما ذوق من رهنه الفوذ واحد المذلول
 والله وما قال الرهن لا يكثر وفي ثمار الغصب يقطع المولى رهنه لرجل ويحتمس لآخر لا تقصص
 ما لو ينفقا واذا التقيا بقتل صاحب الرهنه وكذا قالوا في قتل الرهن اذا التقيا قالوا
 يقتل هو الرهن لا في العيوب الرهن اذا التقيا لهما ان يقتصا **قال** محمد لا يقطع القاتل القدره
 في المعاري لا يفسد عند محمد لان القدره وعن ابو يوسف روايتان وفي الغصب ان يبيع قبل
 القبض ضم المشتري من الما في الرهن ما اذا خلت الما في القصاص الى اذى النفس وان كان البايع

القتل

القصاص في القصد لا يفسد الا في احوالها كالقصاص في الاخذ والاختلاف في القتل المجهول في القتل الما
 او يقطع الخلع قبل قبض الزوج او يرد على المصلى من ماله او يخطله او جرحه عمدا او خفا او
 دعوى في دابة او باي ذلك ما ذكر في قتل المشترا والخيار للبايع فالباقى انقص او ضمن المشتري
 يقطع ولا تقصص لاشترى **قال** ابو يوسف وكذا احفظ عن ابو حنيفة في الغنايم كتابا في بيع
 هذا وفي ثمار الفضل الخيار للمشتري فمات عنه فله القصاص وان قتل في يد البايع للبايع
 القصاص وفي الكافي قتل عند الوعد والمستني فليس لهما ان يقتصا وان كان ذلك وكذا يعهد
 من الحاربة او يبيع شيكرا العنان والخاصه عمدا او خفا في غير القصاص وان قتل وان كان
 الغنايم بذلك فهو العفو من الغنايم **قال** احمد ما دونه استدرتته ولدت يباع ولدها فلا
 لان لوليه حاجب في ميثاقه لو من له فليس له ولدها خلاف ما لو حثت خطم ولدت
 واختار لوليه فتمها رفع في ذل ولدها خلاف ما لو وجب الدرع على المولى لم يترك منه لهما
 فليس له ولدها كالسوا م اذا تجت بعد وجوب الزكاة لا يثبت حق الفقرة الاتماع وفي
 الشافعي وكذا لو اكتب ما لا يجد الحناية ولا يدفع الكذب صح لانه يبيعها ولحق عليها
 فاحلوا لريثها لانه برك طرفها مقام مائة فان كان وجوب الارش قبل رهنه دفع الارش
قال الاختلاف للولي والولي فقال المولى وجب هذا الارش قبل حنايتها له لولي بعد ما
 قال غول المولى **قال** محمد فلو يدرجل عند دفع ابيه بفضله او يبيع قضا فاعتبه المقتول فمات
 من القطع فاعيد على الجناية لانها اعطيه مع علمه انه يسرك كان مبرا له عن السراية ولو
 لم يمتعه حتى مات فوليها ان يشاه وان شأ ردة المولى لا يملكه تقصصا لانه لم يوجد الا
 ولوليه يبيع الدرع من الما **قال** رجل امر صبي اخر بالقتل لرجل فاعطاه فادريه على عاقله ليعي
 لانه ما يشترى رهنه عاقله عاقله وله الامر لان الصبي لا يبيع بملكه وهو عمره ما بالامر
 بعد عمله الامر بخلاف ما اذا امر صبا بالقتل لا يبيع بملكه لان ما بالامر وكذا الوارث
 صبيتا فعاد اية انسان او شاة او يحرق لهما مع فعله كان صان ذكركي ماله ويخرج بذلك
 على الامر ولو امر صبي صبيتا بقتل انساب فقتله فادريه على عاقله ولا يبيع بملكه عاقله
 الامر في الاجناس وفي الزادات ورجل امر صبي صغيرا او كبيرا ما ذونا المجنونا
 لعقل وجعل مقتله بواحد في العدا بالقصاص ان كان كبيرا وان كان صغيرا او رجلا او قتل
 خفا حيا المولى من الدرع وانفذ امره بوجوب على الامر بتمتة العبد منه ماله حاله لان هذا خاف

حنايتها

بلغ قابله
عبد

رجب سبب استعجال العبد في القتل لما عاصبه له ومن غضب عند الغنى عنه خذلما
 خسر ما لو لم ينال الموضع والقدائم ربح على الفاصب قيمته عند مجرور وأمره ليعتزل ربحا
 فقتله وما كبر ان لا يؤخر كبير المامور صغيرته لئلا يفلح الموضع والقدائم ربح على الامر
 المامور لان تولد غير معتبة في اجاب العنان على مولاه فاما اعتز به عليه بقيمة المامور
 وان كان المامور صغيرا فليس له ان يفسد ولا لعائلته ان يرضخ على الامر في حال الحاشية ولا لعائلته
 ايضا لان هذا العنان ليس بغرض العقب لان الحق لا يعقب وانما هذا صاحب حاشية العبد لا يربح
 بعد انما لا يربح الا من لا يربح الحاشية ما عتبه مولاه لا يربح من هو كثر من الحاشية فكذلك اذا
 كان الامر صغيرا صغيرا فمجرور المامور كثيرا ومنه لم يربح على الحاشية على الامر في حال الحاشية
 ولا بعدا لئلا لا لا لصغيره لا يربح بضات القبول وهذا لو كان الامر صغيرا ما ذرنا المامور وكذلك
 صاحب امر على عاتق المامور ولا يربح عائلته على عاتق الامر وانما الامر عتبه ما ذرنا المامور
 فمجرور دونه ومولاه اولاده ربح بغيره على الامر ما عتبه فيه لان الامر عتبه ما ذرنا المامور
 يربح بضات العقب حرا كان او عبدا صغيرا كان او كبيرا وان كان الوجوب بقوله وكذا لو
 المامور ما ذرنا دونه ومولاه اولاده ربح بغيره على الامر وان كان المامور صغيرا فمجرور
 عائلته على الامر لا يغضب له لا يربح من حاشية ولو كان المامور صاحب كبير الامر حرا او
 عبدا فاعلم ان في حال الكاتب والاعلم على الامر لا يربح من حاشية ولو كان الامر صغيرا فمجرور
 وكذا الامر الكاتب صاحب كبير الحاشية في حال القتل ولا يربح من حاشية ولو كان
 الامر صاحب كبير المامور فمجرور او ما ذرنا صغيرا او كبير ربح مولاه على الامر في حال المامور
 لان ان يكون له دية او ان كان له المامور صغيرا ربح عائلته على الامر اقل من دية المامور
 وفي الاستعانة به لصاحب الامر اقل ولا يربح او يفسد واستوفى فعقل العنان على الامر ولو لم
 اطلب ما لا ولا فعل الموضع الامر ولو لم يربح انك نفسك تقتل دية عائلته لا يربح
 وكذا لو لم يربح انك نفسك في القتل او في المامور كان صاحب دية له او وقع له في القتل
 له دية او وقع له في القتل او في المامور كان صاحب دية له او وقع له في القتل او في المامور
 او يستعانة به لصاحب الامر اقل ولا يربح وفي التعبد وكذا الامر في حال المامور ولو لم
 بعد دفع العبد اليه او دفع له لم يربح من حاشية عائلته او لم يربح
 المسئلة لا يربح من حاشية عائلته في حال المامور او في حال المامور او في حال المامور

فَمَام

مثلاً

الاستعجال وقيل باعتبار ان الظاهر انما نفعه عنه وهو يؤول الى ذلك اذ في الاستعجال
الشجرة وانقرضت اهل الفسك صعدوا وسقطوا وانما خلافتهم ما اذا انقضت
والاختيار في المثلين الضامن وفي التفريق **قوله** انما انقضت هذا الحايطة **قوله** فيما بين
في الحرف ولوله **قوله** يكون ما بين النصف ولذا اولا المصداق في النصف او كذا هذا
او اشر به فغير محير **قوله** اعطى صبيها سلاحا فنزلت في نفسه رجل الاضامن المانع الجماع
ويشجع بكل ما بلغ ان يستغل الصبي المحرم بالاذن الجلب وفي تبارك العبد او كذا الاضامن
ما استغنى الصبي اذ ان عبد ما دون عليه من قبل جلا خلافاً لمعتبه ولا في بعض الحايطة
تعليمه فثبت فيه **قوله** في الجارية بابها الحصة في الدافع كان كدفع المبيع مع ما يورثان
فصل في كفاية المانعة وفي اثنائها لو دفع الى الجارية ليعين رب الدار في اتيانها
انرضى الفقه ولو دفع الى رب الدار كان ضماناً للجارية ان كان عالماً بالبيعة الى الميراث وعلمه
لواثق المادور للديون وهو امر بالدين ليعين ضمان الجميع الا ان يبيع ضماننا الاضامن
فتمنع ومن الدين لو كان الدين ارام او ولد من ناعته فريض لان الاستيفاء لا يسلو ما بينهما مع
فيه لانه تعلل برمته وهو باق في لو جنى لم يقتضه بعض الاقوال فتمنع من الارش وفي كفاية
اعتق العبد القاتل لا يبرمه لان العبد صار حراً وهو محل القضاء وفي الاضامن اعتق
الحيا يادان في الحاجب لا يسقط صروته ضماناً للارش وكذا لو اعتق المادور للديون
باذن الغريم لا يسقط الفدية عنه ولو اعتق ارام العسر الموهون باذن الرقن سقطت استعانة
الرقن من لو جنى لو جنى جميعه امر اثم اعتقه قلت **ينبغي** ان يكون لها خيار ان تأخذ
الزوج بالمهر او المقتضى لاقول من فتمنع من المهر وكذا الوابعد فاعتقها كانت رضى عنها
خيار ان تأخذ الزوج بالمهر او الباطع او المشتري لاقول وكذا الوابعد فاعتقها كانت رضى عنها
او لا يفي لها الحيا ان تأخذ الزوج بالمهر او الباطع بالاقول وكذا الوابعد فاعتقها كانت رضى عنها
نفسه منه **ينبغي** ان لا يفي لانه لو كان المانعة ولو دخل بها انما لم يرضه وقتة ولو
المطلقة لو اجدت صبيها في جميع باع عبده بعد ما تزوجه ودخل بها انما لم يرضه وقتة ولو
معاينة ويرد بعينها ادارة المذهب الصحيح كمن الاستهلاك قال في لو علم المشتري
بذلك صريحه فمهرها لم يرضه قال في لو علم المشتري سقطت حقه في الرد والجواب في المهر
سابق ولو تزوج مدبراً فالمرءى بقبضته يؤخذ به بعد العتق وقال في المشتري مدبراً فمهره

لرب الدين وقضه

از یکون

الامم

ثبات وعلت الجبائية لغوات الجاني في فبوت الدفع الذي هو موجب الاصل وكذا الوجه
 او انك لا لا لا لم تعلم من قبله وقد فانت سقط الحق واختلافه الاصل بما قبل هو
 الدفع ولان لا يتخلصه بالدية والصحيح ان الاصل ادية ولا يرش لكن يولي ان يدفع هذا
 الموجب بدفع الجاني ولو اخذنا ناسك العبد ببيع وعين ذلك وعندها ان الموقوف ادية
 الجاني عليه الدفع عتد بطلان جدي اكل واحد منهما وليان فعلى احد وكذا لو اجد
 منها فاول يدفع بصفه الى الآخر وليدعي بالدية لان العوض سقط القصاص فالتب
 نصيب الآخر على انكض كما موجب الما من الما ابتداء واسقط نصف الكل عتد بطلان
 خطأ واخر عتد انما احدثه الى العبد فان ذاك المولى فداء نفسه عشر الفاً حصة الاخر وكذا
 العبد الذي يدفعه وضعه الاخر لولي الخطأ وان اخذنا الدفع فعه اننا نلنا لولي الخطأ
 لان ولي العبد الذي يوقف في النصف وحده على الخطأ في الكل وعندها رايان لا يبق على
 الخطأ لا سارة والنصف الاخر استوف فيه ما من رغبتهما فيكون بينهما فناعني بطلان ولي
 او كتاب او طوع به او ذنبه كان عليه فنعانه لا زهولة لا يقبلوا للقول بطلان الى ملك
 فكان هذا اساطع اضطر الى بيع الرجوع بالنقصان بغير هذا قال في عاقل ان يضيفه
 انه لو اراد ان يملك الرجوع بالنقصان لم يكن له ذلك لانه يقبل النقل ويقتل له ان يدفع
 الجنب لئلا يفتاد كل القيمة واما ان يملكه ولا شيء له ولا لانه ان يملك الرجوع بالنقصان
 كما لو خرب ثوبه فخرقا فاجن ولا يوجبنا ان يلعين كالمال القيمة فاذا اسلم الجنب فلا
 مكاله يرجع بكالم القيمة لان يوقد الى اجتماع العبد والبدل في ملكه ولا وجه في
 ان يرجع عداون القيمة لانه يبيع حله لسلع حلال الثوب لانه لم يتركه ارضه فعه
 فاسكن الرجوع بالنقصان في المشتاقين فمحمدة فناعين عتد فمات من غير الفتوى لا على
 الفتاوى في فوت ولكن فكله انما انما في النقصان في قول الجنبينه وعملوا لم
 يقتله ولكن بطله وكل الفتاوى ماقصده على الفتاوى نصف قيمه مفعولة ادع وكذا
 ان مات من غير ذلك وروى ابو يوسف عنه ان هذا الجنب انما انما في النقصان في
 الفتاوى في حصة فذكره لو اتى البائع عين العبد المبيع سقط نصفه الذي ولو كان
 العبد مفعول القيمة ففتاوى العين الفاني سقط بقدر النقصان من الفاني فلو استوفى النقصان
 سقطت القيمة وكذا لو كان سلخ العبد قطع اليد الفاني عتد بطلان فاعاها

الحمد لله وحده

بعضا ادها بطرح الاخر في الفهر والمال وقال ادفع الماني ففعل نصيبه
الاخر واقبده بربح الدية لانه لم اعطه اقل نصيب الاخر لان نصيبه
يُقبل ونصفه لا ينجب الفاني نصيب لانه نصيب الاخر لا اقلب مالا اخر
في نصيبه فلا ينجب واحدا وقوعه في نصيب الفاني نصيب وكما اشيع ولا ينجب
عبد ثلثه ولا اوله ولا ثانيا فاما احدهما سقط حقهما عن موجب الجناية وكذا العبد
بالميراث وقد **ابو يوسف** يقال للفاني ادفع نصف نصيبك الى الذي هو هو او
افد بربع الدين وقدر بوسيلان انهما كان **يوسف** في الإجماع يقول ابو يوسف
يرجع الى القول بخينه القرض **في الثاني** **تتبع** امانة حقا فتمت عشرون
المائة على عاتق مائة في الاثني وفي الامو خمسة الاف المائتين وفي رواية الاخنة
وقد **ابو يوسف** في مائة في الاثني مائة على القصب والسر الفاسد على
ما اذا كان مائة في الدين لهما هاهنا ما وجب بقتل ادي ولا يرد على الدين
عبد محو نصيب عبد كسبه فلهما فهو ضامن مائة لان العبد بواحه فعله ذكر
بكره محو دفع سكينه المحو بملته سقط السكين منه ففعله او قتله كان ضاملا
على الداني لانه ادفع استعمله والمحو بواحه فعله وفي جامع القاضى ابو الدافع المسمى
المحور **يذكر** رجل بالفي فقبض مائة منه قبل ان يدا المشر فيروض حتى يعقظ فاعتزلته
فتمت باعها ببلغ الاثمان القبل بالبلغ المحور كما لا يزمه دين بانه هكذا في المادون
وقد **ابو يوسف** في الضرب المحور المستقرض فلهما عنده يرضى على الما فلو نجب ان يرضى
سلطانا راجعا بانرجل قول **ابو يوسف** في مسألة القرض على ائنة استهلكه وضمانه فلهما
ايضا فرضه فلو تفرق بين المسلمين ولو تبرع المحور لعبد فقتله بدل اوله ادفعه او
أفد ولو كان المشتري ثوبا او دابة استهلكه لعبد حين تمها لم يرضها حتى يتولان
البائع سلطه على استهلاكها بشرط عليه الضمان خلاف القتل لا يدخل تحت التلبس
الادنى لو لم لاخر **يذكر** ما لي ما شئت كان له ان يفعل كما شئ في الما فلو
كان البائع عبدا مادونا او صبي محورا اخذ المشر بضمان ما هلك فيه او استهلكه
في الحاد لان اذن المحور القرض لجل ولو كان المشتري صبي محورا او دابة ما كان لعبد
المحور في ذلك لانها اذا تملكها ائنة على عاتقها ولا يملكها ضامن ما شئت لكان

فغفرا

منه الخبال اشتروا المحور بعد اقبضه باعة ورج فيه ثم اشتروا منه بربع
فلما بع ان يستوفى ثمنه ما في يده استخافا اذا علموا انه مكسب العبد لانه برب برب
عبد وان لم يعلم ذلك فلا يبيع له عليه فان اختلفا في ذلك الباع اصابته من ثمنه عدى
وصدقته بذلك ولو لم يوفى من ثمنه العبد فان القول للول ولابنه للبايع وكذا لو
كان غرض العبد ثمن الف او وديعه او عرض يصف فيها العبد فخل منه الوجه وعلى العبد
المرأة مستكره فهو من ثمنه يباع فيه لانه ضمان اطلاق ما عانع البضع وهو يملك للمالك
التفريقات في الثاني اودع شيئا محجورا او عبدا محجورا لما اناهلكه ضمانا بربا يوسف
الحاب وقال لا يضر الصبي محال ولا يضر العهد للحاب وهذا الاختلاف في مسائل النكاح
كالعارية والاجارة والبضاعة والمضاربة والوكالة والاختلاف في الصلوات يعقل
والنكاح ان لا يضر عندكم فان كانا مدام وبين في النكاح او قبول الوديعة ضمانا للمالك
وقد اختلف فان كانت الوديعة عنده فقتله المحور مع العبد نقصان في الخطا المحقق
المولى في الدرع والنفاء فان لم يكن قابلا للدفع للتدبير والاستيلاء فعليه اقل من ثمنه
المعامل المقتول ولو قتله الصبي المحور بعد دخوله سواء فيه الدية على المالك
ثم النفس قابلا في الارش الذي هو وارث الموصي فعلى الصبي ما له وان كان له الوديعة
دابة فقتله ضمانا للحاب ولو اقرض صبي داهم واستهلكها فان كان مدام وانما وان
كان محجورا فعلى الملائك وكذا العبد اذا كان صبي فان كان بالغاً ذكرنا صبي لا يوجب
به حتى يقتل بيننا الخلاف فيه ايضا وتدل على هذا الوفاق لانه التزم الضمان بعقده
و ضمانا لعهده ما خالفنا في بقية الفتوى وقد ذكرنا في الوديعة حتى يقتل وهو على الملائك
ايضا وان لم يقتل عليه وذكر كبر عقوب قوله حتى يقتل ولو رد كونه خلافا للصحيح اجماع
على الخلاف لانه فيقتل الصبي على الخلاف ولا فرق بين الصبي والعبد وجدلهم عن
ما لمعنا للصبي والمالك والعتق احسن منه لانه لو بصر ملكا لم يرد ذكر ابو البر عقوب قوله
حتى يقتل هكذا ذكره وايضا في سليمان وذكر في عارية اوجه الاختلاف وهو الاصح والمالك
ثم رد في المولى حتى يقتله ايضا ضمان المولى لثمنه لولي الملائك بالتمديد المسبوق صارا
للدفع على وجهه لو بصر محجورا للنداء يرجع بنصف ثمنه على الغاصب لان ثمنه القيمة استحق منه

بلغ مقابلة

كان في ضمان الغاصب مدفعه الى ولي المنيابة الاولى لاجته في كل القيمة ثم يرجع ذلك
النصف على الغاصب لانه استحق عليه ذلك السبب كان في ضمان الغاصب ولو استحق له
يدفعه الى ولي المنيابة الاولى فينظر له لانه لما يرضع عليها الغاصب بنصف القيمة بالبراحة
ولي المنيابة الاولى وان جنى في يد المولى الاولى ثم جنى يد الغاصب ضمان المولى لثمنه ولي المنيابة
يرجع بنصف ثمنه على الغاصب فيدفعه الى ولي المنيابة الاولى ثم جنى يد الغاصب ضمان المولى لثمنه
الاول استحق كل القيمة لانه منع منها النصف لاجراءه الثاني فاذا رجع المولى على الغاصب كان
هذا عوضا ما استحقه ولي المنيابة الاولى فيدفعه اليه لا يرجع به على الغاصب وهو اوفى
وقالا استحق هذا النصف بسبب كان في ضمان المولى لا يرجع به على غيره لموضع المسئلة والعبد
والجواب فيه كالجواب في الميراث لان ضمان الميراث على العبد الى ولي المنيابة ويما سبق في دفع ثمنه
الميراث بسبب مدركه في حقه خطأ فرد له الوديعة ثم غصبه ثانيا فجنى عنه ضمان المولى لثمنه
لولى المنيابة ثم يرجع ببقية ثمنه على الغاصب فيدفع ببقية المولى الى الاول انما لم يخلط في رجوع
بهذا النصف على الغاصب لانه استحق عليه بسبب كان في ضمان الغاصب غصب مديرا
فجنى عنه خطأ فرد له الوديعة ثم غصبه منه اخر فجنى عنه ضمان المولى لثمنه لولى المنيابة ثم يرجع
به على الغاصب بالقيمة فيدفع ببقية المولى الى الاول ثم يرجع بهذا النصف على الغاصب لانه لم يخلط في رجوع
له ولو استهلك العبد او المدين عند الغاصب مال انسان ثم ردّه على ماله فمات عنه فلا ضمان
على احد ولا قيمة المستهلك كانت دينا ومنه وتدمات ولم يترك شيئا ولا يرجع المولى على
الغاصب شيئا لان العبد فسد له وان مات عند الغاصب اخذ المولى ثمنه ويدفعها الى
غرضه او بدله ثم يرضع منه ثم يرجع بذلك على الغاصب ولو لم يرضع عند الغاصب كثر ردّه على
المولى يقتل عنه خطأ يأخذ المولى من عاقلة العاتل قيمة ويدفعها الى غرضه لانه لا يملكه
برك الرقبة غصب صبيّا حرّاً فان في يده فجاءه او جنى ثمنه عليه ثم وان مات من صاحبه
او نفسه حيي فعلى عاقلة المولى لانه سبيل نفسه حيث نقله الى الشبهة وكان للصوت لاجته
لا يكون نازك لكان ولا ذلك المحي والحق لانه لا يختلف باختلاف المالك حتى لو كان موصيا
ينقلب فيه المحي والامراض ينبغي ان يرضع اصله الحول اذا ظف بسبب ستوجب لانه من
والا لولا في الزبوات غصب مكاتب صغيرا فقتله الى المالك فطلب لم يرضع لان احد على
نفسه وفي السقاي غصب صبيّا حرّاً فان في يده من حر او مرد من غير فعل الغاصب كانت دية

من حلقه السكتي كوضع المتاع وربط الدابة ووضع للشيء التوسل لا يضر احتساباً وفي المبال
كان ابن سبويه يقول للامام الذي يهاول الغلب على باب داره او يملك
واحد من اهل السكتان لا يخدم به بعضاً ولا ينعوه عن اسأله الدابة عما به لان الحاد لا يرك
من ابنا وفي السكتا وفي قواديس يستعدون قدام دابة من ان يحدث فيها ما يعجز عن السكتي
وفي الاجناس لان يخشونها يتردوا وان يخشوا في حلقه الاصل فيش له ذلك وفي خيليات
الحسن له ذلك وفي القويده لصاحب الدار لا تشاع وبها داره ما ليس له غيره من المالكين
والطلب وربط الدابة والعود وبها الدكان والتوسل وربط الدابة وفي المنطق في حلقه
رجل يدعى الثامر فها هو يجره وان كان باسرا والى والعظاما عند حوائج الدار وفي
الجفان اقية الدار وبالسكتا في الطريق الشارع ليست مملوكة لا صاحب الدار ولا داره
ان يحدوا شيئا في ان يمتنع منها وما الحدوث على غيره فانه سواء في القادوق ولكل واحد
المسومة المملوكة وفي المنطق في حلقه في حلقه الدار وفيها فاسد ولا يملكه ولا يملكه
في قولنا وسف حائرا وفي شرح السكتا غير ثابتة ان يكون للسكتا مشتركة بينهم او ان
مشاركين بينهم في شواهد وراويعا بينهم في حلقه الدار لم يملكها فاما اذا كانت السكتا
مملوكة باسرا وسواها لم يملكه وراويعا في حلقه الدار فيكون هذا الخبر كخبره العالمة حايط
ما يلحقه في حلقه الدار وفي الطريق في حلقه الدار وفي حلقه الدار وفي حلقه الدار
ولا يملكها وكذا في الدار جامعة با احدها وحده فملك به انسان والقياس ان لا يملك الامام
فحمده لا يكون صلاحها وحده وجبه الاحتساب ان الامام وحده في حلقه الدار
على الكل الا على القادوق غالباً له ما يملكه من حلقه الدار ويملكه عليه محتاب وما يملكه عليه
الباقي يحد والحدرجين والمترع من حلقه الدار فانه يملكه ويملكه من حلقه الدار
سوقاً فحمده اسواقاً فانه يملكه من حلقه الدار فانه يملكه ويملكه من حلقه الدار
الغبار في حلقه الدار فانه يملكه من حلقه الدار فانه يملكه ويملكه من حلقه الدار
الوجه فحمده لا يملكه من حلقه الدار فانه يملكه ويملكه من حلقه الدار
فانقار الى الايضاح احد منهم في الاحتساب في حلقه الدار فانه يملكه ويملكه من حلقه الدار
السلم وانا قد ذكره في كتاب الصعيان في حلقه الدار فانه يملكه ويملكه من حلقه الدار
خو لا يملكه في حلقه الدار فانه يملكه ويملكه من حلقه الدار فانه يملكه ويملكه من حلقه الدار

بكره
يكون

الحائز

في حلقه

بعض الذين ثم يابض المشهد عليه اذا وجد بعد الاحتساب فانه يملكه القدر وان لم يملك
في المنطق وذهب ليطلب من فضله فسقط الحاد فلتلف به انسان او ما يملكه القدر
المشهد عليه المشهد ومن المقاتل فاحلها باسرها ويملك وان كان الميلان في الطريق في حلقه الدار
من الدار وان كان في دار رجل فاحلها فاحلها اليه وان كان فيها ما يملكه القدر فاحلها
المرأه او جعل ذلك سائر الدار حاد ولا ضمان عليه فانه يملكه القدر في حلقه الدار
حايط السور فاحلها فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار
على ذلك الباني والواقف ان كان لا يملكه القدر في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار
في حلقه الدار وهو يدور في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار
لان الاحتساب عليه وهو يملكه القدر في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار
فانه يملكه القدر لان الاحتساب عليه في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار
رتبة العبد لانه حاد بالسور والعبد يملكه في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار
وعلى تليل الحايط ايضا حاد بالسور والعبد يملكه في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار
وتعليق الحايط المار ليس يشهد على حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار
الدرع يملكه له وان كان يملكه القدر في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار
وهو يملكه كله كان مملوكة الا ان يكون طريقه لا يعرف انه لا يملكه القدر في حلقه الدار
من العبد على القدم اليه في الحايط وانه مات من سقوط الحايط وان داره وفائه للاشهاد
انما كذا القدم في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار
الى الطريق او الى حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار
على احدها اما المشتري في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار
كثيرا الى الطريق باع داره من سقط على انسان فقتله فحمده على عاقلة المبيع لان حلقه الدار
وكذا لو ان حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار
وما كان دية العاثر على حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار
المشهد عليه في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار
الدارم سقط الحايط فقتل انسانا كان حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار فاحلها في حلقه الدار
تعلق على النود كالمواضع داره ثم ردت عليه بغيره فقتله او غيره او حيا وروجا وشرط لا يضره

في حلقه

في حلقه

في حلقه

الاشهاد لا انتفاع ولا بقاء الاصلاح وان كان فيه خيال للبائع لم يسلط الملك تالم
 فليقتل رغبة الاصلاح لو تقدم الى المشتري الخيار لكان قد انسخ البيع بطل المتقدم وان
 اختار لم يسلط ولو تقدم الى البائع وهذا لم يجرى فان كان الخيار للبائع لم يجرى واختارها
 وكذا لو رد البيع حايه مايل لم يسلط لانه قد انسخ البيع وسقط فقتل انسانا قد يجرى
 على عاقله البعير لان الاشهاد عليها اعتماد عليه فان مات الابل او الحي على الاشهاد
 لانه لو بيع من يسلط الحايط وكذا لو بيع البعير بطل الاختيار لان لا يمتنع الاول انتقلت
 حايه مايل لانه شهد على صاحبه بوضع صاحبه او غيره جرم عليه فسقط ويرى طهره
 فقتل انسانا قد يجرى على عاقلة صاحب الحايط ولو عثر على طيرة انسان مات كان هذا وان
 كانت الطيرة جارية لكانت لصاحب الحايط من غير طيرة **ع** لو رجع يسلطه لآخر مايل بالتمدد
 عليها فسقط السفل ورجع له لانه فقتل انسانا قد يجرى على عاقلة صاحب السفل لانه عثر له
 الدارع ولو عذب بقتل العلوي رجع فقتل **م** كاتب له حايه مايل لانه شهد عليه فسقط فقتل
 انسانا ضمن الخزانة من قيمته ومن دية المقتول فان ادى الى بدل لم يسقط يجب وبطل المقتول
 على عاقلة مولا لا ولو اخرج جنائيا او كفيفا عمق لم يسقط على انسان فقتله كان عليه
 الاثم من قيمته يوم الاضرار ومن الدية ولو جرح المكاتب لم يسقط نعم المقتول **هـ** ولو
 حايه مايل بقتلها ولا حرمها عليه حوله فقتل على ليلها ونعم هو الى صاحب الجرح لو لم يجره
 فلم ينعفع الا مكانا حتى سقط فالتلف شيئا من نصف قيمته **ع** بدنام في الطريق لو عثر
 فيه باعته مولا قد عثر عليه انسان مات فدينته على عاقلة المولى لا يجرى ختار في
 المقام مكانا لقتل الحية بعد العثر وعثر مولا على فاكسر جرحه فلم يقد على البواح
 لم اعقده مولا لا فقتله انسانا ومات فعلى المولى قيمته لان اصل المثل في الطريق يسقط
 بشرطه السلامة ولا على قيمته شيئا من ملكه من يضر فاقاعثر عليه حتى اشغل بها الطريق
 صاحبها ولو اوقفه بالية في الطريق ثم اعقته مولا لا يجرى بجرعها مكانا حتى عذب الانسان
 فعلى المولى قيمته لان الايقاف جناحه **ط** لقتله عبد الرجل في الطريق لم اعقده مولا من عثر عليه
 انسان وعذب بدينه على القاتله ولو اوجله من غير قاتله فاقعته مولا لا يجرى حتى عذب
 به انسان بدينه على عاقله المولى لا يجرى بقتله المقام ونسخ الحوائط اسكتها يقول في
 داره او فباعه فقتل انسانا لو عثر وان تقدم اليه وسالوه ان اسكته فحلفوا لو تقدم اليه في

والجزاء

حايه مايل **ب** كثير من العلماء في الكلب وان اجمارا اذا تقدم اليه لم يكن شرهاته ما
 تؤلمه وفي الاصل يصير للرب وضعها في الكلب قال الشيخ فيه نكاح له كلبه على كل
 من يمس عليه عققه فلم يجرى بقتله لان دفع الضر واجب وفي العاقبة يجرى فيها كلابها
 فزودوا رايها بقتلها فان لم يجرى في الاصل الى القاتل حتى يامرهم بذلك وفي المواز له كلاب لا
 يحتاج اليها لمجرد انه يشاهد فان اسكنها له لم يجرى ليعصه فان رسلها اليه اسكتها فلم يجرى
 منه فان منع من منع الى القاتل فقتله من ذلك وكذا من اسكت دجاجة او غنما او خنزيرا
 او ايد الخواص بالشر حتى يجرى في القاتل المضادة التي يتناول لحم الناس لم يجرى لانه لا يجرى
ب يلعن من الفضل ان كان يقول بالقتل في الاجناس لا يجرى لاجل ان يجرى كذا في داره
 الا ان يجرى من لصوص او غير ذلك وكذا الاسد والفهد وجميع السباع وكذا الناحي لا يجرى
 ان يجرى كذا في داره الا كلبا محروما **ج** حمل شيئا في الطريق فسقط فقتل به انسان فقتل
 تاجد الحلف ولو تعذر بشرط السلامة لا يجرى وان كان رد اقل ليشه سقط فعذب به انسان
 بغير رداء ابن ساعه عن محمد وفي المتن ضرب انسانا فوقع ميتا في الطريق احتياكا لم يسقط البيع
 حتى مات مكانه فعذب به ما يشوبه انسان ذبيحة عاقلة المقتول ولو مشى في الطريق فسقط فقتل
 فعذب به انسان لو يضر الميت ولا فائده من قيمته شيئا ولو سقط ميتا من ضمن عاقلة من عذب
 به في الشارع فقتل رجل حتى سقط ومات فكان معه مال او عطل فسقط في موضع لم يجرى
 ذلك وفي شمع بكرش الطريق فعذب بموضع ريشه انسان بضر وكذا الوضوء لا يجرى فقتل
 بغيره لم يجرى لانه لا يجرى وهذا ان عذب به اعمى انسان حتى بالليل فاما اذا مات
 عليه فعذب به لم يجرى لانه شهد ذلك وكذا لو تقدم المروء على الحية الموضوعه على الجرح لم يجرى
 ما تم نعمه مات وكذا الوضوء في الدية لو ثبت انسان من اجد الحائض الى الجنب لا يجرى
 فيها الا يجرى الحائض ومن سخطا من فضل الجواب من جرحه اخرجه انسان شره على الطريق
 اكل لسان المروء في البصر الذي لم يجرى شره اذا مشى على الوضع الذي رش منه فقتل فقتل بضر
 الراس لانه لا ضرورة للسان فاما اذا رشح جميع الطريق حتى لم يجد موضعيا يابا لم يجرى اذا رشح
 هذه الحامه وعثر ومات بغيره والراش وهكذا لو اذات على الحية الموضوعه على المروء في الدية
 للشيء الطريق كلها لم يجرى عليها وعثر بغيره الواضع وان احدث بضر الطريق لم يجرى بضره
 اذا رشح سدا الطريق فاما اذا رشح فاحذر بادر صاحب نفسه به انسان فالتقيان لم يجرى

الارش وفي الاستحسان بعض الامر وهو على قياس كذا في نفاذ احواله
تطلب به انساب بعد فراغ الاجتناب بالقبول ان بعض الاجتناب بعض الامر فكذا في ذلك
وفي التعديل بعض الاجتناب استحياء ويرجع به على الامر وان عطف به قبل الفراغ بالقبول
على الاجتناب ولا يرجع على الامر هذا اذا اجتناب الاجتناب لبعضه فكذا في الاجتناب
وان اخبرنا ان ذلك ما فعلنا على الاجتناب سواء كان قبل الفراغ او بعده ويرجع به على الامر ان
الاجتناب الاجتناب في المصنف القليان ان بعض الاجتناب وفي الاستحسان بعض الامر ان وقع بعد
الفراغ وفي التواضع ان هو وصف امر اجنبه ما هو في الطريق فكذا في عطف به على الاجتناب
لان منفعة الوصول كذا في خلاف عطف بالارش لان منفعة اللاب وفي المسافر رجلا ان يقع
على الطريق فوضعه فطلب به الامر فضايلة على المأمور كذا في الشرح جناحنا ودارك
وان كان عطف بالشرح به ففعل فطلب به الامر او عطفه او ابعده وكذا لو كان الامر هو
الذي بناه للمأمور وشرحه ثم عطف به الامر وفي شرح برك الحارس وفي الطريق بعضه فكذا في ذلك
وفي التناهي كمن الطريق لا يضر ما عطف موضع كمنه خلاص الارش وفي التناهي خضر برك
في السوت او شائبا او كذا في ما عطف به الان في فعله باذن الامام وعن ابي يوسف
لا يضر برك الاجتناب الصالح ولو خضر برك في الطريق في الغنى برك فيها جبر او وقع فيها رجل
او صاحبه الجحش فبات فادبته على خاف وفي الجحش وكذا لو وقف فيها رجلا او وقع فيها
ناجا فاحتقره في الدرع او شرف وفي الاستحسان وكذا لو عطف وفي جمع الشئ ومثله لو وقع
جبر في قرب من ابي ففعل به رجل ووقع فيها رجل فبات فادبته عليها وفي الاجتناب جبر
فاصل رجل فيها ما وقع فيها انسان ومات فبطلت اركان عطفها فلو كان الرجل
يغير الحائط او كان في الجود لو وقع فيها جرح لو لم يكن فيها ما يضر المصل وفي المعاريق
يحيى في الطريق في فعله انسان سقط عليه فيمن ولو خضر من سفار وقوهما في الطريق في
عنه بالاشهاد او ضرب خيما وتور او ربط او يلفظ ما تلف به نصب حرسا على غير
ان كان المنزلة لم ينفذ ما عطف به وان كان ملصقا لا تمام فخصه من ان يقع الخطة
فذلك وان لم ينفذ وفي ان كان التهم عاما فكذا في فها هو الرواية وعن ابي يوسف
لا ضمان جبر اهل المسجد فيبذل ما المطرا وصغلا فيه جبا يصب فيها ما او طروا
فيه بواقي وحدها او ركبوا فيه بيا او عطفوا انشاد على او طروا فربما ما عطف بذلك

الارش في
الامر

وكذا ان نفاذ فيهم باذنه لان تدبير المسجد الى اهله ولهذا كان عطف المودن الاحكام اليهم
فكان عليهم بما حاطوا به ولو جرد ذلك غيرهم غير ما نفاذ فيهم ضم ما عطف به لان فعله ما
يؤيد بشرط السلامة وقال لا يضر الا في المساء والحصر لا كان واجد من الناس ما في المودن
في المسجد والصلاة فيه فصار اهل المسجد كالمتدين في اهل المسجد كالمالك والاشي
الحسين وتعليق القناديل وولائها والحفر ولما كان ذلك فكذا هذا وفي الاجتناب قال
ابو حنيفة لاهل المسجد ان يعمدوا المسجد بجوده وبأية وصعوا الحاب وعطفوا انشاد
في هذا اذا لم يتردد في المسجد في نفاذ فيهم في اولي ذلك وبعد ما وصلوا اليه وفي
النوازل عن الصغار مسجد اذ اهلته ان يحلوا في المسجد مسجد او المسجد رجلا او عطفوا
له بيا ان يحلوا ليا ب عن موضعه فلم يزد ذلك لانه لا تعارض في الامام التناهي ولو يجرى
ليس لغوه ان يفضله ويبينه احكم لان تخلف ان ينفذ وفي التناهي اهل الجحش
تقصه ليدوا فيه لم يكن للارث شعير ولم يشر لعمان في المودن في الطريق ولو هو جبر في
لبا فيه ابنته فانك احق به فلو لم يفعل هذه اهل الجحش وبه وفي رفع الانصار في جحش
فهو احق بالسلامة فيه والامام والاذان وولد من بعده وعشيرة الى من غيرهم وفي
الاجتناب يجرى مسجد او جعل له مودنا او اذن فيه فذكر اهل المسجد ولو اجعل مودنا احسن
تليس لهم ذلك الامر الذي جاءه وان كان فاسقا وكذا ان اقام لغير ما اقام وامرهم
اهل المسجد ليس لهم الا ان يكون هو ناسقا وفواحق الامام في منسجل غير ما اقام ولا
سه المودن وفي التساغن ان ابو يوسف يجرى مسجد كان في الناس من اهل الحمد فيعظم
والقادر به والاربع فيه واليبر الاجتناب يشكر فيه الاباذه ذكر الصبر كوضا
المسجد باهله فليمن منعو من التمسح من الصلاة فيه وفي النوازل عن الناس في المسجد
اولي العارة والوقوف في مسجد المدام والمودن عن الاسكان المداق في ذلك في العار
وبه ناخذ الا ان يصب والغير يربون في فواصل لذلك وعن الصغار لفظ المعار يستعمل في
لما به وفي سبه ونا المارة وعن الاسكاف كذلك ان كان من المارة صلح المسجد فلو كان
ينسج من حوله امداد وبها والادار في ذلك وفي الشرط او اوقفوا حق لاوله لانه اقرى
الناس الى الوقف كان المسجد الى يواضعه ونصب للمودن في ذلك ان يكون في الارض طمعت
شعير فان سولس ليس للشافعي ان يجرى الا ان يجرى حاله والوقوف في مسجد لاهل المسجد

وعن ابي يوسف مذكر اجلا لاحدهما فتعلق فتعلقا ثانيا ان سقط صاحب الليل على وجهه فزنيه
 على صاحبه وان سقط على ظهره فقد سقط في الحفرة وكذا لو سقط على وجهه فزنيه
باب جنابة الدابة هجتها بالخطا اما ان يكون ملكا لصاحبها
 او في ملك غيره او قتلهم طريقا او ائمة فان وقع في ملك نفسه لم يضر ما جنت واقتة كانت او
 سائرة صاحبه معها تاويا او سائرا وضيت بيدها او رجليها او اصابت او فحنت برجلها او
 ذنبها او كبرت او خبطت او سدنت لا تغتسل او يغسل حتى يجرها ويعلقها خيالات فان جرحها ساجيا
 راكبا عليها بعض ما لو غيب بيدها او رجليها او اصابت او كبرت او خبطت او سدنت لا تغتسل
 فاعلم انما لا تغتسل ولا تغسل عليه الكتابة ويحرم عن الميراث اذا كان المقتول موهوما ولا
 يغتسل ما فحنت برجلها او ضربت بيدها لانه لم يمتثل بقتله بالمتلف فان وقع في ملك غيره يغتسل
 كيف ما جنت واقتة وسائرة صاحبه معها تاويا او سائرا لا تغتسل في كسبه في كسبه لا يملكه
 ايقانها ولا سبها في ملكا غير ملكه وتولت وكرا ولو كثر في فضل السائر انما
 يستقيم اذا جنت في نور السير وتغائلته يقتل هذا وان وقع في طريق الحاشية يغتسل كيف
 ما جنت لانه باقيا فاصار ميتا للثلاث واقتة متعدي وكذا لو باليت او راشرع وقت
 اوجرح لغيره فقتل به انسان وكذا لو كانت مبروءة فحلت في رطلها قبل ان ياربها
 فحنت ما جنت وان سقط في مكان فحنت في شئ لا يغتسل لانه لو سكبها في ذلك المكان او كانت
 سائرة وصاحبها معها تاويا او سائرا او راكبا كثر في شئ ما جنت لا تغتسل بالرجل
 او القتب لانه لا يملك خطها عنه وان ضربت خطها فاحصا او اودا او امة ذكر او انثى
 وهي ميتة فلا تخاف على الراكب وهي منزلة القرب والخبار لا تغتسل لا يستطاع الانتفاع بها الا
 ان يكون حيا كبر كبره لا يغتسل لانه لا يرفع الا بعض الراكب في السوق فكان حيا ولو راقت او اقلت
 في السوق او سالت لغيره فقتل به انسان لم يغتسل لانه حيا فاحصا وكذا ان وقعت للراكب
 لانه لا يرفع على منعه من الموت لانه اذا كان معادتها او فوقه للبول والروث ولو وقعها
 سرحها او طبعها او شئ فحنت عليها من اذنها او استاع الجمل فاصاب انسانا في الشئ لانه
 من تقريرا الراكب فكان حيا ومن عطش بعد ما وقع في الارض فان عثره او جعل به حيا
 قبل ان يركب او رديف والسائق هو ابل واد بالسيوف حاله لا يفراد فاما حاله لا يفراد
 فالسائق لا يغتسل ما لو لم يركب مع الراكب لان الراكب مباشر والسائق مسيب ولهذا لا كراهة

لعله ليس

لانه

والسبيل لا يغتسل مع مباشر الراكب مع الجرح فان لم يركب هذا لا يغتسل لانه ذكر بعد هذا
 الراكب امره يقتل الدابة فاول مات انسانا قتلت الناحية عليها لان الناحية سائق والراكب
 وذكره باب الناحية سائق دابة فقتلها فجعل ولو ضربها فحنت ولو اصاب الراكب فقتلها
 وثبت على رجل يقتلها ولو لم يمت على رجل يقتلها فقتلها على الناحية لان الناحية حية وناحية
 حصل له والواقت في ذلك والسائق ولو اصابه فقتلها في السوق يغتسل كيف ما كان موضعها
 فيها والراكب لا يغتسل في ذلك السائق لان يكون تعدا التعديعات في شئ من يركب في شئ
 هشام جنت في شئ يقول فحنت في وقت الدابة على باب السلطان وقد وقف الدواب ياب
 في شئ ما اصابه ادهو لا يركب باب السلطان مثل لو قتل الدواب حتى جاع ولو اصابه
 على باب المسجد الا علم او على باب مسجد اخر فحنت برجلها انسانا فهو حيا لان الجرح في الارض
 جفله السلطان عند باب المسجد وقتل الدابة ولو اصابه في السوق فحنت في شئ من يركب في شئ
 او كان قد نباه واعاد قصبة فقتل على انسان فقتل الناحية على الواضع والباقي والضار كان
 الراكب مدفوع اليه والى فعل ذلك الدابة ومن دفع انسانا فقتلها على شئ فقتلها على الواضع
 ولو اصابها في ملكه وملك غيره لم يغتسل كيف ما كان لان الملك اذا كان لا ينجس فكل واحد منهما اربط
 فيه دابته ولو اصابه فقتلها فقتل به انسانا وبوضعه اكد فقتلها ولو اصابه
 انسانا في شئ من يركب دابته في السوق فاصابت في وجهها ذلك فهو حيا لان السها في
 مادامت تخضع وجهها ذلك فان اقلقت ميتا او شئ او اصابت شيئا كان مكان لها طرية في
 وجهها ذلك يغتسل بغيره لا يغتسل عليه كالكلب اذا اقلعت ميتا او شئ او اصاب في الارض او في
 حية او في شئ من يركب دابته اذا اقلعت ميتا او شئ او اصاب في الارض او في شئ من يركب دابته
 في شئ او اصاب شئ وان لم يركب دابته لم يغتسل في وجهها ذلك فان ضاع على الميراث
 الانعاف بعد رد ذلك لا يغتسل الا في شئ كالكلب اذا اقلعت ميتا او شئ لا لا تغتسل الا في شئ
 الذي يركب اليه فاخذ وحج حج وان وقعت ثم سادت فتقطع اثر اسنانه وهذا لا يملك الكلب
 وقد سلمه بعد الاصابة لا يغتسل الا في شئ كالكلب اذا اقلعت ميتا او شئ او اصاب في الارض او في شئ من يركب دابته
 ومضت في وجهها ذلك فان اقلعت ميتا او شئ او اصاب في الارض او في شئ من يركب دابته
 شئ فان ضاع على الميراث وان لم يركب دابته لم يغتسل في وجهها ذلك وان اصاب شئ فان ضاع
 على الراكب سارت بردها في جميع سرح ثوبه كره حاره فحنت انما جرحه لم يغتسل الا اذا ارسل

الصبي

ان

كذلك هو ايضا كذلك وفي الجناح نفاً عن شاة او جمل او طير له كل دستور او جمل
 او حابة او نعام عليه ناقصة وذلك ابو يوسف عليه ما نقص وفي جميع البهايم في الاستفا
 في غير كل طير عليه قتمته وفي التمتة قطع بر الحمار والبغل فاجبة ان شاة قتمته قتمته وقتمه
 اليه وان شاة اسكته ولا يضر شاة وهو قول ابن حنبل وقتمته وان كان له قتمته بطل الخلع
 فصاحب ان شاة قتمته وقتمته اليه وان شاة قتمته ناقصة وان لم يكن له قتمته لا يضره كما
 في ابو حنبله وان كانت داره موكلة له فبذبحه فليس له ان يسكه ويأخذ القصاص في قتل
 ولكن ان شاة اسكته ولا يضره وان شاة قتمته انقصت فدفعه اليه فليس له ان يسكه ولو دفع الخمار الى
 يسكه ويمن بالقصاص وذلك ابو حنبله لا يضره اذا اسكته ولو لم يكن له الا النضر ولو قتل
 غيره فله الجناح عند جدي لانه قد يفتق به وتول الجنيحة لا يخلو القصاص الى اسكته لان
 الفتوا سئلوا وفي السلم غيب حماراً او بعلأاو قمرأاو دابة من الميرس وقطع بها او جملها
 ملكها عليه قتمتها صحته ولو غيب شاة او بقره ودفعها وسلخها وجعلها ارباً ملكها عليه قتمتها
 حية وان لم يملكها ارباً كان للمالك ان يسكنه ان شاة او بقره قتمته نقصان للدمع وان شاة تروض
 قتمته حمار وفي النكا في غيب دابة قطع بدها او جملها يضر قيمتها للمالك والدابة له
 وفي اللاتي هذا اذا لم يكن مالكو الخيل فان كانت مالكا ان شاة قتمته قتمتها وان شاة اسكها
 ولا يضره شاة اذا لم يضره قتمت دابة او بقره او جملها فقطع بدها او جملها فصاحبها
 ان يضره قتمتها خلاف ما لو كان المصوب عبداً او جارية فقتلها فادخلها مع ارض المصوب ولو كان
 المصوب شاة ودفعها فله ما جاز في قتمتها ان شاة او بقره او جملها فسلخها او جملها او جملها
 ورض القصاص القصاص في ما هو الرواية وفي رواية للسنة الجنيحة لا يضره شاة الا بالدمع
 وباه وفي السارق لو سرق دابة الشاة الملوحة والسرو يجب قيمتها في دميته وان ظاهراً
 عن الجنيحة مطلقاً لا شيء مع اخذها وكذا ان ظاهراً وقطعها اعضاها وكذا ان ظاهراً
 او باعها في الجمل او في دميته الشاة القصاص وعين وان شاة له الجناح وقيل ان شاة
 نقاب يضره القصاص لا غير ذلك وما هو عليه هو الاول ذكره في دميته الشاة او
 قطع جملها ذكره في الاول يضر قيمته والشاة له ولو لم يكن له المالك ان يضره قتمته
 القصاص وقد روي للسنة عن الجنيحة لدا لقيته او المروحة وفي الانشاح عن محمد بن جابر
 الى الامانة في الشاة ان شاة اخذها مع القصاص فسلخها فله هذا القول مع وفي الثاني

اسكته

شاة

فان

دابة قطع بدها او جملها او كانت شاة او بقره او جملها او قطع بدها او جملها
 تركها عليه ما جازها وصحة قتمتها من غير خيار وان كانت ما كونه وفي رواية له الميرس الذي
 ان شاة اخذها جميع القصاص وان شاة تركها وصحة قتمتها وقيل جواب الكتاب في الجنيحة
 وعندها له الجناح وهو سلة الخنثى العيا وفي لروضة قطع رجل احدى قدمي رجل او يده
 ارجاه يضره صاحبه سقط القصاص عن المظالم في قول ابن حنبله وفي الثاني في الجنيحة
 خلافتها وفي جميع السميد قطع جملها او رجل او كرمه تقوم الا اذا واكتم مع الجنيحة
 مد ولها مال الحيا وان ترك الشجرة عليه ويضربه فضل باسنتها او يسكها الشجرة ويضربه
 ما بين قتمتها قائمة ومن قطعها مقطوعة او يقطعها ويضربه في ترك لقيته قتمته المقطوع
 ويضربه الباقي وكذا لو قطع جزوات وطير على الشجرة او غصناتها اغصانها فاقطع وعلى
 هذا قطع السائل او يطالع قبل ان يقطعها وانتهى ولم يردل وقد ذكرت هذا
 لو اوجد فهو وفي العيون هدم ثياب انسان قتمته ما يضره ولو قتل قتمته المهدوم ثلاثون
 فلما كان خيراً ان يضره ما يضره المهدوم المهدوم ويضربه سبدين في المهدوم له وفي جمل الحنفي
 هدم دار رجل يضر قيمته البها وليس للمالك ان يسكنه عليه الساحة ويضرب قيمته البها يضره
 لان الثلاث وتم على البناء وفي الموازل هدم حمار رجل بناء من ارض القبر يضره
 اعدا الاول حكاما والحرير في النقص ان كان الجناح جدياً او مؤمن بالاعاء وان كان
 فكل الجروموت لانه او اعدا كان افضل من الاول والضامن عقيد بالمثل والله تعالى اعلم
باب مسائل مشروقة وجب عليه عرق وقبضه بغيره بغير احاديث
 سلم ما دل الرضخ في العادة هو الذي لم يرس له لانه اعنائه وهذا اجل كالمطقة في
 العصام والاربع وقيل له تأويل المسألة اعني عرقه على نفسه وسلامته حتى اومات قبل الطير
 ذلك لم يردت به الكثرة وذكر البردوك والاحذية ما في البهائم لانه في اكثر الاحوال كالصخر
 وفي العيون لا يجوز عرقه بغير لينة حياته لانه ثبت مع في ان كان يرضي كخناجر وفي
 حج راس ولها فاستلقت القصاص وجب الدية لان كثر خرج مع الراس فقتله او
 المكثر مع القديين وكذا الحكم في قطع عضو مسنود لو قتل من المخرج قتله وان علم انه لا
 يعيش ثلاث فقلت لعمري ان كان لا يقيح الاكثر من الاضطراب فان كان يقيحاً او بعضه
 فعل الثاني القصاص ذكره الجاهلي صالح من عبد علي باب ولو لم يكن له الا ما جاز

في

باب

الافصا

فبحال في مال الفاعل بغير اذنه وفي الشافي وكذا الوصلح من كل ما فيه فيه انما يصح
على اقل من المال وكذا لا يثبت لا بدوا بين المال والفقد وفي الشروط كل ما فيه لا يبرأ من
مقدار الجنبه العتصام وان كان هذا اذ اصابها بجور كنه ما كان وان كان لها
اثر مقدور وكان خطا فاصح وكذلك وعلى اقل منه الجنب وهذا اذا كان ذلك الصلح من
جنس الواجب في السبع وعلى اقل من سبعة يجوز بتقديم الاعتراض فيه وان لمصلحة الجنبه
واقل وصغارا وعلى اقل ونحوه واكثر وصفا للجنب في الخطا ويشترط عدم الوصلح على
بشقي من اصابه الجنب قبل الجور كونه على مقدار المدينه من ذلك المصنف وعلى اقل منه
وعلى اكثر منه الجنب لا يجوز بدوا وقيل ان كان غنيا بغير اجاز ولو قبح بالدين يصفى ان كان
مسا على مصنف اخذتها اكثر عما قبحه واقل الاختلاف الجنب حر وعبد وتلا رجلا
عذافوك الحر والمولى بالصلح معاصي والدم عنها على اليق فهو على المولى والحر لا الصلح
عن اقسام وكان اقسام على الحي والعمد فكذلك العبد وكذلك اقسام على الحي والعمد
الصلح وتقع في الحايث منها قتل جارا وعبدنا عمدا او خطا وكل في الحر ومولى العبد
فصلح اقل على عشرة الا ان يفرق بين ما في العبد بغيره العبد وعلى الحر بالدين
المبذور وعلى العبد العتصام فيقيم عند كونه فيهما وكذا الوصلح على احد عشر لنا وقيل للعبد
حساميه والقتل عدا لا ينال العبد يجوز الصلح على القتل والحيوان وان كان القتل
خطا فلو لم يمت عشرة الا ان لا يمت عشرة بها والباقي في العبد وكذا لو كان
العبد قتل عدا او خطا وعلى احد عشر لنا ولو كان الحر قتل عدا او العبد
خطا فتم العبد على ثلثه العبد وربعه الحر القدرعات في الشافي ضرب بغير اذنه
ولا ميتا في عائلته الاب الغنى في سنة وهو حساميه درهم وعبد امة او نسمة
لحسن دينار او خمسميه درهم هكذا افق رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخيش
ولا يمت الاب ابنه لانه قاتل وفي الحديث لا ميراث لقاتل ولا قاتله لانه عضو وجه
وفي جميع النسخ ضربت نفسها متعلة او غرت ذواتا متعلة يسقة ولها ما نقت ولها
ميتا في عائلته الغنى في سنة وفي الزادات وكذا لو اذنت في رجها بطرح في الله
سقة الجنب فانما لقت حيا مات فقتل عائلته الا في ثلاث سنين وان لم يكن لها عاقله
فقتلها وذلك للاب ان لم يكن له وارث اخر ولا ميراث الا مائة شيئا وعليها الكفارة ولو

كان السبب لصلاح ابدون فلائيم عليها ولاوت منه وفي القصاب هذا كله اذ اذاعت
اذنا الزوج فان كان باذنه فلائيم عليها ضرب بغير اذنه ناعق الاول في بلهنا من النساء
فان نعل القصاب قتمه چتا الولي لان الوت بغير اذنه ضرب وعين ضرب كان نيقا وقيل
ككون اوتنه الحنير لانه وجب بعد الانعصال وفي ضرب بغير اذنه ناعق جتا مات
الدية والكاه لانه قتل نساء عرفت حباتها ولو قتلت الاثم خرج الحنير من الاثم في
الحنير في محمل اثم مات من الضرب في محمل اثم مات من جنون العنق في محمل اثم في وجه البش ولا
يجب وفي كلام الدية والكاه فان كان في بلهنا جنينا لم يخرج احداهما قبل موتها والاخر بعد
موتها وبها يتان لقتل العنق لا موت من دية اثم لانه مات قبلها ولها من اثمها
لانه مات بعده ولائيم الحنير الثاني لاحتمال موته من الضرب وفي حيز الامة نصف عشر قتمه
ان كان غلاما وان كانت جارية بعشر قتمها وعن ابو يوسف فيما ناقص الحكم كاحتمال الشاة ولو
القت حيا ثم مات نعل عاقلة القصاب قتمه الولد القابا بل في ذلك سنين لاقبال الفرس
القربيعات في الشاة وفي الجايع فان لم تغب الفقة بقصان او لاقه غرمت تمام القصاب وكذا
لو الت ميتا ولم ير قبل الولد القصاب وان وفيه فلائيم على القصاب كافي القصب وفي جميع زنا
بجارية الفوق فاجلنا ثم اسقط حبلها محمله وماتت فلعنه قتمها اذ ماتت بذلك السبب
وفي الحبل ولو كان الجبل ميتا او داما لا يحب فيه شيء بل اللهم اذ القابل يحكم صارنا خلافا
للسنن في الحق في الحرم واخرجه في الطون ليعا قوله تعالى ومن دخله كان امنا على الجاني
الحرم لانه غير النجس في الحرم بخلاف الحرم لانه كالاب دخل الحرم وارنا قبل ان يوذ دخل
الحرم لم يضر فلو لكنه لا يلهم ولا يذ في الحرم ويقتل ويقتل ويقتل السبع في الحرم ولو قتل
ولو اذنت مسرورا حرة ملكة وعندنا بعضنا في الاذن بئرا الاذن ملكه كذا للميتد ولو اذنت
قانع الطون في قدم الى الامام لم يرد وانه الحدة لانه لو وقع وهو محرم لم يرد فكذا في هذا
الفرع في الشاة زنا بك مكرورة فانها وفريق احداهما البشه رجب على اهلها
ولا يجب ارض النضار لها بل غاية وان كانت مكرورة يجب الحنط عليه لا ليل ولا لوم
الحرة ويجب ارض النضار وذلك ثلث الدية ان كانت تسمى ابول لانه ومع الحانيفة
وهذا في الدية للحرة وان كانت لا تستمسك الموك فكل الدية لانه ان كان نفعه لا ينفك
لها في البدن هذا اذا لم يركب فيه مع البشه فان كان لا يحب ابول الاثر ان كان طوبة

بنى فلان لعمري وهذا اذا كانوا حصون والمطري يحل فيهم الغنصا وهم مجهولون وليس كذلك
 اذا لم ياتي بخلافين وهم لا حصون خست ببح لا ياتي من غير البقرة فان فلان فلان اولاد
 ثالث للذكور فانك انما لم يدخل لعدم الاسم فان كانوا مختلطين في الذكور في احد الحكم
 وان كان له بنون وبنوات فانك لبي الصلب لانهم لا فلان فان لم يكن له بنون فليكن الابن
 فان لم يكن له ذكور فليكن له بنات وبنات ابن لثاني له فان لم يكن له ذكور فليكن له بنات
 الابن فلان اولاد له فلان فلان وله بنون وبنات فانك لبيتهم سواء لان لا تستحق في الاسم
 وان كان له بنات وبنوات في الثالث لبيته فان لم يكن له ابنه فليكن له الثالث لولاد فلان
 ولا يدخل اولاد البنات في ظاهر الرواية لان النسب في الاباء فاما اولاد فالحق فانهم
 يسبون اولاد النبي لانه قال ولد بنت الانسان لبي من حمله وله الاولاد فانهم
 فانهم اولاد وفي رواية الحشاش يدخلون لانهم ولدوا له حقيقة كولد الابن لهذا
 يسبون من ولدا لابن وولد الابن فيما بعد الحقيقة من الحق والشهادة وحرمه
 وضع الزور فيه الا ان النسب غالباً الى الاباء فانك مطلق النسب الى الاباء لذلك
 وفي الواقتات وكذا لو كان مكان الوصية وقت وفي الكتابه او في لورثه فلان في الثالث
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اعتباراً لمرأه واسم لورثه او في رجل عايله ولا ذرية ثم قال
 لثاني الشريك منها ياخذ من كل واحد ثلث المايه لان مطلق الشريك يقتضي التسوية
 كل وجه ما مل من ثلث او في رجل عايله ولا ذرية ثم قال لثاني الشريك منها ياخذ من كل واحد ثلث
 ياخذ من واحد نصف وصيته لان اصل الوصية متفاوت فلا يملك اعتبار التسوية معها حلة
 في التسوية مع كل واحد منها وكذا او في رجل عايله ولا ذرية ثم قال لثاني الشريك منها ياخذ من كل واحد ثلث
 كان له نصف كل واحد منها فيلزم ان حيزه وعلى قولها ياخذ من كل واحد ثلثه لان له لورثه
 اجناس فلا يملك ضم ما ياخذ من هذا الى ما ياخذ من الآخر وعلى قولها الرقيق حصصاً وكذا بقية
 بينه والانا الشريك انما ثلثه نصف نصيب كل واحد منها ولو كانت لورثه بينه والاسلم
 منها فلان ثلث وفي التفريق او في حلة عايله او في حله ولا خلاف في دخل المايه في
 المحاسبه كل وصية او وصيت فلان او وصيت بعد فلان فهو مجموع وان لم يكن الوصية وانما
 او في حله واما في الثاني في الوصية او في حله فهو مجموع وفي حله في الثاني
 ولو كان الاول وصية بعد فلان او وصيت بنفسه لولا ان قصاص والثالث في الثاني فلان

مستحب

تورم

مستحب

وصية ثم قال في مجلسه او غيره سدس مالي فلان فانما هو سدس واحد لا لا عاد الادب
 معناه بالاضافة اليه فكان الثاني غير الاول قال استعاضا بالربع العسر والايه كان
 العسر الثاني عن الحد ولو قال سدس مالي فلان لم قال ثلث مالي فلان واجاز لورثه
 فله الثلث لا غير لان الثلث يبقى بعد ادس فصداً لعادة للاب زيادة ولو قال في وصية
 سدس فلان او ثلثي فلان فهو باطل قياساً لانه يحتمل العيبة ولا يصح الابا لعمه ولو وجد ان
 ما خصه يوصيه في الثلث نفسه وفي الاختصاص هو وصية من جمع تركه لان السدس الثلث
 يدرك في الوصية وكذا سدس دار فلان فهو وصية به استعاضا بالورثه سدس دارك
 لولا ان فهو اقل الشريك لانه اقل الاختصاص وكذا الوكيل الثلث في مالي ولو قال سدس من
 دارك او ائت من مالي فهو وصية اذا كان في ذكر وصية ولا فهو وصية ولو قال لبي مالي
 الثلث لا غير فيه فهو اقل الشريك لانه لو كان حصة لكل واحد في حله لبي ولو قال لبي
 هذا فلان او دارك هذه فلان فهذا كقول سدس دارك في الغياض ولكن ان يوصيه فهو
 ما يقضيها تحت والا فلا لغرضين هذا او السدس ان ذلك من سهام الوصية فلا عليها هذا
 ملك نصيب بل غير اضافته الى ما بعد الموت ولا ذكر وصية فكانت حصة ولو قال لبي
 او وصيت بان وصيت فلان سدس دارك بعد موتي فهذا قال سدس دارك فلان حصة وصية
 بعد موتي او صدقة بعد موتي فهو وصية لانه من نصيب الوصية بالوصية فانه بعد موت سدس
 فلان بعد الف وصية وديعه قرض او في مصاديقه قرض فهو قرض لان القرض يرضى على الامانة
 ولو قال على الف وديعه فهو اقل الوارث وديعه وقوله على اربعة احاب الحفظ ولو قال
 لبي اربعة او على الف وصدقة في كل في كسب الف فهو اقل الوارث وديعه التفريق في
 الثاني وفي التسامع في حله او وصيت بان له العاشر من هذا القرض وفي التفريق في
 شاه اعطاء الشاهداً وكذا ملوكه رقيق او ثوب في ثياب وان قال لا ادري اقامه رطل
 المفترقة كذلك فهي شركة بقدرة من العدا ان كانت عنده عشرة وعشر كل شاه او وصيحه
 من زل ناله من ثيابك نصيب احوال الوارث ويتناول السدس ايضا لانه في حله باها كما ان الوارث
 الموصل له لا لا اقل يتفق وعندها له اخر معلوم الوارث لان يكون اكثر من الثلث فلا يملك
 عليه لان الوارث في الثلث فان ترك الموصل ما وارسا فلان في مثل ثمن المايه ولا سدس
 على ثمنه يوصيه بثلثة فكون وصيته الثلث وهذا الاجماع ولو تركت الوصية اثباتاً ورجحاً للوصي

ص

لأنه من ربيع الزرع عندهما ويزاد سقور على أربعة تنصيص خمسة نكرن بمصير علمس وعنده
السدس من ربيع فله السدس ويشترى الباقي من الزرع والباقي ربيعاً أو حتى كثير من الباعث
تنصيص طائفة أو يعبر أو سقور اعطاه الورثة ما شاء ولا يمنع بيع على الثلث ولا أكبر من ثلث البائت
فيه الورثة بمقامه ومقام الموصي أو حتى كذا بعائته هذه الألف وأعطى ما يخرج من الثلث
بفتحها ونطقها لبائت في الزيادة على الورثة وهذا قولنا لم على علم السدس من البائت
فهو فرائد بحسب ما يرد وكذا هذا في القصب والوديعه وغيره وكذا هذا في الكسب والورث
والسبا والوارثي كذا في الثلث لا يثبت إلا قليلاً وشياً فله نصف الثلث وزيادته الوارث
في الثاني وفي المقاربه أو حتى ثلثه حيث يرى الناس أو السلو من الزرع ما بقوا فيها البليل
يرفعون كسب الوارثين على ما ذكرنا فمذموم ما قاله من ما في الرضخ والقياس أن كل واحد
لنفسه من مدين المدين غير صحيح وهو خلاف الشئ وفي الاختصاص يصح في الثلث لا يهدأ
تسليمه للمدين على ما به بعد الوتر وذلك بصيغته وهي من الثلث فإن ادعى أكثر من ذلك عطلت
الورثة على ما أعلم فإن قلنا من الزرع ما زاد أو حتى مع ذلك وما باعزل الثلث للموصي
والثلاثين للورث لم يثبت للموصي ولم للورثة صدق في ما ثبت من قوله الموصي لم يثبت ما صدق
والورثة بلقي ما صدق له ما باع الموصي ومثله في حقهم ما ذكرنا وفي كل قول من قولنا وصيته
شايخه في أن يتركه كان ثلث للموصي كذا في قولنا لم يثبت للموصي وهو خلاف ما في قولنا
وقد سألنا أصحابنا في هذه المسألة مشيه لأن لم يجعل هذا إلا في كالمير وكالمصيه
بجعل ما صدق فيها الميراث كذا في قولنا لا يمنع القسمة كالدين في روجب مشاركة الموصاله
كسائر الموصيه فكان الواجب أن يكون في الموصيه لأنه ما خدش شيئاً من الورث والمصيه
وفي الثاني فإن الزرع لم يرد ذلك بدو من قولنا في الورث أو لأنه ثبت أن الورث من الزرع
الأول فالبائت الأولى وفي قولنا قال ما أدعى فثلث في ما في الآية يرى هو صارت
كالسبا للثلاث لا وراثة فيه ومع أن يكون الواجب على التصيل أن يسبق من ثلث في حق
معلوم ذلك ثابت لأنه وإن لم يثبت فلا شيء له وفي المال قولنا كل من يدعي على شيء فهو
باطل إلا أن يقول أن رأى الموصي أن عليه ما عطفه فحينئذ يعلم من الثلث وفي قولنا
الادعى على أحد ما بين الفضل إلى صاحب ما عطفه أن يقيده الاعتراف بالادعى أو يرى رجل
معلوم فالوصيه بالهبة وفي المقاربه أحسبوا الفاضل على شيء فادعوا إليه الميراث إلا أن

يقول أن رأى الموصي أن الزرع يرد من رجلين أحدهما ورثته فان تصاد فأن لا يرد الباقي
أما نحو الموارث فنقلها ورثتها في الميراث فله الميراث وإن شاركه غيره فله
لوارثه كسب ما لو وصي لوارثه ولا ينجح من حقه الميراث إلا ما تركه البائت فأن ادعى
الوارث على الميراث فله الميراث من كسب ما قاله الميراث للميراث لا يتركه الميراث لم يتركه الميراث
الميراث من كسب ما قاله الميراث من كسب الميراث فله الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث
حصة الميراث لأن الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث
الأخر لها الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث
أما في حيد وردى وسط أو حتى لكل واحد رجل فباع ثوب ليدري ما هم هو الميراث
تجدون علمهم بالهبة كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث
الثوب لم يرد الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث
يغير بل صاحب الركن فأن الركن الذي كسبه لا يتركه الميراث من كسب الميراث
ثالث الركن طه الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث
الاثواب الثلثة وكل من سأل الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث
واحداً الثلثة وذلك في الميراث وفي السبا في الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث
خرجت من الثلث أو يخرج من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث
كل واحد منهم بقدر حقه إلا أن تزيد وصيته أحدهم من الثلث فلا يثبت باقوا عندك
حينئذ وفي المقاربه في الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث
مخار الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث
الوارث على الدفع إلى الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث
أول شكل منه وكذا الوصيان أو حتى أحدهما يثبت بعينه رجل فأنها بشرنا في
البائت في نصيب الموصي وهو الموصي له ولا ينجح له مثل نفسه فإن دفع في نصيب ركنه الموصي
لم يندفع البائت ولا ينجح مثل دفع بقسمة لأن الوصيه ما حقيقت في الميراث والميراث
الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث من كسب الميراث
قسطه وفي المقاربه بالتقاضي فصار البائت إذا دفع في سهمه غير حقه ففقه فيه لم ينجح
ما لو دفع في سهمه ثم دفع في سهمه لا يوجب تسليمه في الأثر الثالث وهذا يدل على أن البائت

له

وقال الثاني ان احدهما بيت بعينه لرجل فلنقل له طلب الغنم فانهم وقع اليك فليت
المتابعة الغنم لان من ارادوا حبشي قال غيرهم ملكة اقمه تسليمه اليه ومن
اوى لواحده ملك غيرهم ملكة لا ياتيه تسليمه اليه وان وقع البيت في صيب الاخر فصفت
الدار للملك في ذلك يوم من القدر يكون بينه وبين الغنم على مقدار رصيعها فيضرب الدار فيقتل
ذرع البيت ويضرب المتريضض باذن من الدار بعد البيت حتى لو كانت الدار خارجة ذراع
والبيت منها لمسه بعد الغنم عشرة اذرع من الدار لقتله وتعدون ذراع الدار التي
لكل واحد خمسة واربعون فذرع ان نصيب الغنم عشرة ونصيبه واربعون ونصف الدار
حسبون فيقيم بينهما ويضرب الغنم عشرة والمترجمة واربعون ولا محمد يدين الغنم
بنصف ذرع البيت والمترجمة واربعين وان كان الاخر ان شي لا ختم الغنم كما حاكم
فان احدهما بيت بعينه لرجل لانه نصف فله ذلك البيت ولو كان الاخر ان شي بعينه
من الثياب نصيبه من ذلك الثوب للمتر وكذا الرقيق والحوان وفي الاسبياني ثمانية منها
او غنم او ما انتبه ما يقيم باع احدهما خمسة من شاة او ثوب جاز وليس ثوبها يسطله
في واية محمد عن الحنفية وفي رواية الحسن لما نبطله وجه اخذ الحارث دارا و
ارض بينهما باع احدهما ثمانية عشر قطعة منها بيعها لرجل في نصيبه ولا نصيب صاحبه
وفي الاصل باع نصيبه منها لرجل الا انه رايه عن يوسف وفي الاسبياني لرجل الا باع
السركل وكذا الوابع ذراعان من الارض او موضع معين من الدار لرجل فان لو كان شركة حتى
باع اثنا من الدار باع من الشئ الآخر الباقي نصيبه من كل الدار وان باع من غيره بائع
الاول والثاني اطلاق وفي المتابع باع نصف الدار للشرك الايتا منها او نصف الفضل
بالله اما الاكد لرجل في المتابعة في بيعها باع منها دارا او قراين او ثمة جاز في نصف الدار
باع نصف قراين لرجل وهد الوابع حصة من الدار لرجل وكذا ارض بينهما باع نصيبه من البيت
بطريقه في الدار لرجل وكذا بائع طرية ارض بينهما الارض او باع البيت ثم باع طرية
الدار منه جاز في النصف وفي جميع اراضي بينهما باع احدها كدنه منها بينهما تمت
بوتعت الكدنة في نصيبه لا يوزن بتسليم الدار الوابع واحد من الاخصام المثلثة اوى من
ما يله لرجل الاخر فانما صاحب المال بعد موت الوحي فانما يتم منزلة اليه فانما
صحت وان شاع له ذلك ذكره وكذا الوابع اوى بعد جاره فانما الجار اوصيته قبل موته

اوبعد اعتد له من الجرحي كعبر على التسليم بعد الاجابة ولا يصح في مثل هذه
 ابو اليسر ان اجابته لعله حتى لا يقع الملك الموصلة بذلك بعد الان سأل الجرحي
 فيكون همه منه ذكر بكر اوصى رجل بعد اجابته شيئا اياه ثم ملكه الموصي به ارب
 اوردت به ثم مات جازت الوصية من ثلثه خلاف ما لو اوصيه ولربما يشار اليه
 ما لا الغير ولا يجب ان الشرا على الوصية لانه لو اوصيه مات عن ابن وابنة
 ثم اقر احداهما ان الميت اوصى بهذا الثلث والآخر غائب او اوصى بشركائه يعطى
 للموصي له ثلثا في يده لانه اقر له بثلث المال اضافيا ونصفا لثالث في يد ابيه ونصفه في يد
 نفسه مع ما في يده وبذلك زوال المسز وهو واصل من المال كغير الوصف يعطيه
 نصف ما في يده لان ثلثه اسم للثلاثة فلما اقر احد الاثنين طرح نصيبه ثم
 ما في يده للثالث على حساب نصيبه وما لو مات الميت على الحاضر وصية الثلث اخذته نصف
 ما في يده بالاجازة لان نصيبه عمل نحو الاثنين فيحصل من الاخر ثلث ما في يده فيكون
 بين الخزانة والموصي حتى يكون المال بينهم اثنان وان اقر احداهما بشركة الميت كانت بينهما
 امة فان اقر شركه النصف اخذ منه ثلث ما في يده وان اقر شركه الثلث اخذته نصف ما في
 يده ولو اقرها بدين لرجل على الميت يعطيه جميع ما في يده ان كان الدين مستوفى في يده لانه
 اقر ثلثه مقدم على التركة ذكر الملوحة الزادات اقر ارض الوتر ثم خلفه في العلم
 لان عند بعضهم يتوهم في جميع المال ما وجب بقرانه وعند بعضهم من نصيبه ذكر شركه
 في ارضه غير مستوفى فقتلهم جازعوا باخذ كل واحد من الدين ما حقه نصيبه اذا
 وجد حله اذا طفر واحد باخذ منه جميع ما في يده قال ابو الويث الاحمدي في حديثه
 منه ما خلفه وهو قول الشافعي قال مالك والموتى وابن ابي ليلى والشئ غيره من تابعهم قال وهذا
 القول لا يعد من الضرر في الزاديات واثبات اقر امين لانه على الميت في يده ما اقره عليه
 حتى شهد بذلك ليرتفع ويشبهه الزين عليا وعلى غيره من الورثه ولو توفى علم ثم شهد بغيره
 وكان الورثه وجب لهم شفعه فغير على المتوفى ان يقر على غيره على حد الذي ان كان لا يقتضي لورث
 الاضحية اقر الوارثه بالوصية لرجل شهد لآخر شيئا اقر اركان قبل القضاء وبعده لا
 اوصى بثلث ثلثه وداخر اوصى بثلثه اقره فخذ حظه فله اذ بهان اقره فبان وفي واحد صح
 من ثلثه في الموصي لانه اقره اتما واعتابه ولهذا كان لا يخرج من الحصة في القسمة فصار الوصية

التوكل اثبات الاولايه فلا يصح من غير علم كسائر الانبياءات بحال الجوع والموت
 يجوز وكذا الاذن للخصي والعبد بالحقارة لا يثبت بدور الحاد هذا اذا كان التوكل في الاذن
 فاما اذا كان في غير امر بان فلا يصلح اشتغى توفي هذا من فلان ان كان من التوكل
 يعقل لا يبيع فاشك منه ولم يعلمه بذلك من حيث الوكالة والاذن في بيع الشرائع فيكون
 في الهبات والوقوع اقبه انطلق الى فلا يحسن بيعك او يملكه الا بمرأته اذ هي
 فلا يحسن بملكك ذهبت وتوكل فلان من وان اربط بملك في الشافي وتوكل بكونه غرض
 في من فلان لا يصح فلان وكذا لا يصح لولا لا يتصرف في بيع ارضه واستأجر
 او رضى من فلان يصح واما العزل ان كان فسخا لا يثبت بدور العلم وان كان فسخا كوت
 التوكل رضى ثبت بدور العلم وكذا المني في المتقاع فمخدا ان التوكل في التيمم ويعتبر في
 او تزل لا يحسن كالانكشاف وصيته وقسمه بانغزاله خلاف الاب والوصي فان يوصيها في الماد
 فلا لان الاذن من التوكل في كره ولما يصح كره من الاب ولا يصح حجر الاب عليه وكذا
 لو باع الاب وصيته على الصغير دابة فاذا هي لصغير اخره وابوه او وصيته جاز اذا
 صار اقل شرعا ثبتها الوكالة ثم ما ان انا كانت او اخبره انسان بالوكالة في حيا
 كان الصغير عيلا فاستأجر او عيلا فالتكاف او جعيا ما تله وكذا العزل عندهما
 بقول الواحد كلف ما كان وعندهما يثبت لا يثبت ما لم يكن عدلا او اثنان واجعوا
 لو كان المحض سولا لا يثبت العدد ولا العدالة وكذا الخلاف لو اخبر المولى بماله العبد
 ثم استعنه او اعانه او اضعه اخبره ببيع فكذلك او ابكر اخبرت ما يخلح الولي ويملك المولى
 لم يصر اربعا اخبره بالشرع بعد ارضيته لا بد من العدد والعدالة حتى يصح المولى فصار
 للعدا وسلحوا الفسخ والتكبير السكوت وتكلم الشرايع على سلم وعندهما يثبت ذلك كما
 في خبر الواحدية المالكات في هذا خالف في كونه الاسماع عن القرب فيكون شيئا منها
 فيفسد احد من المالكات اما العدد واما العدالة قلنا وما ذكرنا في التكاثر فيكون
 من المتفاهيل في اخبار الفتوى البكر ذكره كذا المتفاهيل ايضا هذه السبل وفي ادب
 اوصي ارباعا فبلغه فرة فلو علم المولى بالرد حتى مات ثم قبل لانا لو دفع من غير علم
 في التوكل فاعلم هذا لو كان غيبا بملكه فرة فلو يعلم المولى بالرد ثم قبل ان دفع
 في الوارث ان يترك ردة الوكيل دون ردة المولى في التناهي هو التوكل في بيعه وهو ان

الذين

في

في التوكل
 في البيع
 في الوارث

السلطان والتخلفه فلو غاب العتبان بعث اليه الخالف فردد ثم قبل له ذلك
 وفي ادب القاضي عز القاض يعقل على العلم وتقبل لا يتعزل وان علم المولى فقدم على ما
 تجوز الوصية للجنين لان الوصية خلاصته كالوارثه وانتهى يعلم وانما يملكه بصلح ما
 وبما يشين له بقول المولى بعد موت الموصي ليس مشرة للثبوت حتى او مات الوصا قبل
 فبم تركه الموصي جاز فبصيته ميراثا ورثته كالوارث اذا مات قبل فبصيته التركة كالموكل
 الموصله بعد موت الموصي قبل الوصية لا يملك من حصة خلاف الوارث اذا رد لا
 يملك ميراثه لانه خلاصته محضه ولو رغب للجنين لا يبيع لان البعثة لا تنفع الا باليقين والعقل
 لا يشك من رايه ولا ولاية لاحد على الجنين ولو اقر للجنين فمذا على احوال له على
 كذا من صيته اوصي له بما يملك ورثته نقبته يضر فلان لا يجوز في بيعه او تزوجه الجارة
 منه لم يوجب وان الحق الاثر لا يعلق بالان يوسف لا يجب وعلى قول محمد يوجب اوصي لجل
 ما في بطن جاريته اربابته في ولا يصح حينه بعه لان القدرة على التسليم ليس شرط في
 الوصية وانما شرط في البيع والعقد والقدرة على ما في البطن لا يوجب وفي الشافي وسباب
 الصبي فما لا يجوز ولو وهب ما في بطن جاريته وسلطه على قبضه او دلته لا ترضى منه
 من ذلك الوقت ولو وهب ما في بطن غنمه من اللبن وانتهى بالكلب في ملكه اذا فعل الحجة
 وذكر في خوارق الباب لا يصح قال تعالى راد عما ذكر اخيرا ان التماس في ثوابه وعقابه
 الوارث شاة وفي طه والملك الصغير الوصية للجنين ولو قبلها في وفي التناهي ولو اوصي
 المولى في المولى امته او اعتقها قبل موت الموصي فذلك المولى اوصي المولى المستأجر ماله
 لم يرد في اربابان معه وارث دخل معه لم يرد في اربابان من الثلث لانه لم يرد الوارث وان لم
 يرد معه وارث جاز كله ولا يعتد وارثه الذي في الحرب لان احكامنا لا تجري على من جرح
 كالعدم ولو اوصي له مسلم او ذمي وصيته جاز من ماله وعن ابو يوسف لا يجوز وهذه اوزار المنيعة
 بقول المحابا لان رتب الحارة لا يوجب لغير وجه الفاضل ان الذي ما دام في داره ولو
 اوصي لغيره في دار الحرب لم يرد لانه يرضى فقاتلنا التفرقات في الشافي في البيع والسيور قد
 يسهل من دار الحرب واراد اخذها لم يرد له وان اجاز الوارثه ذلك وفي المتقاع وكذا البعثة في المرض
 للمسلم لم يرد في قول اوصيته وفي التناهي اوصي ولو لم يرد فلان من اهل الحرب واسلم المولى
 قبل موته جاز ان لم يبعه وفي الشافي ذمي اوصي لغيره في دار الحرب لم يرد لانه لا يرضى

في

في

والموصية اخذ الميراث ولا يجوز وصيته بأكثر من الثلث ولا يجوز لو ارثه لانه انما كان
وان ارثي لغيره لم يمتدح ان لا يارثه كله مدة واحدة وان ارثي لغيره في دار الحرب بوصية
اسلم الميراث او صار وارثا ثم اخذها في تلك الموصية فان كانت قايمة لغيره وان استهلكها
ابطلها او غيرها يرحم ماته فولدت الحاربة واكتسبت ثم قبل الموصي له الحاربة فهي
وولدها وكسبه للموصي له اخرج الكل من الثلث لانها حرت بعد انعقاد سبب الملك له
فان لم يخرج تنفذ وصيته الا من الام ثم من الولد والكسب لان الام هي الاصل فوحيان
يبدا بها كراما للمخاربه والرجوع في سفوف ذلك كله حله لان الوصية سرت الولد
والمال فصار كالوارثي بها وان حدث ان ارثه بعد قبول الموصي له قبل القيمة هل يصير
موصيه لغيره كمن بعد ذكره القدر ولا يصير موصيه ويكون للموصي له كما لو حدث بعد اقباله
فيكون وشيخا قالوا اشهر حتى يصير من الثلث ولو حدث قبل موت الموصي لا يدخل
عنه الوصية لانه لا يكون له في الاصل قبل موت الموصي بل ويشمل هذا اذا كان
الخيار للبايع فغنى البعدي فيه الخيار بانه موصى له في المبيع العبد المشتري لا يكون
مشتريا للبدن الا ان الملك يثبت للمشتري عند الايجاب منه بعد المبيع ولهذا لو كانت
جارية كان كسبه وولدها في الملك لغيره وكذا الوبايع على انه بالخيار او اجازي ثم مرض فللدة
واجازا لم يبع بغيره من جميع المالك وكذا الوبايع اشيا لم يبعه على ان يكون له في الوبايع
نصفه ثم اجازا لم يبع بغيره لاجل من يبع وكذا الوبايع عار وكذا الوبايع فصولي بل ابق
واجازا المالك حار وكذا الوبايع الفصولي لم يورث المبيعة واكتسبت فلجانا المالك كما كان كسبه
وولدها للمشتري وكذا لو ورثت من المشتري ثم اجازا المالك لا يفسد عليه ولا للوليعنه
من الميراث ذكرنا من اسناد الملك وان كانت ثبوت الملك له فمقصودنا على حالة الايجاب في
بعض الاحكام منها المشتري عتق المشترا في مدة الخيار ثم اجازا لم يبع لا ينفرد للمعتق
وكذا لو ورث المشتري المشترا قبل القبض ثم اجازا لم يبع بل ذلك النكاح وكذا الوبايع
على انه بالخيار ثم ملك ولدها يكره اجازا لم يبع وكذا الوبايع وارثا لم يبع بالخيار في المشتري
فيجب ان اجازا لم يبع البتة وان سقطت الدار فبعض النكاح لا يبع المشتري على البايع في نفسه
النكاح وكذا الوبايع المودع على انه بالخيار ثم اجازا لم يبع بغيره ثم ورثه لاجازا
حتى يوافق الخلفاء ما زعم من الميراث في حاله الى وقت الاجازة وكذا الوبايع عتقا على انه

اعلم

هنا

البايع

له

نحو

الميراث على ان يكون الفرض المشهور ثم اجازا لم يبع بغيره لاجل من وقت الاجازة وكذا الوبايع
عتقا لم يبع على انه بالخيار ثم عرض فلجانا لم يبع او سكت حتى مضت المدة والمخاربه من
الثلث لان البذل لم يبع من كسبه وكذا الاستبراء بعد اجازة المالك والميراث في الاجازة
دوسه حتى على المبيع في مدة الخيار فابا المشتري لجانا في الاثر ثم اجازا لم يبع
لم يبع البتة والارث له وكذا العبد لا يبع الا بغيره فاعقل استحسانا ويحب اليه اجازة
كسبه من الخلفاء والانتفاء والرياء والعارف والتواكل واسد سعال الى علم

باب اعتبار حاله الوصية

لا يجوز ان ارث الميراث وارثه بدين معين الا اقره لامرته بالميراث الا ان يقره كقوله
ميراثها فان قال لو ارثت وارثي بدين مكرها او ارثت وارثي قلت لا يجوز لامرته
له مشاكلة مع الورثة في الميراث فبان ان لو كانت نسبه زوجة فترجع اخرجه الميراث له
اوجب لها مشاركة في الميراث كذا قلنا وفي جميع مريضه ارادت هبة ميراث زوجها
فالوجه فيه ان يقر ميراثها لاجنبي ثم يبيع الاجنبي ذلك عارضا وفيها وفي الثاني يبيع اقرب
لوارثه فلم يمتدح حتى صار ميراثا وارثا بان اقربا لاجنبي ثم يملكه ان اجازا اقره لانه لم يصر
اثما اقر له وارثا فان اقره وهو غير وارث ثم صار وارثا بغير ماته ان كان ذلك
لغيره بطل اقرانه بان اقره لانيه الميراث او لاجنبي ولأنه ان ثم ماته الابن او سلم الميراث في
بطل الاقران لانه اقره وبنيها اقره اقره وهو الميراث وكذا الوبايع الامواته الميراثية
ثم اسكت ومات الزوج وان صار وارثا بولاد او ورجيته بان اقره لانيته ثم زوجها او
ولا حاتم ماته لم يسل اقرانه لانها اقره وليس يفسد سبب همه فلا يسل اقره وورثه يبيع
وهذا خلاف ما لو ارثي لاجنبيته او وهب لها في نفسه وسلم ثم زوجها ثم ماته بطل كل ان
الوصية تملك وتسلم الموت والعتبة وان كانت غليظا لم يفسد سببهم فيكون وصية ايضا
لكن لو مات قبل التسليم بطل الهبة ولو كان وقتا اقره وارثا بولاد او ورجيته وقت
الموت كذلك وقد عظم فيها من ذلك علوا رافعه يبيته او فصح بولادها قالوا ان ارثا لم يبع عارضا
وعنه في جازيه وكذا الوبايع لاجنبي ثم ماته الميراثية ماته الميراثية وارثا لم يبع
ورثا لم يبع في تجز ذلك الاقران عتقا في يوسف خلفه في كسبه وكذا الوبايع الميراثية بغيره
لاجنبي فله الاجنبي هو لولاد اجد ورثه الميراث فعل الخلفاء ولو وهب لانيه الميراثية

44

او اوجي له يومئذ ثم اسلم الان ومات الالب ذلك كله كما مر وكذا لو كان الان عدا او
 مكائبا وادعى له ثم عتق ومات الالب واما العبد ذكر في عاقبتها روايات انها كالوصية
 فلا ينفذ وذكر في بعض الروايات انها كالارث بالارث ولو اقر له دين عتق ان كان عليه دين
 مستوف لا ينفذ لان الارث اربع للارث فان لم يكن صحيح لان الارث يقع لولا موته ولو لم يكن له دين
 او اقر الميراث بعد وارثه لم ينفذ لان الالب لو ارثه مضي لا يجوز ان يارثه من بعده على
 الوارث لانه مستوف ذلك كان الدين اجله عليه اكريل له من اجلي كالقصر من هذا اقر
 ذال واما الارث فان ارث الوارث لم ينفذ اولا لان او كذا ولو ارث الابن فان كان ابنا
 لم ينفذ وان كان كذا لا ينفذ من الثلث ولا يجوز ان يارثه بالقبض حتى يطلع عن الوارث وكذا
 من الجاهل عليه من الوارث وكذا الوارث يقبض في حضور كان له في يد الوارث ولو انفق
 امانة كانت له عنده صدقة لانه لا ينفذ في تركه لانه لا ينفذ لو عتق رددها صلت
 وكذا المصارفة والعارية وكل ما منه تزوجت وهي مريضه او مجبحة ثم مرضت فانما ينفذ
 معها على ما دين عليه لم ينفذ وان كان بدعيين مال لا للمقبوض يصير دينيا في ماله
 ثم ينفذ فان كان الاثر للوارث بالدين ولو طالت قبل الدخول لم ينفذ صدقة في
 حق براءة الزوج ودون ثبات الشركة له في الماهع غرض لانها لا ديونهم ديون البعثة وهذا
 دين الدخول ولو طالت بعد الدخول باثنا او رجعا ثم مات بعد انقضاء عدتها وكذا الاثر
 عتق وارث فان ماتت في اربعة احوالها فاعزها احوالها ومهرها فان فضل للزوج الا ان من
 المهر ومن يورثه منها مريض عليه من قبلها او ينفذ من دينه على اخيه ولذا انكح من
 البراءة ثم مات الابن ثم مات الالب والاخر وارثه لم ينفذ اقرانه لانه حين اقر كان سبب
 الهبة بينهما تاما وكذا لو كان على ابنه نسيان في نفي قبضه ثم اسلم الابن ثم مات الالب
 والابن وارثه وماله او اقر ينفذ من من ماله ثم تزوجها ثم رثت صدقة لانه لم ينفذ
 سبب الهبة حينئذ وكذا الوارث يقبض من من ماله واتقنت عدتها ثم مات لليراث وكذا لو
 او ينفذ من من اخيه ولم ينفذ ابن ثبات وكذا لو كان امواله في مرضه علما لم ينفذ
 عدتها ثم اقر قبضه خصما منه وكذا الوارث ينفذ من من واجب على الابن في النصف بالدين
 ماله او اقره في الكتابة الوارثة في النصف عليه دين الصحة او دين المرض وهو محيط ماله
 مع لان في القرض لم ينفذ بالمال والارث وكذا لو كان عده مريض في مرضه وافر من ماله

في المرض صدق ولا يصدق قبض دين واجب في المرض بل لا ينفذ في المرض وكذا ينفذ في
 الكتابة الوارثة في المرض ولكن ينفذ المكاتب ويسعى للعقار في بيعته وصدق قبض ارضه
 حلقا وبيع عن علم حتى عليه في مرضه او علم عنه لان الموقوف ادم وحق الغير ما يقع عليه
 العبد لا يملكه ولو ذكرا لكان الوارث لم يصدق لان فيه اراء ولو كان العقب في الصحة
 ثم مرض المالك ابو الموقوف ايات فقضا عليه وارث الالب يقبضها صدق الموتى
 الابان اذ اليرث بعد ولا يصدق اذ اعد لان في الموت وعدم العود بقدر النقصان
 من وقت القبض فكان دين الصحة وفي العود بقدر من وقت القضاء في قولنا لا ينفذ
 كان هذا مستند في حق الغاصب ولكن في الحقيقة وجبا لنقل عند القضاء وهو على المالك الى
 وقت القضاء فانه ينفذ في المرض ولو كان العقب والقضاء في الصحة والارث في المرض بكل
 حال وان كانا في المرض لم ينفذ الابن في ابيته وبعينه بقدر ما يقع في الصحة ولو اقر في المرض
 ما لم يشر من غير الحق في الصحة لم ينفذ في حق الغرض ما لو كان عليه دين مع من الثلث لا ينفذ
 ولا يصدق في الاستناد ما قبض بطل في حق الغرض في الكل وفي حق الورثة في الثلث في كل اقرار
 بالقبض لانه ليس ينفذ خلاف اقراره في المرض اذ كل في الارث في قبضه بامره ولو اقر
 في المرض حال لانه ثبت له حق الدخول فصار معاوضة حتى لو كانت تغييرا لم ينفذ في القرض
 وكذا الوارث في مرضه اتمه وهب عتق لهذا في بيعته وسلمه اليه ومات في يده على ماله
 فبئس لان الهبة تبرع فليتم وكذا الوارث اتمه براءة ما من قبضه على غصبه منه وكذا
 لو اقر ببراءة المكاتب عن الكتابة رجل في يده عتق له كتمه ينفذ عليه دين خطه كان
 هذا العبد لم ينفذ منه في حق اواسوت الفرض صدقة الرجل مات المولى لم يصدق
 ينفذ للشرى انقضاء الفرض او انفق البع لا ينفذ لانه في حقه طاعة المولى وكذا لو مات لعبد
 عند المشتري في مرض البائع لانه لما بقي في حاله المرض لم ينفذ حتى لو اقره لم يصدق في حق
 الاستاذ فان علمه لانه قبل مرضه صدق لان اقراره ببيع في الصحة ولو علم انه هالك
 حاله لا ينفذ ولا يرد في حق هالك حاله في المرض لان الحادث على عده ثم لا يرد له هالك
 وهذا كله في عتق عرف كونه عند البائع باثنا بعد لا يعرف بل في البيع اقراره فيه باثنا
 ثم لانه لم يعرف تعلق حق الغرض به على المكاتب في الصحة واستغنى في
 مرضه فان من يوفاه صدقت اوضاعه فمضاها من اليه في يده مات من مرضه ولا يملكه

ح
 ح
 ب

وصية الواحد بغيره والعق وصية الواحد بغيره لاختلاف الحياة فلهذا رتبها بالبيع
والثاني انه اوجب بعقده خيارا كان ذل وان بد بالعتق عليه مرتبة بالبيع والحياة اولى
لانه واجب بعقده خيارا فاستوى امكن بينهما فلهذا لم يمتنع بيع حياة نصف الحياة
الاولى والنصف للحياة الا لما يتبع مع العتق لان الحياة الثانية تصادى الحياة الاولى
فصارا كالثاني بين الحياتين في العتق فشارك الحياة الثانية لانه قد ردها وعندها العتق
اولى بكل حال ولو اعتق محابا لم اعتق فالثالث بين العتق الاول وبين الحياة لان
العتق اذ ابيع الحياة بمحاسبام ما اصاب الحياة كان لها الا انها سبقت على العتق الثاني
وما اصاب العتق الاول كان عتقه ومن العتق الثاني لانها لم تجز وعندها العتق اولى
بكل اذ هو ان يصوبه على العبد ان يقبل عتق من الثالث لان الوصي قد قدمه في الترتيب
فلا يسلو ما يابيه اوصى ان يشتري عبدا فلا يعتق عنه فانه يشتري من ثلثه وان يبيعه لغيره
ويقول الثالث في بيع العبد او يبتع لو يبدل لان ايسر عن البيع انما يفتقر لتمامه في ذلك
الى الورثة في الثاني في النوازل عن الاعساف ولذا الواو رتب دارا على ابيها فاجتبت
والسجل لاحتياج الى المعانة ورتب الى ان يحتاج قبل وعلى هذا لو رتب من غير ان يوصي
بما صاغين ورتب الى ان تقع الوصية في التقاضي عن فريدي اوصى بغيره ليعلم المصغر عنه
ويؤد في حله وكتب على الوصي وفي الثاني اوصى بغيره فانه يشتري بغيره في الثاني
وكذا الكتب والعصر والولد جعلها كالمالوك لغيره فلهذا الحكم ولو رتبها الوصية لايصح
ولا يعتق عليهم بالقرابة وجعلها في ذلك لغير الوصي لغير وجه ذلك ان الرتبة في
اعتاقها بالوصية فيما يتعلق بالقيود بعقب الرتبة عاملك وفجار اذ ذلك يصير كالمال
اوصى بغيره من نزلت ببيع منه بغيره فان كان اخذ وان شارك لانه اوصى بالبيع
لا بالحياة ولو اوصى من نزلت ببيع من نزلت ببيع من نزلت ببيع بالقيمة للوصي فان
بالقيمة خطه منها لثالث لرغب المستري وفي المذاكر اوصى ببيع عبده ولو لم يشر
الا ان يقول قد صدقوا بغيره واودعوا في ذلك اربعة وقل سمع خطا الى الملك في ذلك
من يشره وكذا الوصية ببيعها جاز في بيعها اذ لم يشرها ولو لم يشرها وحلف المستري
انه سيغفل فان لم يوجد بيعت امه وان قال ببيعها من نزلت ببيعها من نزلت ببيعها
اوصى ببيع امه من نزلت ببيعها من نزلت ببيعها من نزلت ببيعها من نزلت ببيعها

[illegible]

مُرُكَمَاءُ

قضا

عنه عليه السلام

المية

الرجاء

五

[illegible]

على صاحب الأرض وكذا اللبن والزبد والزيوت والبرصون وأولادهما وحملها وادخلها
بمسكانها النقطة على صاحب السكن لأن النقطة تحمل له وبقعة الجبل أو صبيته تحمل
وخدمته لأخر على صاحب الماشية وان عرض المستع معناه الحقنة فعلى الأولى بقرته وان
استطاع جعل صاحب الحقنة وهكذا قالوا في المرأة إذا مرضت أن يكون الاستعاذ بها بوجهها
لأنه لا يسهل لها ذلك النقطة وفي الثاني أوصى خدمته لرجل ويخلصه لأخر وهو في الثالث
عدم صاحب الماشية شهرا واستغل الأخر شهرا وطعامه في كل شهر على أن ينفع به في السنة
عليها لأنها لا تسد هذه السنة على غيرها وفي الزبادات أوصيت هذه الفلانة ببيتها
لأخر وأبعدا الحمار فلانة وبضعه لأخر وأبعد الجارية فلانة وفيها لا يخلو لأخر وأبعد الفرس
فلانة وفيها الذي فيها لأخر وان وصل فلان واحد ما وصي له وان فصل بعدا لموصف كذلك
وعن محمد بن عمرو صاحب السجل وسكر كان في البيع وأوصى هذه الجارية فلانة وخدمته لأخر
وأبعد الدار فلانة وبمسكانها لأخر وأبعد الفحل فلانة وبشرها لأخر ولغيره وكذا واحد
ما وصي بالانفاق فصل أو فصل وفي التفارق بنائه الدار فلانة وأرضها فلانة كما قال
خلاف ما ورد بالأرض وفي الثاني بنائه الدار في أرضها فلانة بالأرض وأبنا فلانة ولو
تلك هذه الدار له وبنائها في أرضه الأرض له ونخلها في أرضه نخل ما له لها وفيها في الحكم
له ونقطة له لم يرحل لا يدعى البعض بعد الآخر خلاف قوله هذه الجارية له ولها حال السنة
والدار له وما فيها له لتمامه منفصل عنه وفي الثالث هذه الدار فلانة وبنائها في أرضها
بنائها إلا أن يعم المشرقة لبنائها له بناء يعفى له قبل اقتضا عليه وبعده وكذا ولو
هذه الأرض فلانة وفيها أرض كانت له بزرعها إلا أن يعفى لبنائها لزراع له قبل اقتضا وجهه
الزراع لا يشبه في هذا الخبر إلا أن تقول الأرض له وبشرها وكذا ولو لأخر هذه الدار كانت
له مسانها إلا أن يعم أشبهه أو أخيه قبل اقتضا وبعده وأما على أهل المصايب
باب في وصية الذي وصاه على أوجه وصي يجوز في جميعه لا
يجوز وفي وجه اختلاف الأول الذي وصي به هو وصية هذا وإن عدهم بالصحة على فقر المسلمين
أو على أهل البرقة أو على الرقاب أو يوصع في بيت المدرس وإن يعزى لتركه والبر لا يوصي بها
ينبغي به المسلمون الذين أنشأ في وصي بالشرع بغيره عندنا عدهم كالوصية لغيره لأننا
الآن أن نعظم معلولين فيكون وصيته لهم يكون ذكر الجملة أشار بها إليهم فاستأرا

نعلوا وان تارا تركوا الوصي ما هو قربة عندنا لا عندهم كالحديث ادرنا المتبادر
 ولحسن موضعه اوضح فان اوصى بجد لغوي معلوم من لانه قد سلم المثلثان يعني
 له بقبضه او قبضت اوصى نارا اوصى ان يدخ لعده هو اوبيت ناره بقبضه اوصى ان
 الكيسه وبنت المالب حاز ذلك كله والا لا يحق لانه نصيبه ولنا انه يمتد ذلك
 قربة ونحن انما ان تركه وما يدعون ولوبنا في جو تقيعة وكيسه اوبيت ناره ما كان
 ذلك معناه بالاجماع اما بعد لانه معصية وما عنده وكان وقف خلافا للسداد
 لله تعالى فانما هذا طمانع الخاف فانما نكسها اساقفتهم وتوفى فيصونها في وقت
 عن الاسلام الى الشرايعه او ايموديه الى المحسنة فكل وصاية حل وصايا اهل الملك فيها
 من بينهم منه عند يوفيه والموتد في وصاها كالتمتة عندهم **باب بيع الارباب**
 فاستدل الوصي الموصى له عن الورثة وهو صغار لا تدل عليهم وكذا لو كان اكابر اغنيا
 لا تدل على حقه ما لم يزل الاصل وفي اختلاف في القصة في العروض جارية بلا خلاف في العتاق
 لا يجوز عند ابن خزيمة وفي خلاف في يوسف في الاصل وان كان الموصى له غنيا وهو كونه الورثة
 قد جردت تقاسم الوصي الورثة واخذ نصيب الموصى له بالقصة باطله وفي خلاف في جارية
 ابن يوسف وهو قول الحسن ايضا لقصة الغاضب الموصى له ليس حكمه الميت بل
 وجوه ولعلنا لا بد للعيب ولا بد عليه في كون خلفه الميت وهو الوصي عليه له خلاف
 الورثة فانهم خلفا الميت من كل وجه فكان خليفه الميت خليفه له وفي كل موضع للميت
 اذا ضاع احدا من نصيبه مانع من تركه وعاقب في كل الشركة باسم الوصي الوارث الكبير
 نصيبه واسكن نصيبه كغير غائب جاز لا لا القصة جرت بين اثنين ففقد واحد ففقد نصيب
 الكبير الغائب وفي القول بكذا الوصية الا ان القصة دون اربع اجناسه الى اهله فكل اربعة
 اخاب وكذا لو عزل المتناهي الثلث للوصية وعلى الكبير او اعلى المتناهي للورثة وهما المتناهي
 اهل كل مال صاحب خاصة وفي شرح كل قسم الوصي من الصغار اقرنا في التامه والوصية
 الكبير الغائب اقرنا في القصة بحري من اثنين والصغير ليس بقاسم وكذا الكبير الغائب وان
 كان الكبير حاضرا تعزل الوصي نصيبه وقبضه اليه وعزل نصيب الصغار حمله جائز
 القصة لو جرد من الصغيرين وانما جرت بينهم وبين الكبير حتى لو عزل نصيب كل واحد
 بالقصة ناهية والمجمل والقصة من الصغار ان يبيع حصة احدى مشاعا من رجل يتقاسم

اوصى
 الاوصى
 ان

مع الشتر حصة الصغير الاخر بشرى حصة الذي اعان كان ثلثا بين نصيبين
 ثم يتقاسم حصه الذي يبيع بشرى حصة كل واحد مقبولا وفي الثاني يجوز قبضه الا على
 الصغير المعقوب كل ثلثا للميت بغير فاجر لا يجوز قبضه عليها وكذا يجوز قبضه
 وكذا قبضه الجرد وصيه وما وصى الدم والاعوان والعقيل ليس لهم ذلك عند جرد وصي الجلب
 وصي القاضح كل ثلثين لهم ايضا ما عند عدم جرد قبضتهم فيما سوى العتاق ما واثبت
 من الامم ويجوز قبضه وصي الا على الجنب الكبير الغائب فيما سوى العتاق ولا يجوز قبضه الامم
 والعقيل الصغير والكبير الغائب وان لم يكن لاحي منهم اب ولا وصي الورثة اذا اكلوا اكارا
 حضورا ولا دين على الميت ولا وحسه ليس للموصى ان يبيع شيئا من تركه لانه لا ولاية له على
 الجار فان كانوا الغيا فله مع العروض دون العتاق لان له ولاية له الحفظ وبيع العروض
 من الحفظ فانما العتاق محفوظه بنفسها وعلته اجهل الكل لانه حقل وفي شرح التقييد
 حقل العتاق اوهال بناءه ولو قيل ملكه يبعه لا يبعده ولو كانا صغارا حضورا او غائبا لم يبيع
 العروض والعتاق لانه قائم مقام الاب والاب ذلك قال الحلواني هذا جواب السائل
 جواب المتأخرين لما يجوز مع الوصي العتاق اذا غيب فيما رجل يضعف اليتيم والمصغر حيلة
 شتموا ويكون على الميت دين ولا وكالة الا فيهما في الموازل فانما يجوز بيع الاب انما كان جردا
 عند الناس ويستوثقوا اربحان ناسقا لا يجوز هو الحجاز لان يكون خيرا للصغير وذكرنا المتأخرين
 باع مقبولا وكذلك الا ان فيما اذا كان الاب مفسدا في ربايه يجوز ربيعة ووضع الف رجل على يد
 وفي رواية لا يجوز الا اذا كان خيرا للصغير وهو الحجاز وتفسير الجليل ان يبيع يضعف القصة
 وفي فتاوى العقلي باع الاب او الوصي شيئا من عتاق الصغير وراى القاضى بقضه اصل المصغر
 وفي الثاني لو كانت الورثة صغارا وكبارا فلو بيع العروض والعتاق من نصيب الصغار
 وعندنا لا يبيع صغارا من العروض والعتاق وليس لهم بيع نصيب الكبار فيجوز ان
 كانوا الغائب باع عروضا لا عتاقا وهو لو كان على الميت دين وادى وصية وداها ولاداهم
 والورثة جرد وحصوله يبيع كل تركه ذلك وقال ليس الا في قربة الميت والوصية لا يبيع
 لاجلها لا يجوز الا بدورها له كل جزء من اجزاء تركه مشغول بذلك فانه لو اهلك تركه
 رجب نقض الدين وتعدا وصيته ما بقي وان قل فله الحكم لذلك ولو ابلغ القاضى تركه له
 نقد بقبضه في الكل بالاجماع وهذا اذا لم يكن تركه دين ولكن فالورثة صغيرين فباع القاضى كل

وهو

212

23

2

10

في القاموس
في القاموس
في القاموس

واحيث الى اتيان الحق المميز من نصيب وسبقا فقول هذا في جميع برهان نصب القاضي وصيا
في ترك الامتياز والامتياز في ولايته لا اتركه وبعضها في ولايته في السلوى وصي وصي
التركة وتعتبر الحالم **وه** السعد في نصيب جميع التركة التي في ولايته والوصي وصي
في وقت وليس الوقت والموقوف عليه في ولايته على السلوى اذا وقت الحالمية لم يخلع
ومن المعدل لا يصح وان كان الموقوف عليه في ولايته لا الوقت نصيب في السلوى بعد انقام
وه السعد ان كان المقضي عليه حاجا مخوفا وعن الشئ لو كان للمدعي عقدا لا يشرط
اياه الذي يكون العاقل في ولايته مقضي ولكن لا يصح له ان يوجب في القاضي الذي اعطاه في ولايته
فيستلزم المصلحة ان التسليم يستدعي للولاية على اعيان وفي المتنازع اذا كان الخصم في ^{المخوفا}
التي تامة فان لم يكن في ملكه فالراي الى المدعي عندي يوسف والى المدعي عليه عند محمد وروى
الشافعي لو كان يبعد دفعة كل واحد على موضع فان كان المدعي والمرد عليه في موضع فحقان
الى القاضي الذي في موضعهما وان كان منزلهما مختلفين فعلى الملائم **وه** باع عبد المملوك
بغير حضرة الغريم لاجل حقه في مال التركة والبيع لا يوقت المالك **وه** كذا الميراث الموقوف
عده مثل قيمته بغير حضرة الغريم جاز علق ما لو كان الذي على العبد فباعه المولى والوصي
كان له بغير البيع المملوك في باب المادون **اراد** الكاتب ان يكتب كتاب الوصية وكذا
الشرا يفتقر الى ان يكتب لكل واحد كتابا على حدة لانه لو ذكرها في كتاب قدم يجب الشهادة في
اخره من الوصية الا يما نفى شهد بالكل يكون حلالا على الكل **وه** صيان شهد الوارث
صغير في مال الميراث او غير ان يقبل لانها لا يثبت انفسها حق التعريف **وه** شهد الوارث
في مال الميراث لا يقبل وبغيره بالبيت تقبل وقال لا تقبل في الوجهين لانه لا حق لهما في مال
حاضر فنه حقا له اما حق الميراث اذا غاب ورعا عسر يشك لهما الترضي ولو شهدا
على التبريد له وصيته لاجل يقبل لعدم اتمه والوكيل المصونة لو خاص شهد الوكلاء
في تلك الحادثة لا تقبل فالمرحوم يقبل خلافا في يوسف والوصي لو شهد وليت بعد ان
قبل المصونة لا تقبل عندهم ولو شهد المودعات بالوديعة للمدعي تقبل لانها يشهدان انها
مودعا العاصب ولو ائبت المدعي الموديعة بشاهد اخر فيشهد المودعان على المدعي ^{في}
او الموديعة للوديعة لا تقبل لانها اراد ان يادها على الوديعة وكذلك ان كانت هلك
لانها يريان انفسها او شهد المرفضان بالرضي للمدعي تقبل لانها يشهدان على ابطال ^{في}

وهو الميراث ولو شهد الساجدان بالسجادة للمدعي يقبل ولو شهدا بعد هلاك الوكيل لا يقبل **وه** في مقامه
لانها يشهدان على بناء دينها على الرهن وتضمن فيه الرهن للمدعي ولو شهدا انهما يريان
للمدعي ان يقبل لانها يريان ان يقض فذلكا وبضا في قبة الرهن للمدعي ولو شهدا انهما
بالخصم وبالميراث لا تقبل لانها يريان انفسهما عن ضمان المصوب منه ولو شهدا بعد ان
تقبل لانها يريان بالرد فليس في شهادةهما جرم معين ولو شهدا بعد هلاك المصوب عند المدعي
تقبل فعلا القضاة لا وكذا المسترضان لو شهدا ان المسترض في المدعي فلو تقبل انفسا القضاة
لا واستوى شرافا ساكنا عاصيا في وجهه الا ان في الغصب لا يومر الشاهد بغير
المصوب الى المدعي وان كان في يده وفي الشرا يومر المشتري بتسليم المشتري الى المشتري
جارية بالقي وبقيضا ثم تقبلا او ردها بغير بيع فبغير تضا ثم شهدا هو واخرهما للمدعي
لا تقبل شهدا وتعلن هذا الردي شي في حق المدعي فصاد كالواضع ثم شهدا به لغيره وان
ردها بما هو فصح ثم شهد تقبل وان لم يقض بشهادته حتى ماتت الحارثية بطلت شهادته
وبعض المشتري للمدعي قيمتها او اشترى جارية بعبر وتناظرا فقضى بردها بوجوبها
ايضا فثبت ثم شهد بها للآخر لا تقبل لانها مضونة بقتنها انما لو هلك لا يبرأ الميراث
وبغير قيمتها واخذ العبد ولو كان دفعها الى ابايع ثم شهد تقبل لانه بر من ضمانها
بالرد ولو كان اعيان في يد ابايع قبل يقض القاضي البيعة في الجارية ثم يقض ويودع
الى ابايع حتى شهد بها للآخر تقبل لانها مضونة بقتنها العبد الذي لو هلك لا يقبل الميراث
وبوجوب على الغائب بقتل ان الغيب بالتقديرات في الشاقي في جميع برهان الوكيل النكاح لو
شهدا لنبات النكاح الذي ياشه لا يقبل ولو شهدا على انها سكوتها تقبل وكذا الوكيل
بالخلع لو شهدا لنبات الخلع الذي ياشه وهذا الوكيل البيعة والدلالة ان لو شهدا
وقالا نحن عينا لا تقبل وفي السقا عن ابي الحسن في الخلع شهدا به زابعا من هذا كذا
وكذا عن المشتري بمرابح لو تقبل وعن محمد شهدا بقضا الدين في ولايته لا عن وقاله جاز
اذا تصادقا ان المرائع كان حاضرا وكذا لو شهدا به باع كذا او ارضه ونحوه كذا الا
بمكول وضع الغريم عليه بين يديه **وه** البائن في غيبته لا يبرأ لو قبل بالدينها ثم شهد
على المقتل انه والذئ فعلا ليه ان شهدا به جازيه وفي المتنازع وكذا شهادته في القاضي
انما دفعنا خلافا الى يوسف اولا ودر بعض اصحابنا شهادة المراجعة ايضا على جازيه ^{في}

او حينئذ سئل في المتنازع محمد بن عبدك حران ان كان اديان في دخلت لم يبع
 رايها دخل وفي العيون وكذا لو كان رجلان ان سب بدكما بعدى حر لم يبع
 انه قد سبهما لا يباعا سبوا في امرين هما وبثله او لم يبع ان سبنا بيا كما كان الحق
 بشهادتهما لا بالاشياء غيرها وكذا الطلاق ولو لم يحول الا في كذب كان صحيحا
 ان شهدا بالطلاق وفي جميع نفي شهدتهما لم يبع على حكمه لا قبل اذ يفتان الحكم
 كان شهدا بهما وكذا شهادة الوصيين على جميع مال الصغير بعد بلوغه وفي الاجناس
 شهد على رجل انه امرنا بفلان فانا بئس وكلمة ببيع عبده فاعلاه فقبل وكذا في بئس امراته
 انه جعل امرها بيد فلان بائناها وقد ملكت نفسها ولو شهدا انه لم لنا خيرا اراق
 فغيرنا فانا خارت نفسها لا تقبل لانها نقل عنها ولو ادعى دارا فشهد لصها انكران
 اسأجرها على بئناها وعنه ذلك على العاجب عليها فاشد ذلك تقبل وان قال استأجرنا على
 هدمها ونهانا لم تقبل ولا يجوز شهادة الملك في الكل في الكل تقبل شهادة الزور في
 الذريع لان ملك المشتري ينفى بالكل اذا اشتري صبي على انها ان وجدها زيد الزيادة
 للبايع لا لها شهدان ما عين الملك بفعلها ما وفي الذريع ولو حلفا زكيا فابحج له فلو بعد
 نفي الملك الى فعلها فقبل ولو شهدا ان لا نكاحا لا لارائته ان طلقا ان حكمهما شهدا
 انما حكمهما او شهدا انه لم يمان حكمهما وبهما كما هما لم تقبل وكذا لو شهدا انه لم
 كان كل اديان هو حر طهما كما هو ولو شهدا انه لا لجملة احد فشهدا انه كل اديان
 وان شهدا انه سبها فجازت ولو حلف لا يقرضها فشهدا انه اقضها جازت شهدتهما
 وان شهدا انه حلف لا يستقرض شهدا بهما او صرا لم يحرف ولو شهدا بالملك
 ذلك منها ولم يقرضا جازت ولو حلف لاحرق دارهما لا تقطع بهما فشهدا انه فعل
 ذلك بهما لم يحرف لانها جازت فشهدا انه امرها ان تزوجه فلائنه وان قد فعل
 او شهدا انه امرها ان تخلوا فلائنه وانما قد فعل ذلك جازت شهدتهما لا ان يسلما فانيه
 سقعه ولا زور شهادة القاسمين انهما قسا ومنه نصيب كل واحد منهما وهذا النصف
 لعادتهما النصف لهذا مقبولة لانها شهدا الملك وتوقع الملك لم يرد الى فعلها لان
 الملك لا يبيع او احب منها ما لم يرضها بذلك ويستعلان العرقه وفي ارب الفاشي شهادة
 القاسمين انما قضاها جازت خلاص محمد سبها على موت فلان وقال لا يحرف فناء او شهدا

والسبعة

ان

فصل في
الطلاق
والزواج

كلام

مجلس

مجلس

جازته جازت وفي الاقضية عن محمد بن اشترى عبد بن شريح او فاسدا وفيهما فاعتهما
 لم اخلفا في الفل او في القصة يوم انقض شهدا العتقان في ثمنها وعلى فتيهما لا يثبت ولو شهدا
 ان اشترى اذ في البايع الفل وهو يحد وكذا لو شهدا ان البايع ابرا اشترى من الفل
 وعن ابو يوسف اشترى عبد بن قبيصة فاعتهما بواب البايع بعتكما بالقبض والقبض
 اشترىتهما فحمله سجد العتقان انه اشترىهما بالقبض فقبل فشهد الرجل على ما يبيع
 بالقبض وشهدا لشهود لهما للشاهدين بمثل ذلك تقبل شهادة الكل هكذا ذكره
 الجابري وفي كذا الحماض في رد ابا القاسم لا تقبل روي الحسن عن اخيه ان ارجا حيا
 وشهدوا لم تقبل وجهه رواية الحفاف الذين لا يثبت على الميت حب في تركه فقتل
 التركة مشتركة بين اخيه فابقض احد الفريقين كان للاخر ان يشاركه فيه فشارك
 فريق ساهدا على لهما فيه شركه وجهه رواية الحسن ان ادا جوا واحدا من ذلك
 لمحي الحماضه متفاحش انهم ووجه الجابري الشهادة قامت على الميت الذين الذين
 يثبت في الزينة ولا تطلق فيها لم يتخذ الى التركة لا حولا للعراق فان كان لوارث ان
 يتصلح التركة يصير كما هم شهدوا عليه في حيوته بصار كما لو ادعى عاتقا في الزوجه
 انه كان معها الميت فشهد لهما رجلان بذلك شهدا للشهود لهما للشاهدين على الميت
 بالقبض وادى دارا من التركة ان الميت باعها بالقبض ونفى الفل وادى العرق الاخرين
 من التركة ان الميت باعها بالقبض وقبض الفل فشهد كل فريق لصاحبه فشهدا
 حائره ما من الروايات لما قلت كذا ما كذا لو شهدا كل فريق للاخر الوصية فالثقل
 انفاق الروايات لا ان التركة ههنا تخففة في غير التركة حتى لا يملك الوارث اخلافها وكذا
 لو ادعى احدا لفريقين وصية الثلث وادى العرق الاخر وصية الدوس لوصيه دواهم
 برسله مما بينهما او ادعى احدهما وصية عين والاخرى لم يقبل وان كانا وصية لهما
 بشيء بينهما مثل جاريهم ولهمون شيء بينهما مثل عبيد فشهد كل فريق لصاحبه فانه تقبل
 وفي الشروط في الوفاء على الغزاة لم يثبت لاثنتين لهما من ذرية الوافق وشرا
 شهدا لهما للشاهدين غزاة لا تقبل لكل فريق شهدا للفريق الاخر فيه شركه ولو
 نفي شهدا الاولين المشهود لهما للشاهدين لا تقبل في المسامات وفيه دارها اربعة
 فادى اثنتان نصفها اشترىها شهدا لهما الاخران بذلك لم ادعى الاخران انهما اشترىا

لغة

الصفة الباقية منه وشهد أنها الاطلاق فتمت ما نفع بالعلم لانهم يصيرون شركا في
 الدار وكذلك ان كان القاضي قد نفاذ للاولين ثم ادعى الاخران فشهد الاطلاق لهما فانا
 اقبل انفسا كلهما فان كانت الشهادة على نصف دار مضمومة لغيره والنصف الآخر لغيره
 ان كان اب كل نصف وطرقة على حدة فاشهاد بان جاريان وان كانا با وطريقتهما
 واحدا فقبلت شهدا قسري وفي ادب القاضي شهد الرجل انه من الميت ثم شهد الآخر رجل
 اخر للشاهدين على الميت بالقبول وان ابا حنيفة وابا يوسف قالوا الشهادة بالعلم لا بحق
 الاثر سميت في التركة كما سميت في التركة في حق الورثة فذكر فيه همه معنى الشركة **د**
 الخواص لا يخلو فيها روايتان بل على الانفاق وفي الجماع شهد رت الميت لموته بعد
 موته لا يقبل الاية سميت له حق في الشهود به وكذا الموصا لها اذا شهدوا الوارث بعد
 المورث ما لم يزل على حال لا يتقبل من قبله نذر اداء محل وصيته وبعده الشهادة ان كان موصي
 له ابا للثب وان كان موصي القبر من اجل او عينه فكذلك لا تكون في التركة من ظهور
 بكل ذلك المالك لاسميت لهما وصيتهما وفي النقصه عن محمد بن ابي حنيفة في تقبله
 بدينه وترك الميت وقام ان الحق في شهد الميت حتى لا يقبل من آتة لو استحق ما ترك الميت
 كان دينه فاشهد به وفي وقف هلال شهد انه وقف على فقرا جيرانه وهما
 جيرانه او شهدا انه وقف على المسجد وهما جيرانه او شهدا انه وقف على اصحاب ابي
 حنيفة وهما اصحابه تقبل لان الجوار ليس بشي لازم ولهذا اعتبر يوم قسمه الغلة من
 ابي حنيفة لا يقبل لبلجوان لان فيه جزمه فقبلت ولو شهد انه وقف على قرائته وهما
 من رايته لم يقبل وكذا لو شهد انه وقف علينا وعلى قوم من اولادنا ولا ينفذ على احد
 من اباينا وان علا على قوم اخرين او وقف عليهم علينا وعلى فلان من علي ابنته
 وهما قرائته لم يقبل فان قيل لا يقبل للفقرا قلنا لان كنهها خرج اخرج الدار لان الشهادة
 ولو شهدا انه وقف علينا وعلى فلان ومن بعدنا على الفقرا لا يقبل فلان قيل لا يقبل لهما
 في قول صحابي وهما لم يقبل في حق فلان ولله الثالث والثالثان الفقرا وفي الجوار شهدا
 انما وصي لفقرا جيرانه ولهما اولاد يحتاجون في جيرانه لا يقبل وفي الوقت كماله
 تقبل وعلى هذا كنه القول في ان لا تقبل وفي الاجناس شهد انه وصي ثلثه لفقرا
 في نعمهم ومن ثم لم يقبل لان لا يعيان منه شي ولو شهد انه وصي لفقرا اهل بيته

قبل
 وقف

وهما من اهل بيته فقيران لم يقبل لهما ولا لغيرهما فان كانا غنيين قبلت ولو شهدا
 جمل ارضه صدقة للصابداها فقرا اقربا وهما من رايته غنيان او فقرا لم يقبل
 ولو شهدا انه جعلها صدقة موقوفة على فقرا وجيرانه تقبل ولو شهدا انه وقفها
 على البر عاير وهما من اهل بيته لم يقبل وفي الزايدات الى السرية رجال عاير
 ائمة اسرا ولو اخرج مسلمون سمانون لالحق بوقفهم لا يبيحهم نفقهم عليهم في السرية
 وفي السيرة ولو شهد عليهم بعض الجند تقبل **د** السقي وانما اختلف الجوار لان
 الموضوع موضع البيعة في الجند تكون شركتهم عامة ودال انما القبول كسماينة
 المسلمين لبيت المال وموضوع الزايدات في السرية تكون شركتهم خاصة وكذا في
 القبول فلهذا **د** مشاينا ولو شهد اصحاب مكرسة بغير من وقف المذنب
 واهل المسجد بغير من وقف المسجد او وصيته لم يقبل لانها شهادة للحكام
 المذنبه ثم كان ياخذ شيئا من الوقف او يدعي حق نفسه لا تقبل ولا تقبل **د**
 وعلى هذا لو افي اهل سكة شهدوا من شي من صالح السكة ان من طلب حقا لنفسه
 لا يقبل ولا تقبل كسماينة بعض الشفعة بالبيع ان كان يطلب الشفعة تقبل والا
 تقبل وفي شرح كبر الشهادة الغزاة على المثنى سرا الغنمة وكذا اصل متباعدة
 اهل قرية فقبلت لهما ان كانوا الا حصون مسلموا وصي اذي لغيره سمانون اذي الى
 سمانون اربعه فهو باطل وفي الاصل صح ووجه الموقوف انه يمكن القاضي يخرج على
 لان الكفا لا يثبت على المسلم الا في ان المسلم او كل حيا بالبيع والشر اكره والاعد
 من به دولة ولا يثبت من القسبي وكذا لو اوجاز دولة لا يجوز له منعه ولو اوجاز فاقس
 محوف على ان يخرجها القاضي وفي النظم واسلم الكافر وصق لبيد وثابت الغاسق تقبل
 لانها باهر كان وصيا لواله المني القسود وكذا الوارث على وصي فلان او الوارث على
 في نفعه وفي الاجناس لشي الى وصي او وصي او وصي مملوك انفاق بعده والوارث
 وادرك بعده او لم يدرك ولو اوجاز الى رجل من طلبة قائم ان كان وصيا على ابيه او لوك
 محونا بالبيع ثم انفق كان على وكونه وفي الشافي ايضا انه في احدى سبل لانه لا يثبت على
 الذي والاصح الى امراه او عا ومحمد وفي ذلك جاز لا نعرف من اهل المذنب اوجاز على
 نفسه والوارث كبير او في الورثة ضار وكبار لا يجوز لان الكبير ان منعه ولا يمكنه تنفيذ الوصية

عليه

فان كان اوصاف ارجاز وقال لا يجوز لانه ايضا الى العدا الغير فانه يصير للوارث له
 انه ايضا ان يتردد وهل الترتيب ليس هناك فانه من الترتيب فصار كالاباء الى الكاين ^{مكتوب}
 عين فان عجز صار كالاباء الى العبد والاب الفاضل لا يمنع للفاضل ان يعزل ويحجب اذا
 كان عدلا كافي مع هذا الوعد لا يعزل ويصحب اخر ولو لم يكن كافيا او كان عدلا لا يزل
 بضم الهمزة كافي مع هذا الوعد لا يعزل ولو كان على القلب لم ان يتبدل به غيره اوضح اية
 من قوله وفي التنازع سبل الرعي عن الوصي فمعها الفاضل لا يتحل محل وصي في الوصي ^{الملك}
 وعند ابو يوسف يخرج من الوصية **باب مسائل مشقة**

حيث اخذ من اللبن لا يثبت به حرمة الرضاع الا في وابعه عن محمد فانه يصح بالموم وجه
 الفاضل لم يثبت ما يثبت بما يحصل به الفو ذلك بالشرب وشبهه بالخطوط والوجوه ^{الوجوه}
 حصل بها فهو فانه يدخل في الحرف كذا السوط فانه يدخل في حروف الحواس الحروف البدن
 وفي الثاني يثبت الرضاع وصول الله الى الحرف من ثرك او طرف من حية او منة ^{منه} من ثرك
 وقال الشافعي لا يثبت الا بغير رضعات وفي الاضاح لا يثبت بالانطراف او نية لا
 بعلم وصوله الى الرضا وكذا انظر في احليله لا يحصل الى الحرف وكذا انظر في جانبيه
 او ثمة في الثاني طم البر حتى تحرق فكله الرضعة لا يثبت به الحية لانه صار لهما ما وان
 لم يحرق يثبت ولو حلق البر الطعام والطعام هو الغالب بان كان لا يزل ولا يزل ولا يطلع
 ولا يلع لا يثبت به الحية وان كان الله غاليا وكان سواكسة ثلاثة ايام في شبعه ^{في} في

لو حلق ما ادا وادوا والارض والابن يبعون اذ انا فالتب وهو لا يثبت بهما وفي ما في
 لبن الفحل ان يكون من طعة الولد وقيل ما ايا كذلك فانه لا يمنع الفاضل اذا كان
 من الزنا فالرضاع منها وفي الاجناس يثبت من ^{منه} من زنا وفي الامالي ^{منه} ان كان فيه
 بسبب من جمع الزوجين به بل ادا الاول فانه لا يختلف اذا كان لها من لبن ولطقت
 وتزوجت وجلت فاللبن من الاول ^{منه} ابو يوسف اذا كان تحتها كذلك وان كان
 رقيا في الثاني ^{منه} منهما او اجما او ولدت من الثاني في الاجناس ولدت من زوج
 وارضة ثم غيرت لهامد ومارضعت حيا فلان يزوج ابنه هذا الزوج من غير المراجعة
 وليس عليه المهر كذا الزوج امرأه اولاد منه ثم زلها من زوجت به حيث انه ان يزوج
 بغيره من غير هذا حيث حكم الرضا في الثاني ثم زلها من الثاني في الثاني ^{منه} من غير

ثالث وقيل الى خمس وقيل الى اربعين وقيل في المرء وعن اصحابنا الثلاثة وفيه واعتاد
 الاكل ثم اوضح فيها يثبت وفي البيوت للمرء عن الجنية والخضار عن اصحابنا لا يثبت
 الشهيد والظاهر ان يثبت وفي شئ الفاضل فطره فله ثم اوضح في الناصر من معهما وقول
 ابن خزيمة البيوت يوثق للمرء عنه هذا المرء يوثق له الطعام حتى لا يكتفي به وفي النفقات
 المدة ثلاثة اوقات ادى في وسطه واقتى فالادى في حوله ونصف في الوسط حوالا والاضحى في
 ونصف حتى لو قس عن الحولين لا يكون وسطا ولو زاد لا يكون حدا بل هو كان الاول يستغنى
 عفا ودن الحولين فقطه في حوله ونصف كل الا انما فلو لم يستغنى حولين لم ان يرضعه
 الا عند خلاف اما الكلام في ثبوت الحرمة واستحقاق الاجر عنه يثبت وتصح الحولين

ويصح اذا كانت الام خرجت من حياجه وارضة وعندها حولين والعامة على نية
 اقرضاع في حق استحقاق الاجر مع ذلك حولين عند الكل ^{منه} اخر قرى عليه كتاب وصي
 فقيل انه عليه عاينه فاشار براسه نعم ان كان معروفا بها بحيث يقع امره ان ذلك
 صحيح لان المشارة المعروفة منه تقوم مقام الجوار وكذا لو كتب ذلك لابن المكاه
 بغيره ابيان باللسان فانه عليهم جاب سلع الرسالة الى الاقارب كالمكاتب ولا ذلك الا لغير

الذي اعتقل لسانه او صحت بوسا انه اذا كتب او اشار في لم يثبت ذلك منه في حق المكاتب
 عارض في حوله ملك وصار له اشارته معروفة بحك المكاتب وكذا لو كتب وصي قوله ملك
 اراده منه وفي التنازع وكذا هذا في وصف اشاراته التي ما رت معروفة بها او كتابته
 حتى يعتق منه وله فلان عجز الامر في حق الغيب وكتابته الغيب اقيم مقام الظاهر
 قول كذا ذكره او في الاصل لم يثبت المكاتب من الصبي حصة في القصاص والمهر عليه لا يتوصل
 الى المهر اما في الاخص فلا ولا يثبت له ما يشاء من الاخص وكتابته لان القصاص لا يقع
 يتوفى بالبدل ودخل للمهر عرف ان من له القصاص اذا ماتت يورث ان يتوفى ومن له
 حصة القصاص اذا ماتت لم يتوفى وهذا اذا كتب الامن حصة من حصة مستتب مسويا ادا ان غير
 مستتب كالحاكم على ما لا يبين عليه المهر كان نفوا وكذا اذا كتب مستتبنا غير وسما
 على الدوام من تلاب او على المكاتبه لعل وجب الروم لانه لا عرف واطراف الامر هذا فلا
 يكون حصة الاباء والبنان وفي الشافعي وكذا الروم تركب الطلاق فيه او تركب
 حصة منه وهو على المكاتب اوجه ان كان مستتب مسويا يثبت ذلك باقر او مستتب فيه

واما ما في
 منه

الكتاب حتى لو وجد سبع من شهد كتابه ان اسمه اذا عرف ما في الكتاب وان لم يعرف ذلك بان كتب بين عدلين لم يعرف فان فاسكا الكتاب عندهما وشهد عليه جاز عندنا في حقه خلافا وان لم يسكا لم يجز عندهما ايضا لانهم يوجبون كتاب مستينبا غير مرسوم شهد عليه كان اقرا لان الكتاب قد تكون المخبر به وقد تكون المحقق وللإشهاد به في البيان وفي الاقرار بالكتاب كذا ذكر جازين قوم وهم يعرفون ما يكتب ثم قال لهم اسعدوا علي ما فيه ليح الشاهد وكذا لو املاء علي عن حتى كتب وهم يعرفون ما ذاعل ثم اسعدهم وكذا لو كتب واخبرهم بما فيه ثم اسعدهم بالقرينة عليه بذلك وان لم يقر له لم يشهد ولا يشهد لهم ان يشهدوا فان لم يقر له فاعني لا يوجب الاشهاد وفي باب ما يكون اقرا لو كتب على نفسه بالقرينة على فلان والقوم يقررون اليه يعرفون ما يكتب وقال اسعدوا علي ما فيه كان اقرا وان لم يقر له لم يكن ذلك اقرا ذكر ابو اليسر قيل لا يكون وقيل يكون لان الظاهر بل على ان المال عليه والاحكام تنطبق على ما عليه الظاهر وفي باب الاقرار بالكتاب ان في الصلح يحتاج الى الاشهاد من الكتاب حتى يصير اقرا وفي كتابه رسالة الى الغائب لا يحتاج وهذا الاما على اعيانها كما يبرسون الى البيان حتى لو وجد سبع من كتابتها فيشهد اذا علم ما فيه وكذا الطلاق والعتاق وكل شيء مع الشهادتين وفي المساعي ابو يوسف كتب صكائهم على نفسه وقال اسعدوا علي ما فيه هو جاز وان كتب خفي وقال اسعدوا علي ما فيه لم يجز حتى يقرأ عليه ثم يشهد وفي باب القاضي يشهد على صك او غيره لم يقره او يقره عليه لم يبر على ما فيه لا يجوز الاشهاد به لاجتماع من التاميين حتى يتم من ذلك ان يكتب يري الشاهد ويشهد على الكتاب يجوز وانما بالكتاب ويشهد عليه لا يجوز والصحيح ما قاله علنا لان كون الشهود به معلوما للشاهد شرط جواز الشهادة وكذا لو اشهد على القاضي ان القاضي لم يقرأ عليه ولم يبر ما فيه لا يجوز وقال ابو يوسف في هذا يجوز لان الاشهاد على الكتاب والمحتم شرط وقد اشهدنا على الكتاب لا يوجب الاشهاد على السمع والمضي الذي الكتاب والاشهاد على السمع والمضي انما يبرر الكتاب حتى يكون اقرا ثم اسعدوا عليه بن يري الشهود وقول اسعدوا علي ما فيه او يكتب بن يريه وقوله لم يجز يتابع وفي حقه كذا الكتاب كذا لا ماضي صك بالطلاق مع الباقين هذا الاقرار

ذلك

شهادة

او

بالطلاق كائنه قال طلع بها فاكذب لها صكاً وعزاً بالواشي هذا قولنا بالطلاق فيما لم يكتب الا بغير وكان القاضي يقول وتوكل وتوكل وتوكل في جامع الكوفي ما يدل على هذا وفي الاقرار ما يدل على انه اقرا وكان ابو حامد يفتي بما اتفق عليه القائلين في يفتي بما اتفق به الباقين بغير قول من قال ان كتابه لا يوجب في جواب الكتاب لا يفتح بدون الاشهاد وذكر كبرائته يفتح ولو لم يكتب له طلاقا فخر ابو يوسف في هذا الاقرار ان في ذوقه وفي جميع النسخ ادعى على خرافا موقول كذب بذلك خطأ واخرج خلفا فذكر المدعي عليه ان يكون هذا خلة فامر ان يكتب خلة عليا في نكاح كان من الميسر لهما هذه دلالة على انها خط كاتب واحد كان جواب ابي حنيفة ان يكون حقه وفيه عليه بها كذا وهذا لا يكون اطلاقا لماله كذا هذا خطي وانا كتبه بيدي وليس على هذا المال وهما القول قوله ولا شيء عليه نص عليه في الاقرار فهذا اقل وفي حقه ان ادعى حقا نسب خلة فانكر ان يكون هذا خلة لم يخلف وفي باب القاضي وجد القاضي شهادة شهوة في ديوانه وهو محتوم بحقه مكتوب بخلة او بخط نبيه لا يذكر تلك الشهادة لا يفتي بذلك الشهادة وعندهما يقضي وكذا لو وجد سجلا في ديوانه وهو محتوم بحقه مكتوب بخط نبيه فيه فأنه او كتب في اخره بخطه في قد نكتبت هذه التسمية او نكتبت المحضا بذلك لكن لا يذكر لا يفتي بذلك حتى يدرك وعندهما يقضي وكذا في رواية الاخيار لو وجد سجلا في موضع كذا لا يذكر ذلك عندنا في حقه لا عمل ان يدرك ان انا لسطر على الرواية ان يحفظ المدعي عن ظهره اقراره من جرحه مع الى ان يدرك وعندهما يحل له وفي الثاني وكذا لو وجد خلة مكتوبا في صك في يد رجل لكنه لا يذكر الشهادة وفي باب القاضي اختلف فيه منعه في وهو ابو اليسر والاسحاقي انه على هذا الخلاف وقيل لا يجوز بالاتفاق علنا لسبب الاول والآخر وهو ان ما يكون في خلة القاضي في حقه خاتمه يوم فيها الزمان والنقض فلما امسك الذي في يد الخصم فلا يؤمن وفي نوادرنا ومنعه من حقه الرأي خلة بنينا في تشهد وان لم يبره كذا كذا كذا الحواشي وينبغي ان يفتح هذا لان الناس يذكرون وجوه الناس والشهود قداما يحطون بالحوادث فلم يبره بعد ادا الشهادة لا يذكر احد ثم يرد في الغيب المحض وفي المنتهى يبره عن حقه اذا عرف خلة وسعة ان يشهد وفي ان بالذاني وجد القاضي في ديوان قاضي قبله من اقرا ويدينه لا يعمل بشي من ذلك ولا يفقه حتى يستيقوا

كأن

بالطلاق

على ما يقع به التبر من غير ان يكون فيه **شأنه** لم **كان** **شأننا** الا ان لا نكر ان
يركبو الا عند الضرورة وهو الخروج الى الرسات ولكن لا يكون على السج لان ذلك المنة
ولها بركة للنساء الركوب على السج لان من الجهاد ذكره يكون على الكفة فاذا
دخلوا المسرة وتولى جميع المسلمين ينزلون الى ان يرفعوا الضرورة القدر يعاشر فيقول
وفي جميع الحوائج لا يسعون من ركوب الخمار لان ركوب الخمار ذنب عظيم يمنع من ان يضع
عليه السج وكذا المنع من ركوبه البغل الخ **يضع** الخمار ولا يركب من ركوب الخمار
الا ما يراه يوضع عليه الاكاذب لئلا يفسد لان ركوبه وذو ركوب اجل حال يسعون على
عند الحاجة العيران يستعين بهن الامام في الخارية والبرقع المسلمين في ايام اربكوا
وهذا كله اذا وقع الخلف عليهم ومن عليهم فانما اذا وقع الصلح معهم على بعض هذه الاشياء فانهم
يتكلمون على ذلك ولا يتكلم احد منهم دار في عصر من ايام المسلمين فان اسكر بخمر
على بعضه من ساعته في رواية اسرو للخيل لانه لو ترك ما جاز المسلمين في رواية السج لا
خير **في** الخواي وكذا الواثني دار المنع منه في رواية العسر والخيل في رواية
الاجابات لا تمنع فيما رواه ابيان **قال** وفي السيرة رواية قاله من اجابها الواثني دار
ليتها بنفسه منع من ذلك فاما اذا اسكر فيها مسلما جاز وطرح وفي الثاني اذا كانت
فاما المسلمين يوردون بيعها والخروج عن الامصار والسكن خارجا لهما عليه السلام اجل
اليهود في الديرة وهذا لا يتكلم منعهم كعبة المسلمين **قال** الثاني المدا بانه يكون لهم في
المدينة خاتمة يسكنوا **ولم** فيها منتهى وعارضة كعبة المسلمين فانما ساكنهم بينهم
وهو مقهورون لا كذلك وفي جميع النسخ اشترك اليهودي دار اوستا تان من دار المسلمين
ناخذها مقبوع **ولم** تمنع ذلك لانه ليس في اخذها الظهار بالمعنى وشبهه **قال** ولقد تله
في ذلك لاهل الاسلام لا تمنع **في** ذلك الجهاد واجب على المسلمين لقوله تعالى وقالوا
الفرسين لانهم كانوا في مع من ذلك حتى حاج اليهم فاذا احتاج وقام به المعسكر في الجانب
وان لم يبق به احد حتى لا يروى في كسب الخواي وكذا المسلمين ابرئ له ما لا يعقد نفسه
يقترض على الناس ان يبعثوا اليه ما لا يخفى فدينه ولو استوعب ذلك الخيرات في ايديه
يشتركون في الاثام كذا الواثني **قال** لا يمكن ان يعالج نفسه **يا** ابرئ له احد تمتدحه عليه
المرضه ولما جازوه ولو امتنعوا حتى يات يشتركون وكذا لو وجدوا الفيتي يفرض عليهم ان يروا

اهل

وربهم وينفقوا عليه حتى يلبسوا وامتصوا حتى ماتوا يشربون وكذا الهام الفاء اذا كانوا محتاجين الى ذلك ولم ينكحوا التكتب والسواب ولوا امتصوا حتى ماوا جعيا يشربون وكذا التثنية لو كان بين اقولم يفتقر عليهما ينضفون ويكتفون ويدفون وان امتصوا عن ذلك يشربون وكذا التثنية الضمة فان امتصوا من ذلك حتى ادرسوا شربوا وكذا ما يوجب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان القضاء الى الناس لان من ترك فقله ادراس من الشئ وما يوجب تنقض على المشركين والعالمين من تنقض الناس قولهم ان يبنوا ذلك ان لا يعلوه ويضعوه واذا يفتقر عليهما تنقض حصا والمسلمين ان يثبت ذلك لصاحب الثغاب والنصب لنا المشورة في كل فانيان كالتي لا يحب على احد سواء بيان من من العلم بحضرة فكذلك في كل حين ومكان يفتقر الداع الى الشهادة لوقوع الفتنه الشيعه وتعلم علما فاسئل عن مسئلة عنها لا محل لان شقي من يتركه وسع في كتابه ذلك من تعليمه ان يبول عليه غيره الجرح الدال على المنكر كعاقلة عدونا الى مثل شاة واذا عمر الفتنه من الجهاد على كل مسلم قادر عليه من الرجال وللاداريه والبيعه لقوامه تعالى انهم واخفاها وقبلا في الاولى واليه فبالجهد ادما يصح منه وما لا يصح دخل المشركون دار الاسلام فاخروا الموال والمال والداري والاسام علمهم جماعة من المسلمين ولهم عليهم توقع ما لو اوجب عليهم ان يتبعوه وهو ما دنا في دار الاسلام فانما دخلوه في دار الحرب فان كان المماسور للداري لم يدخلوا حصونه بعد ان تكونوا غالب واهم اتمهم يقولون على استنقاذهم من اديهم فاذا دخلوا حصونهم ولو كلفوا ان طاولوا لم ينفخوا وحيث ان تكونوا في سعة الارض انما قلنا بان ياريد الكفاية والزم والهدن فمن اسار المسلمين ولا يحب على كل واحد منا المخرج لقتلهم لاستنقاذ الاسارى من اديهم لما ان لا يحصل الا بالمالا في الجهد والمثقة وبذل النفوس والمال فان فعلوه في العريضة ان يكون لدفع الجرح كانوا في رضه وان كان المماسور للموال فان دخلوا دار الحرب فتح المسلمين انما يتبعوه هو لانهم ملكوه بالاحراز فالتحت بايديهم ولو كانوا في سجونهم يتركوا بالهم لا خافوا لهم من اديهم وان كانوا فاعوا الاغراض الذين وثقه المشركين كان افضل ذلك من هذه الموال وكذا الكفاية فما ظهر او عاذا راي اهل الزمة ودناوا لاهل المسلمين حتى اعطوا الزمة بعد التزوا ودفع الظلم عنهم وان ياتى صاحب نفسه فومر اهل الحرب لم يمنع لهم دخول ابا ما من عاقل اهل حرب اخرى عاذا راي التسلل واصابوا او ليلا في ثيابين في اخر من دم دارهم واستعدت في اهل المسلمون عليهم فاعلمهم تخليد المسلمين لانهم كانوا في حكم اهل الاسلام من سوا الانبياء انة

والنساء

انما ان لم يرد لم يزد واعلم ان مدواة نفعه ثم يقتلونه كره له المذ لان فيه صور
 له في قتله وكذا لو ارادوا قطع عضو من اعضائه فاولم ذلك العفو يسعه ان كان يفعل
 ذلك لعرض صحيح وكذا لو كان في يده لا يقد على القطع منه زعموا اوحج الشاخي
 فلا بأس بالخروج اذا كان له في ذلك عرض صحيح وهو ان يخاف ان لم يخرج يثلم ابعوا
 ارادوا عليه فلم يرو ان يصعد الخشبة فله ان يصعد فرايا عن المراضات اذا كان
 يخاف التلف من صعودها لا يتردد في ان لا نفسه وكذلك لو كان المخرج نكس في الماء
 لم يسعه المخرج ان يهدده بقتل اعظم من المخرج ولو قد تم ليقتل فضرره يسف سوء
 به لا حدودا سبق فاقضوا في لم يسعه ذلك لانه امر بقتل نفسه ولو كان يسف فيهما
 يردون يربى بذلك الاستباحه رجوبه ان يكون في سعة لان له في ذلك عرضا صحيحا
 ولو ارادوا شق قطعه به لا لا شقوا واضربوا عتق لم يسعه ولو كان لا لا شقوا
 وان ضرب العتق اجل لم يكن به ماسر وكذا لو ان غير المقصود بالقتل لو كان لا لا شقوا
 به وان ضرب العتق بالي على ما تردونه رجوبه ان لا يكررا ثم اثم ولو كان لا لا شقوا عتقه
 فان اثمنا لا يركلوه لا لا فعلوا به بومل هذا ولكن افعلوا عدا اثمنا ولو كان لا
 اخروا الى العتق لم يكن اثمنا ولو ارادوا ضرب البطن به لا لا ضربوا موضع الطعام
 ولكن ضربوا العتق كان اثمنا ولو كان لا لا القتل بغير موضع الطعام اجل لم يكن اثمنا
 ولو كان لا لا الضارب ارفع يده من موضع الطعام او سفلى يركل خفت ان يكون اثمنا
 ثلاث قوله لا ضرب موضع الطعام لا لا يسفقه ذلك يني ويصفقه هذا السر اسف بسم
 امية طاردا واثمنا فقال الابن قد موالا بنى بين يدي حتى اجتنب فهو اثم ولو كان لا
 اثمنا اجتنب ان يلا شقوا في قبله رجوبه ان لا ياتم فيذبح ان يراعي العادة
 فان كانا في المثنى سوا ولو كان لا لا ابن اقتلوا

اعني

قد



قبل ان كان اثمنا ولو قال لا شقوا في قبل
 فان اثمنا ان اجزع لم يجر اثمنا وكذا
 لو ارادوا طهره وضرب اثمنا
 بالثبث فقال اسف بسم لم يثبث اثمنا ولو قال لا شقوا في اثمنا والله اعلم بالصواب
 والحمد لله اولواخر وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

